٣
يناير
فبراير
مارس

السنة الثانية

السياسة الدولية

مجلة دورية تصدر عن
مؤسسة الاهرام
كل ثلاثة اشهر

الفهرس

رئيس التحرير

د. بطرس بطرس غالى

مدير التحرير

د. عبد الملك عوده

الادارة والتحرير والاعلانات :

١٢، ١٤ ش مظلوم — القاهرة
الاشتراكات : لسنة بالبريد العادى ج.ع.م. ودول اتحاد البريد العربى ودول الدار البيضاء = ٨٠ قرشا

الثمن ٢٠ قرشا



العالم الثالث والسلاح الذرى

فى هذا العدد من مجلة « السياسة الدولية » دراسة خاصة مفصلة عن قضية نزع السلاح اشترك فى اعدادها مجموعة من الخبراء بتكليف من المجلة لتكون عونا للقارىء او الدارس على الالمام بابعاد تلك القضية الدولية الخطيرة .

وقضية نزع السلاح لها عند العالم الثالث شأن اكبر مما لها عند العالم الغنى المتقدم . ذلك أن العالم الغنى المتقدم له من غناه وثرائه ما يسمح له بأن يحارب ، وان يتسلح ، وان يتحمل اعباء الحروب والتسلح وتبعاتهما ، اما العالم الثالث فانه يشق عليه أن يدخل فى سباق التسلح اذ انه فى اشد الحاجة الى كل ما اوتى من امكانات ليبذلها فى سبيل القضاء على تخلفه والسير قدما فى ركب الامم المتقدمة . واذا كان العالم الثالث يضيق ذرعا بالدخول فى سباق التسلح التقليدى بمدافعه ودباباته وطائراته ، فماذا يكون امره لو انه دخل سباق التسلح الذرى بصواريخه واقماره الصناعية ومركباته الفضائية ؟

ولكن أيستطيع العالم الثالث ان يرفض الدخول فى المغامرة الذرية رفضا مطلقا ؟ أم قد ترغمه مقتضيات الامن والسلامة على خوض معركة التسلح اذا لم يكن من ذلك بد . رغم ما سيتعرض له من تضحيات ؟

وقد يقال : ان هذا التساؤل ان صح للعالم الثالث فانه يصح ايضا لاى دولة متوسطة تنتمى الى العالم الغنى . مثل ايطاليا وكندا ونحوهما ، فهل مقتضيات الامن تستوجب من دولة كهذه امتلاك السلاح الذرى ، أم ان اقتصادياتها لا

« ان شعبنا الذى شارك فى الجهود الانسانية العظيمة المكرسة لتحريم التجارب الذريه وشارك ايجابيا فى العمل من اجل نزع السلاح انما كان يصدر عن ايمان مطلق بالسلام .. لانه يؤمن ايمانا مطلقا بالحياة » .

الباب العاشر
ميثاق العمل الوطنى

تسمح لها أن تتحمل هذا العبء ، فليس امامها اذن غير احد أمرين اما السلاح التقليدى واما التحالف مع دولة ذات سلاح ذرى كى تحميها ؟

الحقيقة ان قضية السلاح الذرى بالنسبة الى دول العالم الثالث تختلف عنها بالنسبة الى الدول الاخرى ، فانصار الفكرة القائلة بأن العالم الثالث لابد له من امتلاك السلاح الذرى يدلون بحجج منها :

اولا ــ ان السلاح الذرى ضرورى لصيانة امن العالم الثالث ، ومقتضيات الامن مقدمة على مقتضيات التنمية ، اذلا جدوى من رفع مستوى معيشة شعب آسيوى او افريقى اذا كان ذلك على حساب حرية وطنه وصيانة عزته وكرامته .

ثانيا ــ ان السلاح الذرى ضرورى لدول العالم الثالث لانها قد اختارت سياسة عدم الانحياز واخذت نفسها بها ، ومن ثم لا تستطيع فى ظل هذه السياسة ان تعتاض من امتلاك السلاح الذرى بتحالف مع دولة تملكه كى تحميها . ان سياسة عدم الانحياز تتطلب من دول العالم الثالث ان تتسلح لتستطيع ان تخاطب المعسكرين المتناهضين مخاطبة الند للند ، فدبلوماسية العالم الثالث تغدو بلاقيمة اذا لم يكن وراءها قوة حقيقية ، والقوة الحقيقية فى هذا النصف الثانى من القرن العشرين تتمثل فى السلاح الذرى ، فلابد لها اذن من تملكه ولو لتتخذه وسيلة الى تحقيق نزع السلاح الذرى . فلربما كانت قوة السلاح الذرى تتمثل فى مجرد اقتنائه اكثر مما تتمثل فى استعماله .

طارئة على التخلى عن سياســــة عدم الانحياز والتحالف مع دولة كبيرة تملك هذا السلاح ، لان تحالفها وقتئذ وهى دولة ذرية سيكون مختلفا فى مغزاه ومعناه عن تحالفها وهى دولة غير ذرية . والمثل فى ذلك فرنسا ، فقد عملت وما تزال تعمـــل لتمتلك قوة ذرية ضاربة رغم تحالفها مع القوة الذرية الامريكية لتقف من حليفتهـــا موقف الند لا موقف التابع او البلد المحمى. فالسلاح الذرى ليس مهما من حيث هو قوة عسكرية فحسب ، ولكن من حيث هو ايضا قوة دبلوماسية . لانه اذا كانت القوة العســـكرية كفيلة بأن تحمى من الاعداء فانها ايضا خليقـــة ان تستجلب احترام الحلفاء والاصدقاء .

ثالثا ـــ ان السلاح الذرى ضرورى لدول العالم الثالث حتى لو اكرهتها ظروف

رابعا ـــ ان السلاح الذرى ضرورى لدول العالم الثالث لان الصراع مستقبلا لن يكون مجرد صراع بين المعسكر الشيوعى والمعسكر الغربى (اى صراع ايديولوجى بين مفهوم خاص للعدالة بين الاغنيــاء ، ومفهوم خاص للحرية بين الاغنياء) ولكن سيكون صراعا بين العالم الغنى شيوعيا كان او غربيا . والعالم الفقير افريقيا كان او آسيويا ، وصراع الطبقات قد اثبت ان الغنى لا يعطى بمحض ارادته ، ولا عن طيبة خاطر ، بل هو لا يعطى الا مفروضا عليه العطاء قوة واقتدارا ، واذن فالعالم الثالث فى حاجة الى تلك القوة اذا اراد ان يحقق العدالة الاجتماعية على مســـتوى المعمورة .

خامسا ـــ السلاح الذرى ضرورى للعالم الثـــالث لانه وان كان يعطل نمـــوها الاقتصادى ، فانه يكفل لها النمو السياسى ، اذ انه يجعل لدول العالم الثالث رغم تخلفها مكانة كمكانة الدول المتقدمة . ان تحقيق المساواة المنشودة فى العـــلاقات الدولية عن طريق الســلاح الذرى ، ايسر من تحقيقها عن طريق التنمية الاقتصادية او الاجتماعية . ان دول العالم الثالث فى حاجة الى التخلص من العقد التى خلقتهـــا الاستعمار فى نفوسـها ، والوصول الى مرتبة الدول الذرية خير علاج لمثل هـــذه العقد .

باختصـار : ان دول العـــالم الثالث فى اشد الحاجة الى الاحتفاظ باستقلالها الذى ظفرت به ، وفى حاجة الى اثبات وجودها فى ميدان العلاقات الدولية ، ولن تستطيع تحقيق هذا ولا ذاك الا عن طريق تملكهـــا للسلاح الذرى .

ان عدم سعيها الى تملك السلاح الذرى يعنى اعلان تبعيتها للدول التى تملك هذا السلاح او لبعض اعوان هذه الدول ، وهى تبعية لا يمكن ان يقبلها العالم الثالث لانها تمس كرامته ، والكرامة لا توزن او تحسب بالارقام .

هكذا يقول من يرون ضرورة تسلح العالم الثالث ، وتملكه للسلاح الذرى .

أما الذين يرون ان دول العالم الثـــالث ليس لها ان تتملك السلاح الذرى لانهـــا لا تستطيع ان تتملكه من دون أن تــكلف نفسها ما لا طاقة لها به فتعرض كيانهـــا الاقتصادى للانهيار فانهم يسوقون الحجج التـــالية :

أولا ـــ ان نفقات السلاح الذرى باهظة الى درجة ان اية دولة من دول العـــالم الثالث ايا كان اتساعها ، وايا كان عدد سكانها ، وايا كانت مصادرها لا تستطيع ان تتحمل اعباء انتاج هذا السلاح دون ان يكون معوقا لتنميتهـــا الاقتصـــادية . ثم يضيفون الى ذلك قولهم انه من العبث صرف اموال طائلة للدخول فى تجربة قد حققها العالم المتقدم منذ نحو عشرين عاما .

ثانيا – ليست المسألة قاصرة على انتاج السلاح الذرى ، ولكنها تتعدى ذلك الى انتاج الصواريخ وانتاج الطائرات والغواصات التى تحمل هذا السلاح الى الميادين التى يراد استعماله فيها ، وهى ايضا مسألة الاستمرار فى سباق التسلح حتى تلاحق باستمرار انتاج المضادات للاسلحة الذرية التى تخشى ان يستخدمها العدو ضدها ، والا كان هذا السلاح مصدر ضعف وخوف اكثر مما هو مصدر قوة وامن .

ثالثا – اذا دخلت دول العالم الثالث فى مجال سباق التسلح الذرى ، فان الخبرات المخصصة لهذا السلاح ستكون على حساب الخبرات المخصصة لميادين أخرى من اقتصادية واجتماعية وعلمية . البحث العلمى هو العامل الوحيد الذى يرتهن به خلاص العالم الثالث من تخلفه ، فاذا صرفنا قوى العلم الى ميدان الانتاج العسكرى دون سائر الميادين الاخرى ،كان ذلك خطأ فادحا اذ ما جدوى تقدم عسكرى يعقبه انهيار اقتصادى واجتماعى؟

رابعا – ان السلاح الذرى ليس ضروريا لدول العالم الثالث ، لان التوازن الذرى القائم بين المعسكرين المتناهضين يجعل العالم الثالث فى وضع ممتاز اذ هو فى مأمن بحكم هذا التوازن من أى عدوان يقع من احد المعسكرين ، ولا خوف من عدوان ذرى يقع من دولة من دول العالم الثالث على اخت لها اذ انها جميعا لا تملك هذا السلاح. اما اذا تملك العالم الثالث سلاحا ذريا فانه سيضيع على نفسه مزية هذا الوضع الفريد المترتب على عدم تملكه السلاح الذرى ، مما ابعده عن فطنة الانتقام الذرى ، بل انه كلما زاد عدد الدول التى تملك هذا السلاح زاد احتمال وقوع الحرب الذرية نتيجة لخطأ او اهمال او جنون .

خامسا – واخيرا ، يقول انصار هذا الاتجاه : ان قوة العالم الثالث لا تتمثل فى الاسلحة العسكرية ، لان دوله مهما بذلت وانفقت فانها لن تستطيع ان تقف موقف الند فى هذا الميدان امام احد العملاقين المتناهضين ، وستظل صفة الضعف العسكرى ملازمة لها . فالاموال ، والكفاءات والخبرات يجب ان لا تبعثر فى التسلح وانما توجه نحو التنمية الاقتصادية ، ونحو الدعاية لنزع السلاح ، ونحو تحقيق السلام ليصبح العالم الثالث لسان حال الضمير العالمى .

ان الفروق بين العالم الثالث والعالم الغنى فى ميدان السلاح كبيرة ، الى درجة يضيع معها الامل فى كسب اى فوز فى هذا السباق ، فخير لهذا العالم ان يدخل فى مضمار سباق آخر هو سباق نشر الامن والسلام ، وسباق نزع السلاح .

هذا بايجاز مجمل الحجج التى يدلى بها كل من انصار تسلح العالم الثالث وانصار عدم تسلحه بالسلاح الذرى . وهذه الحجج المتباينة يمكن وضعها فى عبارة ذات شقين: الشق الاول ان السلاح الذرى ضرورة للعالم الثالث ، والشق الثانى ان العالم الثالث لا قبل له بتحمل اعباء هذا السلاح دون أن يعرض نفسه للانهيار . فكيف يتأتى للعالم الثالث ان يحل هذه المعادلة الصعبة ؟

فى رأينا ان هناك اسلوبين يمكن ان تحل بهما هذه المعادلة الصعبة :

الاسلوب الاول : تحالف المتخلفين

اذا كان تحالف احدى دول العالم الثالث مع احد العملاقين المتناهضين قد

يخرجها من دائرة سياسة عدم الانحيــاز فان تحالفها مع دولة من دول العالم الثالث تعمق سياسة عدم الانحياز قد يكون خطوة نحو حل المعادلة الصعبة .

ونستطيع ان نتصور مجموعة من دول العالم الثالث قد تحـالفت فيما بينهــا في سبيل تكوين قوة ذرية متعددة الأطراف ، فاذا تم لها ذلك توزعت اعباء انتاج السلاح الذرى بينهـا ، ســواء في ذلك التكاليف والخبرات والنفقات .

واذا كان هذا الأسلوب يبدو عند النظرة الاولى سهلا ومنطقيا وجذابا غير انه في الواقع عسير التطبيق :

١ ــ السوابق التاريخية قد دلت على صعوبة اقامة مثل هذا المشروع . فالدول الاوربية مثلا ، وهي الغنية المتقدمة المتحالفة بعضها مع بعض منذ اكثر من خمسة عشر عاما في ظــل حلف الاطلنطي ، لم تستطع ان تتفق على مشروع القوة الذرية المتعددة الاطراف بعد ان تدارسته فيمــا بينها ، فما بالك بدول العالم الثالث ذات السياسات الخارجية التي ينقصها الكثير من الانسجام والاتساق ، وذات الاقتصاديات المتخلفة ، فضلا عن انها لم يقم بينها تحالف كتحالف الاطلنطي ولم تصل بعد الى درجة الانتاج الذرى ؟

٢ ــ من الناحية العسكرية ان القوة الذرية المتعددة الاطراف تتطلب قبل كل شيء توحيد القيــادة التي تتولى الاشراف والتنفيذ ، وتتطلب تعيين مسئول واحد ، لان القرارات التي تصدر باستعمال السلاح الذرى يجب اتخاذها في لحظات قليلة والا فقد السلاح الذرى اهم مزاياه ، وانقلب شرا على مالــكه ، وفتح الطريق للهجوم الذرى المضاد . فاذا اتجهت دول العــالم الثالث الى هذا الاسلوب كان عليها ان تتنازل عن سيادتها العسكرية لهذا القائد العام المختار ، وذلك مما يستبعد او يستحيل التسليم به في ظل الاعتزاز بالقوميــات السائد في دول العالم الثالث .

٣ ــ لو فرضنا جدلا ان دول العــالم الثالث اتفقت على تكوين قوة ذرية متعددة الاطراف ، فان اعباء صيانة هــذه القوة ستكون باهظة تنوء بها ميزانيات دول العالم الثالث .

وقصارى القول : ان انشاء قوة ذرية متعددة الاطراف خاصة بالعالم الثالث لابد له من توحيد وترابط بين دول هذا العالم الثالث ، سياســيا وتنظيميا وعســكريا واقتصاديا . ولو ان هذا قد تحقق فعلا لكان هذا العالم الثالث في غير حاجة الى قوة ذرية متعددة الاطراف لما سيكون له من قوة سياسية ومعنوية لا تقل شأنا عن القوة الذرية .

الاسلوب الثاني : نزع السلاح

ومحصل هذا الاسلوب ان يتبنى العالم الثالث حملة نزع السلاح ويتولى زعامتها فى جميع انحاء المعمورة ، ويجند كل قواه ، وكل امكاناته لنجاح هذه الحملة ، ويتحمل ما يتطلبه ذلك من نفقات ولو كانت تعدل ما كان يمكن ان يصرفه اذا دخل في سباق انتاج هذا السلاح .

وهذا الاسلوب بدوره ليس سهلا ، لانه يتضمن عديدا من القضــايا والمشــاكل السياسية والفنية والاقتصادية ، ويحتاج الى كثير من الجهود الدبلوماسية ، وسعى العالم الثالث الى تحقيق هــذا الغرض سيصل به الى هدفين كبيرين :



الهدف الاول هدف سياسى ونفسانى ، فعن طريق نزع السلاح تستطيع دول العالم الثالث ان تحقق المساواة التى تنشدها فى العلاقات الدولية ، فبدلا من اقحام نفسها فى سباق التسلح على حساب رفاهية شعوبها بغية الارتفاع الى مستوى الدولة الذرية ، يكون عليها ان تعمل لاقناع الدول الذرية المتسلحة بأن تنزل الى مستوى الدول غير الذرية ، وعليها ان تعمل لان يتولى التنظيم الدولى الاشراف على هذا السلاح والرقابة على نزعه ، ولدول العالم الثالث داخل التنظيم الدولى أصوات ذات صلاحية لتحقيق هذا الاتجاه .

اما الهدف الثانى فهو هدف اقتصادى ، فدول العالم الثالث فى حاجة الى نحو عشرة مليارات من الدولارات سنويا اذا شاءت ان تظل على مستواها الحاضر فى التخلف ، لان اطراد تزايد عدد سكانها بالنسبة الى زيادة تقدمها سيهبط بمستواها ، ما لم تجد عونا خارجيا لا يقل فى مجموعه عن هذه المليارات العشرة من الدولارات .

اما اذا شاءت ان تصل الى مرحلة « الانطلاق » الاقتصادى اى المرحلة التى فى ظلها تستطيع ان تشق طريقها نحو التخلص من التخلف ، فلا بد لها من ثلاثين مليارا من الدولارات سنويا . ومجموع المساعدات التى قدمت الى العالم الثالث سواء من امريكا ، او السوفييت ، او الدول الغنية الاخرى ، او من المنظمات الدولية فانها فى مجموعها لم تتجاوز خمسة مليارات من الدولارات سنويا ، اى نصف الحد الادنى اللازم لبقائها على مستواها فى التخلف ، ومعنى هذا ان المساعدات الاجنبية لو ظلت على هذا المنوال ، فان العالم الثالث سيزداد تخلفا على مر الايام .

هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى لو عرفنا ان مجموع نفقات التسلح فى المعسكرين المتناهضين يبلغ اكثر من مائة وعشرين مليارا من الدولارات سنويا لادركنا مدى ما يمكن ان يفيده العالم الثالث اذا تحقق نزع السلاح من العالم الغنى ، ولو نزعا جزئيا .

وهنا يجب ان نسجل ان العالم الثالث ما دام يحاول ان يحذو حذو العالم الغنى فى سباق التسلح فانه — اى العالم الثالث — لن يكون لصوته قوة او صدى حين يرفع هذا الصوت مطالبا بنزع السلاح ، وبالابقاء على الملايين التى تهدر فى سبيله لكى تنفق فى سبيل مكافحة التخلف .

وقضية العالم الثالث — باستثناء الوجهة السالفة الذكر — قضية سياسة خارجية تدور حول كيفية اقناع العالم الغنى بان الملايين التى تصرف على انتاج اسلحة الافناء والتدمير ، خير لها وللعالم اجمع ان تصرف على مكافحة الحرمان والجوع فى العالم الثالث .

انها قضية سياسية خارجية اكثر مما هى قضية سياسة داخلية اقتصادية . ان العالم الثالث فى حاجة الى ملايين الدولارات والروبلات التى هى ضريبة على العالم الغنى ودين فى عنقه ، ولن يستطيع العالم الغنى ان يؤدى هذه الضريبة وهذا الدين ما لم يتخفف من التسلح ، ولن يتخفف من التسلح الا فى ظل ثورة فكرية عالمية يتولى زعامتها العالم الثالث .»

رئيس التحرير

دراسة

الاستعمار البريطانى ومشكلة روديسيا

د. راشد البراوى

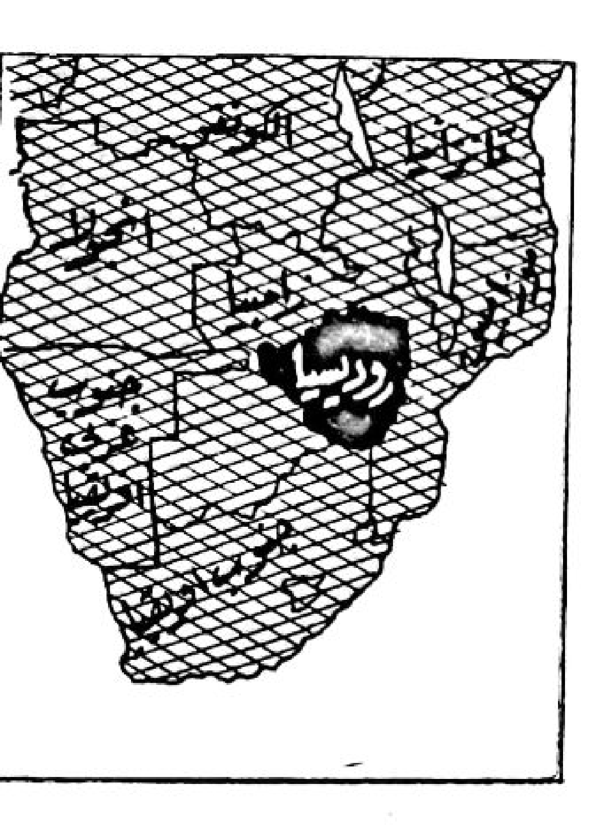
يعمل حاليا برئاسة الجمهورية ، وشغل من قبل مناصب أستاذ مساعد بجامعة القاهرة وعضو مجلس الانتاج القومى ورئيس مجلس ادارة البنك الصناعى وسكرتير عام اتحاد الغرف التجارية المصريه . وله مؤلفات عديدة من بينها : « اقتصاديات العالم العربى » و « مشكلات افريقيا السياسية » ، وقد ترجم عن الانجليزية عددا من الدراسات ، من بينها : « راس المال » و « الاستعمار أعلى مراحل الراسمالية »

تبلغ مساحة روديسيا ١٥٠ر٣٣٣ ميلا مربعا ، ويخترقها من الشمال الشرقى الى الجنوب الغربى حزام من ارض مستوية بوجه عام يتجاوز ارتفاعها اكثر من ٤٠٠٠ قدم . ومن هذه المنطقة المرتفعة تهبط الارض نحو وادى زمبيزى ثم وادى نهرى لمبوبو وسابى فى الجنوب الشرقى . وحوض نهر زمبيزى عميق وضيق نوعا وجوانبه شديدة الانحدار . وكان الجفاف وذبابة تسى تسى من العوامل التى حدت من تقدمه فى الماضى ، أما المروج المنخفضة فى الجنوب الشرقى فأكثر اتساعا .

وطبقا لآخر الاحصاءات يبلغ عدد السكان اكثر من ٨ر٣ ملايين نسمة وهم موزعون على النحو التالى :

البيض	٢٢٣ر٠٠٠
الافريقيون	٣ر٦٤٠ر٠٠٠
الاسيويون	١٨ر٠٠٠
	٣ر٨٨١ر٠٠٠

ومن هذا يتبين أن نسبة الافريقيين ٨ر٩٣ فى المائة من مجموع السكان ، وان كان من المحقق أن العدد الحقيقى اكبر من الرقم المشار اليه ، نظرا الى عدم الدقة فى الاحصاء من جهة ، ولاسباب متعمدة من قبل الاقلية البيضاء من جهة اخرى .



لمحة من التاريخ

ومعلوماتنا عن المنطقة قبلّ العصر الاستعماري مستقاة من مصادر رئيسية ثلاثة ، وهى الروايات الشفوية التي تناقلهـا الخلف عن السلف ، وما ذكره الرحالة وخاصـة البرتغاليون فى القـرن السادس عشر ، والادلة المستمدة من الحفريات

والآثار (١) . وتدلّ الأخيرة على انه كان هناك
بين القرنين الحادى عشر والخامس عشر ، نظ
سياسى محكم الى حد طيب على راسـه اس
المونوماتابا . وفى الوقت الذى توغـل
البرتغاليون فى الداخل كانت اسرة الفاكارانجـ
هذه ، وهى فرع من الماشـونا الذين لا يزال
يشكلون احدى القبيلتين الكبيرتين فى البلادالا

تسيطر على وادى زمبيزى الى مسافة طولها ٧٠٠ ميل تمتد من خانق كاريبا الى البحر (٢) . والى الجنوب الغربى من المونوماتابا كانت أسرة شانجامابر لها الغلبة والسيادة .

وكان اكتشاف الماس فى مستعمرة الرأس ثم الذهب فى ترنسفال حافزا لطلاب امتيازات الاستغلال على السعى الى الحصول عليها . وبالخداع والارهاب والقسوة حصل سيسل رودس فى اكتوبر من عام ١٨٨٨ على امتيازيشمل الارض والمعادن التى تحت سطحها من لو بنجولا زعيم قبيلة ميتابيلى ، وذلك فى مساحة قدرها٧٥ الف ميل مربع فى المنطقة المعروفة الآن باسم روديسيا ، وسرعان ما كون فى عام ١٨٨٩ «شركة جنوب افريقيا البريطانية » لاستغلال الامتياز المشار اليه . وتوالت الامتيازات وحصلت الشركة على حقوق فى الشطر الاكبر من زامبيا الحالية (روديسيا الشمالية سابقا) .

ومدت الشركة خطا حديديا من لفنجستون (شمالى شلالات فكتوريا بسبعة أميال) الى بوانامكوبوا (على حدود كاتانجا) ونقلت ملكية الاراضى الواقعة على جانبيه لصالح البيض . وفى عام ١٩١٢ ادخلت زراعة الطباق ، وفرضت على كل افريقى من الذكور ضريبة قدرها ١٠ شلنات بحجة تغطية النفقات الادارية ، ولكن السبب الحقيقى كان حمل الافريقيين على العمل لدى البيض .

منح الحكم الذاتى لروديسيا الجنوبية

ثم دب الخلاف بين المستوطنين والشركة اذ اعتبروها تلعب دورا مزدوجا ، فهى أساسا مؤسسة رائدها الربح ولكنها تمارس الادارة فى الوقت نفسه . وزاد سخطهم حين أبدت عزمها على فرض ضريبة دخل ، فطالبو الحكومة البريطانية فى عام ١٩٢١ بتشديد الرقابة عليها ، وهنا تألفت لجنة برئاسة اللورد بكستون ، أوصت بمنح نظام الحكومة المسئولة الى روديسيا الجنوبية اذا وافق المستوطنون فى استفتاء يعقد لهذا الغرض . وطلب الى هؤلاء ابداء الرأى فى امرين : ان تصبح بلادهم ولاية خامسة فى اتحاد جنوب افريقيا ، أو أن يمنحوا الحكومة المسئولة، فاقروا الامر الاخير باغلبية ٨٧٧٤ ضد ٥٩٨٩ ، وكان عدد البيض آنذاك ٣٤ الفا . ويلاحظ أن الافريقيين وعددهم فى ذلك الحين حوالى المليون لم يؤخذ رأيهم .

وهكذا حصلت روديسيا الجنوبية (روديسيا الآن) على الحكم الذاتى اعتبارا من أول أكتوبر ١٩٢٣ . وفى ظل الوضع الجديد تحول المجلس التشريعى القائم فى عهد الشركة ، الى الجمعية التشريعية وكانت من ٣٠عضوا كلهم من الاوروبيين، أما السلطة التنفيذية فيمثلها رئيس الوزراء والوزارة ، وجميعهم أعضاء بالجمعية . ومعنى هذا أن الحاكم العام بوصفه الممثل الرسمى لملك انجلترا ، كان عليه أن يسترشد بالنصح منجانب رئيس الوزراء . وكان القيد الوحيد حق بريطانيا فى الاعتراض على أى تشريع تراه قائما على التفرقة ضد الافريقيين ، ولكن هذا الفيتو لم يستخدم أبدا(٣) برغم التشريعات التى من هذا القبيل والتى توالى صدورها ، والواقع أن هذا الوضع الجديد كانت نتيجته خضوع الاغلبية الافريقية الساحقة للسيطرة الكاملة من جانب الاقلية البيضاء وبغير توفير ضمانات حقيقية لحقوقها (٤) .

وما ان حصلت روديسيا الجنوبية على الحكم الذاتى حتى أخذ البيض يتدفقون عليها ومعظمهم من أصل انجليزى ، وهذه الحقيقة يجب تأكيدها « اذ أصبح من عادة الذين يلتمسون الاعذار للامبريالية البريطانية من اليساريين أن يعزوا النظام الرجعى الذى كبلت به الاجناس الافريقية فى اقاليم افريقيا الجنوبية ، الى غلبة العنصر

---

(٢) Roland Oliver and J.D. Fage : A Short History of Africa (Baltimore, 1962) , p. 132.

(٣) G. M. Carter , Opt. Cit., p. 366.

(٤) T.R.M. Creighton, : The Anatomy of Partnership , p. 30.

الاوربى او الهولندى » (٥) ، فالوا... ... طبقا للتقديرات الرسمية — لا تتجاوز نسبة الافريقيين البيض ١٣ في المائة من مجموع العناصر البيضاء في روديسيا .

التطور من ١٩٢٢ الى ١٩٥٢

اجتذبت روديسيا الجنوبية البيض فزاد عددهم ، كما انتشروا في مختلف الارجاء حيث قامت المدن . وحتى الحرب العالمية الثانية ظل الاقتصاد قائما على الزراعة الاوربية والتعدين ، وكانت اهم المنتجات الطباق والذهب . وفي عام ١٩٢٨ بلغ الدخل الصافي ٢١ مليون جنيه من الزراعة و ٥ ملايين من التعدين ، الا انه بسبب الحرب في الفترة التي اعقبت انتهائها زادت الهجرة البيضاء وتدفقت رؤوس الاموال ، ونشطت الصناعات الثانوية بشكل ملحوظ . ومن ذلك انه في عام ١٩٥٣ بلغ الدخل الصافي من الزراعة الاوربية اكثر من ١٨٫٩ مليون جنيه ، ومن التعدين ١٢٫٦ مليونا ، ومن الصناعات التحويلية والكهرباء والنقل وتوفير المياه ٣١٫٧ مليونا .

غير ان المشكلة الرئيسية التي كانت تواجه البلاد هي النقص في الايدى العاملة او في قوة العمل الافريقية الرخيصة بتعبير اصح ، ولهذا اعتمدت كثيرا على نياسلاند (ملاوى حاليا) . ولكنها في الوقت نفسه عملت لارغام الافريقيين على السعي للعمل ، ومن هنا صدر في عام ١٩٣١ قانون تخصيص الاراضي وبمقتضاه بعد التعديل الذي ادخل عليه ، حرم على الافريقي منذ عام ١٩٤٢ شراء او استئجار ارض الا في مناطق معينة . والبيان التالي يلقي ضوءا كافيا على الاوضاع :

المنازل	المساحة بالافدنة
اراضي باسم الافريقيين	٢١٫٠٢٠٫٠٠٠
المساحة المخصصة للبيض	٢٠٫٩٣٠٫٥٠٠
اراضي لم تخصص	٥١٫٩٨١٫٠٠٠
مناطق الغابات	٥٧٫٠٠٠
	٣٫١٢٩٫٠٠٠

ولما كانت الطبقة الافريقية تشترك في معظمها مما ملاك ومستوطنين ، وهي تشتغل موجودة في ... ولا تتوفر ... نصف ... عن المدينة في بعض الاحيان ، بالاضافة الى ... بطريق القبض عليه ، اشتد ضغطها على الارض ولم تعد قادرة على توفير اسباب العيش ومن هنا الدافع الى الهجرة حيث تعيش بضواحي المدن (٦) .

وزيدت الضريبة الشخصية فأصبحت ٢ شلن سنويا ، يضاف اليها ١٠ شلنات عن الزوجة و ٥ شلنات عن الكلب . وعدم الاداء خلال شهر من الاستحقاق معناه غرامة قدرها عشرة جنيهات او الحبس ٣ اشهر . من اجل الوفاء بهذه الالتزامات صار لزاما على الشبان القادرين ان يعملوا لدى الاوربيين في المزارع او في الصناعات . ولم تقف السلطات البيضاء عند هذا الحد ، فصدر قانون تشغيل الاحداث » ويخول لها الحق في تنظيم تأجير الاطفال لاصحاب الاعمال البيض لفترة لا تتجاوز ستة اشهر في المرة الواحدة . وكانت الحجة التي برروا بها القانون قولهم ان الهدف منه حماية الاحداث من المؤثرات الضارة .

وفي عام ١٩٥١ صدر قانون الزراعة في اراضي الوطنيين وبمقتضاه لا يجوز للافريقي ان يحوز ارضا في المناطق الريفية الا اذا كان يزاول الزراعة فعلا . ولذلك اضطر الافريقيون المحرومون من حق الزراعة الى التدفق على المناطق الحضرية للعمل والاقامة .

وخلال الفترة التي نحن بصددها انتهجت السلطات البيضاء سياسة قائمة على التفرقة العنصرية على غرار المتبع في اتحاد (جمهورية الآن) جنوب افريقية . فخصصت المنازل لاهل البلاد الاصليين ، وفرضت على العمال الافريقيين الاقامة في مساكن خارج المدن والجهات الصناعية واغلق في وجوههم باب الارتقاء الى الحرف التي

---

(٥) George Padmore, : Africa, Britain's Third Empire . p. 39.

(٦) برغم ان اراضي الافريقيين حوالي ٤١٪ تقريبا (من المساحة الكلية) الا انها من الناحية العملية لم تتجاوز ٢٢٪ .

تتطلب مهارة . وظلت الاجور منخفضة حتى ٣٠ [illegible] فى الشهر [illegible] [illegible] والخدمات الاخرى .

وينص قانون التعليم الصادر فى عام ١٩٣٧ على ان التعليم الاولى والثانوى اجبارى لابناء البيض . ويدرس الافريقيون مقابل مصاريف [illegible] . وهو يؤدى [illegible] فى معاهد [illegible] و[illegible] الكنيسة و[illegible] . ويلاحظ ان عدم تقرير مبدا اجبارية التعليم الاولى على الاقل للافريقيين يتفق مع الحد الذى تم عليه قانون تشغيل الاحداث . اى استغلالهم فى مزارع الاوربيين بوجه خاص .

جوهر سياسة البيض

ان المفهوم الذى يكمن وراء سياسة البيض فى روديسيا عبر عنه سير جودفرى هجنس Huggins راعى « عصبة المستعمرات فيما وراء البحار » مثال فى خطاب له بتاريخ ١٢ يوليه من عام ١٩٣٤ « لقد حان الوقت الذى يدرك فيه الناس فى انجلترا ان الرجل فى افريقيا ليس مستعدا ولن يكون مستعدا بعد لقبول الافريقى على انه يساويه من الناحيتين السياسية والاجتماعية » .

وبعد ١٩ عاما اكدت حكومة روديسيا (١٩٥٣) هذا المفهوم فنشرت كتيبا رسميا وردت فيه العبارات الآتية (٧) « ان سياسة العزل الجغرافى بسيرها تفترض ضمنا الا يكون هناك مجتمع مختلط فى روديسيا الجنوبية . قد يتعارض هذا مع المبدا الذى يعتنقه بعض المفكرين السياسيين خارج افريقيا ممن ينكرون على الاوربى الحق فى مركز دائم منفصل فى اى مجتمع افريقى ... ليس من عادة الافريقيين والاوربيين ان يتزاوروا فى البيوت بطريقة اجتماعية او ان يرتادوا اماكن لهو واحدة او ان يستخدموا مطاعم وفنادق واحدة » .

وهذه النظرية الاستعلائية لم تتغير اليوم ، بل لعلها صارت اعنف واكثر حدة ، على ما سوف نشير اليه فيما بعد .

فرض الاتحاد

فى مقال بقلم المستر كولين ليجوم(٨) عبارة تستوقف النظر لانها تفسر الكثير من حقائق تاريخ روديسيا وتفسر الحركة الحالية من اجل اعلان الاستقلال : « فى عام ١٩٥٣ شجع سير جودفرى هجنس وسيروى ويلنسكى المستوطنين على محاولة ترسيخ نفوذهم ومد نطاقه ، بخلق اتحاد افريقيا الوسطى باعتباره تجربة فى المشاركة المتعددة الاجناس » .

الواقع ان شركة جنوب افريقيا البريطانية كانت اول من اقترح ادماج الروديسيتين ، فلم تعترض الحكومة البريطانية بينما اعترض المستوطنون فى روديسيا الجنوبية . ولكن الاعتراض لم يكن منصبا على المبدا ، وانما انصب على التوقيت . اذ راوا ان امتياز الشركة يوشك ان ينصرم اجله مما يتيح لهم فرصة الحصول على الحكم الذاتى ، وهو ما تحقق لهم فى عام ١٩٢٣ على ماذكرنا .

واثير موضوع ارتباط الاقليمين اكثر من مرة ، وكانت المبادأة تاتى دائما من جانب الاقلية البيضاء فى روديسيا الجنوبية . وفى فبراير ١٩٤٩ عقد اجتماع ضم هجنس وويلنسكى عند شلالات فكتوريا ، وبرغم اخفاقه بسبب الاختلاف حول ماهية العلاقة التى يراد اقامتها اذا ارادها الاول ان تكون اندماجا اكثر منها اتحادا ، فان حقيقة

---

(٧) قبل قيام الاتحاد ، وهذه العبارات اقتبسها : Edward Cleg فى كتابه Race and Politics ص ٢١٤ — ٢١٥ .

(٨) نشرته صحيفة الاوبزرفر البريطانية بعددها الصادر فى ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٦٥ تحت عنوان How Rhodes Outwitted Victoria and her Premier .

نظرة البيض فى روديسيا الجنوبية ، عبر عنها بصراحة تامة ممثلهم هجنس عندما رفض بتاتا فكرة تمثيل الافريقيين فى البرلمان الاتحادى « اذ يجب فى الوقت الحالى ان يحكم (بضم الياء) الوطنيــون (يقصد الامريقيون) بواسطة ارستقراطية سمحة بالمعنى الحقيقى للكلمة ... ان نظامنا الديمقراطى لا يتضمن حكم الدهماء(٩) ، وهؤلاء الدهماء هم الامريقيون اصحاب البلاد الشرعيون .

وعمدت روديسيا الجنوبية الى الضغط على الحكومة البريطانيه فاعلنت فى صيف العام نفسه أنها سوف تنسحب من «مجلس افريقيا الوسطى» خلال اثنى عشر شهرا . ويعلق المستر جونز فيقول « ان هذا يرقى فى الحقيقة الى مرتبةالانذار النهائى بانه اذا لم توافق الحكومة البريطانية على الاتحاد فان حكومة روديسيا الجنوبية سوف تسعى الىنوع من الاندماج فى جنوب افريقيا»(١٠) والواقع ان التهديد كان خدعة لان أهلها كانوا يدركون خطر عزلتهم وينفرون من الاندماج المشار اليه . ولو أن هجنس تقدم باقتراح من هذا القبيل لكان فيه موته السياسى (١١) .

توالت بعد ذلك الاجتماعات والمؤتمرات (مؤتمر الموظفين بلندن فى مارس ١٩٥١ ، اجتماع شلالات فكتوريا الثالث فى ١٩٥١ ، مباحثات فى يناير ١٩٥٢ بين هجنس وحكام روديسيا الشمالية ونياسالاند من جهة والمستر ليتلتون وزير المستعمرات من جهة أخرى ، مؤتمر لانكستر هاوس فى ابريل ١٩٥٢) . واخيرا عقد مؤتمر فى كارلتونهاوستيراس Carlton House Terrace

(يناير ١٩٥٣) ، واسفر عن اخراج مشروع الاتحاد فى صورته النهائية . واقر البرلمان البريطانى القانون الخاص به . واجرى الاستفتاء بشانه فى روديسيا الجنوبية فىالعاشر من ابريل. كان عدد الناخبين ٤٦٫٢٥٥ منهم ٣٨٠ افريقيا ،

واشترك فى الاستفتاء حوالى اربعين الفا وافق منهم ٢٥٫٥٧٠ على الاتحاد . ومعنى هذا ان الافريقيين فرضعليهم هذاالاتحاد برغم معارضتهم على لسان قادتهم لانه ليس فىنظرهم سوى خدعة اريد بها الابقاء على سيادة الرجل الابيض وهو ما عبر عنه المستر سيوالى D. Siwale فى سبتمبر ١٩٥١ بقوله « ان هدف السياسة (يقصد سياسة روديسيا الجنوبية) لم يكن الحكم الذاتى بمعنى حكم الاغلبية ولكنه تعبير المشاركة الغامضة للغاية بينالجماعتين البيضاء والسوداء وقد استعملت لفظ الغامضة لان المشاركة لا تستخدم الا على الشفاه والورق ، وليس فى الواقع العملى . انه ينظر الينا على اننا دونهم مرتبة ، وما يسعى اليه الاوربيون جاهدين انما هو السيطرة الاوربية (١٢) » .

فكرة المشاركة

خلال الحملات التى شنها البيض حتى اسفرت عن الاتحاد ، ونقصد بهم البيض فى روديسيا الجنوبيه لان زملاءهم فى الشمالية كانو اقل عددا بكثير (اقل من ثلثهم) روجوا الدعوه اقامة مجتمع يقوم على المشاركة بين الاجناس ، وتضمنت ديباجة الدستور الاتحادى اشارة الى «المشاركة» Partnership . فهل يقصد البيض مشاركة على أساس المساواة بين الاجناس فى مختلف المجالات ؟ للاجابة عن السؤال نورد متطفات مناقوالهم حتىتتكشف حقيقة هذه المشاركة التى يواصل الروديسيون الحديث عنها اليوم .

فى عام ١٩٥١ نشرت حكومة روديسيا الجنوبية بيانا جاء فيه « يجب أن يأخذ الحكم فى الاعتبار التام حقوق كل من الافريقيين والاوربيين ومصالحهم .. والاساس الوحيد الذى يدعو الى الرضاء ... المشاركة الاقتصادية والسياسية

---

(٩) Colin Leys and Cranford Pratt (eds). A New Deal in Central Africa , p. 14.
(١٠) Creech Jones : African Challenge, p. 8.
(١١) Colin Leys , op. cit. , p. 19.
(١٢) نفس المصدر ، ص ٢٩ .

بين الاجناس .. وفى الميدان السياسى المعروف يكون فى امكان الافريقيين التقدم الى أن يصبح لهم فى نهاية الامر ... عدد يعادل ما للاوربيين فى المجلسين التشريعى والتنفيذى حين يصبحون اهلا لذلك » . وعرف مؤتمر الحزب الاتحادى المشاركة بانها « مد نطاق الحقوق والامتيازات السياسية تدريجيا الى الذين يتواءمون مع المستويات المتحضرة فى السلوك والثقافة » .

وخلال الحملة الانتخابية قال وبلنسكى « ..ففى المجال السياسى لا يستطيع الافريقى ان يتمتع بنصيب فى الاشراف السياسى الا بالقدرة على نيله وذلك بان يبين انه بلغ المستويات المتحضرة فى السلوك والثقافة » .

واقترحت الجمعية المعروفة باسم Capricon Africa Society احد منشوراتها ، العدول عن الديمقراطية المتعارف عليها لان التصويت امتياز يجب أن يكسبه الفرد ولهذا يجب ان يكون فى الامكان الاخذ بنظام تعدد الاصوات ، بمعنى أن الحاصل على مؤهل جامعى وخدم فى الحرب ويشغل مركزا هاما يمكن ان يكون له ستة أو سبعة أصوات مقابل صوت واحد للفلاح ولاريب أن الاقتراح لا يخدم غير البيض الذين تتاح لهم فرص التعليم ويشغلون الوظائف الرئيسية .

المشاركة من الناحية النظرية

هذه نظرية الرجل الابيض وهذه نظرية الى الافريقى . ان تعبير المشاركة نفسه يتضمن معنى الفصل ، اذ ما السبب الذى يدعو الآن الى تقسيم روديسيا الى جماعتين مختلفتين ، الا اذا كان عجزهما عن العيش معا . فاذا لم يستطيعا، فهل يمكن أن تكون المشاركة شيئا خلا التمييز ؟ ويجعل دعاة المشاركة الاولوية للتقدم الاقتصادى، وهنا يقول المستر ثود « بعد خمس سنوات مما يقال له المشاركة فان المواطن الافريقى النظيف، الحسن البزة ، والمتعلم الطموح ... يظل مواطنا من الدرجة الثانية ولا يستطيع دخول السينما أو أن يصبح وقادا فى السكك الحديدية الحكومية (١٣) » .

وتفترض النظرية ان يبذل الافريقيون جهدهم حتى يبلغوا المستويات المتحضرة . ولكن متى وكيف يتحقق هذا ؟ « ..وكون معايير الحضارة والجدارة بالحصول على حق التصويت تقررها السلطات الاوربية ، يقيد الاتجاه الذى يمكن أن يتقدم به الافريقيون ، كما ينطوى على انكار لحريتهم وتقرير مصيرهم ، لا من الناحية السياسية فحسب بل ايضا بأعمق المعانى الروحية » (١٤) .

ولنفرض ان عدد الافريقيين الذين بلغوا المستويات المتحضرة زاد بصورة واضحة ، فان فى وسع البرلمان الذى يسيطر عليه البيض أن يغير المؤهلات الانتخابية قبل اى انتخاب عام . وروديسيا الحالية تقدم لنا الدليل . ففى عام ١٨٩٥ كانت الشروط المطلوب توافرها فى الناخب هى معرفة القراءة والكتابة ، الى جانب دخل سنوى قدره ٥٠ جنيها وشغل عقار قيمته ٧٥ جنيها . وفى سنة ١٩١٧ رفع النصاب المالى الى ١٠٠ جنيه (الدخل) ١٥٠ جنيها (العقار). وفى سنة ١٩١٩ منح حق الانتخاب للمراة بشرط الا تكون متزوجة وفقا لنظام تعدد الزوجات ، وهذا القيد يقصر ممارسة هذا الحق على المراة البيضاء . وفى عام ١٩٥١ زيد النصاب المالى الى ٢٤٠ جنيها فى حالة الدخل السنوى ، والى ٥٠٠ جنيه بالنسبة الى العقار .

وطبقا لتصريحات دعاة مذهب المشاركة سوف تمنح الحقوق السياسية تدريجيا لفريق من الافريقيين حين يصبحون اهلا لذلك . والهدف الحقيقى خلق طبقة من الافريقيين تتعاون مع الاقلية البيضاء الحاكمة وترتبط بها ، اى ان الافريقى الذى سوف يصبح متحضرا هو ذلك الذى يسير فى طريق البيض ويصوت من اجل بقاء العالم الذى يريدونه . وهذا لا يختلف عن سياسة البرتغال فى خلق فئة من « المندمجين » أوسياسة بلجيكا فى الاعتماد على جماعة « المتطورين »

---

(١٣) Creighton : op. cit, p. 103.

(١٤) نفس المصدر ، ص ٢٠٩ .

evolués ، أو الاسلوب الذى كانت تتبعه فرنسا فى تكوين فريق من « المقبولين » فى المجتمع الفرنسى .

وحتى اذا تمكن الافريقيون من الارتفاع الى « المستويات المتحضرة » فأقصى ما يمكن السماح لهم به أن يتساوى عدد ممثليهم مع ممثلى البيض، وهذه ليست مشاركة وانما هى « العنصرية » هذه هى الآراء التى تعتنقها الاقلية البيضاء فى روديسيا اليوم ، وتتلخص فيما يأتى :

(أولا) الافريقيون هم من جنس أدنى ، ومن هنا لا سبيل الى المساواة بينهم وبين البيض .

(ثانيا) ولكى ينعموا ببعض الحقوق لابد ان يرتفعوا الى مستويات البيض « الحضارة » .

وهو أمر شبه مستحيل بسبب ما للاخيرين من مزايا اقتصادية وثقافية وتعليمية .

(ثالثا) والبيض انفسهم هم الذين يحكمون فى هذا الارتفاع وهو ما لايمكن أن يعترفوا به ، على الاقل فى المستقبل الذى يمكن التنبؤ به .

التطبيق العملى فى روديسيا الجنوبية

من الناحية النظرية اذن يبدو واضحا أن التمييز العنصرى هو الاساس الذى تقوم عليه سياسة الاقلية البيضاء فى روديسيا ، وهذا هو المعنى الحقيقى لاسطورة « المشاركة » او المجتمع « المتعدد الاجناس » multi — racial وهذا التحليل تدعمه الحقائق التى يجمع عليها الكتاب على اختلاف مشاربهم ، ويكفى هنا ان نقدم طائفة من البيانات لتوضيح الصورة الواقعية لاوضاع الافريقيين اليوم اى فى عام ١٩٦٥ .

فمن الناحية الاقتصادية نلاحظ انه طبقا لقانون التخصيص الذى سلفت الاشارة اليه ، تقسم البلاد الى نصفين تقريبا ، احدهما مخصص لما يقرب من أربعة ملايين افريقى ، والنصف الآخر وقف على الاقلية البيضاء التى لا تمثل سوى ٥ فى المائة من مجموع السكان . فاذا انتقلنا الى بعض التخصيص تراءت لنا بشاعة الاوضاع . فالذرة هى الغذاء الاساسى للافريقيين ، غير اننا نلاحظ انه فى موسم ١٩٦٢/٦٣ كان مجموع ما سلمه الافريقيون الى هيئة تسويق الذرة ٥٤٦٠٠٠ر زكيبة (زنة ٢٠٠ رطل انجليزى) مقابل ٣٠٥١٥٠٠٠ر زكيبة سلمها الاوربيون . ويحتكر الاوربيون زراعة الطباق ، وبلغت قيمة الانتاج منه ٣١ر٣ مليون جنيه فى عام ١٩٦٢ اى ما يقرب من نصف الانتاج الزراعى الكلى (٦٢ مليون جنيه) .

وتسهم الصناعة التحويلية بنسبة ١٤ فى المائة من المنتج القومى الاجمالى (عام ١٩٦٢) ولكنها كلها مملوكة للاوربيين . حقيقة كان عدد الافريقيين المستخدمين فى هذا القطاع ٦٦٫٥٠٠ فى عام ١٩٦٣ مقابل ١٥٫٦٩٠ من الاوربيين والملونين (أى الخلط) والاسيويين ، ولكن الحرف الحاذقة موصدة أبوابها فى وجه الافريقيين . ويسيطر البيض على التجارة الخارجية والمصارف وشركات التامين ووسائل النقل ، وبعبارة موجزة على النشاط الاقتصادى كله . أما عن مستوى الاجور فهنا تبدو التفرقة العنصرية فى أحلك صورها ، فالمتوسط السنوى للافريقى ١٢٠ جنيها مقابل ١٢٥٠ جنيها للاوربى [15] . ولقد تحدث ابيض يعمل فى احد البارات فى سالسبورى الى مراسل الاوبزرفر اللندية [16] فقال انه يكسب سنويا حوالى ٢٠٠٠ جنيه ولا يؤدى ضريبة سوى ٢٠ جنيه ، ويملك سيارة وبيتا بحمام سباحة .

فاذا انتقلنا الى الحياة الاجتماعية زودتنا صحيفتا التايمز والاوبزرفر (٧ ، ١٠ اكتوبر ١٩٦٥ على التوالى) ونذكرهما على سبيل المثال لا الحصر بالبيانات التالية :

١ — يحرم على الافريقى استئجار او تملك اية مبان فى المناطق المخصصة للبيض . وفى العاصمة سالسبورى تعيش الطبقة العاملة

---

(١٥) الصنداى تايمز (١٧ اكتوبر سنة ١٩٦٥) .
(١٦) العدد الصادر فى ١٠ اكتوبر سنة ١٩٦٥ .



الافريقية في قرى حقيرة وشديدة الازدحام وتفتقر الى المقومات الصحية ، على مسافة تتراوح بين ميلين وخمسة اميال خارج المدينة ، وفي هذا ارهاق ومشقة ومضيعة للوقت في التوجه الى محال العمل وفي العودة منها .

٢ — لا يسمح للافريقيين بالنزول في غير فندقين اثنين في روديسيا كلها وكلاهما في العاصمة ، ويقول مراسل الاوبزرفر انه في حفل استقبال اقامته الحكومة كان هناك ١٥٠٠ اوربي ، ٤ من الافريقيين .

٣ — سوف يقيد في العام الحالي ٦٢٨ر٠٠٠ طفل افريقي بالمدارس الابتدائية ، ولكن نسبة ثلثيه هي التي يتجاوز افرادها المرحلة الوسطى من الدراسة الابتدائية ، اما الذين يمكن ان تتاح لهم فرصة الالتحاق بالمدارس الثانوية فلن تتجاوز ١٢ الفا ، ولكن لن تصل الى الجامعة سوى حفنة صغيرة ، هذا ان امكن الامر . لاغرابة اذن الا نجد في روديسيا كلها سوى ثلاثة محامين واثنى عشر طبيبا من الافريقيين ، وليس هناك افريقي واحد يشغل مركزا له اهميته او وظيفة مسئولة في الاداة الحكومية . ومن هذه الناحية — على ما تقول التايمز — فان الحالة ليست افضل منها في الكنغو (ليوبولدفيل) في عام ١٩٦٠ .

٣ — وللاوربيين مزايا اخرى لا يتمتع بها الافريقيون ، منها معاش السن وقدره ٢١٩ جنيها للاوربي ، ٤٠ر١ جنيها واربعة عشر شلنا كحد اقصى للملون . كذلك يحصل الاوربي وحده على الضمان الحكومي بصدد الرهونات على المنازل .

٤ — وفي الناحية الصحية يعاني الافريقيون من النتائج المترتبة على الفقر والجهل وسوء التغذية وازدحام السكنى في المناطق المخصصة لهم خارج المدن . ويبدو التفاوت واضحا في نسبة الاسرة مثلا في المستشفيات فهي ٤ : ١ وذلك برغم الفارق الهائل في عدد السكان .

٥ — ومن اشد مايحز في النفوس ويشيع فيها المرارة ، التفرقة في الاماكن العامة من قبيل دور اللهو والحدائق العامة . بل ايضا في الاماكن التي توفر الخدمات العامة كمكاتب البريد حيث تخصص مواضع معينة واوقات معينة لابناء كل من الفريقين .

٦ — ويتحدث البيض في روديسيا عن الاخذ بيد الافريقيين حتى يسيروا في طريق الارتقاء الاقتصادي والتطور السياسي ، ولكن الارقام الرسمية تنفي وجود هذه النية . فعدد المسجلة اسماؤهم في القائمة الانتخابية حرف « ا » يتراوح بين ٢٠٠٠ ، ٣٠٠٠ من الافريقيين . وفي الانتخابات الاخيرة التي جاءت بالمستر ايان سميث الى الحكم لم يشترك منهم فيها سوى ١٥٠٠ ناخب .

تطبيق المشاركة في اتحاد افريقية الوسطى

قلنا ان الاقلية البيضاء في روديسيا (الجنوبية) هي التي كانت تسعى وراء اقامة الاتحاد حتى تدعم سلطانها وتستفيد من موارد الاقليمين الآخرين . وهذا ما تحقق لها بسبب نقل الخدمات الخاصة بها الى الحكومة الاتحادية . فالانفاق على زراعة الاوربيين وتعليمهم كان يمثل ٢٢٪ من مصروفات الحكومة الاتحادية في السنة المالية ١٩٥٦ — ١٩٥٧ ، وفي عام ١٩٥٧ ارتفعت قيمة الانتاج في روديسيا الجنوبية الى اكثر من ١٠٥ مليون جنيه (بزيادة قدرها ٤ر٢٠٪ على العام الذي قبله) . وعادت الفائدة القصوى من مخصصات التنمية على الروديسيين ، فمشروع التنمية الاول (١٩٥٥ — ٥٩) مثلا تضمن انفاق ٣ر٦٣ مليونا (بخلاف تكاليف بناء سد كاريبا في روديسيا الجنوبية) ، وخصصت اكبر نسبة (٤٠٪) لسكك حديد روديسيا الجنوبية، بينما أرجىء تنفيذ مشروع وادى شاير في نياسالاند حيث يقيم اقل عدد من الاوربيين .

وفي ميدان الخدمات المباشرة كان الاوربيون وحدهم يفوزون بخدمات كثيرة التكلفة ، فالفلاح يقترض من البنك العقارى بشروط يسيرة ، ورجل الصناعة يطلب التسهيلات الائتمانية من هيئات الاقراض المختلفة ، والموظف يقترض من الاموال العامة لبناء مسكنه الخاص . واذا كان الاوربي عاطلا او عاجزا عن العمل فله حق طلب المساعدة من الحكومة . وان نظرة سريعة الى الارقام التالية لتوضح كيف كان تطبيق فكرة المشاركة (في سنوات مختارة بعد انشاء الاتحاد) :

الانفاق على الخدمات الزراعية بالجنيه
فى الروديسيتين

السنة	الاوربيون	الافريقيون
٥٧/١٩٥٦	٥ر٠٧٤ر٠٠٠	١ر٨٧٧ر٠٠٠
٥٨/١٩٥٧	٦ر١٢٨ر٠٠٠	١ر٦٧٢ر٠٠٠

الانفاق على التعليم فى الاتحاد (بالالف جنيه)

السنة	الاوربيون	الافريقيون
٥٧/١٩٥٦	٤ر٦٦٤	٣ر٨١٤
٥٨/١٩٥٧	٥ر٣٣٠	٤ر٥٥٧

ومن البيان الاخير نعلم أن تعليم الافريقى كان يكلف ٠ر٨٧ من الجنيه للافريقى مقابل ٢٦ر٢ جنيها للاوربى .

وازدادت حدة التمييز فى مجال الاعباء المالية الواقعة على الطرفين . ففيما يتعلق بالضرائب المباشرة كان الافريقيون يؤدون ضريبة الراس وبلغت حصيلتها ١ر٩ مليون جنيه (١٩٥٧) بينما بلغت حصيلة ضريبة الدخل المفروضة على الاوربيين ٦ر٨٥٠ر٠٠٠ جنيه فى السنة ذاتها وكانت الدخول الشخصية للاوربيين تتجاوز ١٨٥ مليونا من الجنيهات . وفى عام ١٩٥٥ رفعت الرسوم على السجاير الرخيصة التى يدخنها الافريقيون . وفى ميزانية السنة المالية ٥٧/١٩٥٦ زيدت الرسوم الجمركية على الجوارب الرخيصة المستوردة .

أما عن مدى تقدم الافريقيين سياسيا من حيث المشاركة فى الحكم وعملية التصويت فى الانتخابات الاتحادية الاقليمية ، فنستطيع أن نستشفه من قانون الانتخابات الاتحادى لعام ١٩٥٨ ، واهم المبادىء التى تضمنها :

اولا : ايجاد قائمتين احدهما عامة والاخرى خاصة ، والاولى تكون اغلبيتها اوربية (وفقا للمؤهلات المطلوبة) ، اما القائمة الخاصة فتسمح بادراج الافريقيين بصفة اساسية . وفى اثناء القراءة الثانية لمشروع القانون قرر وزير العدل الاتحادى أن القائمة العامة ستضم ٨١ر٠٠٠ اوربى ، ١٥٠٠٠ افريقى .

ثانيا : واخطر من هذا انه اذا ارتفع عدد الناخبين المسجلين وفق المؤهلات الخاصة الى ٢٠ ٪ من مجموع الاشخاص المقيدين فى القائمة العامة ، فان القائمة الخاصة تغلق الى الابد ، وهذا معناه القضاء نهائيا على اى امل للافريقيين أن يزداد عدد الذين لهم حق الاقتراع بحيث يصبحون أغلبية ، ومعناه أيضا أن الاوربيين جعلوا سياستهم الابقاء على سيطرتهم الدائمة .

وكذلك صدر قانون الانتخاب فى روديسيا الجنوبية على الاسس ذاتها .»

دعوة الى حل الاتحاد

بينا أن الاتحاد فرض على الافريقيين فى الاقاليم الثلاثة فرضا ، وجاء التطبيق مؤيدا لشكوكهم فى حقيقة المشاركة من حيث انها لا تعدو كونها خدعة تهدف الى الابقاء على سيادة الرجل الابيض ، ونص دستور الاتحاد على ان يعاد النظر فيه فى مدة لا تقل عن سبع سنوات ولا تزيد على عشر من بدء تنفيذه ، وذلك فى مؤتمر يضم ممثلى الحكومة البريطانية وحكومة الاتحاد وحكومات الاقاليم الاعضاء الثلاثة . كان الغرض من اعادة النظر فى الدستور هو العمل من اجل تقدم الاتحاد حتى يكتسب وضع الدومينيون الكامل فى نطاق الكومنولث . وعقد المؤتمر فى ديسمبر ١٩٦٠ نتيجة لاصرار سير روى ويلنسكى ، ولكنه سرعان ما تأجل لحين حدوث تقدم دستورى فى الاقاليم الاعضاء . وكانت الحكومة البريطانية قد عينت لجنة مونكتون لتقديم التوصيات بشأن المشكلات الدستورية ، وذلك بعد الاضطرابات التى حدثت فى عام ١٩٥٩ . واوصت اللجنة باتاحة الفرصة أمام روديسيا الشمالية ونياسالاند لتقرر الانفصال عن الاتحاد .

وقوبل تقرير اللجنة بالسخط البالغ فى روديسيا الجنوبية ، فوصفه المستر هاربر رئيس الجناح اليمينى فى حزب الدومينيون بأنه دليل واضح على خيانة بريطانيا وعزمها على تحقيق الاندماج العنصرى الكامل بالقوة . واعلن سير روى معارضته للاتجاه الذى يرمى الى تحطيم الاتحاد ، وخطب فى جوبلو أمام المؤتمر القومى السنوى فى ٨ اكتوبر ، فقال ان التقرير ليس الا واحدا من المقترحات الاستشارية التى سوف تنظر فيما بعد ، ثم وصف القومية الافريقية بأنها أسطورة أكثر منها حقيقة ، وحمل على الزعماء الافريقيين وقال مهددا « دعونى احذرهم بأنه اذا كانت المسألة فى الاتحاد تتعلق بسيطرة جنس على آخر وليست المشاركة ،

فينبغى ان نتذكر ان الجنس الابيض هو الذى يملك السلطة الان » (١٧) .

ووصف الدكتور باندا التقرير بأنه « مضيعة للوقت » لاننا « نريد الانفصال الان وليس بعد خمس سنوات » . وكذلك عبر حزب كاوندا عن وجهة النظر ذاتها .

صار واضحا ان الاتحاد فى طريقه الى الزوال ، ورضخت بريطانيا لمطالب الشعب الافريقى فى كل من نياسالاند وروديسيا الشمالية . واخيرا تقرر حل الاتحاد فى ٣١ ديسمبر ١٩٦٣ ، وحصلت نياسالاند على استقلالها فى ٦ يوليه ١٩٦٤ واتخذت اسم « مالاوى » ، وحصلت روديسيا الشمالية على الاستقلال فى ٢٤ اكتوبر من العام الاخير نفسه وبرزت الى الاسرة الدولية باسم جمهورية زامبيا . وهنا بدات الدعوة تشتد فى روديسيا الجنوبية الى الاستقلال حتى تنفرد الاقلية البيضاء بالسلطة فى ظل الاوضاع الدستورية القائمة فيها على قواعد التفرقة العنصرية .

أزمة دستور ١٩٦١

فى الوقت الذى كانت تجرى فيه المباحثات بشأن اجراء تعديلات دستورية ، بدأ موقف البيض فى روديسيا الجنوبية متصلبا ازاء منح المزيد من الحقوق السياسية للافريقيين ، وصدر دستور عام ١٩٦١ . وبمقتضاه تقرر زيادة عدد اعضاء الجمعية التشريعية الى ٦٥ ، منهم ٥٠ يختارهم الناخبون فى القائمة « ا » و ١٥ يختارهم من تضمهم القائمة «ب» . هذا التقسيم مبنى على المؤهلات المطلوبة .

فبالنسبة الى الناخب بالقائمة (ا) لابد من توافر الشروط الاتية :

١ — دخل قدره ٧٢٠ جنيها فى السنة او تملك عقار ثابت قيمته ١٥٠٠ جنيه ، او

٢ — دخل قدره ٤٨٠ جنيها فى السنة اوممتلكات قيمتها ١٠٠٠ جنيه واتمام الدراسة الابتدائية ، أو :

٣ — دخل قدره ٣٠٠ جنيه سنويا او ممتلكات لا تقل قيمتها عن ٥٠٠ جنيه ، بالاضافة الى قضاء اربع سنوات فى المدرسة الثانوية ، أو أن يكون من الزعماء او الرؤساء القبليين المعترف بهم .

فاذا اخذنا فى الاعتبار ضآلة دخول الافريقيين ، وضيق فرص التملك وامكانيات التعليم أمامهم ، صار واضحا أن القائمة الاولى لابد وأن تكون اغلبيتها الساحقة من الاوربيين. أما النص الخاص بالزعماء أو الرؤساء القبليين ، فهؤلاء تعينهم الحكومة أو تثق بهم ، ومن هنا فبرغم قلتهم ، لا يمثلون الراى العام الافريقى .

أما بالنسبة الى القائمة «ب» فيشترط :

١ — دخل لا يقل عن ٢٤٠ جنيها فى السنة مع المعرفة الكافية باللغة الانجليزية ، أو

٢ — دخل لا يقل عن ١٢٠ جنيها فى السنة مع اتمام مالا يقل عن سنتين بالمدرسة الثانوية ، فضلا عن المعرفة الكافية باللغة الانجليزية .

وهذه الشروط يراد بها الافريقيون ، ولكنها لا تنطبق الا على نسبة محدودة للغاية منهم . وهذه النتائج التى تدل عليها شروط القائمتين ، تتضح اذا عرفنا أنه فى ٣١ مايو ١٩٦٣ كان عدد المسجلة أسماؤهم ٩٢٫٩٤٧ بالقائمة (ا) ١١٫٠٦٢ بالقائمة (ب) .

وكفل هذا الدستور الذى أقره البرلمان البريطانى حقوقا أوسع للبيض ، ذلك أنه الغى ماكان محتفظا به من قبل من سلطات للحكومة البريطانية بشأن عدم اقرار أى تشريع تصدره الجمعية التشريعية (فيما عدا المسائل التى تمس الملكة والحاكم ، والالتزامات الدولية ، وتعهدات حكومة روديسيا الجنوبية بصدد القروض) .

وتضمن الدستور اعلانا للحقوق وانشاء مجلس دستورى . واعلان الحقوق خاص بالحقوق الاساسية وحرية شعب روديسيا الجنوبية بغض

(١٧) جريدة الاوبزرفر فى ٩ اكتوبر سنة ١٩٦٠ .

النظر عن الجنس او اللون او العقيدة الدينية ، والوظيفة الرئيسية للمجلس هي فحص جميع القوانين التي تقرها الجمعية التشريعية للتأكد من انها تتمشى مع اعلان الحقوق . وهذه التحفظات صورية في الواقع ، ذلك ان الدستور لم يمس اي تشريع يكون قائما في اول نوفمبر ١٩٦٢ ، بمعنى أنه لا يمس التشريعات القائمة على التفرقة العنصرية او المقيدة للحريات ، وبخاصة حرية الراي ، اذ الامر هنا متروك لوزير العدل الروديسي كان المفروض على ما يقول جارفيلد تود (الذي كان رئيسا لوزراء روديسيا الجنوبية من ١٩٥٣ الى ١٩٥٨) في مقال له بصحيفة الاوبزرفر البريطانية (٢٤ اكتوبر) أن يضمن الدستور ازالة التفرقة ، والمساواة أمام القانون ، وحماية حقوق وحرية الفرد ، ولكن للاسف لم ينتج الا القليل من الحماية وذلك بسبب نمو الحكم الاستبدادي فضلا عما اتسم به الدستور من القصور . (١٨)

ولقد عارض الراي العام الافريقي الدستور وهدد حزب زابو بمقاطعة الانتخابات التي كان من المقرر اجراؤها في مستهل عام ١٩٦٣ . وكان هذا الدستور سببا في صدور قرار من الجمعية العامة للامم المتحدة يحث بريطانيا على زيادة تمثيل الافريقيين في الجمعية التشريعية ، وتوسيع نطاق الحقوق السياسية لهم قبل اجراء الانتخابات. حاولت الحكومة البريطانية في الخفاء ان تقنع سير ادجار هوايتهيد بادخال بعض التعديلات على الدستور وان نفت رسميا ان من سلطتها تغييره بدون موافقة روديسيا الجنوبية ، ولكن الاخير رفض تعديل الدستور بأي حال من الاحوال ، وبخاصة تحت التهديد بمقاطعة الانتخابات .

وبعد ان حل هوايتهيد حزب زابو في سبتمبر من عام ١٩٦٢ ناقشت الجمعية العامة موضوع روديسيا من جديد . واصدرت في اكتوبر قرارا يدعو سكرتير عام الامم المتحدة الى بذل مساعيه الحميدة للتوفيق بين الفئات المختلفة من اهل روديسيا ، وذلك بالمبادرة الى اجراء مباحثات فورية من اجل تحقيق عدة اغراض ، منها اصلاح الدستور ، والغاء الانتخابات التي كان الراي قد استقر على اجرائها في ١٤ ديسمبر ١٩٦٢ . وصدر القرار باغلبية ٨١ صوتا ، ولم يعارضه سوى البرتغال وجنوب افريقيا .

سميث يتولى الوزارة

على اثر انتخابات ديسمبر ١٩٦٢ تولى ونستون فيلد(١٩) رئاسة الوزارة في روديسيا الجنوبية . ربما يعتبر البعض الرجل ليبراليا بالقياس الى ايان سميث ، وكان يدرك مثل تود بلروى ويلنسكي ايضا ان اتحاد افريقيا الوسطى يسير نحو الانهيار وفي هذه الحالة تصبح روديسيا الجنوبية معزولة . ولكن الاقلية البيضاء التي هالها تقدم الحركة القومية الافريقية في كل مكان ، ولم تستطع ان تشعر بهبوب ريح التغيير ، كانت مصممة على تأكيد سيطرتها بان تستقل بالاقليم . وطلب فيلد رسميا الاستقلال وجعل ذلك شرطا لحضور مؤتمر شلالات فكتوريا . وبعد تبادل الرسائل بينه وبين المستر (لورد حاليا) تبلر توجه الاجتماع بغير شروط . ولكنه طالب بالا يتاخر استقلال روديسيا الجنوبية عن استقلال الاقليمين الاخرين .

وفي اكتوبر من عام ١٩٦٣ توجه وزير المالية ايان سميث الى لندن لاجراء مباحثات بشأن الاستقلال ، ثم اعقبه رئيس الوزراء في يناير ١٩٦٤ حيث اجرى مباحثات مع المستر دنكان سانديز والسير اليك دوجلاس هيوم . وفي ابريل اضطر فيلد الى الاستقالة وخلفه ايان سميث وهو مصمم على مواصلة العمل من اجل الاستقلال ، أيا كانت الوسيلة . وعمد رئيس الوزراء الجديد الى انتهاج موقف عناد عنيف ، فرفض فكرة قيام الكومنولث بالوساطة ، وحل الاحزاب الافريقية واعتقل قادتها واودعهم السجون . واذ وضحت الاتجاهات حذر المستر هارولد ويلسون رئيس وزراء بريطانيا بعد

---

(١٨) Year Book and Guide to Southern Africa, 1965, p. 235.

(١٩) من مواليد انجلترا واستوطن روديسيا وهو شاب ، واصبح من زراع الطباق الناجحين ، ودخل معترك السياسة عن طريق اتحاد الطباق الروديسي الذي يمثل اقوى معارضة لمطالب الافريقيين .

امتدت الى اكثر من عامين ، فهذه المباحثات يجب ان تكون نهائية وحاسمة » .

وكان سميث اشد وضوحا،فقال فى سالسبورى فى اول اكتوبر بانــه اذا عاد من لنــدن « خاوى الوفاض » فلاشك عنده فى ان حــكومته سوف تقرر اعلان الاستقلال من طرف واحد . ولماسئل عن السبب الذى دعاه الى ان يقرر فجاة التوجه الى لندن ، اجاب بأن المستر آرثر بوتوملى كان قد وافق على الذهاب الى روديسيا ولــكنه لن يسافر قبل منتصف هذا الشهر «اكتوبر»واستطرد سميث قائلا « فكان فى ظنى أن هذه فترة أطول مما ينبغى »(٢١) .

وهكذا وضح أن سميث مصمم على الاستقلال وانه اذا لم يحصل علىموافقة الحكومةالبريطانية فسوف يعلن هذا الاستقلال من طرف واحد .

عدم دستورية الاستقلال من طرف واحد

ولقد تعرضت صحيفة الجارديان البريطانيــة للجانب الدستورى من هذا الاجراء ، فنشرت فى عددها الصادر فى ٢٧ اكتوبر مقالا بقلم ستانلى دى سميث Stanley de Smith أبرز فيــه النقاط الاتية :

أولا : طبقا لقانــون المملكة المتحــدة وقانون روديسيا ، فان برلمان المملكة المتحدة وحده هو الذى يستطيع أن يقضى باستقــلال روديسيا . وحتى اذا صدق الحاكم على قانون أقرته الجمعية التشريعية باعلان الاستقلال فان الاجراء ملغى اذ ليست للجمعية الصلاحية القانونيــة لتوسيع نطاق سلطاتها المحدودة . أن القيد الاساسى على سلطاتها هو انهــا لا تستطيع ان تسن قوانــين تتعارض مع مجموعة تشريع المملكة المتحدة وهى تمتد الى روديسيا . وهذا التشريع يدرج روديسيا فى نطاق التعريف « مستعمرة » .

ثانيا : فى عام١٩٢٦ اعترف رسميا بأن المملكة

توليه الحكم ، من محاولة اغتصاب الاستقــلال قائلا ، ان اعلانه من جانب واحد يعتبر خيانة ، كما انه فى مثل هذه الحالة سوف تعمــد بريطانيا الى توقيع العقوبات على روديسيا . وهذا التحذير اعاد ترديده المستر بوتوملى وزير علاقات الكومنولث وذلك فى ابريل ١٩٦٥ .

وكانما احس ايان سميث انه فى حاجة الى ورقة يلعب بها وحجة يستند اليها ، فدعا فى مايو ١٩٦٥ الى انتخابات جــديدة خرج منها حزبه الجبهة المتحدة ، وقد فاز بالخمسين مقعــدا التى تنص عليها القائمة « ا » وبذلك ماتت احزاب المعارضة البيضاء ، بحيث يمــكن القول أن روديسيا الان تحكم بطريق الحزب الواحد . وزعم سميث أن نتيجة الانتخابات تنطوى على تفويض كامل من البلاد ، ولكنه زعم غير صحيح لان الذين فوضوه هم الاقلية البيضاء التى لا تمثل سوى خمســة فى المائة من أهل البلاد .

وهذه الجبهة انشأها سميث نفسه فى عام١٩٦٢ ويقودها الى حد كبير الفلاحون الاثرياء ، وتؤيدها جماهــير بيضاء تفتقر الى النضوج السياسى ، ويعيش ٧٥ فى المائة منها بالمدن، و« تعيش فى قرن آخر » على حد تعبير هارولد ويلسون فى اذاعــة تليفزيونية له . أما سميث نفسه فيعتبر من اشد رؤساء الوزارات رجعيــة فى روديسيا خــلال تاريخها ، وقد سبق له ان استقال احتجاجا على دســتور ١٩٦١ اذ اعتبره « شيطانيــا » بسبب تسليمه بمطالب الافريقيين . ولقد وصف ويلسون الرجل بأنه بدائى ويجب انقاذه من حماقاته (٢٠) .

انفجار الازمة

وفى أواخر سبتمبر الماضى عرف أن المستر أيان سميث سوف يتوجه الى لندن ليطالب بالاستقلال على أساس الدستور الحالى ، وقال متحــدث باسمه بتاريخ ٣٠ سبتمبر « لقد اوضحنا للحكومة البريطانية انه نظرا الى ان مفاوضات الاستقلال

(٢٠) صنداى تلجراف فى ١٧ اكتوبر سنة ١٩٦٥ .
(٢١) سكوتسمان فى ٢ اكتوبر سنة ١٩٦٥ .

المتحدة والممتلكات المستقلة (الدمينيون) كانت على قدم المساواة ولا تخضع أى منها للاخرى فيما يتعلق بشئونها الداخلية أو الخارجية . هذه الدعوى غير دقيقة ، ذلك ان وضع الدومينيون كان يتضمن عناصر معينة من الخضوع كان لابد لازالتها من اصدار قانون وستمنستر لعام ١٩٣١ ولكن موقف روديسيا الدستورى فى عام ١٩٦٥ لايمكن مقارنته مقارنة جدية بمركز كندا (مثلا) فى عام ١٩٢٦ ، اذ كانت الاخيرة آنذاك ذات شخصية دولية كاملة بما فى ذلك سلطة عقد المعاهدات السياسية مع البلاد الاجنبية ، وهى سلطة انكرت صراحة على روديسيا . وفضلا عن هذا كان المقرر ان برلمان المملكة المتحدة لا يستطيع أن يشرع لكندا الا بناء على طلب منها وبموافقتها .

ثالثا : طبقا للدستور الروديسى الصادر فى عام ١٩٦١، لجلالة الملكة ان تصر على ان قانونايصدر هناك بتعديل اجزاء خاصة منه ، لابد من عرضه على الاستفتاء بحيث تصوت على حدة كل من الجماعات العنصرية الاربع فى روديسيا .

مباحثات سميث ــ ويلسون

وصل المستر ايان سميث الى لندن فى الرابع من اكتوبر وغادرها فى الحادى عشر ، ولمتسفر المباحثات التى اجراها فى العاصمة البريطانيةعن اتفاق فى وجهات النظر . وفى اليوم السابق على رحيل رئيس وزراء روديسيا أصدر مكتب علاقات الكومنولث بيانا بالنيابة عن الحكومة البريطانية، أوضح فيه موقف كل من الطرفين .

يقول البيان ان الحكومة البريطانية تصر قبل الموافقة على منح الاستقلال ، على المبادىء الخمسة التالية :

١ ــ مبدأ ونية التقدم الذى لا يعوقه عائق ، نحو حكم الاغلبية ، وهو ما يتضمنه دستور ١٩٦١ ، والابقاء على هذا المبدأ وهذه النية وضمانهما .

٢ ــ أن تكون هناك ضمانات ايضا ضد اى تعديل رجعى للدستور .

٣ ــ أن يحدث تحسين فورى فى المركز السياسى للسكان الافريقيين .

٤ ــ ان يكون هناك تقدم نحو انهاء التمييز العنصرى .

٥ ــ ان أى أساس يقترح للاستقلال يجب أن يقبله شعب روديسيا ككل .

وهذه المبادىء ــ على ما جاء فى البيان ــ متمشية مع التعهدات التى قدمها رئيس الوزراء ووزير علاقات الكومنولث لرؤساء وزارات الكومنولث فى اجتماعهم الذى عقد فى يونيه ١٩٦٥ .

وقدم سميث مقترحات معينة لمواجهة المبادىء سالفة الذكر ، وبصفة خاصة اوضح راىحكومته بصدد هذه المبادىء :

١ ــ ينص دستور ١٩٦١ فى المؤهلات التى تحكم الانتخاب ، على زيادة عدد الافريقيين الذين لهم حق التصويت ، كما ان موضوع الضمانات ضد الرجوعية هو فى جوهره مسألة تتعلق بتوفير الجهاز المناسب .

٢ ــ اقترحت حكومة روديسيا اضافة مجلس شيوخ (يتكون من ١٢ زعيما ينتخبهم مجلس الزعماء) يصوت مع الجمعية عند القراءة الثالثة على اية مسألة تمس اعادة النظر فى المواد الراسخة ، وهذا يحل محل الاستفتاء المنصوص عليه فى الدستور .

٣ ــ قررت حكومة روديسيا أن اقتراحها الخاص بتكوين مجلس الشيوخ يمثل تقدما كبيرا بالنسبة الى الافريقيين ، وهى لاترى اية زيادة فى تمثيل الافريقيين فى الجمعية بينما رفض الكثيرون منهم الفرص التى اتاحها لهم الدستور ، ولكنها على استعداد لمد نطاق التصويت طبقا للقائمة « ب » بحيث يشمل جميع دافعى الضرائب .

٤ ــ قررت حكومة روديسيا انها راغبة فى ان ترى نهاية للتمييز العنصرى عن طريق عملية تطورية ، ولكنها لا تستطيع الموافقة على الغاء قانون الاراضى .

٥ ــ زعمت حكومة روديسيا انها اوضحتان اغلبية شعب روديسيا ترغب فى الاستقلال على

أساس الدستور الحالى ، وظهر هذا عن طريق استشارة الرأى القبلى واستفتاء الناخبين .

واذا نظرنا الى المقترحات التى تقدم بهاسميث الفيناها لا تنطوى على أى تعديل جذرى فى موقف الاقلية البيضاء ، فهى لا تقر اطلاقا المبدأ الديموقراطى الخاص بأن يكون لكل مواطن صوت فى الانتخاب ، وترفض الغاء قانون الاراضى الذى يحتفظ للبيض بنصف اراضى البلاد كما سبق أن ذكرنا . أما الحديث عن الرؤساء القبليين فهؤلاء لا يعبرون عن الرأى العام الافريقى ، ذلك أنهم لا يعدون أن يكونوا معنيين من قبل الحكومة البيضاء ويعملون فى خدمتها ، ولهذا فمن المحقق أن المجلس المكون منهم ويراد انشاؤه ، سوف يقر جميع التشريعات التى تصدرها هذهالحكومة مهما كانت رجعية ومهما أساءت الى مصالح الافريقيين . كذلك لم تتضمن المقترحات أى شىء محدد بصدد انهاء التفرقة العنصرية ، فالحديث عن « عملية تطورية » لن يصل الى نتيجة لان معناها وصول الافريقيين الى مستويات يقررها البيض أنفسهم ويفرضونها .

لماذا تصلبت الحكومة البريطانية ؟

الواضح ان الحكومة البريطانية تحاول ان تقف موقفا متصلبا من موضوع اعلان الاستقلال منجانب واحد ، ويمكن تعليل هذا بأسباب عدة. **فأولا** أظهرت المناقشات التى دارت فى الاممالمتحدة أن الراى العام العالمى ، والراى العام الافريقى بوجه خاص كما أظهره مؤتمرا أكرا ، لا يرغبفى قيام دولة عنصرية على غرار جنوب افريقية . **وثانيا** تخشى بريطانيا أن التنازل لروديسيا سوف يعصفبالكومنولث. **وثالثا** ادراكبريطانيا للمصير المظلم الذى سوف ينتظر الاقلية البيضاء فى روديسيا ، وهى اقلية اغلبيتها الساحقة من الاصل البريطانى . **ورابعا** ان أى تساهل يسىء الى مصالح بريطانيا ويقضى على نفوذها فى ذلكالجزء من افريقية بوجه خاص .

موقف المنظمات الدولية

وكانت التطورات الاخيرة واحتمالات الموقف موضع اهتمام فى المنظمات الدولية . ففى ١٢ أكتوبر اتخذت الامم المتحدة قرارا تناشد فيه بريطانيا « استخدام جميع الاجراءات الممكنة لمنع اعلان الاستقلال من طرف واحد ، وفى حالة اعلانه ، اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لانهاء العصيان فورا ، باتجاه نقل السلطة الى حكومة تمثيلية تتمشى مع أمانى أغلبية الشعب » . ولم يصوت ضد القرار سوى البرتغال وجنوب أفريقية ، كما امتنعت فرنسا عن التصويت ، وكذلك بريطانيا فقدقالتان بحث مشكلة روديسيا ليس من اختصاص الامم المتحدة ، وان رحبتفى قرارة نفسها — على ما يبدو — بصدور القرار لانه يؤيد موقفها ، كما يعتبر ضغطا أدبيا دوليا بلايضا تهديدا غيرمباشر اذا ما أصرت روديسيا على موقفها .

واحتل موضوع روديسيا مركز الصدارة فى اجتماع رؤساء الدول والحكومات الافريقية الذى انعقد فى اكرا يوم ٢١ أكتوبر ، وأصدر المؤتمر فى اليوم التالى قرارا بالغ الاهمية :

« ان المؤتمر يشعر بالقلق العميق ازاء خطورة الموقف فى روديسيا الجنوبية ، واذ يأخذ فى الاعتبار أن هذا الموقف يشكل تهديدا خطيرا للسلام العالمى ، واذ يلاحظ تصريح حكومةالمملكة المتحدة الذى بمقتضاه ان اى اعلان للاستقلال من جانب واحد من جانب الاقلية الاوربية فى روديسيا يعتبر عملا غير مشروع . وان المؤتمر يلاحظ كذلك تأييد مجلس الامن للقرار الاخيرالذى اتخذته الامم المتحدة باغلبية ساحقة بمناشدة المملكة المتحدة أن تتخذ كل ما تملك من اجراءات لمنع اعلان الاستقلال من جانب واحد ، فان رؤساء دول منظمة الوحدة الافريقية ليأسفون لرفض حكومة المملكة المتحدة أن تواجه بحزم وتصميم التهديد باصدار اعلان الاستقلال من جانب واحد .

ان رؤساء الدول الافريقية يطالبون حكومة المملكة المتحدة ، وهى السلطة الحاكمة المسئولة فى الاصل عن الموقف الحالى فى روديسيا . بوقف العمل فورا بدستور روديسيا لسنة ١٩٦١ واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة بما فى ذلك استعمال القوة المسلحة لاعادة ادارة الاقليم والافراج عن زعماء الحركات الوطنية وعلى رأسهم جوشوا

نكومو وسيثولى وغيرهم من المعتقلين السياسيين .

ودعا المؤتمر بريطانيا كذلك الى عقد مؤتمر دستورى يشترك فيه ممثلو شعب روديسيا كله بغرض الموافقة على دستور جديد يضمن حق الانتخاب العام واعطاء صوت لكل رجل واجراء انتخابات جديدة .

وطالب مؤتمر القمة جميع الحكومات والمنظمات الدولية فى حالة صدور اعلان الاستقلال من جانب أن ترفض الاعتراف بحكومة الاقلية الاوربية ، وان تطبق عليها العقوبات المختلفة ، كما أوصى المؤتمر الدول الاعضاء باعادة النظر فى العلاقات السياسية والاقتصادية بينها وبين بريطانيا ، اذا قبلت بريطانيا استقلال روديسيا على أساس حكم الاقلية .

واعلن المؤتمر قراره كذلك أن الدول الاعضاء ستستخدم جميع الوسائل الممكنة بما فى ذلك القوة ضد اعلان الاستقلال من جانب واحد وانها ستقدم المعاونة القوية لشعب زيمبابوى الافريقى لاقرار حكم الاغلبية .

وعقبت الاوبزرفر بعددها الصادر فى ٢٥ اكتوبر ، فقالت ان الزعماء الافريقيين المجتمعين فى اكرا خططوا لتوقيع عقوبات على بريطانيا اذا وافقت على منح الاستقلال على أساس دستور ١٩٦١ وأن هذه العقوبات تتضمن انسحاب الدول الافريقية فورا من الكومنولث ، وتحويل التجارة الافريقية من بريطانيا الى دول أخرى وسحب الارصدة من البنوك الانجليزية .

اجراءات يمكن أن تتخذها بريطانيا

هذا ما يمكن أن تتخذه الدول الافريقية بالنسبة الى روديسيا من جهة ، والى بريطانيا اذا لم تقف الموقف السليم من جهة أخرى . ونبادر الى القول ان الاخيرة لن تستخدم القوة العسكرية بأى حال من الاحوال . ويبدو أن الاجراءات التى قد تلجأ اليها الحكومة البريطانية يمكن أن تتلخص فيما يـأتى :

أولا : أن تصدر الملكة بيانا تعتبر فيه اعـلان الاستقلال عصيانا ، ويأمر الحـاكم البريطانى بتولى كامل مسئولية الحكم بقدر الامكان .

ثانيـا : توقيع العقوبـات الاقتصـادية على المعاملات مع روديسيا ، فتمتنع بريطانيـا عن شراء الطباق الروديسى ، وتصـدر الاوامر الى البنـوك الانجليزية بوقف عملياتها ومـا تمنحه لروديسيا من تسهيلات ائتمانية ، وتطرد روديسيا من منطقة الاسترلينى ، ويجمد مالها من أرصدة فى بريطانيا ، وتوقف الامتيازات التى تتمتع بها دول الكومنولث .

ثالثا : ومن المرجح أن تتوجـه بريطانيا الى مجلس الامن على أعتبار ان اعلان الاستقلال من جانب واحد يحتمل أن يورط الدول الاخرى ويؤدى الى الاحتكاك الدولى . وقد تعمـد الى التصرف وفقا للمادة ٣٥ من الفصل السادس من ميثاق الامم ، خشية أن تبادر دولة أخرى الى المطالبة بتطبيق المواد التأديبية الواردة فى الفصل السابع من الميثاق (٢٢) .

هذا وقد أجرى معهد جالوب استفتاء لتعرف اتجاهات الرأى العام البريطانى من ناحية التدابير التى يرى وجوب اتخاذها من قبل حكومته ، واظهر ما يأتى (٢٣) :

٤٩٪ (مقـابل ٢٩٪) ضـد وقف العمـل بالدستور وارسال قوات بريطانية .

---

(٢٢) طبقا لهذه المادة « لكل عضو من الامم المتحدة ان ينبه مجلس الامن او الجمعية العامة الى أى نزاع أو موقف من النوع المشار اليه فى المادة الرابعة والثلاثين » (ف ١) . وتنص المادة ٣٤ على أن « لمجلس الامن ان يفحص اى نزاع أو اى موقف قد يؤدى الى احتكاك دولى أو قد يثير نزاعا ، لـكى يعرض للخطر حفظ السلم والامن الدولى » .

(٢٣) صنداى تلجراف فى ١٧ اكتوبر ١٩٦٥ .

٣٠٪ (مقابل ٤٣٪) يؤيدون فرض الحظر على التجارة مع روديسيا .

ولكن ٤٦٪ (ضد ٣٢٪) يؤيدون قيام الامم المتحدة باجراء حتى ولو تضمن استخدام القوة المسلحة ضد روديسيا .

موقف الدول الاخرى

اشرنا الى موقف الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . والى الاجراءات التى قد تفكر بريطانيا فى اتخاذها . اما الولايات المتحدة فتشعر بقلق شديد اذا ما اقدمت روديسيا على ما يستوجب اللجوء الى مثل هذا الاجراء لانه يكون ضربة مميتة موجهه الى النفوذ الغربى فى دول افريقيا الحديثة، وتستشعر كندا ايضا مثل هـذا القلق وتخشى نتائج رد الفعل الدولى ، ومن المحقق ان الدولتين لن تعترفا بحكومة جديدة تقوم فى روديسيا ، ويمكن ان ينطبق الامر نفسه على الدول الاخرى بالمعسكر الغربى . كما أن من المحقق ايضا ان تتخذ الدول الاسيوية ودول المعسكر الشرقى موقفا مماثلا .

ونستطيع أن نتعرف راى دول هذا المعسكر من البيان الذى اذاعته وكالة تاس وجاء فيه انه « اذا ما عمد العنصريون فى جنوبى افريقية الى اتمام هذا العمل الاجرامى . اى اقرار النظام العنصرى فى روديسيا الجنوبية . فان الاتحاد السوفييتى لن يعترف بهذا النظام وسيتعاون مع بلدان افريقيا بغيه مساندة ومساعدة الشعب لزيمبابوى البالغ عدده اربعة ملايين نسمة فى نضاله الشرعى من اجل الحرية والاستقلال الوطنى الفعلى .

اما فى جنوب افريقيا فهناك اتجاهات متباينة ، فصحيفة كيب تاون المعبرة عن الراى المعتدل ، فترى ان اعلان الاستقلال من جانب واحد سوف يخلق ازمة دولية فى جنوب القارة وسوف تزج فيها حكومة فيرفورد . أماالعسكريون والمتطرفون فيعتقدون انه اذا استطاعت روديسيا اعلان الاستقلال فسوف يكون ذلك فى صالح سيادة البيض فى جنوب افريقيا ، وسوف يظهر أن دولة صغيرة مثل روديسيا تستطيع مقاومة الضغوط العالمية . وتشجع الصحف المتطرفة مثل « واجيرك » روديسيا بقولها ان ما تتعرض له الآن من ارهاب وتهديد سبق أن تعرض له جنوب افريقيا . الا ان الاقرب الى الاحتمال الا تقدم حكومة فيرفورت على تقديم اية مساعدة عسكرية، بل وربما قد تتردد فى الاعتراف بحكومة تقوم فى روديسيا ، خاصة وانها هى نفسها موضع الاستنكار والضغط منجانب الراى العام العالمى. كذلك لا ينتظر من البرتغال أن تقدم مساعدة ذات شأن اذ لها مشاكلها فى انجولا وموزمبيق ، والراى العام العالمىيستنكرايضا سياستها الاستعمارية.

تحذير من « زابو »

أما عن الافريقيين أصحاب الحق الشرعى فى روديسيا ، فقد عبرت عنه منظمة زابو التىيتولى زعامتها جوشوا نكومو اذ وجهت تحذيرا الى الحكومة البريطانية بأنها اذا لم تقدم على العمل فأنها ــ اى المنظمة ــ سوف تقيم حكومة شرعية تخلف المستعمرة البريطانية ، وهى دولة زمبابوى الافريقية ، ثم تسعى المنظمة بعد ذلك للحصول بأسرع ما يمكن على الاعتراف الدبلوماسى بهذه الدولة من قبل الدول الافريقية المستقلة وتأييدها لطلب زمبابوى الحصول على عضوية الامم المتحدة . وأعلن رئيس مكتب الحزب فى لندن أن المنظمة سوف ترفض أية صيغة يتفق عليها بين ايان سميث والحكومة البريطانية ، لا تنص على منح وتنفيذ حكم الاغلبية على أساس أن يكون لكل فرد صوت قبل الاستقلال .

احتمالات موقف البيض

والآن ، ماذا يكون موقف الاقلية البيضاء فى روديسيا اذا ما نفذت فيها التهديدات بالعقوبات المختلفة ؟ يبدو ان اغلبية هؤلاء البيض ينقصها النضوج السياسى ولا تقدر خطورة الموقف :

● ففى ظنها أن الحكومة البريطانية لن تتخذ الاجراءات التى تهدد بها بسبب ضـعف مركز حكومة العمـال السياسى ، وأن فى الامكـان استغلال موقف المحافظين ورغبتهم فى اسـقاط العمال .

● ولا تعتقد فى امكان التدخل العسـكرى وامامها تجربة الكنغو،وحتى فى مثل هذه الحالة وهو ما عبر عنه سالسبورى من قادة المحافظين الانجليزـفان كثيرين من الانجليز سوف يتطوعون للمساعدةعلى غرار مافعل تشومبى من استخدام الجنود المرتزقة .

● وفيما يتعلق بالعقوبات الاقتصادى فيخيل للبيض أن اى قرار فى هذا الصدد سوف تكونفيه ثغرات يمكن النفاذ منها ، وانه اذا رفضتبريطانيا شراء الطباق فسوف يمكن ايجاد أسواق اخرى له . وفضلا عن هذا فالتجاء بريطانيا فى مثلهذه الحالة الى شراء الطباق من الولايات المتحدةسوف يلقى عبئا كبيرا على ميزان المدفوعات البريطانى المرهق .

● وترى حكومة البيض ان فى يدها ورقة تستطيع ان تضغط بها ، وهو ان تشل اقتصاد زامبيا اذا اشتركت فى العقوبات مع الدول الاخرى فى الكومنولث ، أو اذا جعلت من أراضيها قاعدة لعمليات عسكرية ضد روديسـيا . والسبب فى ذلك أن حزام النحاس Copperbelt ، وهوقوام اقتصاد زامبيا ، يعتمد على الكهرباء الذى تتزود به من سد كاريبا ، وعلى الفحم من حقول وانكس، وكلاهما فى روديسيا . فاذا منع الفحم وامتنع ورود التيار الكهربائى توقفت صناعة النحاس تماما . وفضلا عن هذا فالمعروف أن المنفذ الوحيد للتجارة الخارجية لزامبيا هو ميناء بيرا الواقعفى مستعمرة موزمبيق البرتغالية ، ولابد لصادرات زامبيا ووارداتها من أن تنقل الى هذا الميناء ومنه، عن طريق سكك حديد روديسيا . وكذلك هناك آلاف من ابناء زامبيا وملاوى يعملون فىروديسيا، وقد تعمد الاخيرة الى طردهم فيشكلون عبئـا اقتصاديا واجتماعيا على بلادهما .

قد يبدو الامر بسيطا فى ظاهره ، ولكنمحاولة الاضرار باقتصاد زامبيا ليست بمثل هذه السهولة او البسـاطة ، فنحاسها عنصر بالغ الاهميـة بالنسبة الى الدول الغربية اذان انتاجها منهيشكل ١١ فى المائة من انتاج النحاس فيما يقال له العالم الحر . وفضلا عن هذا فالمصـالح التى تقـوم باسـتغلال النحاس هنـاك مصالح بريطـانية وامريكية ، ومن هنا فليس من الامور اليسيرة ان تسمح الولايات المتحدة وبريطانيا بما يهدد مادة استراتيجية بالنسبة اليهما والى المعسكر الغربى وهما يتوليان زعامته . هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فاخراج الزامبيين والملاويين سوفيصيب صناعات روديسيا نفسها بأضرار فادحة،وخاصة اذا سادت الاضطرابات البلاد وامتنع الافريقيون من ابنائها عن العمل ، وهو أمر يكاد يكون وقوعه امرا مقطوعا به .

واذا كان التصلب هو موقف سميث وشيعته، الا ان هناك أصواتا فى روديسيا اكثر اتزانا واعظم ادراكا لخطورة النتائج التى سوف تتعرض لهـا البلاد ، وفى مقدمة أصحاب هذه الاصوات رجال الاعمال ، وذلك لاكثر من سبب ، فأولا سوف تتدهور التجارة الخارجية لروديسـيا ، ويتعذر عليها الحصول على القروض والاموال من الخارج وسوف تحجم رؤوس الاموال الاجنبية عن التدفق الى البلاد خلافا لما هو جار حتى اليوم لان انعدام

الاستقرار لا يكفل لها الامان . يضاف الى رجال الاعمال فريق من ذوى الآراء الليبرالية نسبيا ممن يرون استحالة الابقاء على الاوضاع الراهنة القائمة على السيطرة البيضاء بصورتها المطلقة ، ويدركون ان الافريقيين فى روديسيا لا يمكن ان يقبلوا وضعا يختلف عن وضع اخوانهم فى البلاد الافريقية الاخرى ، وفى زامبيا وملاوى اللتين كانتا اعضاء فى الاتحاد المنحل ، بوجه خاص » .

ويلسون يتوجه الى سالسبورى

قيل ان رحلة هارولد ويلسون كانت ردا على اقتراح بعث به سميث ، ومؤداه انه اذا منحت روديسيا الاستقلال ، فسوف توقع معاهدة مقدسة تضمن فيها مراعاة دستور عام ١٩٦١ . وقيل ايضا انه الى جانب الامل فى تفادى صدام مباشر بين بريطانيا والاقلية البيضاء فى روديسيا ، كان ويلسون يأمل فى اقناع الزعماء الوطنيين فى الاخيرة بالتعاون مع الدستور الذى قاطعوه منذ عام ١٩٦١ .

وبرغم هذا كله ، وبرغم انه لم يحدث ابدا فى تاريخ الاستعمار البريطانى من قبل أن اختار رئيس وزراء بريطانيا التفاوض مع فئة تهدد بالتمرد فى بلادها ، على حد تعقيب مجلة نيوزويك الامريكية ، لم تحقق الرحلة ما كان يراد منها .

وكمحاولة اخيرة اقترح ويلسون بعد ذلك تشكيل لجنة ملكية لبحث الخلاف وتقديم مقترحاتها بشأنه ، اعلنت حكومة سميث فجأة حالة الطوارىء ، وهذا يعنى على حد قول صحيفة الجارديان البريطانية المستقلة ، الغاء سلطة البرلمان ومنح الحكومة السلطة المطلقة لاصدار اية قرارات وتنظيمات داخلية كمنع حرية النشر الا باذن منها ، واغلاق اية جريدة مخالفة ، ومنع التجمع ، والقاء القبض على من يخالفها ، وذلك دون تدخل من البرلمان او المحاكم او اية جهة تشريعية اخرى .

لم يكن ثمة ما يدعو الى اعلان حالة الطوارىء اذ لم تقع فى روديسيا احداث تهدد الامن أو النظام ، ولهذا اتخذ الاجراء على انه مقدمة للحدث المرتقب . وبالفعل اعلنت حكومة ايان سميث الاستقلال من جانبها فى ١١ نوفمبر ١٩٦٥ » .

رد الفعل

وعلى اثر ذلك اجتمع مجلس العموم البريطانى حيث اعلن المستر هارولد ويلسون ان الحكومة البريطانية تستنكر اعلان الحكومة السابقة فى روديسيا ، الاستقلال ، باعتباره عملا غير مشروع وغير ذى اثر فعال من ناحية القانون . وأعلن الحاكم البريطانى بناء على تعليمات حكومته عزل وزارة روديسيا .

وبادرت الحكومة البريطانية فقررت تدابير معينة وهى حظر كل تصدير للاسلحة الى روديسيا ، وفرض القيود على عمليات تحويل العملة ، والغاء انتماء روديسيا الى سوق المال فى لندن ، وحرمان روديسيا من كافة الامتيازات المترتبة على علاقتها مع بريطانيا ، وحظر استيراد الطباق والسكر من روديسيا الى بريطانيا . ولكن يؤخذ على هذه التدابير او العقوبات :

أولا : انها لا تتضمن اجراء عسكريا ضد المتمردين .

ثانيا : ولا تتضمن ايضا منع ارسال البترول الى روديسيا .

وبالنسبة الى الامر الاول اعلن هارولد ويلسون ان حكومته لن تبحث القيام بغزو عسكرى كبير لروديسيا لفرض تسوية دستورية للازمة ولكنها ستعطى كل الاعتبار لاى نداء من الحاكم العام فى روديسيا للمساعدة فى استعادة القانون والنظام هناك (٢٤) .

وفى الامم المتحدة اتخذ مجلس الامن فى الساعة الواحدة من صباح ١٢ نوفمبر (بتوقيت القاهرة)

---

(٢٤) الاهرام فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٦٥ .

وباغلبية عشرة اصوات ضد لاشيء وامتناع فرنسا قرارا يتضمن :

١ — التنديد باعلان حكومة ايان سميث الاستقلال من جانب واحد .

٢ — دعوة جميع الاعضاء بالامم المتحدة الى عدم الاعتراف بحكومة روديسيا وعدم تقديم اية مساعدات للحكومة غير الشرعية القائمة فيها .

وقبل ذلك بساعات اصدرت الجمعية العامة للمنظمة الدولية وباغلبية ١٠٧ من الاصوات ضد صوتين فقط (جمهورية جنوب افريقية والبرتغال) وامتناع فرنسا عن التصويت ، قرارا يدعو بريطانيا الى استنكار اعلان الاستقلال في روديسيا من جانب حكومة الاقلية البيضاء ، ويدعو الحكومة البريطانية الى ان تنفذ فورا كافة القرارات التى سبق ان اصدرتها الجمعية العامة ومجلس الامن بشأن روديسيا التى تدعو الى انهاء التمرد من جانب السلطات غير الشرعية فى سالسبورى .

وهكذا انتهى فصل فى القصة ، ليبدأ فصل جديد يأمل الضمير العالمى ان يكون اكثر جدية . ان ما يحدث الآن هو اختبار لمدى احترام الدول لحقوق الانسان ، واختبار لمدى فعالية الامم المتحدة. غير ان المراقبين يرون أن بريطانيا لايمكن ان تتهرب من مسئولية الاحداث وما انتهيت اليه ، فقد كان واجبا عليها أن تقف الموقف الحازم منذ عام ١٩٦١ أو بعد أن وضحت حقيقة نوايا الاقلية البيضاء ، فتعلن وقف العمل بدستور روديسيا وتضطلع بالمسئولية الكاملة . كذلك يؤخذ عليها هذا العزوف عن استخدام القوة المسلحة لانهاء التمرد ، وهو اجراء لو اقدمت عليه لقوبل بالتأييد من الراى العالمى الحر ، وبالاسهام فيه على الاقل من جانب الدول الافريقية .



دراسة

قضية كشمير بين الهند وباكستان

د. سمعان بطرس فرج الله

مدرس العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة .

يشعر العالم بقلق كبير من جراء تجدد القتال في كشمير بين الهند وباكستان في شهر اغسطس الماضي . فقد تطورت أعمال العنف الى درجة اشتعال حرب تكاد تكون شاملة هددت السلام في جنوب آسيا . وبالرغم من توصل الطرفين الى وقف اطلاق النار ، فان العلاقات الهندية ـ الباكستانية ما زالت متوترة لنفسية تهدد في كل وقت باستئناف الحرب بينهما ، مع ما تتضمنه من احتمال تهديد السلم العالمي نظرا لتضارب مصالح الدول الكبرى في هذه المنطقة .

والمتأمل لقضية كشمير لابد ان يلاحظ انها تشبه الى حد كبير ثورات البراكين . فهي تثور بعنف ثم تخمد فترة من الزمن لكي تثور من جديد بدرجة أكبر من العنف ، وهكذا دون امكان الجزم باحتمال خمودها الى الابد . فقد ثارت قضية كشمير لاول مرة في ١٩٤٧ واستمرت في ثورتها حتى مارس ١٩٥٠ . ثم عادت الى ثورتها في سنى ١٩٥١ و ١٩٥٢ و ١٩٥٧ و ١٩٦٢ واخيرا في اغسطس ١٩٦٥ .



حتل اقليم كشمير وجامو موقعا استراتيجيا
ا فى جنوب القارة الاسيوية . فحدوده الشرقية
شمالية الشرقية تتاخم حدود الصين فى التبت
سينكيانج . وفى الشمال الغربى يقع شريط
يق من افغانستان — هو شريط واخان — وعلى
. بضعة اميال منه يقع اقليم تركستان
سوفييتى . وفى الغرب والجنوب الغربى تقع
ستان وفى الجنوب الهند . لا عجب اذن ان

الصين الشعبية من السيطرة سيطرة فعلية
التبت وبدا النزاع بينها وبين الهند على
الحدود فى جبال هيمالايا . فاهمية اقليم كش
بالنسبة الى الهند اهمية استراتيجية . اما اه
الاقليم بالنسبة الى باكستان فترتبط بعو
جغرافية وسكانية .

الى نشأة هذا النزاع ونتابع تطوره ومناقشة الحلول التى اقترحت لتسويته حتى يومنا هذا .

نشأة النزاع

ان جذور القضية الكشميرية ترجع فى واقع الامر الى نمو الحركة الوطنية فى كشمير وارتباطه بالانقسام الخطير الذى دب فى صفوف الحركة الوطنية فى الهند بين حزب « المؤتمر » ، ومن ابرز مؤيديه المهاتما غاندى ، و « الرابطة الاسلامية » بزعامة محمد على جناح مؤسس باكستان .

وجدير بالذكر ان نشأة اقليم جامو وكشمير كامارة تتمتع بالحكم الذاتى تحت السيادة البريطانية . لم تتم الا عام ١٨٤٦ حين فصلت السلطات البريطانية هذا الاقليم عن امبراطورية السيخ لاضعاف شوكتهم . ففى ذلك العام باع البريطانيون . بمقتضى معاهدة امريتسار ، اقليم جامو وكشمير الى المهراجا الهندوسى غولاب سينج رأس عائلة دوغرا الشهيرة (١) . وقد اتسم حكم هذه الاسرة بالتعسف والطغيان والتمييز العنصرى والطائفى مما أثار حفيظة غالبية الشعب المسلم التى طالبت بمساواتها والهندوس فى الحقوق فيما يتعلق بالوظائف العامة ومن حيث تمثيلها فى اجهزة الحكم (٢) .

هذه الحركة القومية كانت مشتتة غير منظمة ، وبالتالى فقدت فاعليتها . الا انه فى اكتوبر ١٩٣٢ اسس الشيخ عبد الله — اسد كشمير — اول حزب سياسى تحت اسم « مؤتمر مسلمى جامو وكشمير » الذى طالب بان تكون عضوية غالبية اعضاء الجمعية التشريعية بالانتخاب وليس بالتعيين ، كما طالب باقامة حكومة مسئولة أمام الشعب . ولكن المهراجا رفض جميع هذه المطالب متماديا فى بطشه وتعسفه . عندئذ حرض الحزب شعب كشمير على تخصيص يوم للمقاومة السلبية لاظهار تذمره بطريقة ملموسة ضد حكومته . وقد حدث ان اشترك بعض المواطنين من غير المسلمين فى هذه الحركة ، ففكر الشيخ عبد الله فى توسيع اطار حزبه لكى يضم جميع طوائف الشعب دون تمييز بسبب الجنس أو الدين . وفعلا فتح الحزب فى عام ١٩٣٨ باب عضويته لغير المسلمين وأصبح اسمه « المؤتمر الوطنى » (٣) .

وهكذا نلاحظ ان الشيخ عبد الله وجه حزبه وجهة وطنية شاملة لا تتخذ الدين عنصرا مميزا لها . ولذلك فان « المؤتمر الوطنى » فى كشمير كان أقرب من حيث مبادئه وسياسته الى حزب « المؤتمر الهندى » منه الى « الجامعة الاسلامية » . وفعلا ايد حزب الشيخ عبد الله حركة « المقاومة السلبية » التى بدأها غاندى وحزب « المؤتمر » الهندى ضد الاستعمار البريطانى بل انه نظم حركة مماثلة ضد المهراجا لكى يعدل عن سياسته التعسفية ويوافق على اقامة حكومة تستند الى الارادة الشعبية . ونعلم ان سياسة « المقاومة السلبية » لم تحظ بتأييد « الرابطة الاسلامية » ، حزب محمد على جناح .

هذا الانقسام داخل الحركة الوطنية فى الهند انعكس على الحركة الوطنية فى كشمير ، فانشق بعض اعضاء « المؤتمر الوطنى » لكى يكونوا حزبا جديدا بزعامة غولام عباس تحت اسم

---

(١) Adarsh Sein Anand : "Kashmir's Accession to India, " Journal of the India Law Institute (New Delhi) Vol. 6, No 1 . Jan — March, 1964, p. 69.

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٠ — ٧١ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٧١ — ٧٢ .

« المؤتمر الاسلامى » الذى ارتبط ارتباطا وثيقا « بالرابطة الاسلامية » . وقد حاول محمد على جناح ، اثناء زيارته لكشمير فى ١٩٤٤ ، ان يوحد صفوف المسلمين ويقنعهم بتأييد سياسة « الرابطة الاسلامية » اى انه حاول ان يحمل شعب كشمير على الانضمام الى دولة باكستان التى كان يسعى الى تاسيسها ، وكان واثقا فى ذلك الوقت بأن قيام الدولة الاسلامية الجديدة أمر محقق الوقوع . ولكن دعوته الى شعب كشمير لم تلق صدى الا من قبل « المؤتمر الاسلامى » أما « المؤتمر الوطنى » — وكان اقوى كثيرا من « المؤتمر الاسلامى » — فقد رفض الانقياد لدعوة محمد على جناح وفضل التعاون مع حزب « المؤتمر » الهندى .

واضح اذن ان مستقبل كشمير السياسى ارتبط ارتباطا وثيقا ومباشرا بالتنافس بين حزبى « المؤتمر الهندى » و « الرابطة الاسلامية » ، هذا التنافس الذى انعكس على العلاقات بين الهند وباكستان بعد استقلالهما . والامر الذى يلفت ان النزاع بين البلدين بخصوص كشمير اتخذ فى المجال الدولى صورة نزاع قانونى حول مشروعية انضمام كشمير الى الهند مع انه فى جوهره نزاع سياسى كما سيتضح من سياق البحث .

مشروعية انضمام كشمير الى الهند

نعلم ان « الامبراطورية البريطانية فى الهند » كانت تشمل « الهند البريطانية » الاصلية ، وكانت مستعمرة تتكون من احدى عشرة مقاطعة ، وتضم أيضا عددا كبيرا يربو على الخمسمائة وخمسين من الامارات التى تتمتع بالحكم الذاتى تحت السيادة البريطانية .

وفى ١٩٤٧ تقرر تقسيم « الامبراطورية البريطانية فى الهند » الى دولتين مستقلتين تتمتعان بنظام الدومينيون فى اطار الكومنولث البريطانى . وفى ٣ يونيو ١٩٤٧ اصدرت الحكومة البريطانية بيانا ضمنته أسس التقسيم على اعتبار ان تتكون دولة باكستان من الاقاليم التى تقطنها غالبية من المسلمين ، وتتكون دولة الهند من الاقاليم التى تقطنها غالبية من الهندوس . وهنا ثارت مشاكل الحدود بين البلدين خاصة فى البنجاب حيث رفض السيخ قبول سيطرة المسلمين ، وفى البنغال حيث المسلمون اكثرية ، الا ان غير المسلمين اكثرية فى كلكتا وهى اكبر واهم مدينة فى البنغال . وتمت تسوية هذه المشاكل باجراء استفتاءات شعبية .

ولكن يلاحظ ان بيان الحكومة البريطانية المشار اليه الذى قرر مبدأ التقسيم على اساس طائفى ، كان قاصرا على « الهند البريطانية » الاصلية ولم يشمل الامارات . وبهذا الخصوص احال البيان الى الاعلان الذى أصدرته اللجنة الوزارية البريطانية فى ١٢ مايو ١٩٤٦ وقرر ان الحكومة البريطانية ستتنازل عن سيادتها على هذه الامارات فتصبح بالتالى مستقلة وحرة فى تقرير مصيرها وفق ما تشاء . الا ان اللورد مونتباتن ، « نائب الملك » ، نصح الامراء بالانضمام الى الهند او الى باكستان آخذا فى الاعتبار « المقتضيات الجغرافية » (٤) فكان انضمام الامارات الى الهند او الى باكستان لا يتم على اساس طائفى كما هو الشأن بالنسبة الى « الهند البريطانية » الإصلية ولكنه رهن بمشيئة حكام هذه الولايات فقط . وهذا ما تتمسك به الهند

(٤) المرجع السابق ، ص ٧٥ — ٧٦ .

بخصوص انضمام كشمير اليها . وقد انضمت جميع الامارات وفقا لهذا الاساس ، سواء الى الهند او الى الباكستان . الا انه ثارت اشكالات بخصوص ثلاث امارات هى : جوناغاد وحيدراباد وكشمير . ولعل تسوية مشكلة ضم جوناغاد وحيدراباد الى الهند تلقى بعض الضوء على موضوع مشروعية انضمام كشمير الى الهند ، اذ ان باكستان تتمسك الان ببعض المبادىء التى بررت الهند على اساسها انضمام جوناغاد وحيدراباد اليها .

تقع امارة جوناغاد بين خليج كوتش وخليج كمباى شمال مدينة بومباى وتضم غالبية كبرى من الهندوس ، الا ان حاكمها كان أميرا مسلما . وفى سبتمبر ١٩٤٧ طلب الامير الانضمام الى باكستان . وقد عارضت الهند هذا الانضمام بناء على اعتبارين : اولا ان غالبية سكان الامارة من الهندوس وثانيا ان الامارة تحيطها الاراضى الهندية من كل جانب ، فطلب الامير الانضمام الى باكستان يعتبر طلبا غير شرعى واقترحت الهند اجراء استفتاء لكى يقرر الشعب بنفسه ما اذا كان يريد الانضمام الى الهند او الى باكستان . وانتهى الامر بان فرضت الهند حصارا اقتصاديا على الامارة وايدت تكوين حكومة موقتة لها فى بومباى ، وقد انتقلت بعد ذلك الى راجكوت ، ثم قامت القوات الهندية باحتلال الامارة وضمتها الى الهند . وتحتج باكستان بهذه السابقة فى مواجهة الهند بخصوص قضية كشمير ، اذ ان باكستان تعتبر انضمام مهراجا كشمير الى الهند عملا غير شرعى ، تماما كما اعتبرت الهند انضمام امير جوناغاد الى الباكستان عملا غير شرعى . كذلك تطالب الباكستان باجراء استفتاء شعبى فى كشمير لتقرير مصيره ، تماما كما اقترحت الهند اجراء مثل هذا الاستفتاء فى جوناغاد (٥) .

وتقع امارة حيدراباد فى جنوب شرقى الهند شمال مدراس . وهى امارة كبيرة مساحتها تزيد على ٨٢٫٠٠٠ ميل مربع وتضم اكثر من عشرين مليون نسمة غالبيتهم العظمى من الهندوس ، الا ان حاكم الامارة ، ويلقب «بالنظام» كان مسلما . وقد كان للوضع الجغرافى للامارة دور كبير فى تقرير مصيرها ، فنظرا الى بعدها عن الاراضى الباكستانية لم يطلب نظام حيدراباد الانضمام الى باكستان او الى الهند ولكنه أعلن استقلال الامارة ودخل فى مفاوضات مع الهند انتهت بتوقيع اتفاق يحافظ على الوضع الراهن لمدة عام واحد . وعندما اجتاحت الامارة اضطرابات يسارية عنيفة هددت منطقة مدراس باكملها ، فرضت عليها الهند حصارا اقتصاديا محكما وطلبت من الامير الانضمام الى الهند ، ولكن هذا الاخير اقترح اجراء استفتاء . ورفضت الهند هذا الاقتراح بحجة ان الاستفتاء لكى يكون جديا لابد ان يتم تحت رقابة حكومة انتقالية تمثل جميع الاتجاهات الشعبية . وتتهم باكستان الهند بأنها ترفض تطبيق هذا المبدأ على كشمير ، فضلا عن انها تجاهلت ارادة نظام حيدراباد ان يحتفظ باستقلال امارته ، بان قامت القوات الهندية باحتلال الامارة وضمها بالقوة الى الهند . فكأن ادعاء الهند بشأن كشمير بان ارادة الامير هى وحدها السند القانونى لانضمام الامارة الى الهند ، هو ادعاء باطل اذ ان الهند نفسها لم تحترم هذا المبدأ عندما قامت بضم جوناغاد وحيدراباد اليها بالقوة (٦) .

لقد نلمس بعض الحق فى تمسك باكستان بسابقتى انضمام حيدراباد وجوناغاد الى الهند . ولكن البحث الموضوعى لقضية كشمير يدل على ان هنالك بعض الفوارق بين وضع كشمير ووضع امارتى جوناغاد وحيدراباد ، اهمها موقع كشمير الجغرافى الذى يضفى عليها اهمية استراتيجية كما ذكرنا . ثم ان الظروف التى لابست انضمام كشمير الى الهند تختلف عن الظروف التى ادت الى ضم جوناغاد وحيدراباد الى الهند . فلابد اذن ، لتقدير مشروعية انضمام كشمير الى الهند ، من

---

(٥) K. Sarwar Hasan : Pakistan and United Nations. Manhattan Publishing Company , New York . 1960 . p.p. 80 — 84.

(٦) المرجع السابق ، ص ٨٤ — ٨٦ .

بحث الظروف الواقعيــة التى لابست هــذا الانضمام .

عندما انتقلت السيادة البريطانية الى كل من الهند وباكستان فى ١٥ اغسطس ١٩٤٧ ، شعر مهراجا كشمير بضعف موقفه امام ضغط القوى الشعبية طلبا لتكوين حكومة مسئولة . واراد الوصول الى اتفاق مع كل من الهنـد وباكستان يحافظ على الوضع الراهن ضـمانا لحسن سير المرافق العامة فى كشمير ، وبصفة خاصة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية . الا انه لم يتوصل الى مثل هذا الاتفاق الا مع باكستان نظرا الى الوضع الجغرافى لكشمير اذ ترتبط جميع طرق مواصلاتها بباكستان . وقـد علقت هذه الاخيرة اهمية كبرى على هذا الاتفاق واعتبرته تمهيدا لانضمام كشمير اليها (٧) . وفعلا بدات باكستان تضغط على المهراجا لكى يقرر ضم امارته اليها . وارسل محمد على جناح سكرتيره الخاص الى سريناجار ليقنع المهراجا بفوائد ضم الامارة الى باكســتان . وقد ذكر ماهاجان ، وكان يتولى رئاسة وزارة كشمير فى ذلك الوقت ، فى كتابه « انضمام كشمير الى الهند » ان مبعوث محمد على جناح اكد للمهراجا انه هو وحده صاحب السلطان فى تقرير مصـير امارته دون استشــارة شـــعبه ، ووعده بانه سيحتفظ بجميع ســلطاته المطلقة اذا ما قرر الانضمام الى باكستان (٨) . فاذا صح ما كتبه ماهاجان فان باكستان تكون قد هدمت منذ البداية حجتها الاساسية فى مواجهة الهند ، وهى انه يجب اجراء استفتاء شعبى لتقرير مصير كشمير. على كل حال يبدو ان المهراجا اراد الاحتفــاظ باستقلال امارته ولم يرغب فى الانضـــمام الى باكستان لانه غير مسلم ، كما انه خشى ان يمتد النظام الديمقراطى الى كشمير وتضعف سلطاته المطلقة اذا ما قرر الانضمام الى الهند .

والظـــاهر ان عزوف مهراجا كشـــمير عن الانضمام الى باكستان اثار غضب هذه الاخيرة فلجأت الى التهديد والوعيد بعد الوعد والترغيب. فنشرت جريدة Dawn. الناطقة بلسان « الرابطة الاسلامية » فى عددها الصادر فى ٢٤ اغسطس ١٩٤٧ ، ان الامارة اذا رفضت الانضمام الى باكستان ، فانه سـيترتب على ذلك اخطـر النتائج (٩) . وشجعت باكستان قبائل البونش المقاتلة فى شمال كشمير على الثورة المسـلحة ضد المهراجا وامدتهم بالاسلحة ، وسرعان ما انضمت اليهم قبائل الباتان الذين يقطنون « اقليم الحدود الشمالية الغربية » فى باكستان . وكون الثوار جيشا يعرف بقوات كشمير ازاد ، اى كشمير الحرة ، تحت زعامة السردار محمـد ابراهيم خان ، بل ان بعض القوات المسـلحة الباكستانية اشتركت فى القتال مع قوات كشمير ازاد ضد قوات المهراجا (١٠) .

امام هذا التهـديد المبـاشر وعجز القوات الحكومية الكشميرية عن الصمود امام القبـائل الثائرة والمغيرة ، طلب المهراجا معونة عسكرية من الهند . غير ان هذه الاخيرة رفضت تقديم المعونة الا اذا انضمت كشمير اليها ، على اعتبار ان الهند لا تستطيع التدخل عسكريا فى شئون دولة محايدة . امام الخطر الداهم لم يجد الحاكم مفرا من طلب الانضـــمام الى الهنـــد ، وقبلت الحكومة الهندية انضمام كشمير اليها ، وارسلت قواتهــا لمقـابلة جيش كشمير ازاد والقوات الباكســتانية . ولتقدير مدى مشروعية هـــذا الانضمام لابد من تحليل وثائق الانضـــمام التى تعتبر السند القانونى الوحيد فى هذا الشأن . وقد جاء فى رسالة المهراجا الى الحكومة الهندية ما يلى :

« ...ان دولتى تتاخم كلا الدومنيونين وترتبط بهما معا بروابط اقتصادية وثقافية حيوية . الى جانب ذلك فان دولتى لها حدود مشـتركة مع الجمهورية السوفيتية والصين فلايمكن لدومنيونى الهند وباكستان تجاهل هذا الواقع فى علاقاتهما الخارجية .

---

(٧) المرجع السابق ، ص ٩٣ .
(٨) ادارش سين اناند ، المرجع السابق ص٧٧ .
(٩) المرجع السابق ، ص ٧٧ ، ٧٨ .
(١٠) المرجع السابق ، ص ٧٨ ــ ٧٩ وباكستان والامم المتحدة ، المرجع السابق ص ٩٥ ــ ١٠٢ .

لقد أرغمت كشمير بمقتضى الوقت لتقرير انضمامها الى أي من الدومينيونين أو كان من مصلحتها ومن مصلحة دولتي الحماية على الاستقلال مع الاحتفاظ بعلاقات ودية معهما بطبيعة الحال .

... نظرا الى الوضع الراهن في دولتي ونظرا الى حالة الطوارئ الخطيرة التي تتعرض لها الآن لا مفر من طلب المعونة من دومينيون الهند . وبطبيعة الحال لا تستطيع الهند تقديم المعونة العسكرية الا اذا انضمت دولتي اليها . ولذلك قررت الانضمام وعلى هذا وثيقة طلب الانضمام ... » (١١) .

وقد رد اللورد مونتباتن ، حاكم عام الهند ، على طلب الانضمام على الصيغة التالية :

« ... بالنظر الى الظروف الخاصة التي ذكرتها فخامتكم فان حكومتي قررت قبول انضمام دولة كشمير الى دومينيون الهند . وعملا بسياسة حكومتي التي ترى انه اذا كان امر انضمام أية دولة محل نزاع ، فان الانضمام يجب أن يتم وفقا لإرادة شعب هذه الدولة . ولذلك فان حكومتي ترغب في تسوية قضية انضمام كشمير باجراء استفتاء شعبي بعد استتباب الأمن فيها وتطهيرها من قوات الغزاة ... » (١٢) .

واضح من رد الحكومة الهندية انها اعتبرت انضمام كشمير اليها امرا موقتا وانه لكي يصبح نهائيا لابد من موافقة شعب كشمير عليه . ولكن بعض الكتاب الهنود (١٣) يرى أن انضمام كشمير الى الهند هو انضمام نهائي ومطلق وليس معلقا على أي شرط . وذلك لأن اعلان استقلال الهند لا يعترف بالانضمام الموقت . وبالتالي يكون حاكم عام الهند قد تجاوز سلطاته عندما علق انضمام كشمير الى الهند نهائيا على شرط اجراء استفتاء شعبي بهذا الخصوص . هذا الشرط يعتبر في رأي هؤلاء الكتاب شرطا باطلا لمخالفته [illegible] الدستورية ، ولكن يؤخذ على هذا الرأي انه ينظر الى المسألة من زاوية القانون الداخلي الهندي دون اعتبار لما جرى عليه العرف الدولي . فمن وجهة نظر القانون الدولي تتقيد الدولة بالتزاماتها في مواجهة الدول الاخرى حتى لو كانت هذه الالتزامات مخالفة لنصوص دستورها . وقد كررت الحكومة الهندية مرارا في ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ في « الكتاب الابيض » الذي اصدرته عن كشمير وأمام مجلس الامن ، الطبيعة الموقتة لانضمام كشمير اليها الى ان يتم استفتاء شعبي حول هذا الموضوع بعد استتباب الامن في هذه الدولة (١٤) . فقد ارتبطت الهند دوليا باجراء هذا الاستفتاء ، بل انها ارتبطت باجرائه تحت رقابة دولية . أكثر من ذلك فانه عند مناقشة علاقة كشمير بالهند على ضوء المادة ٣٧٠ من الدستور الهندي الذي صدر عام ١٩٥٠ ، صرح جوبا لاسوامي ايانجار ، احد اعضاء الحكومة الهندية ، امام الجمعية التاسيسية بان الحكومة ارتبطت تجاه شعب كشمير بانه سوف تتاح له الفرصة لابداء رايه بشأن بقاء كشمير في جمهورية الهند او الانفصال عنها ، وذلك باجراء استفتاء عام (١٥) . فكيف تطورت الامور بعد ذلك الى ان ترفض الهند الان رفضا باتا اجراء استفتاء شعبي في كشمير بشأن انضمامها اليها ، وتعتبر ان هذا الانضمام الذي تم عام ١٩٤٧ هو انضمام نهائي ومطلق ؟

كشمير ومجلس الامن ١٩٤٨

عندما حل فصل الشتاء وعجزت القوات الهندية عن القضاء على قوات كشمير ازاد والقوات الباكستانية نظرا لطبيعة البلاد الجبلية ، دعت الحكومة الهندية مجلس الامن الى الانعقاد لبحث قضية كشمير استنادا الى المادتين ٣٤ و

---

(١١) Sheikh Mohammad Abdullah : "Kashmir, India and Pakistan , Foreign Affairs (An American Quarterly Review) April 1965 , p. 529.

(١٢) نفس المرجع .

(١٣) ادارش سين انند : المرجع السابق ، ص ٨٠ — ٨٦ .

(١٤) الشيخ محمد عبد الله : المرجع السابق ، ص ٥٢٩ — ٥٣٠ .

(١٥) المرجع السابق ، ص ٥٢١ .

٣٥ من ميثاق الامم المتحدة ، على اعتبار ان استمرار النزاع في كشمير « من شانه ان يعرض للخطر حفظ السلم والامن الدولي » (١٦) . وبحث مجلس الامن قضية كشمير في عدة جلسات امتدت طوال اربعة اشهر من يناير الى ابريل ١٩٤٨ .

وقد اتهمت الهند حكومة باكستان بارتكاب عدوان سافر على كشمير وناشدت مجلس الامن بأن يدعو الحكومة الباكستانية الى : ١ – منع موظفيها ، مدنيين وعسكريين من الاشتراك في عملية غزو القبائل لامارة جامو وكشمير او في المساعدة عليها ٢ – توجيه نداء الى مواطنيها بعدم الاشتراك في القتال الدائر في كشمير ٣ – الامتناع عن تقديم المعونة ، في اية صورة كانت ، الى الغزاة ومنع استخدام اقليمها في عمليات ضد كشمير (١٧) .

وقد نفى ممثل الحكومة الباكستانية ان حكومته ارتكبت عدوانا ضد كشمير وناشد مجلس الامن بأن يعمل لوقف القتال في كشمير وانسحاب جميع القوات الاجنبية من هذه الامارة ، سواء انتمت هذه القوات الى باكستان او الى الهند ، وتمكين المسلمين الذين اضطروا الى الفرار عقب الحوادث التى بدات في ١٥ اغسطس ١٩٤٧ ، من العودة الى موطنهم او محل اقامتهم في كشمير وأن تعوضهم الحكومة الهندية عن الاضرار التى لحقت بهم . بالاضافة الى ذلك طالبت الحكومة الباكستانية باتخاذ الاجراءات الكفيلة باقامة حكومة انتقالية محايدة ممثلة لشعب كشمير تقوم باجراء استفتاء حول موضوع انضمام هذه الامارة الى باكستان او الى الهند (١٨) .

ويتضح من مناقشات مجلس الامن ان غالبية اعضائه لم يؤيدوا وجهة نظر الحكومة الهندية التى طالبت المجلس بان تقتصر مهمته على العمل لوقف القتال وسحب قوات القبائل المغيرة من كشمير . فقد اولى اعضاء المجلس اهمية خاصة لموضوع اجراء استفتاء شعبي في كشمير لتقرير ما اذا كانت ستنضم الى الهند او الى باكستان ، وان يكون تنظيم هذا الاستفتاء تحت اشراف لجنة دولية محايدة .

وفي ١٧ يناير ١٩٤٨ اتخذ المجلس اول قراراته في قضية كشمير فناشد حكومتي الهند وباكستان اتخاذ جميع الوسائل الممكنة لمنع تدهور الموقف في كشمير . وفي ٢٠ يناير اتخذ المجلس قرارا ثانيا بتكوين لجنة رقابة من ثلاثة اعضاء ، على ان تتوجه اللجنة الى كشمير « في اسرع وقت ممكن » لمراقبة تطور الموقف واخطار مجلس الامن بالنتائج التى تصل اليها وتقديم مقترحاتها اليه . الا ان اللجنة المقترحة لم يجر تاليفها واستمر مجلس الامن على مناقشاته حتى توصل الى قرار هام في ٢١ ابريل ١٩٤٨ تقدمت به بلجيكا وكندا والصين وكولومبيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة (١٩) . وقد جاء في ديباجة هذا القرار ان المجلس لاحظ مع الارتياح رغبة الطرفين في ان يتقرر مصير كشمير « بطريقة ديمقراطية وهي اجراء استفتاء نزيه » وبالتالى يطلب المجلس من الطرفين وقف القتال فورا وسحب معظم قواتهما من كشمير وتكوين لجنة دولية خماسية من الارجنتين وبلجيكا وكولومبيا وتشيكوسلوفاكيا والولايات المتحدة لتقديم « مساعيها الحميدة ووساطتها الى الطرفين للوصول الى تسوية سلمية للنزاع . واخيرا نص القرار على تكليف الامين العام للامم المتحدة بتعيين مشرف على عملية الاستفتاء .

وقد اعربت الهند وباكستان عن استيائهما من القرار لانه لم يحقق مطالبهما . فمن وجهة نظر الهند اخفق القرار في دمغ باكستان بالعدوان ، بل انه وضعها هي والهند على قدم المساواة ،

---

(١٦) Security Council . Official Records (S. C. O. R.) 3 rd Year . Supple. for Nov. 1948 , Annex 28 . p.p 67 — 87 , 139 — 144.

(١٧) The Indian Council of World Affairs : India and the United Nations. Manhattan Publishing Company N. Y., 1957. p.p. 122 — 123.

(١٨) باكستان والامم المتحدة ، المرجع السابق ، ص ١٢٠ .

(١٩) مجلس الامن ، وثيقة S/726 . لقد امتنع الاتحاد السوفيتي واوكرانيا عن التصويت .

[illegible] أن الشاكية ، [illegible]
أن الهند هي [illegible] على [illegible]
أحدث على القرار أنه لم يعمل على [illegible]
خاصة لتراجع الانسحاب ، ولم يعمل على سحب
حكومة استقلالية [illegible]
من حكومة الشيخ عبد الله الموالية للهند (٢١) .
ومع ذلك فقد قبلت الهند وباكستان التعاون مع لجنة
الأمم المتحدة لتسوية النزاع بالطرق السلمية ،
وإن كان الرأي العام في كل البلدين أصبح [illegible]
متشككاً في مقدرة اللجنة على القيام بمهمتها (٢٢) .
فقد استمر تمسك كل من الطرفين ، وبالتالي
باتت مهمة لجنة الوساطة صعبة ومعقدة ،
ثم بدأ الطرفان يدعم كل منهما قواته [illegible]
[illegible] واستمر القتال بينهما حتى
أول يناير ١٩٤٩ .

مقترحات لجنة الوساطة

لقد تمخضت مجهودات لجنة الوساطة عن إصدار قرار بإجماع أعضائها يتكون من ثلاثة أجزاء يمكن تلخيصها في المبادىء والخطوات التالية (٢٣) .

١ — أن تصدر الهند وباكستان قراراً بوقف إطلاق النار وقبول تعيين الأمم المتحدة مراقبين عسكريين للإشراف على تنفيذ هذا القرار .

٢ — أن تسحب باكستان جميع قواتها المقاتلة من كشمير . وتشمل هذه القوات الجيش النظامي والقوات القبلية وجميع المواطنين الباكستانيين المتطوعين الذين يقاتلون في كشمير .

٣ — أن تقوم السلطات المحلية بإدارة الإقليم الذي تجلو عنه القوات الباكستانية تحت إشراف لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان .

٤ — أن [illegible] الهند قواتها [illegible] من
[illegible]
[illegible] في الوقت وأنه
[illegible]
[illegible] أن تحتفظ
[illegible] المحافظة
على الأمن والنظام ومنع العدوان الخارجي .

٥ — أن [illegible] إلى [illegible] أن
مصير كشمير يتقرر وفقاً لإرادة شعب كشمير .

وقبلت الهند قرار لجنة الأمم المتحدة ولكن باكستان قبلته مقرونا بتحفظات كثيرة دلت على تشككها في حسن نوايا الحكومة الهندية . فقد شعرت باكستان أنه إذا توقف القتال فإن الهند وهي تسيطر على أفضل وأكبر جزء من كشمير ستعمل جاهدة لتجميد الوضع الراهن وتحويل خط وقف إطلاق النار الى حدود دائمة وبالتالي تقسيم كشمير تقسيما فعليا ومرحلة إجراء استفتاء عام وحر في جميع أرجاء الإمارة (٢٣) .

وحاولت لجنة الأمم المتحدة التخفيف من مخاوف باكستان فقدمت اقتراحات بصدد إجراء استفتاء شعبي في كشمير بشأن انضمامها الى الهند أو الى باكستان . فقد اقترحت اللجنة ضرورة إجراء الاستفتاء فور تمام نزع سلاح الإمارة ، أي بعد جلاء جميع القوات الأجنبية عنها . واقترحت أيضا تعيين مدير للاستفتاء يتمتع بسلطات واسعة ، عملا بقرار مجلس الأمن الصادر في ٢١ ابريل ١٩٤٨ . لهذا قبل الطرفان وقف إطلاق النار ابتداء من أول يناير ١٩٤٩ ، واتخذت اقتراحات اللجنة صبغة رسمية بإصدار اللجنة قرارا اجماعيا بتضمنها في ٥ يناير ١٩٤٩ (٢٤) .

وقبلت الهند وباكستان هذا القرار الأخير: الآن

---

(٢٠) باكستان والأمم المتحدة ، المرجع السابق ، ص ١٣٣ ، ١٣٤ ،
Korbely, J. The Kashmir Dispute After Six years , in International Organization, Vol. VII. No. 4, Nov. 1953, p. 500

(٢١) كوربل : المرجع السابق ، ص ٥٠٠ ـ ٥٠١ .

(٢٢) S. C. O. R. 3 rd Year. Supple. for Nov. 1948, p.p. 32 — 34

(٢٣) كوربل . المرجع السابق ، ص ٥٠٢ .

(٢٤) راجع نص القرار في التقرير الثاني الذي قدمته لجنة الأمم المتحدة للهند والباكستان الى مجلس الأمن والمؤرخ ١٠ يناير ١٩٤٩ ، Document S/1196

تطبيقه اصطدم بعقبة كؤود وهى اختلاف وجهات نظر الطرفين بصدد الترتيبات الواجب اتخاذها لاجلاء القوات الاجنبية من كشمير وارتباط هذه الترتيبات باجراء الاستفتاء الشعبى لتقرير مصير كشمير . وما زالت هذه العقبة تعترض تسوية قضية كشمير حتى يومنا هذا ، بالرغم من المجهودات الكبيره التى بذلتها الامم المتحدة فى تذليل جميع الصعاب . فقد ارسلت مراقبين عسكريين للاشراف على تنفيذ قرار وقف اطلاق النار ، كما انها عينت الاميرال الامريكى شيستر نيميتز مديرا للاستفتاء .

غير ان الاميرال المذكور لم تتح له الفرصة لمباشرة مهمته ، اذ تمسكت الهند بان عبارة « نزع سلاح كشمير » الوارده فى قرار لجنة الامم المتحده الصادر فى ٥ يناير ١٩٤٩ تعنى نزع سلاح قوات « كشمير ازاد » وهى القوات التى كونها السردار محمد ابراهيم خان من انصار « المؤتمر الاسلامى » وقبائل بونش فى شمال كشمير . وعلقت الهند سحب الجزء الاكبر من قواتها » (وهذه ايضا عبارة غامضة خصوصا وان الهند لم تطلع لجنة الامم المتحدة على عدد قواتها فى كشمير) الا بعد نزع سلاح قوات « كشمير ازاد » . وبطبيعة الحال احتجت باكستان على هذا التفسير ، فاقترحت لجنة الامم المتحدة عرض الموضوع على لجنة تحكيم فقبلت باكستان هذا الاقتراح ورفضته الهند . عندئذ رفعت اللجنة تقريرا الى مجلس الامن فى ٩ ديسمبر ١٩٤٩ اعترفت فيه بعجزها عن تسوية النزاع والقت مسئولية هذا الفشل على الحكومة الهندية ، واقترحت برنامجا من ثلاث نقط تكون اساسا لاستئناف الوساطة بين الطرفين . وتتلخص هذه النقط فى :

١ – الغاء لجنة الامم المتحدة الخماسية وتعيين وسيط واحد .

٢ – وجوب معالجة مشكلة « نزع سلاح » كشمير ككل اى وضع برنامج زمنى لانسحاب قوات الطرفين .

٣ – عرض الخلاف بين الطرفين حول برنامج نزع السلاح على التحكيم (٢٥) .

كشمير ومجلس الامن ١٩٥٠ – ١٩٥٢

اعتمد مجلس الامن اقتراحات لجنة الامم المتحده للهند وباكستان فى قرار صدر فى ١٤ مارس ١٩٥٠ وقدمته كوبا والنرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحده (٢٦) . وقبلت باكستان هذا القرار بينما رفضته الهند . وعين المجلس السير اوين ديكسون الاسترالى الجنسية وسيطا دوليا بدلا من لجنة الامم المتحدة للهند والباكستان .

وقد بذل سير ديكسون مجهودات كبيرة للتقريب بين وجهات النظر المتعارضة ، ولكن جميع محاولاته باءت بالفشل (٢٧) . فقد اقترح ديكسون برنامجا زمنيا « لنزع سلاح » كشمير ، على ان تبدا باكستان باجلاء قواتها ثم تقوم الهند باجلاء قواتها بعد ذلك . وطالب ديكسون ايضا ، عملا بقرار مجلس الامن الصادر فى مارس ١٩٥٠ ، بنزع سلاح قوات « كشمير ازاد » وقوات كشمير الحكومية . كما اقترح تعيين مراقبين سياسيين تابعين لهيئة الامم فى جميع ارجاء كشمير . وقبلت باكستان هذا البرنامج بينما رفضته الهند ، على اعتبار انه ساوى فى المعاملة بين قوات كشمير المعتدية وقوات حكومة كشمير الشرعية (٢٨) . عندئذ تقدم سير ديكسون باقتراح آخر فحواه تكوين « حكومة ائتلافية » فى كشمير تتكون من اشخاص موثوق بهم وغير محترفين للسياسة ، تحت رئاسة ممثل للامم المتحدة ، او حكومة تتكون كلها من ممثلين للامم المتحدة . ومرة اخرى قبلت باكستان اقتراح ديكسون ورفضته الهند (٢٩).

---

(٢٥) الوثائق الرسميه لمجلس الامن : Document S/1430, Add. 1 :

(٢٦) الوثائق الرسميه لمجلس الامن : Document S/1469. :

(٢٧) راجع تقرير السير اوين ديكسون الى مجلس الامن بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٠ ، Document S/1791.

(٢٨) الهند والامم المتحدة ، المرجع السابق ، ص ١٢٩ – ١٢٠ .

(٢٩) نفس المرجع .

فتقدم ديكسون باقتراح ثالث يقوم على تقسيم كشمير بين الهند وباكستان فيما عدا اقليم « وادى كشمير » الذى يتحدد مصيره باجراء استفتاء شعبى بعد نزع سلاح الاقليم ووضعه تحت ادارة الامم المتحدة اثناء اجراء الاستفتاء . وفى هذه المرة رفضت كل من الهند وباكستان اقتراح ديكسون . وكانت معارضة باكستان للاقتراح على اساس ان الاستفتاء الشعبى يجب ان يشمل جميع اقاليم كشمير فلا يقتصر على جزء محدود منها . وفى نهاية الامر يئس ديكسون من الوصول الى حل للنزاع يكون مقبولا من الطرفين وتنحى عن مهمته (٣٠) .

وبعد ان ناقش مجلس الامن تقرير السير ديكسون اتخذ قرارا فى ٢١ مارس ١٩٥١ (٣١) اكد فيه قراراته السابقة وقرارى لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان الصادرين فى اغسطس ١٩٤٨ ويناير ١٩٤٩ ؛ ونص كذلك على تعيين الدكتور فرانك جراهام الامريكى خلفا للسير ديكسون ، وناشد الطرفين المتنازعين ، فى حالة فشل وسيط الامم المتحدة فى تحقيق « نزع سلاح » كشمير خلال ثلاثة اشهر ، ان يعرضا الموضوع على محكم دولى . وقبلت باكستان القرار بينما رفضته الهند لانها ترفض عرض نزاعها مع باكستان على التحكيم .

ولكن مهمة الدكتور جراهام لم تنته حتى يومنا هذا . وفى الفترة من اكتوبر ١٩٥١ الى سبتمبر ١٩٥٢ قدم الدكتور جراهام اربعة تقارير الى مجلس الامن عن مهمته ، ويستفاد منها انه فشل فى تحقيق مهمته (٣٢) وان سبب الفشل يرجع اساسا الى صلابة موقف الهند . وعلى ضوء تقارير جراهام اصدر مجلس الامن قرارا فى ٢٣ ديسمبر ١٩٥٢ (٣٣) دعا فيه الطرفين الى الدخول فى مفاوضات تحت اشراف ممثل الامم المتحدة للوصول الى اتفاق خلال ثلاثين يوما بشأن « نزع سلاح » كشمير على اساس مقترحات الدكتور جراهام ، اى ان تحتفظ الهند بقوة مكونة من اثنى عشر الى ثمانية عشر الف جندى بالاضافة الى قوات كشمير الحكومية ، وتحتفظ الباكستان بقوة مكونة من ثلاثة الى ستة الاف جندى من جيش « كشمير ازاد » . ورفضت الهند هذا القرار وقبلته باكستان . وحاول الدكتور جراهام انقاذ الموقف فاقترح ان تحتفظ الهند بواحد وعشرين الف جندى بدلا من ثمانية عشر الفا ولكن الباكستان رفضت هذا الاقتراح ورفضته الهند ايضا على اعتبار انه لا ينص على حل جيش كشمير ازاد باكمله . وانتهت جميع المفاوضات بالفشل التام (٣٣) .

ولكن فى ٢٠ اغسطس ١٩٥٣ اصدرت حكومتا الهند وباكستان بيانا مشتركا اكدتا فيه عزمهما على تسوية قضية كشمير وفقا لرغبة شعب كشمير عن طريق اجراء استفتاء نزيه ومحايد ، وعلى الوصول الى اتفاق بشأن جميع المسائل التى يجب تسويتها قبل اجراء الاستفتاء . واهم هذه المسائل على الاطلاق مسألة « نزع سلاح » كشمير (٣٤) . ولم يشر البيان الى الامم المتحدة ، ومعنى ذلك انهما قررا تسوية النزاع عن طريق المفاوضات المباشرة دون اية وساطة خارجية . ولكن هذه المفاوضات فشلت ايضا بسبب تطور الوضع الداخلى فى كشمير وثبوت رغبة الهند فى بقاء الوضع الراهن ، اى تقسيم كشمير الفعلى واعتبار خط وقف اطلاق النار حدودا ثابتة . ويرجع الفشل كذلك الى تغير الوضع الدولى .

فمن حيث التطور الداخلى اجريت فى الهند انتخابات لجمعية تأسيسية تضع دستورا لكشمير . وقد اسفرت هذه الانتخابات عن فوز « المؤتمر الوطنى » ، لحزب الشيخ عبد الله ، بجميع المقاعد . الا انه سرعان ما اتضحت ميول الشيخ عبد الله الوطنية الذى اراد الاحتفاظ لكشمير بقدر كبير من الاستقلال الذاتى . وفعلا نص دستور كشمير الذى صدر فى نوفمبر ١٩٥١

---

(٣٠) كوربل : المرجع السابق ص ٤٠١ — ٥٠٥ .

(٣١) الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

Document S/2017 /Rec. 1

(٣٢) الوثائق الرسمية لمجلس الامن ،

Documents S/2375, Oct. 15 1951, S/2448, Dec. 19, 1951, S / 2783, Sept. 19, 1952

(٣٣) كوربل : المرجع السابق ، ص ٥٠٦ — ٥٠٧ .

(٣٤) نفس المرجع ، ص ١٩٤ — ١٩٥ ، ص ٥٠٧ .

على ذلك . وتقدم الشيخ عبد الله خطوة ابعد ، فاقترح فى يونيو ١٩٥٣ ضرورة تسوية قضية كشمير بين الهند وباكستان على احد الاسس التالية : ١ — اجراء استفتاء عام ، ٢ — استقلال كشمير استقلالا تاما ، ٣ — استقلال كشمير ولكن مع خضوعها لرقابة مشتركة بين الهند وباكستان على شئونها الخارجية وشئون الدفاع . وقد اثارت هذه الاقتراحات غضب الراى العام الهندى والحكومة الهندية وقد عزلت الحكومة الشيخ عبد الله عن منصبه واودعته المعتقل حيث ظل حتى ٨ يناير ١٩٥٨ . وتولى بخشى غلام محمد رئاسة الوزارة وكان مواليا تماما للحكومة الهندية (٣٥) . ومنذ ذلك الوقت بدات الهند عملية ادماج الجزء الذى تحتله من كشمير ادماجا فعليا فى الجمهورية الهندية مما يثبت اصرارها على عدم تخليها عن هذا الاقليم وفى ٦ فبراير ١٩٥٤ صدقت الجمعية التأسيسية فى كشمير على انضمامها الى الهند وقد ساعد على هذا الاصرار تغير الوضع الدولى .

فتطبيقا لسياسة الحصر التى اتبعتها الدبلوماسية الامريكية فى الخمسينات لوضع حد لامتداد النفوذ الشيوعى ، تمكنت الولايات المتحدة من اغراء باكستان بالانضمام الى حلف جنوب شرقى آسيا (السيتو) وحلف بغداد (الحلف المركزى الان) . ورات الهند ان دخول باكستان حلقة الاحلاف الغربية يعتبر خطرا عليها لان الحكومة الباكستانية قد تستخدم المعونة العسكرية الضخمة التى تحصل عليها فى اطار هذه الاحلاف لمعاودة غزو كشمير . فقد صرح نهرو فى مارس ١٩٥٤ بان تقديم المعونة العسكرية الى باكستان غير تغييرا جوهريا وضع قضية كشمير واهدر اهدارا تاما النتائج التى توصلت اليها جميع المفاوضات السابقة بخصوص هذه القضية (٣٦) . وهكذا فان انضمام باكستان الى الاحلاف الغربية وما ترتب على ذلك من تغير فى ميزان القوى فى منطقتى جنوب وجنوب شرقى آسيا قد دفع الهند الى ان تشتد فى اصرارها على الاحتفاظ بكشمير . وظلت هذه القضية معلقة بين البلدين مع زيادة التوتر بينهما حتى عرض النزاع من جديد على مجلس الامن فى ١٩٥٧ .

كشمير ومجلس الامن ١٩٥٧

بحث المجلس قضية كشمير طوال شهرى يناير وفبراير ١٩٥٧ . وفى ١٤ فبراير تقدمت استراليا وكوبا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بمشروع قرار ينص على فائدة بحث اقتراح باكستان المتضمن ارسال قوة دولية الى كشمير وتكليف رئيس مجلس الامن لشهر فبراير ، المستر جونار جارينج ممثل السويد ، باستئناف بحث الموضوع وتقديم مقترحاته بشأن « نزع سلاح » كشمير والتعجيل فى تسوية النزاع . وتقدم مندوب الاتحاد السوفييتى بتعديلات لهذا المشروع تنص على ان لا يشار فيه الى « نزع سلاح » كشمير وذلك « لان قضية كشمير قد سويت فعلا فى جوهرها بواسطة شعب كشمير نفسه الذى يعتبر ان اقليمه جزءا لا يتجزا من جمهورية الهند » كما عارض المندوب السوفييتى فكرة ارسال قوة دولية الى كشمير (٣٧) . وقد رفض المجلس التعديلات السوفيتية على مشروع القرار ، وعندئذ استعمل المندوب السوفييتى حق الفيتو ضد المشروع . وتقدمت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واستراليا بمشروع قرار آخر اكتفى بتكليف المستر جارينج ببحث اى اقتراح من شأنه ان يؤدى الى تسوية النزاع . ووافق المجلس فى ٢١ فبراير على هذا المشروع باغلبية عشرة اصوات مع امتناع الاتحاد السوفييتى عن التصويت (٣٨) .

وقدم المستر جارينج تقريره فى اواخر ابريل ١٩٥٧ ، وبعد مناقشات طويلة وعنيفة اصدر مجلس الامن قرارا فى ٢ ديسمبر ١٩٥٧ (باغلبية عشرة اصوات وامتناع الاتحاد السوفييتى عن

---

(٣٥) الباكستان والامم المتحدة ، المرجع السابق ، ١٤٧ — ١٥١ .
(٣٦) الشيخ عبد الله : المرجع السابق ، ص ٥٢٢ .
(٣٧) باكستان والامم المتحدة ، المرجع السابق ، ص ١٥٣ .
(٣٨) نفس المرجع ، ص ١٥٣ — ١٥٤ .

التصويت) ناشد فيه الطرفين بالامتناع عن اى اجراء من شأنه زيادة الموقف خطورة والعمل لتهيئة جو ملائم لاستئناف المفاوضات بينهما . كما ناشد الدكتور جراهام ، ممثل الامم المتحدة ، ان يعاون الطرفين على اتخاذ الوسائل المناسبة لتطبيق قرارات لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان (٣٩) .

وقدم الدكتور جراهام تقريرا الى مجلس الامن فى ٢٨ مارس ١٩٥٨ ضمنه مقترحاته ، وهى لا تخرج عن الحلول التى اقترحت قبل ذلك لتسوية النزاع ، الا انه تجدر الاشارة الى ان الدكتور جراهام نصح بعقد اجتماع بين رئيس وزارة الهند ورئيس وزارة الباكستان لتسوية النزاع عن طريق المفاوضات المباشرة ، كما اقترح بحث احتمال ارسال قوات دولية الى المنطقة التى تحتلها باكستان . وقبلت باكستان اقتراحات جراهام ورفضتها الهند .

وتجدر الاشارة الى التغير الذى طرا على الدبلوماسية السوفييتية تجاه قضية كشمير . فبعد ان كان الاتحاد السوفييتى يقف موقفا محايدا ، اصبح يؤيد تأييدا تاما وجهة نظر الحكومة الهندية ويعتبر هذا التغير رد فعل لانضمام باكستان الى الاحلاف العسكرية الامريكية .

وظلت قضية كشمير معلقة طوال اربع سنين الى ان ثارت من جديد عام ١٩٦٢ تحت ضغط الاحداث الدولية .

كشمير ومجلس الامن ١٩٦٢

طلبت باكستان فى يناير ١٩٦٢ ان يعقد مجلس الامن للنظر فى اتخاذ تدابير جديدة بشأن النزاع المتعلق بولاية جامو وكشمير ، نظرا الى فشل الجهود التى بذلت على اعلى المستويات لاجراء مفاوضات مباشرة مع الهند . واضافت باكستان ان التصريحات التى ادلى بها المسئولون فى الهند اثناء الحملة الانتخابية تشكل تهديدا كبيرا للسلم ، اذ ان الزعماء الهنود يكررون القول بأن وجود كشمير ازاد يشكل « عدوانا » من جانب باكستان وانه يجب وقف هذا « العدوان بتحرير اقليم كشمير ازاد ولذلك تطلب باكستان الى المجلس ان ينظر فى المسألة على وجه الاستعجال (٤١) . ويبدو ان استعادة الهند للمستعمرات البرتغالية ـ غوا وداماو وديو ـ بالقوة فى ديسمبر ١٩٦١ قد اثارت مخاوف باكستان (٤٢) .

وطالبت باكستان بضرورة تنفيذ قرارى لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان الصادرين فى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ وقد اصبحا بعد قبول الطرفين لهما ، التزاما دوليا . فشعب كشمير يجب الا يحرم من حقه الطبيعى فى تقرير مصيره . واقترحت باكستان طلب راى استشارى من محكمة العدل الدولية بغية تحديد ماهية الالتزامات المترتبة على الطرفين بمقتضى قرارى لجنة الامم المتحدة سالفة الذكر .

ورد مندوب الهند (٤٣) بأنه لا وجود لتهديد باستخدام القوة كما تدعى باكستان بل ان الهند عرضت على باكستان التوقيع على« اعلان بشأن عدم شن الحرب » فلم تقبل باكستان . ومن ناحية اخرى لم يظهر عامل جديد فيمايتعلق بكشمير منذ آخر اجتماع عقده مجلس الامن فى هذا الصدد عام ١٩٥٧ . فلا يوجد مبرر يقتضى التعجيل بالنظر فى مسألة كشمير . واضاف مندوب الهند ان انضمام ولاية جامو وكشمير الى الهند ، هو انضمام تام كامل لان الدستور الهندى لا ينص

على الانضمام المؤقت . ثم ان الهند لم تقبل فى وقت من الاوقات اجراء استفتاء فى كشمير ، وعلى كل حال لقد تغيرت الاوضاع فى كشمير منذ ١٩٤٨ اذ ان شعب كشمير قد عبر عن ارادته فى ثلاثة انتخابات عامة . وتغير الاوضاع لم يقتصر على كشمير وحدها بل شمل الهند وباكستان وآسيا الجنوبية الشرقية بأجمعها ، وبالتالى اصبح قرارا لجنة الامم المتحدة للهند والباكستان غير قابلين للتنفيذ تطبيقا للقاعدة القانونية التى تقول ان الالتزام الدولى لا يقوم الا اذا ظلت الظروف التى نشأ فيها هذا الالتزام دون تغيير . هذا بالاضافة الى ان الشروط اللازمة لاجراء الاستفتاء لم تتوافر بعد ، اذ ان باكستان لم تقم بما كان المفروض أن تقوم به الا وهو سحب جميع قواتها والجلاء عن الاقليم المحتل اثر عدوانها عليه .

وايدت ايرلندا وشيلى والصين (فورموزا) وفرنسا وفنزويلا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة موقف باكستان ، بينما ايد الاتحاد السوفييتى ورومانيا وجهة نظر الهند . وصرح ممثلا الجمهورية العربية المتحدة وغانا بانه يجب بذل الجهود اللازمة لايجاد حل مقبول من الطرفين واضافا انه لا يستطيع حل المسألة غير الطرفين وانه يمكنهما حلها فى نطاق ميثاق الامم المتحدة (٤٤) . وقد تقدم مندوب ايرلندا بمشروع قرار يحث حكومتى الهند وباكستان على الدخول فى أسرع وقت ممكن فى مفاوضات بشأن المسألة بغية ايجاد حل نهائى لها على ضوء قرارى لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان ، ويناشد الطرفين اتخاذ جميع التدابير الممكنة الكفيلة بايجاد وابقاء جو ملائم لاجراء المفاوضات ، بالامتناع عن اصدار بيانات أو اتخاذ تدابير من شأنها زيادة الحالة تفاقما . واعترض مندوب الاتحاد السوفييتى على مشروع القرار لان الغرض الرئيسى منه هو اجراء الاستفتاء ، والاستفتاء يشكل فى هذه الاونة تدخلا سافرا فى شؤون الهند الداخلية (٤٥) . وهكذا رفض مشروع القرار لصدور المعارضة (الفيتو) من احد أعضاء مجلس الامن الدائمين . وجدير بالذكر ان مندوبى الجمهورية العربية المتحدة وغانا امتنعا عن التصويت .

وفى ١٩٦٢ نشب نزاع مسلح بين الهند والصين على الحدود فى جبال الهيمالايا . وقد انتهزت الولايات المتحدة وبريطانيا هذه الفرصة لتسوية قضية كشمير ، ولكن محاولتهما باءت بالفشل ليس بسبب تصلب الهند وباكستان فى موقفهما فحسب ، ولكن لان باكستان كانت قد ابرمت اتفاقا مع الصين بخصوص الحدود بين الجزء الذى تحتله باكستان من كشمير (كشمير ازاد) واقليم سينكيانج الصينى . واعتبرت الهند هذا الاتفاق تعديا على سيادتها .

ولكن نظرا الى زيادة خطورة الموقف بين الهند والصين والى تفوق الصين على الهند عسكريا ، قررت الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفييتى أيضا تقديم المعونات العسكرية الى الهند لمواجهة تحدى الصين فى جنوب آسيا . وخشيت باكستان ان تستعمل الهند هذه الاسلحة فى حرب ضدها لاحتلال كشمير ازاد .

وازداد الموقف توترا فى ديسمبر ١٩٦٣ ويناير ١٩٦٤ عندما قامت بعض الاضطرابات الطائفية بين المسلمين والهندوس عقب سرقة شعرة مقدسة للرسول من احد مساجد سريناجار عاصمة كشمير . واشد ما تخشاه الهند وباكستان هو اثارة الاضطرابات الطائفية اذ انه يوجد فى باكستان وخصوصا فى شرقيها اقلية هندوسية تزيد على العشرة ملايين واقليه مسلمة تبلغ ٥٠ مليونا فى الهند . ولذلك قرر نهرو تخفيفا لحدة التوتر اطلاق سراح الشيخ عبد الله فى ابريل ١٩٦٤ . وقابل الشيخ عبد الله كلا من أيوب خان ونهرو فى محاولة منه لتسوية القضية الكشميرية . وقبل الرئيسان الباكستانى والهندى اجراء محادثات مباشرة بينهما بخصوص هذه القضية ، ولكن حال دون ذلك وفاة نهرو (٤٦) .

---

(٤٤) نفس المرجع ، ص ٦٣ -- ٦٧ .
(٤٥) نفس المرجع ، ص ٦٧ .
(٤٦) الشيخ عبد الله : المرجع السابق ، ص ٥٣٣ .

ويبدو ان حكومة شاسترى شرعت فى اتخاذ بعض الاجراءات الدستورية بقصد ادماج كشمير بطريقة اكثر فعالية الى الهند ، وكانت كشمير تتمتع حتى ذلك الوقت بقسط كبير من الحكم الذاتي . وقد اقدمت الحكومة الهندية على هذه الخطوة تحت ضغط الراى العام فى الهند ونظرا الى قيام بعض الاضطرابات الداخلية فى كشمير . ولكن سياسة شاسترى اثارت قلق الشيخ عبد الله وهو وطنى النزعة يريد لكشمير اكبر قدر من الاستقلال ولم يقبل انضمام كشمير الى الهند فى ١٩٤٧ الا تحت ضغط الغزو الباكستانى وللتخلص من حكم المهراجا . ونادى الشيخ عبد الله اثناء جولته خارج الهند فى اوائل ١٩٦٥، بحق شعب كشمير فى تقرير مصيره ، وقابل شوان لاى رئيس وزراء الصين فى مارس الماضي فى الجزائر فأيده فى موقفه ودعاه الى زيارة الصين ، الامر الذى اثار غضب الحكومة الهندية فاعتقلته عقب عودته الى الهند فى شهر مايو الماضى .

وايقنت باكستان ان الهند مصممة على تجميد الوضع نهائيا فى كشمير خصوصا وان مقدرة الهند عسكريا تزداد يوما بعد يوم بفضل المعونات العسكرية التى تحصل عليها من الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفييتى . ولذلك بدات باكستان تتبع سياسة العنف ليس بسبب تسوية القضية الكشميرية بالقوة ، فان توازن القوى فى المنطقة ليس فى صالحها ، ولكن بهدف اثارة القضية من جديد فى الميدان الدولى واجبار الدول على تسوية القضية سياسيا لمنع وقوع اضطرابات فى جنوب آسيا الى جانب الحرب الدائرة فى فيتنام ، فلا تستفيد منها سوى الصين الشعبية .

وبدات المصادمات بين القوات الباكستانية والقوات الهندية منذ شهر مايو الماضى . فقد اعلنت الهند ان عددا من المتسللين الباكستانيين دخلوا الى القطاع الهندى من كشمير لكي يدفعوا الشعب الى الثورة ضد السلطة الهندية . واكد مراقبو هيئة الامم فيما بعد صحة هذا النبأ بل ان حكومة باكستان اعترفت بهذا التدخل فقد صرح ايوب خان « ان الهند تتهمنا بمساندة المقاتلين من اجل الحرية فى كشمير ضد الجيش الهندى ولكننا لم نفعل شيئا أكثر من مساعدة شعب كشمير على مباشرة حقه فى تقرير مصيره » (٤٧) . وعلى الاثر احتلت القوات الهندية ثلاثة مراكز على الجانب الباكستانى من خط الهدنة فى منطقة كوتش لمنع المتسللين من دخول القطاع الهندى من كشمير . ولكن القوات الهندية لم تلبث بعد ذلك ان انسحبت بناء على طلب مراقبى الامم المتحدة . هذا الحادث له دلالة خاصة فيما يتعلق بتطور الاحداث بعد ذلك، اذ هو يشير الى تصميم الهند على مقاومة العنف بالعنف . ثم ان الحكومة الهندية تعرضت لهجوم عنيف من جانب المعارضة بل أيضا من جانب مجموعة كبيرة من حزب المؤتمر نفسه «لتخاذلها» امام باكستان وتوقيع اتفاق وقف اطلاق النار فى شهر يونيو الماضى لتسوية النزاع على منطقة كوتش .

وامام ثورة الرأى العام فى الهند ، وأمام استمرار المصادمات بين الدوريات الهندية والباكستانية على خط الهدنة فى شمال كشمير منذ ٥ اغسطس الماضى ، وأمام زيادة عدد المتسللين الباكستانيين الى كشمير ليشتركوا مع الثائرين فيها فى القيام بأعمال التخريب والارهاب بقصد زعزعة الحكم الهندى هناك ، احتلت القوات الهندية فى ١٦ اغسطس مركزين على الجانب الباكستانى من خط الهدنة فى قطاع كارجيل وكلاهما ذو قيمة استراتيجية هامة لانهما يشرفان على الطريق بين سريناجر ولاداخ وهذا الطريق تستخدمه الهند فى تعزيز قواتها على حدودها مع الصين . ومنذ ذلك التاريخ تطورت الاحداث بسرعة مذهلة حتى ان القتال شمل كشمير باكملها وامتد الى مناطق أخرى من باكستان والهند .

فبين ٢٥ و ٣٠ اغسطس شنت القوات الهندية هجوما ناجحا على المراكز الباكستانية فى منطقة تيتوال والمنطقة الواقعة بين أورى

ومونش . وفى أول سبتمبر قامت القوات الباكستانية بهجوم عنيف وناجح على منطقة شامب بالقرب من جامو وتقدمت للاستيلاء على اخنور مهددة بذلك طرق المواصلات الحيوية التى تصل جامو باقليم بونش وعاصمة كشمير سرنجار . ويبدو ان القوات الباكستانية اخترقت اثناء حملتها الحدود الدولية المعترف بها بين الهند وباكستان . فشنت القوات الهندية فى ٦ سبتمبر هجوما على سيالكوت ولاهور (ثانى مدن باكستان) وفى ٨ سبتمبر على مدينة غدرة بالقرب من كراتشى . واستمر القتال بين الطرفين على نطاق واسع اذ ان باكستان بدات تحشد اعدادا ضخمة من قواتها على طول الحدود بين باكستان الشرقية وولاية تريبورا الهندية التى تقع بالقرب من منطقة الحدود المتنازع عليها بين الهند والصين ، وذلك لاستفزاز الهند لكى تشن هجوما على باكستان الشرقية مما يثير احتمال تدخل الصين الشعبية . وساد القلق مختلف الدوائر العالمية خشية ان يتسع نطاق القتال اكثر فاكثر على ما فى ذلك من تهديد خطير للسلم والامن العالمى . وتحت ضغط الرأى العام العالمى وتدخل الدول الكبرى لوضع حد للقتال ، وبالنظر الى استحالة احراز نصر عسكرى حاسم من أى الجانبين . وافقت الهند وباكستان فى ٢٠ سبتمبر ١٩٦٥ على وقف اطلاق النار بناء على طلب مجلس الامن .

ويجدر التساؤل الان عن الدور الذى قامت به الدول الكبرى ودول عدم الانحياز وهيئة الامم المتحدة ازاء هذه الحوادث ورد الفعل الذى احدثه موقف الدول فى الهند وباكستان وهل يؤمل ايجاد تسوية سلمية لقضية كشمير .

يلاحظ باديء ذى بدء ان جميع الدول اتخذت موقفا محايدا من النزاع الهندى الباكستانى ، وربما ينور الشك بالنسبة الى الصين واندونسيا ودول الحلف المركزى وحلف جنوب شرقى آسيا التى بدت وكأنها اتخذت موقف المؤيد لباكستان . لهذا يتعين ان نناقش اولا موقف هذه الدول ، ثم موقف بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ودول عدم الانحياز وكيف انعكس موقف هذه الدول على موقف الامم المتحدة .

موقف الصين

لا شك ان اقوى تأييد لموقف باكستان كان من جانب جمهورية الصين الشعبية . ويبدو غريبا ان تتوطد علاقات الصداقة بين دولة شيوعية متطرفة ودولة تنتمى الى الاحلاف الامريكية . الا ان العلاقات الدولية مليئة بالمتناقضات اذا نظرنا اليها من زاوية واحدة فقط . فالصين الشعبية شأنها شأن سائر الدول تتصرف وفقا لمصالحها القومية فى حدود التوازن الدولى للقوى . ويصدق هذا بالنسبة الى باكستان . فان انتمائها الى الاحلاف العسكرية الامريكية لم يكن خوفا من وقوع عدوان شيوعى عليها اكثر منه محافظة على توازن القوى ازاء الهند . فتقرب الصين وباكستان يبدو أمرا غريبا اذا فسرنا العلاقات الدولية على أساس ايديولوجى فقط ، فمن هذه الزاوية لا يوجد ما يقرب بين الدولتين . ولكن اذا نظرنا الى العلاقات بينهما من زاوية مصالحهما القومية ، أصبح تقربهما مفهوما اذ تجمع بينهما خصومتهما للهند . ولذلك نجد ان التقرب بين الصين وباكستان بدأ منذ ١٩٦٢ بعد حوادث الحدود الدامية بين الهند والصين واقدام الولايات المتحدة على تقديم المعونة العسكرية للهند لمواجهة اى « عدوان » صينى فى المستقبل ؛ وقد اعتقدت باكستان ان الهند سوف تستخدم هذه الاسلحة الامريكية (والسوفييتية ايضا) ليس للاستيلاء على الجزء الباقى من كشمير فحسب ولكن للسيطرة على باكستان ذاتها ايضا . وبزيادة المعونة العسكرية الامريكية للهند ازداد تقرب باكستان الى الصين حتى ان باكستان أبرمت اتفاقا مع الصين لتعيين الحدود بين كشمير ازاد واقليم سينكيانج الصينى ، وقام الرئيس ايوب خان بزيارة بيكين فى مارس الماضى بناء على دعوة من الحكومة الصينية .

هذا من حيث مبدأ تقرب باكستان من الصين . ومن ناحية أخرى لا نعتقد ان الصين قصدت فعلا التدخل العسكرى ضد الهند اثناء صدام هذه

الاخيرة مع باكستان كما يبدو من صيغة انذارها الى الهند وكما اعتقد اكثر المراقبين الدبلوماسيين فى بادىء الامر . فنحن نرى ان تأييد الصين لباكستان لم يتعد ان يكون تأييدا معنويا فقط ولم تقصد البتة استعمال وسائل العنف كما فعلت عام ١٩٦٢ . هذا الراى مبنى على عدة اعتبارات :

١ ــ ان الصين انذرت الهند يوم ١٦ سبتمبر بان تزيل فى مدى ثلاثة أيام جميع المنشآت العسكرية الهندية القائمة على الحدود التى تفصل اقليم سيكيم عن الصين والا كان عليها ان تواجه « النتائج الخطيرة » (٤٨) . ثم عادت الصين فمدت اجل تنفيذ الانذار . هذا التصرف يفيد ان الصين لم تكن جادة حقا فى تهديدها بالاقدام على هجوم مسلح ضد الهند .

٢ ــ ان الوضع العسكرى على الحدود الصينية ــ الهندية لا يشجع الصين على القيام بمغامرة عسكرية جديدة ضد الهند . صحيح ان الصين تتمتع بتفوق عسكرى كبير فى مواجهة الهند من حيث عدد القوات والاسلحة والتدريب على القتال فى المناطق الجبلية . ولكنا نلاحظ مع مجلة الايكونوميست البريطانية (٤٩) انه بصرف النظر عن احتمال تدخل الولايات المتحدة عسكريا ضد الصين اذا اقدمت هذه الاخيرة على مهاجمة الهند ، فان الصين لا تستطيع الان أضعاف الجبهة الخلفية لقواتها فى التبت حيث تتعرض المنشآت العسكرية الصينية لهجمات قوات العصابات الموالية للدالاى لاما . صحيح ان الصين تستطيع تعزيز قواتها فى التبت بنقل بعض قواتها من اقليم يونان ، الا ان اقصر طريق برى يصل هذا الاقليم بالتبت يخترق اراضى بورما ، ومن المشكوك فيه ان تقبل هذه الدولة عبور قوات صينية لاراضيها على الرغم من العلاقات الودية بين الدولتين .

٣ ــ يلاحظ بعض المراقبين (٥٠) بحق ان صيغة الانذار الصينى الى الهند تفيد ان الصين قصدت فى واقع الامر ان تحقق من ورائه أهدافا سياسية ، ولم يكن فى نيتها القيام بهجوم عسكرى على الهند . فيلاحظ هؤلاء المراقبون أن هذه هى اول مرة تحدد فيها الصين تحديدا دقيقا اجلا لتنفيذ انذار موجه الى دولة اخرى . فلو ان الصين ارادت فعلا مهاجمة الهند لاقدمت على ذلك دون حاجة الى تحديد ميعاد لهجومها ، بل دون حاجة الى انذار كما فعلت عام ١٩٦٢ . فكونها حددت ميعادا لتنفيذ تهديدها ، ثم مدت الاجل مرة اخرى ، معناه ان الصين ارادت فى الواقع تحقيق بعض الاهداف السياسية . فما هى هذه الاهداف ؟ من العسير الاجابة عن هذا السؤال نظرا الى أن استقصاء نوايا الدول امر متعذر مع عدم توافر الوثائق . ولكن يمكن القول بصفة عامة ان الصين ارادت التودد الى باكستان كوسيلة للضغط سياسيا على الهند . وربما ارادت الصين منع باكستان من التفاوض مع الهند لتسوية القضية الكشميرية كى تبقى هذه القضية عامل فرقة بين أكبر دولتين فى جنوب آسيا . ويمكن القول ايضا أن الصين أرادت اتخاذ موقف معارض لموقف الاتحاد السوفييتى الذى ظل يؤيد الهند منذ منتصف الخمسينات رغم انه اتخذ موقفا محايدا من النزاع الاخير بين الهند وباكستان . وربما هدفت الصين الى ابعاد باكستان عن الولايات المتحدة وحثها على الانسحاب من الامم المتحدة . وأخيرا لا يستبعد أن الصين أرادت فقط امتحان ارادة الهند فى الدفاع عن نفسها ومدى استعداد الدول الغربية للدفاع عنها فى حالة وقوع هجوم صينى عليها .

هذه مجرد تكهنات ولا يمكن القطع بصفة حاسمة فى أمر نوايا الصين الحقيقية .

موقف أندونيسيا

ايدت أندونيسيا باكستان فى نزاعها مع الهند حول كشمير وحاولت ارسال بعض الخبراء العسكريين الاندونيسيين الى باكستان ، الا أن حكومة سيلان رفضت السماح للطائرة

---

(٤٨) الاهرام ، ١٧ سبتمبر سنة ١٩٦٥ ، ص ١ .
(٤٩) الايكونوميست البريطانية ، عدد ١٨ ــ ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٦٥ ، ص ١٠٩٢ .
(٥٠) Jean Wetz : "New Delhi S'interroge sur les Intentions Chinoises" in Le Monde , 19 / 20 Sept - 1965 . p. 1.

الاندونيسية التى كانت تقلهم بالهبوط فى مطار كولومبو . وفى الواقع ان تأييد اندونيسيا لباكستان لا يتعدى هو الاخر ان يكون تأييدا معنويا ، ويبدو ان موقف اندونيسيا ليس الا ردا على تأييد ماليزيا للهند .

موقف الحلف المركزى وحلف جنوب شرقى آسيا

أرادت باكستان تدويل قضية كشمير فطلبت المعونة العسكرية من الحلف المركزى وحلف جنوب شرقى آسيا . وقد أعلنت الحكومة التركية بأنها سترسل بعض الاسلحة الخفيفة والمتوسطة والذخيرة الى باكستان (٥١) . ولكن المصادر الحكومية فى اسطنبول صرحت بأن تركيا وايران رفضتا النداء الذى وجهته اليهما باكستان لتزويدها بالطائرات النفاثة . وقالت بعض الدوائر المتصلة بالحكومة التركية ، ان ايران طلبت من الولايات المتحدة الاذن لها بارسال نفاثات الى باكستان ولكن واشنطون رفضت (٥٢) . ولذلك توقعت الصحف التركية ان الحلف المركزى سيصبح فى ذمة التاريخ (٥٣) .

كذلك صرح السكرتير العام لحلف جنوب شرقى آسيا فى بانكوك بان الحلف لن يتدخل فى القتال الناشب الان بين القوات الهندية والباكستانية ، واضاف أن الحلف تألف للدفاع عن المنطقة ضد العدوان الشيوعى ، وعلى ذلك فهو غير مختص بالنزاع الهندى ــ الباكستانى (٥٤) .

ولا شك ان باكستان ستغير موقفها من الحلف المركزى وحلف جنوب شرقى آسيا . ومن المتوقع أن يموت الحلف المركزى من الناحية الفعلية .

موقف بريطانيا

مع ان بريطانيا أيدت موقف الامين العام للامم المتحدة ومجلس الامن من "قضية كشمير" ، الا انها وجهت انتقادات الى الهند عندما عبرت القوات الهندية الحدود الهندية الباكستانية متجهة نحو لاهور وغادرا . وقد ادى هذا الى نشوء فتور فى العلاقات بين الهند وبريطانيا . وانتقد شاستري هارولد ويلسون رئيس وزراء بريطانيا . وقال انه لم ينطق بكلمة واحدة عندما عبرت قوات باكستان خط وقف اطلاق النار وشنت هجوما عبر منطقة الحدود الدوليه فى كشمير . وعندما اتخذت الهند اجراءات مضادة وعبرت الحدود تجاه لاهور ، تكلمت بريطانيا وقالت ان الهند تهاجم باكستان (٥٥) . وصرح كريشنامينون فى مؤتمر صحفى فى القاهره بان الوقت قد حان لتحدد الهند موقفها من الكومنولث ، واضاف قائلا ان التيار الذى يسود الهند الان هو تيار ضد الكومنولث على اعتبار انه تعبير عن اسف الهنود لموقف بريطانيا من هذا النزاع (٥٦) .

ويمكن تفسير موقف بريطانيا بأنها تريد الاحتفاظ بنوع من التوازن فى سياسة المعسكر الغربى تجاه باكستان . فقد خشيت بريطانيا لو اتحدت سائر الدول الغربيه موقفا غير منحاز ازاء باكستان وهى حليفة لهم . لشعرت باكستان بأنه لا جدوى من انضمامها الى الاحلاف الغربية فتتقرب اكثر فأكثر الى الصين الشعبية . واذا تمخض الوضع عن هذه النتيجة ، فان بريطانيا ستجد نفسها فى موقف لا تحسد عليه فى منطقة اواسط آسيا والشرق الاوسط . ولذلك فضلت بريطانيا الانحياز الى حد ما الى جانب باكستان فى النزاع المسلح حول كشمير على

---

(٥١) الاهرام ، ١٢ سبتمبر ١٩٦٥ ، ص ٨ .
(٥٢) الاهرام ، ١١ سبتمبر ١٩٦٥ ، ص ١١ .
(٥٣) الاهرام ، ١٣ سبتمبر ١٩٦٥ ، ص ١ .
(٥٤) الاهرام ، ٨ سبتمبر ١٩٦٥ ، ص ١١ .
(٥٥) الاهرام ، ٢٧ سبتمبر ١٩٦٥ ، ص ١ .
(٥٦) الاهرام ، ٢٦ سبتمبر ١٩٦٥ ، ص ٩ .

حسب توتر العلاقات البريطانية الهندية ، على امل ان هذه العلاقات ستتحسن بعد انتهاء النزاع وعودة الامور الى احوالها الطبيعية (٥٧) .

موقف الولايات المتحدة

اتخذت الولايات المتحدة موقف الحياد من النزاع المسلح بين الهند وباكستان، فعندما نشب القتال قررت الحكومة الامريكية وقف ارسال مزيد من معونة الاسلحة الى كل من الهند وباكستان طالما استمر القتال بينهما. هذا الموقف الحيادى اغضب الحكومة الباكستانية اذ كانت تأمل الحصول على تأييد حليفتها أمريكا . ولكن تصرف الولايات المتحدة على هذا النحو وان كان قد خلف مرارة عند الباكستانيين الا انه كان متوقعا ، اذ حدث منذ ١٩٦٢ (على ما سبق القول) اى بعد عدوان الصين على الهند ، ان تقربت الولايات المتحدة الى الهند فتوترت على الاثر العلاقات الامريكية الباكستانية . الا انه يجب ان لا نخلص من هذا الى ان الولايات المتحدة تريد الان محاباة الهند على حساب باكستان . فكل ما تهدف اليه الولايات المتحدة هو مناوأة الصين الشعبية ، ولن يتم لها ذلك الا اذا ساد السلام فى جنوب آسيا واذ ذاك تستطيع الهند وباكستان تركيز جهودهما لعمليات التنمية وزيادة قوتهما فيكونان سدا منيعا أمام رغبة الصين فى التوسع صوب المحيط الهندى ان صح ان لها هذه الرغبة ولذلك أذيع فى واشنطون بعد وقف اطلاق النار بين الهند وباكستان تلبية لنداء مجلس الامن ، ان الرئيس ايوب خان تحدث تليفونيا مع الرئيس الامريكى جونسون فوعده بأن الولايات المتحدة ستؤيد تأييدا تاما بالقول والفعل الجهود التى تبذلها الامم المتحدة لتحقيق تسوية نهائية للحرب بين باكستان والهند (٥٨) . فالولايات المتحدة تريد الاحتفاظ بعلاقات ودية بين الطرفين وتوجيه جهودهما نحو الصمود أمام التهديد الشيوعى الصينى . بل انه يمكن القول ان الولايات المتحدة استفادت كثيرا من الحرب بين الهند وباكستان ، اذ انها ظهرت باعتبارها السند الرئيسى للهند تجاه تهديد الصين لها . فان جميع الدوائر تعتقد انه لو اقدمت الصين على الهجوم على اقليم سيكيم فان الولايات المتحدة لن تتردد فى التدخل مباشرة ضد الصين . وقد طالعتنا الانباء بأن الرئيس جونسون قرر أن يصدر أمرا باجراء تعديلات فى ٦٠٠ طائرة من طراز ب ــ ٥٢ التى تحمل قنابل ذرية يتيح لها أن تحمل قنابل عادية لمنع اى هجوم صينى على الهند (٥٩) . هذا الاحتمال هو الذى اقلق الاتحاد السوفييتى كثيرا وكيف تصرفه ازاء النزاع المسلح بين الهند وباكستان .

موقف الاتحاد السوفييتى

ارسلت الحكومة السوفيتية عدة نداءات الى حكومتى الهند وباكستان بوقف اطلاق النار فورا وسحب قوات الجانبين الى ما وراء خطوط الهدنة التى حددتها للدولتين اتفاقية عام ١٩٤٩ ، ثم الدخول فى مفاوضات لتسوية النزاع القائم بينهما بالطرق السلمية . وقالت المصادر المطلعة فى موسكو أن الاوامر صدرت الى الصحف السوفيتية بعدم الانحياز الى اى من الجانبين (٦٠) . وعرض الاتحاد السوفييتى استعداده للتوسط فى هذا النزاع .

ويبدو ان الاتحاد السوفييتى قد غير موقفه السابق من النزاع الهندى الباكستانى بخصوص كشمير . فقد ذكرنا انه منذ منتصف الخمسينات ايد الاتحاد السوفييتى موقف الهند حتى انه استخدم حق الفيتو فى قرار صدر من مجلس الامن ولا توافق عليه الهند . والحقيقة ان كل ما هدف اليه الاتحاد السوفييتى هو وقف القتال بين الطرفين لكى لا يتدهور الوضع فى جنوب آسيا ويتسع نطاق القتال الى حد قد يؤدى الى توطيد اقدام الولايات المتحدة فى هذه المنطقة ، بل

---

(٥٧) مجلة الايكونومست البريطانية ، عدد ١١ ـ ١٧ سبتمبر ١٩٦٥ ، ص ٩٦٠ .
(٥٨) الاهرام ، ٢٣ سبتمبر ١٩٦٥ ، ص ١٥ .
(٥٩) الاهرام ، ٢٨ سبتمبر ١٩٦٥ ، ص ١ .
(٦٠) الاهرام ، ٩ سبتمبر ١٩٦٥ ، ص ٨ .

قد يصل الامر الى نشوب حرب عالمية اذا تدخلت الولايات المتحدة عسكريا ضد الصين . وفى هذه الحالة لا يستطيع الاتحاد السوفييتى أن يقف مكتوف الايدى . فمن الناحية الاستراتيجية نلاحظ اذن اتفاقا بين وجهات نظر الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة . فكلاهما يريد وضع حد للقتال المحلى خشية ان يتسع الى حد يتعذر معه التكهن بنتائجه . ولعل هذا الهدف هو الذى حث دول عدم الانحياز على عرض وساطتها على الهند وباكستان لوقف اطلاق النار .

موقف دول عدم الانحياز

ان أول تعبير لموقف دول عدم الانحياز جاء فى البيان المشترك الذى اصدره الرئيسان جمال عبد الناصر وتيتو (٦١) . فقد اعرب الرئيسان عن قلقهما البالغ ازاء الاشتباكات المسلحة بين القوات الهندية والباكستانية « التى تهدد بان تتطور الى صدام عام بين البلدين مما يؤدى الى نتائج يصعب تحديد مداها بالنسبة للبلدين وللسلام العالمى » . ويعلن الرئيسان تأييدهما الكامل للنداء الذى وجهه السكرتير العام للامم المتحدة بهذا الشأن ويناشدان حكومتى الهند وباكستان وقف العمليات العسكرية وعودة قواتهما المسلحة الى خلف خط وقف النار فى كشمير . وابدى الرئيسان استعدادهما لتقديم مساعيهما الحميدة فى هذا الشأن لحكومتى الهند والباكستان . وقد توالت التصريحات المماثلة من جميع دول عدم الانحياز ، لان اتساع خطر الحرب يهددها جميعا فضلا عن انه يضعف الى حد كبير مجموعة دول عدم الانحياز والمجموعة الاسيوية الافريقية داخل الامم المتحدة وعلى مسرح السياسة العالمية .

وقد انعكست مواقف الدول ازاء النزاع الهندى الباكستانى على موقف هيئة الامم المتحدة .

الامم المتحدة والحرب بين الهند والباكستان

اتخذت الامم المتحدة موقفا حازما من الهند والباكستان لوضع حد للقتال المسلح بينهما . ففى اول سبتمبر وجه اوثانت ، الامين العام للمنظمة ، نداء الى الطرفين يحثهما فيه على احترام اتفاق الهدنة بين الطرفين الذى ابرم فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٨ ووضع حد للعمليات العسكرية فورا . وقد عرض استعداده لتقديم مساعيه الحميدة فى هذا الشأن (٦٢) . ووافق مجلس الامن فى ٤ سبتمبر بالاجماع على مشروع قرار قدمته الدول الست الاعضاء غير الدائمين فى مجلس الامن (ماليزيا وساحل العاج وبوليفيا والاردن واوروجواى وهولندا) يدعو الهند وباكستان الى وقف اطلاق النار فورا فى كشمير ، وسحب قوات الجانبين الى ما وراء خطوط الهدنة ، وتكليف يوثانت السكرتير العام للامم المتحدة بتقديم تقرير عن مدى مراعاة الجانبين لنصوص القرار خلال ثلاثة أيام (٦٣) . وقد أعرب كل من المندوبين الهندى والباكستانى عن رفضهما للمشروع . وقال مندوب الهند ان هذا القرار سابق لاوانه ، وانه لا يمكن وقف القتال فى كشمير الا اذا ندد مجلس الامن بالعدوان الباكستانى . أما المندوب الباكستانى فقد انتقد المجلس لانه لم يطلب اجراء استفتاء شعبى فى كشمير (٦٤) .

وقدم أوثانت تقريرا الى مجلس الامن اعلن فيه عدم استجابة الهند وباكستان لقرار وقف اطلاق النار . وأكد المجلس فى ٧ سبتمبر قراره السابق بوقف اطلاق النار وانتهت مشاورات اعضاء مجلس الامن الى ضرورة سفر أوثانت الى باكستان والهند لعرض وساطته والعمل لتنفيذ قرار المجلس . ولكن الامين العام لم ينجح فى مهمته ، اذ ان كلا من الهند وباكستان وضعت شروطا للموافقة على

---

(٦١) الاهرام ، ٤ سبتمبر ١٩٦٥ ، ص ١ .
(٦٢) جريدة لوموند الفرنسية ، عدد سبتمبر ١٩٦٥ .
(٦٣) الاهرام ، ٦ سبتمبر ١٩٦٥ ، ص ١٣ .
(٦٤) نفس المرجع .

وقف اطلاق النار متعارضة كل التعارض فقد اشترطت الهند سحب جميع القوات المسلحة الباكستانية (النظامية وغير النظامية) من كشمير وان يضمن مجلس الامن عدم تكرار العدوان الباكستانى . ووضعت باكستان شروطا ثلاثة وهى : سحب جميع القوات سواء الهندية او الباكستانية من كشمير ، وانشاء قوة طوارىء من المجموعة الاسيوية الافريقية تابعة للامم المتحدة لتتولى السيطرة على الموقف فى كشمير واجراء استفتاء خلال ثلاثة اشهر من اعلان وقف القتال .

ازاء تصلب الطرفين فى موقفهما واستمرار القتال بينهما ، طلب اوثانت الى مجلس الامن ان يصدر أوامره الى الدولتين بوقف القتال ، وفى حالة فشل الحكومتين فى تنفيذ هذا الامر تطبق عليهما حالة « الاخلال بالامن » وتفرض عليهما العقوبات الاقتصادية والعسكرية طبقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة (٦٥) .

واصدر المجلس فى ٢٠ سبتمبر قرارا شديد اللهجة يطالب كلا من الهند وباكستان بوقف اطلاق النار فى موعد اقصاه الساعة العاشرة من صباح يوم الاربعاء ٢٢ سبتمبر (بتوقيت القاهرة) وسحب قواتهما الى المراكز التى كانت فيها قبل ان يبدأ الصدام (٥ اغسطس) . ووجه القرار الدعوة الى اوثانت لاتخاذ الاجراءات الكفيلة بالاشراف على عمليتى وقف اطلاق النار وانسحاب القوات وتقديم تقرير بذلك الى المجلس (٦٦) .

ويلاحظ ان هذه هى أول مرة يستخدم فيها مجلس الامن عبارة ((**يطالب**)) بدلا من « يدعو » أو « يناشد » أو « يحث » . وفى هذا دلالة على تصميم مجلس الامن على القيام بمهمته الرئيسية وفقا لميثاق الامم المتحدة ، وهى المحافظة على السلم والامن الدولى ، تلك المهمة التى عجز عن القيام بها طوال الاعوام العشرين الماضية . ان ايقاظ مجلس الامن من سباته العميق هو نتيجة منطقية لاتفاق وجهات نظر الدول الكبرى على ضرورة وقف اطلاق النار فى كشمير لمنع نشوب حرب كبرى لا يمكن التكهن بنتائجها .

ويلاحظ ايضا ان استعادة مجلس الامن لمكانته تتفق ووجهة النظر السوفيتية التقليدية التى ترمى الى الحد من اهمية الوظيفة الفعلية للامين العام فى حفظ الامن والسلم الدولى ، ولذلك نجد مندوب الاتحاد السوفييتى فى مجلس الامن يشن هجوما « عنيفا » على اوثانت لانه تجاوز سلطاته بارساله مراقبين الى خط وقف النار فى كشمير ، وقال ان مجلس الامن وحده هو صاحب الحق فى تحديد عدد المراقبين هناك وفى الانفاق عليهم (٦٧)

على كل حال فانه لايكفى ان يصدر مجلس الامن قرارات قوية بشأن النزاع الهندى الباكستانى حول كشمير ، ولكن لابد ايضا من العمل من اجل تنفيذ هذه القرارات . فما زال جو التشاؤم يخيم على الموقف القائم على الحدود بين الهند وباكستان ، فان كلا من القوات الهندية والباكستانية رفضت حتى الآن التخلى عن مواقعها الحالية والانسحاب الى المواقع التى بدأ منها القتال يوم ٥ اغسطس الماضى . واعلنت الحكومة الباكستانية ان قواتها ستظل فى «مراكز المعركة » على الخطوط الامامية الى أن يتم الاتفاق فى الامم المتحدة على وسائل حل مشكلة كشمير ، بل ان الحكومة الباكستانية هددت بانها ستنسحب من الامم المتحدة فى اول يناير ١٩٦٦ مالم يتخذ مجلس الامن خطوات حقيقية لحل مشكلة كشمير (٦٨) . ومن جانب آخر أوضحت حكومة الهند مرارا انها غير راغبة فى مناقشة مسألة ايجاد تسوية سلمية لمشكلة كشمير تحت اى ظروف ، حتى تنفذ باكستان تنفيذا كاملا نصوص وقف اطلاق النار وتسحب قواتها . وما زال الوضع بين الهند وباكستان يحمل عناصر الحرب غير المعلنة ، على الرغم

من الجهود التى يبذلها الامين العام للامم المتحدة وضغط الرأى العام العالمى للتوفيق بين الطرفين وحملهما على تسوية القضية الكشميرية بالطرق السلمية عن طريق اجراء مفاوضات مباشرة بينهما على مستوى رؤساء الوزراء .

- نخلص من دراسة مشكلة كشمير بعدة نتائج عامة أهمها :

١ — ان باكستان لم تكسب شيئا بالتجائها الى العنف لتسوية قضية كشمير . فان احتمال تسوية القضية ابعد ما يكون الآن . ويحتاج الامر الى فترة سلام طويلة الاجل لكى تهدأ الخواطر والانفعالات الشعبية التى اثارتها الحوادث الاخيرة والتى انعكست على تصرفات الحكومات .

٢ — لم تكسب الهند شيئا أيضا بردها على العنف بالعنف . فقد ارادت الهند انتهاز فرصة الحوادث الاخيرة للحصول على كسب عسكرى يعيد اليها بعض ما فقدته من هيبتها منذ صدامها المسلح مع الصين عام ١٩٦٢ . ولكنها لم تسترد هذه الهيبة ، لانها لم تتمكن من احراز نصر عسكرى حاسم على باكستان . بل على العكس ، بدات الهند تفقد نفوذها الادبى فى العالم ، ذلك النفوذ الذى صنعه لها الزعيم الراحل نهرو وجعله قائما على اتباع سياسة سلمية وعدم الالتجاء الى العنف لتسوية المنازعات الدولية .

فضلا عن ذلك فان التهديدات الصينية الاخيرة اثارت مسألة توازن القوى فى القارة الاسيوية . فمن المتوقع زيادة الضغط الداخلى على حكومة الهند لانتاج قنبلة ذرية ازاء تقدم الصين فى المجال النووى . فاذا انقادت الحكومة الهندية وراء هذا الضغط ، فانه يصبح من المشكوك فيه وصول العالم الى منع انتشار الاسلحة النووية وما يتبع ذلك من تهديد للامن الدولى . وتعتقد الدول الغربية انخير وسيلة لمنع الهند من انتاج اسلحة ذرية ، ان تقدم لها هذه الدول « ضمانا » بوضعها تحت « مظلة ذرية واقية » لحمايتها من التهديد الذرى الصينى . ولكن هذا الامر يؤدى بدوره الى ارتباط الهند بالعالم الغربى واضعاف سياسة عدم الانحياز .

٣ — اثبتت الحوادث الاخيرة فى كشمير انهيار الحلف المركزى ، وضعف حلف جنوب شرقى آسيا الى درجة الموت .

٤ — ان القتال بين الهند وباكستان اضاف عنصرا جديدا الى عناصر الخلاف بين الاتحاد السوفييتى والصين .

٥ — اثبتت حوادث كشمير الاخيرة ضرورة العمل على تقوية أجهزة الامم المتحدة لكى تقوم بدور فعال فى وضع حد للحروب المحلية ، وتحقيق السلم العالمى وكذلك ظهور امكانيات قوية لدور وعمل الدول غير المنحازة فى الدفاع عن السلم العالمى وتأييد وجود المنظمة الدولية .





مقومات القوات الهندية والباكستانية واماكنها قبل نشوب القتال فى الخامس من اغسطس ١٩٦٥ *

الهند

يتكون الجيش الهندى من متطوعين لمدة ١٥ عاما منها ٨ اعوام او ١٠ او ١٢ فى الخدمة وباقى المدة فى الاحتياطى . ويأخذ الجيش الهندى بالتنظيم البريطانى .

القوات البرية : ٦٦٠,٠٠٠ ضابط وجندى موزعون على :

- ١٩ فرقة مشاة + ٢ تحت التكوين .
- ١ فرقة مدرعة ولواء مدرع .
- ١ لواء مظليين .
- ٨ الوية مشاة .
- ٢ جماعة مشاة .

يضاف الى هذا العدد (الذى تنوى الحكومة زيادته الى ٨٢٥٠٠٠ حتى عام ١٩٦٧) ٦٠٠٠٠ من القوات شبه العسكرية .

اما عتاد الجيش فمختلف المصدر والنوع . فمثلا سلاح المدرعات (١٥٠٠ وحدة منها ١٠٠٠ وحدة تحت الطلب) يشمل الالايات الاتية :

- ١٠ الايات شيرمان M ٤١ امريكية .
- ٤ الايات سنتوريون بريطانية .
- ٢ الايات A. M. X.
- ٢ الايات P.T. ٧٦ سوفيتية .
- ١ الاى ستيوارت بريطانية .

هذا بالاضافة الى بعض المدرعات الخفيفة السوفيتية .

والامر كذلك بالنسبة الى اسلحة المشاة .

اما المدفعية وهى تقدر بين ٢٥٠٠ و ٣٠٠٠ مدفع فمعظمها بريطانى الصنع . وقبل العمليات الحربية الاخيرة كانت قوات الجيش تنقسم الى اربع مجموعات :

١ ــ المنطقة الغربية فى مواجهة الجزء الغربى من الباكستان (٨ فرق مشاة + فرقة مدرعة + ٥ الوية مشاة) وتنقسم الى فيلقين : فيلق فى البنجاب وآخر فى كشمير بالاضافة الى مجموعة مشاة فى منطقة دلهى .

٢ ــ المنطقة الوسطى فى وادى غانج (٣ فرق + لواءان مشاة) ، كاحتياطى عام .

٣ ــ المنطقة الشرقية فى مواجهة التبت : فيلق مكون من ٤ فرق ولواء مشاة فى منطقة اسام ومنطقة الحدود الشمالية الشرقية وفيلق مكون من ٤ فرق ولواءين مشاة فى منطقة سيكيم ــ بنغال .

٤ ــ المنطقة الجنوبية : مجموعة مشاة شمال بومباى ولواء مشاة فى اواسط شبه الجزيرة .

القوات الجوية

المقاتلات : بين ٥٥٠ و ٦٠٠ نصفها عتيق وهى تشمل أنواعا مختلفة : هنتر ، غفات ، ميستير ٤ ، أوراغان وفامبير ، وتنقسم الى ٢١ سربا منها ١٥ فى الغرب و ٢ فى الوسط و ٤ فى الشرق مقابلة لتنظيمات الجيش .

الى هذا العدد يضاف بعض المقاتلات من طراز ميج ٢١ .

قاذفات القنابل تتكون من ٣ اسراب كامبيرا+ سرب ليبيريتور . مجموعها حوالى ٨٠ قاذفة ، ٧٥ ٪ منها ترابط فى المنطقة الغربية .

طائرات الاستطلاع لا تشمل سوى ٦ طائرات كامبيرا .

طائرات النقل موزعة على ١٣ سربا منها ٧ فى المنطقة الغربية و ٢ فى المنطقة الوسطى و ٤ فى المنطقة الشرقية .

---

* هذه التقديرات مأخوذة من « مجلة الدفاع الوطنى » الفرنسية عدد اكتوبر ١٩٦٥ ص ١٦٤٥ ــ ١٦٤٦ .

واخيرا [illegible] سلاح الطيران ٦ اسراب [illegible] [illegible] ٢ [illegible]

القوات البحرية

٤١ وحدة حمولتها [illegible] ٧٤ طن وتنقسم الى مجموعتين :

● البحرية الهندية « (اسطول عاملة) » :
١ حاملة طائرات .
٢ طرادان .
٦ مدمرات .
٨ فرقاطات .
١ باخرة رياسة .
١ باخرة تموين في اعالي البحار .
سفن لا تنتمي الى « البحرية الهندية » :
٦ كاسحات .
٩ سفن مراقبة .
٢ سفينتان مدرستان .

باكستان

الجيش الباكستاني جيش مهني : الخدمة طويله الاجل .

القوات البرية

٢٠٠,٠٠٠ ضابط وجندي تنقسم الى ٦ فرق مشاة وفرقتين مدرعتين . وترابط الجزء الاكبر من هذه القوات في باكستان الغربية ، ما عدا الفرقة ١٤ مشاة فترابط في باكستان الشرقية .

الى هذه القوات النظامية يضاف من ٧٠ الى ٧٥ الفا من التشكيلات شبه العسكرية ويبلغ تعداد التكوين من ١٤٠,٠٠٠ مجاهد .

وعتاد الجيش الباكستاني أمريكي الصنع .

وعدد المدفعية حوالي ٧٠٠ مدفع عيار ١٠٥ الى ١٥٥ تنقسم الى مدفعية ميدان ومدفعية مرتفعة .

القوات الجوية

المقاتلات : ١٢ سربا ف ٨٦ وسرب أو سربين ف ١٠٤ .
القاذفات : ٣ اسراب كانبيرا (٣٠ طائرة) .
الاستطلاع : سرب واحد .
النقل : ٣ اسراب C 130 اوبريستول .
الهيليكوبتر : ٣٠ وحدة .

القوات البحرية

٣٦ وحدة حمولتها [illegible] ٣٥ طن تقريبا :
١ طراد .
١١ مدمرة أو فرقاطة .
٨ كاسحات .
١ غواصة .
٥ سفن معاونة .
١٠ سفن مراقبة .

الخلاصة : ان نسبة القوات الهندية الى القوات الباكستانية ٢ الى ١ ولكن عتاد القوات الباكستانية متجانس مما يسهل عمليات الامداد والصيانة . الا أنه من ناحية اخرى تمتلك الهند مصانع اسلحة مما يجعلها اقل ارتباطا بالمصادر الاجنبية من باكستان . واخيرا فان تكوين القوات الباكستانية والقوات الهندية يعكس التكوين الديمغرافي للبلدين : فالقوات الباكستانية متجانسة بينما تتكون القوات الهندية من اجناس مختلفة .

دراسة

الاستراتيجية الأمريكية في العصر النووي

د. اسماعيل صبري مقلد

مدرس العلوم السياسية بكلية التجارة بجامعه أسيوط .

تمثل النظريات الاستراتيجية التى ظهرت فى الولايات المتحدة فى اعقاب الحرب الثانية طفرة كبرى فى التفكير الاستراتيجى الامريكى الذى ظل خامدا لفترة من الزمن ؛ ولعل ابرز النظريات التى ظهرت فى ذلك الوقت هى نظرية الفريد ثيرماهان التى تميزت بميولها الاستعمارية لاعتبارها القوة السافرة عاملا شرعيا فى العلاقات الدولية فلا غرو اذن ان لقيت هذه النظرية رواجا فى القارة الاوربية وفى بريطانيا بالذات اوسع مما لقيت فى الولايات المتحدة .

وقد قامت نظرية ماهان الاستراتيجية على الربط فى المقام الاول بين الاستراتيجية والسياسة وعدم الاعتقاد أن الفصل بينهما أمر ممكن ، وانبنى منطقها على انه اذا كانت اهداف السياسة القومية لدولة ما ذات صبغة محدودة ، وجب عليها أن تتبع استراتيجية محددة ايضا تكفل لها الحصول على هذه الاهداف لا اكثر . والاستراتيجية التى علق عليها ماهان اهمية كبرى كانت تبنى فى اساسها على التفوق البحرى . وقال انه من السهل على دولة تمتلك قوة بحرية ضخمة ان تلجأ الى اتباع سياسة قومية توسعية،

وان تزيد بذلك من قوتها ونفوذها الدولى(١) ، وقد علل بعض المتخصصين فى دراسة النظريات الاستراتيجية الامريكية ، ان العامل الرئيسى الذى دفع بماهان الى تاكيد فاعلية القوة البحرية فى دعم نفوذ دولة ما ، هو اعتقاده بأن هذه الوسيلة يمكن أن تحقق اهدافها دون عنف متطرف ، كما انه عن طريق السيطرة البحرية يمكن لهذه الدولة ان تتحكم فى خطوط المواصلات وان تؤمن تجارتها ، وان تحرم اعداءها من عصب الحرب . وبالاضافة فقد راى فيها الاداة التى لا مثيل لها فى ممارسة الضغط الدبلوماسى والاقتصادى على اية دولة وانهاء مقاومتها .

(١) Alfred T. Mahan ,The Interest of America in Sea Power, Little Brown & Co. , 1897. Also, Richard D. Heffner : A Documentary History of the United States, the New American Library, 1960, p.p. 207 — 212.

وعلى هذا فقد تركز هم الفريد ماهان في تطوير استراتيجية بحرية يمكن عن طريقها اعطاء قدرة فائقة للبحريات في تنفيذ السياسة القومية لدولة من الدول ، وقد انحصر نفوذ هذه الاستراتيجية على وجه الخصوص بين الدوائر التوسعية في داخل الولايات المتحدة الامريكية .

الفكر الاستراتيجي الامريكي قبل الحرب العالمية الثانية

لعل من اهم اسباب التخلف النسبي في الفكر الاستراتيجي الامريكي قبل الحرب الثانية هو ايثار الولايات المتحدة لمبدأ العزلة في السياسة الدولية ، ورغبتها في عدم التورط في مشاكل القارة الاوربية وحصر اهتمامها في دائرة امريكا اللاتينية اتباعا لمبدأ مونرو . ولعل في عدم انضمام الولايات المتحدة الى عصبة الامم بعد انتصار الحلفاء في الحرب الاولى ، ثم الوقوف سلبيا في وجه الخطر المتزايد للاطماع النازية والفاشية في اوربا في الثلاثينات ، وعدم الاشتراك في الحرب الثانية حتى هجوم اليابان على بيرل هاربور ، لمن العوامل التي تفسر هذا الخوف من الاندماج في الحياة الدولية . كما ان التهديد الشيوعي لنظم الحياة الراسمالية لم يكن قد نما الى الحد الذي تشعر فيه الولايات المتحدة انه لابد وان تركز جهودها وتحشد امكاناتها وطاقاتها لمقاومته ، على النحو الذي حدث بعد الحرب الثانية حين تجاوز المد الشيوعي حدود روسيا السوفياتيه الى شرق اوربا والصين وغيرها من دول القارة الاسيوية . وقد تبع ذلك وحتى ذلك الوقت عدم اتباع الولايات المتحدة لسياسة خارجية عالمية أو اضطلاعها بارتباطات دولية بعيدة المدى ، وهو الامر الذي كان من شأنه ان يحفز الفكر الاستراتيجي هناك على ان يتحرك في الاتجاه الذي يوفر امثل حماية لامن الولايات المتحدة ومصالحها القومية في مناطق العالم المختلفة .

المهم انه بعد الحرب الثانية سنجد ان هناك عدة نظريات استراتيجية على قدر بالغ من الاهمية قد ظهرت الى حيز الوجود تحت ضغط الظروف الدولية المتغيرة ، ولعل ابرز هذه النظريات على الاطلاق هي سياسة الحصر واستراتيجية الانتقام الشامل المبنية على فكرة الروع النووي ، ثم نظرية الحرب المحدودة التي تستخدم فيها الاسلحة النووية التكتيكية او الاسلحة الذرية الصغيرة ، ثم استراتيجية الاستجابة المرنة واستراتيجية القوة المضادة المقيدة التي اصطلح على تسميتها باستراتيجية ماكنمارا وزير الدفاع الامريكي الحالي التي تقوم في اساسها على فكرة الضربة الثانية : ثم هناك التعبيرات الكثيرة التي ظهرت واستخدمت في مجال شرح هذه التطورات مثل :

- الردع الاستراتيجي Strategic Deterrence
- والردع المتدرج Graduated Deterrence
- والردع المتعددالاشكال Multideterrence
- والحروب القارية Continental War
- والحروب المنعزلة Insular War
- والحروب الجانبية Per pheral War
- والتصاعد Escalation
- والضربة الوقائية Pre - emptive War

سياسة الحصر الامريكية

Policy of Containment

لقد كانت سياسة الحصر الامريكية هي أولى استراتيجيات السياسة الخارجية الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية وقد اسهم في الاعداد لها جورج كينان أعظم الخبراء الامريكيين في الشئون السوفيتية حينذاك وهاري ترومان ، وهي الاستراتيجية التي اخفقت في بلوغ اهدافها كما برهنت الحرب الكورية على النحو الذي سنوضحه فيما بعد .

وقد ارتبطت سياسة الحصر بالتغير الذي طرا على موازين القوى العالمية في اعقاب هزيمة النازي ، وبنوع الفراغ السياسي والانهيار الاقتصادي الذي خلفته الحرب في أوربا ، وهي الاوضاع التي فتحت المجال امام التنظيمات الشيوعية في مختلف دول القارة الاوربية لان تتقرب بأساليبها الدعائية الخاصة من الجماهير

التى كانت تشكو الفقر والضياع ؛ لا ادل على ذلك من ان اول انتخابات اجريت فى غرب اوربا فى اعقاب الحرب ، تمخضت عن حصول الحزب الشيوعى الايطالى على ثلث اصوات الناخبين ، وفى فرنسا حصل الشيوعيون على ربع الاصوات وكان من بينهم نـائب رئيس الجمهورية ووزير السلاح) وقد زاد من حدة المخاوف الاوربية ، ما دل على ان ستالين كان على استعداد لان يستغل الجيش السوفييتى فى عمليـة سيطرة عسكرية مكشوفة كما حدث فى بعض دول وسط وشرق اوربا ، أو الاحتفاظ به كظل يسند الاقليات الشيوعية فى صراعها من أجـل الاستيلاء على السلطة السياسية فى بعض دول القارة الاوربية كما حدث فى تشيكوسلوفاكيا . وقد دفعت هذه المخاوف كثيرا من دول أوربا الى الاعتماد على الولايات المتحدة — وهى الدولة الوحيدة التى كانت تتمتع باحتكار انتـاج الاسلحة الـذرية فى ذلك الوقت — فى مقاومة الخطط التوسعية الجديدة للاتحاد السوفييتى فى أوربا . وقد وجدت هذه المطالب الاوربية استجابة لها فى مشروعات الانعاش الاوربى (مارشـال) التى كانت ذات اثر كبير فى انقاذ دول غـرب اوربا من كارثة اقتصادية محققة ، ثم فى حلف شمال الاطلنطى الذى قام على حشد وتكتيل الموارد العسكرية المشتركة للولايات المتحدة والكثير من دول أوربا كعائق للتوسـع السوفييتى .

وقد قامت سياسة الحصر كما اقترحها جورج كينان على تحليل أهداف الاستراتيجية السوفياتية والطريقة التى كانت تنظر بها روسيا الى الغرب ، الغرب القوة الرئيسية المناوئة فى وجه الانتشار الشيوعى والتى يجب ازاحتها بطريقة او اخرى . والاستراتيجية السوفياتية كما يقول كينان كانت فى حالة جس نبض دائم .

وفى شتى الاتجاهات للنشـاط الضعيفة التى يوجد فيها نوع من فراغ القوى ، يمكن استغلاله وممارسة الضغط عليـه حتى ينهار فى وجـه مخططاتهم كما حدث فى شرق أوربا والصين .

وقال كينان : ان الاستراتيجية السوفياتيـة كانت تتمتع بخاصية المرونة وقامت على افتراض ان حركة التاريخ كانت فى جانبها وانها لم تكن مقيدة بوقت محدد لبلوغ اهدافها ، كما لم يكن هناك اقيد نظرى بالوسائل التى يمكن اتباعها لتحقيق هذه الاهداف . وقال ان هذه المرونة جعلتهم يغيرون من سياستهم وتكتيكاتهم — وفقا لتغيرات الظروف اذا ما وجدوا فى هذا التحول فرصة تخدم اغراضهم — وروسيا السوفييتيه كما قال كينان — كانت اكثر تعقلا وتقديرا للامور من المانيا النازية فهى لم تكن لتجرؤ رغم تطلعها الى توسيع مناطق نفوذها الى التضحية بالثورة الشيوعية التى حصلت عليها عن طريق اتباع سياسات قد تؤدى بها الى الاصطدام العسكرى المباشر بالغرب . وهنا كما يقول كينان ، كانت تكمن فرصـة الغرب . فان حصر الاتحـاد السوفياتى داخل مناطق نفوذه وتشديد الضغط عليـه كان يمكن أن يؤدى الى تحقيق هدفين أساسيين :

أولا : مقاومة التوسع السوفياتى ومنع ضم اية دولة جديدة للامبراطورية السوفياتيه .

ثانيا : انه تحت ضغط الغرب المستمر سوف يضطر الشيوعيون الى التخلى عن استراتيجيتهم التوسعية العالمية ، اذ أن الاتحاد السوفياتى لم يكن ليجسر على الاندفاع فى سياسة لن يجنى من ورائها الا الفشل المستمر ، فان اصراره على اتباع مثل هذه السياسة — فى تحليل كينان — كان سيؤدى الى احداث سخط وشقاق فى داخل روسيا ، مما يتسبب عنـه اما انهيار النظام السوفياتى نفسه واما لجوء روسيا الى حرب شاملة لبلوغ اهدافها بالقوة . وكان احتمال هذا بعيدا فى تقديرات كينان ، فقد كانت روسـيا ضعيفة بتأثير الحرب الثانية بينما كانت الولايات المتحدة فى أوج قوتها كما كانت تمتلك الاسلحة الذرية وهى التى افتقرت اليها روسيا(٢) .

وقد أضاف الرئيس « ترومان » عنصرا آخر الى هـذه الاستراتيجية السياسـية العسكرية

---

(٢) Ceorge Kennan , The Source of Soviet Conduct , Foreign Affairs, July 1947.

بل اعطاها تبريرا ايدولوجيا . فبينما ركز كينان على ماهية مقاومة القوة بالقوة ، فقد اعتبر ترومان هذه الاستراتيجية الجديدة بمثابة دفاع عن الحرية والديمقراطية ضد الشيوعية ، والديكتاتوريات التي تفرضها الاقليات المسلحة . وقال ان السيطرة الشيوعية لم تكن تعني فقط تهديد المركز الدولي للولايات المتحدة وامنها القومي ، وانما كانت اعتداء على القيم الاساسية التي تدين بها .

وقد اعتمدت سياسة الحصر هذه على القوة الاستراتيجية للطيران الامريكي وقدرتها على تدمير الاتحاد السوفياتي بالقنابل الذرية تدميرا كملا ؛ وقام ذلك على اربعة افتراضات :

اولا : ان الحرب الشاملة هي الشكل الوحيد لاية حرب مقبلة والتي يمكن ان يسببها هجوم سوفياتي مباشر على الولايات المتحدة او على غرب اوربا .

ثانيا : ان التفوق الجوي سيكون رادعا استراتيجيا حاسما ، اذ ان قدرته على تدمير العدو او الحاق اضرار جسيمة به ستكون بمثابة انتحار للعدو اذا لجأ الى هجوم عدواني .

ثالثا : ان السوفيت لن يجرءوا على المخاطرة باستعمال القوة حتى يتوافر لهم مخزون كاف من الاسلحة الذرية ووسائل فعالة لنقلها ودفاع كاف ضد قاذفات القنابل الامريكية .

رابعا : ان هذا الاعتماد على فرع واحد من فروع القوات المسلحة كان اكثر اقتصادا من الانفاق على جيش كبير وبحرية ضخمة . ولم يلحق بهذه الافتراضات اي تغيير حتى بعد تحطيم روسيا لاحتكار امريكا الذرى في سبتمبر ١٩٤٩ ، اذا استمرت فكرة استخدام القوة مرتبطة في اذهان السياسيين الامريكيين وفي نظر الرأي العام الامريكي ، بالحرب الشاملة اما للدفاع عن اوربا الغربية ضد الهجوم الشيوعي اولدفع اي هجوم سوفييتي مباشر على الولايات المتحدة نفسها . وقد اثبتت الحرب الكورية فشل هذه الافتراضات الامريكية واوضحت ان الخطر لم يكن يكمن في اي هجوم مباشر يقوم به الاتحاد السوفييتي على الولايات المتحدة نفسها او على غرب اوربا ، وانما عن طريق غير مباشر ، كما بينت عدم جدوى التهديدات الذرية الامريكية في حصر التوسع الشيوعي .

الحرب الكورية

دخلت الولايات المتحدة الحرب الكورية تحت راية الامم المتحدة كما يقول هاري ترومان ، بغية اعادة الامور الى ما كانت عليه على جانبي خط عرض ٣٨° قبل هجوم قوات كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية في يونيو ١٩٥٠ . ولكن في اكتوبر ١٩٥٠ وبعد عدة انتصارات مبدئية حققتها قوات الامم المتحدة تحت قيادة جنرال ماك آرثر في الفترة السابقة لتدخل الصين الشيوعية مباشرة ، كانت المشكلة التي تواجه امريكا هي ما اذا كانت ستبقى عند خط عرض ام تعبره شمالا لتحرير كوريا الشمالية من النفوذ الشيوعي وتوحيد شطري كوريا .

ولما كان الموقف العسكري في صالح الولايات المتحدة ، فقد تخلت عن الهدف الاول وركزت اهتمامها على توحيد كوريا(٢) ، وبذا انتقل هدف الحرب في هذه الآونة من حصر التوسع الشيوعي في الشرق الاقصى الى تحرير احدى الدول الخاضعة للنفوذ السوفييتي بالقوة المسلحة ، وتغيرت تبعا لهذا طبيعة الحرب في كوريا تغيرا اساسيا وتحولت من مجرد اجراء عسكري دفاعي لاستعادة الوضع السابق الى فعل هجومي يستهدف احداث تغيير دائم في هذا الوضع .

وقد خيل للولايات المتحدة انها تستطيع ان تحصل على هدفها الجديد من الحرب الكورية وهي آمنة نسبيا ، فهي لم تعتقد ان الصين الشيوعية ستفسر تدخل الامم المتحدة في كوريا على انه تهديد مباشر لمصالحها الحيوية وامنها القومي في الشرق الاقصى ، واعتقدت ان الصين

كانت مشغولة مع الاتحاد السوفييتى حول شمال الصين ومنشوريا وسنكيانج ، وانما كانت تحصر اهتمامها فى هذه المناطق الشمالية اكثر منه فى شمال كوريا . وهذا ما عبر عنه دين اتشيسون وزير الخارجية الامريكية حين قال : ان اى تدخل صينى فى الحرب الكورية سيكون جنونا وتجاهلا لعدة حقائق اهمها : — ان تدخل الصينيين سوف يزيد من متاعبهم فى الوقت الذى يعلمون فيه جيدا ان هناك تهديدا استعماريا للصين ، ليس من جانب الدول التى تقاتل تحت راية الامم المتحدة ولكن من جانب الاتحاد السوفييتى نفسه(٤) .

ولكن تدخل الصين الشيوعية فى كوريا الشمالية على شكل ارسال متطوعين كشف عن سوء تقدير الحكومة الامريكية لموقف الصين وتفسيرها لطبيعة الخطر الذى ينهدد مصالحها وأمنها . وفى هذا يقول آلين وينينج . « ان الصين الشيوعية لم تتدخل عسكريا بغرض حماية مصادر القوى الكهربائية فى شمال كوريا أو قاعدتها الصناعية فىمنشوريا ، ولكنها خشيت من ان تستغل الولايات المتحدة وهى عدوها اللدود ، فرصة وجودها على حدود الصين وتغامر بغزوها ، ولذا وجدت فى هذا الاجراء العسكرى الوسيلة الى جعل امريكا تحد من أهدافها . ان تدخل الصين يجافى الاعتقاد الذى ساد فى الولايات المتحدة وهو أنه كان منبثقا من ثقة مفرطة بالنفس ، وانه كان تدخلا ذا أغراض توسعية »(٥) .

المهم ان الانتصارات السريعة للجيوش الصينية فى كوريا ادت الى وضع الولاياتالمتحدة فى موقف بالغ الحرج وجعلها تواجه السؤال الجديد : هل تستمر فى حربها من اجل توحيد كوريا ، ام تقبل استمرار وجود كوريا مقسمة الى شطرين احدهما خاضع للنفوذ الشيوعى ؟

لقد اصر ماك آرثر على اعتبار أن الهدف السياسى للحرب كان انشاء كوريا موحدة . وقال ان الفشل فى استخدام اساليب عسكرية كافية لتحقيق هذا الهدف ، سوف يفسر على انه نوع من الخنوع والاستسلام وخيانة لوعود امريكا للشعب الكورى ، وسوف يتسبب فى وقوع اعمال عدوانية جديدة للصين ، وفى عزل الدول الحرة فى آسيا عن الولايات المتحدة لشكهم فى قدرة الاخيرة على حمايتهم من خطر التوسع الصينى هناك . كما شعر ماك آرثر بانه كان على الولايات المتحدة ان تستغل فرصة تدخل الصين فى الحرب للحد من قوتها المتزايدة ، فقد كانت الصين من وجهة نظره قوة جديدة نامية لها اطماع استعمارية ورغبة فى التوسع تتعدى كوريا الى الهند الصينية والتبت وغيرها . ولذا حبذ تدمير قوة الصين حتى لا تقدر على اللجوء الى اية حرب عدوانية ومن ثم يمكن انقاذ آسيا من الاخطار التى تهددها . وهذا الهدف فى راى ماك آرثر كان يمكن بلوغه بتقليل من المخاطرة اذ انالاتحاد السوفييتى لميكن ليجرؤ علىاللجوء الى الحرب حتى تبلغ قوته الذرية والصناعية حدا يتكافأ مع قوة الولايات المتحدة .

وعلى هذا فقد كان هدف ماك آرثر باختصار — هو تغيير معالم الصورة الاستراتيجية فى الشرق الاقصى ، مع الابقاء على تفوق الولايات المتحدة وقدرتها على الامساك بزمام ميزان القوى العالمى .

والوسائل التى حبذ ماك آرثر استخدامها لهذا الغرض كانت تتلخص فى فرض حصار بحرى على ساحل الصين ، والقصف الجوى للمنشآت الصناعية الصينية فى منشوريا وشبكة المواصلات ونقط التموين ، ومراكز تجمعات القوات الصينية مع التمهيد لغزو اراضى الصين الشيوعية بجيوش شيانج كاى شيك .

وقد عارضت الدوائر الدبلوماسية الامريكية تنفيذ مقترحات ماك آرثر هذه نظرا الى المخاطر

---

(٤) John Spanier , American Foreign Policy Since World War 11, New York, Praeger 1960 p. 87.

(٥) Allen S. Whiting, China Crosses the Yalu : the Decision to Enter the Korean War, New York, Macmillan Co., 1960, p. 159.

[illegible] عليها ، فقد خشيت هذه المجموعة من [illegible] الاكبر للاتحاد السوفييتى [illegible] سيؤدى الى وقوع الحـــرب [illegible] كانت تربطهما [illegible] الدولتين [illegible] فبراير ١٩٥٠ . وقد اوضح [illegible] كانت هناك عدة طرق بديلة [illegible] لمساعدة الصين : فهو [illegible] السوفييتى [illegible] الصينيين باعداد كبيرة [illegible] بغرض القيام بعمـــل [illegible] فى كوريا وخارجها ، [illegible] السوفييتى واسطول [illegible] ، او قد يلجأ الى اتباع [illegible] الصين بتدخله [illegible] المتطوعين ، او قد يلجأ الى [illegible] . ثم قال اتشيسون ان ايا [illegible] ينطوى على مخاطر رهيبة [illegible] . ليس فقط فى الشرق الاقصى بل فى [illegible] كله .

[illegible] هذه الدوائر انه حتى ولو لم [illegible] سوفييتى ، فقد كان من الصعب [illegible] المتحدة ان توسع نطاق الحرب ، [illegible] تخوضها الصين باحتياطياتها [illegible] فى كـــوريا ، كانت كفيلة بأن [illegible] قوى الولايات المتحدة فى الشرق الاقصى ، [illegible] اقامة دفاع قوى فى قلب [illegible] . فان تحويل جزء كبير من قوة [illegible] آسيا كان كفيلا بأن يكشف [illegible] الجيوش السوفييتية فيغرى روسيا بالهجوم [illegible] . ورأت انه من الاصوب للولايات المتحدة ان تركز قواها فى اوربا لصد خطر الاتحاد السوفييتى العدو الاكبر للغرب . لا ان تستنزف هذه القوى فى حرب ضد عدو ذى اهمية ثانوية فى منطقة [illegible] . وقد عبر عن هذا الرأى جنرال عمر برادلى رئيس هيئـــة اركان حرب القوات الامريكيـــة المشتركة حين قال : انه سيكون من مصلحة الكرملين توسيع الحرب فى كوريا الى الصين الشيوعية ، فسيؤدى هـــذا الى انهاك قوى امريكا . ان من شأن اية حرب محدودة مع الصين الشيوعية ان تزيد من مخاطرنا عن طريق امتصاص جزء كبير من قوتنا فى هذه المنطقة التى لا تمثل كسبا استراتيجيا كبيرا لنا . وقال ان استراتيجية ماك آرثر ســـوف تجعل الولايات المتحدة تدخل فى حرب خاطئة فى مكان خاطىء وفى وقت خاطىء ضد عدو خاطىء .

وقد شاركت بريطانيا وفرنسا هـــذا الاتجاه وعارضتا فى تحويل قـــوة امريكا من اوربا الى الشرق الاقصى ، قبل التأكد من قدرة اوربا على مقاومة الخطر السوفييتى دون ما اعتماد كبير على قوة الولايات المتحدة . وقد اقـــر ترومان وجهة النظر هذه وقـــال : انه اذا التجأنا الى الحرب بمفردنا فى آسيا فسوف نتسبب فى تدمير وحدة الامم الحرة ضد العدوان ، فان حلفاءنا الاوربيين أقرب الى روسيا منا ، ولهذا فهم فى خطر اكبر كثيرا من ذلك الذى نتعرض له . ولذا فان تجاهلنا لهذه الحقيقة ربما كان من شأنه ان يدفعهم الى معاملتنا بالمثل . اننا لا نستطيع ان ننفرد بالعمل فى آسيا ، فى الوقت الذى نطلب فيه من حلفائنا أن يتعاونوا معنا فى اوربا[1] .

ربما يثور هذا التســاؤل : اذا كانت سياسة الحصر قد قامت على استغلال التفوق الامريكى الذرى لمقاومة التوسع الشيوعى ، فلماذا ترددت الولايات المتحدة فى تطبيق الاساس الذى قامت عليه هذه السياسة ؟ يقول برنارد برودى احد خبراء الاستراتيجية الامريكية فى توضيحه لعدم استخدام امريكا للاسلحة الذرية فى حرب كوريا، ان هناك اربعة عوامل سببت هذا الاحجام :

اولا : هو اعتقاد الرئاسة المشتركة لهيئة اركان الحـــرب الامريكيـــة وكذلك السياسيين الامريكيين ، أن الحـــرب فى كوريا كانت خدعة سوفييتية لانهاك مخزون امريكا الذرى واستهلاك قواها العسكرية التقليدية ، مما يفتح المجال امام هجوم سوفييتى فى اوربا بخسارة قليلة . ولهذا فقـــد رأوا من الواجب الاحتفاظ بهذا المخزون الامريكى المحـــدود نسبيا من الاسلحة الذرية ، لاستخدامه فى الحرب الرئيسية التى اعتقدوا انها ستقوم فى اوربا .

ثانيا : ان هـــذا القرار تاثر بآراء القـــواد المحليين التابعين لسلاح الطيران الامريكي ، من انه لم تكن هناك اية أهـــداف في كوريا تصلح الاسلحة الذرية لتدميرها وتحقيق كسب عسكري كبير في الحرب ، وكانوا متاثرين في هذا بالنتيجة التي اسفر عنها استخدام القنبلة الـــذرية في هيروشيمـــا ونجازاكي من حيث مدى القـــوة التدميرية للاسلحة الـــذرية على بعض المنشآت الحيوية مثل خطوط المواصلات .

ثالثا : معارضـــة حلفـــاء امريكا وخاصـــة بريطانيا ، لاستخدام الاسلحة الذرية في الحرب الكورية وكان هذا بمثابة دعم لقلق الرأى العام الامريكي حول استخدام هذه الاسلحة .

رابعا : الخوف من لجوء الاتحاد السوفييتي الى استخدام الاسلحة الذرية ، رغـــم كمياتها المحدودة ، ضد بوزان او اليـــابان رغم علمه بتفوق امريكا الذرى عليه(٧) .

الذى يعنينا هنا هو ان الحـــرب في كوريا انتهت برجوع الولايات المتحدة الى المطالبة بالعودة الى الاوضاع السابقة على تدخل كوريا الشمالية عبر خط عرض ٣٨° وبتنازلها عن الهدف الذى حـــددته الجمعية العامة للامم المتحـــدة في ١٧ اكتوبر عام ١٩٥٠ ، وهو ضرورة توحيد كوريا . وبذا انتهت الحرب من حيث بدأت ، اى بتجميد الاوضاع على ســـابق ما كانت عليه(٨) . وقد ادت هذه النتيجة في الواقع الى زيادة عنيفة في سخط الرأى العام الامريكي على سياسة الحصر ، وقد عبرت عنها المذكرة التي تقدم بها الجمهوريون في ذلك الوقت وقالوا فيها : نعتقد من جانبنا انه لابد للحكومة ان تتبع سياسة جديدة تكفل لنـــا النصر حتى نعيد الى الشعب الامريكي وحدته وثقته بنفسه . ويبالغ من يظن ان شعبنا سيتقبل حربا محدودة ، فان سياستنا يجب ان تنبني دائما على احـــراز النصر ، واستراتيجيتنا يجب ان تصمم بما يضمن لنا النصر الحاسم على اعدائنا ، ولا ادل على التجاوب الواضح الذى وجده هذا النقد لسياسة الحصر ، من الفوز الساحق الذى احرزه الجمهوريون في انتخابات الرياسة الامريكية في نوفمبر ١٩٥٢(٩) .

وعلى العموم يمكن تلخيص الانتقادات المختلفة التي وجهت الى هـــذه الاستراتيجية في داخل الولايات المتحدة فيما يلي :

اولا : ان سياسة الحصر كانت تمثل تجربة جديدة تناقض القيم الامريكيـــة وخبرة الولايات المتحدة السابقة بالشئون الدولية . فقد ظلت امريـــكا محجمة لفترة طـــويلة من الزمن عن الاشتراك في المشاكل الدولية وانحصر اهتمامها في مشاكلها الداخلية ، ولذا فقد كانت الاستراتيجية الجـــديدة التي رسمتها للاضطلاع بمسئولياتها الدولية التي لم يكن لها سابق عهد بها ، مخيبة لآمال الشعب الامريكي . فهى لم تؤد الى الحد من تدخل امريكا في السياسة الدولية ، او الى استخدام قوتهـــا العسكرية الضخمة على نحو سريع وفعال يضمن حماية مصالحها وعقـــاب أعدائها .

كذلك قيل أن هـــدف الحكومة الامريكية من وراء اتباع سياسة الحصر لم يكن تدمير روسيا وتوابعها ، بل خلق ميزان قوى من شـــأنه ان يضمن الحد من التوسع في المستقبل للاتحـــاد السوفييتي وتحسين احوال التعايش بين الكتلتين السوفييتية والغربية لا اكثر . ولم يكن هـــذا الهـــدف المتواضع ليستحق في تقـــدير الشعب الامريكي كل هذه المخاطر والتضحيات والارتباطات الدولية المتشعبة .

---

(٧) Bernard Brodie, Strategy in the Missile Age, Princeton, N. J., Princeton University Press, 1959, pp. 319 — 321.

(٨) Richard E. Neustadt , Presidential Power : The Politics of Leadership, New York, John Wiley & Sons, 1960, p. 126.

(٩) Morton H. Halperin, Limited War in the Nuclear Age, John Wiley & Sons, New York and London, 1963, p. 47.

ثانيا : اما الانتقاد الاخر الذى تردد ، فهو ان سياســة الحصر كان من الممكن ان تورط الولايات المتحدة فى عدد لا نهاية له من الحروب، وقد اثبتت انه كان من الصعب على الغرب ان يتوقع الحصول على اية انتصارات، ذات قيمة من وراء تطبيقها ، وان اقصى مايمكن ان يأمله كان ضمان الامر الواقع . وقد انتقد دلاس هذه السياسة من وجهة نظر اخلاقية ، وقال ان من شأنها ان تجعل المعتدى يفلت من العقاب . فاذا كان منتصرا لم يتردد فى بسط سيطرته وتوسيع نطاق نفوذه ، واذا لم ينجح كان من السهل عليه ان ينسحب استعدادا للجولة الثانية مطمئنا الى ان اقليمه لن يصاب باى اذى . كما قال ان سياسة الحصر لم تمنح اى امل للشعوب الخاضعة للسيطرة الشيوعية حين اكتفت بالابقــاء على الاوضاع على ما هى عليه ، ولم تلتزم توسيع نطاق الحرية فى العالم وهى فى رايه القضيه التى ثار الصراع حولها بين العالمين الغربى والشيوعى.

استراتيجية الانتقام الشامل

Strategy of Massive Retaliation

كانت هذه هى بعض الانتقــادات الموجهــة لسياسة الحصر الامريكية لاخفاقها وقف التغلغل الشيوعى ، او فى منع الحرب ، او فى احراز النصر حين تقع الحرب . لقد بدا الراى العام الامريكى فى هذه الفترة يتطلع الى استراتيجية جــديدة مضادة للشيوعية يمكن ان تتلافى جوانب الفشل التى اشتملت عليها سياسة الحصر ، وهو ماحدا جون فوستر دالاس على ان يبلور استراتيجية اطلق عليها اسم استراتيجية الانتقام الشــامل واعتقد انها ستكون تصحيحا لكل الاخطاء ونقط الضعف التى اسفر عنها تطبيق سياسة الحصر . وقــال ان الاستراتيجية الجــديدة اكثر فاعلية واقتصادا من سابقتها . وتقوم فى اساسها على الاعتماد على قوة هائلة للانتقام الفورى بوسائل وفى اماكن من اختيار الولايات المتحدة وحدها .

كان هذا يعنى انه اذا هاجم الشيوعيون مرة ثانيه فعليهم ان يتوقعوا انتقاما نوويا رادعا كنوع من العقاب ، وترك مهمة تحديد انواع الاعتداءات والاهداف الاستراتيجية التى ستتعرض لهجوم امريكا النووى من حق الولايات المتحدة لتقرره . يقول دالاس فى هذا الصدد ان الطريقة الوحيدة لوقف اى معتد فى المستقبل هى ان تقنعه مقدما ، وبانه اذ لجأ الى العدوان فسوف توجه اليــه ضربات انتقامية عنيفة ستجعله الخاسر فى النهاية من وراء عدوانه .

وبالاضافة الى هذا فقد نسب واضعو هذه الاستراتيجية اليها ميزة اخرى ، وهى انه اذا نشب نزاع دولى مسلح فسوف يمكن للولايات المتحدة ليس فقط ان تحمى حرية الدول التى يهددها هذا النزاع ، وانما ان تستعيد ايضا عن طريق استخدامها للاســلحة النووية حرية تلك الدول التى سلبها منها الشيوعيون . وعلى هذا فلن يتم فقط حصار الكتلة الشيوعية بل تحريرها وربما تحطيمها فى النهاية .

كما ان هناك ناحية سيكلوجية اخرى اشتملت عليها الاستراتيجية الجديده ، وقد قصد بها ارضاء الراى العام الامريكى . ذلك انها رفضت فكرة الحرب المحــدوده واكدت المبدا الامريكى التقليدى وهو اما الامتناع تماما عن الحرب واما الدخول فى حرب شــاملة ، فقد كان الشعب الامــريكى كارها للدخول فى حروب جديدة من طراز الحرب الكورية لخسائرها المادية والادبية.

وقد قام تطبيق استراتيجية الانتقام الشامل على اتباع ثلاث وسائل :

أولا : تخفيض عدد القوات البرية الامريكية ، بما يشتمل عليه هذا من خفض فى نفقات التسلح وقد زاد على عشرة بلايين دولار فى عام ١٩٥٥ عنه فى عام ١٩٥٣

ثانيا : اقامة حــزام واضح حــول الكتلة السوفيتية وزيادة تطويقها من اتجاهى الشرقين الاوسط والاقصى عن طريق حلفى بغداد والسينو.

ثالثا : ضمان عدم تغير الخط الفاصــل عن طريق القوة النووية الرادعة للقيادة الاستراتيجية الجوية الامريكية . واعتبار اية محاولة من السوفيت او الصين لعبور هذا الخط ، بمثابة مبرر لدخول الولايات المتحدة فى حرب شــاملة ضدهما ، وقد ظنت الحكومة الامريكية ان خطر الحرب الشاملة هــذه سيردع الشيوعيين عن القيام باية اعمال عدوانية استفزازية .

فى الحقيقة انه رغم ان ترومان واتشيسون قد اعتمدا ايضا على القوة الذرية الامريكية الضاربة

فى صد اى هجوم على الولايات المتحدة او على خط دفاعها الاول فى أوربا ، الا أنهما لم يكونا على استعداد لاستخدام هذه القوة الذرية فى مناطق جغرافية اخرى من العالم مثل آسيا ، كما دلت عليه الحرب الكورية لمجابهة التحدى الشيوعى واكتفيا باستخدام الأسلحة التقليدية . أما ايزنهاور ودلاس فقد نبذا فكرة الحرب المحدودة وظنا أن التهديد بالدخول فى حرب شاملة ضد الكتلة السوفيتية سيلغى وجود مثل هذه الحروب المحدودة .

وقد قال دلاس لدعم وجهة النظر هذه انه كان يشك كثيرا فى امكان وقوع الحرب الكورية لو ان الحكومة الامريكية أوضحت بطريقة لا لبس فيها، ان أى عدوان شيوعى فى آسيا سيقاوم بضرب الاتحاد السوفيتى بالقنابل الذرية ، وكان هذا هو الاساس الذى انبنت عليه سياسته المعروفة بسياسة حافة الهاوية التى قامت على افتراض أن الاستعداد لدخول الحرب هو افضل وسيلة لحفظ السلام .

الحرب فى الهند الصينية وفشل استراتيجية الانتقام الشامل

لقد تعرضت استراتيجية الانتقام الشامل لاختبار عنيف فى الهند الصينية ثبت منه ان التهديدات الأمريكية باللجوء الى حرب شاملة تستخدم فيها الاسلحة النووية ، لم تكن الا من قبيل المبالغة والتهويش .

ولنعرف كيف تصرفت الحكومة الامريكية فى هذا النزاع الشائك ، يمكن ان نقول ان احدى النتائج التى اسفرت عنها الحرب الكورية كان ابرازها للاهمية الاستراتيجية للهند الصينية باعتبارها المنفذ الحيوى لمنطقة جنوب شرقى آسيا كلها . وقد دفع خوف الولايات المتحدة من ان تسقط هذه المنطقة فى قبضة الشيوعية الى ان تضاعف من مساعداتها الاقتصادية والعسكرية لفرنسا فى حربها ضد الوطنيين هناك ، حتى ان مجموع هذه المساعدات بلغ اكثر من خمسة وسبعين فى المائة من تكاليف الحرب فى عام ١٩٥٤ . والواقع ان انهاء الحرب الكورية عام ١٩٥٣ ادى الى زيادة تدهور مركز فرنسا العسكرى هناك بسبب انتقال الضغط الصينى الشيوعى من كوريا الى الهند الصينية وزيادة مساعدات الصين لقوات فيتنمنة ، وفى مارس ١٩٥٤ ساء مركز فرنسا جدا فى شمال فيتنام بسبب الهجوم على دين بيان فو ، واصبح جليا أن فرنسا لن تستطيع ان تحمى وجودها فى هذه البقعة من العالم دون تدخل الولايات المتحدة العسكرى ، فماذا كان رد الفعل الامريكى للنداءات الفرنسية ؟

لقد أعلن ايزنهاور أن سقوط الهند الصينية سيترتب عليه نتائج بالغة الخطورة من وجهة النظر الامريكية ، نظرا الى الاهمية الاستراتيجية الفائقة لهذه المنطقة فى الدفاع عن امن امريكا القومى ، ولذلك صرح دلاس بأن اى تدخل صينى مكشوف فى الحرب سوف يتسبب فى خلق أوضاع خطيرة سيتعدى نطاقها الهند الصينية الى غيرها من مناطق العالم . ففى التصريح الذى القاه فى ٢٩ مارس ١٩٥٤ قال : أنه تحت الظروف الحالية فان اية محاولة لفرض النظام السياسى للاتحاد السوفياتى وحليفه الصينى على جنوب شرقى آسيا بأية وسيلة من الوسائل ، سوف ينجم عنها تهديد خطير للعالم الحر بأسره . وتشعر الولايات المتحدة ان هذه المحاولة لن تقابل باستجابة سلبية بل بعمل جماعى ، ورغم ماقد ينطوى عليه هذا العمل الجماعى من مخاطر الا أن هذه المخاطر ستكون اقل كثيرا عما سيواجهنا فى السنوات القليلة المقبلة اذا ماتخاذلنا فى مقاومة التهديد الذى نتعرض له اليوم .

كانت هذه بمثابة لحظة اتخاذ القرار الحاسم بالنسبة الى السياسة الامريكية ، فقد كان عليها اما أن تلجأ الى عمل عنيف لاثبات انها كانت تعنى تهديداتها ، واما أن تقف موقفا سلبيا وتتخاذل وهو ما حدث بالضبط . فبالاضافة الى الضغوط الداخلية التى تعرض لها ايزنهاور وحكومته ، وعدم رغبة الشعب الامريكى فى دخول حرب أخرى كحرب كوريا فى الهند الصينية ، كانت هناك بعض اعتبارات استراتيجية ايضا . فالولايات المتحدة لم تكن تملك قوات برية كافية لدخول الحرب هناك فى ذلك الوقت ، وقد نصحت قيادة الجيش الامريكى أن يجتنب الجيش هذا التدخل وبقى امام الحكومة بديلان :

البديل الاول : ان تعوق الزحف الشيوعي عن طريق القصف الجوى وحده ، ولم يكن هذا ممكنا نظرا الى تجربة الحرب الكورية ، والى ان الطيران الامريكي وحده لم يفلح فى الحصول على اهداف ذات قيمة استراتيجية كبيرة ، مما اقتضى ارسال قوات برية ضخمة لدعمه هناك . وكذلك كانت هناك طبيعة الحرب فى الهند الصينية ، فقد كانت حرب عصابات تجرى فى الادغال الامر الذى كان لابد وان يؤثر فى فاعلية السلاح الجوى. وعلى هذا فقد كانت القوات البرية ضرورة حيوية فى الهند الصينية كما كانت فى كوريا .

البديل الثانى : مهاجمة الصين ذاتها تنفيذا للمبادىء الاساسية التى قامت عليها استراتيجية الانتقام الشامل ، فقد كان احد هذه المبادىء هو التحذير الذى لا يحتمل التأويل او سوء التقدير مما تنوى الولايات المتحدة ان تفعله اذا ما اخترقت الصين نطاق الحصار المفروض على الكتلة الشيوعية وحاولت النفاذ منه . ولكن هذا لم يحدث ولم تهاجم الصين ، وانتهت الحرب بهزيمة فرنسا وانسحابها ووقوع شمال الهند الصينية فى قبضة الشيوعيين .

وقد علل بعض خبراء الشئون الدولية فشل استراتيجية الانتقام الشامل فى الهند الصينية ، بأن فكرة الردع فيها كانت سيكلوجية اكثر منها اى شيء آخر ، وقالوا ان التهديد باللجوء الى انتقام شامل كان شيئا ، وكان استعداد الخصم للاعتقاد فى جدية هذا التهديد شيئا آخر يختلف كل الاختلاف . فالصينيون لم يصدقوا ان الولايات المتحدة ستلجأ فعلا الى تنفيذ تهديدها فى الهند الصينية . واعتقدوا مع الاتحاد السوفيتى ان الولايات المتحدة لن تلجأ الى مثل هذا الاجراء العسكرى العنيف الا فى حالة وقوع هجوم شيوعى على الولايات المتحدة نفسها او على حلفائها فى اوربا (١٠)

لقد تميزت سياسة الحصر بنوع من المرونة النسبية عن استراتيجية الانتقام الشامل ، اذ قامت الاولى على الاستعداد لخوض حرب محدودة حتى دون الحاجة الى استخدام الاسلحة الذرية والنووية ، بينما قامت الثانية على نبذ فكرة الحرب المحدودة واستبدال فكرة الحرب الشاملة بها الشيء الذى اصاب دبلوماسيتها بنوع من الشلل والجمود ، اذ لم يكن من المتصور ان تلجأ الولايات المتحدة الى تدمير الاتحاد السوفيتى والصين لضمان الانتصار فى نزاع محدود مثل الحرب فى الهند الصينية . كما ان هذه الاستراتيجية قامت على التقليل من اهمية القوات البرية رغم الدرس الذى اسفرت عنه الحرب الكورية ، وظنت ان الحرب تقوم بسبب عدم تحذير العدو تحذيرا كافيا من الاضرار الجسيمة التى تصيبه اذا لجأ الى العدوان واثارة الحرب . وهو الظن الذى ثبت فشله من تجربة الهند الصينية اذ بنيت على ان الاستراتيجية الامريكية لا يمكن ان تتهرب من ضرورة الابقاء على احتياطيات برية كافية للاشتراك بها فى الحروب ذات الصفة المحدودة .

لقد لخص هربرت لوثى القيمة العملية لاستراتيجية الانتقام الشامل بان قال : « ان هذه الاستراتيجية قد اثبتت بطريقة لا تقبل الشك عدم قابليتها للحركة والتصرف فى مواجهة الحروب المحدودة والنزعات المحلية ، وهى بالتجائها الى التهديد بالحرب فى كل مناسبة اثارت الذعر فى حكومات حلفاء امريكا وفشلت فى ان تؤثر فى اعدائها وانتهت اخيرا بالشلل والعجز » . كذلك تقول لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الامريكى فى نقدها لهذه الاستراتيجية : « ان انتهاء احتكار امريكا النووى ، ونمو الامكانيات الاستراتيجية للاتحاد السوفيتى قد زادت من الصعاب المتعلقة بخلق وضع عسكرى يضمن للدبلوماسية الامريكية تحقيق اهدافها . ثم قالت اللجنة « ان المركز العسكرى للولايات المتحدة قد تدهور واصبحت هذه الدولة التى تمتعت بأمن

---

(١٠) Bernard Brodie, A Forward Strategy for America, Harper & Brothers, New York, 1961, p. 97.

حقيقى فى الماضى هدفا سهلا اليوم لهجوم مباشر ومدمر » (١١) .

وعلى هذا يمكن القول بانه منذ البداية كان مقدرا لهذه الاستراتيجية ان تفشل ، فلسنوات طويلة بعد الحرب الثانية تمتعت الولايات المتحدة بتفوق نووى على الكتلة السوفيتية وفى وسائل نقل هذه الاسلحة ، ومع ذلك لم تجرؤ على استخدامها لتغيير المعادلة السياسية فى اوربا او آسيا ، او حتى فى تخويف الاتحاد السوفيتى ومنع نفوذه من التسرب والانتشار . فقد شهدت فترة التفوق الذرى الامريكى هذه محاولة الاتحاد السوفيتى بسط نفوذه فى ايران والسعى لاقامة نظام شيوعى فى اليونان والاستيلاء على الحكم فى تشيكوسلوفاكيا ، وحصار برلين ، وهزيمة الكومنتانج ، واقامة حكم شيوعى فى الصين ، وتدخل الصين الشيوعية فى كوريا ، ومساعداتها لقوات فيتمنة فى الهند الصينية . ولم تحاول الولايات المتحدة فى اى من هذه الازمات ان تلجأ الى الحرب الشاملة ، ثم كان الانتقال غير المنطقى فى ظل ظروف مختلفة الى استراتيجية جامدة غير واقعية .

ففى الوقت الذى دافعت فيه الولايات المتحدة عن هذه الاستراتيجية كان تفوقها الذرى قد انخفض بدرجة كبيرة وتضاعفت قوة روسيا الذرية ، ولم يعد هناك بديل للسلام سوى الانتحار المتبادل . واصبح الاختيار المفتوح امام امريكا فى اى نزاع مهما كان محدودا ، هو اما ان تتراجع عن عنادها وتقبل المساومة بغض النظر عما تشتمل عليه بالنسبة الى مصالحها ، واما ان تقبل تدمير المدن الامريكية فيما لو تجاسرت على دخول الحرب . لقد ربطت الحكومة الامريكية نفسها باستراتيجية كانت تعلم انها صعبة التنفيذ ان لم تكن مستحيلة فى الوقت الذى اطلق عليه The era of nuclear Stalemate

نظرية الحروب المحدودة

Theory of limited Wars

ان استراتيجية الانتقام الشامل كما رأينا كانت تقوم على فكرة الردع المبنى على اللجوء الى حرب نووية شاملة ونبذ فكرة الحرب المحدودة ، واثبتت توقعاتها على ان فكرة الردع بما تعنيه من دمار هائل سوف تجعل الشيوعيين يترددون ويحجمون عن القيام بأية اعمال استفزازية توسعية من شأنها تهديد المصالح الحيوية للعالم الغربى . وهى الاستراتيجية التى فشلت كما اوضحنا فى مجال التطبيق العملى . لذا اثارت هذه الاستراتيجية رد فعل سيئا فى اوساط المتخصصين والمهتمين بشئون الامن القومى الامريكى ، ودفعتهم الى البحث عن مجالات اقل نطاقا يمكن أن تستخدم فيها بعض انواع الاسلحة النووية، وذلك لزيادة مرونة الدبلوماسية الامريكية ودعمها فى النزاعات المحدودة بقوة فعالة تتناسب مع اهداف كل نزاع على حدة ، وتقوم فكرة الردع فيها على احتمال تطورها الى حرب نووية عامة .

فى الواقع ان اصول فكرة استخدام الاسلحة النووية التكتيكية او الاسلحة الذرية الصغيرة فى الحروب المحدودة لم تكن جديدة تماما فى منتصف الخمسينات من هذا القرن. وانما ترجع على وجه التحديد الى عام ١٩٤٨ بناء على مشروع فيستا الذى قام به معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا وحبذ فيه ، وان كان بطريق ضمنى ، الاهمية الاستراتيجية العملية لمثل هذه الاسلحة فى الحروب المحدودة (١٢)

---

(١١) U.S Senate Committee on Foreign Relations, "Developments in Military Technology and the Impact on United States Strategy and Foreign Policy" , Washington D.C., December 6, 1959, pp. 3. 102.

(١٢) In the Matter of J. Robert Oppenheimer, Transcript of Hearings before Personnel Security Board. Washington D. C. United States Atomic Energy Commission, April 12, 1954 through May 6, 1954, Washington. Government Printing Office, 1954.

وقد اثارت هذه الدراسة اهتماما ملحوظا فى اوساط الحكومة الامريكية ، وضاعف من هذا الاهتمام التطورات الخطيرة التى طرات على صنع الاسلحة النووية والزيادة الرهيبة فى قوتها التدميرية وقد تاثر الفكر الاستراتيجي الامريكي بهذه التطورات من ناحيتين : الناحية الاولى : انها اوضحت المخاطر التى يصعب تقديرها والتى ينطوى عليها اللجوء الى اثارة حرب نووية عامة، مما يجعل الحاجة ماسة الى حصر الحروب المحدودة فى اضيق نطاق . اما الناحية الثانية : فهى انها اثارت امكان استخدام بعض هذه الاسلحة النووية فى حرب محدودة ، بما يشتمل عليه هذا من تغيير كامل فى طبيعة الحرب البرية التى تستخدم فيها الاسلحة التقليدية . وكرد فعل لهذه التطورات فى انتاج الاسلحة النووية وجدنا اهتماما متزايدا بهذا الموضوع الحيوى فى اوساط المتخصصين فى الدراسات الاستراتيجية، وانتقل هذا الاهتمام من اوساط العسكريين المحترفين ، ومراكز الابحاث المتخصصة (مثل راند كورموريشن التابع لسلاح الطيران الامريكى) الى الأوساط الاكاديمية فى الجامعات الأمريكية (مثل مركز واشنطن لابحاث السياسة الخارجية التابع لجامعة جونزهوبكنز — ولجان روكفللر وجيثر ، وجامعات هارفارد وبرنستون وبنسلفانيا وشيكاغو وستانفورد) واصبح هناك ربط متزايد بين هذا الموضوع وقدرة الدبلوماسية الامريكية على التصرف فى مواجهة استراتيجية خصومها .

ففى عام ١٩٥٣ مثلا نشر جورج رينهارت ، وليام كينتر كتابهما « الاسلحة الذرية فى المعارك البرية » الذى كان بمثابة دراسة تكنيكية لاستخدامات الاسلحة النووية فى المعارك البرية .

ورغم ان اهتمامهما قد تركز بصفة اساسية على استخدامها فى حرب شاملة الا ان هذه الدراسة احتوت على عناصر كثيرة تتعلق باستعمال الاسلحة النووية التكتيكية فى الحروب المحدودة (١٣) . ثم تبعهما رالف لاب فى كتابه « القوة الجديدة » الذى ناقش فيه بصراحة مزايا وضمنيات استخدام الاسلحة النووية التكتيكية فى الحروب المحدودة . ولعل من ابرز هذه الفوائد التى اظهرها لاب هو رخص نفقة انتاج هذه الاسلحة ذات القوة النيرانية الشديدة، اذا ما قورنت بالاسلحة التقليدية . ثم كانت هناك ايضا ميزة الوفرة والتنوع (١٤) .

وفى عام ١٩٥٤ حبذ برنارد برودى احد الخبراء الاستراتيجيين الامريكيين البارزين استخدام الأسلحة النووية التكتيكية ولكنه نادى بحصر نطاق استخدامها فى القارة الاوربية كتعويض لميزة التفوق الهائل فى الاحتياطيات البشرية التي تملكها الكتلة الشيوعية وجيوشها البرية الضخمة التى فاقت كثيرا الجيوش البرية الخاضعة لقيادة حلف شمال الاطلنطى . وقد شارك برودى فى رأيه ، ريتشارد ليجهورن وتوماس فيليبس ، وكذلك فرانك ساكتون الذى قال : ان الغرب سيستفيد من هذه الأسلحة بدرجة كبيرة نظرا لتفوقها التكنولوجى الواضح (١٥) . وقد نشر بول نيتز مقالا فى ذلك الوقت ناقش فيه مشكلة الابقاء على النطاق المحدود لحرب نووية، وعرض للاخطاء السياسية التى تنجم عن استخدام الاسلحة النووية ورغم انه حبذ استخدامها من جانب الولايات المتحدة بما تنطوى عليه من ميزة استراتيجية ، الا انه طالب

---

(١٣) George Reinhardt & William Kintner, "Atomic Weapons in Land Combat", Harrisburgh, Pennsylvania, The Military Science Publishing Company, 1953.

(١٤) Ralph Lapp, "The New Force" New York, Harper, 1953.

(١٥) Richard Leghorn, "No Need to Bomb Cities to Win War", U. S. News & World Report, XXXVIII, January 28, 1955, pp. 78 — 94.

Frank Sackton, "The Changing Nature of War", Military Review, XXXIV, November 1954, pp. 52 — 62.

Thomas Phillips, "A Point of No Return", The Reporter, XII, February 24, 1955, pp. 14 — 18.

باستخدامها فقط في الحالات الضرورية جدا لاحباط العدوان (١٦) .

ولكن النشاط الحقيقي في الدعاية للمطالبة بالحروب المحدودة ظهر في اعوام ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ في اعقاب الهزائم المتوالية التي منيت بها الدبلوماسية الامريكية من وراء تطبيق استراتيجية الانتقام الشامل كما سبق القول . ففي عام ١٩٥٦ اقترح ارثر هادلي تكوين فرقة امريكية جوية سريعة الحركة مزودة بالاسلحة النووية التكتيكية الصغيرة ، وتكون مهمتها الاولى التحليق فوق العالم لاطفاء نيران اية حروب صغيرة يشعلها الشيوعيون . كان هناك اقتراح مثيل لاقتراح هادلي من ادوارد تيلر ابو القنبلة الهيدروجينية . وقد انبنت اقتراحات هادلي — وقد ثبت عدم صحتها فيما بعد — على التصور القائم على امتلاك الشيوعيين فقط للاسلحة التقليدية وحدها دون هذا النوع من الاسلحة النووية التكتيكية الذي تستخدمه امريكا . وقد هوجمت هذه الافتراضات من جانب وليام كوفمان ، وروجرز هيلزمان ، وقالوا انها قامت على فكرة احتكار امريكا لميزة التفوق العسكري في وقت تميز بالتكافؤ في مستوى التسلح النووي بين الكتلتين ، وقالا ان الولايات المتحدة لن تكسب من استخدامها — كما تخيل انصارها — لان العدو سيلجا الى الانتقام بالمثل (١٧) . وقد ايد وجهة نظر كوفمان وهيلزمان هذه ، جيمس كينج وقد اضاف الى الاعتبارات السابقة اعتبارا آخر ، هو صعوبة حصر الحرب النوويه في نطاق محدود كما بين فداحة المخاطر السياسية التي ستترتب على البدء باستخدام هذه الاسلحة (١٨) .

اما الكتابان اللذان اثارا ضجة غير عادية [illegible] [illegible] على الولايات المتحدة ان [illegible] الحروب المحدودة بما يسمى [illegible] في هذه الحروب بالاسلحة النووية التكتيكية الصغيرة ، وقال [illegible] وريتشارد [illegible] ان تطوير هذه الاسلحة مع استخدامها استخداما مناسبا سوف يكون عاملا يحقق تفوق [illegible] للكتلة الشيوعية .

ورغم الاستحسان الكبير الذي حظي به كتاب كيسنجر من جانب خبراء الامن القومي الامريكي ، بدات تظهر انتقادات عديدة لنظرية كيسنجر . ففي الدراسة التي قام بها روجرز هيلزمان عن استراتيجية الناتو لحساب مركز واشنطن لابحاث السياسة الخارجية ، كتب يقول « انه ليست هناك اية دلائل تشير الى ان جيشا قويا مزودا بالاسلحة النووية (يقصد الجيش السوفيتي) لن يكون قادرا على هزيمة جيش صغير مزود بنفس النوع من الاسلحة (يقصد الجيش الامريكي) وقال انه « ان كنا نمتلك وفرة في الاسلحة النوويه التكتيكية الصغيرة اليوم ، فلا يعني هذا ان الاتحاد السوفيتي لن يكون في حوزته مثل هذه الاسلحة بوفرة مماثلة غدا . كما انتقد ادميرال براون نظرية كيسنجر وقال ان استخدام ...

---

(١٦) Paul Nitze, "Atomic Strategy and Policy" , **Foreign Affairs, XXXIV**, January 19, 1956 pp. 187 — 98.

(١٧) William Kaufmann "The Crisis in Military Affairs" , **World Politics**, X, July 1958, pp. 570 — 603. Roger Hilsman "American Military Policy : The Next Phase" , **Current History**, October 1957, pp. 208 — 215.

(١٨) James King, "Nuclear Plenty and Limited War" **Foreign Affairs**, XXXV, January 1957, pp 238 — 56

(١٩) Robert Osgood, "Limited War : The Challenge to American Strategy" Chicago, the **University of Chicago** Press 1957.

نوع من الأسلحة النووية يشتمل على احتمال اندلاع حرب نووية عامة .

وكذلك انتقدها هانس بلدوين المحرر العسكرى للنيويورك تايمز الذى يعد حجة دولية فى الشئون العسكرية . وبين صعوبة الابقاء على النطاق المحدود للحرب . وقال ان هذا الابقاء يستلزم :

(أ) ان الحرب يجب خوضها من اجل الحصول على اهداف سياسية محددة وواضحة لا لبس فيهـا .

(ب) ويجب خوضها بوسائل عسكرية محدودة

(ج) وفى نطاق جغرافى محدود

(د) وان تتوافر لدى المشتركين فيها نية الابقاء عليها محدودة لا ان تكون نية احدهما مثلا التدمير الكامل لخصمه .

وقال هانس بلدوين ان الحـروب المحدودة تتطلب استخدام الأسلحة التقليدية لا الأسلحة النووية ، وان كان هذا لم يعن فى نظره تخلى الولايات المتحدة عن ضرورة تزويد نفسها باحدث الأسلحة النووية بنوعيهاالاستراتيجى والتكتيكى، لمقاومة خطر خصم قوى مزود بهذه الأسلحة . ودعا بلدوين الى حصر استخدام الأسلحة النووية فى الدفاع عن المدن الامريكية ذاتها ضد اى هجوم سوفيتى . وقال انه كلما استخدمت هذه الاسلحة الكبيرة صعب التحكم فى الحـرب وتعذر عدم تطورها الى حرب عامة .

ومن الذين هاجموا نظرية كيسنجر أيضا بول تينز ووليام كوفمان (٢٠) ، وقد شهد عام ١٩٥٨ تراجع برنارد برودى عن نظرياته الأولى التى ايد فيها الحرب المحدودة بالاسلحة النووية ، واكد ان الولايات المتحدة لن تجنى اية فائدة من اللجوء الى استخدام هذه الاسلحة ، كما اوضح الصعاب العملية البالغة فى الابقاء على الحـرب فى حدود خفيفة . وفى الكتاب الذى نشره فى عام ١٩٥٩ بعنوان «الاستراتيجية فى عهد الصواريخ» قال : ان الحجج التى نادت بجدوى اسـتخدام الأسلحة النووية فى الحروب المحدودة قد قامت على نوع من الارتجال والعجلة ، وافتقرت الى اساس قوى فى تحليلها لطبيعة المشكلة (٢١) .

وفى عام ١٩٦٠ رجع هنرى كيسنجر نفسه عن نظريته الاولى وقد اظهر هذا التحول الجديد فى مقاله « الحرب المحـدودة ، نووية او تقليدية » ثم فى كتابه « ضرورة الاختيار » وقد أرجع تحوله الى عدة عوامل منها :

(أ) عدم الاتفاق داخل الأوساط العسكرية الامريكية حول طبيعة الحرب النووية المحدودة .

(ب) النمو المطرد لمخزون الاتحاد السوفيتى من الاسلحة النووية والاهمية المتزايدة للصواريخ بعيدة المدى .

(ج) تأثير المفاوضات الخاصة بالرقابة على الاسلحة .

ثم دعا هنرى كيسـنجر الى زيادة وتطوير الامكانيات الدفاعية التقليدية للعالم الغربى الى الحد الذى يصبح فيه استخدام الاسلحة النووية هو الحل الأخير لا الحل الوحيد المفتوح أمـام الغرب .

بعد هذا العرض للتطور فى النظريات الخاصة باستخدامات الاسـلحة النووية فى الحـروب المحدودة ، نستطيع أن نتبين ان احدى النقاط الحساسة التى ارتطمت بها هذه النظريات كانت فى كيفية الابقاء على النطاق المحدود لهذهالحروب النووية . فبينما اعتقد كيسنجر قبل تراجعه فى أن استخدام الأسلحة النووية سيجعل الحد من نطاق الحرب أكثر احتمالا . فقد تشكك برودى وكينج فى هذا وقامت حجتهما على ان استخدام

---

(٢٠) Henry Kissinger, "Nuclear Weapons and Foreign Policy", New York, Harper, 1957.
"Force and Diplomacy in the Nuclear Age", Foreign Affairs, XXXIV, April 1956, pp. 349 — 366.

(٢١) Paul Nitze, "Limited Wars or Massive Retaliation?", The Reporter, XVII, September 5, 1957, pp. 40 — 42.
William Kaufmann, "The Crisis in Military Affairs", op. cit, pp. 579 — 603.

اى نوع من انواع الاسلحة النووية سيجعل هذا التحديد اكثر صعوبة .

كما ان دعاة الحروب النوويه المحدودة ركزوا على عنصر تحديد الأهداف فى تحليلاتهم ، واعتبروه اكثر حسما وتأثيرا فى حصر الحرب من القيود المفروضة على الأسلحه المستخدمه . ولكن هذه التحليلات اغفلت عدة اعتبارات حيوية منها : ان التجـاء احد اطراف الحرب الى اسـتخدام الأسلحة النووية فى حرب محـدودة قد تعطيه انتصارات مبدئية سريعة وساحقة مما يجعله يغير اتجاهه ويعمد الى توسيع الحرب ليحصل منها على أهداف أبعد من تلك التى بدأ بها .

كذلك فانه بدون فهم سـابق من جانب كلا الطرفين لطبيعة الحرب النووية المحدودة ، فان هناك احتمالا لسـوء التقدير او التأويل ، مما يشكك احد الطرفين فى نوايا الآخر ويجعله يزيد من استخدامه للاسلحة النووية بما يترتب عليه من توسيع لنطاق الحرب . وهناك ايضا العوامل السيكولوجية التى قد تجعل من الصعب بالنسبة لاحد الطرفين أو كلاهما عدم توسيع الحرب .

وقد أوضح توماس شيللينج احـد الخبراء الاستراتيجيين الامـريكيين والاستاذ بجامعـة هارفارد صعوبة تجميد الحرب النووية المحدودة بان قال : ان الحد من الحرب هو عملية يمكن ان تنتج فقط عن المساومات الضمنية الهادئة . وقال ان التوصـل الى حـد مقبـول من كلا الطرفين سوف يتم حين يصل الطرفان الى نقطة فاصلة وواضحة. ويقصد بكلمة فاصلة اى النقطة التى تنتفى بعدها القدرة على المساومة منجانب اى من الطرفين . ويقصد بكلمة واضحة اى انها النقطة التى يدرك عندها الطرفان انهما وصلا الى حد الاتفاق . ودون هـذا الفهم المشترك والادراك من الجانبين لهذه النقطـة الفاصلة الواضحة . فانه لن يمكن ضمان استقرار الحرب المحدودة اذ ان كلا من الطرفين لن تتوافر له الثقة بنوايا الطرف الآخر واسـتعداده لمراعاة هذه الحدود .

من هذا التراجـع عن تحبيذ فكرة الحـرب النوويه المحدودة نستطيع ان نخلص الى الحقيقة التاليه : وهى ان هذه النظرية لم يكن من الممكن تطبيقها فى وقت كان كل من الجانبين يتملك فيه احتياطات ضخمة من الاسلحة النووية — من الانواع الاسـتراتيجية بصـفة اسـاسية — والوسائل المختلفة لنقلها عبر القارات ، واحكام توجيهها بدقة متناهية ، مما جعل استخدام هذه الاسلحة تحت اية ظروف المقدمة للتدمير الشامل المتبادل لكلا الطرفين . كذلك اثبت هذا التراجع حقيقة جوهرية وهى ان تطوير القدرات النووية الدفـاعية والهجومية بنوعيها الاسـتراتيجى والتكتيكى للكتلتين . قد خلق نوعا من التناسب العكسى مع امكان استخدام هذه الاسلحة ووصل بالموقف الى النقطة التى اصطلح على تسميتها فى الدوائر السياسية والعسكرية فى (الفـاتو) وخارجهبنقطةالضبطالمتبادل Mutual Restraint .

ردود الفعل السوفيتية لنظرية الحرب المحدودة

بقى الآن ان نشير الى ردود الفعل السوفيتية لهذه النظريـات الامريكية الخاصـة بالحرب المحدوده . لقد هاجم الاتحاد السوفيتى نظرية الحرب النووية المحدودة هـذه واعتبرها تبريرا للحـروب الاسـتعمارية التى تبغى الـدول الرأسـمالية من ورائها تعويق زحف التـاريخ والتسلط على ارادة الشعوب . يقول خروشوف مثلا فى احدى المناسبات « ان نظرية الحروب المحدوده او الحروب الصغيرة التى تستخدم فيها اسلحه الدمار الشامل قد وجدت رواجا وانتعاشا فى الغرب ، فعن طريق هـذه الحروب يرغب الاسـتعماريون فى قمع حركات التحرر الوطنى والاطاحة بالحكومات التى تقف عقبة فى طريق مصالحهم ، والشيء الذى يجب الا يغيب عن بالنا هو ان الحروب الصغيرة تحت الظروف الحاضرة لا يمكن بحال ان تظل محدودة . ان اندلاع اى حرب صـغيرة كفيل ان يحولهـا الى حـرب عالمية » (٢٢) .

---

(٢٢) مقابلة خروشوف مع الصحفى البرازيلى سكوربو مارورللى وتنو مليورى فى موسكو فى ٢١ نوفمبر ١٩٥٧ ، وهى المقابلة التى نشرتها وكالة تاس السوفيتية للانباء فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٧ .

وقد اوضح خروشوف ان اى نزاع مسلح يستخدم فيه كل وسائل الحرب الحديثة من صواريخ عابرة القارات الى الغواصات التى تطلق الصواريخ ذات الرؤوس النووية . وقال ان هذا هو المعنى الذى نعنيه بالحرب ، بمعنى الصراع المسلح . ولكن هذا يعنى صراحة ان الاتحاد السوفيتى لا يؤمن بفكرة الحروب المحدودة لاعتقاده بانه لن يكون من السهل التحكم فى الحرب وحصر نطاقها (٢٣) .

وقد ظلت الحكومة السوفيتية تهاجم نظرية الحرب المحدودة حتى بعد ان هدأت الضجة حولها فى الولايات المتحدة والمعسكر الغربى عموما . ففى الخطاب المشهور الذى القاه خروشوف فى ٦ يناير ١٩٦١ يقول « ان هناك جدلا كثيرا فى داخل المعسكر الاستعمارى اليوم حول الحروب المحدودة ، كما نرى الاستعماريين يصنعون اسلحة ذرية صغيرة لاستخدامها فى هذه الحروب التى اخترعوا نظرية لها . فهل هذا محض صدفة ؟ لا ابدا . فان الدوائر الغربية الاستعمارية اصبحت تخشى ان تنتهى اية حرب عالمية بالتدمير النهائى للرأسمالية . ولهذا فانهم يعولون على الحروب المحدودة كبديل للانتحار . لقد قامت حروب محدودة كثيرة فى الماضى ، وقد تقوم هذه الحروب فى المستقبل ، ولكن فرصة اشعال هذه الحروب اليوم تتناقص باستمرار . ان اية حروب استعمارية صغيرة سوف تتطور الى حرب نووية عامة وحرب صواريخ . ولهذا يجب ان نقاتل ضد الحروب العالمية والحروب المحدودة » (٢٤) .

وقد وضع خروشوف حرب السويس عام١٩٥٦ فى قائمة الحروب المحدودة ، اما الحرب فى الجزائر اذ ذاك والحرب فى فيتنام فقد وضعهما فى قائمة حروب التحرير الوطنى ، وقال ان هذا النوع من الحروب ضد السيطرة الاستعمارية سيستمر حتى يصفى الاستعمار ، وقال ان هذه الحروب هى حروب ثورية وبالاضافة الى كونها عادلة فهى لا يمكن تجنبها . فالاستعماريون لا يمنحون الاستقلال وانما ينتزع منهم بالصراع والقتال . وقال ان السبب الذى من اجله لم يتدخل الامريكيون بصفة مباشرة لمساعدة حلفائهم الفرنسيين فى الهند الصينية ، هو علمهم ان الثوار كانوا سيحصلون على اسلحة من الاتحاد السوفيتى والصين وجميع دول المعسكر الاشتراكى ، مما سيجعل هذا القتال يتطور الى حرب عالمية . وهذا هو السبب الذى من اجله كسبت فيتنام الحرب ضد فرنسا .

استراتيجية الاستجابة المرنة

Strategy of Flexible Response

نظرا الى جميع الصعاب والمشاكل السالف ذكرها فيما يتصل بتطبيق استراتيجيتى الانتقام الشامل والحروب النووية المحدودة ، ونظرا الى التطورات التكنولوجية المستمرة فى مجال انتاج الاسلحة النووية ووسائل توزيعها ونقلها ، وما صاحب ذلك من ازدياد عنصر المخاطرة بدرجة رهيبة فى استخدام هذه الاسلحة . وبغية توفير قدر اكبر من الحركة والمرونة للدبلوماسية الامريكية فى مواجهة مختلف اشكال النزعات التى تقحم فيها الولايات المتحدة بحكم ارتباطاتها الدولية المتشعبة . فقد بدأ البحث هناك عن استراتيجية جديدة تواجه هذه المطالب كلها وتستطيع التغلب على نقاط الضعف العديدة التى تمخض عنها التطبيق العملى للاستراتيجيات السابقة .

وقد وجد جنرال ماكسويل تيلور هذه الاستراتيجية الجديدة فيما اسماه باستراتيجية الاستجابة المرنة والتى فصلها فى كتابه (٢٥) .

ويقول جنرال تيلور فى شرح نظريته ، ان النظرية الاستراتيجية التى اقترحها كبديل

---

(٢٣) مقابلة خروشوف مع وليام راندولف هيرست فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٧ والتى نشرتها برافدا فى ٢٩ نوفمبر ١٩٥٧ .

(٢٤) خطبة خروشوف فى ٦ يناير ١٩٦١ .

(٢٥) Maxwell Taylor, "The Uncertain Trumpet" . New York, Harper & Bros, 1959, p. 38.

لاستراتيجية الانتقام الشامل هى ما اسميه باستراتيجية الاستجابة المرنة . وهذا الاسم يعنى الحاجة الى تطوير قدراتنا العسكرية بما يكفل لنا مواجهة اى تحد . والتصرف فى اية مشكلة تعرض لنا . وفى المقال الذى نشره جنرال تيلور فى مجلة الشئون الخارجية الامريكية فى يناير ١٩٦١ تحت عنوان « الامن لن ينتظر » تناول الاسس التى ترتكز عليها استراتيجيته ، كما ناقش فيها البرنامج العسكرى العام الذى يجب على حكومة الولايات المتحدة ان تتبعه . وهذه الاسس كما اوضحها تيلور تتلخص فى :

١ ــ تكوين قوات مجهزة بالصواريخ الاستراتيجية التى لا يمكن اصابتها وتدميرها وذلك بقصد توجيه ضربات قاصمة للعدو حتى ولو بعد هجوم نووى مفاجىء من جانبه .

٢ ــ تكوين قوات خفيفة الحركة مزودة باحدث الاسلحة ويمكن استخدامها فى القتال فى الحروب المحدودة . وهى الحروب التى عرفها بانها النزاعات المسلحة ذات النطاق الذى يقل عن الحرب الشاملة بين كتلتين من القوى النووية .

٣ ــ انشاء بناء قوى من المحالفات العسكرية .

٤ ــ ضمان استخدام الوسائل والامكانيات المتاحة لبرنامج التسلح الامريكى باقصى كفاية ممكنة .

وقد وجدت هذه الاستراتيجية صدى واسعا لها فى الاوساط الحكومية الامريكية ــ على النحو الذى سنفصله فيما بعد . وكذلك فى الاوساط المهتمة بمشاكل الامن القومى الامريكى .

وظهرت دراسات تحبذ هذا الاتجاه ، لعل ابرزها دراسة هيرمان كاهن (٢٦) التى دافع فيها عن استراتيجية مشابهة لتلك التى اقترحها تيلور واسماها بسياسة الردع المتعددة الاشكال.
Multideterrence

يقول كاهن ان الاختيار الذى تواجهه الولايات المتحدة ليس بالضرورة اختيارا بين الانتحار المتبادل ونزع السلاح من جانب واحد كما يخيل للكثيرين ، اذ ان بين هذين البديلين المتطرفين يوجد مدى واسع من فرص التصرف الاخرى . والمخرج من هذا الاختيار الصعب فى رايه يتلخص فى القدرة على تنويع وسائل الردع وتطويرها بما يزيد من فاعليتها حتى يمكن للولايات المتحدة ليس فقط ان تردع اى هجوم شامل على الاراضى الامريكية ، بل ايضا جميع اشكال التهديد والابتزاز النووى والاستفزازات المحلية التى تستخدم فيها وسائل الحرب التقليدية وتحديات الثائرين الشيوعيين فى المناطق المختلفة من العالم . اذن فسياسة الردع المتعددة الاشكال كما اقترحها كاهن ، كانت تعتمد فى اساسها على تملك قوة كافية لمقاومة اى تهديد يمكن ان يلجأ اليه العدو وقد اقترح كاهن عدة عناصر يمكن ان تشكل قوة رادعة فعالة منها :

١ ــ القنابل النووية ، وقال انه يجب على امريكا ان تستمر فى زيادة مخزونها من الاسلحة النووية وان تعمل على تحسينها حتى يمكنها ان تمنع عدوا يمتلك السلاح نفسه من ان يستعمله او يلوح به على سبيل التهديد .

٢ ــ تطوير القدرات العسكرية التقليدية لخوض الحروب المحدودة دون الحاجة الى استخدام اسلحة الدمار الشامل فى مواجهة الاستفزازات القليلة الاهمية نسبيا .

٣ ــ العمل لزيادة قوة احتمال هذه الاسلحة حتى يصعب تدميرها او التقليل من كفايتها وفاعليتها بتأثير هجوم معاد . ويقول كاهن ان قاذفات القنابل الثقيلة المحملة بقنابل نووية والصواريخ بعيدة المدى ، سوف تفقد تأثيرها كرادع حاسم اذا ما تمكن العدو من النيل منها بضربته الاولى . وقد ذكر كاهن عدة طرق يمكن بواسطتها بلوغ هذا الهدف منها :

١ ــ اقامة نظم للتحذير ذات كفاية مرتفعة حتى يمكن لقاذفات القنابل الامريكية ان تنطلق الى اهدافها دون ما ابطاء فور التأكد من قرب وقوع هجوم معاد .

---

(٢٦) Herbert Kahn, "On Thermonuclear War", Princeton, N. J., Princeton University Press, 1960.

ب ـ الاحتفاظ بجزء كبير من الاسطول الجوى الامريكى فى حالة تحليق دائم فى الجو حتى لايكون هدفا لهجوم مدمر على الارض .

جـ ـ توزيع الجزء الباقى من هذه الطائرات على قواعد عسكرية متناثرة حتى تقلل من فرص العدو فى تنسيق هجومه وكذلك لتقليل عدد الاصابات المحتملة .

د ـ تركيب الصواريخ على قواعد متحركة كعربات اللورى وعربات السكك الحديدية حتى يصعب على العدو التنبؤ بمواقعها .

هـ ـ اخفاء عدد آخر من هذه الصواريخ فى الغواصات النووية تحت الماء .

و ـ حماية مراكز القيادة من التدمير حتى يبقى هناك مسئولون عن توجيه الضربات الانتقامية المضادة ـ ويقول كاهن ان هذا الهدف يمكن تحقيقه باخفاء هذه القيادات اما فى اعماق الارض او تحت سطح المحيطات او فوق السحاب .

٤ ـ القدرة على تدمير العدو تدميرا تاما بالضربة الاولى : يقول كاهن ان كل الدلائل تشير الى ان الولايات المتحدة لن تكون البادئة بالضربة الاولى الا اذا هوجمت فى اراضيها نفسها أو اضطرت الى الدفاع عن ارتباطاتها فى غرب اوربا ضد خطر هجوم شيوعى . ويقول انه اذا توافرت للولايات المتحدة هذه القدرة على توجيه ضربات للعدو تشل وجوده وتنسف مقاومته ، فان من شأن هذا ان يجعل الاتحاد السوفيتى اكثر حذرا وتفكيرا قبل الاقدام على اى عمل عدائى ضد الغرب .

٥ ـ الدفاع المدنى : يقول كاهن ومحبذو استراتيجيته فى الراندكوربوريشن ان الدفاع المدنى يشكل احد المقومات التى لاغنى عنها فى اية سياسة ردع فعالة لسببين رئيسيين ـ اولا : لان جميع وسائل الردع الاخرى قد تفشل فى بلوغ اغراضها اذا لم يتوافر نظام دفاع مدنى يمكن ان يقلل من عدد الضحايا الذين ستخلفهم حروب نووية ، وبالتالى من احتمالات الدمار الشامل ، وأما السبب الثانى ـ فهو ان عدم توافر حماية كاملة للشعب سيكون من العوامل التى تؤدى الى استسلامه ولا ضغط عليه ولن يصدق العدو قدرة هذا الشعب على الانتقام ، وعلى هذا فربما كان عدم وجود نظام دفاع مدنى فعال من العوامل التى تدفع العدو الى الاستفزاز والهجوم .

كانت هذه باختصار هى العناصر الرئيسية فى سياسة الردع التى دافع عنها هيرمان كاهن وتبناها الراندكوربوريشن أو مركز الابحاث التابع لسلاح الطيران الامريكى وهى السياسة التى شكلت بالاشتراك مع استراتيجية الاستجابة المرنة لتيلور ، العمود الفقرى للاستراتيجية التى اخذ بها جون كيندى بعد انتخابه رئيسا للولايات المتحدة وكذا وزير دفاعه روبرت ماكنمارا والتى عرفت باسم استراتيجية القوة المضادة المقيدة .

استراتيجية القوة المضادة المقيدة

Strategy of Controlled Counterforce

تنبنى استراتيجية القوة المضادة المقيدة هذه على فكرة الضربة الانتقامية ذاتها ، ما عدا أنه فى السابق فقد تضمنت التهديد بالاستخدام الغير المقيد للاسلحة النووية أو باللجوء الى حرب نووية عامة بغض النظر عن مكان النزاع (كما راينا فى استراتيجية الانتقام الشامل) اما فى ظل اتباع هذه الاستراتيجية فان هذه الضربة يجب أن تتناسب مع طبيعة النزاع المحتمل .

واستراتيجية القوة المضادة المقيدة تقوم على اخذ ثلاثة عوامل فى الاعتبار :

أولا : انها تأخذ فى الاعتبار احتمال فشل الردع برغم كل الجهود الرشيدة التى تبذل لمنع نشوب الحرب : ولهذا كان من الضرورى التوصل الى الكيفية التى ستخوض بها الولايات المتحدة حربا نووية عامة اذا ما اقتضت مصالحها القومية الالتجاء الى مثل هذا الاجراء .

ثانيا : انها تأخذ فى الاعتبار الدرجات النسبية للتدمير التى تنجم عن الانواع المختلفة للهجوم النووى ، كما انها تسعى الى تضييق نطاق هذا التدمير الذى يمكن ان يلحقه العدو بالولايات المتحدة وحلفائها فى وقت الحرب .

ثالثا : ان هذه الاستراتيجية تهدف الى تهيئة

حوافز قوية للعدو من شانها ان تجعله يحجم عن تدمير المدن . كان تعلن الولايات المتحدة انها ستقاوم الهجوم عليها بهجوم مضاد على الاهداف العسكرية وحدها بينما تبقى قواتها الاحتياطيــة كعامل ردع .

وقد شرح الين انتوفن مساعد وزير الدفاع الامريكى استراتيجيه القوه المضادة المقيدة هذه بان قال « ان الجانبين النظرى والتطبيقى لعملية القصف الجوى الاستراتيجى فى الحرب الثانية .

وكذلك استعمال القنابل الذريه وسياســـة التسليم غير المشروط التى تبعتهما ، قد تركت اعتقادا واسع الانتشار بان اية حرب فى المستقبل ستكون حربا شاملة ، ولكن حربا شاملة بين قوى نوويه انما تعنى الدمار الشامل للاطـــراف المشتركه فيها . ومن هذه الحقيقة ينبع اعتقادنا بان كل الحروب يجب ان تكون محدودة ، ويجب علينا الا نعمد فى اى وقت الى الدخول فى حرب غير محدوده لا نستطيع السيطره عليها .

كما تكلم عن ضروره خلق نوع من التوازن بين الاسلحه النوويه والاسلحة التقليدية ، ذاكرا امكان استخدام القوات التقليديه نظرا الى قلة خطورتها التدميريه نسبيا وفى هذا يقول : انه كلما زاد التدمير الناشىء عن استخدام الاسلحة النوويه . وكلما تناقص التهديد لنظم الاسلحـــة النوويه من خطر الهجوم المفاجىء ، فان فاعلية التهديد باستخدام الاسلحهالنوويه كبديل للاسلحة التقليدية سيقل . ولن يكون امامنا الا ان ندعم من قوتنا التقليديه الى الحد الذى يجعلنا واثقين بقدرتنا على مقاومة جميع اشــكال العدوان غير النووى (٢٧) .

وفى الرسالتين اللتين بعث بهما كيندى الى الكونجرس فى ٢٨ مارس ١٩٦١ ، ٢٥ مايو ١٩٦١، وكذلك فى الخطاب الذى القاه فى ٢٥ يوليو ١٩٦١، شرح كيندى هذه النظرية الاستراتيجيــه التى تبنتها حكومته وكذلك البرنامج العسكرى الجديد للولايات المتحدة وقال :

ان هذه الاستراتيجيه تميز بانها مرنة وحاسمة فى الوقت نفســه ، وهى تكفـل القـدره على التصرف فى اى نوع من انواع الحرب سواء كانت عالمية او محدودة ، نووية او تقليدية ، كبيـرة او صغيرة .

ثم يقول كيندى انه كان لزاما على الولايات المتحدة ان تزيد من قدرات قواتها المسلحة حتى يمكنها الرد بطريقه فعالة على اى عمل يلجأ اليه العدو . وقد اكد كيندى الاهميه المتناهيه للقدرة على تحمل صدمات الضربة الاولى . ثم الرد الانتقامى على العدو بما يكفل تدميره والحـــاق اضرار به تفوق كثيرا الاضرار التى تلحق بامريكا من ضربته الاولى .

وكذلك اوضح كيندى ان القدرة على ارغام العدو على الامتناع عن البدء بالهجوم ، لا تعتمد فقط على عدد الصواريخ الموجهة وقاذفات القنابل التى تملكها الولايات المتحدة . بل على مدى كفاية هذه الاسلحه واستعدادها ومرونتها ودقة اجهزة التوجيه والتحكم فيها وقدرتها على تحمل صدمات الهجوم .

وقد بين كيندى ضرورة احتفـــاظ الولايات المتحدة والدول حلفائها بقدرات عسكرية تمكنها من خوض الحروب المحدودة بالاسلحة التقليدية، وقال انه اذا اخفقت القوات المزودة بالاســلحة التقليدية فى انجاز المهام الموكولة اليها ، فليس هناك ما يمنع من استخدام الاسلحة النووية فى الحروب المحدودة .

وقال انه يجب الاخذ فى الاعتبار دائما ، احتمال تطور الحرب المحدودة الى حرب عالمية وان كان الواجب يقتضى تجريب جميع الوسائل التى يمكن عن طريقها الابقاء على الحرب فى نطاقها المحدود وضمان عدم اتساعها الى حرب نووية عامة .

---

(٢٧) Alain Enthoven, "U. S. Defense Policy for the 1960s" , delivered before the Loyola University Forum for National Affairs at Los Angeles, California, on February 10, 1963.

وقد اظهر البرنامج العسكرى الذى وضعه كيندى بوجه عام . الحاجة الى وضع القوات المسلحه الامريكيه فى حالة استعداد تام لخوض حرب نووية عامه او الدخول فى حرب محدودة ، وقد اتخذت بالفعل عدة خطوات هامة فى هذا الاتجاه . ففى عام ١٩٦٢ اقدمت الحكومة الامريكية على تنفيذ عدة اجراءات من شأنها ضمان التنسيق الكامل بين القوات الامريكية المختلفة وضمان تشغيلها باقصى كفاية ممكنة . وقد استرشدت فى هذه الخطوات بالتوصيات التى اقترحتها لجنة سيجمتون واللجنة التى راسها الجنرال المتقاعد بارتريدج والتى كان هدفها دراسه مدى امكان تحسين القيادة الاستراتيجية للقوات الامريكية المسلحه ووفقا لهذا التنسيق تبعا لنوع المهام المسندة الى كل فرع من فروع القوات المسلحة الامريكية تم اتباع الخطوات التالية :

١ — تكوين قوات استراتيجية هجومية مكونة من وحدات وتشكيلات الصواريخ عابرة القارات، والغواصات النووية حاملةالصواريخ ، وقاذفات القنابل الثقيلة والمتوسطة ، والطائرات من حاملات الطائرات . وقد عهد الى هذه القوات بمهمة خوض حرب نووية عامة .

٢ — ان يعهد الى القوات المضادة للطائرات والصواريخ بمهمة حماية القارة الامريكية ضد اى هجوم .

٣ — تكوين قوات ذات غرض عام
General Purpose Forces
تشتمل على قوات ارضيه والطيران التكتيكى ، والقوات البحرية (مع استبعاد الغواصات النووية من حاملات الصواريخ) وتكون مهمة هذه القوات اما مساعدة القوات الاستراتيجية الهجومية فى حرب نوويه عامة . واما القيام بعمليات عسكرية مستقلة فى الحروب المحدودة ، سواء استخدمت فى هذا الاسلحة النووية التكتيكية ام لا .

٤ — انشاء فرق خاصة يعهد اليها بمهمة نقل القوات الاستراتيجية بطريق البحر او الجو لضمان نقلها بسرعة من الولايات المتحدة الى اى مكان فى العالم فى حالة نشوب نزاع مسلح .

٥ — قوات الاحتياط : وفى داخل الجيش انشئت فرقة خاصة Special Force لحرب العصابات، وبالاضافة الى اعادة تنسيق القوات المسلحة الامريكية فهناك عنصران آخران قام عليهما التطبيق العملى للاستراتيجية الجديدة .

العنصر الاول : هو زيادة انتاج الولايات المتحدة من الاسلحة المختلفة مع التركيز على الصواريخ النووية واسلحة الفضاء حتى يمكن ضمان التفوق المطلق للولايات المتحدة على العدو فى نوعيه هذه الاسلحة . ونتيجة لهذا زادت ميزانية التسلح فى الولايات المتحدة من ٤٠ بليون دولار لعام ١٩٦٠/١٩٦١ وهى آخر سنوات حكم ايزنهاور الى ٦٦ر٤٤ بليون دولار فى ١٩٦١/١٩٦٢

وقد توسعت حكومة كيندى فى برنامج الغواصات النووية التى تحمل صواريخ بولاريس . وركزت على الصواريخ التى تعمل بالوقود الجاف كما زادت من انتاج صواريخ اطلس وأنتجت صواريخ تيتان ومنيتمان . وبالاضافة الى ذلك توصلت الى انتاج قاذفات القنابل الثقيلة والمتوسطة المجهزة بصواريخ بعيدة المدى تطلق من الجو الى الارض ، كما كانت هناك محاولات لانشاء محطات سريعة التحرك لاطلاق الصواريخ عابرة القارات والصواريخ متوسطة المدى التى تعمل بالوقود الجامد وذلك حتى يكون من الصعب تحديد مواقعها وتدميرها — كما قامت الولايات المتحدة بانشاء اجهزة فنية على اكبر قدر من الدقة والكفاية للاتصال والرقابة وجمع المعلومات ، وذلك حتى يمكن التقليل من احتمالات الحرب بطريق الخطأ
Accidental War

وفى ربيع عام ١٩٦٣ قامت الولايات المتحدة بفك قواعد الصواريخ متوسطة المدى فى بريطانيا وايطاليا وتركيا لاحلال صواريخ بولاريس ١ — ٢ محل صواريخ ثوروجوبيتر لافتقار الاخيرة الى مرونة الحركة ولسهولة اصابتها وتدميرها .

العنصر الثانى : أما العنصر الاخر فى تطبيق هذه الاستراتيجية ، فهو العنصر القائم على المفاجاة والامساك بزمام المبادرة ، والقدرة على تدمير الاسلحة الاستراتيجية للعدو بسرعة ، وافقاده سيطرته على بلاده، وتحطيم اقتصادياته ومعنويات شعبه — وقيل ان هجوما مفاجئا له هذه القوة سوف يصيب العدو بالشلل فى كل

النواحى ، مما يقرر مصيره بصفة نهائية خلال الايام الاولى للحرب .

وقد ناقشت لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الامريكى قيمة عنصر المفاجأة فى القيام بهجوم نووى على النحو التالى : « ان بزوغ عصر الصواريخ النووية قد ادى الى خفض مذهل فى الوقت اللازم لنقل الرءوس النووية من قارة الى اخرى . وكذلك فيما يتصل بالتحذير من الهجوم ونظرا الى انه ليس هناك فى الوقت الحالى اى دفاع ضد الصواريخ عابرة القارات اثناء طيرانها ، فان هذا من العوامل التى تعزى باللجوء الى الضربة الاولى فى حرب نووية» (٢٨).

وقد دفع هـــذا الراى كثـــيرا من المفكـــرين العسكريين فى الولايات المتحده الى مناقشة المزايا والاضرار المترتبة على الضربة الاولى او ما اسمى بـ Pre - emptive Blow والتى سماها آخرون بالحرب الوقائية Preventive War ومن امثـــلة هؤلاء برنارد برودى فى كتـــابه « الاستراتيجية فى عصر الصواريخ » الذى قال فيه ان اية حرب جوية استراتيجيه تستخدم فيها الاسلحة النووية ، انما تشتمل على ميزة هامة للدولة التى تلجا الى الضربة الاولى ، ويمكن ان تكون هذه الميزة ذات اثر حاسم اذا ما اقترنت بنوع من التخطيط السليم .

المهم ان الاخذ بهذه الاستراتيجية قد ادى الى رفع معنويات الحكومة الامريكية فيما يتصـــل بقدرة الولايات المتحـــده على التصرف السريع والفعال فى اى نوع من الحروب تتورط فيـــه ، وقد عكس روزيل جيلباتريك نائب وزير الدفاع الامريكى هذه الثقة بأن قال : « ان نظم دفاعنا قد صممت وتمت حمايتها بطريقة تجعل اى هجوم عليها غير ذى تاثير كبير ، فسوف تتوافر لنـــا قدرة هائلة على الضربة الثانية تفوق بكثير قدرة الاتحاد السوفيتى على الضربة الاولى ، ولهذا فنحن واثقون بان السوفييت لن يلجاوا الى حرب عالمية نوويا » .

وقد عبر روبرت ماكنمارا عن هذا الاعتقاد اثناء الشهادة التى ادلى بها امام لجنة الخدمات المسلحه التابعة لمجلس الشيوخ الامريكى، وكذلك امام لجنة ماهون الفرعية الخاصة بالاعتمادات والتابعة لمجلس النواب حين قال :

« لقد سبق ان صرحت ان القدرات الانتقاميه لقواتنا الاستراتيجية قد اكتملت بما يسمح لهـــا بتدمير الاتحاد السوفيتى تدميرا كاملا حتى ولو جاء هذا الانتقام بعد هجوم سوفيتى مفاجىء ، واستطيع ان اقول ان هذا الموقف لم يتغـــير اطلاقا ، فنحن نملك اكثر من ستمائة وخمسين قاذفة قنابل محملة برءوس نوويه وهى فى حالة استعداد للانطلاق الى اهدافها فى ظرف خمسة عشر دقيقة من اصدار الاوامر اليها . وكذلك لدينا اكثر من مائتى صاروخ من طراز اطلس ، وتيتان ، ومنيتمان فى حالة تشغيل وعلى استعداد للانطلاق من حوامل خاصة . وبالاضافه فهناك اكثر من مائة واربعة واربعين صاروخا بولاريس فى الغواصات النووية ، وهذه القوه فى حالة ازدياد مستمر ، واذا استثنينا بعض الخسارات المدنية التى قد تلحق بنا من ضربة العدو الاولى، فلازلنا عند تقديرنا باننا سنستطيع القضاء التام على الاتحاد السوفيتى حتى بدون مســـاعده من وحداتنا الجوية التكتيكية او من صواريخ ثور .. وجوبيتر او الصواريخ متوسطة المدى » (٢٩).

وقد ناقش ماكنمارا اتجاه الاتحاد السوفيتى الى تشتيته لقواعـــد اطلاق الصـــواريخ عابرة القارات ، وكذلك المحاولات السوفييتية لبنـــاء غواصات تعمل كقواعد لاطلاق الصواريخ ذات الرءوس النووية ، واثر هذا فى الاستراتيجيـــة الامريكيه . فقال ان من شأن هذه الاتجـــاهات السوفيتية أن تجعل من الضرورى جدا للولايات المتحدة أن تدعم قواتها الاستراتيجية الهجومية

---

(٢٨) U.S. Senate Committee on Foreign Relations" . Developments in Military Technology" op cit. p

(٢٩) U. S. Congress. Senate Armed Services Committee, DOD Appropriations for FY 1964, 88 th Congress, 1st sess, Feb — March 1963, p. 29,

حتى نستطيع أن تقوم بهجوم شامل وبقوة كافية لتدمير أقصى ما تستطيع من الاهداف والقـوات الاستراتيجية للعدو ، ثم شرح الاهـداف التى تنطوى عليها استراتيجية الضربة الثانية بان قال:
« ان الولايات المتحدة ستجد نفسها امام احـد بديلين :

فهى اما ان تقدم على ضرب جميع الاهداف السوفيتية الاستراتيجية فى وقت واحد ، أو ان تبدأ بضرب الاهداف العسكرية السوفيتيـة ، ثم تقدم اذا اقتضت الحاجة — على تدمير المدن السوفيتية والمراكز الصناعية بطريقة منظمـة ومدروسة وقائمة على الاختيار والتمييز » .

وقال ماكنمارا : ان من شأن هذه القدرة المرنة Flexible Capability للقوات الامريكية على التصرف فى الضربة الثانية ، الا تجعل الانتقام منحصرا فى نسف جميع الاهداف السوفيتية بما فيها المدن مرة واحدة ، اذأن هذاالاسلوب الشامل فى الرد سوف لا يجعل الاتحاد السوفيتى يتردد فى قصف المدن الامريكية فى الضربة الاولى .

بقيت نقطة فيما يتعلق بهذه الاستراتيجية . فقد ثار التساؤل فى الولايات المتحدة عما اذا كان احد أهداف هذهالاستراتيجية هوهزيمةالشيوعية، وقد رد ماكنمارا على هذا بقوله : ان هذا الهدف لا يمكن احرازه بالدخول فى حرب استراتيجيـة نووية ضد الكتلة الشيوعية، وقال ان هناكبعضا من الناس الذين يساورهم هذا الاعتقاد الخاطىء الذى لا يشاركهم فيه شخصيا ، وأضاف انه من الخطورة بمكان أن يعتقد الشعب الامريكى بأن هزيمة الشيوعية ومخططاتها الدولية يمكن أن تتم عن طريق المخاطرة باشعال حـرب نووية عامة (٣٠) .

كذلك ثار التساؤل فيما اذا كانت هـــذه الاستراتيجية تضمن الانتصار للولايات المتحدة اذا ما اجبرت على الدخول فى حرب نووية تحت ظروف لا طاقة لها على التحكم فيها ، فقـــال ماكنمارا :

« انا لا أعتقد أننا سنحرز النصر بكل مانعنيه هذه الكلمة لانه فى رأيى سينجم عن الحرب تخريب شديد للولايات المتحدة ، ولاسلوب حياتهـا الذى يمكن أن يتغير فى اتجاه غير مرغوب فيـه على الاطلاق . وهذا مالا أستطيع أن أسميه بالنصر . اما اذا لم نلتزم ما تعنيه كلمة انتصار . فأستطيع أن أقول أننا سننتصر ، فان الخراب الذى سيلحق بهم والتغير الذى سيسيطر على حياتهم سيكون أفدح نسبيا من أضرارنا ، وهذا ما قد تسمونه بالنصر .

وقد وافق جنرال ماكسويل تيلور على هـذا الرأى وقال أنه لا يفهم ما يقصده البعض حين يتكلمون عن الانتصار فى حرب نووية ، وقال ، ان الخسائر الجسيمة التى ستلحق بالجـانبين سوف تنهى وجودهما كقوتين عالميتين وتنتهى بهما الى مصاف الدول ذات الاهمية الثانوية ، اوالدول ذات النفوذ الاقليمى المحدود .

الاستراتيجية الامريكية فى عهد جونسون

لم يصحب التغير الذى طرأ على الزعامـة الامريكية عقب اغتيال كنيدى فى نوفمبر ١٩٦٣ أية تعديلات أساسية على استراتيجية ماكنمارا . ذلك أن جونسون كان ضالعا مع كينيدى فى السياسة التى اتبعتها الحكومة الامريكية منذ أن أتت الى الحكم حتى هذا الوقت ، كما أن ماكنمارا استمر يعمل كوزير للدفاع الامريكى فى حكومة جونسون، نظرا الى نجاحه كما قيل فى تطوير القـدرات العسكرية الامريكية وللغرب عموما بما يسمح لها بمواجهة جميع التحديات والاستفزازات التى قد يلجأ اليها العدو على اى نطاق وبقدر كاف من المرونة .

وقد اكد جونسون ملامة الامريكية تصـميم حكومته على الاحتفاظ بقوة ضاربة هائلة خـلال الستينات ، وهى النظرة المتفائلة التى عبر عنها روبرت ماكنمارا حين قال :

« أن قوة الولايات المتحدة اليوم تشتمل على

---

(٣٠) Ibid p. 90.

اكثر من خمسمائة من الصواريخ بعيدة المـــدى من طراز أتلاس وتيتان ومنتيمان وبولاريس ، وفى تخطيطنا أن نزيدها الى ١٧٠٠ فى عام ١٩٦٦، وليس هناك شك فى اذهاننا أوفى أذهان السوفييت أن هذه الصواريخ تستطيع ان تخترق اهدافهم ، وبالاضافة فان القيادة الجوية الاستراتيجيـــــة تمتلك أكثر من خمسمائة قاذفة قنابل فى حالة استعداد للانطلاق فورا بمجرد تحذيرها .

وهناك اتفاق عام فى الدوائر العسكرية المطلعة، على أن الاتحاد السوفيتى لا يستطيع أن يحشد أكثر من نصف هذا العدد من المقاتلات ليستخدمها ضد أمريكا الشمالية فى الضربة الاولى . كما أن الاتحاد السوفيتى لا يمتلك أكثر من نسبة بسيطة من الصواريخ عابرة القارات التى تمتلكهـــــا الولايات المتحدة . وبالاضافة فان الصواريـــخ التى تطلقها غواصاته هى صواريخ ذات مدى قصير ولا يمكن مقارنتها بقوة البولاريس التى نمتلكها . ان الاتحاد السوفيتى يشكل خطـــرا لا يصح الاستهانة به على أمن أوربا بما يمتلكه من مئات الصواريخ متوسطة المدى ، وهـــــذا التهديد وان كان قائما اليوم الا ان التفوق فى قواتنا الاستراتيجية سوف يكون بمثابة رادع له (٣١) .

ولعل أبرز التغييـــرات التى ادخلتهـــــــا استراتيجية ماكنمارا على النظريات الامريكيـــة الخاصة بالحرب ، هى تخطيطها على أســـــاس القدرة على الانتقام بالضربة الثانية . ويعتقـــد بعض الخبراء الاســـــتراتيجيين الامريـــكيين أن اهتمام ماكنمارا بتكوين قوات تتمتع بحصـــــانة نسبية وفى سعيه لخلق شبكة اتصالات ونظم للرقابة . وقيادة لا تتأثر بالهجوم المفاجىء . وكذلك فى تحبيده لاستخدام القوة على اساس من التعقل والتمييز ، كل هذا ساعد على خلق جو عسكرى أكثر استقرارا منه فى أى وقت مضى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . ويقولون أن هـــــــده التغييرات التى بدأت فى عهد كيندى ثم استمرت فى عهد جونسون ، قد استطاعت أن تبقى على احسن عناصر الفكر العسكرى فى الوقت الذى اضافت فيه اليها عدة تحسينات كيفية على جانب كبير من الاهمية . وهى تهدف بصفة أساسية الى الابقاء على بيئة عسكرية مستقرة . وأن تخفض درجة كبيرة من احتمالات وقوع حـــرب نووية عامة (٣٢) .



---

(٣١) Dept. of Defense : Office of Public Affairs, Document No. 148 — 63.

(٣٢) Harland B. Moulton, "The Macnamara General War Strategy" , ORBIS, Summer 1964, p. 253.

دراسة

مؤتمر أديس أبابا للكنائس الشرقية

مريت بطرس غالى

وزير سابق (١٩٥٢) وعضو مجلس النواب (١٩٥٠ — ١٩٥٢) ، ومقرر لجنة السنوات الخمس لوزارة الشئون الاجتماعية (١٩٥٣ — ١٩٥٤) ، اشترك فى عضوية عدد من ميادين النشاط الاجتماعى مثل : المجلس الاعلى للآثار ، وجمعية الآثار القبطية ، وكذلك فى جميع مراحل المفاوضات بين الكنيسة القبطية والكنيسة الاثيوبية. ألف عددا من الكتب منها : « سياسة الغد » و « الاصلاح الزراعى » و « الازمة الاقتصادية الاجتماعية » .

كان مؤتمر رؤساء الكنائس الارثوذكسية الشرقية حادثا له اهميته واثره فى المجال الدولى ، وذلك لا من الناحية الدينية فحسب ، بل ايضا من ناحية حركة التقرب والتفاهم بين البلاد والشعوب بقصد تنظيم علاقات ثابتة ومستقرة بينها . فلا تتجلى ملامح هذا المؤتمر ولا تتضح مميزاته الا اذا وضع فى اطار هذه الحركة الملحوظة فى عالمنا الحاضر فى جميع مجالات النشاط الانسانى .

وفى التاريخ القديم محاولات نادرة للتنظيم الدولى (لا نشير هنا بطبيعة الحال الى التكتلات السياسية والعسكرية بل الى الاجتماعات والمنظمات التى تهدف الى تحقيق التفاهم والتعاون ومنع الاحتكاك والصراع) ، ولعل ابرز هذه المحاولات تلك المجامع المسكونية الكبرى [1]

(١) مسكونى بمعنى عام او شامل للمسكونة كلها .

التى تتابعت فى القرون الاولى من المسيحية . اما فى التاريخ الحديث فبدات حركة التنظيم الدولى فى غير المجال الدينى . وانتشرت انتشارا سريعا وواسعا الى ان اضحت فى ايامنا هذه تشمل جميع الميادين السياسية والاجتماعية ، والعلمية والثقافية ، والاقتصادية والمالية .

فقد بدا التنظيم فى القرن الماضى فى بعض المرافق المتطلبة بطبيعتها تنظيما مشتركا ، مثل البريد والتلغراف والتليفون والنقل البرى والبحرى . ثم اتسع فى أوائل القرن الحالى ، فشمل مرافق أخرى بدت فيها الحاجة الى تعاون بين الدول ، مثل الوقاية الصحية ، والعمل والعمال ، والبحوث الزراعية وغيرها . وبعد هذا شمل المجال السياسى ، فانشئت عصبة الامم بعد الحرب العالميه الاولى والامم المتحدة بعد الحرب العالميه الثانية ، كما أنشىء مختلف المنظمات الاقليمية كمنظمة الدول الامريكية وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحده الافريقية .
واخيرا شملت حركة التعاون والتنظيم ميدان المال والاقتصاد ، فأنشىء البنك الدولى بفروعه واقسامه المختلفة وكثير من المنظمات الدولية الاقتصاديه والماليه الأخرى .

اما فى المجال الدينى ، فبعد المجامع المسكونية الكبرى لم يكد العالم يشهد محاولات للتقرب والتفاهم . بل قام لاسباب متعلقة بالدين صراع عنيف كثيرا ما بلغ حد الاضطهادات العاصفة والحروب المدمرة . وابرز شيء فى هذا الصراع انه قام بين الأديان السماوية . بل اكثر من هذا بين فئات وشيع تابعة لدين واحد . وانتشرت الحروب الدينية انتشارا مؤسفا للغاية ، فكانت من المصائب البشرية الكبرى التى عانتها الانسانية حقبة طويلة من الزمن .

وقد بدأت حركة التقرب والتفاهم فى المجال الدينى فى أواخر القرن الماضى وكانت فى العالم المسيحى . حيث اخذ بعض المفكرين والمسئولين من رجال الدين وغيرهم ، يحسون بضرورة نهج منهج جديد فى العلاقات بين أقسام المسيحية وكنائسها المختلفة (٢) . ومن أهم ثمرات هذا الاحساس مجلس الكنائس العالمى، الذى يشترك فيه الآن اكثر من مائتى كنيسة ، ويشمل هذا العدد جميع الكنائس الارثوذكسية والبروتستانتية تقريبا . ولم تنضم الكنيسة الكاثوليكية الى هذه المنظمة ، لكنها اعترفت بها اخيرا اذ اخذت ترسل اليها مراقبين لحضور اجتماعاتها .

واخذت حركة التقرب شكلا آخر لدى بعض الكنائس البروتستانتية فى بريطانيا وامريكا ، فقد لوحظت اخيرا محاولات جديدة للتقرب والتفاهم بينها بقصد لم شملها بان ينضم بعضها الى بعض، على أنه لا يمكن فى الوقت الحاضر التكهن بمدى نجاح هذه المحاولات . وما من شك فى ان نشاط مجلس الكنائس العالمى فى التقريب بين الكنائس وفى دراسة المشاكل المتعددة التى تواجهها فى زمننا انما كان ذا اثر فى هذه الحركة الجديدة . وربما كان ذا أثر ايضا فى حمل الفاتيكان على ذلك التحول الهام الملحوظ فى موقفه ازاء الكنائس الاخرى ومعاملته لها ، وذلك التطور السريع والواسع فى أساليب الخدمة الرعوية والعبادة عند الكاثوليك ، مما أدى — فيما يبدو — الى تنظيم مؤتمر الفاتيكان الثانى الذى دعى الى حضوره لأول مرة مستمعون من الكنائس الأخرى .

ومن ابرز آثار الروح الجديدة فى المجال الدينى ذلك اللقاء بين الفاتيكان والأزهر ، الذى تجسم اخيرا فى زيارة الكاردينال كونيج للجامعة الأزهرية وفى المحاضرة التى القاها امام اساتذتها وطلبتها فى مارس ١٩٦٥ . وقد اشار المحاضر الى ان الأديان السماوية تتعرض الآن لهجمات وان هذا من شأنه أن يؤدى الى تحقيق نوع من الوحدة بين هذه الأديان لتدفع عنها تلك الهجمات . وانتهى الكاردينال بأن قال : « يستطيع الاسلام والمسيحية أن يلتقيا بطريقة جديدة ، تختلف كل الاختلاف عن الطريقة القديمة، فتحقق ذلك التضامن الذى يجب أن يسعى اليه — فى هذه الآونة الخطيرة من تاريخ العالم — جميع من يؤمنون بأن كل ما فى الدنيا من الله وراجع الى الله » .

تعدد الكنائس وانقسامها

يلزم اذن النظر الى مؤتمر أديس أبابا الكنسى فى هذا الاطار ، فهو اسهام له أهميته الأكيدة ومغزاه الخاص فى حركة التقرب والتفاهم فى المسيحية عامة . ولتقدير هذه الأهمية ، لابد من الرجوع الى التاريخ — فى شيء من الاختصار — لمعرفة مصدر التقسيم الظاهر فى تعدد الكنائس بوجه عام ، ومنشأ الكنائس المشتركة فى مؤتمر اديس ابابا بوجه خاص .

واول ما يلاحظ فى تقسيم المسيحية الى عدد

(٢) كنيسة كلمة تستعمل فى ثلاثة معان ، فهى اولا المبنى المخصص للعبادة المسيحية ، وهى ثانيا جماعة المؤمنين المسيحيين فى دائرة ما ، وثالثا تعبر عن الادارات العامة المسيحية ، سواء أكانت تسمياتها ذات طابع وطنى (الكنيسة المصرية مثلا أو الكنيسة الاثيوبية) ام عقائدية (الكنيسة الارثوذكسية مثلا او الكنيسة الكاثوليكية) .

كبير من الكنائس أمران : أولهما أن هذا التعدد لا يعطى غنى الوحدة الأساسية بين هذه الكنائس المكونة للمسيحية فى العالم ، وثانيهما أنه راجع — فى كثير من الأحوال — الى دواع ادارية أكثر من أن يكون راجعا الى اختلافات عقائدية . ففى العصور الأولى ، وقت أن كانت العقيدة واحدة ، انقسمت المسيحية منذ البداية الى عدة وحدات كبرى سميت بالكراسى (٣) : فكان هناك الأربعة كراسى المشيدية الكبرى . الاسكندرية وروما وأنطاكيا وأورشليم (القدس) ، ومازالت تسمى بالكراسى الرسولية لأن كل منها أنشىء على يد رسول من الرسل الذين اختارهم السيد المسيح وأوفدهم لتبشير العالم بتعاليمه الالهية . وأضيفت اليها فيما بعد القسطنطينية (استانبول) تكريما للملك قسطنطين الذى أباح المسيحية فى الامبراطورية الرومانية .

وكانت تربط بين هذه الكراسي وحدة تامة فى العقيدة وتفاهم كامل فى مواجهة مشاكل كل جيل ، لكن كل كرسى كان مستقلا عن الكراسى الأخرى من حيث السلطة والنظام والادارة فلم تكن لواحد منها سلطة على غيره . وتبع كل كرسى عدد من الكنائس الوطنية كان لها أنواع من الاستقلال الذاتى (تغير مداه كثيرا على مر الزمن) فى النظام والادارة وكذلك فى الطقوس (أساليب العبادة) ولغة الخدمة الدينية ، لكن صفتها الشرعية الدينية مستمدة من الكراسى الرسولية . على أن هناك كنائس وطنية قديمة لم تكن فى أى وقت تابعة لكرسى من الكراسى الرسولية ، من ذلك مثلا الكنيسة الأرمنية .

وكان رؤساء هذه الكراسى ومعهم رؤساء الكنائس التابعة لها وغيرهم من رجال الدين والعلماء يتشاورون ويتباحثون من حين الى آخر فى اجتماعات كبيرة سميت بالمجامع المسكونية ، وكان يتم ذلك غالبا بمناسبة أخطار تهدد المسيحية أو مشاكل تواجهها ولا بد من حلها . وفى القرون الأولى اعتبر الانحراف عن العقيدة « الهرطقة » أكبر خطر يهدد المسيحية ، فكان الاجماع فى المجامع يقضى على البدع ويحافظ على صحة العقيدة ووحدتها . ولغاية منتصف القرن الخامس لم تنفصم وحدة الكراسى الرسولية .

ففى مجمع خالقدونية المنعقد سنة ٤٥١ ، قام خلاف بين كرسى الاسكندرية والكنيسة المصرية وبين كرسى روما وكرسى القسطنطينية فى موضوع تحديد وتفسير طبيعة السيد المسيح ، وكان كرسى أنطاكيا فى جانب المصريين وكذلك الكنائس التابعة لهذين الكرسيين ، وأهمها كنيسة اثيوبيا . لكن ممثلى روما والقسطنطينية استعانوا بسلطة امبراطور الرومان (المقيم وقتئذ فى القسطنطينية) على تغليب رأيهم على المجمع ، لأن مكان انعقاده كان فى أراضيه كما أن مصر وسوريا كانتا خاضعتين لسلطته ، وهكذا نشأت القطيعة لأول مرة ، ودام الانقسام المترتب على هذا الحادث الى أيامنا الحاضرة . ولم تحضر الكنيسة الأرمنية مجمع خالقدونية لانهماك الأرمن وقتئذ فى حرب طاحنة مع دولة الفرس ، لكنها قررت رسميا فى سنة ٥٠٨ رفض قراراته والانضمام الى جانب الاسكندرية وانطاكيا .

ثم حدث فى مجمع القسطنطينية سنة ٨٦٩ أن اختلف كرسى القسطنطينية (الكنيسة الاغريقية أو البيزنطية (٤) وكرسى روما فى تفسير موضوع خاص بالروح القدس ، فصارت القطيعة للمرة الثانية بين الكراسى الرسولية . ومن هذا الوقت اعتاد الكرسى الرومانى أن يتخذ له لقب الكاثوليكى (أى العام) كما اعتادت الكنائس الشرقية أن تسمى بالأرثوذكسية (أى السائرة على السنة الصحيحة) . وبطبيعة الحال لم تشترك فى هذا المجمع الكنائس التى سبق لها أن رفضت

---

(٣) نسبة الى كرسى الخلافة الرسولية المتسلسلة من الرسل بوضع اليد فى المراسم الدينية على المختارين لتولى الرئاسة الدينية الواحد تلو الآخر على مر القرون .

(٤) مع مرور الزمن تغلب الطابع الاغريقى على الامبراطورية الرومانية الشرقية وتعود الناس تسميتها بالبيزنطية نسبة الى قرية بيزنطة التى كانت موجودة من قديم الزمان فى المكان الذى أسس فيه الملك قسطنطين عاصمته الجديدة سنة ٣٣٠.

قرارات مجمع خالقدونية ولم يكن لها راى خاص فى المسألة التى انفصل من اجلها كرسى روما عن كرسى القسطنطينية .

ومما ينبغى ملاحظته أن هذين الانقسامين الكبيرين ، وإن تجسما فى مسائل متصلة بالعقيدة ، فقد كان الدافع الحقيقى اليهما سياسيا اكثر منه دينيا ، مرجعه الى التنازع على السلطة اكثر منه الى التمسك بدقائق التفسير الدينى . على انه يلاحظ من ناحية أخرى أن الشعوب المسيحية فى تلك الازمنة كانت اكثر تعلقا بتفسير العقيدة واكثر اهتماما بتفاصيلها واكثر تمسكا بدقائقها منها فى الوقت الحاضر . وفى الحقيقة لا يسهل الآن على المؤمن المسيحى العادى (اى المثقف ثقافة عامة دون تخصص فى علم اللاهوت) أن يتفهم النقط العقائدية التى انقسمت من اجلها الكراسى التقليدية القديمة .

وبعد هذا الانقسام ، حاول كرسى روما أن يضم اليه الأرثذكس فى البلاد التابعة للكراسى الشرقية . فاستحدث نظاما يستطيع الأرثذكس بمقتضاه أن ينفصلوا عن كنائسهم الأصلية ويعترفوا بسلطة بابا روما ، مع الاحتفاظ بلغاتهم وطقوسهم واساليبهم الخاصة فى الخدمة الدينية . وهكذا نشأت الكنائس الكاثوليكية الشرقية (مثل الاقباط الكاثوليك او الأرمن الكاثوليك) التى تضم الآن حوالى اثنين فى المائة من عدد الأرثذكس فى مختلف البلاد .

وحدث الانقسام الثالث الكبير فى القرن السادس عشر ، حيث قامت الحركة البروتستانتية[٥] فى اوربا ضد كرسى روما لاسباب مختلفة من بينها : ميل الاذهان فى عصر النهضة الى البحث والتساؤل ، واختراع الطباعة مما ساعد على نشر الافكار ، ومعارضة الامراء لتوسع سلطة كرسى روما السياسية ، وزيادة املاك الكنيسة خاصة فى المانيا ، والنقص الادبى والدينى الملحوظ لدى بعض رجال الدين فى ذاك الزمن . فادى كل هذا الى انفصال كثير من الكاثوليك عن كرسى روما وانضمامهم الى كنائس جديدة مستقلة .

وبالطبع لم يكن لكرسى القسطنطينية اى دور فى هذه الحركة ، ومن باب اولى لم يكن لكرسى الاسكندرية وانطاكيا دخل بها ، وخاصة ان الكنائس الشرقية كانت دخلت وقتئذ تحت سلطة الاتراك العثمانيين ، وبهذا كانت ظروفها ابعد ما تكون عن عصر النهضة وميل الاذهان الى البحث والتجديد .

وقويت الحركة البروتستانتية بعد صراع عنيف ، وانتقلت من اوربا الى امريكا ، ثم انتشرت فى بقية بلاد العالم بحيث يوجد بروتستانت اليوم فى كل بلاد من بلاد العالم ، بما فى ذلك البلاد المعروفة بولائها التام للكاثوليكية مثل بلاد امريكا اللاتينية ، بل ايطاليا واسبانيا ذاتيهما . وأكثر من هذا ، أخذت الدعوة البروتستانتية تنفذ منذ جيل الى الكنائس الأرثذكسية ، فتحول بعض الأرثذكس عن كنائسهم الأصلية وكونوا كنائس بروتستانتية فى بلادهم ، وتضم هذه الكنائس الآن نحو ثلاثة من المائة من عدد الأرثذكس فى تلك البلاد .

ولئن كانت الكنائس البروتستانتية قد تعددت وتكاثرت وتنوعت بدرجة ملفتة النظر (وخاصة فى أمريكا) ، فرغم هذا تربط بينها روح واحدة منشؤها الرغبة عن الأساليب التقليدية لدى الكراسى الرسولية والكنائس التابعة لها ، والنزعة الى البساطة فى تفسير العقيده وفى التنظيم الكنسى وفى الطقوس والعباده . ومع أن هذه الكنائس تتفاوت كثيرا فى درجة ذلك التبسيط ، تستحق كلها رغم هذا صفة « البروتستانتية » التى تعرف بها والتى تجمع بينها ، وفى ذلك الربط الأساسى فى العقلية والنزعة ما سهل عليها ان تنضم لمجلس الكنائس العالمى وتتعاون فى اطاره وخارجه تعاونا صادقا رغم تعددها وتنوعها .

وكان للانفصال ومرور الزمن وتغير الظروف السياسية والاقتصادية فى مختلف البلاد اثر كبير فى أن تطورت الكنائس ، وخاصة الوطنية منها ،

---

(٥) بروتستانت كلمة من اصل لاتينى بمعنى احتجاج او معارضة .

تطورا مختلفا بعضها عن بعض من حيث الأنظمة الشرعيه والاداريه ، ومن حيث الطقوس وطرق العباده ، ومن حيث وضع الكنائس سياسيا واجتماعيا في كل بلد ، مما ادى الى ذلك التنوع الكبير الملحوظ في العالم المسيحي . واقتضى هذا ان تتمشى المسيحية مع تلك الظروف المتغايرة ، وتنسجم مع شعوب وبلاد ولغات وعادات وآداب وفنون مختلفة كل الاختلاف بعضها عن بعض . ولبيان مدى هذا التنوع نذكر هنا على سبيل المثال ان الكتاب المقدس قد ترجم الى اكثر من ثمانمائه لغة .

على انه رغم كل هذا يربط بين اجزاء العالم المسيحي رباط قوى ، رباطه الأساسي والاول ، وهو رسالة الخلاص التي جاء بها السيد المسيح وتعاليمه التي اوفد رسله وتلاميذه ليبشروا بها الانسانية . وحركة التقرب والتفاهم الواضحة منذ جيلين او ثلاثه التي اشير اليها في مستهل هذا الحديث . انما تستمد قوتها من الاحساس المتبادل بوحدة الاصلوالدعوة. وهى وحدة عميقة رغم الاختلاف في تفاصيل العقيدة وطرق العبادة، ومن الشعور بضرورة التضامن والتعاون رغم الصراع الماضي والنزاعات الحالية .

ننتهى من هذا العرض التاريخى الى ان المسيحيه تنقسم الى اربعة اقسام او مجموعات رئيسية :

(ا) الكنائس الارثذكسية الشرقية التىرفضت قرارات مجمع خالقدونية سنة ٤٥١ ، ومكثت منذ ذلك التاريخ في اتحاد روحي وعقائدى تام ، شبه منعزله عن الكنائس الأخرى ، بل ايضا قليله الاتصال بعضها ببعض .

(ب) الكنائس الارثذكسية البيزنطية ، وهى مجموعة الكنائس الوطنية المستقلة (في روسيا واليونان وبلغاريا وقبرص وغيرها) التي انشقت نظاميا واداريا عن كرسي القسطنطينية ، لكنها بقيت متحده معه في العقيدة والتقاليد ، تعترف جميعا لبطريرك القسطنطينية بالاولوية والرياسة الروحيه .

(ج) الكنيسة الكاثوليكيه ، تضم الان اكبر عدد من المسيحيين ، ولا يزال نظامها موحدا ومركزا في سلطة بابا روما بدرجة لم تعرف في الكنائس الاخرى .

(د) الكنائس البروتستانتية ، وعددها كبير وكل منها مستقل عن الاخرى ، ولا يوجد اتصال نظامى او ادارى فيما بينهما .

تشكيل مؤتمر اديس ابابا

واذن فمؤتمر اديس ابابا الذى نحن بصدده قد ضم كنائس المجموعة الاولى التى اتخذت لنفسها تسمية الكنائس الارثذكسية الشرقية . وهى خمس : كرسى الاسكندرية والكنيسة المصرية او القبطية ، كرسى انطاكيا والكنيسة السوريانيه، الكنيسة الأرمنية ، الكنيسة الاثيوبية ، الكنيسة الهندية . ويزيد من فهمنا للمؤتمر ان نستعرض سريعا تاريخ هذه الكنائس ووضعها الحالى .

١ ــ كرسى الاسكندرية ، اسسه سنة ٨٠ حسب تاريخ الكنيسة ، القديس مرقس الرسول، وكاتب أحد الاناجيل الأربعة . وتتابع عليه مائه وخمسة عشر بطريركا من بعده ، فالبطريرك الحالى الانبا كيرلس السادس هو المائة والسادس عشر . ولقبه الرسمى قداسه بابا الاسكندريه وبطريرك الكرازه المرقسية ، وهو اختصار للقبه الرسمى من قديم الزمان بابا وبطريرك الاسكندرية واورشليم واثيوبيا والنوبة والخمس المدن الغربية . وهو الرئيس الأعلى الروحى للتابعين للكرازة المرقسية أينما كانوا والرئيس المباشر للكنيسة القبطية او المصرية .

كان لكرسى الاسكندرية الدور الأساسى فى نشأة المسيحيه وتوطيد اركانها وتحديد عقيدتها وتكوين فلسفتها ونشر رسالتها الروحية ، وذلك اولا بفضل وضع مدينة الاسكندريه التى كانت منارة العلوم والثقافة فى القرون الاولى للتاريخ الميلادى ، واشتهرت بمدرسة الاسكندرية اللاهوتية بأساتذتها الذين عرفوا فى ذلك الزمان البعيد كيف يوفقون فى دروسهم وكتاباتهم بين العلم والايمان ، فصار تاثيرهم كبيرا فى توجيه الكنائس الناشئة وتثبيت عقيدتها . وثانيا بسبب تلك المغامرة الروحية العجيبة التى شهدتها الصحارى المصرية : الا وهى الرهبنة او الديرية التى انتشر صيتها فى أنحاء العالم ، فتوافد كثير لمشاهدتها ولنقل انظمتها وفلسفتها الى بلادهم .

وكان كرسى الاسكندرية ذا اثر فعال فى حمل المسيحية الى كثير من الشعوب والبلاد ، اخصها المبين فى لقب بابا الاسكندرية المشار اليه . واثر الاقباط واضح ايضا فى بعض بلاد اوربا ، فهناك اكثر من مدينة فى سويسرا وفى المانيا قديسها الشفيع مصرى استشهد فى سبيل العقيدة فى تلك البلاد النائية وقت الاضطهادات الرومانية . وفى ايرلندا وهى بلاد نائية آثار ناطقة لزيارات الرهبان والمبشرين الأقباط منذ ألف وأربعمائة عام او يزيد .

ان الكنيسة القبطية كنيسة تقليدية ، مثلها فى هذا مثل الكنائس الأرثذكسية الشقيقات المشتركة فى المؤتمر ، حفظت التقليد الذى تسلمته من الرسل وسعت للتوفيق بينه وبين مقتضيات كل زمن . وفى التاريخ الحديث اسهمت اسهاما هاما فى نشر التعليم والثقافة والخدمات الاجتماعية فى مصر . وهى مقسمة اداريا الى ٢٢ ابروشية فى الجمهورية العربية المتحدة والسودان والقدس .

٢ — كرسى أنطاكيا ، أسسه حسب تاريخ الكنيسة القديس بطرس الرسول ، وتتابع عليه مائة وعشرون بطريركا من بعده ، فالبطريرك الحالى موران مار أغناطيوس يعقوب الثالث هو المائة والواحد والعشرون . ولقبه الرسمى قداسة بطريرك انطاكيا وسائر الشرق ، اشارة الى أن كرسى انطاكيا كان المسئول وحده فى القرون الأولى عن نشر المسيحية وتنظيمها فى بلاد آسيا . وقد أدى هذا الكرسى ايضا دورا اساسيا فى تاريخ المسيحية وكان له نصيب كبير فى نشر الحضارة المسيحية وتوطيد اركانها فى كثير من البلاد وخاصة فى الهند .

واغلب التابعين للكنيسة السوريانية التى هى جزء من كرسى انطاكيا . موزعون الآن بين سوريا والعراق والاردن ولبنان . والكنيسة السوريانية ايضا كنيسة تقليدية . تعمل فى كل جيل من اجل أن توفق بين تراثها الروحى الكبير ومقتضيات التطور والتغيير . وكما ان الكنيسة القبطية تستخدم فى جزء من طقوسها اللغة القبطية ، كذلك تستخدم الكنيسة السوريانية اللغة السوريانية التى كان يتكلمها السيد المسيح .

وارتبط الكرسى الانطاكى والكرسى الاسكندرى باوثق الروابط على مر العصور ، وتعاونا تعاونا صادقا فى كثير من مجالات الرسالة المسيحية ، وكان تبادل العلماء والرهبان بين الكنيسة القبطية والكنيسة السوريانية أمرا عاديا ، وفى الدير القبطى المعروف بدير السوريان فى وادى النطرون اثر ملموس لهذه الرابطة القديمة .

٣ — الكنيسة الأرمنية ، أسسها حسب تقليد الكنيسة الرسولان تداوس وبرثولوماوس ، وعمت المسيحية الشعب الأرمنى بعد جهود القديس غريغور فى حمل ملك ارمينيا وقتئذ (سنة ٣٠١) وكبار الدولة والجيش على اعتناق المسيحية دفعة واحدة ، مما جعل من ارمينيا اول بلد تعلن فيه المسيحية دينا للدولة . على أن المسيحية لم توطد أركانها لدى الشعب الارمنى الا بعد أن ترجم الكتاب المقدس الى اللغة الأرمنية فى أوائل القرن الخامس ، وتم هذا بعد ان اخترع اثنان من علماء الأرمن احرفا خاصة باللغة الأرمنية التى ما كانت تكتب من قبل . ولولا هذا ما تمكن الأرمن من المحافظة على شخصيتهم الوطنية وحضارتهم وثقافتهم الخاصة الى العصر الحاضر رغم الحروب والاضطهاد والتشتيت .

وكان الأرمن فى غالبيتهم يعيشون فى الدول العثمانية الى ان وقعت تلك المذابح المرعبة التى اقيمت الصلوات أخيرا بمناسبة مرور خمسين عاما على ارتكابها ، وذلك فى جميع الكنائس المسيحية ومن بينها الكاثوليكية والبروتستانتية فى أنحاء العالم . فبعد ذلك تشتت الارمن ، ويعيش الآن نصف عددهم فى الجمهورية الاشتراكية السوفيتية الارمنية والنصف الآخر موزع بين كثير من بلاد الشرق وأوربا وامريكا .

والرئيس الاعلى للكنيسة الأرمنية يحمل لقب كاثوليكوس ، ومقره بمدينة اشميازين بأرمينيا الأرمنية ، وهى المقر الدينى الأصلى للرياسة الكنسية الأرمنية ، وهناك رؤساء محليون للطوائف الأرمنية فى مختلف البلاد . وشاءت الظروف التاريخية والسياسية ان تكون هناك رياسة دينية اخرى للارمن مستقلة اداريا وتنظيميا عن الرياسة العليا باشميازين ، لكنها تعترف لها بالاولوية والرياسة الروحية ، ويسمى رئيسها كاثوليكوس كيليكيا ومقره الآن بلبنان .

٤ — الكنيسة الاثيوبية ، أسسها سنة ٣٤١ القديس فرومنتيوس الذى عينه ورسمه اسقفا

على اكسوم (عاصمة الدولة الاثيوبية وقتئذ) البطريرك الاسكندرى المشهور اثناسيوس الرسولى ، فصار فرومنسيوس أول رئيس للكنيسة الاثيوبية ، ومنذ هذا لغاية سنة ١٩٥٩ كان رؤساء الكنيسة الاثيوبية يختارون من بين الرهبان الأقباط بالأديرة المصرية ويوفدون الى اثيوبيا حاملين لقب مطران اثيوبيا ، وهكذا تتابع فى رياسة الكنيسة الاثيوبية ١١٠ مطارنة أقباط .

واذا كانت الكنائس الأرثذكسية الشرقية كنائس تقليدية بوجه عام (كما سبقت الاشارة الى ذلك) فان الكنيسة الاثيوبية أكثرها تمسكا بتقاليدها القديمة ومحافظةعلى عاداتها الموروثة . وذلك لأنها عاشت ونمت فى شبه عزلة عن العالم بسبب التكوين الجغرافى الذى يجعل السهل العالى الاثيوبى أشبه بحصن منيع تحوط بهالجبال المرتفعة والأودية العميقة ، وايضا بسبب الظروف السياسية بعد قيام الاسلام الذى أحاط بالسهل الاثيوبى من كل ناحية فساعد على عزله عن الكنائس الاخرى .

ومع نضوج الشعور الوطنى باثيوبيا وتنظيم الدولة تنظيما عصريا ، دستوريا واداريا ، قويت الدعوة الى استقلال الكنيسة الاثيوبية عن الكنيسة القبطية اداريا ونظاميا . وبعد مفاوضات دامت خمسة عشر عاما ، بين امبراطور اثيوبيا وكرسى الاسكندرية ، اتفق على أن تستقل الكنيسة الاثيوبية بادارتها ، وأن يحمل رئيسها لقب البطريرك ويختار من بين أبناء أثيوبيا . وأكد الاتفاق فى الوقتنفسه ولاء الكنيسة الاثيوبية لكرسى الاسكندرية ، واعترافها بالرياسة الروحية لبابا وبطريرك الاسكندرية الذى يضع اليد على بطريركاثيوبيا ويعطيه الصفة الشرعية برسامته رئيسا على الكنيسة الاثيوبية . وجدير بالذكر أن هذه هى المرة الاولى فى تاريخ المسيحية تشهد فيها كرسيا من الكراسى الرسولية الأصلية يهب الاستقلال لكنيسة تحت سلطته ويعطى لرئيسها لقب البطريرك ، وفى هذا الاتفاق بعد نظر وحسن تصرف كان يجب أن يكونا دائما نصب عين المسئولين عن حل المشاكل والنزاعات العامة ، سياسية كانت أو دينية .

وطالما كانت الكنيسة الاثيوبية وثيقة الارتباط والتعاون مع الدولة ومع الجالس على عرش اثيوبيا ، وهى فى الوقت الحاضر الكنيسة الارثوذكسية الشرقية الوحيدة المعترف بها ككنيسة رسمية للدولة . وتنقسم اداريا الى خمسة عشر ابروشية ، على رأس كل منها مطران أو أسقف . ونظام الرهبنة منتشر فى أنحاء اثيوبيا والأديرة تعد فيها بالمئات ونفوذها كبير فى الشئون الثقافية وفى ادارة الكنيسة .

٥ ــ الكنيسة الهندية ، أسسها حسب تقليد الكنيسة القديس توماس الرسول ، وكانت علاقتها بكرسى انطاكيا شبيهة بعلاقة الكنيسة الاثيوبية بكرسى الاسكندرية ، الى ان اعترف كرسى انطاكيا أخيرا بالاستقلال الادارى التام لهذه الكنيسة التى أكدت ولاءها وخضوعهاالروحى لكرسى انطاكيا . ويحمل رئيسها لقب كاثوليكوس الكنيسة السوريانية الارثوذكسية الهندية .

ويعيش التابعون لهذه الكنيسة فى غالبيتهم فى ولاية كيرالا على المحيط الهندى فى الجانب الغربى من شبه الجزيرة الهندية ، حيث يوجد مقر الرياسة الدينية والابروشيات العشر التى تكون النظام الادارى لهذه الكنيسة التى لها نشاط كبير فى الشئون التعليمية والخدمات الاجتماعية .

ظلت هذه الكنائس الخمس متحدة فى العقيدة وفى اختلافها مع الكنائس الأخرى ، لكن الاتصال بينها كان قليلا بوجه عام (الا بين كرسى الاسكندرية وكرسى انطاكيا) . اما الاتصال بين كرسى الاسكندرية وكنيسة اثيوبيا من جهة ، وبين كرسى انطاكيا والكنيسة الهندية من جهة أخرى فقد استمرت بطبيعة الحال رغم ماكان يعترض هذا الاتصال من صعاب ومشاكل كثيرة من جراء التقلبات السياسية ، ومن جراء أخطار السفر فى تلك الازمنة المضطربة ، الى أن تطور التطور الحديث الذى انتهى الى استقلال الكنيسة الاثيوبية والكنيسة الهندية بالكيفية المشار اليها .

لكن رؤساء هذه الكنائس لم يتقابلوا مرة واحدة (فيما يعلم) طوال خمسة عشر قرنا ، رغم الاتحاد فى العقيدة ورغم استمرار الاتصال ولو فى صورة ضعيفة ومتقطعة ، كما انه لم يتم طوال هذا الزمن اجتماع رسمى أو مؤتمر عام بين ممثلى هذه الكنائس للتشاور وتبادل وجهات النظر فيما يواجهها من مشاكل مشتركة . ولعل سبب ذلك كان : أولا المصاعب التى مرت بها تلك الكنائس من جراء التقلبات السياسية

والحروب والفتوحات ، وثانيا بعد المسافات وقلة وسائل الانتقال ، وثالثا اختلاف اللغات (الا بين الاسكندرية وانطاكيا) بعد ان زالت صفة اللغة الافريقية كلغة عامة للتفاهم والتخاطب بين البلاد .

وهناك سبب رابع لابد من ذكره ، الا وهو انه لم يوجد من يدعو هذه الكنائس الى الاجتماع، ومن له المقام الرسمى (دينيا كان او سياسيا) والمكانة المعنوية اللازمة لتوجيه مثل هذه الدعوة، وهذا ما تحقق اخيرا بعزم الامبراطور هيلاسلاسى على دعوة المؤتمر الذى نحن بصدده وتنظيمه على النحو الذى نبينه فى الفقرات الاتية :

تنظيم المؤتمر

يقال ان الاجتماع بين رؤساء وممثلى الكنائس الارثذكسية الشرقية انما كان امنية قديمة لدى امبراطور اثيوبيا وتدامتدت الاتصالات مع الكنائس الى قرب السنتين. وقام وفدمرتين لزيارة رؤساء الكنائس كل فى مقره ، لتقديم الدعــوة اولا ثم لاستشارتهم فى كيفية تنظيم الاجتماع وتاريخه . وتم وضع البرنامج العام بالاتفاق بين الجميع .

ورئى بادىء ذى بدء ان الاجتماع يكون مؤتمرا لا مجمعا . فالمجامع الكبرى — التى اشير الى بعض منها فى مقدمة هذا العرض — انما عقــدت اولا وبالذات للنظر فى موضوعات عقائدية ولم تنظر فى موضوعات تنظيمية الا عرضا كمسائل ثانوية . ولم يفكر فى ان يتخذ اجتماع اديس ابابا صورة المجمع وصفته لعدة اسباب ، من بينها :

اولا : انه ليس ثمة مسائل عقائدية معلقــة او معروضة امام الكنــــائس المشتركة ، وهى الموحدة فى العقيدة والمتفقة عليها كما سبق بيانه، كما انه ليس امامها انحرافات خطيرة «هرطقات» تستلزم عقد مجمع لبحثها ومعالجتها .

ثانيا : ان الغرض الاصلى من الاجتماع هــو اللقاء بعد فرقة دامت خمسة عشر قرنا ، فاذا ظهرت اثناء هذا اللقاء موضوعات تقتضى عقد مجمع امكن للرؤساء الاتفاق على عقده فى فرصة اخرى .

ثالثا : ان صاحب الدعوة لم يرد ان يتخذ لنفسه اية صفة فى هذا المجال الا ان يمهد لهذا اللقاء وييسهل وسائله .

رابعا : ان امام جميع الكنــــائس فى العصر الحاضر مشاكل ليست متعلقة بالعقيدة وتحديدها وحمايتها بقدر ماهى متعلقة بالشئون التنظيمية والاجتماعية والاهداف الروحية والثقافية . ويكاد كل هذه المشاكل يتلخص فى سؤال واحد : كيف تجارى الكنائس مقتضيات التطور الحديث فى العالم (فى الافكار السياسية والاجتماعية والانظمة الادارية والاقتصادية) مع الاحتفاظ بقيمها الروحية ومكانتها الدينية ، وفى الوقت نفسه مع الاستمرار فى تقديم خدمات للانسانية تفيدها وتساعدها على ما تواجهه من صعاب ؟

لهذه الاسباب المختلفة سمى هذا الاجتماع مؤتمرا ، اسوة بما يطلق على الاجتماعات الدولية فى المجالات الاخرى ، سياسية كانت اواقتصادية او علمية . واتفق على ان يسبق اجتماع رؤساء الكنائس ومن ياتون معهم من ممثليها ، اجتماع « مؤتمر تحضيرى » ، هو عبارة عن لجنة مؤلفة من اثنين من ممثلى كل كنيسة . يعهد اليهــا بدراسة الموضوعات التى يبحثها المؤتمر وباعداد مشروعات القرارات التى تعرض عليه . كما اتفق على جدول اعمال تمهيدى للمؤتمر نصــه كالاتى :

١ — بحث الوسائل والطرق التى بها تحاول الكنائس حل المشاكل التى تواجهها فرادا او جماعيا .

٢ — ايجاد الوسائل والطرق لتحقيق التعاون بين الكنائس فى ميدان التعليم اللاهوتى .

٣ — بحث امكانيات العمل المشترك فى مجال الكرازة .

٤ — الاتفاق على موقف موحد فى موضـــوع العلاقات مع الكنائس الاخرى .

٥ — ايجاد جهاز يحقق الاتصـــال الدائم بين الكنائس المشتركة فى المؤتمر .

٦ — ابداء الراى فى موضوع السلام العالمى .

ولم تخرج اللجنــة التحضـــيرية عن هــذه الموضوعات (وهى فى الواقع شاملة لكل ما كان

يمكن أن يبحثه المؤتمر) فوافتها حقها من الدراسة والمناقشة في جلسات شبه مستمرة طوال أسبوع كامل (٨ ـ ١٥ يناير ١٩٦٥) وانتهت منها الى مشروع القرارات والتوصيات الذى عرض على المؤتمر .

أما من جهة النظام ، فكان العمل فى اللجنة التحضيرية وكذلك فى المؤتمر منظما تنظيما كاملا ، وانعقدت جلسات اللجنة التحضيرية فى احدى القاعات المخصصة للجان فى « بيت افريقيا » (وهو المبنى الضخم مقر المجلس الاقتصادى الافريقى التابع للامم المتحدة) ، كما انعقدت جلسات المؤتمر فى قاعة الاجتماعات الكبرى من هذا المبنى . واعتمدت أربع لغات رسمية للمؤتمر (الانجليزية والفرنسية والعربية والامهرية) مع الترجمة الفورية . أما قرارات المؤتمر فصدرت باللغة الانجليزية .

وفيما عدا الجلستين الافتتاحية والختامية ، لم يحضر جلسات المؤتمر غير أعضائه ، وذلك لانهم أحسوا بدقة هذا اللقاء الرسمى بعد فرقة دامت قرونا وأجيالا ، وقد تبودلت الخطب فى الجلسة الافتتاحية وكذلك فى الجلسة الختامية . وقال العاهل الاثيوبى فى خطبته الافتتاحية :

« دعوت الاباء الموقرين للاجتماع أملا أن يسهم هذا الاجتماع فى تحقيق وحدة الكنيسة وان يساعد بطريقة غير مباشرة على التفاهم والتعاون بين الشعوب . ففى ايامنا هذه تجتمع فى فترات متقاربة لا الكنائس فحسب بل أيضا الدول والحكومات ـ متناسية خلافاتها ـ لتواجه المشاكل المشتركة بينها ولتبحث عن الحلول والوسائل لتحقيق السلام العالمى والمحافظة عليه ، وعلى الكنيسة أن تشترك فى هذا العمل الجليل لانها هى مصدر السلام والاخوة بين الناس » .

وقال : « لقرون مضت بقيت الكنائس الارثوذكسية بغير اتصال . قد يكون مايفصل بين المجموعتين ذاأهمية وقدلايكون،لكنا على كل حال نعيش فى عصرتناقش فيه الخلافات السياسية ذاتها حول موائد المؤتمرات ويبحث الكل عن حلول سلمية ودية ، ولا يمكن للكنائس أن تفعل اقل من ذلك ... قد لا يستطيع هذا المؤتمر ان يصل الان الى نتائج نهائية ، لكنه يجدر برؤساء الكنائس أن يبدأوا فى البحث عن طرق التصالح ووسائل التعاون » .

واضاف : « ووارد فى جدول اعمالكم موضوع السلم العالمى ، وهو فى عالم اليوم مشكلة خطيرة ، وتلك الاسلحة المدمرة ـ التى هى من صنع مهارة الانسان ـ انما تهدد الانسانية كلها الى درجة الهلاك ، ولا يزال الجنس البشرى فى حاجة ماسة اكثر منه من ذى قبل الى سند الكنيسة وصلواتها » . وانتهى بأن قال : « وفى النهاية أود أن اشير الى موضوع الصالح الاجتماعى فى العالم ، فيقدر بلد ما على ان يفلح فلاحا انجح فى هذا الحقل لو عضدت الكنيسة الصالح الاجتماعى وأسهمت فى الخدمة الاجتماعية ، وهكذا تتحقق ارادة الرب وتستطيع الانسانية أن تتقدم فى المجالات المادية والروحية فى نظام اجتماعى سليم » .

ومن بين ما قاله بطريرك انطاكيا فى جوابه : « لقد ورثت كنائسنا الايمان الارثذكسى عن آبائنا ، لكنا لم نشهد دائما بالمعنى العميق لهذا الايمان الذى يتجلى فى الحب الالهى فى عالم متعطش اليه . وهذا سبب من الاسباب التى جعلت كنائسنا غير قادرة على ان تفهم انجيل المسيح فى حقيقته لجيراننا واخواننا غير المسيحيين ... فى هذا المؤتمر بعون الله نعمل لتوثيق عرى الوحدة التى تربط بيننا ونعيد النظر فى كيفية جعل ايماننا قوة تحول وتطور فى شعوبنا . والى جانب ذلك ، نتفق على وسائل عملية لجعل شهادتنا المسيحية ذات أثر اوضح فى العالم . واننا اذ نضع هذه الاهداف نصب عيوننا ، نضرع الى الله تعالى أن يدبر مداولاتنا لكى يحقق مؤتمرنا انطلاقا جديدا لكنائسنا العريقة » .

وذكر امبراطور اثيوبيا فى خطابه بالجلسة الختامية للمؤتمر انه مستعد ـ بعد النجاح الباهر الذى احرزه المؤتمر ـ لان يدعو الى الاجتماع الكنائس الارثذكسية الشرقية مع الكنائس الارثذكسية البيزنطية ، بل كنائس اخرى فيما بعد . وانتهى بقوله : « يغبطنا خاصة أن نلحظ ان اعمال هذا المؤتمر قد انحصرت فى الامور الدينية والروحية مجردة من اعتبارات سياسية ، وهذا ما يجب أن يكون لان الكنيسة وهى رمز السلام لابد لها ان تطرق طرق السلم فى انحاء

العالم . وفى هذا الصدد كم يسرنا أن تكون رسالتكم الكرازية قد نالت حقها فى مداولاتكم . كما أنكم عنيتم العناية التامة بالواجب المسيحى الذى يقضى بالصلاة وبالعمل الجدى لتوضيح حقوق الانسان ولنشر السلام فى العالم » .

وقال بابا الاسكندرية فى الجلسة الختامية ايضا : « ينحدر نهر النيل من الهضبة الاثيوبية ليحمل وسائل الحياة لملايين البشر ، وكذلك نرجو أن ينبع من هذا المؤتمر المنعقد فوق جبال اثيوبيا الهام وتوجيه لكى تتقوى الشعوب الارثذكسية فى روحها وايمانها ... ولقد سمحت العناية الالهية أن يتم اجتماعنا لترتبط قلوبنا فى وحدة الروح والمحبة . ونأمل أن تلحق به اجتماعات أخرى ، ونثق بأن التقدم الروحى فى كنائسنا انما يتحقق بواسطة هذه الوحدة وتلك الرابطة المقدسة . ولا نشك فى أن الرب يعيننا جميعا على تنفيذ قرارات هذا المؤتمر لتثمر ثمراتها المنتظرة ... ونضرع الى الله تعالى أن ينعم على العالم بنعمة السلام والطمأنينة وأن يحفظ بلادنا ورؤساءها وحكوماتها » .

هذا وجدير بالذكر ان بطريرك القسطنطينية قد بعث برقية لامبراطور اثيوبيا نصها : «بمناسبة افتتاح المؤتمر نقدم الى شخصكم المحترم والمحبوب خالص تحياتنا وتهانينا ، راجين له نجاحا كاملا وآملين أن يتم قريبا اجتماع جميع الكنائس الارثذكسية » .

قرارات المؤتمر

سنعرض فيما يلى اهم ما جاء فى قرارات المؤتمر التى اصدرها فى نهاية اجتماعه وهى :

الفصل الاول : كنائسنا والعالم الحاضر

يتناول هذا الفصل موضوعا ربما كان اهم ما يدرس ويناقش فى اى اجتماع دينى . هو التوافق بين انظمة الكنائس وأساليبها فى العبادة وبين العالم الحاضر . فتتلاحق الاجيال الجديدة من الشبان والشابات . والجيل الجديد لا يمكن أن يحترم ما كان يحترمه سابقه بغير عرض جديد ومناقشة جديدة ، ولا يقنع الاولاد فى تفكيرهم بما قنع به آباؤهم ولا يثقون بما كان يثق به السابقون . فالتطور السريع فى العالم ــ علميا كان أو اقتصاديا أو اجتماعيا ــ انما يتطلب من الكنائس أن تنسق بين تقاليدها وأساليبها ووسائلها . وبين مقتضيات العصر دون أن تحيد عن ايمانها وثباتها الروحى . ولئن كان التوافق بين الدين والعلم سؤالا مازال يتردد منذ أن وجد المفكرون والعلماء والفلاسفة ، فانه أصبح الآن أكثر أهمية من ذى قبل ، لأن المشاكل العامة تتعقد وتزداد خطورة عاما بعد عام ، ولأن تقدم العلم والتكنولوجيا يغطى على القيم الروحية ، وخاصة لدى غير المثقفين ثقافة عامة متوازنة ، تلك القيم التى تسند الانسان وتساعده على تطلعه الى المدنية والرقى .

ومما تجدر ملاحظته ان الدين المسيحى ، وان كان يرمى فى أساسه الى اهداء المؤمنين طريق الخلاص فى الاخرة وتجنيبهم طريق الهلاك . انما يضع كشرط من شروط الخلاص أن يقوم الانسان بالاعمال الحسنة وبخدمة أخيه الانسان فى الحياة الدنيا . واذن يجب على المؤمن أن يندمج فى الحياة الاجتماعية والثقافية ليقوم بواجبه ويؤدى رسالته، وعلى الكنيسة تبعا لهذا أن تندمج فى الحياة الاجتماعية والثقافية وأن يكون لها رأى واضح فى أمور الدنيا الى جانب تعلقها بالعبادة وبالخلاص فى الاخرة . وهذا صحيح ايضا فيما يتعلق بالاديان السماوية الاخرى ، وخاصة الاسلام ، بينما هو أقل انطباقا فيما يبدو على الاديان الاسيوية، كالهندوسية والبوذية ، اذ تكاد تحصر اهتمامها فى الفرد شبه منعزل عن المجتمع الذى يعيش فيه . واذا كان السيد المسيح أول من نادى بانجيل السلام والحب والخدمة ، فلا تزال الدعوة الى الخدمة غريبة الى حد ما على الاديان غير السماوية .

فالمشكلة الاساسية التى تواجه المسيحية اليوم كما واجهتها بالامس (ويمكن أن يقال انها المشكلة نفسها التى تواجه الاسلام) هى التوفيق بين مقتضيات الدنيا المتغيرة فى كل عصر بل كل جيل ايضا ، وبين الايمان الثابت بالخلاص فى الاخرة . وفى الحقيقة أن مؤتمر أديس ابابا قد واجه هذه المشكلة فى كثير من السمو فى التفكير والدقة فى التعبير ، وانتهى فيها الى توصيات ذات عظة وفائدة ، لا للكنائس الخمس المشتركة فى المؤتمر وحدها ، بل ايضا لجميع من يفكرون فى اعلاء شأن الدين ومحاربة المادية واللادينية ،

وذلك بجعل الدين والمنظمات الدينية والاساليب الدينية قادرة على أن تؤدى رسالتها كاملة فى العالم الحاضر .

ودون أن نحاول تحليل كل فقرة من فقرات هذا الفصل ، حسبنا ان نستعرض عناوينها لنحس بأن الشغل الشاغل لواضعى هذه الفقرات، كان أولا وبالذات ان تقوم الكنائس بالخدمة الانسانية الواجبة عليها ، وان تؤدى كاملة الرسالة المنوطة بها ، فتنير امام الناس طريق الخلاص وتنمى شعورهم وتشجع جهودهم ليخدموا بعضهم بعضا بالحب والتضحية . ولئن كانت هذه صورة جميلة وما ابعد عالمنا الحاضر عنها ، فلا ننس أن شرف الانسان كان دائما فى أن يضع نصب عينيه هدفا ناصعا مرتفعا يتطلع اليه ، فاذا قصر بعد هذا فى الوصول اليه ، فليس فى هذا التقصير ما ينال من شرف جهده وتطلعه .

أما الفقرة الثانية من مقدمة هذا الفصل فقد أوجبتها تلك المحاولات التى ترددت أكثر من مرة فى مؤتمر الفاتيكان حول ما سمى «وثيقة اليهود». والحقيقة التى لا جدال فيها أنه ما كان ينبغى اقحام موضوع سياسى فى مجمع الفاتيكان وهو دينى بحجة الدعوة الى المحبة والاخوة وعدم التأثر باختلاف الجنس والعقيدة . فيمكننا دون شك ، بل يلزمنا أن ندعو الى المحبة والاخوة بين جميع البشر دون استثناء ، ولكن بغير تعرض لمسائل سياسية وبغير مساس — فى هذا السبيل — بالتاريخ ، ومن باب أولى بالتاريخ الكنسى . لذلك صدرت من مؤتمر أديس أبابا تلك العبارات الرزينة والكريمة لاستنكار هذه المحاولات ولوضع حد لهذا الخلط المقصود بين دواعى المحبة والانسانية ودوافع السياسة والدعاية .

الفصل الثانى : التعاون فى ميدان التعليم اللاهوتى

قد يبدو هذا الفصل أقل اهمية من غيره لانه يتناول موضوعا يكاد يكون « فنيا » لا يفهمه من لا علاقة له به . ولبيان أهمية هذا الفصل وقراراته ، حسبنا أن نشير هنا الى امرين :

أولهما ان الايمان لدى المتعلمين (وهم بفضل التقدم الاجتماعى يصبحون غالبية الناس) لا يمكن ان يكون ايمانا أعمى ، أساسه التمسك والمحافظة بلا فهم ولاادراك ، بل لابد أن يكون عقيدة مبنية على الفهم بقدر ما هى صادرة عن الروح . وعلم اللاهوت علم خاص ، لا يقل عن العلوم الانسانية الاخرى خطورة وأثرا حتى ولو درس بمعزل عن ديانة معينة ، فكم بالحرى لو طبق على دين سماوى . ولا بد أن يتخصص فيه من يؤهلون ليكونوا خدام الدين وموجهين روحانيين ، لكى يعرفوا من جهة كيف يوجهون المتعلمين من أبناء الكنيسة ويناقشونهم اذا جاءت مناسبة المناقشة ، ولكى يستطيعوا من جهة أخرى الدفاع عن ايمانهم ودينهم ضد من يتعرضون له أو يهاجمونه ، وأخص هؤلاء أصحاب المذاهب المادية واللادينية .

والامر الثانى (الذى سبقت الاشارة اليه عند الكلام عن مدرسة الاسكندرية اللاهوتية) هو ضرورة التوافق بين العلم والدين فى عقول الجيل الحاضر وقلوبهم . فلابد أن يكون رجل الدين عالما بالعلوم اللاهوتية ليمكنه أن يحقق التوافق بينها وبين العلوم الطبيعية التى تقدمت ذلك التقدم الباهر فى زمننا الحاضر . ومن دواعى الاطمئنان فى هذا المجال أن اكتشافات العلم الحديث ، وخاصة فى علم الاحياء والعلوم الطبيعية ، قد فتحت بابا جديدا للتفاهم بين العلم والدين ، وفى كتابات كثير من فلاسفة الغرب وعلمائه امثلة متعددة لهذا .

ومن ثم كان لزاما على مؤتمر الكنائس الارثذكسيه الشرقية أن يعنى بالتعليم اللاهوتى ويعيره قسطا كبيرا من دراساته ومداولاته . فاصدر توصياته برفع مستوى هذا التعليم بالتعاون بين الكنائس وباعادة دراسة مفهومه وبرامجه وباستحداث الوسائل العملية اللازمة لتحقيق ذلك .

الفصل الثالث : التعاون فى مجال الكرازة

واجب على كل من يؤمن برسالة الخلاص ان يحملها لغيره ، وهذا موضوع « حساس » كما يقال ، أثير حوله كثير من الجدل والخلاف بين الكنائس . وان كان قد فقد كثيرا من حدته بعد ان أخذ موقف الكنائس منه يتغير ويتحول . فكاد

الكل يتفق الان على أن حمل الناس على الانفصال عن كنيسة للانضمام الى كنيسة اخرى أمر غير مستحب ، وغير داخل فى المعنى الصحيح للكرازة الذى أخذ يتحدد لدى المسيحيين ، الا وهو أن الكرازة ترمى قبل اى شىء آخر الى تقديم المثل الطيب ليتفهم الناس رسالة الخلاص المسيحية، ولا ترمى الى زيادة عدد اعضاء كنيسة ما على حساب كنيسة أخرى .

فمجال الكرازة الخارجية أو التبشير هو احوج ما يكون عند الشعوب غير المتمتعة بدين سماوى ، فهم المحتاجون حقا لرسالة الخلاص والحياة الروحية . وهذا ما حرص المؤتمر على بيانه بقوله فى الفقرة ٦ (تحت عنوان تبشير الخارجين) : « ينبغى أن نركز اهتمامنا على مناطق معينة نرى الكرازة فيها أمرا ملحا ، فالمناطق التى يحتاج رجالها ونساؤها الى رسالة الانجيل لحياة جديدة تتطلب منا اهتماما سريعا ». ولم يفت المؤتمر فى هذا الصدد أن يبين أن الكرازة هى أن تعرض وتقدم رسالة الخلاص والحياة الروحية لا أن تعرض وتقدم لغة الكارزين وثقافتهم وتقاليدهم . وهذه نقطة كان لها شأنها فى الماضى القريب . فالمبشرون الكاثوليك والبروتستانت فى البلاد الشرقية — رغم الخدمات الجليلة التى أدوها — كثيرا ما عملوا (بقصد أو بغير قصد) من أجل ابعاد الناس عن ثقافتهم وتقاليدهم ، مما سبب بعض المشاكل السيكولوجية لدى هؤلاء الناس وبعض المصاعب الاجتماعية فى تلك البلاد . على أن هذه النقطة ايضا لم تعد فى الغالب ذات خطورة ، اذ أخذ المبشرون الغربيون الباقون فى بعض المناطق يخدمون الناس روحيا وماديا مع عدم اضعاف ثقافتهم وتقاليدهم التى يشتركون فيها مع مواطنيهم الاخرين .

فكان هذا الماضى القريب فى ذاكرة اعضاء المؤتمر عند كتابة هذا القرار : « علينا ان نتذكر أن الشهادة للمسيح لا تعنى أن ننقل ثقافتنا الخاصة الى الامم الاخرى ، فالذين يدخلون فى حظيرة الايمان يحتاجون الى معاونة لكى يشهدوا له ايضا بين ابناء وطنهم ، مما يستدعى ايجاد انماط جديدة من العبادة تتوافق مع بيئتهم، فتتكون عن هذا الطريق كنائس وطنية » . كما كان فى ذاكرتهم — وهم التابعون لاقدم الكراسى الرسولية — تاريخ القرون الاولى المسيحية وطبيعة الكرازة فى ذاك الوقت ، حيث كان المبشرون الموفدون من الكراسى الرسولية يحملون الوثنيين على اعتناق المسيحية والاعتراف بها دون أن يبعدوا بينهم وبين بيئتهم وثقافتهم الوطنية ، وبهذا قامت تلك الكنائس الوطنية التى نمت وثبتت على مدى الدهور .

ثم أشار المؤتمر (تحت العنوان نفسه) الى قوم آخرين هم فى أشد الحاجة الى الكرازة والتبشير ، هم « الذين أغواهم الالحاد والمادة والفلسفات والايديولوجيات الاخرى » . وكان يمكن للمؤتمر أن يتوسع فى هذا الصدد ، فجاذبية اللادينية والمادية فى الاجيال القليلة الماضية، انما اعتمدت على ارتباطها بالمبادىء الشيوعية ، بعد أن أعلن مبتكرو الشيوعية — وكارل ماركس فى مقدمتهم — أن الدين ما هو الا قضاء على تقدم الشعب ، وأن التدين عبارة عن « أفيون الشعب » يشجعه أصحاب العمل لحمل العاملين على الاستكانة والرضا بأحوالهم التعسة ، الى آخر تلك النظريات التى أثبت الواقع خطأها . أما وقد ضعفت الان الدعوى الشيوعية أيما ضعف ، بسبب الفشل الاقتصادى والاجتماعى والثقافى أولا ، وثانيا بسبب قيام نوع جديد من الاشتراكية، يحقق للشعوب جميع الفوائدالتىادعت الشيوعية أنها تستطيع وحدها تحقيقها ، ويرتكز فى الوقت نفسه على القيم الروحية والاديان السماوية ، فالسبيل مفتوح الان لعودة من اغوتهم تلك النظريات الشيوعية — المادية واللادينية — لكن هذا يتطلب مجهودا كرازيا متصلا . ويبدو أن المؤتمر لم يرد الاطالة فى هذا الموضوع خشية أن يؤخذ عليه التعرض لمسائل سياسية . وفى رأى كاتب هذا المقال أن فى العمل لعودة من أغوتهم المادية واللادينية الى حظيرة اهل الكتاب والمؤمنين بالقيم الروحية ، مجالا خصبا للتعاون بين الكنائس بل ايضا للتعاون بين المسيحية والاسلام .

وبعد ، فان كنا فى تعليقنا على هذا الفصل بدانا بتبشير الخارجين ، فلان الامر دقيق كما قلنا ، وكثيرا ما ادى الى عداء سافر ونزاعات حادة حتى ماض قريب . لكن معنى الكرازة (اى التبشير فى الاصطلاح الشائع) اوسع كثيرا من ان ينطبق على الخارجين وحدهم ، بل ينطبق اولا على الداخلين اى من هم مسيحيون دون ان

تكتمل لديهم هذه الصفة فى تكوينهم الفكـــرى والروحى . فالكرازة هى الشهادة بالقيـــم المسيحية فى حياة الانسان ، وقد اوضح المؤتمر هذا المعنى بالتفصيل فى ست فقرات من هـــذا الفصل . يحسن قراءتها والتامل فيها لتفهم معنى الكرازة الصحيح الذى كثيرا ما يغيب عمن يتكلمون عن المسيحية ، بل كثيرا ما يغيب عن المسيحيين انفسهم . فمجال الكرازة مفتوح ، بل واجب ، على كل واحد داخل كنيسته ليشهد بالقيم المسيحية فى اقواله وافعاله ، فى تواضعه واستقامته ، فى تضحيته لخدمة الاخرين ، ليكون مثلا لمن حوله ، وهذه هى الكرازة الحقة والشهادة فى أساسها .

الفصل الرابع : علاقتنا بالكنائس الاخرى

هذا ايضا موضوع «حساس» لدى المسيحيين ، لكن المؤتمر تناوله بشجاعته وصراحته الملحوظتين فى جميع قراراته وتوصياته وفى نظر الصحفيين والمعلقين على الشئون الدولية ، كان هذا أهم موضوعات المؤتمر ، وكذلك فى نظر الكنـــائس الاخرى التى كانت تراقب باهتمام زائد قرارات المؤتمر فى هذا الامر . وفعلا كان من اهم الاهداف التى رمى اليها منظمو المؤتمر ، أن توحـــد الكنائس الارثذكسية الشرقية كلمتها فى شـــأن علاقتها بالكنائس الاخرى ، فتتفق على موقف مشترك بينها ازاء حركة التفاهم والتقرب البادية فى العالم المسيحى . وما من شك فى أن الكنائس الارثذكسية الشرقية — وهى التى يرجع الخلاف بينها وبين الكنائس الاخرى الى خمســـة عشر قرنا — قد خطت خطوة واضحة فى سبيل توثيق علاقاتها بالكنائس الاخرى وتوصيل بعض ما انفصل على مدى القرون .

على ان الموقف الذى تتفق عليه فيما بينهـــا لا يمكن ان يكون واحدا بالنسبة الى جميـــع الكنائس الاخرى ، بل حكمت الاحداث التاريخية والظروف الحاضرة بموقف مختلف بعض الاختلاف ازاء كل من المجموعات الثلاث التى سبق ذكرها ووصفها ، لذلك تناول المؤتمر كل منها على حدة . واستهل المؤتمر هذا الفصل بالاشارة الى الرغبة العامة فى استعادة الوحدة المسيحية . ثم عبر عن المشاركة التامة فى هذه الرغبة . واخذ فى تحديد موقف الكنائس الارثذكسية الشرقية فى علاقتها بالكنائس العديدة التى يضمها العالم المسيحى .

١ — اعتبر المؤتمر أن الكنائس الارثذكسية البيزنطية هى الاكثر قرابة الى الكنائس الارثذكسية الشرقية فى الايمان والاخوة الروحية ، ولذلك بدأ بالحديث عنها . وكان يمكن للمؤتمر أن يضيف انها الاكثر قرابة بسبب الاحداث التاريخية التى كونت صورتها وجعلت الكنائس الارثذكسية بوجه عام شبيهة بعضها ببعض فى كثير من الاوصاف والمميزات . بينما اختلف تطور الكنائس الغربية (الكاثوليكية ثم البروتستانتية) اختلافا كليا عن تطور الكنائس الارثذكسية . ويرجع هذا الاختلاف الى انها لم تمر بالاحداث التاريخية نفسها وأن الحضارة التى كانت شبه موحدة فى الامبراطورية الرومانية ، انقسمت قسمين طوال عصرين هامين جدا فى تاريخ الانسانية ، فجعلتها حضـــارتين احداهما غربية والاخرى شرقية .

اما العصر الاول ، فيبدأ بانتشـــار القبـــائل القوطية وغيرها من الشعوب التيوتونيـــة فى الامبراطورية الرومانية الغربية ، فقضوا عليها واخذوا يخطون خطواتهم الاولى فى طريقهـــم الطويل الذى أدى فى نهاية الامر الى الحضـــارة الاوربية . وطوال هذا العصر ، الذى يمتد من القرن الخامس الى القرن الخامس عشر ، بقيت الامبراطورية الرومانية الشرقية قائمة بحضارتها التى اتسمت بالثقافة الاغريقية ، لكنهـــا فقدت بلاد الشام وبلاد مصر امام الفتوح العربيـــة ، فظل العالم المسيحى قرابة الف عام منقسما بين ثلاث حضـــارات مختلفة وقليلة الاتصال بعضها ببعض .

واما العصر الثانى فبدأ بغزو الاتراك العثمانيين لمدينة القسطنطينية فى منتصف القرن الخامس عشر وجمع الشرق كله فى الامبراطورية التركية : فمن ناحية انضوت الكنائس الارثذكسية كلهـــا (الخالقدونية وغير الخالقدونية) تحت لواء حضارة واحدة ، وخضعت كلها للظروف نفسها مما كان ذا اثر فى توحيد بعض أوصافها ومميزاتها . ومن ناحية اخرى ، انقطع اتصالها الضعيف بالكنائس الغربية انقطاعا تاما ، فبقيت أكثر من ثلاثة قرون وراء « الستار الحديدى » التركى ، ولم نحظ بنصيب من تلك النهضة الباهرة التى ادت الى ازدهار العلوم والفنون فى أوربا الغربية .

والقرار الملفت للنظر هو الوارد فى الفقرة ٢ من هذا الفصل ونصه : « فيما يختص بالخلاف حول طبيعة السيد المسيح الذى أحدث الانقسام، نؤمن أن الدراسات المشتركة بروح الفهم المتبادل يمكن أن تنير السبيل على فهمنا كل واحد لوضع الاخر . لذلك فنحن نقرر ضرورة بدء دراسة رسمية تتناول توضيح عقيدة طبيعة السيد المسيح فى وضعها التاريخى يقوم بها علماؤنا آخذين بعين الاعتبار الدراسات السابقة فى هذا الموضوع وكذلك الدراسات غير الرسمية التى تمت فى اجتماعات مجلس الكنائس العالمى». فمن يتتبع تطور الكنائس الارثذكسية الشرقية منذ الانفصال فى مجمع خالقدونيا سنة ٤٥١ ، لا يسعه الا ان يشيد بشجاعة رؤساء هذه الكنائس المجتمعين فى مؤتمر أديس ابابا ورغبتهم الصادقة فى وصل ما فصله التاريخ . فهى خطوة جريئة ان يصدر القرار الرسمى فى هذا الشأن بقصد الوصول الى اتفاق فيه . فتلتحم جروح الماضى ويتصل ما ظل منفصلا منذ ذلك العهد البعيد . وكان رد الفعل لهذا القرار سريعا وعمليا . فصدر المجمع المقدس لكرسى القسطنطينية قرارا هاما فى يونية ١٩٦٥ . يشير فيه بالاخص الى قرار مؤتمر أديس أبابا ويعبر عن موافقته التامة على بدء تلك الدراسة وعلى توثيق الصلات بين جميع الكنائس الارثذكسية ، ويقترح فيه ايضا برنامجا مفصلا للخطوات اللازمة لتلك الدراسة .

٢ — وان بدا شىء من التحفظ فى التوصية الخاصة بالعلاقة بالكنيسة الكاثوليكية ، فليس هذا بسبب ضعف الرغبة لدى الكنائس الارثذكسية الشرقية فى التقرب منها . بل لان الشعور بالاخوة الروحية لا يمكن ان يكون قويا بالنسبة الى هذه الكنيسة مثله بالنسبة الى الكنائس الارثذكسية الاخرى (وذلك لاختلاف التطور التاريخى كما سبقت الاشارة اليه) . على أن الروح الجديدة البادية لدى كرسى روما ، وخاصة فى تصرفات الباباوين السابق والحاضر ، انما تقبل بغاية الارتياح من الكنائس الارثذكسية الشرقية ؛ ولذلك وردت فى قرارات المؤتمر رغبة الرؤساء المجتمعين فى الدخول فى محادثات مع الكنيسة الكاثوليكية .

وقد اشير فى الفقرة ٤ الى أمرين يحسن توضيحهما هنا : فاشترط فى موضوع المحادثات « أن يكون مبدا الحوار على مستوى الكنائس مقبولا » ، وسبب ذلك ان الكنيسة الكاثوليكية رغم روحها الجديدة لم تعترف فى تصريحاتها الرسمية بالكنائس الاخرى ، بل تتعمد الاشارة اليها بعبارة « اخواننا المنفصلين » ، لذلك قررت الكنائس الارثذكسية الشرقية أن المحادثات المرجوة يجب أن تكون على مستوى الكنائس ، أى أن تكون رسمية بين منظمتين شرعيتين يعترف كل منهما بشرعية الاخر . أما الامر الاخر فيتعلق بالكنائس الكاثوليكية الشرقية (التى سبق ان أوضحنا كيفية انشائها) وبتبشيرها بين ابناء الكنائس الارثذكسية ، ورجا المؤتمر ان يراجع كرسى روما اساليبه فى هذا الامر لكى تثمر الجهود المبذولة للتفاهم والتقرب .

٣ — أما الكنائس غير الداخلة فى المجموعتين السابقتين ، وهى التى يعبر عن غالبيتها (٦) بالبروتستانتية ، فموقف الكنائس الارثذكسية الشرقية منها موقف وسط بين موقفيها ازاء الارثذكس الاخرين من جهة والكاثوليك من جهة أخرى . فلم توجد مع البروتستانت تلك الاخوة الروحية الموجودة مع الارثذكس (وذلك طبيعى نظرا للاختلاف فى التطور التاريخى وايضا فى اساليب العبادة) ، لكن التعاون معهم أوثق منه مع الكنيسة الكاثوليكية ، فقد بدأت الكنائس البروتستانتية منذ مدة غير قصيرة تتقرب من

---

(٦) الكنيسة الاسقفية المشار اليها فى الفقرة ٦ من هذا الفصل هى الكنيسة « الانجليكانية » التى نشأت بانكار كنيسة انجلترا لسلطة بابا روما فى زمن الملك هنرى الثامن . اما الكاثوليك القدماء المشار اليهم ايضا فى هذه الفقرة ، فهم الذين لم يقبلوا قرارات مجمع الفاتيكان الاول سنة ١٨٧٠ فانشأوا كنيسة مستقلة بهذا الاسم ، ويجد اغلب التابعين لها فى المانيا والنمسا وسويسرا .

الكنائس الارثذكسية الشرقية ، مما فتح المجال للتعاون معها فى نواح متعددة . على انه لم يفت المؤتمر رغم هذا أن يبدى رجاءه بأن تكف الكنائس البروتستانتية هى الاخرى عن التبشير عند الارثذكسيين بقصد سلبهم من كنائسهم . ومما تجدر ملاحظته فى هذا الصدد ان المؤتمر راى ضرورة الاشارة الى هذه المشكلة مع الكاثوليك ومع البروتستانت ، رغم انها اصبحت اقل حدة من ذى قبل كما سبق بيانه .

٤ — وحرص الرؤساء المجتمعون فى المؤتمر — فى هذا الفصل الخاص بالعلاقات بالكنائس الاخرى — على أن يذكروا بالثناء والتشجيع الحركة المسكونية ، أى الحركة العامة فى سبيل التفاهم والتقرب والتعاون بين كنائس العالم ، وانتهوا بالكلمات الاتية : « ان روح الاخوة الجديدة والفهم المتبادل والتعاون النابع من الحركة المسكونية لها ثمار نافعة فى حياة جميع الكنائس الاعضاء . اننا نأمل ونصلى أن يؤيد الله كل الجهود » ....

الفصل الخامس : تكوين هيئة للعلاقات الدائمة بين الكنائس

ليس فى هذا الفصل ما يدعو الى التعليق ، الا انه دليل آخر على جدية أعمال المؤتمر وعزم المشتركين فيه على أن تتابع توصياتهم وتنفذ قراراتهم . فراوا لزاما عليهم قبل أن ينفض اجتماعهم أن يضعوا الاساس الاول للمتابعة والتنفيذ ، ولم يكتفوا بانشاء لجنة دائمة وسكرتارية ، بل عينوا أعضاء اللجنة بالاسم كسبا للوقت . وقد انشئت فعلا سكرتارية موقتة كما انشىء لها مقر خاص ، وواصلت اللجنة الدائمة اتصالاتها واجتماعاتها . والخطوة التنظيمية الاولى الهامة المنتظرة من اللجنة الدائمة هى وضع التنظيم الدائم لمجموعة الكنائس الارثذكسية الشرقية .

الفصل السادس : بيان خاص بالسلام والعدل فى العالم

يلاحظ فى هذا البيان انه لم يكتف بالاشارة التقليدية الى امنية السلام العالمى والطمانينة المرجوة للشعوب والاوطان ، بل تناول ايضا موضوع العدالة الاجتماعية وحقوق الانسان . والحقيقة التاريخية التى كثيرا ما يتجاهلها الناس عمدا او عفوا ، ان المسيحية كانت الناصر الاول للفقراء والمساكين ومسلوبى الحقوق ، الى درجة ان كبار الرومان كانوا يرمونها بأنها «دين العبيد» . فدعت المسيحية منذ اللحظة الاولى ، مبشرة فى ذلك برسالة السيد المسيح ، الى تحرير الافراد والجماعات والى اقامة العدالة والمساواة بين البشر ، قائلة انهم جميعا متساوون عند الله ، لا فرق بينهم الا فى الايمان والتقوى ، والبر والتواضع . وبهذا احدثت المسيحية تطورا اجتماعيا عميقا فى الامبراطورية الرومانية . وان جاز تعبير سياسى فى هذا المقام قلنا ان دعوة المسيحية كانت منذ البداية — ولا تزال — دعوة اشتراكية . واذا كان حكام الرومان ، المعروفون بقلة اهتمامهم بالديانات بوجه عام ، قد عمدوا الى أن يحاربوا الدين الجديد ويضطهدوه ذلك الاضطهاد الفاحش ، فلان المسيحية — خلافا للاديان الوثنية المنتشرة فى ذاك الزمن — هددت فى نظرهم الاسس الاجتماعية للدولة .

وفى ضوء هذا التاريخ تتخذ مغزاها الكامل ، تلك الكلمات التى اوردها رؤساء الكنائس فى هذا البيان : « على ان السلام ليس فى مجرد اختفاء الحرب ، بل هو حالة فيها تحيا كل الشعوب فى انسجام وتعاون نحو اختبار ملكوت الله على الارض ، وفى مثل هذه الحالة يستلزم الامر الاعتراف الكامل بحقوق الافراد والجماعات والشعوب ، حيث أن جميع الناس متساوون أمام الله وجميعهم أبناؤه . وبركات الله فى الطبيعة هى لهم جميعا دون تفرقة بسبب جنس أو ديانة او لون أو طبقة . ومن اجل ذلك يجب ان يعامل جميع البشر على اساس حرية الضمير والمساواة والعدالة ، وعلى كنائسنا — فى سبيل طاعتها لله — أن تعمل من أجل تحقيق العدالة للجميع » .

تقييم نتائج المؤتمر

فى ختام هذا العرض السريع ، يجدر بنا أن نحاول تقييم النتائج التى وصل اليها هذا المؤتمر ونقدر اثره فى الكنائس المشتركة وفى الحركة

المتكونة وجه عام . ويمكن النظر فى هذا من الوجهة الدينية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والدولية .

فمن الوجهة الدينية ؛ ان اجتماعا يضم كنائس لم يتفق رؤساؤها او ممثلوها مدة خمسة عشر قرنا ، هو حادث هام فى ذاته ، فهو فاتحة عهد جديد فى هذه الكنائس ؛ ولا بد ان يكون ذلك ذا اثر فى تطورها وفى اشعاع كل منها فى داخل بلادها وفى خارجه . والحكم فى اهمية هذا المؤتمر لايبنى على عدد التابعين للكنائس المشتركة فيه بقدر ما يبنى على تراثها التاريخى ومساهماتها الروحية والادبية والثقافية منذ بداية عهدها . فمن هذه الزاوية ، كان لهذه الكنائس دور هام — ان لم يكن اهم دور — فى تكوين المسيحية وخدمة الحضارة الانسانية ، ولا يزال امامها دور هام فى النهضة المنتظرة . وعلى هذا الاساس تقدر اهمية هذا المؤتمر ، وقد بدات الكنائس الاخرى (خاصة الارثذكسية البيزنطية والرومانية الكاثوليكية) تعترف بأن تراث الكنائس الارثذكسية الشرقية يمثل جزءا هاما من الثروة الروحية والثقافية للمسيحية عامة . واخذت تلك الكنائس تدرك أن فى التقرب الى الكنائس الارثذكسية الشرقية والتعاون معها ، فائدة وغناء لكنائس الغرب والشرق معا ، كما ان الفرقة بينها كانت خسارة كبيرة وافتقارا لها جميعا .

اما من الوجهة الاجتماعية ، فان عنيت المسيحية اساسا برسالة الخلاص الروحى ، فهى كما راينا متصلة بخيوط واحبال كثيرة بجميع مجالات النشاط الانسانى . والكنيسة كمنظمة قائمة لها دورها المحقق واثرها الظاهر فى الاسهام فى التقدم الاجتماعى والنضوج الثقافى فى كل بلد . ونظرة منصفة الى تاريخ الكنائس الارثذكسية الشرقية فى المائة السنة الاخيرة او يزيد ، انما تقر أنها قامت بهذا الدور خير قيام ، بل عملت فى سبيله اكثر مما كان ينتظر منها بالنظر الى ضيق مواردها وقلة وسائلها ، وذلك فى مجال التعليم والتثقيف والخدمات الاجتماعية ، فكانت ذات اثر مفيد فى المجموعات الوطنية التى تعيش فيها . فاذا قدر لقرارات المؤتمر ان تجد سبيلها الى التنفيذ ، فان هذا سوف يزيد من الأثر الطيب لهذه الكنائس وخدماتها فى بلادها واوطانها .

والكنائس من الوجهة السياسية — دون ان تتدخل فى السياسة — بصفتها منظمات تدعو الى العدالة والمساواة فهى تناصر بطبيعتها تلك الاشتراكية الجديدة التى عدلت عن محاربة الدين وقيمه الروحية ، لانها ادركت أن فى تعاليم الأديان السماوية ساعدا وعضدا لها . فأصبحت البلاد الناضجة تدرك ان الدين والتقدم متلازمان اذا فهما على حقيقتهما ، وليسا متعارضين كما كان يظن الراديكاليون فى غرب أوربا أو كما لا تزال الشيوعية تعلنه رغم أنها أضحت تنكر مبادئها وتعدل عن اساليبها الواحد تلو الآخر . واذن فعلى الكنائس — وشأن المسيحية فى ذلك شأن الاسلام — دور دقيق وهام فى الاسهام فى حركة التقدم الاجتماعى والنضوج السياسى . وبهذا تعود الكنائس الى دورها الأصلى فى مناصرة العدالة الاجتماعية ، لأن « المحبة والمساواة وتكافؤ الفرص من أول المبادىء التى نادت بها الاديان السماوية » ، كما قال الرئيس جمال عبد الناصر فى مناسبة قريبة هى حفل ارساء حجر الاساس للكاتدرائية المرقسية بالقاهرة ، واستطرد قائلا: « وبها نستطيع ان نبنى المجتمع السليم الذى نريده والذى نادت به الاديان » .

ومن الوجهة الدولية ، يشير انعقاد هذا المؤتمر الى تقدم كبير فى الكنائس المشتركة فيه ، وتقدم كبير ايضا فى الصورة السياسية للبلاد الشرقية وحكوماتها . ولئن كانت هذه الحكومات لا دخل لها بالمؤتمر من حيث دعوته او تنظيمه او اعماله ، فالحقيقة التى يجب أن تسجل انها رحبت به ونظرت اليه بعين الاعتبار والارتياح ، نظرتها الى كل حركة من شانها أن ترفع المستوى الاجتماعى والثقافى لمن يعيشون تحت رعايتها . هذا بلا شك تقدم واضح فى العلاقات الدولية فى الشرق الذى لاتدين حكوماته بالمسيحية ، الا واحدة منها . ويطيب لكاتب هذه الأسطر ان يعبر هنا عن تفاؤله بمستقبل هذا الشرق وعن ثقته بأن النهضة التى نشهد بوادرها وثمراتها الاولى سوف تعوض لشرقنا كثيرا مما خسره من جراء ظروفه التاريخية وما فاته وقت أن كان يعانى من الاستعمار التركى ثم الأوربى ، فتفتح امامه سبيل التقدم والنضوج بالتعاون الصادق بين كل جماعاته الوطنية والدينية . وجميع مقوماته الروحية والثقافية .

[illegible]

[illegible]



وجهة الإسلام
القارة الافريقية

د. عبد العزيز كامل

استاذ مساعد الجغرافيا بكلية الآداب بجامعة القاهرة ، اشترك فى عدد من المؤتمرات ممثلا للجمهوريه العربيه المتحدة منها مؤتمر الامم المتحدة لتطبيق العلوم والتكنولوجيا لصالح الدول النامية المنعقد فى جنيف عام ١٩٦٣ ، واجتماع اللجنة العلمية التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى الجزائر عام ١٩٦٤ ، الف عددا من الكتب منها « دراسات فى افريقيا المعاصرة » و « جغرافية الاسلام فى عصر النبوة »

هذه الدراسة الى ترصد تقدم الاسلام فى افريقيه . فتدرس ... ـمها ، وطرق الانتشار التى وصل ... حدوده الحالية . ثم تعرض جبهات القارة وتنتهى باتجاهات المستقبل ، ... فى الدراسة تصل الى اكثر من ... قرنا . والمجال الزمنى يتخطى القارة ... الاسلام الاول فى الجزيرة العربية ، ... بعد هذا الى المستقبل محاولا تلمس ... هذا التلمس — و التنبؤ — مجال يلتقى فيه الدراسات الجغرافية الحديثة بالعلوم السياسية ، حين يصبح المستقبل والتخطيط له هدفا تساهم فيه العلوم . بل عليها ان تطوع نفسها لتكون فى خدمة المجتمع وصناعة المستقبل.

وشمول هذه الدراسة يقتضى ان تعتمد على نتائج دراسات موضعية ، كما انها — من ناحية اخرى — تشير الى المجالات التى ينبغى ان تتجه اليها الدراسات الموضعية اللاحقة . فهناك تفاعل متبادل بين الاتجاهين — الشامل والموضعى — بحيث يمكن ان نعتبر كلا منهما ممهدا للاخر ، ونتيجة له فى نفس الوقت .



■ أرض الاسلام فى افريقيا

مداخل الاسلام

كان دخول الاسلام افريقية — من الجزيرة العربية — على طول جبهة تمتد من ساحل البحر المتوسط شمالا حتى خط عرض ٢٠° جنوبا فى موزمبيق الحالية . ويرتبط هذا الامتداد بعوامل جغرافية . ذلك لان طرفه الجنوبى يمثل — بعامة — مدى هبوب الرياح الموسمية الشمالية التى تهب من آسيا شتاء وتستطيع ان تدفع معها السفن الشراعية من الجنوب والخليج العربى الى شرق افريقية . فاذا ما كان الصيف فوق آسيا ، تغير اتجاه الرياح فى المحيط الهندى وهبت من الجنوب ودفعت معها السفن من شرق افريقية الى الجزيرة العربية . ولعل تاثير الرياح على ابحار السفن ومدى توغلها الجنوبى هو الذى دعا جغرافيا عربيا كياقوت عاش فى القرن السابع الهجرى (الثالث عشر الميلادى) الى ان يقول عن ميناء سفالة — وتقع على خط عرض

٥٢° جنوبا فى شرق افريقية ، آخر مدينة تعرف بارض الزنج (١) .

وكما حددت الرياح المدى الجنوبى للسفينة الشراعية العربيه حددت الجمال المنده شمالى الهلال الخصيب المدى الجغرافى الذى استطاع الاسلام فى عصور فتوحه الاولى ان يبلغه بالابل ثم الخيل ، ووقف عنده قرونا حتى استطاع ان يعبره الى وسط اسيا . ففى العهد العباسى انشأ هرون الرشيد « العواصم » فى هـذا النطاق ، وهى نقط حربيه أطلق عليهـا هذا الاسم ، لان المسلمين كانوا يعتصمون بهـا فتعصمهم وتمنعهم من العدو (٢) » .

وبدون أن نأخذ بأى نوع من الحتم الجغرافى وبدون تطبيقه على خطوط انتشار الاسلام من الجزيرة العربيه نحو الغرب ، نستطيع القول بأن لتغير وسيلة المواصلات وامكانيات استخدامها أثر له قيمة — لا حتمية — على المجال الجغرافى الامصار الذى اتخذه الاسلام فى انتشاره . ومجال التأثير الاسلامى اوسع من مجال الرحلة البحرية بين الجزيرة العربية وشرق افريقية ، فالاجزاء الجنوبيه من الساحل الشرقى تأثرت بجماعات مسلمة أتت من الملايو منذ القرن السادس عشر (٣)

هذه الجبهة الطويلة يتميز فيها بعامة طريقان لدخول افريقية : طريق البر وطريق البحر . وهـذا التقسيم لا يلتزم بدقة بالوسيلة التى استخدمها المسلمون فى الدخول المباشر ، وانما بالطابع الغالب على حياة الجماعات المهاجرة ، والوسيلة التى يفضلونها ويعتمدون عليهـا فى حياتهم . ذلك لان الصلة البرية الوحيـدة بين الجزيرة العربيه وافريقية هى شبه جزيرة سيناء. وقد غلب الطابع البرى على الجماعات والقبائل التى سكنت الاجزاء المقابلة للجزيرة العربية — مباشرة شمال منطقة باب المنـدب . فاشتغلت بالرعى والزراعة والتجارة البرية ، بينما كانت تغلب على العناصر التى سكنت جنوب باب المندب حياة التجارة البحرية . وكانت ميـاه المحيط الهندى والبحار المتصلة به عند عرب الجنوب تقابل رمال الصحراء . والسفينة عندهم تقابل الخيل والابل . وجزائر المحيط الهندى تقابل الواحات فى الجزيرة العربيه والصحراء الكبرى الافريقيه . والارتباط القوى بالساحل وانشاء الموانى عليه كان يقابل التوغل وانشـاء المدن البعيده عن المؤثرات البحريه الرومانيه أول الامر . وبهذا كانت لكل من السفينه العربيه فى المحيط الهنـدى والقافله فى الجزيره العربيه « رحلة الشتاء والصيف » تترابط بها الاقطار المطلة على المحيط ، كما تترابط الاقطار الواقعة شمال الصحراء وجنوبها . وكانت حركة الشمس فى انقلابيها الشتوى والصيفى هى التى تحدد اتجاه الرحلة فى كل من المحيط والصحراء :

المحيط الهنـدى

فعلى اساس من حركة الشمس الظاهرية يتحدد اتجاه الرياح الموسميه فى المحيط الهندى، ويتحدد تبعا لذلك نظام رحلات « الداوات » التى تعمل فى المحيط بين الجنوب والخليج العربى وشرق افريقية . ويبدأ وصول هذه الداوات الى ساحل شرق أفريقيه ، مقبلة من الجزيرة العربية، فى شهر ديسمبر تدفعها الرياح الموسمية الشمالية الهابة من آسيا حتى نهاية شهر مارس حاملة معها انتاج الهند وايران ومناطق الخليج والجنوب العربى ، وابتداء من شهر ابريل ، تأخـذ الداوات فى العودة الى آسيا مع الموسميات الجنوبية الغربية حاملة معها سلعا متنوعة أهمها سيقان اشجار المانجروف التى تستخدم فى بناء المنازل وسوارى السفن (٤) .. وهـذه

---

(١) معجم البلدان ٣ : ٢٢٤ ط بيروت .

(٢) معجم البلدان ٤ : ١٦٥ — ١٦٦ .

(٣) تراجع خريطة عن تاريخ المؤثرات الاسلامية ومصادرها فى المرجع الاتى :
Froelich, I.G., Les Musulmans d'Afrique Noire, p. 368, Paris, 1962.

(٤) الداوات جمع داو وهى السفن الشراعية التى تعمل فى المحيط الهندى . انظر فى رحلها وانواعها وما تحمل من سلع بين شواطىء المحيط :
Hickman, G.M.,&Dickins, W.H.G., The Lands and Peoples of East Africa, p.p. 61 — 64, Langmans 1960.

الصورة من رحلة الشتاء والصيف فى المحيط الهندى لها اعماقها التاريخيه التى لم نستطع تحديدها . ولازالت الرحلة مستمرة حتى الان، ساعد عليها تنوع السلع على شواطىء المحيط وتوفر الظروف الجغرافية المساعدة على قيام الموانى الصالحة فى شرق افريقيـة الاستوائى والتوجيه الجغـرافى لنطقتى الخليج والجنوب العربى ، وهو الـذى دفع سكانه الى البحـر يبتغون رزقهم فوق أمواجه وعلى شواطئه وفى موانيــه .

البحر الاحمر

ولازال عبور باب المندب من الجنوب العربى الى افريقية مستمرا — من قديم — حتى الوقت الحاضر . ويمثل تيار هجره بشرية لها اعماقها التاريخية . وفى الجانب الافريقى المقابـل كان لسكان الجنوب العربى اثر كبير فى أكثر من عنصر حضارى ، اذا ماقارنا دلك بتاثير سكان الاجزاء الوسطى والشمالية من الجزيرة العربية . فعرب الجنوب — لنشاطهم التجارى البحرى — كونوا لانفسهم علاقات اقتصادية مع سواحل افريقية تشبه ماكونه الفينيقيون من مراكز وعـلاقات فى عالم البحر المتوسط . وكان من الطبيعى ان تتجه أنظارهم — اول ما تتجه — الى اليابس الافريقى القريب .

وفى هذا اليابس سيجدون اولا سهـلا حارا جافا يقود الى اقليم جبلى يمتاز باعتدال مناخـه ووفرة امطاره رغناه النباتى .. بيئة مناظـره لـا تركوه وراءهم مع اتساع فى المساحـة ، وفرص اوسـع للحياة رغم وعـورة المـرتقى وصعوبات الاتصـال . وقـد نشأ من تفاعل مهاجـرى الجنوب العـربى مع من سبقهم الى الاستقرار فى اثيوبيا نمط حضارى لـه ملامحه الاجتماعية والسياسية والثقافية المتأثرة بما كان فى الـوطن الاول : الجنوب العـربى . فهؤلاء الوافدون كانوا حملة حضارة راقية رقيا كبيرا عاشت فى اليمن قبل الاسلام . ولاشك فى ان الاثـر الحضارى الذى تركوه — وبخاصـة فى اللغة — كان أقوى من اى أثر آخر تركه عـرب الجنوب فى الجانب الافريقى قبل الاسلام(٥) .

وقوى التفاعل بين الجنوب العربى واثيوبيا قبيل ظهور الاسلام وتعددت اطرافه ودخل فيه الفرس والروم ، واليهوديه والمسيحية ، وحدث تدهور حضـارى فى الجنوب العربى ادى الى هجرة بعض قبائـله وانتشارهم فيمـا حولهم ، وانتقل مركز الثقل الحضارى فى الجزيرة العربية من الجنوب الى الوسط حيث مكة ، أم القـرى ومهد الاسلام .

وكان استخدام باب المندب بعد ظهورالاسلام استمرارا لما سبق أن قام به العرب . واتجهت الهجـرة الاولى الى الحبشة استجابة لامـر الرسول (ص) : « لو خرجتم الى أرض الحبشة فان بها ملكا لا يظلم عنده أحـد . وهى أرض صدق ، حتى يجعل الله لكم فرجا مما أنتم فيه(٦)» وبعبور البحر الاحمر ، كان الصحابة الطليعـة الاولى من حملة الاسلام الى افريقية . وكانت هذه هجرة « ايواء » محددة بهدف معين هو ان يجعل الله للمسلمين فرجا مما هم فيه . وبهـذا اختلف وضع الحبشـة عن المدينـة التى كانت « قاعدة » للاسلام ينطلق منها الى آفاق جديدة .. وكان الفتح الاسلامى لافريقية — لا عن طريق مدخل باب المندب — ولـكن عن طريق شبـه جزيرة سيناء التى كانت ولا تزال اخطـر واهم المداخل الافريقية رغم وقوعها فى أقصى الشمال الشرقى من القارة .

وقبل أن نبدأ فى دراسة مدخل شـبه جزيرة سيناء ، يحسن أن نذكر أن عبور البحر الاحمر لم يكن عقبة كبيرة فى وجه الانتقال بين الشاطئين العربى والافريقى من قديم .

وكان اقليم الحجـاز على صـلة بالشاطىء الافريقى المقابل قبل الاسلام . وازدادت هـذه الصلات قوة بعد ظهور الاسلام ، وزادت بهـا

(٥) Ullendorff, E., The Ethiopians, p. 61, O.U.P., 1961.

(٦) سيرة ابن هشام ١ : ٢٤٤ ط الحلبى بمصر .



اهمية الجزيرة الاوسط من البحر الاحمر كمعبر قريب الى الارض المقدسة يسلكه الحجاج من افريقية . وازدهرت موانيه في عهد الحروب الصليبية عندما كانت الموانى الشمالية مهددة بالغزو . وكانت عيذاب(٧) ميناء هامة وقتئذ ثم هجرت ولم يبق منها الا اطلال دارسة . وعادت الاهمية الى موانى الشمال ، ثم نشطت تجارة البحر الاحمر بعد شق قناة السويس وانتعاش التجارة على شواطئه بعد ان اصبح قطاعا من طريق عالمى يربط الشرق الاقصى وشرق افريقية بعالم البحر المتوسط وما وراءه غربا . ومع نشاط هذه التجارة ازدادت كفاءة الموانى لتأدية الخدمات للحجاج الذين يعبرون البحر بين افريقية والجزيرة العربية .

شبه جزيرة سيناء

حظيت شبه جزيرة سيناء بعناية كبيرة من الباحثين ، وازدادت عنايتنا بها في عهد الثورة(٨) . وسيناء معبر يربط آسيا بأفريقية . وكانت دائما فى جميع العصور جزءا متمما لوادى النيل الادنى . وهى احد الطريقين الرئيسيين اللذين اتت منهما الهجرات الى وادى النيل (والطريق الثانى هو باب المندب) ولم تكن صحراء سيناء حائلا بين القبائل البدوية المنتشرة فى شمالى الجزيرة العربية وفى فلسطين والاردن وبين هجراتها الى وادى النيل ، بل ربما لاتوجد قبيلة عربية من قبائل بدو سيناء ليس لها وشيجة قرابة بقبيلة او اكثر من قبائل تلك البلاد(٩) .

والساحل الشمالى الرملى فى شبه جزيرة سيناء هو اهم اجزائها من حيث انه معبر بشرى . ولو درسنا الحملات التى عبرت سيناء صادرة عن مصر او مقبلة اليها ، لوجدنا أن هذه الحملات اتخذت طريقا رئيسيا يبدأ من غزة الحالية ، ويسير بحذاء الشاطىء ، ثم ينحرف عنه نحو الجنوب الغربى الى شرق الدلتا . وكان هذا الطريق — ولازال — من اهم الطرق الحربية فى العالم ، استخدمه المصريون من القدماء فى حملاتهم الى آسيا ، واستخدمه من هاجم مصر على مر العصور . وكثيرا ماورد اسمه فى النصوص المصرية القديمة ، وكان يعرف باسم ، طريق حورس (١٠) » . وهذا الطريق هو الذى تبعه جيش عمرو بن العاص عندما زحف من فلسطين لفتح مصر . واهم مميزاته :

١ — أن يستفيد الجيش من مياه الكثبان الرملية فى الجزء الساحلى من شبه الجزيرة .

٢ — عند اقترابه من الدلتا يتجنب شبكتها الزراعية ، ويظل فى الصحراء القريبة ، يحصل من الارض الزراعية على الطعام والماء، ويستطيع ان يقوم فى الصحراء بمعاركه حتى يصل الى راس الدلتا حيث الموقع المسيطر على الصلة بين وجهى مصر . فالحرب هنا معادلة بين الرمل والطين — بين الصحراء والحقل . وهذه الجماعات او القبائل المقبلة من الصحراء ، سرعان ماتجتذبها حياة الوادى فتتحول شيئا فشيئا من حياة البداوة الى حياة الاستقرار الجزئى ، الى حياة الاستقرار الكامل .. بينما تظل بعض القبائل تضرب فى الصحراء تتبع مواطن الكلأ القليل .

هذه الصورة ، ينبغى ان ننظر اليها فى اطار الحياة العربية العامة ، غير المقتصرة على الرعى ، وانما فيها الزراعة فى الواحات والتجارة البرية والبحرية وتقدير العلم والتطور والاخذ بأسبابها .. ومن هنا اتصف الفاتح المسلم بمقومات حضارية جديدة ، دعا اليها ونشرها ، وازدهرت بها الحياة حيث كان الاضطراب

---

(٧) معجم البلدان : ٤ : ١٧١ ، وفى وصف عيذاب فى عهد الحروب الصليبية انظر : رحلة ابن جبير ص ٤٢ — ٤٢ تحقيق حسين نصار — ط مكتبة مصر ١٩٥٥ ، وفى تاريخ واطلال عيذاب انظر :
Paul, A., Aidhab : A Medieval Red Sea Port, Sudan Notes & Records June, 1955. p.p. 64 — 70.

(٨) أصدر المجلس الاعلى للعلوم : موسوعة سيناء فى عام١٩٦٠ وبها اربع عشرة دراسه عن شبه الجزيرة.

(٩) احمد فخرى : تاريخ شبه جزيرة سيناء ص ٦٧ من موسوعة سيناء .

(١٠) احمد فخرى : المرجع السابق ص ٧٥ .

والتدهور الحضارى . فالراعى المتجول فى الصحراء ليس الصورة النموذجية للمسلم الذى حمل الاسلام الى افريقية . واستطاع ان يقضى فيها على الحكم الرومانى . وهذا العامل البشرى له اهميته وخطورته فى دراسة دخول الاسلام افريقية وانتشاره فيها . ذلك لان الامر لا يقتصر على المدخل كطريق وانما على « المادة البشرية » التى حملها الطريق الى افريقية .

ولهذا المدخل خطر آخر باعتباره الطريق البرى الوحيد الذى يربط بين شطرى الوطن العربى والاسلامى فى افريقية وآسيا . وهذا يفسر لنا لماذا حرصت الدول الاستعمارية على انتزاع منطقة النقب وضمها الى اسرائيل ، كما يفسر الصراع على تحويل مياه نهر الاردن لتعمير النقب، وما يقوم به العرب من مشروعات للتحويل فى المناطق العربية ، فاذا اضفنا الى ذلك ما حدث مع العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ استطعنا ان نخرج بأنه رغم مرور آلاف السنين على هذا المدخل فقد ظلت له اهميته الاستراتيجية التى تتجدد مظاهرها مع تجدد الاحداث فى الاقليم .

طرق الانتشار

حركة الاسلام فى افريقية لم تتوقف وزحفه لم ينحسر كما حدث فى اوربا واجزاء من وسط آسيا . ويمكن القول بأن افريقية المدارية لازالت من المناطق التى يتقدم فيها الاسلام ، بل هى فى الواقع اهم مجالات انتشار الاسلام رغم ما يلقى فيها من عقبات .

فى وادى النيل

وتعتبر مصر اهم القواعد المؤثرة فى انتشار الاسلام فى افريقية . واذا كان اول المسلمين وصولا الى افريقية هم صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم فى هجرتى الحبشة الاولى والثانية ، فان سير عمرو بن العاص الى مصر كان من طريق سيناء فى العام التاسع عشر من الهجرة فى عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

وأسس عمرو بن العاص مدينة الفسطاط واتخذها قرارا لحكمه وقاعدة ينطلق منها الاسلام وتراجعت اليها العاصمة من الاسكندرية المعرضة لخطر الاسطول الرومانى . وكان على هذه القاعدة الجديدة — عند رأس الدلتا — أن تدفع بقواتها الى الغرب والى الجنوب .

ولكل من هذين الاتجاهين الغربى والجنوبى ميزاته ، وبينهما تشابه وفروق جغرافية :

١ — اما وجه الشبه فيبدو فى وجود منطقة تخلخل عمرانى جنوب وادى النيل الادنى تمثلها النوبة ، ومن ورائها جنوبا منطقة استقرار واسعة فى سودان وادى النيل . ونفس الترتيب نلقاه لو اتجهنا غربا من قاعدة مصر : فسنجد منطقة تخلخل سكانى غرب الوادى فى ليبيا الحالية تليها منطقة استقرار سكانى واسعة فى جزيرة المغرب (تونس والجزائر والمغرب الحالية) — ولهذه الجزيرة المغربية امتدادات كمنطقة شنقيط (موريتانيا الحالية) ، ثم هناك جزائر عمرانية متناثرة فى بحر الرمال الساحلى اهمها منطقة الجبل الاخضر فى برقة .

وبهذا يبدو مثلث حضارى رءوسه مصر وسودان وادى النيل والمغرب .. وسنرى فيما بعد كيف تغير هذا المثلث الى دائرة كبيرة تحيط بالصحراء الكبرى بعد ان انتشر الاسلام فى غرب افريقية .. ولكن مع انتشار الاسلام هناك ، لازالت مناطق تركز « العروبة » هى الثلاث الاولى : مصر وسودان وادى النيل والمغرب .

٢ — واما الفرق بين التقدم على كل من المحورين ، فكان راجعا الى توزيع القوى العالمية وقتئذ : فالمسلمون منذ دخولهم افريقية كانوا فى حرب مع الروم ، والروم كانوا مسيطرين على الساحل الجنوبى للبحر المتوسط . ولم يكن من المنطق ترك هذه القوى الرومية قريبة من مصر تهددها بالخطر . بينما كان الخطر من المحور الجنوبى محدودا ، ومراكز القوة فيه دول مسيحية محدودة المدى وقبائل من البجاة بين النيل والبحر الاحمر . ويبدو الفرق بين المحورين حتى فى الاصطلاحات التى استخدمها كتاب المغازى فى التقدم على الجبهتين الجنوبية والغربية .

فبينما يتحدثون عن « صلح » النوبة(11) ، يتحدثون عن « فتح » برقة وزويلة وطرابلس وافريقية(12) . لهذا كان العمق الجنوبى الحربى محدودا ، وتف عند النوبة وانتهى بصلح بعد حرب ، ثم جاء من بعد ذلك انتشار العروبة والاسلام .

ما انتهى اليه المسلمون فى مصر من صلح مع النوبة ، جعل لهذا الوجه طبيعة مختلفة عما رأينا فى المغرب ، وقد اخذ الاسلام ينتشر فى النوبة مع وجود السيطرة المسيحية عليها .. وكما ان مصر ادخلت المسيحية النوبة ، فقد ادخلت اليها الاسلام من بعد . وانتشر هناك منذ العقود الاولى لدخول الاسلام فى مصر ، وكان فى عهد عبد الله ابن ابى السرح لاهل النوبة (٣١ هـ) اشتراط صيانة المسجد الذى بناه المسلمون منذ عهد بنى أمية يشترون هناك أراض يستثمرونها فى الزراعة . ثم ادت هزيمة الامويين امام العباسيين الى تراجعهم جنوبا مخترقين النوبة وتابعوا سيرهم الى ساحل البحر الاحمر مارين بأرض البجاة(13) واستخدم المسلمون فى انتشارهم طرقا أخرى ادت بهم الى غرب السودان ووسطه فى النطاق الرعوى الكبير المتصل بغرب افريقيا .

واستفاد الاسلام من موقع سودان وادى النيل فى الوطن الاسلامى الافريقى ، ففى هذا الاقليم يلتقى المحوران : الرعوى الذى يغطى القارة ما بين خطى عرض ٥١٠ ، ٥١٥ شمالا ، والنيلى الذى يمتد من قلب المنطقة الاستوائية الى البحر المتوسط . ولا تتوفر هذه الميزة فى اى اقليم اسلامى افريقى غير جمهورية السودان . وكأنه بهذا ، وبحكم امتداده السياسى الى خط عرض ٥ر٢٣ شمالا ، يملك — عمليا — اكبر عمق اسلامى فى قلب القارة .

السودان بهذا هو الجناح الشرقى النطاق الرعوى ، وعن طريقه يتصل بالحجاز ويستطيع الاتصال بمصر . ولا زالت الرحلة بين غرب افريقية والارض المقدسة من المظاهرات الرئيسية لحركة السكان فى هذا النطاق حتى الوقت الحاضر .

والسودان — فى نفس الوقت — اكبر وحدة عربية اسلامية فى النطاق الرعوى حافظت على لغتها العربية لغة اساسية . ويعطيها هذا وزنا له اهميته فى نشر الثقافة العربية فيما يليها جنوبا وغربا .

وهنا لابد من تساؤل : لماذا توقف الاسلام — او أوقف عن التقدم — على طول المحور النيلى فى السودان ليصل الى المنابع الاستوائية ؟ وهل هناك من عامل جغرافى ؟ ام ان العوامل كانت تاريخية او على الاصح سياسية بحتة ؟

التفسير الاول : ان وجود المستنقعات فى منطقة السدود — فى السودان الجنوبى — حال دون انتشار الاسلام .ولكن المعروف ان الاسلام انتشر عبر المستنقعات فى باكستان الشرقية فى دلتا نهر الكنج . ولا يمكن ان تكون المستنقعات فى ذاتها عقبة تحول دون انتشار الاسلام .

التفسير الثانى : ان موجة العرب جاءت متأخرة عن طريق النيل ، بعكس ما حدث مع الموجة التى وصلت الى شمال غرب افريقية والاندلس . وكانت الموجة النيلية بعد عصر الاندفاع والفتوة فى صدر الاسلام والدولتين الاموية والعباسية . ثم جاء من بعد ذلك توسع الاتراك ودخولهم مصر عام ١٥١٧ م . وكان لما اصاب مصر فى العهد العثمانى اثره العميق على ضعف النشاط العربى الاسلامى فى قلب القارة . وكاد ان يقف التقدم على المحور النيلى الا من جهود فردية او محلية . وانعكست الاية عندما كان قواد اوربيون على رأس بعض الحملات التى خرجت من مصر جنوبا فى القرن التاسع

---

(١١) البلاذرى : فتوح البلدان ص ٢٣٨ ط المصرية بالقاهرة .
(١٢) البلاذرى : نفس المرجع ص ٢٢٥ — ٢٢٧ .
(١٣) المقريزى : الخطط ١ : ٣٢٢ — ٣٢٧ ط المليجى بالقاهرة . وفيه يدرس العلاقة بين مصر والنوبة فى صدر الاسلام تحت عنوان : ذكر البقط

عشر . فهؤلاء القواد الاوربيون استطاعوا ان يسيطروا على مصير الجهود المصرية ووضعوا الخطط لانسحاب المصريين من منابع النيل الاستوائية ثم تحكموا بعد هذا فى التوجيه الحضارى للسودان الجنوبى . ولازال السودان يعانى من هذه المشكلة حتى الوقت الحاضر(١٤).

فى شمال وغرب افريقية

كان للمحور الساحلى من مصر الى المغرب ظروف مختلفة . فقد اتجه المسلمون غربا الى برقة وزويلة وطرابلس وافريقية . وأسس عقبة ابن نافع مدينة القيروان عام ٥٠ هـ واتخذها قرارا لحكمه فى المغرب . وهنا نلحظ ان العاصمة العربية الجديدة تراجعت ايضا عن الساحل ، واتبعت نفس الاستراتيجية التى اتبعها عمرو ابن العاص فى الفسطاط . فكانت القيروان عاصمة برية بعيدة عن مرمى الاسطول الرومانى ولم تتقدم بعض العواصم الى الساحل مرة اخرى الا بعد أن تدعمت قوة المسلمين فى المغرب ، فكانت المهدية — عاصمة الفاطميين — اول عاصمة اسلامية بحرية فى المغرب .

ويوازى طريق الساحل طريق الواحات او الداخل ويبدأ من الفيوم ويسير غربا جنوب منخفض القطارة حتى سيوة وجغبوب الى داخلية برقة وواحاتها ثم طرابلس .

ومن المغرب اتخذ الاسلام أربعة خطوط انتشار رئيسية هى :

١ — الامتداد نحو الشرق مرة اخرى : كما مثله الاتجاه الفاطمى عندما عاد من تونس الى برقة ومصر .

٢ — نحو صقلية وجنوب ايطاليا : واستطاع المسلمون السيطرة على الجزيرة وكانت قاعدة اسلامية استراتيجية وحضارية لها خطرها ثم خرجت من يد المسلمين ، وبقيت لهم فيها آثار كثيرة .

٣ — نحو ايبيريا : ومثلتها فتوح طارق بن زياد وموسى بن نصير ثم جهود عبد الرحمن الداخل ومن جاء بعده من الحكام . واستمرت هناك السيادة الاسلامية نحو ثمانية قرون ، وترك المسلمون هناك آثارا عميقة فى الفكر والفن والحياة . وايبيريا قوية الصلة بأفريقيا ، وارادت بعد ان استعاد المسيحيون قوتهم أن تتابع الهجوم على القواعد الاسلامية فى المغرب . واستمر المغرب محافظا على عروبته وحكمه الاسلامى حتى القرن التاسع عشر عندما بدات قطاعاته تتساقط فى يد فرنسا ، ثم استطاع استعادة استقلاله بعد منتصف القرن العشرين ، وهو آخذ الان فى تدعيم عروبته .

٤ — نحو الجنوب فى الصحراء وما وراءها جنوبا فى غرب أفريقيا . واتخذ الاسلام فى توغله اكثر من طريق :

- الامتداد على ساحل المحيط الاطلسى من المغرب الاقصى الى حوض السنغال وكان هذا اهم الطرق .
- من مراكش الى ثنية النيجر حيث قامت مدن تنبكت (تمبكتو) وجاو .
- من تونس الى تكيدة (حيث مناجم النحاس) ومنها الى كانو .
- من طرابلس الى بلما الى منطقة بحيرة تشاد حيث مدينة كوكارا(١٥) .

هذا الى التأثير القوى من مصر الى السودان الغربى وبخاصة فى منطقتى بحيرة تشاد وثنية النيجر .

ومع ان هذه الطرق كانت ذات اهمية تجارية ، الا ان الطابع الدينى الثقافى القوى كان بارزا فى الطريق الاول ، وطريق مصر — السودان الغربى وظلت الروابط عبر الصحراء قوية حتى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، عندما

---

(١٤) درس على ابراهيم عبده موضوع محاربة الاسلام فى منابع النيل الاستوائية والدور الذى قام به القادة الاوربيون للجيوش المصرية هناك . انظر كتابه : المنافسة الدولية فى أعالى النيل ص ٧٤ ، ٧٥ ط . الانجلو . بالقاهرة .

(١٥) Bovill, E.W., The Golden Trade of the Moors p. 234, O.U.P., 1961.

استطاع الاستعمار السيطرة على الاجزاء الداخلية من غرب افريقية ، واجتذب مركز الثقل الاقتصادي فيها من الداخل الى ساحل غانة .

والعرض السابق يلقى ضوءا على روابط غرب افريقية مع بقية ارض الاسلام فى القارة ومنه رأينا الارتباط بينه وبين مصر وسودان وادى النيل والمغرب العربى . ووصل هذا الترابط الى المحيط الهندى(١٦) . وقد حاول الاسلام التوغل جنوبا من النطاق الرعوى ليخترق الغابة . واستطاع ان يصل الى اجزاء من ساحل غرب افريقية واجزاء من وسط القارة . وكان التقدم على طول خطوط التجارة . اى انه كان مرتبطا — الى حد بعيد — بالمدن ثم توسع منها الى الزراع والرعاة : فى الوسط والشرق والجنوب(١٧) .

وبهذا كان للمؤثرات الاسلامية فى غرب افريقية اربع اتجاهات رئيسية : اتجاه شمالى يربطه بالمغرب ، اتجاه شرقى يربطه بالسودان ، اتجاه شمالى شرقى يربطه بمصر ، اتجاه جنوبى شرقى يربطه بشرق أفريقية .

هذا الى جانب التسرب الهادىء نحو الجنوب فى داخل المنطقة الاستوائية ، اما ماورائها جنوبا فكان التأثير الاكبر فيه راجعا الى جهود مسلمى شرق القارة .

فى شرق ووسط افريقية

وفى شرق افريقية تفاعلت المؤثرات المقبلة من الشمال والتى استطاعت القوات الاستعمارية ان تقضى على جانب كبير منها ، مع المؤثرات القوية المقبلة من المحيط الهندى والتى كانت ولازالت لها الغلبة على الطابع الاسلامى هناك . وهذه المؤثرات يمكن ان ترجعها الى مصدرين رئيسيين : اولهما الخليج والجنوب العربى ، والثانى شبه القارة الهندية الباكستانية .

وقد سبقت الاشارة الى بعض العوامل الجغرافيـة المؤثرة على ارتباط ساحل شرق افريقية ببقية سواحل المحيط الهندى وجزائره وان الصلات الحضارية هناك قديمة ترجع الى عهود الهجرات البشرية الاولى . وكان نحو الفرس والعرب عمق حضارى فى شرق افريقيا وعندما جاء البرتغاليون الى شرق افريقيا فى اوائل القرن الخامس عشر وجدوا العرب فى كل مكان من الساحل(١٨) . والمسلمون لم يكونوا تجارا فقط ، وانما حملوا معهم حضارة زراعية وادخلوا من آسيا الى افريقية غلات لم تكن معروفة فيها .

وانتظم للمسلمين طريقان رئيسيان من ساحل شرق افريقيا ومنطقة البحيرات . يصل احدهما الى بحيرة تنجانيقا من دار السلام والثانى يصل ممبسة ببحيرة فكتوريا الحالية .

وقد انحسر هذا المد الاسلامى فى القرن السادس عشر ، ثم بدات الحروب من جديد فى منتصف القرن السابع عشر ، واستطاع العمانيون ان يثبتوا اقدامهم فى شرق افريقية ثانية . وفى عام ١٨٣٢ نقل سلطان مسقط عاصمة سلطنته الى زنجبار وبلغت هذه السلطنة ذروة ازدهارها فى عهد السلطان سعيد الذى امتد حكمه من عام ١٨٠٥ الى ١٨٥٦ . وبعد هذا اخذت تتضاءل زنجبار حتى انتهى الامر بضمها الى تنجانيقا وتكونت منهما عام ١٩٦٤ وحدة سياسية باسم « تنزانيا » .

وفى دورة الازدهار الثانية التى اعقبت النفوذ البرتغالى فى القرن السابع عشر ، كان النشاط التجارى واسعا بين الساحل والداخل ، وبخاصة فى القرن التاسع عشر . وانتشرت محطات تجارية فى الهضبة وفى الكونغو الاعلى حيث اصبح غالبية السكان مسلمين . ويذكر موريت ان من المحتمل

ان نحصى مالا يقل عن ستين مركزا تجاريا فى شرق افريقيا كان الاسلام منتشرا فيها(١٩). والان على طول الطريق التجارى الممتد من دار السلام الى اوجيجى على بحيرة تنجانيقا مارا بطابورة . نجد مراكز كثيرة يسود فيها الاسلام بين السكان . كما نجد ان مراكز اخرى على نهر روفيجى(٢٠). وكانت مراكز شرق افريقية ــ بعامة ــ على صلة بالمراكز الحضارية الاسلامية فى غرب افريقية عن طريق وسط القارة(٢١) . وقد ضعف هذا المد الاسلامى بعد سيطرة الاستعمار البريطانى على شرق افريقية . واعتماده فى الانتشار على هيئات محلية لا تنتظمها رابطة قوية . وان كان بينها نوع من التعاون ، يعرقل من خطواته وفاعليته . تعدد الجنسيات والمذاهب والطرق الدينية فى شرق افريقية .. ولكل من هؤلاء ولاء لجماعته او طريقته . ويقتضى التفاوت الاسلامى العام ــ الذى لا يتعارض مع ولاء الفرد لقوميته ــ الارتفاع فوق مستوى العصبية المذهبية والطائفية الضيقة . الى افق يستطيع رؤية الواقع الاسلامى العام فى شرق افريقية .

والخلاصة ان الروابط الحضارية التى كانت تربط بين مراكز الازدهار الاسلامى ، لم تكن تعبر الصحراء أو تسير مع النيل او تتبع النطاق الرعوى او ساحل البحر المتوسط فقط ، وانما كانت ايضا تربط ما بين المحيط الهندى والمحيط الاطلسى عن طريق قلب افريقية . ويرجع هذا الى ما قبل مجىء البرتغاليين .. هذا فضلا عن الروابط البحرية التى كانت تربط افريقية بما حولها وبخاصة عالم المحيط الهندى وما وراءه شرقا .

الجبهات البرية والبحرية

منذ قرون كانت الحدود السياسية فى العالم تكاد ان تتفق اتفاقا كاملا مع الحدود الدينية . وكانت الخلافات الدينية كثيرا ما تحل عن طريق الصراع السياسى . ومن ناحية اخرى اثر الصراع السياسى على الفكر والولاء الدينى . اى ان ظهور المجتمعات الدينية التكوين والحدود كان سابقا لتكوين المجتمعات السياسية التى تتعدد فيها الاديان . ويترتب على هذا ان الحدود القومية اللاحقة قد تتوافق وقد تتعارض مع الحدود الدينية . وهذه الحدود ليست ثابتة .. شانها فى هذا شأن اية ظاهرة بشرية .

الشمالية

ويعتبر الان الشاطىء الجنوبى للبحر المتوسط حدا شماليا لارض الاسلام فى افريقية . وكان على هذا الحد ــ بعد دخول الاسلام افريقية ــ قواعد انطلق منها نحو الشمال . واهم هذه القواعد جزيرة المغرب . واستطاعت الحضارة الاسلامية أن تعبر البحر الى ايبيريا ثم تعبر البرانس . ووصلت طلائع المسلمين الى سويسرا وجبال الالب(٢٢) . وكذلك كانت جزائر البحر المتوسط ــ كصقلية ــ حصونا أمامية وأربطة(٢٣) وثغورا يحافظ المسلمون منها على ما وراءهم من وطنهم .

ومع تراجع الاسلام عن ايبيريا وابطاليا وبعض جزائر البحر المتوسط ، بقيت شعوب وجماعات اسلامية فى اوربا حتى الان : فى دول شبه جزيرة البلقان وبعض الدول المطلة على بحر البلطيق كبولندة ولتوانيا . ومن ناحية اخرى

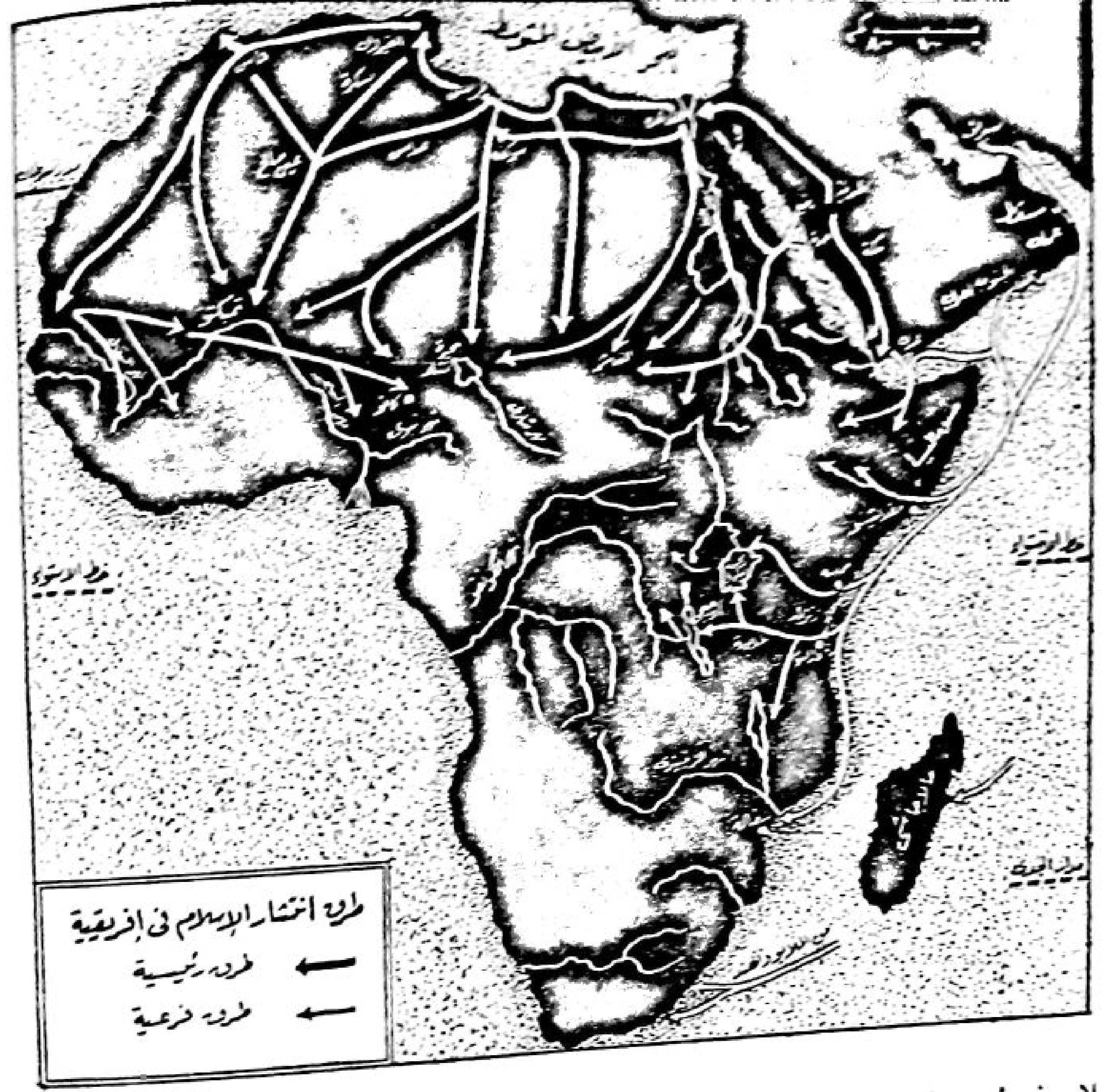
(١٩) Maurette, F., Afrique Equatoriale, Orient ale et Australe, Géographie Universelle Tome XII, p. 126, Paris, 1938.

(٢٠) نفس المكان .

(٢١) دافيدسن (١٩٦١) المرجع السابق ص ١٦٥ .

(٢٢) محمد بهجة الاثرى : الجغرافيا عند المسلمين والشريف الادريسى : مجلة المجمع العلمى العراقى ، المجلد الثانى ص ٥٦ ، بغداد ١٩٥٢ .

(٢٣) الرباط : المكان الذى يخص باقامة جنود فيه يحافظون على الموقع وما وراءه : انظر فى معانيها : المفردات فى غريب القرآن للاصفهانى ص ١٨٤ ط الحلبى . بالقاهرة .



لام فى افريقية ديانات اخرى عـــلى يحية . وعلى هذا لا يمكن ان نعتبر . المتوسط الجنوبى حدا جامعا مانعا فى افريقية والمسيحية فى اوربا ، وان م جنوبه وسادت المسيحية شماله .

هد هــذا الحد الشمالى ــ او على هــة الشماليــة موجات من المــد تخذت صورة الاستعمار السافر بعد صليبيــة الصريحة ، ثم محـــاولات الحديث بعد حصول الدول الاسلامية البحر المتوسط على استقلالها ، وهى تحاولها الدول الاستعماريــة الان ها افريقية لتؤكد بالاستقلال الاقتصادى لسياسى .

الشرقيـــة

اما الحدود الشرقية فيمكن أن نميز فيها بين عدة قطاعات .

(ا) القطاع الشمالى فى شبه جزيرة سيناء : وهذا القطاع كما سبق القول هو المعبر البـرى الوحيـــد الذى يربط بـــين الشطرين الافريقى والاسيوى من أرض الاسلام . واصبح فى الوقت الحاضر من اشد النقط حساسية فى الوطن العربى ــ ان لم يـــكن اشدها جميعا ــ بعـــد الوجود الاسرائيلى المفتعل فى فلسطين المحتلة . ولاتنتج خطورته من مجرد الوجود الاسرائيلى بصورته الراهنة فقط وانما تزداد هذه الخطورة ــ فوق ما هى عليه ــ بآمال اسرائيل التوسعيـــة ــ

للوصول من النيل الى الفرات . ومع أن منطقة النقب لم تكن منطقة معارك رئيسية . الا ان الاستعمار ضمها الى اسرائيل ليجعل لها جبهتين بحريتين احداهما على البحر المتوسط والثانية على البحر الاحمر . وهذه الميزة لم تكن من قبل لدولة عربية اسلامية الا لمصر . ومن هنا يبدو جانب من الاستراتيجية التى كانت وراء ايصال اسرائيل الى البحر الاحمر . وجانب آخر يبدو اذا تذكرنا أن هذا الايصال « يقطع » المعبر البرى الوحيد الذى يربط بين الشطرين الاسيوى والافريقى من أرض الاسلام .

واذا كانت جهود المسلمين فى البحر المتوسط لم تستطع أن تحيط به احاطة كاملة فى عهود التوسع الاسلامى الكبير ، فان هذه الجهود قد استطاعت أن تحيط بالبحر الاحمر . ولذلك كان « البحر الاسلامى الوحيد » من البحار المفتوحة الذى طوق الاسلام كل شواطئه .. كان هذا هو الوضع حتى استطاعت خطط الاستعمار أن تنازع الاسلام السيادة عليه.

(ب) يقودنا هذا الى عرض القطاع الثانى من الحدود الشرقية ، ونقصد بها الشواطىء الغربية للبحر الاحمر . ومطامع الاستعمار الرئيسية فى هذا البحر ترجع — فى بعض أسبابها — الى اهميته فى الربط بين الشرق الاقصى ومناطق انتاج البترول فى الخليج العربى من ناحية وبين مناطق تصنيعه واستهلاكه فى الاسواق الاوربية وماوراءها غربا .. واذا كان المسلمون ينتشرون على طول الجبهة الافريقية المطلة على البحر الاحمر ، فان السيادة الاسلامية بصورتها الحالية أصبحت تقتصر على القطاعين المصرى والسودانى بعد ضم ارتريا الى اثيوبيا واصبح لها بهذا جبهة بحرية بعد ان كانت دولة داخلية . أما المدخل الجنوبى فلا زالت فرنسا تسيطر على جزء من ارض الصومال . فكأن المداخل الشمالية والجنوبية لم تسلم كلها للافريقيين والعرب والمسلمين .

(ج) يلى هذا قطاع صومالى : وهو تحت السيادة الاسلامية . وأن كان فقره الاقتصادى يقلل من اهميته الاستراتيجية ، فضلا عن أنه قليل العمق فى القارة ، اذ تسيطر اثيوبيا على الهضبة وعلى منطقة اوجادين ولا زالت بعض مشكلات الحدود معلقة بينهما .

(د) وراء هذا قطاع يمتد فى كينيا وتنزانيا الحالية . وكان هذا القطاع من مناطق القوة الاسلامية فى القرن التاسع عشر ، عندما كانت زنزبار مركز النقل الاقتصادى والسياسى هناك. واخذت هذه القوة فى التدهور مع التوسع الاستعمارى الاوربى فى شرق افريقية فى العقود الاخيرة من القرن التاسع عشر . وهو التوسع الذى مهدت له جهود الكشف الجغرافى وتكوين الشركات التجارية .

وكانت زنزبار — كما سبق القول — تسيطر على ساحل شرق أفريقية من الصومال حتى قطاع جنوب راس دلجادو على خط عرض ١٠° جنوبا، الا أنها بسلسلة من المعاهدات والاتفاقيات فى اواخر القرن التاسع عشر فقدت سيطرتها على الساحل واقتصرت على جزيرتى زنزبار وبمبا ثم انتهى أمرهما الى ان ضمتا الى تنجانيقا فى وحدة سياسية تحمل اسم تنزانيا(٢٤) .

وبهذا أصبح حد السيادة الاسلامية خط الاستواء وهو الحد السياسى الجنوبى لصوماليا بعد أن كان على خط عرض ١٠° جنوبا — او أكثر — وهو الحد السياسى الجنوبى لتنزانيا .

وهنا ينبغى أن نفرق بين حدود انتشار الاسلام كدين ، وبين السيادة الاسلامية ممثلة فى دولة اغلب سكانها وحكامها مسلمون . فالتراجع هنا سياسى ، وان كان الاسلام كدين ، لازال يتقدم فى بعض جبهات أفريقية المدارية شمال خط الاستواء وجنوبه .

(هـ) أما وراء ذلك جنوبا — فى موزمبيق وجمهورية جنوب افريقية — فخطوات الاسلام

---

(٢٤) The Stateman's Year Book 1964 — 65, p.p. 545 — 546.
وفيه عرض مجمل لتاريخ اقتطاع الساحل من زنزبار وتمزيقه الى قطاعات .

ايضا ، ومصدرها الاساسى الهجرة من شبه القارة الهندية الباكستانية . وهذه الهجرة منتشرة على الساحل حتى اقصى جنوب القارة ، كما هى ممثلة ايضا فى تنزانيا وكينيا . وكانت هذه الهجرة اول الامر هجرة ايد عاملة بتوجيه من الاستعمار البريطانى لاهداف اقتصادية متعددة : كالزراعة او مد الخطوط الحديدية . ثم استقر الاسيويون — ومنهم جماعات كبيرة مسلمة — على سواحل شرق افريقية ، واصبحوا جزءا من تكوينها السكانى .

وخلاصة الموقف فى ساحل افريقية الشرقى :

١ — أن المسلمين ينتشرون عليه دون انقطاع من اقصى الشمال حتى خط عرض ١٠° جنوبا ، ثم يتمثلون بعد هذا كجاليات واقليات .

٢ — أن السيادة الاسلامية — سياسيا — على الساحل اقل من التوزيع الفعلى لسكانه المسلمين .

٣ — أن السيادة الافريقية والعربية ممثلة دون انقطاع الا فى نقطتين لهما أهميتهما الاستراتيجية وهما : جزء من راس خليج العقبة وجزء من منطقة باب المندب حيث اسرائيل فى الاولى وفرنسا فى الثانية .

٤ — أن التخطيط السياسى لحدود أفريقية ، وهو الذى وضعته الدول الاستعمارية فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين ، وتمسكت به الدول الحديثة الاستقلال ، كان من هذه الزاوية بالذات ، يضع مجتمعات اسلامية كبيرة فى شرق افريقية تحت سيادة سياسية غير اسلامية .

الغربية

اما الحد الغربى لارض الاسلام فى افريقية فالوضع فيه مختلف ، ولهذا اذا كنا نعتبر خط عرض ١٠° جنوبا على ساحل شرق افريقية هو المدى الجنوبى الذى استطاع الاسلام ان يصل اليه على الساحل — دون انقطاع — فان خط عرض ١٠° شمالا فى غرب القارة على المحيط الاطلسى يعتبر — بعامة — النقطة المماثلة والى جنوب هذا الخط تحيا مجتمعات اسلامية فى اجزاء من ساحل خليج غانة وبخاصة فى نيجيريا ثم فى الكمرون وجابون .

وهذا التباين بين الساحلين الشرقى والغربى يستوقف النظر . ولكن جانبا كبيرا منه نستطيع فى اطمئنان أن نرده الى عوامل جغرافية وعلاقات مكانية . فالاسلام فى شرق أفريقية جاء عن طريق البحر معتمدا على السفينة متحصنا بالحصون البحرية والموانى . أما فى غرب أفريقية فجاء عن طريق البر عابرا الصحراء معتمدا على الابل والخيل ، متحصنا بالحصون الداخلية . لذلك من المنتظر أن نجد تركزا اسلاميا على شاطىء أفريقية الشرقى ، ثم يقل هذا التركز كلما توغلنا نحو قلب القارة ، حيث الجبال عقبات — او معوقات — لها خطرها فى سبيل التوغل . بينما فى غرب أفريقية جاء الاسلام على جبهة عريضة شمال الصحراء فغمر الاجزاء الشمالية من غرب أفريقية والنطاق السودانى ، ويقل التركز كلما توغلنا نحو ساحل غانة(٢٥) .

ولم يكن الجزء الداخلى من شرق أفريقية مصدر خطر على المسلمين ؛ فكانت تجارتهم آمنة مع الداخل . وكان التوجيه الدفاعى ضد أخطار البحر وما يحمله من سفن معادية . وعندما جاء الاستعمار البرتغالى فى اواخر القرن الخامس عشر حاول التوغل فى القارة وتتبع آثار العرب فيها ولكنه فشل واضطر الى الاقتصار على السواحل(٢٦) . ولكن الاستعمار الاوربى فى القرن التاسع عشر كانت له طبيعة مختلفة : فقد

جاء بعد أن حدثت الثورة الصناعية فى أوربا واشتدت الحاجة الى المواد الاولية اللازمة للصناعة والاسواق لتصريف الانتاج والاراضى البكر لتوظيف رءوس الاموال . واقتضى هذا التوغل فى الداخل بحثا عن هذا كله . واستطاع الالمان والبريطانيون فى شرق أفريقية أن يحصروا المسلمين بين قوة الاسطول من المحيط والمراكز الجديدةالتى قاموا بانشائها فىقلب شرق افريقية . ولم يبق من السيادة الاسلامية — عمليا — الا شريط ساحلى تمزق الى قطاعات سيطرت عليها الدول الاستعمارية . واصبح مسلمو الساحل فيه خاضعين بعد أن كانوا مسيطرين .

والصورة فى غرب افريقية مختلفة : فالدول الاسلامية فيه كان وجهها نحو الشمال والشمال الشرقى والشرق .. اى نحو بقية اجزاء الوطن الاسلامى فى افريقية . وكان قلب السودان العربى « جبهة ريادة » يتقدم فيها الاسلامويتشط فيها حملة دعوته من التجار والعلماء . وعندما جاء الاستعمار الاوربى ، جاء معظمه عن طريق البحر . وسيطر بذلك على النقط الحاكمة التى تمكنه من التوغل فى الداخل . ولم يكن هنا بحاجة الى « تطويق » كالتى قام بها فى شرق أفريقية حين حصر المسلمين بين قوة الاسطول والمراكز الداخلية ، وانما كان الشاطىء خالصا له ، فثبت مراكزه فيه ، وتقدم من الساحل الى الداخل . واستطاع ان يعزل الدول الاسلامية فيه وان يحرمها من أى منفذ بحرى فىالوقت الذى سادت فيه اهمية السفينة ، ونمت الموانى فأصبحت عواصم . وامتص الجنوب — فى غرب افريقية — جانبا كبيرا مناهمية الشمال ، واثر هذا على انتشار الاسلام فى غرب أفريقية .

اما الاجزاء الجنوبية من ساحل غرب أفريقية، جنوب خط الاستواء فيقل فيها المسلمون الى درجة كبيرة حتى يبدو تاثير الهجرة الاسيوية فى أقصى جنوب القارة ، فى منطقة الراس .

الجنوبية

تبقى بعد هذا الجبهة القارية لارض الاسلام فى أفريقية . وهى منطقة تفاعل لها خطرها .

وترجع اهميتها الى انها — من الناحيةالجغرافية— المجال الرئيسى الباقى الذى ينتشر فيه الاسلام

١ — ذلك لان الحد الغربى للوطن الاسلامى هو المحيط الاطلسى .

٢ — والحد الشرقى هو المحيط الهادى .

٣ — والحد الشمالى الشرقى فى وسط آسيا وجنوب اوربا اخذ فى التراجع على مراحل منذ الحروب الصليبية ويمكن ترتيبها تاريخيا ، من الغرب الى الشرق . فاقدم التراجع كان فى اقصى الغرب فى ايبيريا ، واحدثه فى اقصى الشرق فى وسط آسيا مع الفلسفة المادية التى تعيش فيها مجتمعاته . وبهذا يمكن القول بأن « جسم الاسلام يتحرك نحو الجنوب » يفقد فى الشمال ويكسب فى الجنوب . ومن هذه الزاوية تبدو حيوية افريقية المدارية بالنسبة الى الثقافة العربية والاسلام . اما تحديد أبعادهذه الاهمية ورصد نبضها فيحتاج الى دراسات ميدانية مفصلة تدخل فى مجال « الجغرافية التطبيقية » وهى ذروة من ذرى الجغرافية الحديثة .

والجبهة القارية غير محدودة بدقة . ويمكن القول بأنها تبدأ مع الحدود الجنوبية لغينيا على المحيط الاطلسى ، ثم تتجه جنوبا بشرق ، تاركة سيراليون وليبيريا ، ثم تتجه شرقا حتى تشمل الاجزاء الشمالية من ساحل العاج وغانة وتوجو وداهومى ، ثم تتقوس نحو الجنوب الشرقى فى نيجيريا ، وتضم شمالها الاجزاء الوسطى والشمالية من نيجيريا ، ثم تنحرف الى الشمال الشرقى . فى الكونغو برازافيل ، ثم الى الجنوب الشرقى فى السودان ، وتدور فى قوس نحو الشمال الشرقى لتدع هضبة أثيوبيا جنوبها ، شاملة ارتريا والاجزاء الشمالية والشرقية من الهضبة وكل الصومال . وحدود الاسلام هنا تتمشى — الى حد كبير — مع خط طول ٤٠° شرقا شاملة سواحل كينيا وتنزانيا وموزمبيق .

وهذه الجبهة لا تتفق مع الحدود السياسية التى غطت شبكتها افريقية المدارية . فالى شمالها شعوب بها نسب متقاربة من ديانات أخرى غير الاسلام تعايشت معه . والى جنوبها جماعات اسلامية تمثل نقطا امامية أو جزائر فى محيط افريقية المدارية . وهذه الجبهة مليئة

بالمشكلات السياسية . فقد كانت الحدود — حتى القرن التاسع عشر بعامة — تتفق الى حد كبير مع الحدود الدينية فى افريقية . ولكن الحدود السياسية وبخاصة بعد مؤتمر برلين ١٨٨٤ — ١٨٨٥ ، لم تراع اية ظاهرة جغرافية ، طبيعية او بشرية ، وانما كانت تمثل اقصى ما تستطيع الدولة الاستعمارية ان تحصل عليه من ارض . والأمثلة على ذلك متعددة :

١ — ففى سيراليون مثلا ينتشر الاسلام فى الأجزاء الداخلية وهى الأقرب — جغرافيا — الى المؤثرات الآتية من الاقطار الاسلامية القريبة كالمغرب والسنغال . بينما الساحل فيه المسيحية منتشرة ، ومثل هذا يقال أيضا عن ليبريا .

٢ — وتبدو القضية فى اقوى صورها فى نيجيريا ، حيث شهدت الأجزاء الشمالية قيام الامارات والسلطنات الاسلامية . وحاربت هذه القوى الاسلامية الاستعمار دفاعا عن كيانها . ولكن دخول الاستعمار من الجنوب ، وضغط الاسلام من الشمال ، وبقاء أجزاء من الوسط على اوضاعها التقليدية ، أوجد فى دولة كنيجيريا — وهى نموذج لأكثر من دولة فى غرب افريقية — ثلاثة نطاقات ثقافية مستعرضة ، تتعامد عليها الحدود السياسية الراسية المتجهة من الجنوب الى الشمال .

واذا كان مركز الثقل الحضارى قد انتقل الى الموانى والعواصم الساحلية ، فان من المنتظر أن نجد تخلفا نسبيا فى الأجزاء الشمالية — وهى فى نفس الوقت الأجزاء الاسلامية — اذا ما قارناها بالسواحل حيث مراكز النشاط الاقتصادى والحضارى والحكم الجديد . وبهذا تصبح الكثرة العددية فى حالة كنيجيريا مقترنة بنوع من التخلف الثقافى تقابله قلة عديدة غير مسلمة تتمتع بتفوق ثقافى نسبى . ومن المنتظر بعد هذا ان تكون هناك هجرة بشرية من جنوب نيجيريا الى الشمال فى شكل فنيين يحتاج اليهم جهاز الحكم هناك ، وأن لا يجد هؤلاء من الشمال ترحيبا كبيرا بهذه الهجرة الداخلية التى تضيق فرص الحياة امام ابناء الشمال . ويؤدى هذا الوضع الى نهضة ثقافية شاملة يأخذ الشمال بأسبابها ليستطيع ان يقابل بها حاجات التطور وليتحقق بها امام المواطنين تكافؤ فرص حقيقى(٢٧) .

وقد يأخذ التفاعل صورة عنيفة تصل الى الصراع الدموى يغذيه الاستعمار الاوربى واسرائيل . وأوضح الامثلة على ذلك مشكلة السودان الجنوبى .

ملامح المستقبل

اذا كان الطابع الغالب على الدراسات الجغرافية هو الجانب التقريرى ، فان الجغرافيا التطبيقية تقديرية النظرة ، تحاول أن تساهم فى صناعة المستقبل والتخطيط له . وعلى هذا يدخل جانب التوقع والتنبؤ فيها . وتتوفر الارض المشتركة بينها وبين العلوم السياسية بمعناها الواسع .

ولقد امتازت الفترة التى وقعت فيها افريقية تحت سيطرة الاستعمار بتأزم المشكلات الدينية فيها ، ذلك لان الدين أصبح اداة من أدوات الصراع : استندت اليه الشعوب الافريقية تستمد طاقة تدفعها الى الكفاح ، كما حاربه الاستعمار باعتباره من قوى المقاومة الافريقية . بل ان الصراع وصل الى مابين الدول الاستعمارية بعضها وبعض مما أدى الى انقسام فى المجتمعات الافريقية (٢٨) . حتى ذهب بعض الباحثين الى القول — بعد عرض توزيعات الأديان فى افريقية — بأن مصير القارة كلها يتوقف على نتيجة اللقاء بين زحف الاسلام من الشمال والشرق والمسيحية من الجنوب(٢٩) .

---

(٢٧) Crowder, M., The Story of Nigeria, p.p. 262 — 263, Faber, London, 1962.

(٢٨) Dechamps, H., Les Religions de l'Afrique Noire, p. 110, Que sais - je ? Paris, 1954.

(٢٩) نفس المرجع ص ١٢٢ .

ومع أن هوبير ديشان عند عرضه هذه القضية يرى فيها غضا من شأن العقلية الافريقية بدليل ظهور طوائف مستحدثة تجمع فى عقائدها وطقوسها بين الديانات السماوية وبين الديانات الافريقية القديمة ، الا ان الصورة — بكاملها — أخذت فى التغير مع ارتفاع موجة التحرر الافريقى .

ذلك لأن هذه الموجة لم تكن سياسية النظرة فقط ، وانما شملت حرية العقيدة عند الفرد . وتنص دساتير الدول الافريقية المستقلة على احترام حرية الفرد وعقيدته . والشخصية الافريقية الآن تؤمن بالتعايش بين الأديان وتريد أن تجنب قارتها ويلات الحروب الصليبية التى أرادت أوربا أن تنقل معاركها الى قلب القارة . ويذكر رينشارد رايت هذا فى صراحة فيقول : « ان أسوأ مستقبل يمكن ان نتصوره لافريقية السوداء هو أن نرى ملايين الزنوج يشتبكون فى حروب طاحنة ضد بعضهم البعض بسبب مفاهيم دينية أوربية بحتة(٣٠) » .

على هذا من المنتظر أن نجد فى افريقية يقظة وعناية بمقوماتها الحضارية ومن بينها الاسلام وهذه اليقظة لها مظهران اساسيان :

الأول : أنها قائمة على الاقتناع العقلى .

الثانى : أن مراكز النشاط الاسلامى تقوم بها استجابة لحاجة الجماعات أو الشعوب التى تطلب الخدمات الثقافية الاسلامية .

وعلى أساس من هذين المظهرين يمكن أن نعرض فى ايجاز للدور الذى تقوم به الجمهورية العربية المتحدة فى النشاط الاسلامى فى افريقية ، كجزء من نشاطها الحضارى العام فى القارة .

فمصر تمثل المدخل الشمالى الشرقى لافريقيا . ولها فى الوطن العربى الكبير موقع جغرافى يمكن ان ندرك اهميته على النحو الآتى : فنحن اذا نظرنا الى خريطة توزيع السكان فى وطننا العربى ، راينا ان مناطق الاستقرار البشرى فيه تنتشر على محيطى دائرتين كبيرتين اولاهما حول قلب الجزيرة العربية ، ونستطيع أن نتتبع هذه الدائرة من اليمن الى الخليج العربى الى العراق الى الشام . فاذا ادركنا مصر راينا الاستقرار البشرى يمتد على محورين اولهما نحو الجنوب على طول النيل والثانى على طول الساحل الجنوبى للبحر المتوسط الى بلاد المغرب . ويلتقى هذان المحوران — النيلى والساحلى — مرة أخرى فى النطاق الرعوى السودانى ويكونان دائرة حول الصحراء الكبرى . هاتان الدائرتان — الآسيوية والافريقية تتماسان فى مصر . ويبلغ التركيز أقصاه فى القاهرة ، قلب العروبة واضخم مدن الوطن العربى وافريقية عامة .

ولقد حدد الرئيس جمال عبد الناصر العلاقة بين الولاء القومى والتعاون الاسلامى فقال فى فلسفة الثورة « حين اسرح بخيالى الى هذه المئات من الملايين الذين تجمعهم عقيدة واحدة ، أخرج باحساس كبير بالامكانيات الهائلة التى يمكن أن يحققها تعاون بين هؤلاء المسلمين جميعا . تعاون لا يخرج عن حدود ولائهم لأوطانهم الاصيلة بالطبع ، ولكنه يكفل لهم ولاخوانهم فى العقيدة قوة غير محدودة » .

ومع أن التطور الافريقى العام كان من المنطقى أن تتطور الاجهزة التى يقوم عليها التطور المادى

---

(٣٠) رينشارد رايت : اسمع ايها الانسان الابيض (مترجم) المكتبة الاهلية . بيروت م

والروحى على اساس متكامل. ومن هذه الزاوية ، نستطيع ان نربط بين التحرر الافريقى وبين تطوير جامعة الازهر. فالازهر اقدم جامعات العالم(٢١). ونظام الأروقة فيه كان يحمل معنى انسانيا حين يجمع ابناء الشعوب الاسلامية على طلب العلم ، ولكنه لم يكن يشمل التخصصات الاساسية التى تحتاج اليها هذه الشعوب فى تطورها ، وانما اقتصر على الدراسات الدينية البحتة وبعض العلوم الحديثة . « وحين تنبهت بعض البلاد الاسلامية الى هذه الحقيقة المؤسفة حولت بعثاتها كلها أو بعضها الى الجامعات المدنية فى الجمهورية العربية المتحدة ، او فى غيرها من البلاد ، وعاد اليها مبعوثوها بعد اتمام دراستهم وهم يملكون الخبرة ولا يكادون يعرفون الدين ، فى حين يعود المبعوثون منهم الى الازهر وقد حصلوا من علوم الدين وعلوم القرآن حظا كبيرا ، ولكنهم لايحسنون عملا ولايطبقون انتاجا ، ولايقدرون على المشاركة فى لون من الوان النهضة التى اشرنا اليها آنفا ، وبهؤلاء وأولئك تعقدت الحياة الاجتماعية فى كثير من بلاد العالم الاسلامى وتعثرت النهضة فى تلك البلاد . ومن حسن الحظ ان يجمع كل اهل الغيرة فى كل البلاد الاسلامية ، على رأى واحد فى هذه المشكلة ، هو ان يعرف عالم الدين علوما اخرى يعيش بها ويشارك بها فى النهضة ليرتفع مقام الدين عن ان يكون سببا للتعطل والضياع فى المجتمع . وسبيل ذلك ان تتطور معاهد الدراسات الاسلامية العالية بحيث تواجه احتياجات النهضة فلا تقتصر على الدراسات الدينية بل يجب أن تجمع اليها علوما أخرى تتحقق بها لكل خريج الخبرة والمعرفة وسلامة العقيدة ، ليعود هؤلاء الخريجون الى مراكز القيادة فى كل مجال من مجالات النشاط فى العالم الاسلامى المتحرر»(٢٢).

فكأن الاتجاه الاسلامى الان ، كما يمثله تطوير اكبر جامعاته واقدمها ، أن يشارك الاسلام مشاركة فعالة فى بناء المجتمع ، وأن لا ينعزل رجل الدين عن الدنيا ، وانما يتكون العالم المتخصص الذى تتكامل فيه العقيدة والعلم .

واذا كانت الجمهورية العربية المتحدة تستجيب لحاجات الأقطار الاسلامية بارسال المبعوثين ، فانها تستقبل كل عام اعدادا آخذه فى الزيارة من أبناء هذه الاقطار . واقتضى هذا انشاء مدينة خاصة لهم هى «مدينة ناصر للبعوث الاسلامية» وتضم الآن ستة آلاف طالب من ابناء الاقطار الاسلامية منهم تسع وعشرون جنسية افريقية(٢٣) .

والذى يمكن أن تخلص اليه من هذه الدراسة:

١ — أن ما تنبأ به الاستعمار — او اعد له — من صراع فى افريقية على اساس من المشكلات الدينية ، قد تضاءلت مجالاته الى حد كبير من تطور القارة وتحررها ، وتنبه شعوبها الى اساليب الاستعمار ، واتساع مجالات التعاون بين شعوبها وحكوماتها على أساس من الاحترام المتبادل .

(٢١) أصدرت وزارة الاوقاف وشئون الازهر كتاب : الازهر تاريخه وتطوره ١٣٨٣—١٩٦٤ يشمل دراسات وافية عن المراحل التى مر بها الازهر والدور الذى قام به فى خدمة الاسلام منذ انشائه حتى تطويره الاخير .

(٢٢) من المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشان تنظيم الجامع الازهر والهيئات التى يشملها : تراجع المذكرة فى كتاب : الازهر تاريخه وتطوره ص ٥٠٤ — ٥١٤ .

(٢٣) الازهر تاريخه وتطوره ص ٥٧٢ — ٥٧٣ . وبيان المجلس الاعلى للشئون الاسلامية من عام ١٩٦١/٦٠ الى نهاية يوليو ١٩٦٥ . منشور بمجلة منبر الاسلام ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٥ ص ٨٧ — ١١٠ من الملحق .

٢ ــ أن انتشار الاسلام فى افريقية(٢٤)وزيادة العناية به ، انما هو مظهر من مظاهر التحرر الافريقى : تحررا يظهر فى مجــالات السياسة والاقتصاد والعلم ، كما يظهر فى مجالات حرية الاعتقاد والربط بين الدين والمجتمع .

٣ ــ لما كان الانتشار الحديث للاسلام قائما على أساس من التفاعل السلمى بين مجتمعاتها فانه سيكون ــ جغرافيا ــ على نمط كوكبى فى افريقية المدارية . ونقصــد بهــذا انه سيكون نموا فى مجتمعات اسلامية منتشرة هناك ، تنمو نموا ذاتيا ، وتستقطب حولها جماعات وافرادا . وهذا النمط يختلف عن النمط الخطى الذى تحركت به جبهة الاسلام من قبل نحو قلب افريقية .



(٢٤) Monteil V., L'Islam Noire p. 336, Editions du Seuil, Paris, 1964.

وفيما يتعلق بالجانب الاحصائى للمسلمين فى افريقية يراجع :

Kamil, A.A., The Face of the Moslem World,

مجلة الجمعية الجغرافية المصرية سنة ١٩٦٥ .

دراسة

الحزب الشيوعى الصينى والسياسة الدولية

د. محمد فتح الله الخطيب

استاذ العلوم السياسية المساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة .

تقوم

جمهورية الصين الشعبية بدور هام فى المجتمع الدولى ، ولها [illegible]ثير فعال فى سير العلاقات الدولية ، ليس فى [illegible]قارة الاسيوية فحسب ، بل فى العالم اجمع [illegible]يرجع ذلك الى ضخامة عدد سكان الصين [illegible]شعبية اذ يربو على ثلث سكان العالم ، فضلا [illegible]ن الاسمية التى احتلتها الصين الشعبية فى [illegible]سيا وأمريكا . وقد ازداد شأن الصين الشعبية [illegible]تأثيرها فى العلاقات الدولية منذ انضمامها الى [illegible]لنادى الذرى واصبح لها مكانه خاصة بين الدول [illegible]لمؤثرة فى تيار السياسة الدولية .

وتنبثق السياسة الخارجية الصينية عن تفاعل الايديولوجية الماركسية اللينينية والنظام السياسى فى الصين الذى كما سبق أن اوضحنا يركز السلطة فى نخبة قليلة تكون المكتب السياسى للحزب الشيوعى الصينى ، وما اجهزة الدولة الا اداة لتنفيذ ارادة الحزب والسياسة التى يضعها.

والاجهزة التى تعمل فى وضع السياسة الخارجية الصينية وتنفيذها ، هى المجلس الوطنى لنواب الشعب ، واللجنة الدائمة لهذا المجلس ، ومجلس الدولة (اى مجلس الوزراء) . ويبدو

ان وزارة الخارجية الصينية تقوم بدور المنفذ للسياسة الخارجية اكثر مما تقوم بدور الواضع لهذه السياسة . وبالرغم من هذه الظاهرة يبدو فى الوقت نفسه ان لتوصيات وزارة الخارجية ودراساتها اهمية متزايدة، اذ ان المكتب السياسى للحزب الشيوعى الصينى ياخذ هذه التوصيات والدراسات فى اعتباره عند رسم السياسة الخارجية للدولة .

ويشبه تنظيم وزارة الخارجية الصينية نظام وزارات الخارجية فى الدول الاخرى ، اذ يقوم على اساس جغرافى ووظيفى . فتوجد ادارات تهتم بمناطق جغرافية وتتخصص فى العمل فى نطاقها ، مثل ادارات شئون الاتحاد السوفيتى وشرق اوربا ، وشئون آسيا غير الشيوعية ، وشئون آسيا الشيوعية ، وشئون غرب آسيا وافريقيا ، وشئون اوربا الغربية ، وشئون امريكا واستراليا . اما الادارات التى تقوم على اساس وظيفى فتشتمل على ادارات الشئون القنصلية،

والمراسم ، والمعاهدات ، والشئون القانونية(١).

وفى سنة ١٩٤٩ بعد نجاح الثورة ، واجهت الصين الشعبية مشكلة حادة خاصة بتوظيف العاملين فى الدولة وخاصة فى السلك الخارجي. وترجع هذه المشكلة الى انه خلال السنوات الطوال التى شن فيها الشيوعيون حرب العصابات ضد الكيومنتانج ، انعزلوا نسبيا عن العالم وبعدت قيادتهم عن الاتصال بغير الصينيين والفلاحين ؛ ولذلك كان من الصعب بعد نجاح الثورة الوصول الى اشخاص لهم تجربة فى العمل فى السلك الخارجي ويؤمنون فى الوقت نفسه بالعقيدة الماركسية . ولذلك لم يوجد تمسك واصرار فى البداية على شرط العقيدة ، بل رئى السعى للاستعانة بذوى الخبرة. وفعلا استعانت الحكومة الجديدة ببعض الاشخاص ذوى الخبرة الذين خدموا فى ظل حكومة الكيومنتانج . ولكن وضع فى الوقت نفسه الاهتمام بتدريب الشيوعيين على وظائف السلك الخارجي ، وذلك بانشاء معاهدة متخصصة لدراسة الشئون الخارجية والعالمية واللغات .

وللصين الشعبية فى الوقت الحاضر اكثر من ثلاثين سفارة فى مختلف الدول ، فضلا عن العلاقات غير الرسمية أو شبه الرسمية التى تقيمها فى اكثر من ثمانين دولة ، معتمدة فى ذلك على برنامج للعلاقات الثقافية . ويتولى رجال الحزب الشيوعى الصينى مهمة تدعيم العلاقات الثقافية فى مختلف الدول وذلك عن طريق بعض المنظمات غير الرسمية التى ليس لها علاقة بوزارة الخارجية الصينية (٢) .

ويوضح البرنامج العام لدستور الحزب الشيوعى الصينى لسنة ١٩٥٦ ، الخطوط الاساسية للسياسة الخارجية الصينية ، اذ يشير الى ان هدف السياسة الخارجية التى ينتهجها الحزب هو المحافظة على السلام العالمى وتحقيق التعايش السلمى بين الدول ذات الانظمة المختلفة . ويرى الحزب اقامة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وتنميتها بين الصين والدول الاخرى، وتدعيم علاقات الصداقة وتوسيع قواعدها بين شعب الصين وغيره من شعوب الدول الاخرى . ويعارض الحزب بقوة كل عمل عدوانى ضد الصين تقوم به الدول الاستعمارية، كما يعارض المخططات الاستعمارية لاشعال حرب جديدة ، ويؤيد كل الجهود التى تبذلها شعوب وحكومات الدول الاخرى للمحافظة على السلام وتوطيد العلاقات الودية بين الشعوب والدول ، ويساند جميع حركات التحرر والصراع ضد الاستعمار . ويسعى الحزب لتثبيت وتقوية علاقات الصداقة بين الصين وجميع الدول الاخرى فى معسكر السلام والديمقراطية والاشتراكية الذى يراسه الاتحاد السوفيتى (٣) .

وسنعالج فى هذا البحث بعض الاتجاهات الاساسية فى السياسة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية :

أولا : علاقة الصين بالاحزاب الشيوعية

ترى الصين ضرورة صيانة وحدة صفوف الشيوعية العالمية وتعزيزها ، على ان يكون الخط العام للحركة الشيوعية العالمية مطابقا للنظرية الماركسية اللينينية وانعكاسا للقانون العام لتطور تاريخ العالم « فالنضالات الثورية لدى البروليتاريا والشعوب فى مختلف البلدان :

---

(١) Padelford, N.J. & Lincoln . G. A. : **The Dynamics of International Politics** (The Macmillan Company, New York, 1962) , p.p. 322 — 327.

(٢) Scalapino , R. A. "The Foreign Policy of the People's Republic of China", in Black, J. E. & Thompson, K. W. : **Foreign Policies in A World of Change** . (Harper and Row, New York, 1963) . p.p.560 — 562.

(٣) دستور الحزب الشيوعى الصينى لسنة ١٩٥٦ . انظر . Tang, P. S. H. : **Communist China Today**, Vol. II (Praeger, New York, 1958), p.p. 116 — 117.

سوف تسير عبر مراحل مختلفة ، وسيكون لها خصائصها المميزة ، ولكنها سوف لا تتخطى القانون العام لتطور تاريخ العالم . وان هذا الخط العام يجب أن يوضح الاتجاه الاساسي للنضالات الثورية لدى البروليتاريا والشعوب في مختلف البلدان ، وعندما يضع كل حزب شيوعي او عمالي خطه المحدود وسياساته المحددة ، يكون في أرقى درجات الاهمية أن يلتزم بمبدأ ربط الحقيقة العامة للماركسية اللينينية بالممارسة العملية المحددة للثورة والبناء في بلده الخاص (٤)».

غير انه يمكن تقسيم الاحزاب الشيوعية في العالم تبعا لعلاقة الصين الشعبية والحزب الشيوعي الصيني بها ، الى ثلاث فئات :

(أ) الاحزاب الشيوعية في المعسكر الشيوعي .
(ب) الاحزاب الشيوعية في خارج المعسكر الشيوعي .

(ج) رابطة الشيوعيين اليوغوسلافيين .

(أ) العلاقة بالاحزاب الشيوعية في المعسكر الشيوعي

يرى الحزب الشيوعي الصيني أن العلاقات بين الدول الشيوعية هي علاقات دولية من نوع جديد ، اذ انها تقوم « على اساس المساواة التامة بينها ، والاحترام التام لوحدة اراضيها والسيادة الوطنية وعدم التدخل في الشئون الداخلية لكل منها ، كما يجب أن تكون ايضا على اساس مبدأ التأييد المتبادل والمساعدة المتبادلة المتفق مع الاممية (اي الدولية) البروليتارية (٥)».

ولذلك فان على كل دولة في المعسكر الشيوعي أن تعتمد اساسا على نفسها ، وفي حدود الظروف التي تحيط بها ، على عمل شعبها وامكانياته وعلى استخدام جميع مواردها بصورة مخططة ، حتى تتمكن من تحقيق البنيان الاشتراكي وتطوير اقتصادها بصورة سريعة . وذلك هو اسلوب الاسهام من جانب دول ذلك المعسكر لتقويته . ولا ينفي ذلك المساعدات والتعاون الاقتصادي بين دول المعسكر الشيوعي . ولكن الحزب الشيوعي يرى أن هذا التعاون الاقتصادي يجب ان يكون على اساس « المساواة التامة والنفع المتبادل والمساعدة الرفاقية المتبادلة » .

وينادي الحزب الشيوعي الصيني بأنه يجب ان تلتزم الاحزاب الشيوعية في المعسكر الشيوعي المبادىء الاتية :

١ — التزام الخط الماركسي اللينيني واتباع سياسات ماركسية لينينية صحيحة داخلية وخارجية .

٢ — تدعيم دكتاتورية البروليتاريا والتحالف بين العمال والفلاحين تحت قيادة البروليتاريا ، والسير بالثورة الاشتراكية الى الامام حتى النهاية في الميادين الاقتصادية والسياسية والايديولوجية .

٣ — تطوير روح المبادرة والخلق لدى الجماهير الشعبية الغفيرة ، والنهوض بالبناء الاشتراكي بصورة مخططة ، وتطوير الانتاج ، وتحسين ظروف معيشة الشعب ، وتعزيز الدفاع الوطني .

٤ — تدعيم وحدة المعسكر الاشتراكي على اساس الماركسية اللينينية ، وتأييد البلدان الاشتراكية الاخرى على اساس الاممية البروليتارية .

٥ — معارضة السياسات المعادية للشيوعية والشعب والثورة ، وهي السياسات التي يباشرها الرجعيون في جميع البلدان .

٦ — معارضة السياسات العدوانية والحربية التي يتبعها الاستعمار ، والدفاع عن السلم العالمي .

٧ — مساعدة النضالات الثورية التي تخوضها

---

(٤) اقتراح حول الخط العام للحركة الشيوعية العالمية ، رسالة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في ١٤ يونية سنة ١٩٦٣ (دار النشر باللغات الاجنبية ، بكين سنة ١٩٦٣) ص ٥ .

(٥) المرجع السابق ، ص ٥٢ .

الطبقات والامم المضطهدة فى العالم بأسره (٦) .

وفى مواجهة الانقسام الذى طرأ على المعسكر الشيوعى نتيجة الصراع الايديولوجى بين الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية ، أعلن الحزب الشيوعى الصينى استعداده « بالاشتراك مع الاحزاب الشقيقة فى البلدان الاخرى لبذل اقصى جهوده على اساس الماركسية اللينينية والاممية (الدولية) البروليتارية لتقوية الوحدة ومعارضة الانقسام ، وللكفاح من اجل السعى لتحقيق انتصارات جديدة فى قضية السلم العالمى والتحرير الوطنى والديمقراطية والاشتراكية (٧) . كما يتمسك الحزب الشيوعى الصينى بالمبادىء التى وردت فى تصريح موسكو سنة ١٩٥٧ وبيان موسكو سنة ١٩٦٠. بشأن المبادىء المرشدة للعلاقات بين الاحزاب الشقيقة والاقطار الشقيقة وتتلخص هذه المبادىء فى :

الوحدة على اساس الماركسية — اللينينية والاممية البروليتارية ، والتأييد والمساعدة المتبادلين ، والاستقلال والمساواة ، والوصول الى الاتفاق الجماعى عن طريق التشاور (٨) .

ومن الاهمية ان نلقى نظرة على العلاقات الصينية السوفيتية . لقد كانت الثورة الشيوعية فى روسيا هى منبع الفكر الماركسى والحركة الثورية التى قام بها الحزب الشيوعى الصينى. ومنذ نشأة ذلك الحزب ارتبط ارتباطا وثيقا بالاتحاد السوفيتى . وليس ادل على ذلك الارتباط من تصريحات الزعماء الصينيين انفسهم . فقد ادلى ليوشاوتشي بحديث فى ٧ مايو سنة ١٩٦١ بمناسبة مرور اربعين سنة على انشاء الحزب الشيوعى الصينى قال فيه : « ان اساس سياستنا منذ انشاء جمهورية الصين الشعبية هو اقامة علاقات الصداقة والتعاون المتبادل مع الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية الاخرى ، والسعى للتعايش السلمى مع الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة على اساس من المبادىء الخمسة ، ومعارضة السياسات الاستعمارية العدوانية العسكرية ، ومؤازرة الكفاح الثورى لجميع الشعوب المغلوبة على أمرها فى مواجهتها للاستعمار ، وهذا هو الخط العام لسياستنا الخارجية (٩) » .

واذا كان هذا التصريح يجعل من علاقة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتى ، وجها للخط العام للسياسة الخارجية الصينية ، فقد لاحظ تنج هيساو بنج فى مناسبة مرور عشر سنوات على قيام جمهورية الصين الشعبية « ان الاتحاد السوفيتى هو أخلص أصدقاء شعب الصين . فبعد قيام جمهورية الصين الشعبية انشأت الدولتان الكبيرتان الشيوعيتان — الاتحاد السوفيتى والصين — تحالفا قويا . وتقوم وحدة الاتحاد السوفيتى والصين بدور كبير الاهمية فى وحدة شعوب العالم .. فالمعسكر الاشتراكى بزعامة الاتحاد السوفيتى هو ضمان للسلام العالمى والتقدم الانسانى . ولقد اشتركت جمهورية الصين الشعبية فى هذا المعسكر وتتقاسم معه مستقبله . وفى نطاق الاسرة الاشتراكية الكبيرة يسير الاقتصاد القومى لجميع الدول الاشتراكية متكاتفا الى الامام ونحو التقدم وتزداد الوحدة بيننا رسوخا وقوة يوما بعد يوم (١٠) » .

ولم يقتصر ارتباط الصين بالاتحاد السوفيتى على المجال الايديولوجى . بل اتسع نطاق العلاقات بين البلدين فمد الاتحاد السوفيتى الصين الشعبية بالمساعدات الاقتصادية التى

---

(٦) قادة الحزب الشيوعى السوفياتى اكبر الانقساميين فى عهدنا الحاضر . بقلم هيئتى تحرير صحيفة « جيمينجيباو » وصحيفة « العلم الاحمر » فى ٤ فبراير سنة ١٩٦٤ (دار النشر باللغات الاجنبية) بكين سنة ١٩٦٤ ، ص ٢٢ — ٣٣ .

(٧) يا عمال العالم اتحدوا ضد عدونا المشترك . افتتاحية صحيفة جيمينجيباو فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٢ (دار النشر باللغات الاجنبية ، بكين سنة ١٩٦٣) ص ١٣ .

(٨) لنتحد على اساس تصريح موسكو وبيان موسكو . افتتاحية صحيفة جيمينجيباو فى ٢٧ يناير سنة ١٩٦٣ (دار النشر باللغات الاجنبية ، بكين سنة ١٩٦٣) ص ١٩ .

(٩) اقتبسها Scalapino : Op. Cit , p. 563.

(١٠) اقتبسها Ibid, p. 564.

استوجبت فى مناسبات مختلفة الثنـاء عليهـا والاشادة بها من جانب الرسميين فى الصين الشعبية . فقد ارتبط كل من الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية بمقتضى المـادة الخامسة من معاهدة التحالف التى عقداها بأن « يلتزم كل من الطرفين المتعاقدين ، بروح من الصداقة والتعاون ، وتمشيا مع مبادىء المساواة والمنفعة المتبادلة والاحترام المتبادل للسيادة القومية والسلامة الاقليمية وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للطرف الاخر ، أن يعمل لتنمية ودعم الصلات الاقتصادية والثقافية بين الصين والاتحاد السوفيتى ، وأن يقدم للاخر كل مساعدة اقتصادية ممكنة وأن ينفذ التعاون الاقتصادى اللازم (١١) » .

وقدم الاتحاد السوفيتى المساعدة الى الصين الشعبية لبنـاء ١٦٦ مشروعا خـلال خطتهـا الخمسية الاولى ، وكان مقررا أن يعمل لاقامة ١٢٥ مشروعا خلال فترة الخطـة الخمسـية الثانية . فضلا عن أن أكثر من ١٠٫٨٠٠ خبير سوفيتى قد عملوا فى الصين الشعبية خلال المدة من ١٩٥٠ الى ١٩٦٠ . بالاضافة الى ذلك كانت تجارة الصين الشعبية تجد سوقا واسـعة فى الاتحاد السوفيتى ، اذ بلغت نسبة ما صدرته الصين الشعبية الى الاتحاد السوفيتى حوالى ٥٠ ٪ من مجموع صادراتها . كما كان التعاون الثقافى والفنى والعلمى بين الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية له أثر واضح فى تقدم الاخيرة . ولذلك ليس غريبا أن يقول شواين لاى فى سنة ١٩٥٩ « انه لا يمكننا أن نفصل بين ما تمكنا من تحقيقه وبين المساعدات الهائلة التى حصلنا عليها من الدول الشقيقة . ان الشعب الصينى لن ينسى محبتها وصداقتها ، ويجب أن يتمسك الى الابد بالمبادىء الماركسية اللينينية التى تدمج الوطنية فى العالمية ، وأن نعمل دائما من أجل تعزيز تعاوننا الاخوى معها (١٢) » .

وبالرغم من هذه المظاهر الواضحة للعلاقات المتينة بين الصين الشعبية والاتحاد السوفيتى ، وقع الصدام بينهما . واذا كان البعض يرى أن الخلاف بين الصين الشعبية والاتحاد السوفيتى انما يرجع الى سنة ١٩٦١ عندما قام خروشوف بتوجيه هجومه القاسى على زعماء البانيـا فى خطابه امام المؤتمر الثانى والعشرين للحـزب الشيوعى السوفيتى ، فان جذور هذا الخلاف الذى تركز فى سنة ١٩٦١ حول تصفية الستالينية ومسالة الهجوم على البانيا ، انمـا ترجع الى ما قبل ذلك .

(أ) تصفية الستالينية : على الرغم من تأييد ماوتسى تونج لخروشوف ضد مالينكوف سنة ١٩٥٤ ، فان هجوم خروشوف على ستالين قد اثـار ماوتسى تونج الـذى وصف سـتالين عند وفاته قائلا : « لقـد مات معلمنا العظيم واخلص صـديق لنـا ، ذلـكم هو الـرفيق ستالين . يا لها من نكبة ! ليس ثمة وجود لكلمات تعبر عن الاسى الذى احدثته الفاجعة فى نفوسنا . ان واجبنا هو ان نحول الحزن الى قوة . وتخليدا لذكرى معلمنا العظيم ستالين ، سوف تقوى الى غير حد ، الصداقة القائمـة باسم ستالين بين الحزب الشيوعى فى الصين والشعب الصينى وبين الحـزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى والشعب السوفيتى (١٣) » .

لقد بدأ خروشوف حملته على ستالين فى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفيتى لمـا سماه « سياسة عبادة الفرد » التى كان يحرص عليها ستالين ، ولمسؤليته عن كثير من النكبات التى حلت بالشعب السوفيتى نتيجة سياسته . ولم تلق هذه الحملة ردا معاكسا من جانب الحزب الشيوعى الصينى ، بل على العكس من ذلك اشاد زعماء الحزب الشيوعى الصينى ، ومنهم ماوتسى تونج ، وليوشاوتشى وتنج هيساوبنج بانجازات المؤتمر العشرين للحـزب الشيوعى السوفيتى ، ومن بينها استنكاره سياسة عبادة الفرد والتفسير المقنع لاهمية التمسك بالقيادة

---

(١١) اقتبسها راشد البراوى : الصراع الكبير بين الصين والاتحاد السوفيتى (مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة سنة ١٩٦٤) ص ١١ .

(١٢) Scalapino : Op. Cit , p. 564.

(١٣) صحيفة الشعب الصينية فى ٩ مارس سنة ١٩٥٣ ، اقتبسها راشد البراوى : مرجع سابق ص ٢٨

الجماعية (١٤) ومنذ سنة ١٩٥٦ والاتحاد السوفيتي يشن هجوما قاسيا على ستالين وشخصيته ، وقد بلغ ذروته خلال المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي سنة ١٩٦١ عندما أخرج من قبره المجاور لقبر لينين ودفنه في سور الكرملين مع سواه من الراحلين . ولم تقبل الصين هذه الحملة المجددة على ستالين ، وتاكيدا لمنزلة ستالين لدى الصينيين واعترافا باسهامه في تطور الفكر الشيوعي ، وضع شواين لاي اكليلا من الزهور على مقبرته قبل أن يغادر موسكو فجأة عند حضوره المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي ، ووضع عليها بطاقة كتب عليها « الى جوزيف ستالين الماركسي اللينيني العظيم » . وقد نشرت الصحف الصينية تلك الواقعة والعبارة، ولكن الصحافة السوفيتية لم تشر اليها (١٥) .

ورات الصين ان الحملة أوسع مما ينبغي ، وانها اصبحت تهدد وحدة المعسكر الشيوعي . ونشر الحزب الشيوعي الصيني بحثا عقب الحملة على ستالين أوضح وجهة نظره في الموضوع وتتلخص فيما يلي :

١ — لم يستشر خروشوف الاحزاب الشقيقة مسبقا بشأن مسألة أساسية مثل هذه تمس كل الحركة الشيوعية العالمية ، بل حاول أن يفرض عليها التسليم بالامر الواقع .

٢ — يجب اجراء تحليل موضوعي علمي شامل لمآثر ستالين وأخطائه بأسلوب المادية التاريخية، ونقد الاخطاء التي ارتكبها ستالين عندما تكون أخطاء لها جذورها الايديولوجية والاجتماعية والتاريخية ، وليست الاخطاء التي عزيت اليه بلا أساس .

٣ — اذا كانت هناك بعض الاخطاء التي ارتكبها ستالين ، وخاصة في سنواته الاخيرة ، فان ذلك لا يمنع من تسجيل انه كان مناضلا ماركسيا لينينيا عظيما حارب خصوم الشيوعية بلا هوادة . فان نشاطات ستالين مرتبطة ارتباطا وثيقا بنضالات الحزب الشيوعي السوفيتي والشعب السوفيتي ، ولا تنفصل عن النضالات الثورية لشعوبه قاطبة (١٦) .

(ب) **الهجوم على البانيا** : شن خروشوف في التقرير الذي قدمه الى المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي الصيني ، هجوما على حزب العمال الالبانيين وقادته ، واتهمهم بالابتعاد عن الخط المتفق عليه بوجه عام والذي تسير فيه الحركة الشيوعية ، وانهم قد احيوا الاساليب الستالينية في بلادهم . وكان من الواضح ان هذا الهجوم السافر على البانيا موجه في الدرجة الاولى الى الصين . ولم يعتبر قادة الصين أن الهجوم الذي شنه خروشوف على البانيا منهاجا سليما في ضوء النظرية الماركسية اللينينية ، الامر الذي أدى الى انسحاب شواين لاي من مؤتمر الحزب السوفيتي . ورات الصين في هجوم الاتحاد السوفيتي على البانيا تفتيتا لوحدة المعسكر الشيوعي ووحدة الحركة الشيوعية العالمية ، لانه كان الاول من نوعه ، اذ كان هجوما بالاسم وبصورة علنية مباشرة على حزب شيوعي آخر هو حزب العمال الالباني. واعلنت الصين على لسان شواين لاي مندوبها لدى مؤتمر الحزب السوفيتي ، ان هجوم الاتحاد السوفيتي على ألبانيا « لا يساعد على الوحدة ، ولا يساعد على حل المشاكل . ان كشف نزاع ما بين الاحزاب الشقيقة والاقطار الشقيقة علنا أمام العدو ، لا يمكن اعتباره موقفا ماركسيا لينينيا جادا .. ولا يؤدي مثل هذا الموقف الا الى ايلام الاعزاء المقربين الينا وافراح أعدائنا . ان الحزب

---

(١٤) المرجع السابق ص ٦٨ ، Teng Hsaio Ping : **Report on the Revision of the Constitution** of the Communist Party of China (Foreign Languages Press Peking, 1956) . p. 82.

(١٥) Scalapino **Op. Cit**, p.p. 565 — 566.

(١٦) حول مسالة ستالين . بقلم هيئة تحرير صحيفة جينمينجباو ومجلة العلم الاحمر في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٦٣ ، (دار النشر باللغات الاجنبية ، بكين سنة ١٩٦٣) . قارن Kovner, M. "The Sino — Soviet Dispule : Communism at the Crossroads," Current History Vol. 47, No 277, pp. 129 — 130.

الشيوعي الصيني يأمل باخلاص أن تقوم الاحزاب الشقيقة التى بينها نزاعات أو خلافات بالاتحاد من جديد على أساس الماركسية اللينينية وعلى أساس الاحترام المتبادل للاستقلال والمساواة (١٧) » .

ولم تحمل كلمات شواين لاى مجرد النقد الموجه الى خروشوف لهجومه العلنى على احد الاحزاب الشيوعية الشقيقة ، بل كانت انكارا غير مباشر لما يقال عن زعامة الاتحاد السوفيتى للاسرة الشيوعية . وبينما تتزايد التقارب بين الصين وألبانيا ، احتدت شدة الخلاف بين الصين والاتحاد السوفيتى . وحاولت الصين أن تجتذب عددا من الدول الشيوعية الى جانبها فى تأييد البانيا . وبدأت فى الوقت نفسه وطأة الخلاف تشتد بين ألبانيا وعلى راسها انور خوجه وبين الاتحاد السوفيتى . فوجهت ألبانيا الاتهام الى خروشوف بأنه خارج على تعاليم ماركس ولينين وانه عالج بأسلوب انتهازى موضوع التعايش السلمى وحركات التحرر الوطنى . واخذ الاتحاد السوفيتى يوجه الاتهامات الى ألبانيا وزعمائها بأنهم قتلة مستبدين يقومون بأعمال افظع مما قام به القياصرة وأنهم لا يعون الفلسفة الماركسية اللينينية . وفى يناير سنة ١٩٦٢ تم الاتفاق بين الصين وألبانيا على خمس اتفاقيات بشأن التعاون الاقتصادى والعلمى والفنى . وأعلن شواين لاى فى حفل أقامه للوفد الالبانى بهذه المناسبة أنه « على الرغم من الجبال والبحار التى تفصل بين ألبانيا والصين ، فان الهدف العظيم ، هدف الشيوعية ، يربط بيننا رباطا وثيقا » . وأشاد بحزب العمال الالبانى وجهاده فى سبيل الماركسية اللينينية (١٨) .

ويرى الحزب الشيوعي الصيني أن الهجوم على حزب العمال الالبانى ، وامتداد ذلك الهجوم الى الحزب الشيوعى الصينى من جانب الاتحاد السوفيتى وبعض الاحزاب الشيوعية الاخرى ، انما هو « عمل لا يتفق مع تصريح موسكو وبيان موسكو ، وليس فى مصلحة وحدة المعسكر الاشتراكى ووحدة الحركة الشيوعية العالمية ، ولا فى مصلحة النضال ضد الاستعمار ومن أجل السلم العالمى ، كما لا يتفق مع المصالح الاساسية لشعوب البلدان الاشتراكية ... ان مثل هذا العمل الخاطىء لا يؤدى الا الى تعميق الخلافات وخلق الانقسامات ... ان حدوث خلافات فى الاراء بين الاحزاب الشقيقة لا يمكن تفاديه فى اغلب الاحيان ، لان القضايا التى تهمها جميعا قضايا معقدة للغاية ولان ظروف الاحزاب الشقيقة تختلف اختلافا كبيرا ، وفضلا عن ذلك فلأن الواقع الموضوعى يتغير بصورة دائمة . الا أن حدوث مثل هذه الخلافات فى الاراء ليس محتما أن يكون أمرا سيئا . والمهم انه ، بفرض التأكد من ضمان الوحدة . علينا أن نبدأ من موقف الدفاع عن الوحدة الاممية وتقويتها ومن موقف المعارضة معا للعدو ، وأن نلتزم المبادىء الرشيدة فى العلاقات بين الاحزاب الشقيقة والاقطار الشقيقة التى تضمنها تصريح موسكو وبيان موسكو ، كما علينا أن نصل الى اجماع الاراء عن طريق التشاور (١٩) .

(د) الخلاف العقائدى : لعل من اهم عوامل الخلاف بين الصين والاتحاد السوفيتى ، الخلاف العقائدى بين البلدين .

فبينما يرى السوفيت أن يتحالف الشيوعيون فى المدى الطويل مع الاحزاب القومية فى الدول النامية ما دام التحالف مع هذه الاحزاب ومساعدتها سوف يبعد عنها فى المدى الطويل التأثير السياسى والاقتصادى للغرب ، يرى الصينيون أن يمارسوا سياسة أكثر ثورية ونشاطا ، وأن الحرب لا مفر منها فى مواجهة حاسمة مع الرأسمالية . كما يرون انه بالرغم من اعلان استقلال كثير من الدول فى آسيا وافريقيا فان بعض هذه الدول لم تتخلص كلية من سيطرة

---

(١٧) لنتحد على أساس تصريح موسكو وبيان موسكو ، ص ٦ — ٧ .

(١٨) Scalapino, op. cit., p 566 وايضا انظر البراوى : مرجع سابق ص ١١٧ وما بعدها .

(١٩) يا عمال العالم اتحدوا ضد عدونا المشترك ، ص ٢ — ٣ ، انظر أيضا : اقتراح حول الخط العام للحركة الشيوعية العالمية ، ص ٥٥ — ٥٦ .

الاستعمار والعبودية للحكم الاستعماري ، ويرون ان الحكام الاستعماريين القدامى قد تغيروا الى حكام استعماريين جدد، وتمكن الاستعمار من المحافظة على مصالحه عن طريق العملاء المدربين في بعض الدول ، وحل الاستعمار الجديد بصوره المختلفة محل الاستعمار القديم في البعض الاخر ، اذ خرج الذئب من الباب الامامي ، ولكن دخل النمر من الباب الخلفي ، اذ ظهر الاستعمار الامريكي الجديد الاكثر قوة والاكبر خطرا (٢٠) .

ونظرت الصين الى الاتحاد السوفيتي على أنه فقد الحماس الثوري واستجاب للتفاهم مع دول الغرب الراسمالية ، اذ ترى أن قادة الحزب الشيوعي السوفيتي قد ابتكروا نظرية جديدة تقول بأن حركة التحرر الوطني قد دخلت مرحلة جديدة محورها الاساسي الاقتصاد الذي هو الحلقة الاساسية في دفع الثورة وتطورها ، وذلك على غير ما كان النضال في الماضي عندما كان يدور في المجال السياسي . وترى الصين ان المرحلة الجديدة التي دخلتها حركة التحرر الوطني تتميز بارتفاع مستوى الوعي السياسي للشعوب في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية الى درجة لم يسبق لها مثيل ، وباندفاع الحركة الثورية قدما وبمطالبة الشعوب بالحاح باستئصال قوى الاستعمار وعملائه وبارساء استقلال سياسي واستقلال اقتصادي تأمين (٢١) .

وبينما اتجهت سياسة الاتحاد السوفيتي الى محاولة منع الحرب العالمية ، استمر الحزب الشيوعي الصيني في دعوته الى كشف وجه الاستعمار بحزم، وتدعيم قوة المعسكر الاشتراكي وتأييد حركات التحرر الوطني والنضالات الثورية والاتحاد مع جميع البلدان والشعوب المحبة للسلم في العالم ، والى الاستفادة الكاملة من التناقضات داخل صفوف العدو واستخدام أسلوب المفاوضات وغيره من أساليب النضال. ويبدي الحزب الشيوعي الصيني اقتناعا عميقا بانه يمكن منع نشوب حرب عالمية عن طريق استخدام القوى المشار اليها .

وبينما راى خروشوف أن الحرب الذرية تؤدي الى الخراب وقتل الملايين ، وان الاشتراكية تستطيع تحقيق النصر بطريقة سلمية بمجرد التنافس الاقتصادي وفي نطاق نزع السلاح الشامل ، اتجه الحزب الشيوعي الصيني الى الدعوة الى تحريم الاسلحة النووية تحريما كاملا اي تحريم التجارب النووية وتحريم صناعة وتخزين واستخدام الاسلحة النووية . ويرى الحزب الشيوعي الصيني انه يمكن تحقيق التحريم التام للاسلحة النووية . « في الظروف الاتية : أن يمتلك المعسكر الاشتراكي التفوق النووي الجبار ، وأن تتسع وتتعمق أكثر وأكثر نضالات الشعوب في مختلف البلدان ضد الاسلحة النووية والحرب النووية ، وأن يصبح المستعمرون بفقدانهم تفوقهم النووي الى حد ابعد ، مضطرين الى ادراك أن سياسة الابتزاز النووي التي يسيرون عليها ، لم تعد فعالة ، وانهم اذا شنوا حربا نووية فلا تكون نتيجتها الا التعجيل بالقضاء عليهم نهائيا (٢٢) » .

وفضلا عن ذلك فان الحزب الشيوعي الصيني يساند راي ماوتسي تونج في أن الرجعيين والاستعماريين والقنبلة الذرية نمور من الورق. ويصل ماوتسي تونج الى هذه النتيجة على اساس تحليل مادي ماركسي للظروف المحيطة بالظواهر الدولية . فقد ذكر في اجتماع ممثلي الاحزاب الشيوعية في موسكو في نوفمبر سنة ١٩٥٧ أن « جميع الرجعيين الذين يقال انهم أقوياء ، ليسوا في الواقع الا نمورا من الورق .. لقد صغنا خلال فترة طويلة وبغرض مقاتلة العدو، هذا المفهوم: علينا، من وجهة النظر الاستراتيجية أن نزدري بجميع الاعداء ، وعلينا ، من وجهة النظر التكنيكية ، ان نحسب حسابا كاملا لجميع الاعداء . وبمعنى آخر ، علينا أن نهزأ بالعدو

بمجموعه ، ولكن علينا ان نحسب له حسابا جديا فيما يخص كلا من المسائل المعينة . فاذا لم نزدر العدو بمجموعه ، فاننا نرتكب خطأ الانتهازية . ان ماركس وانجلز لم يكونا الا شخصين اثنين ، وقد سبق أن اعلنا في عصرهما أن الراسمالية سيطاح بها في العالم باسره " . ولكن اذا لم نحسب حسابا كافيا للعدو فيما يتعلق بالمسائل المعينة وحول المسائل الخاصة بكل عدو على حدة ، فاننا نرتكب خطأ المغامرة (٢٣) . ويؤكد ماوتسى تونج ان امتلاك الاستعمار للاسلحة النووية لم يغير من طبيعته المتعفنة والمنهارة ، وانه يبدو قويا في ظاهره ولكنه ضعيف في حقيقته ، فيذكر : « ان القنبلة الذرية نمر من الورق ، يستخدمه رجعيو الولايات المتحدة لاخافة الشعب . انها تبدو مرعبة ، ولكنها في الواقع ، ليست كذلك . ومن المؤكد ان القنبلة الذرية سلاح للابادة بالجملة ، ولكن الشعب هو الذى يقرر مصير الحرب ، ولايقرر مصيرها سلاح جديد اوسلاحان جديدان (٢٤) » .

واذا كان خروشوف قد راى أن نزع السلاح يعنى نزع سلاح قوى الحرب وازالة العسكرية واستبعاد التدخل المسلح في الشئون الداخلية اى دولة ، والقضاء تماما ونهائيا على اشكال الحكم الاستعمارى ، فان الحزب الشيوعى الصينى راى انه يجب توجيه الجهود من اجل نزع السلاح ، الى فضح توسع التسلح الاستعمارى والاستعدادات الحربية الاستعمارية ومقاومتها . ويرفض القول بانه يمكن استئصال الحكم الاستعمارى عن طريق نزع السلاح (٢٥) .

وراى خروشوف ان التعايش السلمى « والمباراة السلمية » خير سياسة تحقق مصالح العالم اجمع كما دلت التجارب وانه « في ظروف التعايش السلمى ، سجلت انتصارات هامة جديدة خلال السنوات الاخيرة في النضال الطبقى للبروليتاريا وفي نضال الشعوب من اجل الحرية الوطنية . ان التطور التحررى العالمى يسير بنجاح » . ويرى الحزب الشيوعى الصينى انه على الرغم من ان الصين كانت احدى الدول المبتكرة للمبادىء الخمسة المعروفة بالتعايش السلمى ، وانها اقامت علاقات الصداقة مع دول كثيرة على اساس تلك المبادىء ، وانها تنادى بضرورة تسوية المنازعات بين الدول بالطرق السلمية ، فانه لا يمكن ان يحل التعايش السلمى « والمباراة السلمية » محل النضالات الثورية للشعوب ، ولا يمكن تطبيق مبدا التعايش السلمى على العلاقات بين الشعوب المضطهدة ومضطهديها. ويمكن فقط تطبيق هذا المبدا على العلاقات بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة (٢٦) .

وراى خروشوف ان تقديم المساعدات الاقتصادية الى الدول حديثة الاستقلال يمكنها أن ان « تتجنب خطر استعباد جديد ، وأن تدفع تقدمها وتسهم في تطورها الطبيعى وحتى في دفع سرعة العمليات الداخلية التى قد تمضى بهذه البلدان في الطريق الرئيسى الذى يقود الى الاشتراكية » ولم تنكر الصين اهمية تقديم المساعدات الاقتصادية الى الدول حديثة الاستقلال من جانب الدول الشيوعية . ولكنها عارضت فكرة أن هذه المساعدات وحدها تؤدى الى استقلالها وتقدمها الاجتماعى . ويتشكك الصينيون في موقف الاتحاد السوفيتى وقادته من تقديم المساعدات فيشيرون الى ان القادة السوفيت يتعصبون ويمارسون ضغوطا تشبه تلك التى تقوم بها الدول الكبيرة ، الامر الذى يؤدى الى الاضرار بسمعة الشيوعية في هذه الدول حديثة الاستقلال (٢٧) .

ومنذ بداية سنة ١٩٤٩ دعا ماوتسى تونج

---

(٢٣) المرجع السابق ، ص ٢٢ .
(٢٤) المرجع السابق ، ص ٢٥ — ٢٦ .
(٢٥) مدافعون عن الحكم الاستعمارى الجديد ، ص ١٤ .
(٢٦) المرجع السابق ، ص ١٠ — ١١ . الخلافات بين الرفيق توليانى وبيننا ، ص ٢٧ — ٣٦ ، اللينينية والتحريفية المعاصرة (افتتاحية مجلة العلم الاحمر ، العدد الاول سنة ١٩٦٣) ، دار النشر باللغات الاجنبية ، بكين سنة ١٩٦٢ ، ص ٧ — ٩ .
(٢٧) مدافعون عن الحكم الاستعمارى الجديد ، ص ١٢ — ١٣ . انظر ايضا . Kovner, op. cit., p. 133

الى استقلال ذاتى عقائدى ، واصر الصينيون على انهم قد اكتشفوا طرازا جديدا من الشيوعية وأن ماوتسى تونج قد حول الماركسية من الطابع الاوربى الى الطابع الاسيوى ، وهو الذى قاد شعب الصين فى كفاحه الى النصر ، وحل المشاكل الصينية ، واستخدم التحليل الماركسى اللينينى لتفسير التاريخ الصينى ، وحل مشاكل الصين العلمية ، وتوصل الى نظرياته فى الثورة مستقلا عن الفكر السوفيتى . وبعد وفاة ستالين اخذ الصينيون ينظرون الى ماوتسى تونج على انه احد الفلاسفة الافذاذ فى العصر الحديث يجب ان لا يتلقى اوامره من موسكو ، سواء بالنسبة الى السياسة الخارجية للصين أو بشأن نمط التنظيم الشيوعى الداخلى . هذا بالاضافة الى ان ماوتسى تونج يعتبر نفســـه ، كمـــا يعتبره الصينيون ، زعيما للثورة ن آسيا وأفريقيـــا وامريكا اللاتينية (٢٨) .

وتختلف مناطق اهتمام الدولتين ، فبينما توجه الصين اهتمامها الى دول آسيا وأفريقيا وامريكا اللاتينية النامية ــ وذلك بعكس اعتقادها بأن ماوتسى تونج هو زعيم الشيوعية فى هـــــذه الدول ــ توجه روسيا اهتمامهـــا نحو الدول الغربية المتقدمة . ويسوق الحزب الشيوعى الصينى الادلة على ذلك، ومن بينها أزمة الجزائر قبل أن تحقق استقلالها . فكان خروشوف يعتبر أن النصر الذى تحققه سياسته وهو انشـــقاق ديجول عن حلف الاطلنطى اكثر من النصر الذى يحققه استقلال الجزائر ، بينما نظر الصينيون الى مساعدة الجزائر وامدادها بالاسلحة والخبراء ومعنى هذا ان اهتمامات السوفييت يغلب عليها الطابع السياسى الاوربى ، بينما يغلب الطابع العقائدى الثورى على اهتمامات الصين (٢٩) .

(د) الكوميونات : فاجأت الصين الشعبية العـــالم الشيوعى باعلانهـــا اكتشافهـــا الخلية الاولى فى بناء الشيوعية ، اذ اعلنت اللجنـــة المركزية للحزب الشيوعى الصينى فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٨ برنامجها فى انشاء كوميونات الشعب وان الهدف الاول من اقامة الكوميونات هـــو الاسراع فى عملية البنـــاء الاشتراكى والتمهيد النشط للانتقال الى الشيوعية . ويختلف الكوميون عن المزرعة الجماعية فى عدة نواح اساسية : اولها انه اكبر كثيرا من المزارع الجماعية التى هى قوام التنظيم الزراعى فى الاتحاد السوفيتى ، كما ان الكوميون يجمع انواعا مختلفة من النشاط، من زراعة الى تربية مواشى الى مصانع صغيرة ، فضلا عن ان الملكية الفردية معدومة تماما فى الكوميون . غير ان أخطر الفروق هو ان جانبا من أجر الفلاح الذى يعمل فى الكوميون يدفع عينا لا نقدا .

ومصدر الجذور الفكرية لهذه المحاولة الصينية الجريئة ، هو رأى الشيوعيين ان الثورة يجب الا تتوقف عند مرحلة من المراحل تلتقط فيها انفاسها وتؤجل أهدافها ، لان ذلك قد يؤدى الى اضعاف الطاقة الثورية للجماهير والى استرخاء القيادات واكتفائها بالانتصارات التى حققتها . ولم يقبل الاتحاد السوفيتى هذا الاتجاه من جانب الصين ، بل رأى فيه انحرافا خطرا فيه تجاهل للحافز الفردى وثورة على الانتاج فى تلك المرحلة المبكرة من تطور الصين (٣٠) .

واذا كانت هـــذه هى بعض مظاهر الصراع الايديولوجى بين الصين الشـــعبية والاتحـــاد السوفيتى والعوامل الاساسية التى ادت اليه ، فان نتائجه ذات اهمية خطيرة بالنسبة الى الاسرة الشيوعية ، بل الى العلاقات الدولية بصـــفة عامة ايضا . اذ انهارت العلاقات التجارية بين الصين والاتحاد السوفيتى فبلغ نسبة النقص فى التجارة بينهما فى سنة ١٩٦١ ٢٥ ٪ ، وتحولت صادرات الاتحاد السوفيتى من الآلات الى اوروبا الشرقية ودول عدم الانحياز ، واتجهت الصـــين الى الغرب ، وسحب الاتحاد السوفيتى ١٣٩٠ خبيرا سوفيتيا من الصين والغى ٣٤٣ عقدا حول

(٢٨) Scalapino, op. cit., p.p. 566 — 567

(٢٩) مدافعون عن الحكم الاستعمارى الجديد ، ص ١٧ — ١٨ .

(٣٠) راشد البراوى : مرجع سابق ، ص ١٠٧ — ١١٥ .

استخدام الخبراء ، ولم ينجز ٢٥٧ مشروعا للتعاون العلمى والفنى (٣١) . وتراشق كل من الصين والاتحاد السوفيتى بالاتهامات بالخروج على التعاليم الماركسية اللينينية السليمة ، كما تنافستا فى ميدان اجتذاب تأييد مختلف الدول . ويهدد هذا الخلاف الخطير وحدة المعسكر الشيوعى ومستقبل الثورة الاشتراكية التى تسعى الصين الى رفع لوائها كما سبقت الاشارة .

(ب) العلاقة بالاحزاب الشيوعية

فى الدول غير الشيوعية

يحدد علاقة الصين الشعبية بالاحزاب الشيوعية فى الدول غير الشيوعية ، المبادىء التى تنادى بها الصين بشأن التعايش السلمى مع الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة وعدم التدخل فى شئونها الداخلية . فلا شك ان تقديم اى مساعدة — سياسية كانت أم غير سياسية — من جانب الصين الى هذه الاحزاب يعتبر تناقضا مع هذه المبادىء ، فضلا عما يؤدى اليه مثل هذا التدخل من مشكلات تؤثر فى علاقات الصين بغيرها من الدول . ولذلك تسير الصين على اسلوب حذر فى علاقاتها بهذه الاحزاب ، وكثيرا ما تردد القول بأن الصينيين تمكنوا وحدهم من القيام بالثورة ، وان على هذه الاحزاب ان تعمل ايضا وحدها لتحقيق الثورة ، وأنها تضع فى متناول الجميع الخبرة التى اكتسبها الحزب الشيوعى الصينى خلال حرب التحرير .

ويناشد الحزب الشيوعى الصينى الاحزاب الشيوعية التى يتم تشكيلها فى آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية عندما تخوض شعوبها نضالا ثوريا ، ان يقوم كل حزب بوضع « برنامجه الخاص به الذى هو كليا ضد الاستعمار والرجعية المحلية ومن أجل الاستقلال الوطنى والديمقراطية الشعبية ، وعليه ان يعمل مستقلا بين الجماهير ويوسع بلا انقطاع القوى التقدمية ويكسب القوى الوسطى ويعزل القوى الرجعية ، وبذلك فقط يمكنه أن يسير بالثورة الوطنية الديمقراطية الى النهاية وبوجه الثورة الى طريق الاشتراكية (٣٢).

ويجب على البروليتاريا والحزب الشيوعى فى هذا النضال ان يثقا بالجماهير وقوتها ، وان يتحدا قبل كل شىء مع الفلاحين ، وان يقيما تحالفا قويا بين العمال والفلاحين . وبذلك يمكن تأسيس جبهة متحدة واسعة تعتمد على التحالف بين العمال والفلاحين وجميع الفئات التى يمكن توحيدها . ومن الضرورى لتعزيز هذه الجبهة وتوسيعها ان يحتفظ الحزب الشيوعى باستقلاله الايديولوجى والسياسى والتنظيمى وان يصر على قيادة الثورة .

ولما كانت اهمية الثورات المعادية للاستعمار التى تخوضها شعوب آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية غير قاصرة على اقاليمها وغير محدودة فى نتائجها ، بل ان هذه الاهمية عامة بالنسبة الى قضية ثورة البروليتاريا العالمية بأكملها ، كان على الطبقة العاملة فى كل بلد اشتراكى او راسمالى ان يعمل لتحقيق الشعارين النضاليين : « يا عمال العالم اتحدوا » ، و « يا عمال العالم واممه المضطهدة اتحدوا » . وعليها ان تدرس الخبرة الثورية لدى شعوب آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، وان تؤيد هذه الشعوب بحزم فى نشاطاتها الثورية وان تعتبر ان قضية تحررها اعظم مساندة تعتمد عليها وانها متفقة راسا مع مصالحها .

ويوجه الحزب الشيوعى الصينى تحذيرات الى الاحزاب الشيوعية فى الدول حديثة الاستقلال ، من أن تحقيق الاستقلال لا يعنى انتهاء المؤامرات الاستعمارية والمحاولات من جانب الاستعمار للعودة مرة اخرى . وقد تكون هذه العودة عن طريق احد اسلوبين : امابإستغلال القوى الرجعية فى هذه الدول حديثة الاستقلال والاختفاء وراءها، أو عن طريق سياسات الحكم الاستعمارى الجديد الذى ترفع لواءه الولايات المتحدة الامريكية (٣٣).

---

(٣١) قادة الحزب الشيوعى السوفيتى اكبر الانقساميين فى عهدنا الحاضر ، ص ٢٠ .
(٣٢) اقتراح حول الخط العام للحركة الشيوعية العالمية ، ص ٢٠ .
(٣٣) المرجع السابق ، ص ١٤ — ١٩ .

غير ان الحزب الشيوعى الصينى اتجه نحو تأييد طائفة من اعضاء الحزب الشيوعى البلجيكى فى سنة ١٩٦١ عندما انقسم الحزب على نفسه ، وكانت أسباب انقسام الحزب الشيوعى البلجيكى انعكاسا للخلاف الايديولوجى بين الصين الشعبية والاتحاد السوفيتى . ومن الواضح ان الفئة التى حظيت بتأييد الحزب الشيوعى الصينى كانت هى تلك التى ناصرت وجهة النظر الصينية والتى ثابرت على انتهاج موقف يعتمد على المبادىء « الماركسية اللينينية » كما يفسرها ويتقبلها الحزب الشيوعى الصينى . وجدير بالاشارة ان الحزب الشيوعى البلجيكى قد فصل من عضويته هذه الجماعة التى أيدت الصين الشعبية (٣٤) .

ووجه الحزب الشيوعى الصينى حملة انتقاد شديدة ضد الحزب الشيوعى الهندى نتيجة موقفه من تأييد حكومة الهند خلال ازمة الحدود الهندية الصينية . فقد أرسل رئيس الحزب الشيوعى الهندى رسالة فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٢ الى نهرو رئيس وزراء الهند السابق جاء فيها : « واليوم فى ساعة الازمة الشديدة التى سببها العدوان الصينى ، قد احتشدت الامة حولكم الان كرجل واحد لصيانة شرفها وسيادتها . ان الحزب الشيوعى الهندى يتعهد بتأييده لسياستكم القائمة على الدفاع الوطنى والوحدة الوطنية دون قيد او شرط » . وكان هجوم الحزب الشيوعى الصينى على الحزب الهندى يرتكز على ان الاخير قد ارتد عن « الماركسية اللينينية والاممية البروليتارية » وان قيادته تعمل من اجل تحويل الحزب الشيوعى الهندى حسب مشيئة كبار الراسماليين والاقطاعيين الهنود (٣٥) .

ومن المعروف انه نتيجة للصراع الايديولوجى بين الصين الشعبية والاتحاد السوفيتى ، انقسمت الاحزاب الشيوعية حول تأييد كل من طرفى النزاع . فاتجه الحزب الشيوعى الصينى الى تأييد الفئات التى اتفقت آراؤها مع اتجاهاته ، واعلن ان الحزب يؤيد « كل الرفاق الثوريين الذين يلتزمون الماركسية اللينينية .. وبصرف النظر عن القطر أو المكان ، فحيثما يوجد الاضطهاد توجد المقاومة ، وحيثما يوجد المحرفون يوجد الماركسيون اللينينيون يكافحون ضدهم ، وحيثما يوجد فصل للماركسيين اللينينين من الحزب والاجراءات الانقسامية الاخرى ضدهم ، لابد أن يظهر ماركسيون لينينيون بارزون واحزاب ثورية قوية . ان تغيرات على النقيض مما توقع المحرفون تحدث الان . والمحرفون يخلقون أحتدادهم بأنفسهم ، ولابد ان يدفنهم هؤلاء الاضداد . فهذا قانون موضوعى حتمى (٣٦) » .

(جـ) العلاقة برابطة الشيوعيين اليوغوسلافيين

نفرد هذا الجزء الخاص بعلاقة الحزب الشيوعى الصينى برابطة الشيوعيين اليوغوسلافيين لسببين :

أولا — ان الكتابات الصينية لا تدرج يوغوسلافيا ضمن الدول الشيوعية الشقيقة ، بل تعتبر رابطة الشيوعيين اليوغوسلافيين ارتدادا عن الحركة الشيوعية العالمية (٣٧) .

ثانيا — أن هناك نزاعا ايديولوجيا بين الحزب الشيوعى الصينى ورابطة الشيوعيين اليوغوسلافيين بشأن تفسير الماركسية اللينينية . وقد انعكس هذا النزاع الايديولوجى على علاقة الحزب الشيوعى الصينى بجميع الاحزاب الشيوعية الاخرى التى ايدت رابطة الشيوعيين اليوغوسلافيين (٣٨) .

---

(٣٤) قادة الحزب الشيوعى السوفياتى اكبر الانقساميين فى عهدنا الحاضر ، ص ٥٢ — ٥٥ .
(٣٥) المرجع السابق ، ص ٥٥ — ٥٨ .
(٣٦) مرآة للمحرفين . افتتاحية صحيفة جينمينجيباو بتاريخ ٩ مارس (دار النشر باللغات الاجنبية بكين سنة ١٩٦٣) .
(٣٧) هل يوغوسلافيا قطر اشتراكى ، بقلم هيئى تحرير صحيفة جينمينجيباو ومجلة العلم الاحمر (دار النشر باللغات الاجنبية ، بكين سنة ١٩٦٣) ص ١ .
(٣٨) قادة الحزب الشيوعى السوفياتى اكبر الانقساميين فى عهدنا الحاضر ، ص ٥٢ — ٥٩ .

وتظهر الصحيح الشيوعى الصينى الى يوغوسلافيا ورابطة الشيوعيين اليوغوسلافيين ، هى ان يوغوسلافيا كانت دولة اشتراكية فى وقت ما ، وانها سارت فى طريق الاشتراكية لفترة ، ثم انها غيرت اتجاهها . ويعتبر ذلك المعنى هدفا خطيرا اذ « ان موقف المرء من التحريفية اليوغوسلافية ليس امرا صغيرا ، بل هو مسالة كبرى ، وليس مسالة جزئية بل هو مسالة تخص الوضع ككل ، انه مسالة ما اذا كان المرء يلتزم الماركسية اللينينية او يمرع فى وحل المحرفين اليوغوسلافيين (٣٩) » .

ويتمسك الحزب الشيوعى الصينى بالموقف الذى حدده بيان موسكو واشتركت فى اصداره جميع الاحزاب الشيوعية سنة ١٩٦٠ ولقد ورد فى ذلك البيان :

« وقد شجبت الاحزاب الشيوعية بالاجماع الشكل اليوغوسلافى للانتهازية العالمية . الذى هو تعبير مركز من « نظريات » المحرفين المعاصرين . فان قادة رابطة الشيوعيين اليوغوسلافيين ، بعد أن خانوا الماركسية اللينينية ، التى اعلنوا انها اصبحت بالية فات اوانها ، قابلوا بيان الاحزاب الشيوعية واحزاب العمال الصادر عام ١٩٥٧ ببرنامجهم التحريفى الخاص المعادى للينينية . وقد جعلوا رابطة الشيوعيين اليوغوسلافيين تخاصم الحركة الشيوعية العالمية جمعاء،ومن الواجب الضرورى للاحزاب الماركسية اللينينية دائما ، فضح المحرفين اليوغوسلافيين والكفاح بقوة وعزم لصيانة الحركة الشيوعية وحركة العمال من افكارهم المعادية للينينية (٤٠) » .

وترى الصين ان يوغوسلافيا تصر على اتجاهاتها وانها لم تستجب لتصريح موسكو سنة ١٩٥٧ وبيان موسكو سنة ١٩٦٠ [illegible] الرئيس تيتو فى [illegible] سنة ١٩٦٢ [illegible] لمؤتمر رابطة الشيوعيين اليوغوسلافيين [illegible] بحقيقة الموقف [illegible] موقف [illegible] الاتحاد السوفيتى الى [illegible] فى [illegible] سنة ١٩٦٢ [illegible] [illegible] تغير يوغوسلافيا سياستها [illegible] لا حاجة اليه . [illegible] الى تغيير سياستنا » . وأضاف : « لقد قلت هناك [illegible] فى الاتحاد السوفيتى انه ليس هناك أى احتمال أن تغير يوغوسلافيا سياستها الخارجية (٤١) » وبالاضافة الى ذلك فإن الصين ترى أن الدستور اليوغوسلافى الجديد قد أكد اصرار يوغوسلافيا على اتجاهها ، وهو الاتجاه الذى ترى فيه الصين تحريفا للماركسية اللينينية (٤٢) . كما انها تعتبر رابطة الشيوعيين اليوغوسلافيين قد ارتدت عن الطبقة العاملة واذعنت لضغط الاستعمارى واصبحت فى خدمة الاستعمار طوابية وتلعب دور [illegible] الاشتراكيين الديمقراطيين لعبه فى تحطيم الوحدة العالمية للطبقة العاملة . فهى « مغتصبة لقب حزب شيوعى وملوحة براية قطر اشتراكى ومتلحفة بثوب الماركسيين اللينينيين . تحاول خداع الشعوب الثورية فى مختلف البلدان . وتفكيك عزيمتها الكفاحية . وتحطيم نضالات ثورية للشعوب المضطهدة .. (٤٣) » .

وتتلخص الاعتبارات التى يرى الحزب الشيوعى الصينى انه بسببها قد انحرفت يوغوسلافيا عن الماركسية اللينينية فيما يلى :

١ — وجود الراسمالية والمؤسسات الخاصة على نطاق واسع وانتشارها بخطى واسعة فى المدن اليوغوسلافية (٤٤) .

---

(٣٩) لنتحد على اساس تصريح موسكو وبيان موسكو ، ص ٩٨ .
(٤٠) المرجع السابق ، ص ٩ — ١٠ ، اقتراح حول الخط العام للحركة الشيوعية العالمية ، ص٥٩—٦٠
(٤١) لنتحد على اساس تصريح موسكو وبيان موسكو ، ص ١٥ — ١٦ .
(٤٢) الخلاف بين الرفيق تولياتى وبيننا ، ص ٤٥ .
(٤٣) لنتحد على اساس تصريح موسكو وبيان موسكو ، ص ٢١ — ٢٢ .
(٤٤) هل يوغوسلافيا قطر اشتراكى ، ص٦ — ١٠

٢ ـ اجتياح الراسمالية لريف يوغوسلافيا وذلك : (ا) بالقضاء على تعاونيات الفلاحين التى انخفض عددها فى سنة ١٩٦٠ الى ١٤٧ بعد ان كانت ٦٩٠٠ فى سنة ١٩٥٠ ، واعلان ان الجماعية غير صالحة للزراعة فى يوغوسلافيا ، على حين ان الجماعية ، من وجهة نظر الماركسية اللينينية وراى الصين ، هى وحدها التى بوسعها ان تقود الزراعة على طريق الاشتراكية (ب) صدور تشريعات تشجع تطور الراسمالية فى الريف وتكفل حرية شراء وبيع واستئجار الفلاحين (جـ) الغاء اسلوب شراء المحصولات الزراعية بصورة مخططة (٤٥) .

٣ ـ اتجاه الاقتصاد اليوغوسلافى فى ظل المؤسسات العامة وحكم العمال الذاتى ، الى نوع غريب من راسمالية الدولة تحولت فيه دكتاتورية الدولة الى دكتاتورية البورجوازية البيروقراطية . وتتميز هذه الراسمالية الجديدة فى نظر الصين بالمظاهر الاتية :

(ا) ترك التخطيط الاقتصادى الموحد .

(ب) استخدام الارباح باعتبارها الدافع الاساسى الى تشغيل المؤسسات ، فليس الهدف من الانتاج فى المؤسسات فى ظل حكم العمال الذاتى هو مواجهة حاجات المجتمع ، بل السعى وراء الربح كما هو الحال فى المؤسسات الراسمالية .

(جـ) اتباع سياسة تشجيع المنافسة الحرة الراسمالية .

(د) استخدام القروض والبنوك باعتبارها رافعة هامة لدفع المنافسة الحرة .

(هـ) العلاقات بين المؤسسات ليست علاقات اشتراكية ـ اى علاقات تأييد وتنسيق متبادلين فى ظل خطة حكومية موحدة ، بل هى علاقات راسمالية للتنافس والعداوة فى سوق حرة (٤٦) .

٤ ـ لم تكن العودة الى الراسمالية فى يوغوسلافيا عن طريق انقلاب معاد من جانب البورجوازية او غزو استعمارى وانما نتيجة انحلال تدريجى فى رابطة الشيوعيين اليوغوسلافيين (٤٧) .

٥ ـ اصبحت يوغوسلافيا ذيلا للاستعمار ؛ ويرى الحزب الشيوعى الصينى انه من نتائج حصول يوغوسلافيا على هذا القدر الكبير من المعونات ، أن اصبحت يوغوسلافيا سوقا لابتلاع البضائع الاستعمارية ومنفذا للاستثمار الاستعمارى وقاعدة يستخلص منها الاستعمار المواد الخام ، بل اصبحت المؤسسات الصناعية اليوغوسلافية مصانع لتركيب البضائع الواردة من الشركات الراسمالية الاحتكارية الغربية (٤٨) .

ويتضح من ذلك العرض السريع ان الحزب الشيوعى الصينى يقف هو ورابطة الشيوعيين اليوغوسلافيين على طرفى نقيض ، بل لا يعترف بالرابطة كحزب شيوعى يحترم التعاليم الماركسية السليمة .

ثانيا : الحدود الهندية الصينية

لم تتمكن كل من الهند والصين الشعبية من تسوية مشكلة الحدود بينهما . وقامت اصطدامات مسلحة بين الدولتين حتى كان ١٢ أكتوبر سنة ١٩٦٢ عندما اصدر نهرو رئيس وزراء الهند السابق اوامره بطرد الصينيين من منطقة الحدود الشمالية الشرقية وتطهيرها منهم ، ولكن باء ذلك العمل من جانب القوات الهندية بالفشل ، بل على العكس ، تمكنت قوات الصين من التغلب على قوات الهند فى معظم المناطق المتنازع عليها

على الحدود الشمالية الشرقية وفي لاداخ . ويبدو ان استيلاء الصين على التبت هو الذى دفع الهند الى التعجيل بمحاولتها استخلاص المناطق المتنازع عليها على الحدود بينها وبين الصين (٤٩) .

وترى الصين الشعبية ان الهند هى التى فرضت عليها حمل السلاح للدفاع عن نفسها عندما اصدر نهرو اوامره بتطهير منطقة الحدود الشمالية الشرقية ، اذ ان الصين وهى الدولة الاشتراكية المحبة للسلام ، لا تسمح ابدا فى الوقت نفسه لاى انسان بالاعتداء عليها (٥٠) .

وكان موقف الاتحاد السوفيتى من هذه الازمة موقفا مزدوجا ، ففى الوقت الذى اعلن فيه عدم وقف تزويد الهند بالطائرات الميج (وهذا يعكس موقف صراعه مع الصين وموقفه من الدول الحيادية بوجه عام) نجده يعلن تاييده للصين فى مطالبها ، وذلك بعكس رغبته فى الحفاظ على وحدة العالم الشيوعى .

ولقد تألم الصينيون من تاييد السوفيت للهند واتهموهم بالخيانة ، وقدم ماوتسى تونج مثلا من حادثة معينة وقعت فى سنة ١٩٢٩ . ففى تلك السنة كان الاتحاد السوفيتى يشتبك مع الصين فى حرب من اجل ملكية خط السكة الحديدية الذى يمر فى شرق الصين . وعندما كانت تلك الحرب دائرة لم يتردد الحزب الشيوعى الصينى فى الوقوف الى جانب الاتحاد السوفيتى بالرغم من انه كان يعلم ، كما يقول ماوتسى تونج ، بان الحجج التى يتذرع بها الاتحاد السوفيتى هى حجج باطلة . وهنا يقول ماوتسى تونج : « لم يدر فى خاطرنا يومئذ ولو للحظة واحدة ، ان نقف موقف الحياد من ذلك النزاع ، ولا ان نقف موقفا وطنيا بانحيازنا الى صفوف شيانج كاى شيك . افلا يحق لنا اليوم ان ننتظر من الاتحاد السوفيتى وكذا الدول الشيوعية الاخرى أن تقف منا مثل هذا الموقف فى حربنا مع الصين ؟ » واخذت الصين ترفع صوتها منددة بالخيانة التى واجهها بها الاتحاد السوفيتى وواجهها بها الحزب الشيوعى فى الهند الذى نزل زعماؤه الى المعركة الى جانب نهرو وضد الصين . والمسئول عن هذه الخيانة فى نظر ماوتسى تونج هو الجناح المؤيد لخروشوف فى الحزب الشيوعى الهندى ، وهى خيانة لا تقل فى شىء عما يرتكبه الاستعماريون . وفى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٩ اقدمت وكالة تاس السوفيتية على توجيه اللوم جهارا الى الصين لما اقترفته من عدوان على الحدود الهندية ملتمسة مختلف الحجج للهند ، ووصف الحادث بانه مفجع يدعو الى الحسرة . وكانت هذه هى المرة الاولى فى راى الصينيين التى يقوم فيها بلد اشتراكى بادانة بلد آخر شقيق ، بدلا من أن يستنكر التحرشات المسلحة الصادرة من الرجعيين فى احدى الدول الراسمالية (٥١) .

ويشير الصينيون الى ان هدوء الاوضاع على الحدود الهندية الصينية انما يرجع الى المبادرات التى اتخذتها الصين والوساطة النشيطة لدول مؤتمر كولومبو ، غير انهم على الرغم من ذلك يتشككون فى نوايا الهند وزعمائها ويشيرون الى استفزازات جديدة قد يثيرها الهنود حول الحدود مع الصين (٥٢) .

وعلى الرغم من الدوافع الظاهرة التى ادت الى الاشتباكات على الحدود بين الهند والصين ، فان الدوافع الحقيقية تمتد الى اعمق من ذلك . فيبدو ان الصين قد ارادت ان تثبت بطريقة عملية ان تجربة التطبيق الاشتراكى فى الهند لا تصلح للدول حديثة الاستقلال ولا يمكن أن تكون بديلا للشيوعية ، وكانت تامل ان مجرد اشتعال الحرب

---

(٤٩) Mozingo D. P. : "China's Relations with her Asian Neighbours. Current History Vol. 47, No. 277, p. 160.

(٥٠) يا عمال العالم اتحدوا! ضد عدونا المشترك ، ص ١٠ — ١١ ، لنتحد على اساس تصريح موسكو وبيان موسكو ، ص ٣٠ .

(٥١) حقيقة تحالف قادة الحزب الشيوعى السوفياتى مع الهند ضد الصين (بقلم هيئة تحرير صحيفة مرآة للمحرفين .

(٥٢) حقيقة تحالف قادة الحزب الشيوعى السوفياتى مع الهند ضد الصين ، ص ٣٦ — ٤٢ .

بين الهند والصين سوف يحطم مشروعات الهند الاقتصادية ويجبرها على ان تشعر بالعجز امام قوة الصين .

وقد اثيرت هذه المشكلة مرة اخرى فى سبتمبر سنة ١٩٦٥ عندما وجهت حكومة الصين الشعبية انذارا الى الهند بوقف اعمالها العدوانية عبر الحدود فى سيكيم ولادخ واعادة الصينيين الذين اعتقلتهم القوات الهندية وفك المعدات العسكرية التى اقامتها الهند فى الاراضى الصينية وقد بلغت ٥٦ مصنعا عسكريا صغيرا ، وكان ذلك نذيرا خطيرا بتدهور الموقف الدولى ليس فى آسيا فحسب ، بل فى العالم اجمع . اذ ان الانذار كان شديد اللهجة وحاسما وحدد ثلاثة ايام موعدا اقصى لقيام الهند بتنفيذ هذا الطلب ، والا فعليها ان تتحمل مسئولية النتائج المترتبة على ذلك . فضلا عن انه جاء بينما كان الاشتباك المسلح بين الهند وباكستان حول مشكلة كشمير قد اثار اضطرابا خطيرا فى العلاقات الدولية . ووجهت الهند اتهاماتها الى الصين بانها تحاول عن طريق اثارة مشكلة الحدود الهندية الصينية أن تخلق جوا تتمكن فيه من تقديم المساعدات الى حليفتها الاسيوية الجديدة وهى باكستان (٥٣) .

ثالثا : الصين والامم المتحدة

منذ نجاح الثورة الشيوعية فى الصين ، تحمل الولايات المتحدة الامريكية لواء معارضة قبول الصين الشعبية فى عضوية الامم المتحدة وتوجه اليها الاتهامات بانها دولة غير محبة للسلام لا تبدى الاحترام الكافى لميثاق الامم المتحدة ولمبادئه. كما تبذل الولايات المتحدة جهودا كبيرة للابقاء على الصين الوطنية فى عضوية الامم المتحدة وفى المقعد الدائم بمجلس الامن المخصص للصين . غير انه فى بداية سنة ١٩٥٠ بدا ان مجلس الامن كان على اهبة الاستعداد للموافقة على ان تشغل الصين الشعبية المقعد الدائم المخصص للصين فى مجلس الامن . ولكن اعتراف بكين بجمهورية فيتنام الشمالية دفع فرنسا الى معارضة قبول الصين الشعبية ، وكان لجهود فرنسا اثره فى ابعاد الصين الشعبية عن الامم المتحدة . كما ان للاحداث التى اعقبت ذلك — من الحرب الكورية الى المنازعات على الحدود بين الصين وجيرانها فى الهيمالايا — اثرها فى اصرار الدول الغربية على ابعاد الصين الشعبية عن الامم المتحدة .. وكان يتضح هذا الاصرار عند مناقشة مشكلة ادراج موضوع عضوية الصين الشعبية فى الامم المتحدة ومشروع القرار الخاص بهذا الموضوع ، فحتى سنة ١٩٦٢ كانت الولايات المتحدة تعترض على ادراج هذا الموضوع وكانت تتاح فرصة مناقشته عن طريق بحث توصيات اللجنة العامة (التوجيهية) بشأن الموضوعات التى يشتمل عليها جدول اعمال الجمعية العامة . وحتى سنة ١٩٦١ كانت الهند تتقدم بمشروع قرار — أصبح تقليديا — يهدف الى ان تحل الصين الشعبية محل الصين الوطنية فى الامم المتحدة . ولكن الاتحاد السوفيتى قدم فى الدورتين السادسة عشرة والسابعة عشرة مشروع ذلك القرار ، وتقدمت به كل من البانيا وكمبوديا فى الدورة الثامنة عشرة . ومن الواضح أن تغير الدول التى تقدمت بالمشروع الخاص بعضوية الصين الشعبية فى الامم المتحدة ، انما يرجع الى تطور العلاقات بين الصين الشعبية وهذه الدول .

ولم تعبر الصين الشعبية بوضوح عن اهتمامها وتهافتها على الانضمام الى الامم المتحدة ، بل على العكس فهى تعلن عدم رغبتها فى القيام باى دور فى الامم المتحدة . وقد عبر وزير خارجيتها شين يى فى اكتوبر سنة ١٩٦٣ عن ذلك قائلا : « فى ظل الظروف الحاضرة ليس للصين أى دور تقوم به فى الامم المتحدة » . غير انها تتابع مايدور فى الامم المتحدة وتهتم بما يجرى فيها وتستخدم مايناسبها من المناقشات التى تدور فيها والقرارات التى تصدرها فى حملاتها الدعائية وخاصة فى الموضوعات المتعلقة بالاستعمار والتفرقة العنصرية وتصر على عدم ارتباطها بأى عمل تقوم به الامم

المتحدة أو نتائج مثل هذا العمل طالما انها بعيدة عنهـــا (٥٤) .

ومنذ بدأت محاولات تعديل ميثاق الامم المتحدة اتجه الاتحاد السوفيتى الى عدم الموافقة علـــى ادخال اى تعديل على الميثاق . وعلى الرغم من ان الاتحاد السوفيتى كان يبرر عدم موافقته على تعديل الميثاق بأن التعديل يجب ان لا يتم فى غياب الصين الشعبية وابتعادها عن الامم المتحـــدة ، فانه فى الحقيقة كان يخشى أن تؤدى المناقشات حول التعديل الى المساس بحق الاعتراض (الفيتو) الذى تستمتع به الدول ذات المقاعد الدائمـــة فى مجلس الامن ، وهو حق يعتبر السلاح الفعال فى يد الاتحاد السوفيتى فى مواجهة الدول الغربيـــة والاغلبية التى لها فى مجلس الامن (٥٥) .

وعندما تقدمت ٥٨ دولة افريقية آسيوية فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٦٣ بطلب ادخال تعديلـــين على ميثاق الامم المتحدة (بناء على المادة ١٠٨ من الميثاق) ، يهدفان الى زيادة عـــدد اعضـــاء مجلس الامن غير الدائمين من ستة اعضاء الى عشرة وزيادة عـــدد اعضاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى من ثمانية عشر عضوا الى سبعـــة وعشرين ، كان اصرار كل من الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية على موقفهما يعنى فشل جهود الدول الافريقية والاسيوية فى تحقيق عدالة التوزيع فى مناصب الامم المتحدة ومقاعد فروعها الرئيسية .

وقامت حكومة الصين الشعبية بتوضيح موقفها من مطالب الدول الافريقية والاسيوية هذه ، ومن الامم المتحدة بصفة عامة . فأكدت ان طرد عناصر عصابة شيانج كاى شيك من المنظمة شرط اساسى لاستعادة الصين الشعبية حقوقها فى الامم المتحدة وان الصين الشعبية لا يمكن أن تعتبر مسئولة عن اى نشـــاط تقوم به الامم المتحـــدة طالمـــا هى بعيـــدة عنهـــا . وعن الرغم من ذلك فان الصين الشعبية ستقوم بفحص كل عمل تقوم به الامم المتحدة وتقيمه على هدى الظروف التى تحيط به ، وستعارض بكل قوة كل عمل شرير تقوم به الامم المتحدة ، ولكنها لن تعترض على الاعمـــال الطيبة التى تقوم بها ، ان وجدت مثل هذه الاعمال .

وبعد توضيح هذه المبادىء الاساسية التى يعتمد عليها موقف الصين الشعبية من الامم المتحدة ، اكدت الصين للدول الافريقية والاسيوية تأييدها لها فى محاولة زيادة تمثيلها فى الفروع الرئيسيـــة للامم المتحدة . ورات الصين ان هناك طريقـــين لتحقيق هدف الدول الافريقية والاسيوية : اولهما تعديل ميثاق الامم المتحدة وهو طريق معقد صعب ، اما الثانى فهو عدم المساس بالميثاق والالتجاء الى وسيلة اسهل وهى اعادة توزيع المقاعد الموجودة فعلا على اسس عادلة . واكدت الصين الشعبية فى المذكرة التى وجهتها الى الحكومات المعنيـــة واحتوت على هذه الاراء ، عدم ارتباط موضوع تعديل ميثاق الامم المتحدة وهو طريق معقد صعب الصين لحقوقها فى الامم المتحدة .

وفى منتصف ديسمبر سنة ١٩٦٣ ناقشت اللجنة السياسية الخاصة المنبثقة عن الجمعيـــة العامة للامم المتحدة مشروع قرارين يهدفان الى تحقيق اهداف الدول الافريقيـــة الاسيوية . وعارض مندوب الاتحاد السوفيتى مشروع القرارين معلنا ان حكومتـــه تؤيد الـــروح التى دفعت مقـــدمى المشروعين الى تقديمهما ، وذلك لان سياسة الدول الغربية تمادت فى ابعادها الصـــين الشعبية عن الامم المتحدة . وهنا اتهم مندوب البانيا الاتحـــاد السوفيتى بتشويه موقف الصين من هذا الموضوع ودارت بين مندوبى الاتحاد السوفيتى والبانيـــا مناقشة حادة ، وقد استشهد فيها الاول بمـــا تم من اتصالات دبلوماسية بين حكومته وحـــكومة الصين الشعبية ، عبر خلالها نائب وزير الخارجية الصينية للسفير السوفيتى فى بكين فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٣ بان الصين «لا توافق على حل هذه المشكلة عن طريق زيادة عدد اعضاء فروع الامم المتحدة ، بل تؤيد حلها عن طريق تحقيق توزيع عادل للمقاعد الحالية فى هـــذه الفروع » . وعـــلى الرغم من معارضـــة الاتحاد السوفيتى وامتناع الـــولايات

---

(٥٤) Levi, W. "China and the United Nations." Current History Vol. 47, No 277 pp. 152 — 153.

(٥٥) انظر محمد فتح الله الخطيب : « تعديل ميثاق الامم المتحدة » فى مصر المعاصرة ، اكتوبر ١٩٦٢ .

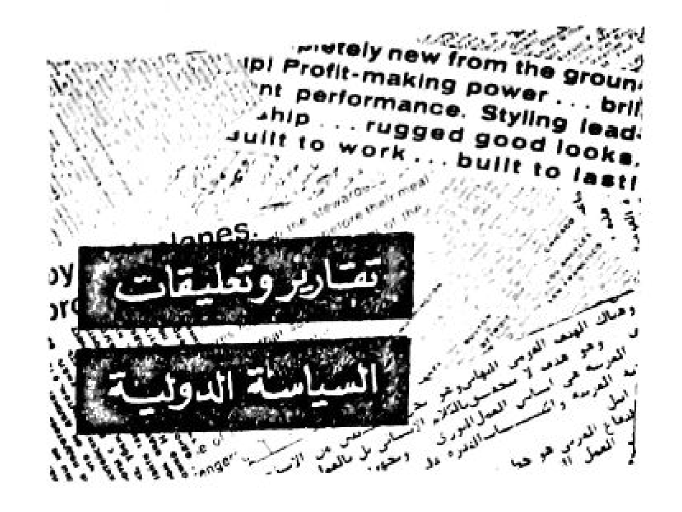
التصويت ، واوقفت الجمعية المتحدة عن [illegible] ، وكان رد الفعل لموقف الصين على [illegible] ، الاتحاد السوفيتي لدى الصين الشعبية عنيفا ، اذ اتهمت الاتحاد السوفيتي بتحريف موقفها من هذا الموضوع ، وذلك لخدمة السياسة السوفيتية وانه كان في الحقيقة هو الذي لا يؤيد اقتراحات الدول الافريقية الاسيوية ، وانسحب من موضوع عدم تمثيل الصين الشعبية في الامم المتحدة فرصة لمعارضة هذه الاقتراحات (٥٦) .

وعندما اعلنت اندونيسيا انسحابها من الامم المتحدة ، ايدت الصين الشعبية موقف اندونيسيا ، واصدرت الحكومة الصينية بيانا وضحت فيه ان الامم المتحدة ترزح تحت وطأة الاستعمار الامريكي وان « الحقائق تتزايد لتوضح ان الامم المتحدة تنكمش يوما بعد يوم لتصبح مجرد اداة للاستعمار القديم والجديد (٥٧) » . كما صدرت بعض المقالات الافتتاحية في صحيفة « الشعب » تحلل فشل الامم المتحدة في تحقيق الاهداف التي قامت من اجلها وذكرت ان ازدياد عدد الدول الاعضاء من آسيا وافريقيا لم يغير من طبيعة الامم المتحدة وكونها اداة للاستعمار الامريكي والعدوان ، وذلك لانه لا يزال يشرف على كل اجهزة الامم المتحدة . فلم تنجح في القيام بدور ايجابي في حماية السلام . والدليل على ذلك من وجهة نظر الصين ، ان محادثات نزع السلاح امتدت لاكثر من عشر سنوات دون اي تقدم ملموس . كما انه من المفروض ان تقوم الامم المتحدة بالمحافظة على سيادة جميع الدول وحماية سلامتها وخاصة الدول الصغيرة ، ولكن الامم المتحدة لم تحافظ على سيادة جميع اعضائها الذين يبلغ عددهم اكثر من المائة ؛ بل انها قد انهارت لتصبح بورصة قذرة للسياسة الدولية .. كثيرا ما تباع وتشترى فيها الدول الصغيرة مثل الاسهم تماما .

وتنفي الصين العقيدة السائدة بان الدول تحظى بمركزها الدولي نتيجة انتمائها لعضوية الامم المتحدة ، مؤكدة ان مركز الدولة يتحدد دوليا باستقلالها واسهامها بفعالية في تحقيق السلام الدولي وليس بعضويتها في الامم المتحدة ، ولقد حرمت الصين من حقوقها المشروعة في عضوية الامم المتحدة لمدة خمسة عشر عاما ، ولكن لم يضرنا ذلك كله . بل على العكس من ذلك كان نفوذنا الدولي ومقدرتنا في تزايد دائم . « وتشير الصحيفة الى ان الامم المتحدة « نمر من الورق » بمبانيها الضخمة الشاهقة ومنظماتها المنتشرة في قارات العالم لا تحقق نجاحا الا في تخويف الشعوب فحسب . فالدولة التي ترضخ للامم المتحدة تقيد نفسها ارجلا وازرعا وتخضع نفسها لرحمة الاستعمار الامريكي . فاذا تخلت عن ايمانها الاعمى بالامم المتحدة وتعرفت حقيقتها وتجاسرت على محاربة سيطرة الاستعمار الامريكي على هذه المنظمة ، فانها لن تستطيع ان تحرك نحوها ساكنا .. (٥٨) » .

وعلى الرغم من حدة الهجوم الذي تشنه الصين الشعبية على الامم المتحدة ، فان ذلك لا ينفي حقيقة محاولة الصين استخدام ما يدور في المنظمة الدولية كلما تمكنت من ذلك ، في دعاياتها كما سبق ان اشرنا . ولاشك ان ابعاد الصين الشعبية التي يكون سكانها ثلث سكان العالم عن المنظمة العالمية يضعف الامم المتحده ، ويبدو ان تطور الظروف الدولية سيؤدي الى انضمام الصين الشعبية الى الامم المتحدة قريبا ، خاصة بعد اعتراف فرنسا بالصين .

وهكذا قدمنا في هذه الدراسة بعض النقاط الاساسية في السياسة الخارجية الصينية ؛ وما زالت هناك نقاط واتجاهات عدة في السياسة الصينية تحتاج الى دراسات اخرى ، مثل سياسة الصين تجاه دول جنوب شرقي آسيا ، وتجاه حركة التضامن الاسيوي الافريقي .. الخ .



السوق العربية المشتركة فى عامها الأول

تعد اتفاقية السوق العربية المشتركة التى وقعها مجلس الوحدة الاقتصادية لجامعة الدول العربية بتاريخ ١٣ اغسطس ١٩٦٤ والتى بدأ العمل بها اعتبارا من أول يناير ١٩٦٥ ، خطوة حاسمة نحو تدعيم الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية .

فقد نص قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى دور انعقاده الثانى بالقاهرة (٨—١٣ اغسطس ١٩٦٤ ، على ان «انشاء هذه السوق قد تقرر رغبة فى تحقيق التقدم الاجتماعى والازدهار الاقتصادى للدول الاطراف المتعاقدة وارساء دعائم الوحدة الاقتصادية على أسس سليمة من التنمية الاقتصادية المتناسقة المستمرة تتفق والصلات الطبيعية والتاريخية القائمة بينها ، ورغبة فى تحقيق التكامل الاقتصادى بين الاطراف المتعاقدة وتوحيد الجهود لتحقيق افضل الشروط لتنمية ثرواتها ورفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف العمل » .

ولئن كانت هذه الاتفاقية لم تحظ حتى اليوم الا بموافقة خمس دول عربية هى التى صادقت على اتفاقية الوحدة الاقتصادية (الجمهورية العربية المتحدة — الجمهورية السورية — الجمهورية العراقية — المملكة الاردنية — الكويت) الا ان باب الانضمام الى هذه الاتفاقية مفتوح أمام الدول العربية الاخرى .

حقيقة ان تنفيذ هذه الاتفاقية يقتضى مجهودا كبيرا ويقتضى توافر حسن النية والمعونة المتبادلة لتنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، بالنظر الى تفاوت الحالة الاقتصادية والاجتماعية ومراحل النمو فى البلاد العربية المختلفة — الا ان هذا التكتل الاقتصادى الذى ينظمه انشاء هذه السوق ، أمر ضرورى لتعبئة الجهود الاقتصادية للدول العربية حتى يمكنها أن تقف فى وجه التكتلات الاقتصادية الاخرى . كما أنه يعد مقدمة عملية للوحدة الشاملة التى تصبو اليها الامة العربية .

وانه من المؤسف انه فى الوقت الذى نأمل فيه الشعوب العربية ، ان تعزز السوق العربية المشتركة ، وان تنضم اليها جميع الدول العربية ، تنقل الاخبار الينا امر عدم مصادقة مجلس الامة الكويتى على اتفاقية السوق العربية بعد ان كانت الحكومة قد وافقت عليها . ومع ذلك فاننا نأمل ان يراجع مجلس الامة الكويتى موقفه .

ذلك ان عالم اليوم يمكن ان يوصف بحق بانه عالم التكتلات الاقتصادية . فهناك مجلس التعاون الاقتصادى المتبادل لدول اوربا الاشتراكية الذى يعبر عنه بالكوميكون وقد تعدل نطاق عضويته منذ عام ١٩٦٢ بما يسمح بانضمام دول اخرى غير اوربية ولكنها اشتراكية تدين بالماركسية اللينينية : وذلك حينما تقرر ضم منغوليا الاسيوية الى عضويته .

والى جانب التكتل الاقتصادى للدول الشيوعية : توجد السوق الاوربية المشتركة المعروفة باسم الجماعة الاقتصادية الاوربية التى تشترك فيها ست دول من اكثر دول اوربا تقدما فى الميدان الاقتصادى وهى فرنسا والمانيا وايطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبرج . بل ان الدول الاوربية الاخرى التى لم تنجح فى الانضمام الى هذه السوق ، اضطرت الى مواجهة هذا التكتل الاقتصادى فى غرب القارة ، بتكتل اقتصادى آخر فى صورة منظمة تجارة حرة تشترك فيها انجلترا مع السويد والنرويج والدانمرك والنمسا وسويسرا والبرتغال .

وهذه التكتلات نجد مثلها فى بلاد امريكا الوسطى وامريكا اللاتينية ، وتتميز من السوق المشتركة ، بانه لا يوجد بين اعضائها اتحاد جمركى ، وليست هناك تعريفة جمركية خارجية مشتركة تطبق على الدول غير الاعضاء ، بل ان كل دولة تحتفظ بتعريفتها الخارجية ويقتصر الغرض من التكتل على تخفيض الرسوم الجمركية بغية الغائها فى علاقات اعضائها بعضها ببعض .

العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية من التعاون الى الوحدة

غير ان السوق العربية المشتركة ليست مجرد منظمة تعاون اقتصادى ، كما هو الامر بالنسبة الى منظمة الكوميكون ، وهى لاتكتفى بالسعى لاقامة اتحاد جمركى بين اعضائها على نحو السوق الاوربية ، بل انها تتطلع الى الوحدة الاقتصادية توطئة لوحدتها الشاملة . وهو ما يقتضينا ان نعرض لتطور العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية فى نطاق جامعتها ، من مجرد تعاون الى سعى لهذه الوحدة .

فحينما صدر ميثاق الجامعة العربية عام ١٩٤٥ ، نص فى مادته الثانية على أن من اغراض الجامعة ان تتعاون الدول المشتركة تعاونا وثيقا فى الشئون الاقتصادية والمالية . ونص الميثاق على تكوين لجنة اقتصادية ومالية لتضع اسس هذا التعاون .

فالجامعة طبقا لهذه النصوص التى وضعت عام ١٩٤٥ ، فى ظروف تاريخية وسياسية مختلفة ، كانت مجرد أداة للتعاون ولم تكن سبيلا الى الوحدة .

على انه رغم ما مرت به الجامعة العربية من تجارب مريرة كادت فى اكثر من مناسبة ان تودى بها ، الا أن ضغط الراى العام العربى قد ادى الى تطوير فى مخططاتها ، تجلى بوضوح اكثر فى النواحى الثقافية والاقتصادية . ويهمنا فى هذا البحث ما يتعلق بالناحية الاقتصادية .

معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى

ففى سنة ١٩٥٠ عقدت دول الجامعة العربية معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى ، وتقرر تاليف المجلس الاقتصادى وهو مكون من وزراء المالية والاقتصاد فى الدول الاعضاء او من ينوب عنهم ، كما أوصى مجلس الجامعة العربية فى السنة نفسها بتطبيق مبدا المعاملة التفضيلية فى العلاقات التجارية بين الدول الاعضاء . وبذلك يسرى نص الدولة الاكثر رعاية ، الوارد فى

الاتفاقات مع الدول الاجنبية على المـزايا التى تمنحها الدول الاعضاء بعضها للبعض .

وقد كان من نتائج نشاط المجلس الاقتصادى الذى نصت عليه هذه المعاهدة ، توقيع اتفاقية بشأن التبادل التجارى والترانزيت ، واخـرى خاصة بتسديد مدفوعات المعاملات التجارية .

اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت

وافق مجلس جامعة الدول العربية على هذه الاتفاقية بتاريخ ٧ سـبتمبر ١٩٥٣ وفى التاريخ نفسه وقعتها سبع دول هى (الاردن وسـورية والعراق ولبنان ومصر والسعودية واليمن) . وقد عقدت لمدة سنة تجدد من سنة الى اخرى . وتقرر منح بعض المزايا للسلع التى يكون منشؤها احدى الدول الاعضاء . فهى تعفى بعض المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية اعفاء كاملا ، كما أنها تعامل بعض المنتجات الصناعية معاملة تفضيلية ، فتطبق عليها تعريفة مخفضة بنسبة ٢٥٪ من التعريفة العادية . وقد الحق بهذه الاتفاقية جدولان : احدهما يحوى السلع المعفاة تماما والآخر يحوى السلع التى خفضت رسومهـا . وقد عدلت هذه الاتفاقية مرتين . الاولى فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٤ حيث اضيفت بعض المنتجـات الى الجدولين الملحقين بهـا ، واستحدث جدول جديد ادرج فيه بعض السلع التى تتمتع بتعريفة مخفضة بنسبة ٥٠٪ من التعريفة العادية . وقد اشترط فى هذا التعديل أن تسحب كل بضاعة تتمتع بالاعفاء او بالتفضيل الجمركى بشهادة منشأ صادرة من جهة حكومية مختصة ، كما اشترط بالنسبة الى السلع الصناعية ان تكون فيها نسبة المواد الاولية العـربية واليد العاملة المحلية ٥٠٪ على الاقل من نفقة الانتاج الكلية . اما التعديل الثانى للاتفاقية فقد تم بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٥٦ ، ولم يخرج عن كونه اضـافات فى الجداول الملحقة بها .

ويلاحظ أن هذه الاتفـاقية وان كانت فاتحة عملية للتعاون الاقتصادى بين الدول العربية ، الا انها كانت تقصر عن تحقيق اى نوع من الاتحاد الجمركى او الوحدة الاقتصادية .

اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات التجارية وانتقال رؤوس الاموال

وفى التاريخ نفسه الذى عقدت فيه اتفاقية تسهيل التبـادل التجارى ، وقعت بين الـدول العربية نفسها اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات التجارية وانتقال رؤوس الاموال .

وهى تهدف الى تسـهيل تحويل مدفوعـات المعاملات التجـارية ، وتمنح بعض التسهيلات للمقيمين فى الدول المتعاقدة الاخرى بالنسبة الى استعمال حساباتهم الدائنة فى اى بلد عربى يفرض قيودا على تحويل مدفوعات المعاملات التجارية ولا يساعده وضع ميزان مدفوعاته على اتمـام التحويل .

كذلك قررت هذه الاتفاقية مبدأ حرية انتقال رؤوس الامـوال ، ولكن فى نطاق القواعد التى تضعها كل دولة لحماية رؤوس اموالها أو رؤوس الاموال التى انتقلت اليها ، من التسرب خارج البلاد العربية المنضمة الى هذه الاتفاقية .

ويلاحظ ان هذه الاتفاقية لا تجيز الانسحاب منها قبل فوات خمس سنوات على توقيعها ، خلافا لاتفاقية تسهيل التبادل التجارى .

اتفاقية وضع جدول موحد للتعريفة الجمركية

وفى ٢٥ يناير ١٩٥٦ وافق المجلس الاقتصادى على اتفاقية بشأن وضع جدول موحد للتعريفة الجمركية وقـد وقعتها الـدول العربية السبع المشار اليها ، وجاء بصدر هذه الاتفاقية انه «نظرا لما فى اتخاذ قواعد مشتركة لتوحيد الاصطلاحات الجمركية وتبويب التعريفة الجمركية من تسهيل للتبادل التجارى وتنظيم تجـارة الترانزيت فيما بينها » فقد اتفق على وضع جدول موحد للتعريفة الجمركية وانشاء لجنة تسمى لجنة جدول التعريفة دون أن يتضمن وضـع جدول موحد المـسـاس بحرية كل دولة فى تحديد فئات رسومها الجمركية.

المؤسسة المالية العربية للاتحاد الاقتصادى

يرجع اول تفكير فى انشاء هذه المؤسسة الى مايو ١٩٥٣ حينما انعقد مؤتمر وزراء المال والاقتصاد فى بيروت (٢٥ ــ ٣١ مايو ١٩٥٣) واصدر قرارا يسجل حاجة البلاد العربية الماسة الى تأسيس مؤسسة ماليه للانماء الاقتصادى العربى . وقد أعدت امانة الجامعة مشروع هذه المؤسسة ، مسترشدة بمشروع أعده البنك الدولى للانشاء والتعمير ، ومستعينة بالدكتور عبد الجليل العمرى الخبير الاقتصادى المصرى . ووافق المجلس الاقتصادى بالجامعة على هذا المشروع فى يونيو ١٩٥٧ . وتم توقيع هذه الاتفاقية عام ١٩٥٩ . وقد عدلت احكامها بعد ذلك بمقتضى بروتوكول فى ٦ ديسمبر عام ١٩٦٤ ، وبمقتضى الاحكام الحالية انضمت عشر دول عربية الى هذه الاتفاقية هى (الاردن والسودان والعراق والسعودية وسورية والمتحدة واليمن والكويت ولبنان وليبيا) . كما حدد راسمال هذه المؤسسة بمبلغ ٢٥ مليون جنيه مصرى ، وقسم راس المال الى ٢٥٠٠ سهم قيمة كل منها عشرة آلاف جنيه . واكتتبت فى ٢٠٠٠ سهم منها الدول المؤسسة كل بنسبة حصته فى ميزانية جامعة الدول العربية ، واكتتبت دولة الكويت بالخمسمائة سهم الباقية .

وتهدف هذه المؤسسة الى تحقيق التنمية الاقتصادية فى البلاد العربية الاعضاء ، وذلك بتشجيع المشروعات الانتاجية للحكومات والهيئات والافراد على النمو المطرد سواء باقراضها او بضمان قروضها او الاسهام فيها او اعداد الدراسات الفنية لها ، على ان يتم ذلك بضمان الحكومات التى تقام فيها هذه المشروعات . وقد فتحت هذه الاتفاقية الباب للدول العربية الاخرى للانضمام اليها بموافقة مجلس المحافظين ، وعندئذ تقرر زيادة راس المال . فالمؤسسة تتكون من مجلس للمحافظين ومدير عام يراس مجلس الادارة وهيئة دائمة للمستشارين .

وتعفى المؤسسة وموجوداتها واملاكها ودخولها وعملياتها وصفقاتها من جميع الضرائب والرسوم الجمركية ولا يجوز لاى عضو ان ينسحب من عضوية المؤسسة قبل انقضاء خمس سنوات على عضويته .

وقد كان موقف البنك الدولى للانشاء والتعمير من حيث امساكه عن تمويل الدول العربية لمقابلة توسعها الانتاجى فى الصناعة والزراعة ، من البواعث التى دفعت الدول العربية الى انشاء هذه المؤسسة .

اتفاقية الوحدة الاقتصادية

تعد اتفاقية الوحدة الاقتصادية اول خطوة حاسمة نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية . فلاول مرة تشير اتفاقية تصدر عن الجامعة العربية الى الوحدة كهدف تسعى اليه . فهى مصدرة بهذه العبارات « رغبة فى تنظيم العلاقات الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وتوطيدها على اسس تلائم الصلات الطبيعية والتاريخية ، القائمة بينها وتحقيق أفضل الشروط لازدهار اقتصادها ولتنمية ثرواتها ولتأمين رفاهية بلادها . وقد اتفقت على **قيام وحدة كاملة** بينها وعلى تحقيقها بصورة تدريجية بينها وبما يمكن من السرعة التى تضمن انتقال بلادها من الوضع الراهن الى الوضع المقبل بدون الاضرار بمصالحها الاساسية » .

ورغم ان هذه الاتفاقية قد أعدت فى ٣ يونيو ١٩٥٧ ، الا انها لم تصبح نافذة الا فى عام ١٩٦٢ حيث صدقت عليها خمس دول هى الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية وجمهورية العراق والمملكة الاردنية الهاشمية ودولة الكويت . ولكن الباب مفتوح لانضمام الدول العربية الاخرى .

وتهدف هذه الاتفاقية الى تحقيق وحدة اقتصادية كاملة تضمن بصورة خاصة لتلك الدول ورعاياها على قدم المساواة : ● حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال ● حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية ● حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى ● حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل

النقل والمرافىء والمطارات المدنية ● حقوق التملك والايصاء بالارث .

وللوصول الى تحقيق هذه الوحدة تعمل الاطراف المتعاقدة على : جعل بلادها منطقة جمركية واحدة تخضع لادارة موحدة ، وتوحيد التعريفة والتشريع والانظمة الجمركية المطبقة فى كل منها ، كما تعمل لتوحيد سياسة الاستيراد والتصدير والانظمة المتعلقة بها وتوحيد انظمة النقل والترانزيت ، وعقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الاخرى بصورة مشتركة ، وتنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية وتوحيد التشريع الاقتصادى بشكل يكفل لمن يعمل من رعايا البلاد المتعاقدة فى الزراعة والصناعة والمهن شروطا متكافئة ،

وتنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعى . كما تعمل لتنسيق تشريع الضرائب والرسوم الحكومية والبلدية وسائر الضرائب والرسوم الاخرى المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة والعقارات وتوظيف رؤوس الاموال بما يكفل مبدا تكافؤ الفرص ، وكذلك تعمل لتلاقى ازدواج الضرائب والرسوم على المكلفين من رعايا الدولة المتعاقدة ، ولتنسيق السياسات النقدية والمالية والانظمة المتعلقة بها فى بلدان الاطراف المتعاقدة تمهيدا لتوحيد النقد بها ، وتوحيد اساليب التصنيف والتبويب الاحصائية .

غير ان الاتفاقية تنص على امكان التجاوز عن مبدا التوحيد فى حالات خاصة واقطار خاصة بموافقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

ويلاحظ من استعراض اهداف هذه الاتفاقية ووسائلها انها تتفق الى حد كبير مع اهداف المجتمع الاوربى الاقتصادى المسمى السوق الاوروبية المشتركة .

وقد تقرر بمقتضى هذه الاتفاقية انشاء هيئة دائمة تسمى « مجلس الوحدة الاقتصادية » ويتالف هذا المجلس من ممثل متفرغ او اكثر لكل دولة من الدول الاعضاء . ولكل دولة صوت واحد .

وهى فى هذا تتفق مع احكام اتفاقية الكوميكون ، ولكنها تختلف عن احكام اتفاقية السوق الاوربية التى تجعل لكل دولة من الاعضاء ، عددا من الاصوات يتفق مع اهميتها الاقتصادية .

ويتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قراراته باغلبية ثلثى الاصوات للاطراف المتعاقدة . وهو فى ذلك يتفق مع مجلس السوق الاوربية المشتركة ويختلف عن مجلس الكوميكون الذى يوجب أن تصدر قراراته بالاجماع .

ويختص هذا المجلس بجميع المهام والسلطات المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية ، وبصورة خاصة العمل لتنفيذ احكامها والاشراف على لجانها واجهزتها . كما انه يضع التعريفات والانظمة والتشريعات التى تهدف الى انشاء منطقة عربية جمركية موحدة ، وتنسيق سياسات التجارة الخارجية والانماء الاقتصادى وما يتعلق بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية والسياسات المالية والنقدية وانظمة النقل وتشريعات العمل والضمان الاجتماعى وتنسيق التشريعات الضريبية والرسوم .

وقد نصت الاتفاقية على أن يتم تنفيذها على مراحل بما امكن من سرعة ، وأن يضع مجلس الوحدة الاقتصادية خطة عملية لمراحل التنفيذ . مراعيا بعض الحالات الخاصة ببعض البلاد المتعاقدة . كما نصت على أنه لا يجوز الانسحاب منها قبل مرور خمس سنوات .

واخيرا السوق العربية المشتركة

وتحقيقا لما نصت عليه اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، قرر مجلس الوحدة الاقتصادية بتاريخ ١٢ يونيو ١٩٦٤ انشاء لجنة تعمل من اجل انشاء سوق عربية مشتركة تقوم على الاسس التالية : حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال ، حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية ، حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى ، حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافىء والمطارات المدنية .

وانتهت هذه اللجنة الى مشروع اتفاقية ، وقد وافق على الاتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية بتاريخ ١٣ اغسطس ١٩٦٤ ، على ان يعمل بها اعتبارا من أول يناير ١٩٦٥ . ووافقت عليها الدول الخمس .

الا انه قد اذيع اخيرا ان مجلس الامة الكويتى لم يصدق على اتفاقية السوق المشتركة . ويبدو أن هذا القرار قد صدر نتيجة بعض شكاوى تلقاها مجلس الامة الكويتى من بعض التجار واصحاب المصالح الكويتيين الذين توهموا ان انضمام الكويت الى السوق العربية سيؤدى الى فرض رسوم عالية على الواردات الاجنبية مما يعوق التجارة ، وحجتهم فى ذلك بأن الكويت ليست بلدا صناعيا ، وأنها لن تفيد من الاتفاقية بشيء . وقد نظر البعض بحذر أيضا الى ما قد يؤدى اليه الانضمام الى السوق من السماح بحرية الهجرة ، محتجين بأن الكويت تنوء بالمهاجرين من البلاد العربية . وقد بحث مجلس الوحدة الاقتصادية العربية المنعقد خلال شهر تموز (يوليو) فى عمان موقف الكويت ولا يزال الامل معقودا على ان يتضح للكويت ان السوق العربية المشتركة هى السياج الواقى لاقتصاديات العرب فى مواجهة اسرائيل وفى مواجهة التكتلات الاقتصادية فى العالم ، وانها الخطوة الاولى نحو الوحدة التى يتطلع اليها الشعب العربى .

فلسفة السوق العربية المشتركة

تتميز السوق العربية المشتركة ، بانها وحدة اقتصادية اقليمية . فهى تضم البلاد العربية المرتبطة بخصائص واحدة وتاريخ واحد وتقاليد واحدة والتى تصبو الى هدف واحد هو وحدتها الشاملة .

وهى بذلك تتميز عن منظمة « الكوميكون » التى ترتبط بوحدة المذهب الاشتراكى . فمنظمة الكوميكون ليست منظمة اقليمية وان بدت كذلك . حقيقة أنها تضم الاتحاد السوفيتى مع جيرانه من البلاد الاشتراكية ، ولكن هذا التكتل ليس تكتلا اقليميا بقدر ما هو تكتل مذهبى ، اذ انه تكتل بين بلاد تتفق فى بنائها الاشتراكى . فالكوميكون مفتوح لعضوية البلاد الاشتراكية وحدها ، اى البلاد التى تسير نحو تحقيق الشيوعية ، والتى ترتبط بوحدة الطبقة العاملة ووحدة المصالح والاهداف . فهو لا يمكن ان يقوم الا بين بلاد تعتمد على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج والاقتصاد المخطط ، وتدين بالايديولوجية الماركسية اللينينية ، وبأن السلطة للشعب بقيادة الطبقة العاملة . وهذا التكتل الاقتصادى لا يرمى الى خلق وحدة بين اعضائه . بل ان كل دولة تحتفظ فيه بسيادتها المطلقة ، ولذلك فان قراراته تصدر بالاجماع .

وقد يبدو أن هناك اوجه شبه بين فلسفة السوق الاوربية وفلسفة السوق العربية فى سعيها لتحقيق وحدة اقتصادية بين اعضائها . وانها تعد مقدمة لتحقيق وحدة بين اعضائها — شأنها فى ذلك شأن السوق العربية — فهى ترمى الى تحقيق حلم قديم كان يراود المسيو بريان رئيس وزراء فرنسا اذ اقترح فى سنة ١٩٢٩ انشاء اتحاد اوربى تكون له اهداف سياسية واقتصادية وهذا ما يستفاد ايضا من كتابات المسيو مونيه الاقتصادى الفرنسى اللامع الذى اعد هذا المشروع، اذ يتبين منه أنه يهدف الى تحقيق وحدة أوربا على مراحل ، وانه يعتبر السوق الاوربية المشتركة المرحلة الاولى .

غير انه عند التأمل ، يتبين أن حلم الوحدة الاوربية لا يرتبط بالواقع . فالدول الاوربية قوميات مختلفة متغايرة ، ومن هنا تختلف عن الدول العربية فهذه تربطها صلات تاريخية وروابط قومية تؤكد حتمية هذه الوحدة .

وان كانت الوحدة العربية لا يمكن تحقيقها الا من خلال الثورة الاجتماعية ، لان معنى الوحدة قد تجاوز مجرد التقاء حكومات الامة العربية الى التقاء شعوبها . فان تكتل جهود الدول العربية الاقتصادية يمكن فى المرحلة الحاضرة ان يكون سدا يقف فى وجه التحديات الاستعمارية وعاملا لرفع مستوى المعيشة فى البلاد العربية كافة وتحقيق نمائها الاقتصادى الذى يعتبر القاعدة الاساسية للثورة الاجتماعية .

لماذا كانت السوق العربية ضرورة اقتصادية ؟

ان البــلاد العربية اذا هى حققت وحدتها الاقتصادية ووحدت سياستها الاقتصادية تجاه بلاد العالم الاخرى ، اصبحت فى وضع قوى فى معترك الاقتصاد الدولى يطوع لها الحصول على اكبر المزايا فىعلاقاتها الاقتصادية بالبلادالاخرى.

فالبلاد العربية تتميز بأنها مصدر كثير منالمواد الاولية الهامة مثل القطن والصوف ، وانها مصدر رئيسى هام للبترول ، فأوربا الغربية بوجه خاص تعتمد على بترول الشرق الاوسط الذى تسيطر الدول العربية على ٩٠ ٪ منه . ويكفى أن نعلم أن احتياطى البترول العربى قد قدر عام ١٩٥٣ بنسبة تصلالى ٤٣٪ منالاحتياطى العالمى كله ، وان بترول دولة الكويت وحدها تصل نسبته الى ١٥ر٧ ٪ من احتياطى بترول العالم ».

فالدول العربية فى تجمعها ككتلة اقتصــادية واحدة يمكنها أن تحصل على افضل الاسعار لما تستورده من بلاد السوق الاوربية ولما تصــدره اليها . كما أن مثل هذا التكتل الاقتصادى من شأنه أن يقضى على آمال اسرائيل فى محاولة فتح اسواق لمنتجاتها ، بل فى محاولة تحويل خطوط نقل انابيب البترول اليها على نحو ما سعت لتحقيقه فى اعقاب العدوان عام ١٩٥٦ ».

وفضلا عن ذلك فان مثل هذه السوق التى تجعل من الدول العربية وحدة اقتصادية واحدة، تفتح الآفاق أمام المنتجات العربية لكى تتداول بحرية فى الدول العربية بغير عائق ، مما يساعد على زيادة تصريفها ويؤدى بالتالى الى خفض تكلفتها ، وهذا بدوره يترتب عليه رفع مستوى المعيشة ».

الشروط اللازمة لنجاح التكتل الاقتصادى

ومع ذلك فاننا لا يمكن أن نصل الى ما نصبو اليه الا اذا القينا نظرة فاحصة على خريطة العالم العربى الاقتصادية ».

لقد كانت معظم البلاد العــربية تتميز بــأن اقتصادها يقوم أساسا على الزراعة ، ثم أصبح البترول يحتل مكانا مرموقا فى الانتــاج القومى للعراق مثلا ، وبعد ذلك أصبح يحتل المكان الاول فى اقتصاديات الــكويت والسعودية والبحرين وقطر .

وبعد أن كانت الصناعــات القائمة فى بعض البلاد العربية صناعات ناشئة خفيفة ، اتجهت الجمهورية العربية المتحدة الى الصناعة الثقيلة كوسيلة فعالة لدعم اقتصادها .

ومع ذلك فالملاحظ على اقتصــاديات الدول العربية انها من الاقتصــاديات ذات المحصول الواحد ، ومن شأن ذلك ان يجعلها فى حالة تبعية من الناحية الواقعية للبلاد المتقدمة فتتأثر حالتها بمدى رواج هذا المحصول او عدم رواجه فى سنة من السنين ، كما أن غالبيتها لم تتحرر من النقد الاجنبى الا أخيرا ، فلا زالت الكويت مثلا تعتمد على الروبية الهنــدية المرتبطة بالاسترلينى ، ولا زالت الجزائر تعتمد على الفرنك الفرنسى . بل ان تجارة البلاد العربية بين بعضها البعض لم تكن تمثل نسبة كبيرة من تجارتها العالمية .

وفضلا عن ذلك فليس هناك اى تخطيط على المستوى العربى لما يمكن أن تنتجه كل دولة . فلو ترك الامر على حاله لادى ذلك الى نشـــوء صناعات متماثلة فى أكثر من بلد عربى ، فيترتب على ذلك أن الصناعة القوية فى بلد منها يمكن أن تنافس الصناعة المماثلة فى بلد آخر وقد تقضى عليها ، وذلك بدلا منتكامل الصناعات وتخصص كل دولة فى الصــناعة التى تتفق مع ظروفهـــا وامكاناتها .

ثم ان بعض البلادالمنتجة للبترول التى لايمكنها فى الوقت الحاضر بحكم أمكاناتها الفنية ووضعها الجغـــرافى أن تقيم صناعــات قــوية ، تتجــه باستثماراتها الى ميادين لا تعود على الاقتصاد العـــربى بفائدة ، مثل اقامة المبانى السـكنية الفاخرة أو الاقتصــار على القيــام بعمليـــات مصرفية . وكل ذلك يدعـــو الى وجوب تنسيق السياسات الاقتصادية للدول العربية وتوجيهها وفق تخطيط موحد ».

اتحاد جمركي بين الدول العربيه

وتهدف اتفاقية السوق العربية المشتركة اساسا الى اقامة اتحاد جمركي بين الدول الاعضاء . وقد رسمت الوسائل المؤدية الى تحقيقه على النحو الآتى :

١ — نصت الاتفاقية على انه لا يجوز فرض رسم أو ضريبة أو قيد جديد من قيود الاستيراد أو التصدير المفروضـة على تبادل المنتجات بين الدول الاعضاء . (م ٣) وهذا يعني تثبيت الرسوم الجمركية والقيود الاخرى القائمة حاليا الى ان يتم الغاؤها .

٢ — لا يجوز للدول الاعضاء فرض رسوم او ضرائب داخلية على المنتجات المتبادلة فيما بينها تزيد على الرسوم والضرائب الداخلية المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة او على موادها الاولية (م ٥) وذلك لان الضرائب الداخلية قد يكون لها نفس اثر الرسوم الجمركية .

٣ — عدم اخضاع المنتجات المتبادلة بين الدول الاعضاء الى رسم تصدير جمركي . (م ٦) وذلك تشجيعا لزيادة المبادلات التجارية .

٤ — رسمت الاتفاقية برنامجا لتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم الاخرى على الواردات التى يكون منشؤها احدى الدول الاعضاء ، بحيث تلغى تدريجيا فى فترة تتراوح بين خمس وعشر سنوات . (المادتان ١٠ و ١١) .

ويلاحظ ان الاتفاقية تفرق بين المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية ، وهذه تعمل الدول الاعضاء لتحريرها من القيود خلال خمس سنوات ، وبين المنتجات الصناعية وبعض هذه الصناعات يتحرر من القيود بعد خمس سنوات اى فى يناير ١٩٦٩ ، وبعض آخر يتحرر منها بعد حوالى سبع سنوات ونصف اى فى اول يوليو ١٩٧١ (وهى المنتجات التى كانت تتمتع فعلا بتخفيض طبقا لاتفاقية التبادل التجارى والترانزيت التى سبق أن اشرنا اليها) اما المنتجات الاخرى فانها تحرر من القيود بعد عشر سنوات .

وقد كان من رأى وفد الجمهورية العربية المتحدة فى مفاوضات اتفاقية السوق ، ان تكون مرحلة التخفيضات على المنتجات الصناعية خمس سنوات بدلا من عشر سنوات وكانت الكويت من هذا الرأى أيضا .

ويلاحظ أيضا ان كل بضاعة تتمتع بالاعفاء أو بالتفضيل الجمركي يجب أن تصحب بشهادة منشأ تثبت أن كلفة الانتاج المحلية بما فى ذلك المواد العربية التى منشؤها احدى الدول الاطراف فى السوق العربية تبلغ ٤٠٪ على الاقل من كلفة الانتاج الكلية (م ١٥) .

وقد كان وفد المملكة الاردنية فى مفاوضات اتفاقية السوق يرى الا تقل كلفة الانتاج المحلية عن ٥٠٪ . وهى النسبة نفسها التى قررتها اتفاقية تسهيل التبادل التجارى .

٥ — على أن أهم أحكام الاتفاقية هو ما تهدف اليه من وضع تعريفة جمركية موحدة بالنسبة الى العالم الخارجى . وهو ما يستدعى توحيد التشريعات والانظمة الجمركية خلال خمس سنوات . وتطبق التعريفة الموحدة على مراحل تدريجية خلال خمس سنوات تبدأ من أول يناير ١٩٧٠ وفقا لما يقرره مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

علاقة الدول الاعضاء بالغير

تنص المادة الرابعة من الاتفاقية على أن تطبق حكومات الاطراف المتعاقدة فيما بينها مبدأ الدولة الاكثر رعاية فيما يتعلق بمبادلاتها التجارية مع الدول غير الاعضاء ، على الا يسرى ذلك على الاتفاقيات القائمة » .

وقد كان النص الاصلى المقترح فى الاتفاقية يقتصر على ان تطبق دول الاطراف المتعاقدة فيما بينها مبدأ الدول الاكثر رعاية فيما يتعلق بمبادلاتها مع الدول غير الاعضاء . ورأى وفد العراق ووفد

الكويت ان يطبق مبدأ الدولة الاكثر رعاية بين الاطراف المتعاقدة على الاتفاقات الثنائية الحالية فيما يتعلق بالمبادلات التجارية بين احداها ودولة خارج السوق . ثم انتهى النص الى الصيغة التى اشرنا اليها .

ومع ذلك فان هذا التحفظ يعنى ان اى امتياز تمنحه فى المستقبل الدول الاعضاء فى السوق لدولة غير عضو تستفيد منه الدول الاعضاء . اما المزايا التى تتمتع بها الدول الاعضاء بناء على اتفاقية السوق فلاتستفيد منها الدول غير الاعضاء حتى لو نص فى الاتفاقات المعقودة معها على مبدا الدولة الاكثر رعاية لانه وفقا للعرف الدولى لايسرى النص فى حالة تعريفة الافضلية اوالاتحاد الجمركى .

الامتيازات والاحتكارات

تقضى الاتفاقية بأنه لايجوز ان تحول الامتيازات او الاحتكارات النافذة فى دول الاطراف المتعاقدة، دون تطبيق احكام السوق العربية (م ٩) .

ويلاحظ ان اتفاقية تسهيل التبادل التجارى تنص على ان الاعفاء والتخفيض لا ينطبقان على المواد الخاضعة لاحتكار حكومى . وذلك استنادا الى ان الاحتكار الحكومى فى سلعة من السلع غالبا ما يكون المقصود منه تحقيق غرض مالى هو حصول الخزانة العامة على ايراد مرتفع من ارباح هذه السلعة، فاذا سمح للمشروعات الخاصة باستيراد هذه السلعة ثم اعفيت من الرسوم ، لادى ذلك الى تعدد العرض وتفويت نتائج الاحتكار الحكومى من الحصول على الايراد اللازم . ولكن هذا الحكم قد عدل عنه فى اتفاقية السوق المشتركة كما ان النص الجديد لا يميز بين الاحتكارات الخاصة والعامة . ويلاحظ مع ذلك أن الدولة التى قد يلحقها ضرر من هذا النص يجوز ان تطلب استثناء بعض منتجاتها من الاعفاء او التخفيض بصفة موقتة ، على ما سيتبين لنا فيما يلى :

الاستثناءات

تنص المادة ١٤ من الاتفاقية على انه يحق لكل دولة من الدول المتعاقدة ، التقدم الى مجلس الوحدة الاقتصادية بطلب استثناء بعض المنتجات من اعفائها او من التخفيض المطبق عليها فى الرسوم والضرائب والتحرير من القيود لاسباب جدية مبررة . ولمجلس الوحدة الاقتصادية أن يقر هذا الاستثناء وان يحدد مفعوله لفترة زمنية معينة لا تتجاوز مراحل التدرج .

ومن هذا نتبين ان الاستثناء قاصر على منتجات معينة ، وانه يخضع لموافقة مجلس الوحدة الاقتصادية ، وانه محدد بفترة زمنية معينة .

وقد طلب وفد الجمهورية استثناء الدخان المستورد ومشتقاته من أحكام الاتفاقية لان الرسوم الجمركية على الدخان تمثل جزءا هاما من ايرادات الميزانية ، فوافق على ذلك مجلس الوحدة الاقتصادية لان للتبغ وضعا خاصا ، وتقرر ارجاء تطبيق احكام السوق العربية عليه ، على الا يخل ذلك بحق أى دولة فى الاتفاق فيما بينها على تطبيق احكام السوق على الادخنة .

كذلك تقدم وفد المملكة الاردنية الهاشمية مذكرة بين فيها أن الاردن يعتمد بصفة اساسية فى ايراداته على الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات ، وطالب بتعويضه عن أى عجز فى حصيلة الرسوم . وقد أوصى المجلس بأن يولى الموضوع الاهتمام الكافى .

كذلك وافق المجلس دولة الكويت على اعادة تصدير المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية المستوردة من الاطراف الاخرى الى خارج السوق ، بشرط الا تقل اسعارها عن اسعار الدولة المنتجة وان تقدم دولة الكويت الى بلد المنشأ قائمة بالمنتجات التى اعادت تصديرها.

ويلاحظ أن احكام الاتفاقية لم تكن تجيز اصلا اعادة تصدير المنتجات المتبادلة بين الدول الاعضاء الى خارج السوق الا بعد الحصول على موافقة الدولة المصدرة ، ما لم تكن قد أجريت عليها

عمليات تحويل تكسبها قيمة المنتجات الصناعية (م ٧) .

تسوية قيمة المعاملات التجارية بين الدول الاعضاء

نصت الاتفاقية على أن تتم تسوية المدفوعات المتعلقة بقيمة السلع والخدمات المتبادلة وفقا لاتفاقات الدفع الثنائية المعمول بها بين كل من هذه الدول، وفى حالة عدم وجود اتفاق دفع ثنائى تتم تسوية المدفوعات بالدولار أو الاسترلينى او اية عملة قابلة للتحويل مقبولة لدى الطرفين ، مع تعهد كل من الدولتين بالسماح بتحويل جميع المبالغ المستحقة للبلد المصدر دون أدنى تأخير (م ١٦) .

ويلاحظ ان هذا التدبير فى شأن تسوية قيمة المعاملات التجارية بين الدول الاعضاء هو تدبير موقت ريثما يتم انشاء اتحاد مدفوعات عربى وصندوق نقد عربى ، فتصبح اذ ذاك عملاتها قابلة للتحويل فيما بينها .

ومثل هذا الاتحاد يمكن ان يكون جهازا للتسوية المتعددة الاطراف بين البلاد العربية . فالتنظيم الثنائى للمدفوعات ليس الحل الملائم دائما . فلو فرضنا أن ثلاث دول عقد كل منها مع الدولتين الاخريين اتفاقا ثنائيا للدفع ، لجاز مع ذلك أن تتوقف التجارة بينها حينما تستنفد دولة حدود الائتمان المعطى لها من دولة أخرى ، وقد تكون هذه الدولة الاخرى مدينة لدولة ثالثة تداينها الدولة الاولى ، ومع ذلك لا تستطيع هذه الدولة الاولى ان تفعل شيئا الا اذا كانت الدول الثلاث ضمن اتحاد واحد للمدفوعات تسوى عن طريقه ديون كل منها وحقوقها .

فمثل هذا الاتحاد يسهل التسويات المتعددة الاطراف ، كما انه يمهد لنظام حرية التحويل بين البلاد العربية . ولقد حقق اتحاد المدفوعات الاوربى عام ١٩٥٠ هذه الفوائد الجليلة التى مهدت للسوق الاوربية المشتركة .

ومن المأمول أن يبادر مجلس الوحدة الاقتصادية ، وقد خولته الاتفاقية العمل لتنسيق السياسات المالية والنقدية تنسيقا يهدف الى الوحدة النقدية ، الى اقامة اتحاد المدفوعات وان يدرس العوامل التى تعاون على انجاحه لمواجهة اى اختلال فى الميزان التجارى لاى بلد عربى تجاه البلاد الاخرى . فبعض البلاد الدائنة يمكن تخفيف فائضها تجاه البلاد العربية الاخرى اذا زاد ما تستورده منها .

أما اذا قامت وحدة سياسية بين دولتين او اكثر ، فلا شك أن توحيد الثقة توحيدا كاملا بينها يصبح أمرا لازما كمظهر من مظاهر هذه الوحدة.

الطبيعة القانونية لمجلس الوحدة الاقتصادية

تخضع السوق لاشراف مجلس الوحدة الاقتصادية ، وقد أسلفنا أنه يتألف من ممثل متفرغ او اكثر لكل دولة من الدول الاعضاء ، وان لجانا تعاونه هى اللجنة الجمركية واللجنة النقدية والمالية واللجنة الاقتصادية ، كما تقرر انشاء مكتب فنى استشارى دائم من الخبراء ومكتب مركزى للاحصاء .

ويهمنا أن نلفت الى أن قرارات هذا المجلس تصدر بأغلبية ثلثى الاصوات ، فلا يشترط فيها الاجماع . فقرارات المجلس ملزمة للاعضاء ، وهى فى هذا تتفق مع قرارات لجنة السوق الاوربية المشتركة . وتختلف عن قرارات الكوميكون (السوق المشتركة بين الدول الشيوعية) التى لا تنفذ الابموافقة الدولة المعنية.

ولكن يلاحظ أن المادة ١٢ من اتفاقية الوحدة الاقتصادية . بعدأن نصت على أن تصدر قرارات المجلس بأغلبية ثلثى الاصوات أضافت « وتنفذها الدول الاعضاء وفقا للاصول الدستورية المرعية لديها »

وهذا يعنى أن قرارات المجلس ليست قابلة للتطبيق مباشرة داخل كل دولة من الدول الاعضاء ولهذا فان مجلس الوحدة الاقتصادية وان كان

يملك نوعا من سلطة التشريع في المسائل الاقتصادية بين الدول العربية الاعضاء ، الا أنه لا يمكن القول بأن السيادة الاقتصادية للدول الاعضاء قد انتقلت الى هذا المجلس ، بل اننا لو فرضنا أن احـدى الدول الاعضاء قد اصدرت تشريعا وطنيا يناقض قواعد اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، فان هـذا التشريع يكون نافذا داخل الدولة رغم أنه يعتبر مخالفة للاتفاقية ترتب مسئولية دولية على الدولة المخالفة .

وعلى هذا فان مجلس الوحدة الاقتصـادية لا يعتبر أنه قد خلق نوعـا من الدولة الاتحادية الفيدرالية) فيما يتعلق بالشئون الاقتصادية . ولكنه يعتبر منظمة دولية ، أو منظمة فوق الدول. وهو فى هذا لم يبلغ مـا بلغته المنظمة الاوربية الاقتصاديه (السوق الاوربية المشتركة) .فهذه المنظمة تضم اربع هيئات: اللجنة التنفيذية ومجلس الوزراء والجمعية العـامة أو البرلمان ومحكمة العدل . أى أن هيئاتها مشكلة على نسق هيئات الحكومة الاتحادية ، وهو ما دعا البعض الى ان يعتبرها نوعا من الولايات الاوربية المتحدة قاصرا على الشئون الاقتصادية . اما منظمة الكوميكون فان مجلسها لا يعتبر منظمة دولية وان كانت له بعض مظاهر اشخاص القانون الدولى العام ، ممثلة فى حصانات وامتيازات مقررة لموظفيها . بل ان دول الكوميكون حريصة كما أسلفنا على تأكيد سيادتها المطلقة .

وبعد ، فان اتفاقية السوق العربية المشتركة، لم تتناول احكامها الا ما يتعلق باقامة اتحاد جمركى أى ما يتعلق بحرية تبادل البضائع والمنتجـات الوطنية والاجنبية . كما انه لا يزال على مجلس الوحدة الاقتصادية أن يدرس موقف هذه السوق تجاه السـوق الاوربية المشـتركة والتـكتلات الاقتصادية الاخرى ، وان يدرس ايضا أمر انشاء اتحاد مدفوعات عربى وصندوق نقد عربى . كما أنه يتعين تنسيق جهود هذه السوق العربية مع السـوق الافريقية التى تمخضت عن مشـروع مؤتمرات داكار فى يوليو ١٩٦١ ، ولاجوس فى يناير ١٩٦٢ .

واهم من هذا كله .. بقى أن نسعى الى ضم جميع الدول العربية الى هذه السوق .. فان تكتل ثمانين مليونا تجمعهم حضارة واحـدة ويظللهم تاريخ واحد ويحدوهم أمل واحد .. هو تكتل فى سبيل الرخاء والسلام .

ومستقبل هـذه السوق يتوقف فى الـدرجة الاولى فى الظروف الراهنة على تحـديد القدر الذى يمكن أن تتلاقى عنده جهود جميع الدول العربيـة ــ رغم اختـلاف نظمها الاجتماعيـة وأوضاعها السياسية والاقتصادية ــ كيما تقف سدا فى وجـه الضغوط الاستعمارية وتعـزز الحصار الاقتصادى الذى ضربته حول اسرائيل. وكلما اتسع النطاق الذى يمكن أن يتم فيه هذا التلاقى ، ازدادت امكانات نجاح هذه السوق . وهى فى ذلك تعكس مشكلة الوحدة العربية ومدى ارتباط تحقيقها بالثورة الاجتماعية .

د. جمال العطيفى

أزمة حلف جنوب شرقى آسيا

في ٨ سبتمبر ١٩٥٤ وقعت ثماني دول هي : الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة وفرنسا واستراليا ونيوزيلندة وباكستان وتايلاند على معاهدة « مانيلا » التى انشأت حلف (السياتو) أو جنوب شرقى آسيا أو حلف مانيلا كما يطلق عليه فى بعض الاحيان . ولقد توخى أعضاء هذا الحلف مقاصد معينة أهمها العمل على مواجهة التوسع الشيوعى فى منطقة جنوب شرقى آسيا، وبانشاء هذا الحلف استكملت الولايات المتحدة سد « الحزام الواقى » الذى بدأ بحلف شمال الاطلنطى فى غرب أوروبا والبلقان فى جنوبها والحلف المركزى (بغداد سابقا) فى شمال غرب آسيا . وانتهى بحلف جنوب شرقى آسيا . وكان القصد الاساسى للدبلوماسية الامريكية من هذا « الحزام » هو حصار دول المعسكر الشيوعى فى أوروبا وآسيا ابتغاء الحد من تهديدها ومنع الشيوعية العالمية من اكتساب مواقع جديدة فى ظل الحرب الباردة ، ولكى تستخدم الاراضى الواقعة فى نطاق هذه الاحلاف كقواعد عسكرية للغرب اذا ما نشبت الحرب العالمية القادمة .

ولقد كان حلف « السياتو » مجالا لتعليقات المتخصصين فى السياسة الدولية منذ انشائه ، فانه بالاضافة الى كونه — مثل بقية الاحلاف — احد الاسس التى ترتكن عليها دبلوماسية الحرب الباردة واستراتيجيتها ، فان هذا الحلف يتمتع بطابع مميز يكمن فى ظروف نشأته وفى نشاطه وفى موقفه من المشكلات الدولية التى دابت فى منطقة جنوب آسيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . فلقد نشأ هذا الحلف ليضم — مع عضويته المحدودة — دولا تنتمى الى أربع مناطق جغرافية متباينة هى منطقة غرب أوروبا وتمثلها بريطانيا وفرنسا والقارة الامريكية وتمثلهاالولايات المتحدة ، وجزر المحيط الهادى وتمثلها استراليا ونيوزيلندة والفلبين ، ومنطقة جنوب وجنوب شرقى آسيا وتمثلها الباكستان وتايلاند . ومع ان مثل هذا التحالف قد تضى — شكلا — على النظرية القائلة بضرورة قيام المحالفات على التجانس الجغرافى ووحدة الاراضى ، لان هذا التباين بين هذه المجموعات وبالتالى نظرتها الى الحلف وأهدافه ادى الى اختلاف مصالحها .. وهذا الاختلاف وان لم يظهر وقت نشوء الحلف فلقد اتضحت معالمه مع مرور السنين وازاء تطور العلاقات السياسية الدولية ليكون — كما سيرد البيان — أحد الاسباب الرئيسية للأزمة التى يواجهها حلف السياتو الان . ولعل أبرز ما يفاخر به أنصار الحلف أنه خلال الاحد عشر عاماالماضية ومنذ انشائه حتىالان ، قد اظهر نشاطا أدى الى حصول منطقة جنوب شرقى آسيا على سلام لم تنتهكه الا بضعة من حروب العصابات التى لم تتعد نطاقها الاقليمى وان القوى الشيوعية لمتتمكن خلالتلك الفترة من احراز أىتقدم توسعى جديد . ولكن بالرغم من هذا الادعاء فان حلف السياتو قد انفرد دون بقية الاحلاف فى ملاحقة المشاكل والاحداث الدولية له واختبار نشاطه وقدرته الى حد وضحت معه العثرات التى تعوق سبيله . فلقد وجدت هذه المشاكل فى منطقة جنوب شرقىآسيا ميدانا واسعا ممتلئا بالخلافات والمتناقضات حتى أضحت هذه المنطقة بمثابة برميل البارود الذى يهدد العالم اليوم بنذر الحرب العالمية الثالثة ، والطريقة التى واجه بها الحلف

هذه المشاكل قد ابرزت بجلاء ضعف اداته التنفيذية وعدم قدرة اعضائه على اتخاذ موقف موحد على الاخص بالنسبة الى المشاكل الاسيوية .

ونتيجة لما اسفر عنه اجتماع مجلس الحلف في لندن في ٧ مايو ١٩٦٥ . فلقد بدا هذا الحلف في مواجهة ازمة المصير ، خصوصا حينما قررت فرنسا أن تقاطع جلساته بل ابدت ايضا عزمها على الانسحاب منه نهائيا ، وشاركتها الباكستان في هذا الموقف وان اختلفت الاسباب . اما انجلترا التى لم يكن لها من هذا الحلف منذ نشأته موقف ثابت ، فلقد وجهت اهتمامها الى تدعيم الاتحادات الاسيوية الموالية لها (مثل اتحاد ماليزيا) اكثر مما وجهته الى العناية بحل الخلافات التى تهدد الحلف بالانهيار .. بقيت دول المحيط الهادى وتايلاند ، وهذه الدول وان ابدت تحمسا لقيام الحلف ونشاطه فان انهياره لا يؤثر فيها تأثيرا مباشرا نظرا لارتباطها مع الولايات المتحدة بمعاهدات ثنائية للدفاع المشترك .. ومن ثم وجدت الولايات المتحدة نفسها وحيدة في ميدان العمل للحفاظ على حلف مانيلا . .ولكن الى اى حد ستتمكن الولايات المتحدة من الصمود منفردة في مجال السياسة الاسيوية ، هذا ما سيحدده طبيعة الصراع القائم الان بين الولايات المتحدة والصين الشعبية بوجه عام . والنتائج التى ستسفر عنها الحرب الفيتنامية بوجه خاص . وسنعرض للحلف في ثلاث نقاط تالية :

اولا : التطور التاريخى لمنطقة جنوب شرقى آسيا

تشمل منطقة جنوب شرقى آسيا جغرافيا : **منطقة جنوب شرقى آسيا الرئيسية** وهى تضم بورما وتايلاند والهند الصينيه والملايو . **ثم جزر جنوب شرقى آسيا** : وتشتمل على مجموعة الجزر التى تمتد من سومطرة في الجنوب الشرقى الى الفلبين في الشمال الشرقى ، وكلها مجموعة الجزر التى تتألف منها جمهورية اندونيسيا . وبهذا التحديد الجغرافى تشكل منطقة جنوب شرقى آسيا ما يشبه الحائط الذى يفصل ما بين المحيط الهادى والمحيط الهندى ، ويزيد من اهميتها الاستراتيجية احتوائها على مضيقى (ساندا) و (ملقة) ويقع الاول بين الملايو وسومطرة والثانى بين سومطرة وجاوة ،ويتمتع هذان المضيقان بمثل اهمية قناة السويس وبناما نظرا لضرورة مرور السفن الاتية من اوروبا الى الشرق الاقصى في احداهما . كذلك فان الانتاج الزراعى لبلدان هذه المنطقة يؤثر في اهميتها الاستراتيجية اذ انها تنتج فائضا لتصدير الارز وهو المحصول الغذائى الرئيسى لشعوب آسيا .. ولهذه العوامل الجغرافية والاستراتيجية فان سيطرة اى من المعسكرين المتنازعين على منطقة جنوب شرقى آسيا تحقق له التحكم التام فى مستقبل بقية الدول الاسيوية ومقدراتها .

ولقد كانت منطقة جنوب شرقى آسيا ميدانا للهجرة منذ اكثر من ثلاثة الاف عام ، اذ بدات افواج المهاجرين تفد اليها من الهند والصين حاملة معها الديانة الهندوسية والفلسفة الهنديه التى ما زالت تسيطر على الغالبية العظمى من شعوب المنطقة حتى اليوم . وبعد الهجرة الهندية دخل التجار العرب منطقة جنوب شرقى آسيا داعين الى الديانة الاسلامية التى اعتنقتها شعوب جزر الهند الشرقية « اندونيسيا » والجزء الجنوبى الغربى من الصين ومعظم شعوب الملايو . وفى القرن السادس عشر كانت منطقة جنوب شرقى آسيا مرتعا للاستعمار الاوربى حينما استولت هولندا على جزر الهند الشرقية ، وانجلترا على الملايو وفرنسا على شبه جزيرة الهند الصينية . ولم تتمكن الا تايلاند — من دون بلدان المنطقة — من المحافظة على استقلالها . وفى ظل الاستعمار ساد نظام الاقتصاد الثنائى « وفرض مقوماته على هذه البلدان بحيث اتجهت كنوزها وخيراتها الى اسواق أوروبا مقابل امتلاء اسواقها بالمنتجات الاوربية ، وطبعها الاستعمار بخاتمه المعروف فتركها تعانى اسوا مظاهر التخلف والاضمحلال . واستمرت اوروبا مسيطرة على جنوب شرقى آسيا حتى قيام الحرب العالمية الثانية حينما وقع الاقليم بأكمله فى قبضة الاحتلال اليابانى الذى احاطه هو الاخر بسياج استعمارى مانع وسعى لربط الاقليم اقتصاديا وسياسيا بالامبراطورية اليابانية . وفى اثناء هذه الحرب تعرضت شعوب المنطقة لويلاتها اذ وقعت على ارضها معارك حربية طاحنة وقاست كثيرا من

وهذه [illegible]
ولقد اثرت الحرب في التطور القومي لشعوب هذه المنطقة ، وذلك حينما قامت في بلدانها — لأول مرة في تاريخها — جماعات وطنيـة عملت لمناوأة الاحتلال الياباني في السر والعلن . ولما عاد المنتصرون لتسلم التركة بعد الحرب استمرت هذه الجماعات في نشاطها مستهدفة تحرير بلادهم من الاستعمار الاوربي . وكما كانت هذه الجماعات تستمد العون من الحلفاء الغربيين ضد الاستعمار الياباني اثناء الحرب ، وجدت من الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية النجدة والتأييد في نضالها من اجل طرد المستعمر الغربي . ومن ابرز هذه الحركات الوطنية حركة (فيتمنة) التي تمكنت من طرد الاستعمار الفرنسي من فيتنام عام ١٩٥٤ وحركة (باتيت لاو) التي دأبت في مناوأة النفوذ الامريكي بعد النفوذ الفرنسي في لاوس وتايلاند حتى الآن ، ثم حركة (الفيتكونج) التي ترمي الى وحدة فيتنام الشمالية والجنوبية وهي تحارب الآن ضد القوات الامريكية في فيتنام .

وبعد الحرب العالمية الثانية عادت الدول المنتصرة الى استعادة ممتلكاتها في جنوب آسيا ، ولكنها التقت هناك وجها لوجه مع القومية الاسيوية التي اذكتها السياسة اليابانية بشعارات (آسيا للاسيويين) من ناحية والعون الشيوعي من الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية بعد قيامها من ناحية اخرى . وكانت الولايات المتحدة اول بلد بادر الى الاستجابة لمطلب الفلبين التي حصلت على استقلالها في يونيـة ١٩٤٦ ، اما انجلترا فقد عمدت الى الكومنولث الفرقة بين القادة الوطنيين فلم تترك شبه القارة الهندية الا بعد ان انقسمت الى دولتي الهند وباكستان عام ١٩٤٨ . اما فرنسا وهولندا فلم تسلما الى الوطنية الاسيوية الا بالحرب ، ولما فشلت الحملات العسكرية التي ارسلتها هولندا لمقاومة الثورة في اندونيسيا اضطرت الى الموافقة على استقلالها في مؤتمر لاهاي ١٩٤٩ ، كذلك لم تترك فرنسا الهند الصينية الا بعد هزيمة جيوشها في آخر قلاعها (ديان بيان فو) عام ١٩٥٤ وهي الهزيمة التي عقدت على اثرها معاهدة جنيف التي قسمت دولتي فيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية وكانت نتائجها بمثابة اول انتصار للحركة الشيوعية في الهند الصينية .

ولقد اتخذت الولايات المتحدة دور انتهاء الحرب العالمية موقف الحياد المقرون بالعطف من الحركات الوطنية في آسيا .. ولكن على اثر نجاح الثورة الشيوعية في الصين وقيام جمهورية الصين الشعبية وعقد معاهدة للدفاع المشترك بينها وبين الاتحاد السوفييتي في فبراير عام ١٩٥٠ بدأت السياسة الامريكية تتخذ طريقا مغايرا واصبحت تناصر بقاء الاوضاع على حالها في صالح الاستعمار الاوروبي او ما بقي منه .. بل تطورت هذه السياسة على مر السنوات لتصل الى حد قيام الولايات المتحدة بالدفاع المسلح عن الحكومات الرجعية في المنطقة ضد الحركات التحررية كما وضح الحال بالنسبة الى كوريا والحرب التي خاضتها فيها ١٩٥٠ — ١٩٥٣ . وبعد هذه الحرب اخذت الولايات المتحدة تعمل بجد ونشاط لربط دول جنوب آسيا معها بمعاهدات ثنائية للدفاع المشترك وقد بدأت بمعاهدتها مع الفلبين (٣٠ اغسطس ١٩٥١) ثم مع استراليا ونيوزيلندة (انزاس) (اول سبتمبر ١٩٥١) ثم مع اليابان (٨ سبتمبر ١٩٥١) ثم مع كوريا الجنوبية (١ اكتوبر ١٩٥٣). ولم تكتف الدبلوماسية الامريكية بهذه المعاهدات وانما عمدت الى البحث عن نظام جماعي للدفاع المشترك عن جنوب شرقي آسيا تشترك فيه مع انجلترا وفرنسا والدول التي ترى اعلان انضمامها الى الغرب من منطقة جنوب شرقي آسيا .. ونحو هذا الهدف تم التوصل الى عقد معاهدة مانيللا التي انشأت حلف جنوب شرقي آسيا في ٨ سبتمبر ١٩٥٤ .

وتقودنا هذه التطورات التاريخية لمنطقة جنوب شرقي آسيا الى الملاحظات التالية :

١ — ان منطقة جنوب شرقي آسيا قد اصبحت على مر التاريخ وبفضل موقعها الاستراتيجي وارضها الخصبة وممراتها المائية ، هدفا لاستعمار القوى الاجنبية من الهند والصين واوروبا واليابان . ومن بين هذه القوى المستعمرة

كان الاستعمار الاوروبى اقواها اثرا وابقاها مدى اذ ظل جاثما على كاهل المنطقة اكثر من اربعة قرون مما اثر فى اتخاذ الحركات القومية التى نشأت فيها موقفا تقليديا معاديا للغرب وسياسته ، الامر الذى ساعد على ايجاد التقارب بين هذه الحركات وانصار المعسكر الشيوعى المضاد .

٢ ـ كان تحول دبلوماسية الولايات المتحدة الامريكية الى الجانب المضاد للقومية الاسيوية من اخطر ما اتخذته من قرارات بعد الحرب العالمية الثانية ، اذ نجم عنه تحملها مسئولية الاستعمار الاوروبى وآثاره ، ووقوفها دائما ضد مسيرة الزمن الحتمية لصالح القوى القومية الوطنية الاسيوية .. بل ان اصرارها على هذه السياسة مدعاة لاعتبارها وريثة الاستعمار الاوروبى المنهار وزعيمة لتيار التخلف التى تحرص الدول الاسيوية على التخلص منه .

٣ ـ اخذت الصين الشعبية على عاتقها منذ قيامها مهمةقيادة مختلفالحركات الوطنية المناوئة للغرب فى آسيا ، ولم تضن على انصارها بالمال او السلاح او حتى بالمقاتلين ، مما جعل لها الفضل الاول فى نجاح الثورتين الشيوعيتين فى كوريا وفيتنام . وبذا فانه على الرغم من ذلكم الحصار المتعدد الجوانب الذى تفرضه الولايات المتحدة على الصين ، تمكنت هذه الاخيرة من اقامة معسكرها الخاص فى آسيا ، وهو المعسكر الذى يتزايد نفوذه بالتدريج حتى اصبح اليوم من اخطر ما يواجه النفوذ الغربى فيما وراء البحار .

٤ ـ تطورت العلاقات داخل كل من المعسكرين المتناهضين .. ومن ابرز نتائج هذا التطور ان الصين تقف اليوم فى آسيا وجها لوجه امام الولايات المتحدة ، فالنزاع العقائدى بين بكين وموسكو قد حدا الاولى الى العمل منفردة ودون انتظار لتأييد او عون من الثانية ، خصوصا على مسرح السياسة الاسيوية . بل بلغ من فرط قدرتها وثقتها ان ذهبت الى التصرف ـ كما كان الحال بالنسبة الى نزاعها مع الهند مثلا ـ ضد سياسة الكتلة الشيوعية بوجه عام والاتحاد السوفييتى بوجه خاص . ومثل هذا التطور قد اصاب المعسكر الغربى فى آسيا ، حيث لا تجد الولايات المتحدة الامريكية من انصارها الغربيين اكثر من التأييد الادبى والنزر اليسير من العون المادى والعسكرى .. بلتطورت المحالفةالغربية ـ مثلما تطورت المحالفة الصينية السوفييتية ـ الى حد يشبه الانفصال التام بين سياسات اعضائها ، وذلك بفضل المنازعات الدائمة بين اطرافها وتباعد وجهات النظر خصوصا بين الولايات المتحدة وفرنسا التى اعلنت عزمها على التخلى عن عضوية حلف جنوب شرقى آسيا ، وتهدد الان بمثل هذا الموقف بالنسبة الى حلف شمال الاطلنطى والسوق الاوربية المشتركة . ومن هنا يمكن القول ان الطرفين المتناهضين الحقيقيين فى اية مشكلة من مشاكل الحرب الباردة فى آسيا الان ، هما الصين الشعبية والولايات المتحدة .

ثانيا : معاهدة مانيللا

وتستطيع معاهدة مانيللا ان تتخذ مكانها ضمن المحالفات ذات المصالح المتشابهة . فان هذه المعاهدة قد وقعتها ثمانى دول مختلفة الامكانيات ولا تعترف بالاقليمية ولا بوحدة الجوار ، ولا تشترك الا من حيث التصميم على مواجهة نوع واحد من العدوان هو العدوان الشيوعى . ان الظروف التى اكتنفت توقيع هذه المعاهدة ترتبط بالتطور الذى حدث فى السياسة الخارجية الامريكية فى آسيا اثر هزيمة الدبلوماسية الامريكية فى الصين عام ١٩٤٩ وفى كوريا عام ١٩٥٣ ، وما ان وضحت معالم نهاية النفوذ الغربى فى جنوب شرقى آسيا بانتصار الثوره الفيتنامية فى ديان بيان فو ، حتى اجتمعت مصالح اقطاب الغرب الثلاثة على ضرورة اتخاذ اى اجراء من شأنه ان يحفظ للغرب قلاعه الباقية فى المنطقة ويحول دون توسع النفوذ الشيوعى فيها . ولقد اسرعت الولايات المتحدة فور انتهاء مؤتمر جنيف واعلان شطر فيتنام وجعلها دولتين، الى السعى لانشاء جسر يربط بين الغرب والدول الموالية له فى جنوب آسيا ويكفل تحقيق هذه الاغراض .. ومن هنا برزت معاهدة مانيللا التى

تشكلت منظمة الدفاع عن جنوب شرقي آسيا .

وتحتوي معاهدة مانيلا على ديباجة وعشر مواد وتحفظ أمريكي وبروتوكول وميثاق :

وفي ديباجة المعاهدة سرد لمبادئها واهدافها ، وتشمل هذه المبادىء تقرير المساواة في السيادة بين الأطراف المتعاهدين ، والتمسك بنصوص ميثاق الامم المتحدة ، وبحق الشعوب في تقرير مصيرها . اما أغراض المعاهدة — حسب نصوص الديباجة — فهي الدفاع عن المبادىء الديموقراطية ، وترقية الكيان الاقتصادي لشعوب المنطقة ، والدفاع عن سيادة الأطراف واستقلالهم السياسي ، وأعلان تكاتفهم لرد العدوان . وتختص المادتان (١) و (٦) بتأكيد تمشي المعاهدة مع ميثاق الامم المتحدة ، فتنص المادة (١) على تسوية المنازعات بالطرق السلمية بينما تقر المادة (٦) بعدم تأثير المعاهدة في حقوق اطرافها والتزاماتهم بالنسبة الى ميثاق الامم المتحدة ومسئوليتها في حفظ السلام والأمن العالمي . اما المادتان (٢ و ٤) فتنصبان على الضمان الجماعي من حيث النظرية والوسيلة . فتنص المادة (٢) على أن الأطراف سيستمرون في تنمية قدرتهم الفردية والجماعية لمقاومة الهجوم المسلح والنشاط الانقلابي الموجه ضد سيادتهم او سلامتهم او استقلالهم السياسي ، والمادة (٤) تشدد من قبضة هذا الضمان لتؤكد أن اي اعتداء مسلح ضد احد الاطراف يهدد بقية الاطراف ، لذا فانهم يتفقون على مواجهة الخطر ويجتمعون فورا للاستشارة وللموافقة على الاجراءات الممكن اتخاذها للدفاع المشترك . كذلك احتوت المعاهدة في مادتها (٣) على ضرورة التعاون الاقتصادي المشترك وتبادل المساعدات الفنية . وانشأت المادة (٥) مجلس الحلف المكون من ممثلي الدول الاعضاء ليكون السلطة العليا في التشاور في الخطط العسكرية او غيرها حسب ما يتطلب الحال من وقت الى آخر . ومعاهدة مانيلا ، بمقتضى المادة (٨) ، معاهدة مفتوحة لكل دولة تكون في مركز يجعلها توسع اغراضها وتسهم في امن المنطقة . اما المنطقة التي تشملها احكام المعاهدة فقد حددتها المادة (٨) لتشمل منطقة جنوب شرقي آسيا على وجه العموم ، متضمنة كل أراضي الاطراف الاسيويين وجنوب غربي المحيط الهادي ، اما المادتان (٩) و (١٠) فتتعلقان بشروط الايداع واجراءات الانسحاب من المعاهدة .

اما تحفظ الولايات المتحدة الوارد ضمن ملحقات المعاهدة فينص على ان الولايات المتحدة الامريكية تتقيد بنصوص المادة (٤) « الخاصة باجراءات قمع الاعتداء » في حالة العدوان الشيوعي فقط ولا تلتزم عدا ذلك من انواع العدوان الا بالتشاور .

والبروتوكول الملحق بالمعاهدة يضم الى منطقة المعاهدة كلا من كامبوديا ولاوس وفيتنام الحرة لتستفيد هذه الدول من الضمان الجماعي والتعاوني الاقتصادي الذي تنطوي المعاهدة على نصوصه .

وقد كانت لاوس وكمبوديا وقت ابرام هذه المعاهدة دولتين مستقلتين داخل نطاق الاتحاد الفرنسي بينما كانت فيتنام الجنوبية (الحرة) دولة حديثة النشأة بمقتضى معاهدة جنيف ١٩٥٤. وما تمتع هذه الدول بالمزايا العسكرية والاقتصادية للمعاهدة دون أن تكون اعضاء فيها ، الا مظهر من مظاهر عدم الاعتراف بسيادة هذه الدول المستقلة ، فضلا عن ان ضم فيتنام الجنوبية يعتبر في حد ذاته انتهاكا لنصوص اتفاقية الهدنة التي انهت الحرب في فيتنام ، ومما يقوي من امكانية فيتنام الجنوبية على استئناف القتال ضد حكومة الشمال .

اما الميثاق وهو آخر وثيقة ملحقة باتفاقية مانيلا فيحتوي على اعادة تأكيد مبادىء الحقوق المتساوية وتقرير المصير والعمل لتنمية الحكم الذاتي واستقلال الدول التي ترغب شعوبها في ذلك .. الخ مما لا يخرج عن المبادىء التي سبق ترديدها في سياق المعاهدة . واغلب الظن ان القصد من هذا الميثاق هو اعادة ترديد المبادىء البراقة التي حوتها المعاهدة بهدف ازالة المخاوف التي اعترت الدول الاسيوية وجعلتها تحجم عن الاشتراك فيها ولتشجيعها على الانضمام فيما بعد ، كذلك فان هذا البروتوكول يخدم الدول الاسيوية التي انضمت الى المعاهدة ويسهل على

قادتها تبرير سياستهم أمام المعارضة التى قد تواجههم ازاء هذا الاجراء .

ومن بنود معاهدة مانيلا نستطيع أن نلمس بوضوح أن حلف مانيلا يستهدف أغراضا رئيسية ثلاثة هى ، الضمان الجماعى لصد العدوان ، والتعاون الاقتصادى ، ومناهضة التسرب الشيوعى فى منطقة جنوب شرقى آسيا .. وفيما يلى نعرض لهذه الاغراض من حيث صياغتها الواردة فى نصوص المعاهدة ، ومفهومها ، ومظاهر النشاط الذى قام به الحلف لتحقيقها خلال الاحد عشر عاما التى انقضت منذ التوقيع على المعاهدة حتى الان :

١ ــ الضمان الجماعى فى حلف السياتو

الضمان الجماعى ضد العدوان هو الاساس الذى ارتكنت اليه الاحلاف الغربية والشرقية بعد الحرب العالمية الثانية . الا أن الظاهرة الملفتة فى نصوص هذا الضمان انه بينما أغفل المشرع الغربى تعريف المعتدى ، فان مشرع الاحلاف الاشتراكية قد حدد هدف الضمان الجماعى بانه الحيلولة دون تجدد العدوان من قبل المانيا او حلفائها الحاليين . ولقد نتج عن قصور الاحلاف الغربية فى هذا المجال ان ظهر الفرق واضحا بين النص والمقصد ، فبمقتضى النص أصبح الحلف الغربى ضمانا جماعيا ضد مختلف انواع العدوان، سواء التى تصيب اعضاءه من خارج نطاقه أو داخله أو من الكتلة الشيوعية ، أما القصد الواقعى للحلف فهو مواجهة العدوان الشيوعى فقط . هذا بخلاف الحال مع الاحلاف الشيوعية التى قصرت ضمانها الجماعى ضد الاعتداء الصادر من الدول حلفاء المانيا الغربية وهذه الدول هى فى الواقع انصار الكتلة الغربية . وبينما لم يتعرض الضمان الجماعى فى ظل حلف شمال الاطلنطى للتجربة العملية فلقد واجه حلف جنوب شرقى آسيا ظروفا طالب بمقتضاها اعضاءه بتطبيق الضمان الجماعى ، وهنا لم يكن تحفظ الحلف وقصوره عن اتخاذ موقف مشترك ، الا نتيجة حتمية من نتائج عدم اتفاق اعضائه على تحديد نوع العدوان الموجب لتطبيق الضمان الجماعى . ففى حالة حدوث عدوان من احد اعضاء الحلف على عضو آخر ، وهو احتمال مستمد من نص المادة الرابعة من معاهدة مانيلا التى تركت لفظ العدوان مطلقا من دون تحديد ، فسيكون الحلف امام احد احتمالين : اما الا يتدخل فى النزاع ويقتصر عمله على مناشدة الطرفين حل منازعاتهم بالطرق السلمية تطبيقا للمادة الاولى من المعاهدة ، واما ان يتدخل الحلف لمناصرة فريق على فريق معرضا كيانه للانقسام والانشقاق . والواقع أن تاريخ الحلف منذ قيامه حتى الان لم يواجه مثل هذه الحالة لنتبين موقفه حيالها . ولكن فى حالة ما اذا وقع الاعتداء من دولة لا هى من اعضاء الحلف ولا هى من اعضاء المعسكر الشيوعى ، فماذا عسى ان يكون موقف الحلف تجاه هذا العدوان ؟ المثل الواضح لهذه الحالة هو النزاع الهندى الباكستانى او النزاع الباكستانى الافغانستانى . فلقد ظلت باكستان منذ دخولها حلف مانيلا دائبة فى بذل جهودها للحصول على مناصرة الحلف العلنية لموقفها من قضيتى كشمير وباكتونستان ، الا ان البلاغات المشتركة التى اصدرها مجلس الحلف فى اجتماعاته خلال الاحد عشر عاما الماضية قد حرصت على عدم اقحام الحلف فى هذه المشاكل والاكتفاء بالتوصية بتطبيق القرارات التى اتخذتها الامم المتحدة بشأنها . بل عندما تطور النزاع الهندى الباكستانى الى حرب علنية لم يقتصر موقف حلف مانيلا على عدم الوقوف الى جانب باكستان تطبيقا لنص مادته الرابعة بل أعلن زعماء الكتلة الغربية صراحة ، وهم موجهو سياسة الحلف وقف المساعدات العسكرية عن كل من الهند وباكستان . يخلص من هذه التجربة العملية التى خاضها هذا الحلف ، حقيقة واضحة هى أن اعضاءه لا يستطيعون الاعتماد عليه او على ضمانه الجماعى بالذات الا فى حالة وقوع الحرب المباشرة من جانب المعسكر الشيوعى . ولقد امعنت المشاكل الدولية فى النكاية بحلف مانيلا فاثبتت عدم فاعليته حتى حيال الاعتداء الشيوعى ، فلقد فشل الحلف طوال السنوات ١٩٥٩ ــ ١٩٦٢ فى اتخاذ موقف موحد حيال

يحف ثورات « سببت لها » السيطرة على ناصية لاوس وتعاقب الحكومات الموالية للغرب ، ويلزم ذلك من استجداء مساعدة الحكومة بمجلس الحلف اعتماداً على وقوع لاوس ضمن المنطقة المحددة لتطبيق الضمان الجماعي بمقتضى البروتوكول الملحق بمعاهدة مانيلا . ويمكن أن مجلس الحلف قد أبدى في اجتماعاته في واشنطن في ٢٩ سبتمبر ١٩٥٩ استعداد أعضائه لتطبيق الضمان الجماعي إلا أنه بدلا من الشروع فوراً في اتخاذ اجراءات رد الاعتداء الذي نص عليها الحلف ، أعرب أعضاء مجلس الحلف في البيان المشترك الصادر عقب هذا الاجتماع نفسه ، عن ترحيبهم ببعثة تقصي الحقائق التي قررت الامم المتحدة إرسالها الى لاوس . واقتصرت مجهودات الحلف وأعضائه على البحث عن الحلول السلمية لهذه المشكلة حتى مؤتمر جنيف الذي أعلن حياد لاوس عام ١٩٦٢ . ثم ظهر في أفق منطقة جنوب شرقي آسيا مشكلة فيتنام وهي من صميم اختصاص الحلف [illegible] لرعايتها . وتتجه أنظار العالم من جديد الى حلف مانيلا وقد وضعته الحوادث في مجال الاختبار العملي . وهنا لم يثبت الحلف فاعليته المرجوة ، مما حدا الولايات المتحدة على أن تنفرد بتقديم مساعدة محدودة من الخبراء وتبعتها بقتال مسلح الى جانب حكومة فيتنام الجنوبية لصد تغلغل ثوار الفيتكونج . وما زالت الحرب دائرة بين الطرفين . وقد أجمعت تعليقات الصحف على اجتماع مجلس الحلف في لندن « ٣ مايو ١٩٦٥ » على أن الولايات المتحدة قد بذلت جهوداً للحصول حتى على تأييد الحلف لتدخلها العسكري في فيتنام . إلا أن فرنسا التي صممت على التمسك بسياستها في العمل على حياد فيتنام . وباكستان التي لم تخف قلقها من عواقب التدخل الامريكي قد حالتا دون اتخاذ مجلس الحلف قراراً بتأييد وجهة النظر الامريكية . وخرج البيان المشترك لاجتماعات الحلف في لندن مشتملا على « تصميم أعضاء الحلف على استمرار العمل لمنع جنوب شرقي آسيا من الوقوع في أيدى الشيوعيين » وشملا في الوقت نفسه على تحفظ كل من فرنسا

وباكستان على النحو [illegible] [illegible]

[illegible]

— [illegible]

— [illegible]

ـ المناورات العسكرية التى تقوم بها قوات رمزية من اعضاء الحلف بانتظام فى منطقة المعاهدة وكانت أولى هذه المناورات تلك التى نظمت فى جنوب بحر الصين « قرب مانيلا » عام ١٩٥٦ وآخرها تلك التمرينات العسكرية التى قامت بها جيوش الحلف فى ٢١ ابريل ١٩٦٤ . ولقد اشرف وزراء الدفاع بأنفسهم على هذه المناورات .

والذى نلاحظه على النشاط العسكرى لحلف مانيلا هو أنه نشاط يقرب من الرمزية وينأى عن الجدية . اذ ان حلف مانيلا ظل مفتقرا الى قيادة عسكرية موحدة وجيش منتظم من اعضائه قادر على تحقيق أغراض المعاهدة . والواقع ان نظرة الى الامكانيات العسكرية للحلف توضح لنا بجلاء افتقاره الى التدعيم العسكرى . فان أقوى الدول الآسيوية وهى باكستان ، تحتفظ بجيش قوامه ١٥٠ الف جندى ، ولكن اكثر من ثلثى هذا الجيش ظل مرابطا على حدودها مع الهند انتظارا لاستئناف النزاع المسلح بشأن كشمير . ويتألف جيش تايلاند من ٩٠ الف جندى ، والفلبين من ٣٠ الفا ، اما استراليا ونيوزيلندة فجيوشهما معا لا تتعدى ٣١ الف جندى . والواقع ان الحلف يعتمد فى المقام الاول على القوة العسكرية للولايات المتحدة وبريطانيا ، فالولايات المتحدة تضع اسطولها السابع فى مياه المنطقة كما تضع عددا من قاذفات القنابل من طراز (ساك) فى قاعدة أوكيناوا ، أما بريطانيا فتحتفظ باسطول صغير وفرقة عسكرية فى قاعدتها بسنغافورة . وتشكل هذه القوات العسكرية الامريكية والبريطانية القاعدة الحقيقية للنشاط العسكرى الذى يظهره حلف مانيلا منذ انشائه حتى الان .

٢ ـ التعاون الاقتصادى فى حلف السياتو

نصت المادة الثالثة من معاهدة مانيلا على « التعاون لاتخاذ التدابير الاقتصادية التى تستهدف التقدم الاقتصادى والرقى الاجتماعى لاعضاء الحلف » . ولقد انشأ البيان المشترك الذى صدر عقب الاجتماع الاول لمجلس الحلف فى « بانجكوك » لجنة اقتصادية تمثل الدول الاعضاء لتعمل فى هذا المجال . الا ان الملاحظ ان بيانات الحلف لم تتعرض فى اى منها لنشاط هذه اللجنة او لاختصاصاتها ، ولم تشر حتى الى اجتماعاتها مثلما اشارت الى نشاط الهيئات العاملة الاخرى فى الحلف مثل مجلس الممثلين واللجنة العسكرية . واقتصرت هذه البيانات على الاشادة بالمساعدات الامريكية لدول المنطقة فأبان اجتماع كراتشى « ٨ مارس ١٩٥٦ » ان المساعدة الامريكية قد تضاعفت اربعة امثال ، كذلك أوضح تقرير مجلس الممثلين الذى قدم الى مجلس الحلف المنعقد فى كانبرا « ١٣ مارس ١٩٥٧ » بيانا بالمساعدات الاقتصادية التى قدمتها الدول الغربية الى الدول الاسيوية الاعضاء فى الحلف « تايلاند ، الفلبين ، باكستان » خلال الاعوام ١٩٥٤ ـ ١٩٥٧ على الوجه التالى :

استراليا مليونان من الدولارات فى شكل الات لمشروعات التنمية .

فرنسا ١٨ر٥ مليون دولار فى شكل الات لمشروعات التنمية .

نيوزيلندة مليون دولار فى شكل خبرة والات تدريب .

انجلترا ٩ر٤ مليون دولار فى شكل خبرة والات تدريب .

الولايات المتحدة ٥٨٤ مليون دولار فى شكل خبرة والات تدريب .

ومن هذا البيان يتضح ان المساعدات الاقتصادية التى قدمتها الولايات المتحدة تعادل حوالى عشرين مثل ما قدمته بقية الدول مجتمعة الى الدول الاسيوية الاعضاء فى الحلف . والجدول الاتى يبين المساعدات الامريكية لمنطقة جنوب شرقى آسيا خلال الاعوام من ٤٦ ـ ١٩٦٢ (بملايين الدولارات) :

الدولة	مساعدات عسكرية	مساعدات اقتصادية	المجموع
بورما	ــــ	٩٣و٣	٩٣و٣
اندونيسيا	ــــ	٦٨١و٥	٦٨١و٥
كمبوديا	٨٤و٩	٢٥٠و٧	٣٣٥و٦
لاوس	١٦٩و٨	٢٩٠و٩	٤٦٠و٧
ملايو	ــــ	٢٣و٢	٢٣و٢
الفلبين	٤٠٢و٩	١٣٤٣و٣	١٧٣٧و٢
فيتنام الجنوبية	٧٤٢و٤	١٦٨٧و٥	٢٤٢٩و٩
تايلاند	٤٢٨و٦	٢٣٨و١	٧٦٦و٧

ويتضح من هذا الجدول الظواهر التالية :

١ ــ تلقى فيتنام الجنوبية يليها الفلبين أكبر كمية من المساعدات الاقتصادية الامريكية ، فان نسبة ما حصلتا عليه من المساعدات الامريكية خلال هذه الفترة حوالى ٥٠ فى المائة من مجموع المساعدات الامريكية الى دول المنطقة .

٢ ــ بلغت نسبة مجموع المساعدات الامريكية للدول الاسيوية الخمس الواقعة فى نطاق حلف جنوب شرقى آسيا وهى تايلاند والفلبين وفيتنام الجنوبية ولاوس وكامبوديا ، نسبة حوالى ٧٥ فى المائة من مجموع المساعدات الامريكية ، بينما حصلت الدول الاسيوية غير الاعضاء فى الحلف على الباقى حوالى (٢٥ فى المائة) .

٣ ــ التقسيم النوعى لهذه المساعدات يوضح ان المساعدات الاقتصادية بلغت نسبتها حوالى ٨٥ فى المائة بينما بلغت نسبة المساعدات العسكرية حوالى ١٥ فى المائة من مجموع المساعدات الامريكية للمنطقة .

واذا كانت الولايات المتحدة هى التى تحملت العبء الاكبر من المساعدات الاقتصادية للدول الاسيوية الاعضاء ، فما هو موقف الحلف من بقية اعضائه من الدول النامية التى تستطيع منح المعونات ؟ .. لم يظهر نشاط الحلف الظاهر فى وثائقه الرسمية اى تنظيم معين لجمع المعونات الاقتصادية وانفاقها حسب حاجات الدول الاسيوية وطبقا لما تتخذه لنفسها من خطط للتنمية . ومن هذا يتبين لنا ان الدول الاوربية والامريكية قد تركت حرة فى منح ما تراه من المعونات لمن تراه . وبدلا من ان يقوم الحلف بدراسة لاوجه وسائل النهوض الاقتصادى باعضائه الاسيويين واعتماد المساعدات اللازمة لتنفيذها ، ترك ذلك لحكم الدول الغربية وتقديرها .. وبذا ابتعد حلف جنوب شرقى آسيا عن تأدية وظيفته الاقتصادية التى انشىء من اجلها ، وسارت المساعدات الاقتصادية التى تمت فى ظله وفق الاغراض الفردية لاعضائه الغربيين ، لذا وضح من الاحصاءات ان المملكة المتحدة (وهى مستمرة فى مساعداتها الاقتصادية لدول الكومنولث غير الاعضاء فى الحلف) قد جاء ترتيبها بعد الولايات المتحدة وفرنسا من حيث مقدار ما تدفعه من معونات لاعضاء الحلف الاسيويين ، أما فرنسا فقد اختصت الدول الموالية لها ــ وعلى الاخص كمبوديا ــ بأوفر نصيب من مساعداتها . ويتضح من الجدول السابق أن الولايات المتحدة قد منحت الفليبين رغم بعدها عن التهديد الشيوعى الصادر من الشمال ، نصيبا من المعونات يزيد على ما حصلت عليه كامبوديا ولاوس واندونيسيا مجتمعة . كذلك تشير هذه الاحصاءات الى ان اندونيسيا ، وهى دولة محايدة وقد جاهرت بعدائها لحلف مانيلا ، قد حصلت على معونات أمريكية تعادل ما حصلت عليه لاوس وكمبوديا معا من المساعدات الامريكية .

وفيما عدا المساعدات الاقتصادية ظهر نشاط الحلف فى ميدان التعاون الاقتصادى حينما قام بعض خبرائه الاقتصاديين بتخطيط مشروعات التنمية اللازمة فى كل من تايلاند وباكستان والفلبين . كذلك برز نشاط الحلف فى ميدان التدريب المهنى حينما قام بانشاء معهد للكوليرا ومعهد للارصاد الجوية ومدرسة عليا للهندسة فى بانجكوك ، ذلك عدا برامج التبادل الثقافى والندوات العلمية التى تعقد تحت اشراف سكرتارية الحلف فى بانجكوك .

٣ ــ مقاومة التسرب الشيوعى فى حلف السياتو

تعتبر منظمة الدفاع عن جنوب شرقى آسيا (حلف مانيلا) أول منظمة دفاعية تستهدف الى جانب مقاومة الاعتداء المسلح المكشوف ، مقاومة نوع جديد من الاعتداء اتفق اعضاء الحلف على

صعوبة ب « خطر التسرب بقصد احداث الانقلابات » والتعاون على احباطه .

ومن نص المادة الثانية من معاهدة مانيلا نستطيع ان نتبين المقومات التى وضعت لتحديد معالم هذا « الخطر » والشروط التى وضعت لتعريفه كى يستحق تكاتف اعضاء الحلف على مقاومته : هذه الشروط هى بنص هذه المادة : ان يكون هناك نشاط غايته احداث انقلابات داخلية تهدد سلامة واستقلال وسيادة وامن احدى الدول الاعضاء ، وان يكون هذا النشاط موجها من الخارج .

واذا كانت المعاهدة لم تتضمن تعريفا لمصدر هذا الخطر الواجب تفاديه ، فقد اوضح مجلس الحلف الذى عقد فى بانجكوك عام ١٩٥٥ بجلاء ان مثل هذا الخطر متوقع الحدوث ضمن النشاط الانقلابى الذى تقوم به الشيوعية الدولية .

والوسائل التى اتخذها الحلف لمقاومة خطر التسرب الانقلابى واضحة فى انشاء لجنة شئون الامن التى تتكون من الخبراء المتخصصين فى مقاومة الانقلابات ، وهذه اللجنة دائبة فى عقد الحلقات الدراسية التى تشرح للشعوب الاسيوية وسائل التسرب الشيوعى وطرق مقاومته ، ومن ابرز ما ظهر فى احدى هذه الحلقات : « ان الشيوعية الدولية تلجا الى توحيد نشاط الاحزاب الشيوعية فى آسيا لتعمل بتوجيهها ، الى جانب استخدام الاقليات الصينية التى تستوطن بلدان جنوب شرقى آسيا للقيام بنشاط معاد للحكومات التى تستضيفهم ثم التلويح بالمساعدات الاقتصادية بالرغم من ان هذا لا يتفق والامكانيات الاقتصادية الحقيقية للدول الشيوعية الموجهة ، واخيرا فان الشيوعية الدولية تلجا الى تأييد النزعة الحيادية فى آسيا لا عن اقتناع بمبادئها ولكن انتظارا لليوم الذى تتمكن فيه من التاثير فى حكوماتها للتحول الى المعسكر الشيوعى » .

ومما يلفت فى نصوص معاهدة مانيلا وفيما صدر عن حلفها من بيانات خاصة بالتسرب والانقلابات :

— ان الحلف يخص منع التسرب والانقلابات باهمية اقل كثيرا من الاهمية التى يوليها لقمع الاعتداء المباشر ، فعلى حين انه يلزم اعضاءه بالمبادرة فورا الى رد الاعتداء المباشر فانه لا يتطلب منهم فى حالة ظهور خطر التسرب الا الاجتماع للتشاور .

— تضم لجنة الامن التى انشئت لتحقيق هدف الحلف من حيث منع الانقلابات خبراء متخصصين فى شئون الامن ومقاومة الانقلابات من الخارج . ويتالف جهاز الخبراء هذا فى الغالب من ممثلى اجهزة المخابرات الغربية التى تعمل من وراء ستار الحلف بقصد مراقبة تصرفات حكومات المنطقة ونشاط الهيئات الشيوعية والعمل لمساندة الحكومات الموالية للغرب ضد القوى السياسية المناوئة لها .

— ينطوى النص الخاص بمقاومة الانقلابات فى حلف مانيلا على معنى التدخل السافر فى الشئون الداخلية للدول الاعضاء ويتضمن الدليل الواضح على عدم الاعتراف بالمساواة بينهم فى السيادة . فالفقرة الثانية من المادة الثانية تنص على انه « اذا رأى احد الاطراف ان سلامة أو سيادة او استقلال **أى طرف من أطراف المعاهدة** مهددة باعتداء غير مسلح فان الاطراف يجتمعون فورا للاستشارة وللموافقة على الاجراءات الممكن اتخاذها .. ويعنى هذا النص أن أعضاء حلف مانيلا يجوز لهم — دون اذن من الدولة التى يقع عليها مثل هذا العدوان — ان يجتمعوا ويتخذوا اجراءات هى فى الواقع من صميم اختصاص الدولة صاحبة السيادة ومن شئونها الداخلية البحتة .. أى ان الولايات المتحدة أو بريطانيا مثلا تستطيع أن تدفع بحلف مانيلا الى اتخاذ اجراءاته لمناهضة تغيير نظام الحكم فى احدى الدول الاسيوية الاعضاء أو اية دولة أخرى فى نطاق المعاهدة . كذلك يتضح مظهر عدم المساواة بين الدول الاعضاء فى المعاهدة فى حالة وقوع مثل هذا العدوان ، اذ أن الدول الصغيرة فى آسيا لا تستطيع أن تدعو الحلف الى بحث الاجراءات الواجب اتخاذها فى حالة حدوث التسرب الشيوعى فى الولايات المتحدة او بريطانيا او فرنسا مثلا وانما العكس هو المفروض وقوعه . وهذا يؤكد صدق « ماكيافيللى » حينما حذر

الدول الصغيرة من التحالف مع الدول الكبيرة حتى مع وجود مصالح مشتركة .

وإذا كان الضمان الجماعى لمقاومة العدوان المسلح لم يجر اعماله ازاء المشاكل الدولية التى مرت بمنطقة حلف جنوب شرقى آسيا ، فان التجربة قد اثبتت ان مقاومة التسرب الشيوعى لم تتعد نطاقها النظرى ولم يثبت قيام حلف مانيلا — منذ انشائه حتى الان — بالتصدى لمواجهة هذا العدوان غير المباشر الا بالدعاية المضادة للشيوعية الدولية وبنشاط من اطلق عليهم تعبير « خبراء الانقلابات الموجهة من الخارج » ولنا من الحوادث الدولية التى وقعت فى المنطقة وموقف الحلف منها الدليل الواقعى على هذا التعليق :

— تمكنت قوات باتيت لاو الشيوعية من قلب الحكومة الموالية للولايات المتحدة فى لاوس عام ١٩٥٩ ، وبدلا من أن يتدخل حلف مانيلا لمساندة هذه الحكومة ، اضطر ازاء تراخى أعضائه وبفعل الرأى العام العالمى الى ترك مشكلة لاوس لتسوى على نطاق دولى وفى ظل الامم المتحدة وبذا سجلت الشيوعية الاسيوية — فى ظل حلف مانيلا — اول انتصاراتها حينما نجحت فى الوصول الى تحييد الحكم المحايد فى لاوس الذى تضمن معاهدة جنيف الدولية وجوده واستمرار بقائه .

١ — نجح التسرب الشيوعى فى الوصول الى فيتنام الجنوبية وهى التى يحميها الحلف وتمكن من الاسهام فى قلب حكومتها الموالية للولايات المتحدة . ثم اغراه الانتصار فاتجهت قوات فيتكونج الى العمل المسلح لطرد النفوذ الغربى من فيتنام الجنوبية نهائيا .

— على الرغم من تحذيرات الحلف ولجنة الامن القائمة فى ظله ، من تعاون الدول الاسيوية الاعضاء واتصالهم بالصين الشعبية ، اتجهت باكستان مؤخرا الى عقد معاهدة صداقة وتحالف معها وفى هذا دلالة واضحة على عدم ايمان الدول الاسيوية بخطورة التعاون مع الدول الشيوعية على سلامتها او استقلالها او سيادتها كما حاول الحلف واجهزته التصوير بقصد التحذير .

مما تقدم يتضح لنا ان حلف « مانيلا » قد قام لتحقيق تكاتف الغرب من أجل الحفاظ على الحدود التى اقامتها معاهدة جنيف بشأن الهند الصينية بوجه خاص ، ولمنع الشيوعية الدولية من اكتساب مواقع جديدة فى جنوب آسيا بوجه عام . ولقد اشترك حلف مانيلا مع الاحلاف الغربية فى ظاهرة الاحتفاظ بحرية العمل خارج نطاق الامم المتحدة فىحالة العدوان على اعضائه، وفى الوقت نفسه تمتع هذا الحلف بخاصتين فريدتين هما عدم الاعتماد على « الاقليمية » كقاعدة للتحالف وفى مقاومة نوع جديد من الاعتداء اطلق عليه تعبير « التسرب بقصد أحداث الانقلابات » أو « الاعتداء غير المباشر » . ولقد كانت معاهدة مانيلا بمثابة الجسر الذى ربط بين مصالح الغرب فى منطقة جنوب شرقى آسيا وما تستهدفه دول هذه المنطقة فى انحيازها للغرب ، من مساعدات اقتصادية أو تأمين لحدودها أو حماية شكل الحكم القائم فيها أو تقوية لمراكزها بالنسبة الى قضاياها الوطنية .. ويظل هذا الجسر قائما طالما حصل كل جانب على ما رمى اليه من هدف التحالف ، واذا لم تطرأ على العلاقات بين دول هذه المجموعة أية تغييرات جوهرية ، واذا ما اثبت هذا التحالف قدرته على تنفيذ مقاصد أعضائه المشتركة ، وما دامت الحرب الباردة مستعرة بين المعسكرين المتناهضين .

الا ان الطاقة المحدودة لحلف مانيلا ، وبداية التضارب فى سياسات أعضائه ، وضغط المشاكل الدولية المتلاحقة عليه ، وتغير قواعد الاستراتيجية العسكرية التى قام فى ظلها .. كل هذا ادى الى تعرض هذا الحلف لازمته المصيرية التى يعانى منها فى الوقت الحاضر .

ثالثا : ازمة حلف جنوب شرقى آسيا

يمر اليوم على انشاء حلف مانيلا احد عشر عاما ، ومثل هذه الفترة كفيلة بتغيير كثير من الاسس التى قام عليها هذا التحالف . فبينما ظلت مصالح الغرب فى المنطقة تعمل من أجل منعها من السقوط فى يد الشمال الشيوعى ، فان دول الغرب الثلاث مختلفة اليوم فى الوسائل

الكفيلة بتحقيق هذا المقصد . فالولايات المتحدة تؤيد استخدام القوة ، أما فرنسا فتؤثر المهادنة محبذة حياد البلدان الواقعة فى مواقع الاضطرابات ، وبين هذين الموقفين المتعارضين تتخذ بريطانيا موقفا يفتقر الى الفاعلية اللازمة لانقاذ هذا التحالف . هذا بشأن الاطراف الغربية فى الحلف أما الدول الاسيوية الاعضاء فقد حذا بعضها حذو باكستان فى الانصراف عنه حين خذله فى موقفه من قضاياه الوطنية ، واستمر البعض مثل استراليا ونيوزيلندا مخلصا للحلف محاولا انقاذه واعادة توحيد صفوفه ، بينما يئس البعض الاخر مثل الفلبين وتايلاند من فشل الحلف وضعف قدراته فاتجه الى الاعتماد على المعاهدات الثنائية للدفاع المشترك مع الولايات المتحدة كبديل اقوى من الحلف لضمان عدم تعرضها للعدوان . هذه هى ازمة المصير التى يواجهها حلف مانيلا ، ويتردد التساؤل عن مستقبل الحلف فى ظل هذه الظروف المناوئة لتقدمه ، ترى هل يستطيع أن يتغلب عليها ، أم ستتفاقم فتودى به .

لعل المظهر الرئيسى الذى يستند اليه انصار حلف مانيلا فى اظهار قدرته وفوائده أنه منذ انشائه عام ١٩٥٤ حتى الآن لم يحدث فى خريطة جنوب شرقى آسيا بعد معاهدة جنيف اى تغيير، ولم يتمكن الشمال الشيوعى حتى اليوم رغم كل مجهوداته من احراز أى توسع أرضى على حساب الجنوب بوجه عام والبلدان التى يغطيها حلف مانيلا بوجه خاص . هذا الى جانب ما حظيت به الدول الاسيوية الاعضاء من مساعدات اقتصادية فى ظل الحلف ، الى جانب برامج التدريب المهنى والمنشآت الدراسية التى اقامها الحلف فى بعض البلدان الاسيوية . كذلك اكتسبت الدول الاسيوية الاعضاء من برامج التدريب العسكرى ، واستفادت جيوشها من المناورات العسكرية التى نظمها الحلف ، فضلا عن تمتع هذه الدول بكل ما احتاجت اليه من مساعدات عسكرية بقصد تاهيلها ورفع طاقاتها لرد العدوان تطبيقا لاغراض معاهدة مانيلا .

ولقد وقعت على مسرح السياسة الدولية بعض الحوادث التى افادت حلف مانيلا وشدت من عضده ومنها :

ـ النزاع السوفييتى الصينى : فقد أسفر هذا النزاع عن انقسام خط التحالف الشيوعى ، ولم يخف القادة الشيوعيون حقيقة الانفصال الذى حدث بين سياسة كل من موسكو وبكين بحيث غدا اتفاقهما بشأن اية مشكلة دولية امرا غير محتمل الوقوع الا اذا كان يدنيهما من هدفهما المشترك فى مناهضة المعسكر الراسمالى . ولقد استفادت الاحلاف الغربية من هذا الانقسام اذ مكنها من العمل لمواجهة الاتحاد السوفييتى بمفرده فى اوربا والصين الشعبية بمفردها فى آسيا . ولقد اتضحت معالم هذا النزاع فى موقف كل من بكين وموسكو فى مختلف المشاكل الدولية وعلى الاخص بالنسبة الى مشكلة كوبا ، والنزاع على الحدود بين الهند والصين ، واخيرا فى الحرب الهندية الباكستانية بشأن كشمير .. وكل هذه المظاهر تدل على ان الوقت يدفع كلا من بكين وموسكو بعيدا عن الاخرى بحيث غدا البعض يعتقد ان المستقبل كفيل بتحقيق التقارب بين الشيوعية الاوربية بقيادة موسكو والراسمالية الغربية ضد الخطر الشيوعى الآسيوى بقيادة بكين .

ـ كان الزحف الصينى على الهند عام ١٩٦٢ بمثابة اول انتهاك للمبادىء الخمسة للتعايش السلمى التى يقوم على اساسها حياد الهند . ولقد أيدت هذه المبادىء كل الدول الآسيوية التى سايرت الهند فى حيادها . وكان هذا الهجوم الصينى المفاجىء بمثابة صدمة اصابت زعماء الحياد ، اذ اتضح لهم ان الصين تحتفظ لنفسها بحرية العمل بعيدا عن نطاق التزاماتها الدولية اذا لزم الامر .. والحياد الاسيوى الذى قاطع حلف مانيلا وأسهم فى اضعاف قدرته . لابد وان تقرب هذه الحادثة تلقائيا بينه وبين الكتلة الغربية، وبالرغم من عدم ظهور بوادر مثل هذا التقارب فان الولايات المتحدة لم تدخر وسعا فى الوصول الى هذا الغرض بواسطة مضاعفة مساعداتها العسكرية للهند والوقوف علنا الى جانبها فى هذا النزاع ، الامر الذى ادى الى بدء التأزم فى علاقاتها بباكستان وحدا الاخيرة على نبذ المحالفة الغربية وتوطيد علاقاتها بالصين الشعبية والاتحاد السوفييتى .

وبالرغم من هذه المظاهر والحوادث التى

يستند اليها انصـــار الحلف لتبيان نوبه ، فان الحقيقة غير المنكورة هي ان حلف جنوب شرقي آسيا قد نشأ ضعيفا في صياغته وفي تكوينه وفي تنظيماته التي اريد لها العمل لتحقيق اغراضه . ولم يخف هذا حتى على اعداء الحلف ، فقدوصفته صحف موسكو وبكين بانه « نمر على الورق » . وازاء ضعف هذا الحلف بالمولد ، ومن فرط امعان المشاكل الدولية في الاحاطة به والتصدى له ، لم يسمه الا ان يقف عاجزا عن تحقيق اغراضه . وبدلا من تلمس مواطن الداء والعمل لعلاجه ، نجد الولايات المتحدة ــ وهي القيمة عليه وصاحبة اليد الطولى في خلقه ــ تحقنه بكل المقويات ابتغاء الابقاء عليه ليظل على الاقل رمـــزا لبقاء النفوذ الامريكي في جنوب آسيا . وتتضح مظاهر ضعف هذا الحلف فيما يلي :

١ ــ بدات المشاكل الدولية التي هددت جنوب آسيا وانتهت خـــارج نطاق الحلف ولم يبذل اي جهد في التصدى لها او تسويتها . فمشكلة لاوس انتهت باتفاق دولي في جنيف عام ١٩٦٢ ، والحرب الهندية الصينية توقفت اثر ضغط الراى العـــام العالمي ومازالت تنتظر التسوية النهائية، ومشكلة كشمير التي اشعلت نيران الحرب بين الهنـــد وباكستان لقيت اهتمام العالم اذ سعى اقطابه على اختلاف نزعاتهم للتوسط في حلها .. هذه المشكلة لم تلق من حلف مانيلا اى التفات اوعناية بالرغم من ان باكستان احد اعضائه ، ومسالة فيتنام التي تهدد مصير حكومة فيتنام الجنوبية قد انفردت الولايات المتحدة خارج نطاق الحلف باســتخدام القوة للمحافظة على احكام التسوية التي اقرها مؤتمر جنيف عام ١٩٥٤ .

٢ ــ دول الهند الصـــينية التي قـــام الحلف لمساندتها ومنع وقوعها في يد الشمال الشيوعي ، قد اتجه بعضها الى الحياد مثل لاوس ، بينمـــا يسرع البعض الآخر مثل كامبوديا الى نفض يده من الارتباط بمعسكر الغرب، ففي ١٥ ابريل ١٩٦٤ ارسل الامير سيهانوك رئيس دولة كمبوديا كتابا الى سكرتير حلف مانيلا يطلب فيه عدم اعتبار كمبوديا من الدول التي يفرض عليها الحلف وساطته وحمايته . بقيت فيتنام التي تنتظر نتيجة الحرب الدائرة الآن لتحدد مصيرها . ولقد كان الاولى بهذه الدول ان تكون آخـــر من يترك صفوفه اذا كانت قد لقيت من حلف مانيلا سندا قويا وملاذا نادرا .

٣ ــ قامت فرنسا عام ١٩٦٣ بالاعتراف بالصين الشعبية . وفي عام ١٩٦٤ وقعت باكستان معاهدة صداقة معها . واعتراف فرنسا بالصين ليس بجديد على المحالفة الغربية اذ ان بريطانيا قد سبقتها في ذلك منذ عام ١٩٥٠ ، ولكن وقوع هذا الحدث في وقته كان كافيا لاعطاء الدلالة الواضحة على اعتزام فرنسا تغيير سياستها في آسيا من السير في ركاب الاحلاف الغربية الى المناداة بحياد منطقة جنوب شرقي آسيا كحل واقعي لمشاكل هذه المنطقة . ومنذ بدء العلاقات الطبيعية بين باريس وبكين ، وفرنسا متجهة الى الانسحاب من حلف مانيلا حتى اعلنت اخيرا اثر مجلس الحلف الذي عقد في لندن هذا العام عزمها على الانسحاب نهائيا من هذا الحلف . اما باكستان ،فانه يبدو انها لم تقدم على هذا التصرف الا بعد ان يئست من الاعتماد على حلف مانيلا لمساندتها في مشاكلها الحيوية مع الهند وافغانستان ، وكانت معاهدة الصداقة التي عقدتها مع بكين انما تعني احتفاظها بحرية العمل خارج نطاق الحلف ولو ادى الامر الى نقض التزاماتها تجاهه ، ولم يمض على توقيع هذه المعاهدة وقت طويل حتى ظهر ان باكستان تنوي الخروج من الحلف ظهورا جليا اثر اجتماع لندن ١٩٦٥ ، وما ان نشب النزاع المسلح بينها وبين الهند واحجم حلف مانيلا واقطابه عن تاييدها بشانه حتى اعلنت باكســـتان بصراحة عزمها في الانسحاب من الحلف .

وتشير كل هذه المظاهر الى حقيقة واضحة مؤداها ان حلف مانيلا قد اثبت عجزه عن اثبات كيانه في منطقة جنوب شرقي آسيا ، وان بعض اعضائه الذين لمسوا منه هذا العجز قد اظهروا نية واضحة في الانسحاب منه . والآن يحق لنا ان نبحث في الاسباب الرئيسية التي ادت الى ظهور حلف مانيلا بهذا المظهر العاجز الضعيف ؟

الحلف جاء ضعيفا في صياغته وفي نشاطه وفي اثبات قدرته على ما سلف القول .. الا ان هناك عوامل اساسية اسهمت في اخراجه بهذه الصورة

وبلاده ، عن بلوغ اهدافه . هذه العوامل بترتيب أهميتها هي :

١ — لم يضم تكوين الحلف الا على دولة واحدة في منطقة جنوب شرقي اسيا وهي تايلاند ، بخلاف دول الهند الصينية التي شملتها منطقة الحلف ولم يضمها في عضـويته ، ومن دون جميع الـدول الاسيويه انحصرت عضويته في تايلاند وباكستان وذلك على اعتبار ان الفلبين راستراليا ونيوزيلندا لاتدخل جغرافيا ضمن القارة الآسيوية الاساسية ، اما الدول الكبيرة في آسيا ، مثل اندونيسيا والهند وبورما وسـيلان ، فقد قاطعت الحلف بمقتضى اعلانها الحياد . ولقد اثر اختفاء هذه الدول من صفوف الحلف على كيانه واستراتيجيته . . . فبدونها فقد الحلف ادعاءه الانتماء الى آسيا أو العمل لصالح الاسيويين ، كذلك نجحت هـذه الدول في افقـاد الحلف لاهميته الاستراتيجية : فباكستان تقع على طرفى الهند الحيادية وتايلاند تحيط بها كامبوديا التى نبذت الحلف مؤخـرا واظهرت بوادرالحياد ، ولاوس التى اعلنحيادها في مؤتمر جنيف عام ١٩٦٢ وبورما التى تشاطر الهند مبادىء الحياد ،والفلبين مجاورة لاندونيسيا وفيتنـام الجنوبية تجاورهـا كامبوديـا ولاوس المحايدتان . وان تواجد الدول الحيادية الآسيوية على حدود اعضاء الحلف الاسيويين ، ينتقص من الفاعلية المطلوبة من اعضاء الاحلاف العسكرية — مثل حلف مانيلا — ويعوقها عن شن الهجمات العسكرية ويبعثر من جهودها الدفاعية .

٢ — لم ينشـأ حلف مانيلا على أساس من التضامن التام بين مصالح اعضائه وسياساتهم ، ومن ثم فسرعان ما ظهر الانقسام بين صفوفه ، ففرنسـا كانت تأمل — وهى صاحبة التجـارب والمستعمرات السابقة في منطقة جنوب شرقى آسيا — ان تمسك بزمام الحلف ، وان توجهه بمساعدة الولاياتالمتحدة وبريطانيا الى استعادة نفوذها وهيبتها بعد هزيمة « ديان بيان فو » المنكرة ، وباكستان كانت تأمل مقابل دخولها هذا التحالف ان ينحاز اعضاؤه الى جانبها فيمشاكلها الاسيوية وان يكون الحلف وسيلتها الى تحقيق اغراضها والضغط لفرضمطالبها علىجاراتها بما في ذلكاستخدام القوة.والظاهر انكلا من فرنسا وباكستان لم يعط الخطر الشيوعي او التوسـع الصيني مثـل العناية التى اعطياهـا لتحقيق اهدافهـا المذكورة . وكانت سياسة الولايـات المتحدة القيادية بالنسبة الى الحلف وموقفهـا المحايد من المشاكل الاسيوية غير الشـيوعية ، السبب الرئيسى في خروج فرنسا وباكستان من صفوف هذا الحلف . كذلك فان سياسة بريطانيا تجاه الحلف قد اصابها التغيير بعد اقامة اتحاد ماليزيا عام ١٩٦٣ . فان تأييد بريطانيا لهـذا الاتحاد قد دفعها الى الانصراف نحو تدعيمـه وتذليل العقبات التى تعوقه والوقوف كلية الى جانبه امام التيار الاسيوى المعادى لـه الذى تتزعمه اندونيسيا . وقد يكون في قيام هـذا الاتحاد تحقيق لمرامى الديبلوماسية البريطانيـة ودعم لمركزها بالنسبة الى دول الكومنولث وهى اهم الاغراض التى استهدفتهـا بريطانيـا من عضويتها في حلف مانيلا .

ومن هنا يظهر جليا أن الازمة الحالية التى يعانيها هذا الحلف وتتضح في ضعف اداته ، انما تعود أولا الى كشفالنقاب عن الاغراضالحقيقية التى توخاها اعضاؤه من وراء الانخراط فيسلكه ، وهى الاغـراض التى تجب — في نظرهـم — المقاصد الفعلية لهذا التحالف .

٣ — كانت سياسة الولايات المتحدة في جنوب آسيا منذ اقامة هـذا الحلف تتسم بظاهرتين واضحتين همـا مناهضـة الحركات الوطنيـة ومساندة الحكومات الموالية لهـا مهما بلغ من سخط شعوبها عليها . وليس هذا بجديد على الولايات المتحدة التى سبق أن وقفت خلفتشيانج كاى شيك حتى بعد ان طرده الثوار من بلاده واقامت له دولة في فرموزا . فلقد ايدت حكومة نجو ديم في فيتنام الجنوبية وهى الحكومة التى وقفت ضد شعبها الذى ناهض سياستها الدينية وتمكن من اسقاطها . وفيلاوس اضطرتالولايات المتحدة ، بعد ان اسقط الثوار الحكومة الموالية لها ، الى أن تتقبل على مضض الحكومة المحايدة برئاسة سوفانا فوما ، وما زالت الديبلوماسية الامريكية هناك تقوى من الجناح الموالى لها عله

يستطيع الوقوف على قدميه فيعود الى تولى السلطة . ولقد نجم عن هذه السياسة ان بعدت الولايات المتحدة عن الحركات التى تستهدف الاصلاح الوطنى فى المنطقة وباتت لا تنظر الى مصالحها الا بعيون انصارها وهم الاقلية المنتفعة ببقاء النفوذ الامريكى فى المنطقة ، اما السواد الاعظم من شعوب جنوب آسيا فانه يجد فى الولايات المتحدة وحلفها ، عائقا لنموه الوطنى وحاجزا يحجب عنه التقدم والرقى فى ظل الحكم الوطنى المستقل .

٤ — كان قيام الصين الشعبية بتفجير قنبلتها الذرية عام ١٩٦٣ حدثا دوليا ذا اهمية بعيدة المدى . فلقد نجم عن دخولها « النادى الذرى » ان ضعفت سياسة الاحلاف فى آسيا وفقدت اكثر مقوماتها الاستراتيجية . ولقد اثبت الخبراء العسكريون ان الهجوم العسكرى فى الحرب الذرية عديم القيمة اذا لم يسبقه ويعضده دفاع ضد الاسلحة النووية . ومن هنا يتضح ان حلف مانيلا لابد له ، اذا اراد الوقوف امام الصين الشعبية وانصارها ، ان يمتلك قوة نووية كافية لمواجهة الهجوم الذرى على اى من المناطق التى يشرف عليها . والغريب ان حلف مانيلا لم يظهر فى بياناته الرسمية اى اهتمام بهذا الحدث ، وقد يرجع ذلك الى اعتماد الحلف على القوة الذرية التى تحتفظ بها الولايات المتحدة فى قاعدة اوكيناوا وما يملكه اسطولها السابع من اسلحة صاروخية قادرة على رد العدوان الذرى . وبالرغم من ذلك فلقد سببت القنبلة الذرية الصينية للحلف عدة مشاكل منها :

— اصبحت الدول الاسيوية الاعضاء فى الحلف تخشى على نفسها مغبة الهجوم الذرى المفاجىء حينما تنشب الحرب العالمية القادمة ، وحينئذ لن تستطيع الولايات المتحدة مهما بلغت قدرتها ان تقيها — كلها — شر العدوان او حتى ان تمنع عنها اضرار الحرب الذرية ، وهنا يتغير ميزان المصلحة المشتركة الذى ربط هذه الدول بالغرب وتصبح الفوائد التى تعود عليها من حلف مانيلا عديمة القيمة الى جانب الاخطار التى قد تنجم من انحيازها الى المعسكر الغربى .

— اصبح لزاما على الولايات المتحدة الان ان تضاعف من قوتها العسكرية وتزودها بالاسلحة النووية ، وان تقيم القواعد العسكرية الكفيلة برد العدوان الذرى عن منطقة جنوب شرقى آسيا . ولكن هل تقبل الدول الاسيوية الاعضاء ان تجازف بالموافقة على اقامة هذه القواعد فى اراضيها ؟ لو انها قبلت ذلك بوحى من انحياز حكوماتها غير المشروط للولايات المتحدة او الغرب بصفة عامة، لاصبحت هدفا حيويا للتدمير الذرى من اعضاء المعسكر الاخر اذا ما نشبت الحرب. واذا لم تقبل فسيضيع عليها الهدف الرئيسى الذى ابتغته من الانضمام الى حلف مانيلا وهو الوقاية من الهجوم الشيوعى الموجه من الشمال . ومن هنا يتضح ان هذه الدول خاسرة فى كلا الحالتين.

— قوى هذا الحدث من معالم النزعة الحيادية فى آسيا واظهر دعاتها بمظهر الحكمة والتبصر ، اذ ان الدول الاسيوية المحايدة قد تمكنت بالرغم من بقائها خارج الارتباط المصيرى باحدى الكتلتين من الحصول على ما تحتاج اليه من مساعدات اقتصادية من كلا المعسكرين ، بينما نأت بشعوبها عن خطر الحرب ، وتمكن قادتها الوطنيون من التخطيط لرفاهية شعوبهم فى ظل من السلام والاستقرار والامن . ولقد ادركت باكستان كل هذا مؤخرا ، وهى التى اعتقدت ان الغرب سيخصها بمساعداته وتأييده فاذا بها وبعد ان خذلها الغرب واحلافه ، تطرق باب الحياد نادمة مستغفرة . كذلك ارتدت كامبوديا عن الغرب فى محاولة لانقاذ شعبها من الانقسام والحرب الاهلية والتدخل الاجنبى فى شئونها الداخلية .

د. عادل محمد شكرى

مؤتمر القمة الافريقى فى أكرا

فى الفترة من ٢١ الى ٢٥ اكتوبر ١٩٦٥ انعقد مجلس رؤساء الدول والحكومات الافريقية بمدينة أكرا عاصمة جمهورية غانا ، وهذا هو الاجتماع الثالث لاقطاب افريقيا بعد لقائهم الاول فى مدينة اديس أبابا عاصمة اثيوبيا فى مايو ١٩٦٣ ، ولقائهم الثانى فى مدينة القاهرة عاصمة الجمهورية العربية المتحدة فى يوليو ١٩٦٤ .

وما ان أعلن مؤتمر الاقطاب بالقاهرة عام ١٩٦٤ قراراته ، حتى بدا الطريق الى اكرا اذ وافق الاقطاب على أن يكون مؤتمرهم القادم لعام ١٩٦٥ فى عاصمة جمهورية غانا . وخلال هذه الفترة الزمنية بين المؤتمرين شهدت افريقيا احداثا داخلية وخارجية تركت آثارها على وجه القارة ، وانعكست هذه الاثار بدورها فى صورة تعقيدات فى طريق المؤتمر وفى الاجراءات اللازمة لانعقاده واعداد جدول اعماله . الامر الذى بدا ــ كما رآه كل المراقبين ــ فى الفترة الزمنية القصيرة قبل موعد افتتاح المؤتمر فى أكرا .

من القاهرة الى أكرا

لقد اتخذ مؤتمر القمة الافريقى بالقاهرة موقفا محددا تجاه تشومبى رئيس وزراء الكونغو وسياساته الخاضعة للاستعمار القديم والجديد واعوانه من المرتزقة البيض ، وتجلى هذا بوضوح اكثر فى موقف مؤتمر عدم الانحياز بالقاهرة عام ١٩٦٤ حين رفض الاعضاء قبول دخول تشومبى المؤتمر وجلوسه فيه . وبدا للجميع ان دول افريقيا المستقلة قد عادت الى موقف الوحدة والخط الواحد تجاه قضية الكونغو والسياسات الاستعمارية فى القارة، وارتبط هذا بموقف منظمة الوحدة الافريقية تجاه تصفية الاستعمار وطرده من القارة ومحاربة الجيوب الاستعمارية البيضاء القائمة على سياسة العنصرية والبطش وحرمان الاغلبية الافريقية من حقها المشروع فى حياة حرة كريمة مستقلة على ارض بلادها .

وادت هذه الصورة الى ظهور موقف طالما تمناه الافريقيون والثوار فى القارة ، وهو ان تتحول منظمة الوحدة الافريقية الى لسان حال الثورة فى القارة ، وتعبيرا صادقا وحيدا عن موجة الحرية والتحرر والتقدم والبناء والتنمية فى هذه البلاد والدول المتخلفة . واسرع الزعماء التقدميون جميعا الى تأكيد هذا الموقف ودعمه ، وخاصة بعد ان اخذت المنظمة فى استكمال اجهزتها وشكلها الادارى بتعيين السيد ديالو تيللى امينا عاما للمنظمة فى اجتماع القاهرة ١٩٦٤ . ومعنى هذا ان ارساء قواعد البناء الادارى للمنظمة عام ١٩٦٤ وحياتها السياسية منذ عام ١٩٦٣ قد اكدا فعلا أن الوليد الجديد يجتاز مرحلة الطفولة الى مرحلة النضوج . فاذا ادمجنا آثار النقطة الاولى وهى موقف محدد تجاه قضية الكونغو كجزء من قضية تصفية الاستعمار فى القارة فى آثار النقطة الثانية وهى ارساء قواعد البناء الادارى ودخول المنظمة فى مرحلة النضوج السياسى ، ادى هذا الى ظهور موقف هام فى حياة القارة ، وهو ان آثار الانقسام والتجزئة الداخلية فى القارة سوف تزول تدريجا الى غير رجعة ، وان سياسة الدول التقدمية او ما يسمى بالدول الراديكالية سوف تصبح رويدا رويدا هى السياسة الرسمية للمنظمة وأن قوى

الرجعية والتفاهم مع الاستعمار القديم والجديد سوف تتراجع وتنكمش ثم تتهاوى تماما كما تتهاوى أوراق الأشجار فى فصل الخريف ثم تذروها الرياح . ومن ثم تصبح امامنا نتيجة منتظرة — ولا شىء غيرها — وهى أن منظمة الوحدة الافريقية قد أصبحت بمثابة القائد فى العمل السياسى الافريقى فى ظل اهداف تقدمية تحررية .

ولكن القوى المضادة لكل الاستنتاجات والمخصصات السابقة كانت ايضا فى حالة حركة وعمل بقصد أن تقطع الطريق على هذا المد التقدمى الوحدوى فى أفريقيا ، بل اكثر من هذا رأت هذه القوى — وهى تمثل تحالفا استعماريا خارجيا ورجعيا داخليا — أن نجاح المد التقدمى الوحدوى معناه موتها وتصفيتها من القارة ، ولهذا بدأت تتحرك مستغلة قضية الكونغو ، واستمدت العون من حلفائها الاستعماريين فى خارج القارة . ففى سبتمبر ١٩٦٤ عقد مجلس وزراء المنظمة اجتماعا طارئا فى مدينة اديس ابابا لبحث تطورات قضية الكونغو .واشترك تشومبى فى هذا الاجتماع بوصفه وزير الخارجية فى الكونغو ، وانتهى الاجتماع بتشكيل لجنة برئاسة جوموكينياتا لتحقيق السلام والتصالح الوطنى فى الكونغو . وفى أثناء مباشرة اللجنة لاعمالها ، شنت القوات الامريكية والبلجيكية بالتعاون مع الاستعمار البريطانى عدوانا مسلحا على الثوار الكونغوليين ، واحتلت قوات المظلات البلجيكية ستانلى فيل عاصمة الثوار يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٦٤ ومدنا اخرى فى مقاطعة اورينتال بالكونغو . وعلى الفور عقد وزراء الخارجية اجتماعا طارئا فى نيويورك فى ديسمبر ١٩٦٤ ادانوا فيه العدوان البلجيكى الامريكى السافر . وعلى الرغم من الاحتجاج الافريقى والعالمى العام ضد هذا العدوان ، اسرع تشومبى للاستفادة منه فاجرى الانتخابات وزورها بعد عديد من المذابح التى عرفها العالم .

وامام اصرار منظمة الوحدة الافريقية على عدم التراجع عن موقفها تجاه تشومبى وحلفائه ، اتجهت الاستراتيجية الاستعمارية الى اضعاف المنظمة وتفتيت وحدة اعضائها حتى يصبح من السهل السيطرة عليها . وتم لها هذا عن طريق تشجيعها لبعض دول افريقيا الناطقة باللغة الفرنسية على انشاء تكتل افريقى داخل منظمة الوحدة الافريقية الشاملة . وذلك على الرغم من القرارات التى سبق اتخاذها بشأن انهاء كل التكتلات الجزئية التى كانت قائمة فى القارة قبل قيام المنظمة الشاملة .وفى ١٠ فبراير ١٩٦٥ التقى فى مدينة نواكشوط عاصمة موريتانيا ممثلو ١٣ دولة . وهى الدول الناطقة باللغة الفرنسية فيما عدا مالى وغينيا . واتخذوا ثلاثة قرارات سياسية هامة هى : اقامة تنظيم سياسى باسم اوكام وهو مختصر افرنجى لعبارة منظمة الدول الافرو ملجاشى،وتأييد حكومة كازافوبو وتشومبى فى الكونغو ، واتهام حكومة غانا بتدريب اللاجئين من دول افريقية اخرى بهدف قلب نظم الحكم القائمة فى هذه الدول .

مؤتمرات وزراء الخارجية

وما أن حل شهر مارس ١٩٦٥ حتى انعقد مجلس وزراء خارجية المنظمة فى دورته العادية فى مدينة نيروبى ، وهنا شاهد المجتمعون تشومبى يصل الى نيروبى وهو على ثقة بوجود حلفاء له فى الاجتماع وهم ممثلو دول منظمة أوكام . ولكن على الرغم من هذا فشل المجلس فى الوصول الى قرار حاسم بشأن قضية الكونغو وتمت احالتها الى مؤتمر القمة الافريقى القادم .

وما كاد عام ١٩٦٥ ينتصف حتى بدأ التحالف الاستعمارى الرجعى يفتح جبهة جديدة ضد منظمة الوحدة الافريقية وضد مؤتمر اكرا الذى تحدد أول سبتمبر ١٩٦٥ موعدا لانعقاده . وبينما كانت حكومة غانا منهمكة فى اعتصار ميزانيتها لتهيئة احسن الظروف لنجاح المؤتمر ، وفى حشد كل طاقاتها لبناء « بيت الدولة » وتجميل العاصمة ، الامر الذى جعل النفقات ترتفع الى ٢٠ مليونا من الجنيهات ، اطلقت حكومات دول الوفاق (ساحل العاج وفولتا العليا والنيجر وداهومى) صيحات الاحتجاج والاستنكار متهمة حكومة غانا بأنها ما زالت تدرب اللاجئين وتشجعهم عسكريا وماديا على قلب نظم الحكم فى الدول الافريقية المجاورة . وشاركها فى هذا الموقف باقى حكومات

منظمة اوكام ؛ واكثر من هذا طالبت هذه الدول عقد المؤتمر فى عاصمة اخرى غير اكرا والا ماطعت المؤتمر كلية . وبدا للجميع ان هذه المحاولات الخبيثة قصدها اضعاف مركز الرئيس نكروما فى بلده ؛ ومن ثم قتل منظمة الوحدة الافريقية وروحها الثورية التقدمية ؛ وفى هذا الموقف المضطرب اقترح الحاج ابوبكر تفاوابالبوا عقد اجتماع طارىء لوزراء الخارجية فى لاجوس لبحث هذه المشكلة . والتقى الوزراء فى المدة من ١٠ الى ١٣ يونية ١٩٦٥ ؛ وتعهدت غانا بابعاد اللاجئين السياسيين غير المرغوب فى وجودهم من جانب الدول التى ينتمون الى جنسيتها ، كما تعهدت بتحريم نشاط الاحزاب السياسية والجماعات المناهضة للدول الاعضاء فى المنظمة وناشد الوزراء جميع الاطراف المعنية ان يبذلوا جميع الجهود الاخوية لتسوية خلافاتهم عن طريق المفاوضات الثنائية ، وأوصى الوزراء بعرض موضوع اللاجئين ومشكلة التخريب على مؤتمر القمة الافريقى القادم .

وبدعوة من وزير خارجية غانا قبل وزير خارجية كينيا وهو رئيس الاجتماع والسكرتير العام للمنظمة ان يزورا غانا قبل انعقاد مؤتمر القمة للتاكد من تنفيذ غانا لجميع تعهداتها .

وبعد هذه التسوية اتضح لحكومة غانا انه لا يمكن استكمال تشييد وتاثيث بيت الدولة قبل اول سبتمبر بسبب موسم الامطار ؛ لذلك كتب الرئيس نكروما الى الرؤساء الافريقيين مقترحا تاجيل الافتتاح الى ٢١ أكتوبر . وفورا اعلنت حكومة الجزائر انها لا توافق على الموعد الجديد وطار وزير خارجيتها الى اكرا لاقناع غانا بتعديل الموعد الجديد المقترح بحجة ان انعقاد المؤتمر الاسيوى الافريقى سيكون فى ٥ نوفمبر ١٩٦٥ . وان المؤتمر الافريقى اذا عقد فى ٢١ اكتوبر فانه سوف يعطله ويسبب تأجيله .

واسرعت الدول المناهضة للرئيس نكروما والدول الاعضاء فى منظمة اوكام الى تأييد موقف الجزائر — لا حبا فى الجزائر وحكومتها بل كراهية لحكومة غانا ومنظمة الوحدة الافريقية . واستمر الموقف مضطربا حتى جاء شهر اكتوبر دون ان يستطيع احد ان يقرر بدقة هل سينعقد مؤتمر القمة الافريقى أم لا ! وفى الايام القليلة التى سبقت الموعد المقترح طارت وفود غانية الى العواصم الافريقية كما طار الرئيس نكروما نفسه الى مالى ليقابل زعماء دول الوفاق الذين دعاهم الرئيس كيتا الى باماكو لايجاد حل للمشكلة . وفى هذه الاثناء اعلن وزير خارجية كينيا والسكرتير العام للمنظمة ان غانا قد قامت بتنفيذ التزاماتها بشأن اللاجئين — وتمت المقابلة بين الزعماء فى اليوم الذى بدأ فيه وزراء الخارجية اجتماعهم الذى يسبق مؤتمر الاقطاب ، ووافق الرئيس نكروما على جميع طلبات هؤلاء الرؤساء وصدر بيان اعلن فيه الرئيس الغانى موافقته على التعاون مع سفارات دول الوفاق على تعرف اللاجئين المقيمين فى غانا وابعادهم فورا .

وكان السكرتير العام قد اعلن فى ١٨ اكتوبر ان ٢٤ دولة قد وافقت على حضور مؤتمر القمة (وهو النصاب القانونى) ، وتحدد يوم ١٢ اكتوبر موعدا لاجتماع الوزراء ثم تأجل هذا الموعد الى يوم ١٤ اكتوبر كى تتاح للوزراء الموجودين فى اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة الفرصة للوصول الى أكرا . وفى هذه الفترة الحرجة وجد الزعماء الثوريون فى أفريقيا ان الرئيس الغانى يواجه مؤامرة خبيثة لاضعاف مركزه فى بلده وان هذا يعنى اضعافا للمنظمة نفسها واحباطا لدورها القيادى ؛ فاقدم هؤلاء الزعماء على خطوة ثورية لمساندة الرئيس الغانى والمنظمة . فطار الى اكرا الرئيس الغينى احمد سيكوتورى قبل افتتاح المؤتمر بثلاثة أيام ؛ ووصل فى اليوم نفسه الرئيس موديبوكيتا والرئيس كينيث كاوندا . واعلن الرئيس جمال عبد الناصر انه سيقضى ثلاثة ايام فى زيارة لغانا ضيفا على الرئيس نكروما عقب انتهاء المؤتمر .

تقرير السكرتير العام

استغرق اجتماع وزراء الخارجية سبعة ايام ولما كان جدول الاعمال يشمل ٢٢ موضوعا . فقد انقسم المجلس الى لجنة سياسية ولجنة ادارية للدراسة واعداد التوصيات ، وفى بداية

الاجتماع القى السكرتير العام تقريره وقد شمل النقاط الآتية :

١ — تطورات الموقف فى روديسيا ، واقترح السكرتير ان يعطى هـذا الموضوع الاولوية فى الدراسة والمناقشة .

٢ — استعراض قضية الكونغو التى وصفها التقرير بانها تشكل تهديدا خطيرا لتضامن الدول الافريقية وتعاونها ، اذ استخدم اعداء المنظمة مشكلة الكونغو وسيلة لتقسيم افريقيا .

٣ — تدهور الموقف فى جنوب افريقيا ، واصرار حكومة فيرورد على تنفيذ مشروع اوديندال فى جنوب غربى افريقيا الذى يمنح الارض الخصبة للاوروبيـين ويطرد الافريقيـين الى الصحراء والارض البور .

٤ — مشكلة المحميات الثلاث ، باسوكولاند وبتشوانا لاند وسوازيلاند ، ومساعدتها على التطور نحو التحرر الوطنى الكامل ، وما تلاقيه هذه البلاد من ضغوط حـكومة الاقليـة البيضاء فى جنوب افريقيا ، وحذر التقرير من ان الاحزاب السياسية التى تحكم هذه المحميات حاليا قد ابدت استعدادها للتعاون مع حكومة جنوب افريقيا .

٥ — المطالبة بتحديد العلاقة القانونية بين لجنة تحرير افريقيا وصندوق تمويل حركات التحرر الوطنى ، وبين السكرتارية العامة للمنظمة . وطالب التقرير بتحـديد طبيعة عمـل اللجنـة وعلاقاتها بالمنظمة كما أشار الى ان اللجنة لم تقم بواجباتها نحو تحرير القارة .

٦ — ضرورة تدعيم مكتب المقاطعة لحكومة جنوب افريقيا ، واشار السكرتير العام الى عدم التنفيذ الكامل لقرار توقيع العقوبات فى ميدان السفن والطائرات المتجهة الى جنوب افريقيـا والقادمة منها .

٧ — اشار التقرير الى السرعة التى تمت بها اقامة اجهزة المنظمـة والى العـدد الكبير من الاجتماعات التى قامت بعقدها كل الاجهزة التابعة للمنظمة ، الامر الذى القى اعباء ثقيلة على كاهل السكرتارية ، فقـد وصـل عـدد الاجتماعات والمؤتمرات الى ما يقرب من خمسين ، واشـار الى العبء المالى اللازم لمواجهة هذا النشاط ، كما اقترح تحديد اختصاصات ودور كل جهاز بدقة حتى يمكن تلافى الازدواج والتضارب ، وفى هذا المجال اقترح تأليف لجان للابحاث ولوضع برنامج عمـل ودراسة اجهزة المنظمة وتنسيق كيانهـا .

اللجنة السياسية فى مؤتمر الوزراء

بدا الوزراء ببحث مشكلة روديسيا ، وتشكلت لجنة فرعية لاعداد مشروع التوصية قبل ان يقرها مؤتمر الوزراء . وتضمنت التوصية انه فى حالة اعلان الاستقلال من جانب واحد وفى حالة عدم تحمل بريطانيا لمسئولياتها تجاه الاغلبية الافريقية فان من واجب جميع الدول الافريقية ان تعيـد النظر فى عـلاقاتها الديبلوماسية والسياسـية والاقتصادية مع بريطانيا ، وعلى جميع الدول الافريقية اعضاء الكومنولث البريطانى ان تنسحب من الكومنولث ، كما عليها ان تسحب ودائعها من بنوك انجلترا . وعند عرض التوصية على الوزراء اعترضت الدول الاعضاء فى الكومنولث ، بينما حاولت الدول الناطقة باللغة الفرنسية ان تضيف توصيات اشد وطاة مثل قطع العلاقات مع بريطانيا واستمر الجدل يومين حول التوصية ، واخيرا تم استبعاد مسألـة الانسحاب من الـكومنولث وسحب الودائع من بنوك انجلترا . كمـا اهتم الوزراء بدراسة الخلافات القائمة بين حزبى زانو وزابو الافريقيـين فى روديسيا ، وامام اصرار ممثلى كل حزب على موقفه ازاء الاخر ، فشلت محاولات التوفيق بين الحزبين واحيل الموضوع الى مؤتمر الرؤسـاء .

ووافق الوزراء على تقرير السكرتير العـام وشكلوا لجنة من ثمانى دول لدراسـة اجهزة المنظمة وفقا لمـا اقترح التقرير ، وهذه الدول هى : الجمهورية العربية المتحدة واثيوبيا والكمرون ومالى وغينيا ونيجيريا وغانا وجمهورية افريقيا الوسطى . وناقشت اللجنة السياسية توصيات الدورة الثانية للجنة الدفاع . وتم الاتفاق عـلى اضافة تعديل هام فحواه أن اى تدخل من جانب القوات المسلحة للـدول الاعضـاء . لا يكون الا فى حالة صد عدوان أو غزو من خارج افريقيا ، وحفظ

الوزراء عبارة « التدخل فى حالة قيام اضطرابات داخلية » . وبعد هذا بحثت اللجنة مشروع الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين فى افريقيا البالغ عددهم حوالى نصف مليون لاجىء ، واستغرقت المناقشة وقتا طويلا ، وقرر عدد من الوفود ان مشروع الاتفاقية أقل تحررا من اتفاقية الامم المتحدة عام ١٩٥١ . وفى التصويت لم تحصل ديباجة المشروع على الاغلبية المطلوبة ، وعلى هذا تقرر تأجيل دراسة المشروع وتكليف لجنة من الخبراء باعادة النظر فيه على ضوء احكام الاتفاقية الدولية مع مراعاة الاحوال والظروف الافريقية .

وانتقلت المناقشة الى مسألة لجنة تحرير افريقيا وما ثار حولها من آراء ، وطالب ممثل تونس بتكفين اللجنة ودفنها ، وقررت غانا أن اللجنة هى عنق الزجاجة فى مشكلة تحرير افريقيا . وامام احتدام المناقشة طالب اوسكار كامبونا رئيس اللجنة ورئيس وفد تنزانيا باعادة النظر فى تقييم اللجنة والعضوية فيها وميزانيتها ، كما اشار الى ان تنزانيا ليست لها مصلحة على الاطلاق فى الاحتفاظ بمقر اللجنة فى دار السلام ، وفى تركيز عمليات التدريب العسكرى الامر الذى يجلب لها المتاعب . وفعلا تقرر تشكيل لجنة ثلاثية لاعداد مشروع قرار تمت الموافقة عليه بالاجماع . وقد اقر مؤتمر القمة التوصية ووافقوا على انضمام الصومال وزامبيا الى عضوية اللجنة ، ورفضوا الموافقة على عضوية ملاوى ، وبهذا زاد اعضاء اللجنة من ٩ الى ١١ عضوا . كما تقرر بقاء اللجنة كجهاز سياسى وتنفيذى ، ويشرف عليه السكرتير العام من الناحية الادارية فقط .

وفى سرعة انتهت اللجنة الوزارية من بحث موضوع المناطق الخاضعة للاستعمار البرتغالى ، لاسيما وأن اللجنة الثلاثية للتوفيق بين الحركات الوطنية فى انجولا التى تقرر ان تستمر فى بذل جهودها بالرغم من فشلها فى الوصول الى اقامة جبهة موحدة . وايضا اقر الوزراء التقارير والتوصيات الخاصة باللجان التابعة للمنظمة مع ادخال تعديلات على بعضها ، واعادة تقارير اللجنة الاقتصادية ولجنة المواصلات لاجراء مزيد من الدراسات .

اللجنة الادارية فى مجلس الوزراء

كانت اللجنة الادارية أسرع من زميلتها اللجنة السياسية فى البت فى جدول أعمالها ، فقد احالت عددا من الموضوعات للسكرتارية العامة لاجراء المزيد من الدراسة لموضوعات مثل انشاء محكمة ادارية لمنظمة الوحدة الافريقية ، ونظام المعاشات والتأمين ، واختيار شعار للمنظمة ، والعلاقة بين المنظمة واللجان التابعة للامم المتحدة العاملة فى افريقيا . وبحثت اللجنة تطورات قضية جنوب غربى افريقيا امام محكمة العدل الدولية ، وطالب ممثلا ليبيريا واثيوبيا بأن تدفع الدول الاعضاء نصيبها فى تكاليف القضية ويبلغ نصيب كل دولة حوالى ١٣ الف دولار ، كما بحثت اللجنة ميزانية منظمة الوحدة الافريقية وقد وصلت حاليا الى نحو ٥ ملايين من الدولارات ، وتقرير تاليف لجنة استشارية لشئون الميزانية ومجلس مراجعى حسابات المنظمة ، حتى يعاد النظر فى موضوع الميزانية والاعباء المالية وفقا لمقترحات السكرتير العام

جدول اعمال مؤتمر القمة

واخيرا عاد وزراء الخارجية الى الاجتماع ، واعدوا جدول اعمال مؤتمر الاقطاب وقد تضمن ١٣ موضوعا اهمها :

الموقف المتفجر فى روديسيا الجنوبية ، مشكلة اللاجئين ، ومشكلة حركات التخريب فى افريقيا ، واقتراح حكومة غانا اقامة حكومة موحدة لافريقيا ، ومشكلة الكونغو ، وانتخاب اعضاء لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم التابعة للمنظمة ، والموقف فى فيتنام (بناء على اقتراح امبراطور اثيوبيا ورئيس جمهورية زامبيا) ، والنزاع الهندى الباكستانى (بناء على اقتراح حكومة تونس) ، وتاريخ ومقر الاجتماع القادم لمؤتمر القمة الافريقى .

وفى يوم الخميس ٢١ اكتوبر افتتح الرئيس جمال عبد الناصر دورة مجلس الرؤساء بوصفه رئيسا للدورة السابقة فى القاهرة ، وتخلف عن

الحضور ثماني دول هي : النيجر وفولتا العليا وساحل العاج وداهومي وجابون وتوجو وتشاد ومالاجاش،وقد اعلنت انسبب تغيبها يرجع الى عدم اطمئنانها الى كفالة سلامة رؤسائها في اكرا ، كما اناب رؤساء تسع دول افريقية وزراء خارجيتهم للاشتراك في المؤتمر ، وهذه الدول هي : جمهورية افريقيا الوسطى والسنغال وتونس وروآندا والمغرب وبوروندى وليبيا وكينيا واوغندا . وحضر رؤساء دول وحكومات ١٩دولة هي : اثيوبيا وغينيا ومالي والجمهورية العربية المتحدة والكمرون والجزائر وليبريا وملاوى وموريتانيا وكونغو (برازافيل) وكونغو (ليوبولدفيل) والصومال وتنزانيا وزامبيا وغانا والسودان ونيجيريا وسيراليون وجامبيا .

واجمل الرئيس عبد الناصر في كلمة الافتتاح الظروف التي تحيط بأفريقيا والاخطار التي تهدد منظمة الوحدة الافريقية،ودعا الرؤساء الىايجاد الحلول للمهام الصعبة والتحديات التي تواجه افريقيا ، ثم رشح الرئيس الغاني لرئاسة الدورة فايد اقتراحه جميع الاعضاء . وتكلم الرئيس الغانيفاستعرض الموقف الدولي والموقفالافريقي ودعا الى ضرورة اقامة حكومة افريقية موحدة ، وقدم مقترحاته لتناوب رئاسة جلسات الدورة ، وتم اقرار المقترحات .

مشكلة روديسيا

بدا الرئيس الصومالي باثارة الموضوع عقب انتهاء الرئيس الغاني من كلمته ، وطالب باتخاذ اجراء حاسم ضد بريطانيا . وعلى الاثر طلب رئيس ملاوى الكلمة ، فحذر المؤتمر من اتخاذ اي اجراء قبل اعطاء بريطانيا الفرصة الكاملة لمواجهة الموقف . وامام توتر الموقف اعلن انتهاء الجلسة العلنية وتاجيل الاجتماع حتى صباح اليوم التالي .

وباعلان ملاوى موقفها تجاه المشكلة ، اصبح واجبا على زامبيا ان تعلن موقفها ايضا فهما الدولتان الافريقيتان المتاخمتان لروديسيا ...

طلب توزيعه على الصحفيين وقراءته في المؤتمر لانه مسافر عائدا الى بلاده بسبب « ان حدثا هاما ذا اهمية وطنية في بلادي سوف يقع خلال يومين، وهو يرجع بالطبع الى التهديد باعلان الاستقلال من جانب واحد » . وبيان الرئيس كاوندا يقع في ست صفحات وقد عرض فيه لروديسيا في اقل من صفحة واحدة وجاءت صياغته في دقة وحذر شديدين . كما عرض لموقف زامبيا من الوحدة الافريقية فايدها بشدة واخلاص لان بلاده تكاد تقع تحت رحمة الحكومات الفاشية البيضاء وان اقتصادها وامنها محفوفان بالاخطار الحقيقية . كما يقول البيان « ان موقف زامبيا ازاء اعلان الاستقلال من جانب واحد محفوف باخطار كثيرة نعلمها حق العلم . ان خطوطنا الحديدية ومحطة توليد الكهرباء مهددة جميعا ، ولكن هذا لا يحول دون تأييدنا لشريعة العدل . ان معالجتنا للمسالة ليست عنصرية ولكنها انسانية تقوم على حقائق الحياة المرة . ان زامبيا ستظل صامدة امام كل التهديدات الموجهة اليها . اننا نواجه في زامبيا مشكلة اخرى على حدودنا . اننا نشعر ان قرار حكومة جنوبافريقيا باقامة مطار في كاتيماموليلو عبر نهر الزمبيزى في المنطقة المعروفة باسم قطاع كابريفي ، هذا القرار مقصود به تخويفنا ويعتبر تهديدا مباشرا لأمن زامبيا وسلامتها » .

وفي الجلسة السرية ناقش الرؤساء مشكلة روديسيا وآثار الوضع الجغرافي ، واخيرا اعدوا خطة عمل لمساعدة شعب زيمبابوى ، واختاروا لجنة من خمسة اعضاء هم الجمهورية العربية المتحدة وزامبيا وكينيا وتنزانيا ونيجيريا لمتابعة تنفيذ قرار المؤتمر وضمنوا كلهدا القرار الخاص بروديسيا الذى اذيع في اليوم التالي . وفي الوقت نفسه بذلوا جهودهم لتشكيل جبهة وطنية من حزبي زابو وزانو ، ولكن المحاولة فشلت وتشكلت لجنة للاستمرار في المحاولة .

مشكلة الكونغو

الكونغو فى وسط القارة بجعله حلقة اتصـــال بين افريقيا المتحررة وافريقيا الخاضعة للاستعمار الاجنبى ، وأن بــلاده تريد ان تقوم بدورها فى هذا المجال . واشــار الى مشكلة الجنود المرتزقة الذين استخدمهم الكونغو لمواجهة أعمال التمرد والتخريب فى داخله ، وبما أن هذه الاعمال قــد انتهت فسوف يعالج الكونغو هذه المشكلة فى تأن وهدوء . وتكلم بعده الرئيس ماسيمباديبا وايد طلب الرئيس كازافوبو واقترح شطب مشكلة الكونغو من جــدول الاعمال . وايــد الرؤساء الاقتراح بالاجماع . وفى خلال انعقاد المؤتمر كان أعضاء وفد الكونغو يتصلون بالوفود الافريقيـــة مؤكدين أن الكونغو تبدأ عهدا جديدا بعد اقصاء تشومبى عن الحكم . وفى الــوقت نفسه كانت سكرتارية المؤتمر قد نجحت فى احالة مشــكلة فيتنام وقضية كشمير الى مؤتمر القمة الافريقى الاسيوى المقرر عقده فى الجزائر يوم ٥ نوفمبر عام ١٩٦٥

التخريب فى افريقيا

اعطى الرؤساء هــذا الموضوع الاولويــة فى البحث عقب مشكلة الكونغو ، وقد تحدث فيــه كل ممثلى الدول الافريقية . وقال رئيس الكاميرون ان اللاجئين جماعة غير مسئولة يجب منعها من ممارسة أعمال التخريب ضــد الدول الافريقية لان هذا من شأنه الاضرار بالعلاقات الافريقيـــة المتبادلة . وقد ادى هذا الحديث وغيره الى ان طالب رئيس نيجيريا بتحديد معنى كلمة اللاجىء والتفريق بينه وبين الهارب الذى يكون فى حالات كثــيرة مجرما . ورأى الرئيس سيكوتورى ان اللاجىء هو المناضل الوافد من الاقــاليم التى ما زالت خاضعة للاستعمار الاوروبى ، ومن ثم وجب منحه كل المعونة والتأييد ، بينما القادم من دولــة افريقية مستقلة يجب منعه عن ممارسة تلك الاعمال وان كان من حقه الحصول على حق اللجوء السياسى . وأشار ايضا الى ان التخريب فى افريقيــا يموله الاستعمار ومبعوثو اسرائيل واشـــار الى دورهم فى النشاط المضاد للعــرب الافريقيين . وهاجم الدول الافريقية المستقــلة اسما التى تتعاون مع الحكومات البيضاء الماشية فى القارة ــ وكان يقصد رئيس ملاوى اذ انــه تقابل سرا مع ايان سميث . واشار الى ان بعض الدول المتغيبة عن المؤتمر تمارس التخريب والتآمر وكان يقصد ساحــل العــاج وتمويلها للمؤامرة الاخيرة فى غينيا .

وتقدم الرئيس كينا باقتراح اصدار اعــلان يلتزم فيه الرؤساء عدم السماح بأعمال تخريبية ضد دولة اخرى وان تحل جميع الخلافات بطرق سلمية . ولهذا تألفت لجنة من خمس دول لاعداد المشروع . واسهمت الجمهورية العربية المتحدة بتقديمها مشروعا مكملا جاء فى فقرته الثانيـــة « الا نسمح باســتخدام أراضينـــا لاى نشــاط تخريبى موجه من خارج افريقيا ضد اى دولة عضو فى منظمة الوحدة الافريقية » والمقصود من الفقرة النشاط الاسرائيلى ضد الدول العربيـــة الافريقية . ومن ثم صدر الاعلان وقرار اللاجئين عن المؤتمر . وقد أسهم الرئيس جمال عبدالناصر فى عمليات التوفيق والتفاهم التى شهدها المؤتمر فى هذه المرحلة .

حكومة أفريقية موحدة

ناقش الرؤساء اقتراح الرئيس الغانى بشأن اقامة الحكومة الافريقية الموحدة ، وقد كان نص اقتراحه «أن يشكل الرؤساء هيئة دائمة أومجلس تنفيذى للمنظمة ليكون بمثابة الجهاز التنفيــذى لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، وأن يعــين المؤتمر رئيسا لهذا المجلس التنفيذى من بــين الرؤساء ويكون مسئولا عن تنفيذ قرارات المؤتمر ويقوم ايضا بالمبادرة السياسية وتقديم التوصيات بشــأن ما يتعــلق بتحقيق اهــداف المنظمــة ومقاصدها » .

وقد عارض الاقتراح رئيس الكاميرون ورئيس نيجــيريا وممثلو الســنغال وملاوى وليبريــا وجمهورية افريقيا الوسطى . وايــده الرؤساء الثوريون ، وحسما للخلاف تقدم أمبراطور اثيوبيا

باقتراح احالة الاقتراح الغانى الى لجنة يعينها المؤتمر لدراسته . وعند عرض الاقتراح على التصويت حصل على ١٨ صوتا ، واعترضت خمس دول هى السنغال وليبريا والكميرون ووسط افريقيا ونيجيريا وامتنعت عن التصويت تونس والمغرب وجامبيا ورواندا والصومال . وهكذا سقط اقتراح الامبراطور لانه لم ينل ثلثى الاصوات من مجموع أعضاء المنظمة . وحاول الرئيس سيكوتورى انقاذ الموقف فايد الاقتراح الغانى واقترح احالة المشروع الغانى على الدول الاعضاء لدراسته وتقديم ملاحظاتها عليه فى المؤتمر القادم ومن ثم تمت الموافقة .

حركات التحرير الافريقية

وهكذا مر الوقت فى المناقشات السابقة ولم يبق وقت لمناقشة موضوع حركات التحرير الافريقية فجاءت القرارات هزيلة تفتقر الى الثورية والحسم . وعندما استعرض الرؤساء مشروع القرار الخاص بلجنة التحرير الافريقية اعترض رئيسا غينياوتنزانيا علىالاقتراحالخاص بعضوية ملاوى فى اللجنة بحجة أن رئيس ملاوى يتعاون مع سلطات البرتغال فىموزمبيق وحكومة ايان سميث فى روديسيا ، ويسلمهما الثوار الافريقيين . وعلى هذا انسحبت ملاوى منطلب العضوية . وبعد ذلك انتخب الرؤساء أعضاء لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم ، وقرر المؤتمر أن يعقد جميع مؤتمرات القمة الافريقية فى مقر المنظمة فى اديس ابابا ، وأن يكون الموعد القادم فى نوفمبر ١٩٦٦ .

انتهاء أعمال المؤتمر

وفى الجلسة العلنية الاخيرة تبادل الرؤساء التحية وقدموا الشكر للرئيس الغانى على حسن الضيافة ، ودوى التصفيق اعرابا عن التحية والشكر . ! وانفض الاجتماع بدون قرار ختامى للمؤتمر فى فجر يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٦٥ ، وأن كان الرئيس سيكوتورى اكد فى كلمته الاخيرة نجاح المؤتمر واثنى على الرئيس الغانى وحكومته وشعب غانا .

حقائق المؤتمر

اوضح مؤتمر القمة الافريقى الثالث عدة حقائق هامة كان لها اكبر الاثرفىاتجاهات المؤتمر ومقرراته . ولا شك ان تاثيرها سينسحب على المؤتمرات الافريقية القادمة . واجمالا هذه هى الحقائق الاساسية التى ترسم الاطار العام للموقف :

أولا : ان النشاط الثورى والاتجاه الوحدوى لمنظمة الوحدة الافريقيةيتاثر بشكل مباشر باندفاع حركات التحرير الوطنى الافريقى او تعثرها . ولما كانت القارة الافريقية قد شهدت فى الشهور السابقة لمؤتمر أكرا انحسارا خطيرا فى نشاط المناضلين الافريقيين — خاصة فى الكونجو وانجولا — كما شهدت تصدعا فى وحدة المناضلين وانقسامات خطيرة فى صفوفهم — فى روديسيا الجنوبية وانجولا وموزامبيق وجنوب افريقيا والمحميات الثلاث — فقد انعكست حركة الجزر هذه على أعمال المؤتمر . ومكنت القيادات الافريقية المعتدلة والموالية للغرب أن تنشط وتتكتل لفرض المساومات . وهكذا جاءت مقررات المؤتمر بشأن تصفية الاستعمار هزيلة وغير حاسمة .. تماما فى مستوى الضعف والانقسام الذى تعانيه حركات التحرير الوطنى الافريقى .

ثانيا : انالقيادات الثورية فىافريقيا من امثال الرؤساء جمال عبد الناصر وسيكوتورى وموديبوكيتا وكوامى نكروما وغيرهم — بالرغم من عددهم المحدود — هم القادرون على مخاطبة الشعوب وتخطى الحدود المصطنعة التى يتعلق بها أولئك الرؤساء الافريقيون المحافظون الذين تزعجهم وتقلقهم الافكار الاشتراكية والوحدوية وحركة تصفية الاستعمار . وهم القادرون على كشف الانحرافات والتحدث بصراحة وقوة . وهم الذين يقفون دفاعا عن منظمة الوحدة الافريقية ويحرصون على بقائها . ولا شك ان المعركة التى خاضتها القيادات الثورية الافريقية فى مؤتمر اكرا كانت تستهدف فى الدرجة الاولى المحافظة على المنظمة والابقاء عليها . وقد نجحوا فى ذلك ،

ثالثا : ان السكرتارية العامة لمنظمة الوحدة الافريقية قد اثبتت وجودها وفعاليتها بالرغم من انها لم تستكمل كل أجهزتها بعد . ويعود ذلك انها لم تستكمل كل أجهزتها بعد .

ان المنظمة فى رايه لن تحقق المعجزات وان العبرة ليست فى كثرة الاجتماعات وتعددها . بل يجب ان تسير المنظمة فى أعمالها حسب امكانياتها ومصادرها المحدودة . وقد عرض السيد تللى على الرؤساء برنامجا ايجابيا للعمل يعتمد اساسا على امكانيات المنظمة والدول الاعضاء .

رابعا : ان المعركة الحاسمة التى تخوضها الشعوب الافريقية الان وخلال السنين القادمة هى معركة ضد الاستعمار الجديد ومن اجل السيطرة على الاحتكارات الاجنبية التى تنهب ثروات افريقيا بلا رقيب . ان جماهير الافريقيين تعى ان نضالها ضد الاستعمار والاستعمار الجديد لن يتأتى الا بالثورة على أعوانه وتسلم مقاليد الحكم من هؤلاء الاعوان لاعادة بناء افريقيا المستقلة المتحررة المتجهة نحو الاشتراكية والوحدة .

رضا خليفة

واشنطون والانقلابات فى أمريكا اللاتينية

من ابرز الظواهر السياسية التى تتميز بها أمريكا اللاتينية الدور الهام الذى تؤديه القوات المسلحة فى نظم الحكم فيها ، وبصفة خاصة كثرة الانقلابات العسكرية التى تعانى منها الدول العشرون المكونة لهذه المنطقة. وليست هذه ظاهرة حديثة ، وليدة هذا القرن أو سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، بل انها قديمة قدم استقلال هذه الدول نفسه . فمنذ ان تخلصت غالبية دول امريكا اللاتينية من الاستعمار الاسبانى والبرتغالى منذ النصف الاول من القرن التاسع عشر حتى نشوب الحرب العالمية الاولى سنة ١٩١٤ ، قام فيها ١١٥ انقلابا عسكريا ناجحا ، وعلى الاقل مثلى هذا العدد من محاولات فاشلة قام بها العسكريون لقلب نظم الحكم . واذا انتقلنا الى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، لوجدنا على سبيل المثال أنه فى الفترة من سنة ١٩٥٤ الى سنة ١٩٥٩ أى خلال ست سنوات ، قامت انقلابات ناجحة غيرت نظم الحكم فى جواتيمالا (١٩٥٤) والبرازيل (١٩٥٤) والارجنتين (١٩٥٥) وكولومبيا (١٩٥٦) وهايتى (١٩٥٦) وهوندوراس (١٩٥٦) وفنزويلا (١٩٥٨) وكوبا (١٩٥٩) . وقد شهد عام ١٩٦٣ وحده انقلابات عسكرية فى كل من جواتيمالا وبيرو وجمهورية الدومينيكان . وكانت النتيجة الطبيعية لهذا الوضع المتقلب ان ظلت أمريكا اللاتينية الى اليوم من اشد مناطق العالم تخلفا واقلها نضوجا من الناحية السياسية ، رغم قرابة قرن ونصف من الاستقلال .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وبصفة

خاصة منذ أن بدأت الولايات المتحدة تقديم معونات عسكرية منتظمة الى دول أمريكا اللاتينية بموجب قانون الامن المشترك الصادر سنة ١٩٥١ (المعروف ببرنامج المعونة العسكرية) ، بدا كثير من المراقبين الامريكيين يشيرون الى ان الولايات المتحدة تساعد دون قصد على قيام الانقلابات العسكرية فى أمريكا اللاتينية عنطريق الموارد الاضافيه التى تضعها تحت يد الجيوش فى هذه البلاد . وقد ذهب فريق من النقاد الى ابعد من ذلك ، فاتهموا الولايات المتحدة بأنها تقدم هذه المعونات عمدا كى يستخدمونها العسكريون للسيطرة على الحكم .

فما هو حقيقة الدور الذى تؤديه المعونة الامريكية فى وضع القوات المسلحة فى الحياة السياسية لدول أمريكا اللاتينية ؟ ان الاجابة عن هذا السؤال تقتضى منا ان نلقى نظرة على الاطار العام للاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تحيط بالقوات المسلحة فىتلك الدول .

أولا : القوات المسلحة فىأمريكا اللاتينية

يمكن تقسيم دول أمريكا اللاتينية (باستثناء كوبا اذ اصبحت تتمتع منذ سنة ١٩٥٩ بوضع خاص يخرجها عن الاطار العام للمنطقة) الى ثلاث فئات :

الفئة الاولى : الدول التى يحكمها العسكريون بصفة شبه دائمة ، وتشمل : باراجواى — جواتيمالا — الدومينيكان — سالفادور — نيكاراجوا — هاييتى — هوندوراس .

الفئة الثانية : الدول التى يحكمها العسكريون احيانا ، وتشمل : الارجنتيين — اكوادور — البرازيل — بناما — بوليفيا — بيرو — شيلى — فينزويلا — كولومبيا .

الفئة الثالثة : الدول التى قلما يتدخل فيها العسكريون فى الحكم . وتشمل : أوراجواى — كوستاريكا — المكسيك .

ويتضحمن ذلك انه باستثناء ثلاث دول ، نجد أن القوات المسلحة تقوم بدور سياسى هام فى الدول الست عشرة الاخرى ، وتسيطر سيطرة شبه متواصلة على الحكم فى سبع منها . فكيف يمكن تفسير هذه الظاهرة ؟

على الرغم من صعوبة التعميم بالنسبة الى منطقة شاسعة تضمعشرين دولة مستقلة ، الا انه يمكن القول الى حد ما ان هناك مجموعة من العوامل الداخلية التى ساعد تفاعلها على تقوية مركز القوات المسلحة فى الحياة السياسية ، وتدخلها المستمر فى نظم الحكم . ومن الاهمية بمكان أن نشير الى ان هذه العوامل لا تتوافر بصورة واحدة أو بدرجة واحدة فى جميع دول أمريكا اللاتينية . فما قد يصدق منها فى بعض الدول قد لا يصدق فى البعض الاخر ، أو قد يظهر عامل بصورة أوضح فى بعضها عنه فى بقية الدول .

واهم هذه العوامل :

١ — الدور التاريخى الذى قامت به القوات المسلحة فى تحرير البلاد من الاستعمار . فقد قادت الجيوش حركة الاستقلال وخرجت منتصرة منها ، وتولى قواد الجيش حكم البلاد . ولكن بدلا من أن تنتقل السلطة تدريجا الى المدنيين كما هو المفروض ، ظلت القوة السياسية مركزة فى يدالجيش . فالذى حدث هو أن الحكام العسكريين الذين لم يكن لهم برنامج للاصلاح الاجتماعى أو فلسفة للعدالة الاجتماعية سرعان ما كانوا يهملون مصلحة البلاد ويهتمون بتنمية ثرواتهم الخاصة ، فيفشو الفساد وتظهر فئة من الضباط تسعى لقلب الحكم والاستيلاء على السلطة ، ولكن سرعان ما كان يعود الفساد الى الانتشار من جديد ، فتتكرر المأساة .. وقد استمر الحال على ما يشبه هذه الصورة المبسطة فى جميع الدول التى تحررت من الاستعمار الاسبانى (باستثناء شيلى وكوستاريكا) حتى قيام الحرب العالمية الاولى . وسارت هاييتى وقد كانت خاضعة للاستعمار الفرنسى ، على النمط نفسه بعد الاستقلال . أما البرازيل وقد كانت خاضعة للبرتغال ، فقد تحررت من الاستعمار بدون حرب

يمتد بها ، وحكمها امبراطور حافظ على الجهاز المدنى للحكم ، وبذلك ابتعدت عن الحكم العسكرى الى حد بعيد .

وبعد الحرب العالمية الاولى ، بدأت فترات من الحكم المدنى تظهر فى هذه البلاد ، ولكن مع بعض الاستثناءات اهمها فى المكسيك واوراجواى وكوستاريكا ، كان هذا الحكم لا يدوم بضع سنوات حتى يقوم انقلاب عسكرى يطيح به . وتداستمر الحال كذلك الى يومنا هذا .

وهكذا فان التقليد التاريخى قد جعل من الحكم العسكرى ، النمط الاساسى لنظم الحكم فى غالبية دول امريكا اللاتينية ، ومع مرور الزمن ارتبط الجيش بالحكومة فى أذهان الناس ، واصبح من الصعوبة بمكان الفصل بينهما ، ومن هنا نشأت العبارة المشهورة فى امريكا اللاتينية « ان رئاسة الجمهورية هى أعلى الرتب فى الجيش » .

٢ — وجود فئات من الشعب لها مصلحة فى السيطرة العسكرية على أداة الحكم ، ويرجع ذلك الى طبيعة البنيان الاجتماعى فى امريكا اللاتينية . ففى كثير من هذه الدول ، ينقسم السكان تقسيما جامدا الى ثلاث طبقات متميزة ، لا على اساس العنصر ولا التكوين البيولوجى كما قد يبدو من اسماء هذه الطبقات ، وانما على اساس لغوى وثقافى واقتصادى . فعلى رأس القائمة تقع طبقة الكريول CREOLES و «البيض» وهم يتراوحون بين ١٥٪ و ٣٠٪ من مجموع عدد السكان فى غالبية الدول ، وهم من أصل اسبانى ويتكلمون اللغة الاسبانية ،وثقافتهم اسبانية أوروبية . ويمثلون ٩٠٪ من المثقفين . وفى اسفل القائمة تقع طبقة الهنود (الحمر) ويتألف منهم نصف عدد السكان فى بعض الدول (بوليفيا وجواتيمالا مثلا) ويتكلمون اللغات الهندية المحلية ويعيشون حياة بدائية بعيدة كل البعد عن الحياة المدنية الحديثة . وفيما بين هاتين الطبقتين توجد طبقة متوسطة تسمى « المزتيتزو » أو «الخليط» ويمثلون ثلث عدد السكان فى غالبية هذه الدول، ويتكلمون الاسبانية فى حياتهم العملية ، اما فى حياتهم الخاصة فهم اقرب الى الهنود .

والمزتيتزو والهنود يمثلون الطبقات الفقيرة المحكومة التى لا يسمح لها بالقيام بدور فى الحياة السياسية او الاجتماعية للبلاد . اما الكريول فهم الطبقة الحاكمة التى تحتكر جميع أوجه النشاط ، وهى محصورة فى عدد محدود من العائلات الكبرى وتضم جميع الاثرياء من ملاك الاراضى وكبار الموظفين الحكوميين ورجال الكنيسة ، كما ينتهى اليها جميع ضباط الجيش . وتجد هذه الطبقة مصلحتها فى المحافظة على الاوضاع الراهنة فى هذه البلاد ، وهو أمر لا يتأتى الا عن طريق قمع الطبقتين الاخريين اللذين يمثلان الاغلبية ، ولذلك تلجأ الى احد اركانها وهو الجيش ، لتحقيق هذا الغرض باعتباره أقدر الاجهزة على ذلك . ومن ثم يسيطر الجيش على الحكم فى مقابل ان يعمل على المحافظة على مصلحة الطبقة الثرية .

وهكذا يمكن القول ان الحكم فى كثير من دول امريكا اللاتينية قائم فى الواقع على اساس تحالف ثنائى بين ركنين من أركان طبقة واحدة : العائلات الثرية الكبرى من ناحية ، وهى السلطة الحقيقية الكامنة وراء جهاز الحكم ، والقوات المسلحة من ناحية اخرى ، وهى الاداة التنفيذية التى تستخدم لقمع الشعب والحيلولة دون حدوث اى تغيير قد يمس مصلحة الطبقة الثرية . ومن ابرز الامثلة على ذلك ما حدث فى الارجنتين سنة ١٩٣٠ وبيرو سنة ١٩٤٨ . ففى هاتين الحالتين ، كان تدخل الجيش فى الحكم بناء على طلب الطبقة الاوليجاركية الثرية وبغية حمايتها من القوى الشعبية الثائرة . ولكن من الانصاف ان نشير الى ان هذا ليس هو الوضع فى جميع دول امريكا اللاتينية ، فالانقلابات التى قامت فى جواتيمالا سنة ١٩٤٤ وفنزويلا فى العام التالى مثلا كانت تهدف الى مساندة الشعب ضد الطبقة الثرية . غير أن هذا هو الاستثناء وليس القاعدة .

٣ — افتقار غالبية دول امريكا اللاتينية الى الاجهزة السياسية التى تستطيع أن تحافظ على النظام وتحكم البلاد بطريقة فعالة ، رغم مرور اكثر من قرن على استقلال هذه الدول ، ففى

كثير من الحالات ، نجد ان قوة الجيش ما هى فى الواقع الا رد فعل لضعف الاجهزة السياسية المدنية وعدم تماسكها ، فالسلطة التشريعية ضعيفة ومفككة ، والاحزاب السياسية على تعددها وتنوعها تفتقد عنصرى التنظيم والزعامة . وفى ظل هذه الاوضاع ، يبرز الجيش باعتباره الجهاز المنظم الوحيد فى الدولة ، وبالتالى لا يجد صعوبة فى السيطرة على الحكم . وقد لوحظ انه كلما قويت الاجهزة المدنية وزاد تماسكها ، قل دور الجيش فى الحياة السياسية .

واذا كانت هذه العوامل الثلاثة عوامل داخلية اختلفت من دولة الى اخرى الى حد كبير ، فهناك ايضا عوامل خارجية واقليمية شملت المنطقة ككل واسهمت بدورها فى تدعيم مركز الجيوش فى الحياة السياسية ، منها :

١ ــ العزلة النسبية عن العالم الخارجى التى كانت ولازالت تعيشها امريكا اللاتينية ، وبعدها عن مراكز الصراع والحروب فى اوروبا وآسيا من ناحية ، وندرة الحروب الاقليمية بين دول امريكا اللاتينية وبعضها البعض من ناحية اخرى ، هذان العاملان قد صرفا الجيوش فى امريكا اللاتينية عن الاضطلاع برسالة عسكرية دفاعية حقة ، فاصبح لديها فائض من الطاقة والنشاط جعلها تتجه الى السياسة والحكم .

٢ ــ تأثر امريكا اللاتينية بالمذاهب والحركات الدكتاتورية الاوروبية ، وبالذات تلك التى ظهرت فى فترة ما بين الحربين العالميتين . فقد كان لظهور النازية فى المانيا والفاشية فى ايطاليا ودكتاتورية الجنرال فرانكو فى اسبانيا ، اثر كبير فى بعض دول امريكا اللاتينية ، ومن امثلة ذلك ان الجنرال اوريبورد وهو الذى قام بانقلاب عسكرى فى الارجنتين سنة ١٩٣٠ ، كان متأثرا بالدعاية الفاشية . كذلك كان الكولونيل بوش الذى ترأس الانقلاب فى بوليفيا سنة ١٩٣٦ مشبعا بنصائح مستشاريه النازيين .

٣ ــ سرعة تأثر دول امريكا اللاتينية ببعضها البعض . فقد لوحظ فى كثير من الاحيان ان الانقلابات العسكرية تنتشر كالوباء فيما بين دول امريكا اللاتينية ، فقيام انقلاب فى احدى الدول سرعان ما يليه انقلاب مماثل فى دولة مجاورة . ومن امثلة ذلك ان الانقلاب الذى قام به الكولونيل جيمينيز فى فنزويلا فى نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، كان رد فعل مباشرا لنجاح الانقلاب الذى قام به الجنرال اودريا فى بيرو فى اكتوبر من العام نفسه .

هذه باختصار بعض الاسباب التى اعتبرت من دواعى تعدد الانقلابات العسكرية فى امريكا اللاتينية واعطاء اهمية للدور السياسى الذى يضطلع به العسكريون فى المنطقة . وجدير بالذكر انه على الرغم من ان القائمين بهذه الانقلابات يصفونها دائما بأنها « ثورات » الا انها بعيدة كل البعد عن المعنى الحقيقى لهذه الكلمة . فكل مايترتب عليها هو تغيير فى اشخاص الحكام ، اما القيم والمفاهيم والبنيان الاجتماعى الفاسد فانها تظل كما هى ، بل فى الواقع لانكون مبالغين اذا قلنا ان الثورات الحقيقية الوحيدة التى شهدتها امريكا اللاتينية طوال القرن العشرين هى تلك التى بدأت فى المكسيك فى سنة ١٩١٠ وفى كوبا سنة ١٩٥٩ .

ويوضح الجدول الآتى حجم القوات المسلحة والميزانيات المقررة لها فى كل دولة من دول امريكا اللاتينية فى سنة ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ ، وهى الفترة الوحيدة التى يمكن ان نجد لها ارقاما يعتمد عليها للدراسة المقارنة :

ويلاحظ فى هذا الجدول :

١ ــ ان حجم القوات المسلحة بصفة عامة صغير اذا ما قورن بعدد السكان . وفى الحقيقة لا يوجد اى تناقض بين صغر حجم القوات المسلحة وبين قوتها كأداة للسيطرة فى الداخل . ذلك ان صغر هذا الحجم ــ وان كان يعنى ان القوة الدفاعية لهذه الدول ضعيفة للغاية بالنسبة الى صد اى عدوان خارجى ــ الا انه يعنى فى الوقت نفسه ان الاسلحة التى تمتلكها هذه الدول مركزة تركيزا كبيرا فى يد عدد قليل من الافراد ، اى ان

الـــدولة	حجم القوات المسلحة (بالآلاف)	عدد السكان (بالملايين)	بملايين الدولار	ميزانية الدفاع بالنسبة الى اجمالى الناتج القومى
١ — الدول التى يحكمها العسكريون بصفة شبه دائمة :				
باراجواى	٥ر٧	١ر٨	٥ر٧	٢ر٨ ٪
جواتيمـالا	٨ر٠	٣ر٨	٧ر٠	١ر٥ ٪
الدومينيـكان	١٧ر٤	٢ر٠	١٨ر٩	٣ر٣ ٪
ســالفـادور	٦ر٧	٢ر٦	٥ر٧	١ر٤ ٪
هايتى	١ر٤	١ر٥	٣ر٠	١ر١ ٪
هوندوراس	٤ر٤	٢ر٥	٩ر٩	٢ر٠ ٪
٢ — الدول التى يحكمها العسكريون احيانا :	٤ر٢	١ر٩	٣ر٠	١ر٣ ٪
الارجنتين	١٢٢ر٥	٢١ر٠	٣٠٢ر٤	٢ر٦ ٪
اكوادور	١٣ر٣	٤ر٣	١١ر٢	٢ر٦ ٪
البـرازيـل	٢١٤ر٠	٦٥ر٧	٢١٧ر٥	٢ر٤ ٪
بنـاما	٣ر٤	١ر١	غير متوافر	غير متوافر
بوليفيا	١١ر٠	٥ر ٣	٣ر٧	١ر١ ٪
بـيرو	٤٣ر٥	١٠ر٩	٥٨ر٩	٣ر٥ ٪
شـيلى	٣٥ر٧	٧ر٦	٥٢ر٤	١ر٩ ٪
فـنزويـلا	٢٢ر٣	٧ر٤	٧٨ر٤	٢ر٢ ٪
كولومبيـا	٢٢ر٠	١٤ر١	٤٠ر١	١ر٢ ٪
٣ — الدول التى قلما يتدخل فيها العسكريون فى الحكم :				
أوراجـواى	١٣ر٠	٢ر٨	غير متوافر	غير متوافر
كوستاريـكا	غير متوافر	١ر٢	٢ر٧	٠ر٥ ٪
المـكسيك	٥٢ر٥	٣٤ر٦	٩٩ر٦	٠ر٩ ٪

كل جندى مسلح تسليحا قويا للغاية . وهـذا يعطيه تفوقا واضحا على المواطن العـادى اذا ما حدث صدام مباشر بينهما ، كأن تقوم القوات المسلحة باخماد مظاهرة شعبية .

٢ — أن ميزانيات الدفاع أكبر كثيرا فى الدول التى يحكمها العسكريون فى بعض الاحايـين ، منها فى الدول التى يحكمها العسكريون بصفة شبه دائمة . وهنا ايضا لا يوجد اى تناقض ، ذلك لان الدول التى يحـكمها العسكريون بعض الاحايين تشمل اكبر واهم دول امريكا اللاتينية : كالارجنتين والبرازيل — وهى دول تنفق جـزءا كبيرا من ميزانية الدفاع على شراء أسلحة ضخمة كثيرة التـكلفة كحاملات الطائرات والغواصات والسفن الحربية . واذا كانت هذه الاسلحة تزيد بلا شك من قوة هـذه الدول فى صـد العدوان الخارجى ، الا انه لا قيمة لها اذا كان الهدف هو السيطرة على الشعب فى الـداخل ، فالـمدفع الرشاش العادى يعتبر ذا فاعلية اشد كثيرا فى اخماد مظاهرة ، من غواصة أو حاملة طائرات تكلف ملايين الدولارات . اما الدول التى يسيطر عليها العسكريون بصفة شبه دائمة — وهى جميعا من أصغر الدول فى أمريكا اللاتينية ، فانها تنفق ميزانيات الدفاع بأكملها على الاسلحة الخفيفة وبعض الدبابات ، اى على نوع الاسلحة التى تكون ذات فاعلية فى اخمـاد المظارات وحركات التمرد الداخلية . وعليه ، فاذا نظرنا الى القوات المسلحة من زاوية كونها اداة للسيطرة عـلى الشعب فى الـداخل ، وجدناها اقـوى فى دول صغرى كهوندوراس وهاييتى منها فى دولة كبرى كالبرازيل .

ثانيا : الولايات المتحـدة ودور العسكريين فى الحكم

على ضوء ما تقدم ، يتضح لنا أن هناك فعلا عوامل تساعد على تدعيم مركز العسكريين فى الحياة السياسية فى أمريكا اللاتينية . فهل تنمى الولايات المتحدة هذه العوامل عن طريق المعونة العسكرية التى تقدمها الى تلك الدول ؟ وان صح

هذا ، فهل تفعل ذلك عمدا او عن غير عمد ؟ ان الاجابة عن هذا السؤال تقتضى تحليل الاهداف التى تسعى اليها الولايات المتحدة من وراء تقديم هذه المعونة .

١ ــ اهداف سياسة المعونة العسكرية الامريكية

تستند وجهة النظر الرسمية الامريكية ــ فى تقديم معونة عسكرية الى دول أمريكا اللاتينية ــ الى ثلاثة أهداف أساسية :

١ ــ حماية دول أمريكا اللاتينية من اعتداء شيوعى يأتى من خارج القارة الامريكية .

٢ ــ حماية دول أمريكا اللاتينية من العناصر الشيوعية الموجودة داخل القارة الامريكية .

٣ ــ حماية دول أمريكا اللاتينية من بعضها البعض .

غير أن تحليل كل هدف من هذه الاهداف الثلاثة يوضح أنها فى الواقع لا تستند الى أساس صحيح .

١ ــ ففيما يختص بالعدوان الشيوعى الخارجى ، نجد أن حدوث ذلك مستبعد للغاية ، لانه من الناحية العسكرية البحتة ، تعد أمريكا اللاتينية ــ على حد تعبير الكاتب الامريكى أدوين ليووين فى مؤلفه « الاسلحة والسياسة فى أمريكا اللاتينية » « ... أبعد المناطق الرئيسية فى العالم عن الصراع الدائر بين الشرق والغرب . ومن الصعب أن نتصور هدفا أقل احتمالا (من أمريكا اللاتينية) لعدوان مسلح يشنه الاتحاد السوفيتى » ففى حالة قيام حرب بين المعسكرين الشرقى والغربى سوف يركز الاول اهتمامه على الولايات المتحدة نفسها وحلفائها الاوروبيين ، لا على أمريكا اللاتينية .

ولكن حتى لو افترضنا ان الاتحاد السوفيتى قرر فعلا القيام بعدوان مسلح على أمريكا اللاتينية ، فان هذه المنطقة لا يمكن بأى حال من الاحوال ان تواجه هذا العدوان بمفردها ، ذلك لان جيوشها ــ على ما لها من قوة فى الداخل ــ تعد فى الواقع فى غاية من الضعف والتخلف اذا ما قورنت بالطاقات العسكرية التى لدى الدول الكبرى . فحجم القوات المسلحة فى أمريكا اللاتينية وميزانياتها مجتمعة لا تعد شيئا اذا ما قورنت بالاتحاد السوفيتى ، والمعونات العسكرية التى تقدمها الولايات المتحدة مهما كبرت ــ وهى كما سنرى محدودة ــ لن تقدم أو تؤخر من قدرة هذه الدول على صد عدوان سوفيتى ، وسوف يحتاج الامر الى تدخل عسكرى من جانب الولايات المتحدة نفسها . ومن ثم ، ففى نظرنا أن الهدف الاول من تقديم المعونة العسكرية واه من أساسه ، لعدم وجود خطر عدوان سوفيتى ، ولعدم جدوى هذه المعونة حتى ان وجد مثل هذا الخطر .

٢ ــ أما فيما يختص بمقاومة العناصر الشيوعية فى الداخل ، فعلى الرغم من تسليمنا بأن خطر مثل هذه العناصر قائم فعلا فى بعض دول أمريكا اللاتينية ، الا أنه لا يصل أبدا الى المستوى الذى تتطلب مقاومته تقديم معونات عسكرية أجنبية الى الجيوش الوطنية ، صحيح أن الشيوعيين لهم نفوذ قوى فى أمريكا اللاتينية عن طريق الدعاية والتأثير فى بعض المنظمات كالنقابات العمالية ، وصحيح أيضا أنهم يقومون بأوجه نشاط هدامة تحتاج فى بعض الاحيان الى تدخل الجيوش لاخمادها ، ولكن لا تتوافر لهم الامكانات الكافية لمقاومة الجيوش الوطنية . وفى هذا الصدد كتب أدوين ليووين فى الكتاب سالف الذكر قد لا تستطيع قوات أمريكا اللاتينية أن تؤدى دورا فعالا فى صد عدوان خارجى واسع النطاق ، غير انه لا يوجد من الخبراء العسكريين فى أمريكا اللاتينية من لديهم أى شك فى انهم كانوا يستطيعون تماما أن يحافظوا على النظام الداخلى قبل بداية تلقيهم للمعونة الامريكية ، وأنه حتى بدون هذه المعونة كان فى استطاعتهم أن يقوموا على الدوام بهذه المهمة . فضلا عن ذلك ، فان المحافظة على النظام الداخلى من الاعمال الهدامة التى يقوم بها الشيوعيون تعتبر من المهام التى تضطلع بها قوات البوليس بطريقة فعالة فى

غالبية دول أمريكا اللاتينية ، وخاصة اذا اخذنا فى الاعتبار أن الاحزاب الشيوعية غير قانونية فى غالبية هذه الدول وأن العضوية فيها محدودة نسبيا .. ويبدو أنه اذا كان واضعو الخطط العسكرية فى الولايات المتحدة يهدفون اساسا الى وقاية (دول امريكا اللاتينية) من الخطر الشيوعى الداخلى ، فعليهم أن يقدموا المعونة الى البوليس وليس الى الجيش » . وبالاجمال ، فان الجيوش فى أمريكا ليست فى حاجة الى معونة عسكرية أمريكية لمقاومة الشيوعيين فى الداخل ، ومن ثم فلا يوجد ما يبرر تقديم المعونة على هذا الاساس .

٣ ـ واخيرا ، فيما يختص بحماية دول أمريكا اللاتينية من بعضها البعض ، فانه يمكن القول أن الخلافات التى تقوم بين هذه الدول ـ رغم تعددها ـ نادرا ما تصل الى درجة الحرب . فالحرب الحقيقية الوحيدة التى شهدتها المنطقة طوال القرن العشرين ، هى تلك التى قامت بين بوليفيا وباراجواى فى الثلاثينات . أما فيما عدا ذلك ، فان المعارك بين دول امريكا اللاتينية لا تعدو بعض المناوشات على الحدود فى أمريكا الوسطى والمنطقة الشمالية الغربية من أمريكا الجنوبية . يضاف الى ذلك أن فض المنازعات التى تقع بين هذه الدول يعتبر من اختصاص منظمة الدول الامريكية ، وقد أثبتت المنظمة فاعليتها فى الحيلولة دون اعتداء دول امريكا اللاتينية على بعضها البعض فى كثير من المناسبات على نحو ما حدث فى النزاع الذى قام بين كوستاريكا ونيكاراجوا فى سنة ١٩٥٥ أو بين اكوادور وبيرو فى العام نفسه . ومن ثم ، فان تقديم معونة عسكرية الى دول امريكا اللاتينية بغية حمايتها من بعضها البعض لا سند له من الصحة ، ولايؤدى فى الواقع الاالى زيادة السباق على التسلح بين هذه الدول ، وخلق ازمات ثقة بينها ، وبالتالى الى عكس النتائج المرجوة .

فاذا كان من الواضح ان الاسانيد الثلاثة التى تبرر بها الحكومة الامريكية سياسة المعونة العسكرية ليس لها اساس من الواقع ، فهل من المعقول أن نتصور ان الحكومة الامريكية من السذاجة بحيث لا تدرك هذه الحقيقة ، وتبدد اموالها دون مبرر ؟

يرد المدافعون عن سياسة الولايات المتحدة على ذلك ، بأن الحكومة الامريكية على يقين تام من هذه الحقيقة ، وانها حين تقدم المعونة العسكرية فانها لا ترمى الى تحقيق اى من الاهداف العسكرية الثلاثة السالفة الذكر ، وانما ترمى الى تحقيق هدف سياسى معنوى ، وهو اكتساب صداقة الحكومات فى أمريكا اللاتينية عن طريق اشعارها باهمية دورها فى الدفاع عن « العالم الحر » . وهم يعللون ذلك بأن الولايات المتحدة قد ابرمت فى سنة ١٩٤٧ معاهدة تحالف مع دول امريكا اللاتينية (معاهدة ريو) جعلتها مستندة الى مبدا الضمان الجماعى ووجود خطر اعتداء سوفيتى ، ولكنها هدفت من ورائها الى ربط دول أمريكا اللاتينية بها فى اطار سياسى موحد . ولما كان الغرض من هذا التحالف سياسيا بحتا ، لم تر الولايات المتحدة فى ذلك الوقت حاجة الى تقديم معونات عسكرية الى دول امريكا اللاتينية ، لثقتها بعدم وجود خطر هجوم عسكرى شيوعى على هذه المنطقة ، وأنه حتى اذا وجد فان دول أمريكا اللاتينية من الضعف بحيث لاتستطيع أن تؤدى دورا فعالا فى مقاومته. ولكن عندما أبرمت الولايات المتحدة معاهدة حلف شمال الاطلنطى مع دول غرب أوروبا فى العام التالى ـ وهى ايضا قائمة على مبدأ الضمان الجماعى ـ بدات المعونة العسكرية الامريكية تتدفق الى دول اوروبا الغربية ، لان خطر الهجوم العسكرى الشيوعى قائم فعلا فى هذه المنطقة ولان دول أوروبا الغربية قوية أصلا وتستطيع ان تقوم بدور فعال فى مقاومة هذا الهجوم . غير أن الولايات المتحدة وجدت نفسها مضطرة ازاء ذلك الى تلبية مطالب دول أمريكا اللاتينية بتلقى معونات عسكرية مماثلة ، اذ لم يكن فى مقدورها ان تمتنع عن تقديم هذه المعونات الا اذا أوضحت صراحة لهذه الدول أن مبدأ الضمان الجماعى مبدا وهمى بحت فى أمريكا اللاتينية ، الامر الذى سيترتب عليه حتما تفكك الرابطة السياسية بينها وبين دول المنطقة وفقدانها لصداقتها . أى

أن الولايات المتحدة فى نظر هؤلاء ، يقع عليهـا التزام معنوى يقتضيها تقديم معونات عسكرية الى دول أمريكا اللاتينية حرصا على شعور تلك الدول،وخشية تفكك الرابطة بينها وبين الولايات المتحدة .

أما الحاملون على سياسة الولايات المتحدة ، فانهم يخالفون الرأى الاول من حيث أن الهـدف العام من المعونة العسكرية هـدفا سياسيا ، ولكنهم يخالفونه تماما من حيث طريقة تفسيره وتحليله ، فالهـدف العام فى نظرهم لا يزال هو المحافظة على صداقة حكومات أمريكا اللاتينية وعلى الرابطة بينها وبين الولايات المتحدة ، أما الهدف المباشر ، فهو ليس بأى حال من الاحوال الترضية المعنوية لدول أمريكا اللاتينية ، وانما هو تدعيم مركز القوات المسلحة فى الحياة السياسية واحكام سيطرتها على الشعب . وهم يفسرون ذلك بأن للولايات المتحدة مصالحكبيرة واحتكارات ضخمة فى أمريكا اللاتينية تسيطر بموجبها على موارد كثير منهذه البلاد وتنهبها،وانها لاتستطيع أن تحافظعلى تلك المصالحأو تستمر فىاستغلالها لهذه الدول الا عن طريق بقاء الاثرياء من طبقات الملاك الاقطاعيين والرأسماليين كقوة رئيسية كامنة وراء جهاز الحـكم ، لان هـذه الطبقة الاجتماعية هى الوحيدة التى تـؤيد الـوجود الامريكى فى المنطقة وتنمو وتترعرع على أساس الاستغلال الراسمالى الامريكى . ولما كان بقاء هذه الطبقة لا يمكن انيستمر الا عن طريق قمع العناصر الشعبية الوطنية بالقوة السافرة ، ولما كانت القوات المسلحة وحدها هى التى تستطيع أن تضطلع بهذه المهمة ، لذلك فان زيادة امكانات القوات المسلحة بمعونات عسكرية ، ما هو فى الواقع الا اسلوب ملتو لتـدعيم مركز الولايات المتحدة نفسها فى أمريكا اللاتينية . وهم يؤكدون رأيهم هذا بأن الولايات المتحدة قـد عمدت الى سياسة التعامل بل التعاون أيضا مع أى حكومة قائمة فى أمريكا اللاتينية ومساندتها، طالما كانت هذه الحكومة مؤيدة للوجود الامريكى فى المنطقة، حتى ولو كان واضحا كل الوضوح انها حكومة دكتاتورية قائمة على القوة السافرة .

وأيا كان الباعث المباشر على تقديم المعونة العسكرية الى دول امريكا اللاتينية ، اى سواء كان هو الترضية المعنوية لتلك الدول . كمايدعى المدافعون عن سياسة الولايات المتحدة ، أو كان سيطرة الجيوش على الحـكم ، وهو فى نظرنا الراى الارجح فالنتيجة التى لا شك فيها والتى لم يعد ينكرها احد ، هى أن القوات المسلحة فى امريكا اللاتينية تستخدم المعونة الامريكية فعلا وفى المحـل الاول لتدعيم مركزها فى السياسة والحكم . فالانقـلابات العسكرية فى كولومبيا سنة ١٩٥٣ والبرازيل سنة ١٩٥٤ والارجنتين وبيرو سنة ١٩٦٢ على سبيل المثال ، قد قامت كنتيجة مباشرة لتلقى هذه الدول معوناتعسكرية أمريكية على نطاق واسع .

ولقد أصبحت الادلة على ذلك من الكثرة بحيث لم يعد فى الامكان تجاهلها . فحتى السـلطات الرسمية فى الولايات المتحـدة ذاتهـا اصبحت تعترف بهذه الحقيقية ، ومن ذلك ان واين مورس عضو مجلس الشيوخ الامريكى قد صرح أثنـاء حديثه عن الانقلابات العسـكرية التى أطاحت بالحكومات الدسـتورية فى بعض دول امريكا اللاتينية فى سنتى ١٩٦٢ و ١٩٦٣ قائلا « .. وبطبيعة الحال ، كان القائمون بهذه الانقلابات مسلحين بأسلحة أمريكية منحت فى اطار برنامج المعونة العسكرية . وهـذا أمر معترف به فى أمريكا اللاتينية وفى سائر أنحاء العالم .. وعلى الولايات المتحدة أن تتحمل المسئولية الكاملة لقمع الحرية فى أنحاء مختلفة من العالم بواسطة الاسلحة الامريكية وبرامج التدريب العسكرى .. انها حجة يصعب الرد عليها » . كذلك صرح هيوبرت همفرى نائب رئيس الجمهورية الامريكى الحالى أمام مجلس الشيوخ فى أكتوبر سنة ١٩٦٣ (وكان وقتذاك عضوا فى هذا المجلس) « لقـد ظهرت أدلة لا حصر لها فى السنوات الاخيرة تؤكد أن برنامج المعونة العسكرية الذى وضعناه قد أسـفر فى حالات كثيرة جدا عن مزيد من القوة العسكرية تستخدم للاغراض السياسية الداخلية، تستخدم لا للمحافظة على الامن الداخلى ولا الدفاع عن هذه الامم من التهديدات الخارجية ،

وانما لتقوية وتدعيم مركز القوات المســلحة فى المجتمع بصفة عامة » .

٢ — أثر المعونة الامريكية فى امكانات الجيوش

يوضح الجدول التالى جملة المعونة العسكرية التى منحتها الولايات المتحدة الى كل دولة من دول امريكا اللاتينية فى المدة من ١٩٥١ الى ١٩٦٢ :

ويلاحظ من هــذا الجدول أن نسبة المعونات العسكرية الامريكية الى ميزانيات الدفاع صغيرة بصفة عامة ، غير ان هذه النسبة اقل دلالة من الارقام التى توضح نصيب كل عضو من اعضاء القوات المسلحة من هذه المعونة ، لان هــذه

الدولة	جملة المعونة الامريكية ١٩٥١ — ١٩٦٢ (بآلاف الدولارات)	نسبة المعونة الى ميزانية الدفاع (فى سنة ١٩٦٠)	متوسط نصيب كل عضو من اعضاء القوات المسلحة من جملة المعونة (بالدولارات)
١ — الدول التى يحكمها العسكريون بصفة شبه دائمة			
باراجواى	٩٧٨	٨ر١٪	١٧٣
جواتيمالا	٣١١ر٤	٨ر٢٪	٥٣٨
الدومينيكان	١٠٨ر٦	٠ر١٪	٣٥١
سالفادور	١٣٦ر١	٧ر١٪	١٦٩
نيكاراجوا	٨١٣ر٣	٦ر٦٪	٩٣٠
هاييتى	١٢٤ر٥	٠ر٥٪	١٦٥ر١
هوندوراس	٣٢٤ر٢	٣ر٣٪	٥٢٩
٢ — الدول التى يحكمها العسكريون أحيانا			
الارجنتين	٩٢٩ر٤	اقل من ١٪	٤٠
اكوادور	٧٤٠ر٢١	٣ر٢٢٪	٦٣٢ر١
البرازيل	٢٨٥ر١٧٢	١ر١٢٪	٨٠٥
بنــــاما	٩٢٩	غير متوافر	٢٧٣
بوليفيــا	٤٦٠ر٣	١ر٣٥٪	٣١٥
بيــيرو	٤٠٢ر٢٨	٩ر٥ ٪	١١٤ر١
شــيلى	٢٢٤ر٥٧	١ر٥ ٪	٦٠٣ر١
فنزويلا	٥٥٢ر١	٥ر١٠٪	٦٩
كولومبيــا	٨٤٧ر٣٩	٧ر٦ ٪	٨١١ر١
٣ — الدول التى قلما يتدخل فيها العسكريون فى الحــكم			
اوروجواى	٥٢٩ر٢٩	غير متوافر	٢٧١ر٢
كوستاريكا	٨٣٢	٧ر٣ ٪	غير متوافر
المكسيك	٧٥٥	٧ر٢ ٪	١٤

الارقام تعبر فى الواقع عن الطاقة الاضافية التى توفرها المعونة العسكرية الامريكية لكل جندى لاخماد المظاهرات الشعبية ، وهى طاقة توازى ٩٣٠ دولارا فى المتوسط للجندى فى نيكاراجوا ، و ٥٣٨ دولارا للجندى فى جواتيمالا .. الخ .

وسوف تتضح اهمية هذه الارقام اذا اخذنا فى الاعتبار عند النظر اليها مستوى الدخل القومى فى دول هذه المنطقة ، فمثلا الطالب « العادى » او العامل « العادى » الذى قد يضطر الجنــدى الى مواجهته فى مظــاهرة فى شــوارع احدى العواصم ، دخله السنوى الكلى ٢٠٥ دولارات فى المتوســـط فى نيكاراجوا و ١٨٥ دولارا فى جواتيمالا . ومن الواضح أن هذا الدخل المحدود — وما يترتب عليه من امكانات للتسليح تكاد تكون معدومة — يتيح للجندى تفوقا عظيما على المواطن العادى فى حالة حدوث صدام مبــاشر بينهما . وعلاوة على ذلك ، يجب ان نتذكر أن

مبلغ الـ ٩٣٠ دولارا او ٥٣٨ دولارا السابق ذكرها لا يمثل سوى مقدار المعونة الامريكية ولا يدخل فيه نصيب الجندى من الموارد القومية . وبصفة عامة ، يمكن القول انه فى الدول التى يسيطر عليها العسكريون بصفة شبه دائمة ، يعتبر الدخل القومى من الضآلة بحيث نجد ان مجرد عشرة دولارات اضافية من المعونات والتدريب لكل جندى قد يعطى تفوقا حاسما للقوات المسلحة .

وهناك عامل آخر يجب ان يؤخذ فى الاعتبار ، وهو الاثر المعنوى للمعونة العسكرية ، وهو عامل قد يكون فى بعض الاحيان اكثر اهمية من مقدار المعونة نفسها ، اى حجم الاسلحة الممنوحة . فحيثما تتصارع العناصر العسكرية مع العناصر المدنية للسيطرة على الحكم ، نجد أن تقديم معونة عسكرية من دولة عظمى كالولايات المتحدة كثيرا ما يترتب عليه رجحان كفة القوات المسلحة،أما حيثما يسيطر العسكريون على الحكم فعلا ، فانها تساعد على تدعيم مركزهم وزيادة هيبتهم مهما كانت ضئيلة .

هذه صورة مبسطة للانقلابات العسكرية فى أمريكا اللاتينية وأثر المعونة الامريكية فيها ويستخلص منها :

١ — ان القاء اللوم فى قيام الانقلابات العسكرية فى أمريكا اللاتينية على الولايات المتحدة وحدها انما ينطوى فى الواقع على كثير من المبالغة ، اذ هناك من العوامل الكامنة فى هذه المنطقة ما يدفع الى قيام تلك الانقلابات وتعددها ، وفى مقدمتها طبيعة التركيب الاجتماعى لهذه الدول ، وهو المصدر الاساسى للاضطراب الذى تعانى منه أمريكا اللاتينية .

٢ — غير ان ذلك لا يمنع من أن الولايات المتحدة تؤدى ولا شك دورا فعالا — من الناحيتين المادية والمعنوية — فى تنمية هذه العوامل ، وان اغلب الدلائل تشير الى انها تقوم بذلك عمدا بغية المحافظة على الاوضاع الراهنة فى أمريكا اللاتينية وحماية مصالحها فيها .

فى اعتقادنا ان هذه سياسة قصيرة النظر ، ذلك أن عناصر الثورة والتغيير الذىيجتاح أمريكا اللاتينية اليوم ، ينذر بأن البنيان الاجتماعى الفاسد مصيره الى الزوال ان عاجلا أو آجلا ، وحينما تتقلد العناصر الشعبية الحقيقية مقاليد الحكم بدلا من القوات المسلحة والاوليجاركية الثرية ، سوف تكون الولايات المتحدة قد فقدت صداقة شعوب تلك المنطقة بصفة نهائية — وهو ما أوشك أن يحدث فعلا — ولن يعود لها أمل ان تنتظر أية استجابة أو تعاون من جانبها ، لان ذكرى الدكتاتورية والحكم العسكرى سوف تظل مرتبطة فى أذهان الناس بالولايات المتحدة ومعوناتها العسكرية ، الامر الذى حدا الكثيرين من المعلقين الامريكيين أنفسهم على تحذير حكومتهم من خطورة الاستمرار على هذه السياسة وضرورة ادخال تعديلات جذرية عليها .

مالك جبر



- الحرب الاقتصادية في المجتمع الانسانى
- السلوك الدولى فى أزمة السويس
- التغير البنائى للقانون الدولى

الحرب الاقتصادية فى المجتمع الإنسانى

تاليف : صلاح نصر
الناشر : دار القلم بالقاهرة ١٩٦٥.

ليس السيد صلاح نصر جديدا فى عالم التأليف ، فله دراسات كثيرة وله مؤلف يرجع الى سنة ١٩٤٨ وهو « الشرق الاوسط فى مهب الرياح » . أما مؤلفه الجديد « الحرب الاقتصادية فى المجتمع الانسانى » فيقع فى ٥٠٦ صفحات وينقسم الى ثلاثة عشر فصلا تعالج موضوعات هامة ذات حيوية ، وسنعرض هنا لبعض الموضوعات التى عالجها المؤلف فى كتابه .

يبدا المؤلف بتوضيح سبب اهتمامه بهذا الموضوع ، فيبين ان فهم طبيعة الحرب يعطى الفرصة لمنع نشوبها ، وانه قد اختار الحرب الاقتصادية فقط، وهى نوع واحد من الحروب التى يثيرها الانسان نظرا الى اتساع نطاقها فى

العصر الذى نعيش فيه . ويقول المؤلف أن الحرب الاقتصادية ليست حربا بالمفهوم التقليدى، اذ أنها لا توجه الى جسد الانسان وانما تهدف الى التأثير فى معنوياته بمحاولة حرمانه من ثروات بلاده والضغط على سبل عيشه بوضع العراقيل أمام تقدمه وتنمية موارده . فلا جدال فى أن الحرب الاقتصادية انما هى عنصر هام من عناصر الحرب النفسية . ويرى المؤلف أن جميع الحروب التى نشبت عبر التاريخ ، وان اختلفت صورها وأساليبها ، اتحدت فى هدفها النهائى وهو تدمير القوة الاقتصادية للعدو وتعبئته الاقتصادية .

ويختلف الشراح فى وضع تعريف محدد للحرب الاقتصادية . فيقدم البعض تعريفات لهــا على أساس التدابير التى تستخدم فيها ، ويقدم البعض الاخر تعريفات على أساس الجهود التى تبذل فيها لادراك هدفها وتحقيقه . ويوضح المؤلف انه من النادر أن يكون الهدف من الحرب الاقتصادية واحدا ، وانما يكون فى الغالب مزيجا من الاهداف العسكرية والاقتصادية وهى جميعا ترمى الى تعطيل المجهود الحربى للعدو وتدميره .

ثم ينتقل المؤلف الى معالجة عنــاصر الحرب الاقتصادية ، ويرى انها :

١ — تقييد الاستيراد والتصدير ومراقبتهما ، ويرى أن ذلك هو أول تدابير الحرب الاقتصادية وأن الغرض الاساسى من منع صادرات العدو من الوصول الى أسواقها هو حرمانه من الحصول على النقد الاجنبى الذى يستطيع به أن يمــول عمليات عملائه فى الخارج .

٢ — الحصار البحرى ، واوضح المؤلف الفارق بين الحصار البحرى المعادى والحصار البحرى السلمى والشروط الواجب توافرها حتى يكون الحصار البحرى مطابقا للقانون ، ثم استعرض التطور التاريخى الذى مر به الحصار البحرى حتى صدور قرار الرئيس الامريكى جون كينيدى فى ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٦٢ بفرض الحصار على كوبا .

٣ — منع نقل البضائع والمواد المحظورة ، وشرح المؤلف الجهود التى بذلت لتحديد المواد المحظورة والجدل الذى ثار عنــد القيام بهذه المحــاولات ، وانتهى الى أن الحــرب الشــاملة بتعبئتها كل الموارد والطاقات من أجل الحرب قد زادت من صعوبة التفرقة بين المواد اللازمة للمجهود الحربى وغيرها .

٤ — مراقبة الاتفاقيات التجارية التى تعقد مع الدول المحــايدة ، اذ ان الدول المحايدة تكون موردا هاما للامداد بالمواد ذات الاهمية الحربية . ويوضح المؤلف ان من اهم اسلحة الحــرب الاقتصادية التى تتخذ لهــــا ميدانا فى الدول المحايدة ، اتفاقيات الشراء المــانع العتيق التى تقوم على أساس شراء كل الكميات المتوافرة من مصادر الانتاج فى البلاد المحايدة ، وذلك لمنع العدو من الحصول على أكثر من الحاجة الحقيقية اليها . وقد استخدم هذا السلاح فى الحــرب العالمية الثانية . ولكن يحد من فعالية هــذا السلاح وقوة تكاليفه الباهظة .

٥ — السيطرة والرقابة فى دوائر الاعمال ، واهم صور هذا العنصر من عناصر الحــرب الاقتصادية القيد فى القائمة السوداء الذى قد يمتد الى المقاطعة . ويرى المؤلف فى المقاطعــة العربية لاسرائيل مثلا رائعا لاهمية هذا السلاح وقيمته ، والشراء المــانع أو الشراء بحق الشفعة للحصول على المواد التموينية لدى الدول المحايدة التى تكون على استعداد لبيعها لمن يدفع الثمن وذلك لمنع وصولها الى أيدى العدو ، والتدابير والاجراءات المــالية التى توجه ضد تجــارة العدو ومنعه من أن يكون له رصيــد خارجى كبير .

ثم انتقل المؤلف الى موضـــوع العقـــوبات الاقتصادية فى الميدان الدولى . وهو موضـــوع له من الاهمية مكان كبير ، نظرا الى الاحداث الدولية التى قد تتطلب اتخاذ اجراءات وتوقيع عقوبات لردع دولة ما ووقفها عندحد فى تصرفاتها ازاء غيرها . وتناول المؤلف تطور فكرة العقوبات الاقتصادية ، فبين كيف نظمها عهد عصبة الامم ووضح أوجه النقص فى تلك المحاولة وكيف عمل ميثاق الامم المتحدة لتفادى اللبس الذى ورد فى عهد العصبة واستكمل النقص الذى شــابه . ونشــير هنا الى أن المؤلف قد اســـتخدم تعبير « ميثاق عصبة الامم » للاشــارة الى عهد العصبة Covenant of the League of Nat ions. وربما كان الانسب استخدام تعبير عهد العصبة

عند الاشارة الى قانونها الاساسى تمييزا له عن ميثاق الامم المتحدة
Charter of the United Nations.

واشار المؤلف الى استخدام منظمة الوحدة الافريقية لهذا السلاح ضد البرتغال وجنوب أفريقيا ، لمواجهة السياسات الاستعمارية والعنصرية التى تمارسها هاتان الدولتان . ولا شك ان استخدام هذا السلاح من جانب منظمة الوحدة الافريقية له اثره فى محاولتها لرفع الاضطهاد عن الشعوب الافريقية . كما اشار المؤلف الى البيان المشترك الذى صدر اثر انتهاء زيارة السيد الرئيس جمال عبد الناصر لموسكو فى أول سبتمبر سنة ١٩٦٥ ، وهو البيان الذى استنكر السياسة الاستعمارية التى تمارسها حكومة جنوب أفريقيا وطالب بتوقيع العقوبات الاقتصادية على الدول التى تمارس التفرقة العنصرية .

وفى الفصول الاربعة من الثالث الى السادس عالج المؤلف موضوعات :

قيود الحرب الاقتصادية ، والتعبئة الاقتصادية ، والتخطيط للحرب الاقتصادية ، والحرب الاقتصادية فى العصر النووى . وذكر أن من بين الوسائل المستخدمة فى الحرب الاقتصادية فرض الحصار الاقتصادى كما حدث بالنسبة الى كل من الصين الشعبية وكوبا ، وكذلك المقاطعة مثل المقاطعة العربية لاسرائيل . فضلا عن أن هناك القروض والمساعدات التى تقدم من الدول والمنظمات الدولية وتستخدم اسلحة فى الحرب الاقتصادية بين الدول ، كما حدث فى مسألة قرض تمويل السد العالى فى سنة ١٩٥٦ . ولزيادة فاعلية الحرب الاقتصادية تقوم بتنظيمها الدول التى تتفق اهدافها وسياساتها فى الحرب الاقتصادية ، ولا يوجد فارق بين الحرب الاقتصادية والحرب السياسية فكلاهما يكمل الاخر ويتممه وهدفهما النهائى واحد وهو اخضاع شعب معين لسيطرة خارجية .

ثم يتناول المؤلف اهداف الحرب الاقتصادية وهى تتمثل فى ضمان موارد المواد الخام وتحسين مستوى التبادل التجارى والسيطرة الاقتصادية على بلد ما ، وضمان الاسواق ، ومنع دولة ما من الحصول على المواد الخام أو السلع ذات القيمة الاستراتيجية . ويرى المؤلف بحق ؛ أن الاستعمار الجديد فى أفريقيا ليس الا صورة من صور الحرب الاقتصادية بين الدول الكبرى واداة من ادواتها ، اذ تتمتع القارة الافريقية بثروات وموارد هائلة ، وهى وان استقلت سياسيا الا انها لم تستقل اقتصاديا .

وفى الفصل السابع تحت عنوان « الحرب الاقتصاديه على الجمهورية العربية المتحدة » عالج المؤلف المشاكل التى تواجه الجمهورية العربية المتحدة باعتبارها دولة نامية تسعى لتحقيق النمو والتقدم ولكن تعرقلهما قوة حملات الحرب الباردة التى تعرضت لها .

ولتوضيح شدة الحملات التى تعرضت لها الجمهورية العربية المتحدة قام المؤلف بمعالجة العلاقة بين الجمهورية العربية المتحدة والغرب ، وقسم هذه العلاقة الى اربع مراحل تاريخية هى :

١ — مرحلة عقد صفقة الاسلحة مع الكتلة الشرقية عام ١٩٥٥ ، وهى الصفقة التى حقق الرئيس جمال عبد الناصر بعقدها تحطيم احتكار الدول الغربية للسلاح . وكانت هذه المرحلة هى بداية حملة الحرب الاقتصادية التى وجهتها الدول الغربية ضد مصر . وهدفت الدول الغربية بدون اى نجاح ، الى اثارة السخط والذعر بين شعب مصر وتأليب الرجعية واعوان الاستعمار على ثورة ٢٣ يولية .

٢ — مرحلة أزمة السد العالى وتأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ حين تعرضت مصر وثورتها لحرب اقتصادية سافرة من جانب الغرب . ويبين المؤلف المساومات السياسية والاقتصادية التى ارتبطت بتقديم دول الغرب عروضها للمعاونة فى تمويل مشروع السد العالى وما كانت تهدف من وراء ذلك من محاولات للتدخل فى الشئون الداخلية لمصر سواء اكانت شئونا سياسية أم اقتصادية . ثم يعرج المؤلف على سحب الولايات المتحدة الامريكية عرضها لتمويل مشروع السد العالى موضحا الدوافع الحقيقية التى حفزت جون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة على اتخاذ ذلك القرار . وكان رد الفعل المباشر لقرار الحكومة الامريكية هو اعلان الرئيس جمال عبد الناصر تأميم الشركة العالمية لقناة السويس ، وهو الاجراء الذى استثار الدول

الغربية التي تآمرت على مصر وشنت عدوانها الثلاثي الغاشم الذي لم يسفر عن اي نجاح لتحقيق اهدافه الواضحة ، وهي استعادة الاستعمار الجديد سيطرته على مصر ، ولكن ازدادت حدة الحرب الاقتصادية التي شنها الغرب على مصر في اعقاب العدوان الثلاثي . ووضح من امتناع دول الكتلة الغربية عن شراء القطن المصري مدى تكاتف هذه الكتلة في حربها ضد مصر ومدى تواطؤها مع اسرائيل عميلتهم الدائمة . كما اوضح المؤلف التناقض الذي شاب سياسة الولايات المتحدة الامريكية حينذاك ، اذ بينما لم تساند العدوان ولم تؤيده ، ساندت الدول الغربية وايدتها في حربها الاقتصادية ضد مصر ، اذ اتخذت خطوات غير ودية لممارسة الضغط الاقتصادي على مصر ، كما وضحت مساندتها لاسرائيل في سياستها الانتهازية وذلك عندما اعلن ايزنهاور مشروعه عن « سد الفراغ في الشرق الاوسط » . ويوضح المؤلف الاساليب الناجعة التي تمكنت عن طريقها الجمهورية العربية المتحدة من فك الحصار الاقتصادي الذي ضرب عليها .

٣ — وهي مرحلة الوحدة بين مصر وسوريا ، ويوضح المؤلف أثر الوحدة في المنطقة العربية بأكملها والذعر الذي اصاب اسرائيل والغرب الذي يساندها وكذلك القوى الرجعية في المنطقة. ثم تناول مظاهر الضغط الاقتصادي الذي تعرضت له الجمهورية العربية المتحدة منذ قيام الوحدة مستعرضا الضغط الصهيوني الذي دفع الى تنظيم مظاهرة في ١٢ ابريل سنة ١٩٦٠ ضد الباخرة كليوباترة في ميناء نيويورك وتعطيل تفريغ شحناتها . ويرى المؤلف ان اهداف الغرب من الضغوط التي مارسها خلال هذه المرحلة هي فصم الوحدة بين مصر وسوريا والقضاء على القومية العربية او حصرها على الاقل حتى لا يستشري خطرها عليه .

٤ — والمرحلة الرابعة هي ما يطلق عليها المؤلف « مرحلة المعونة الامريكية وغيرها منذ سنة ١٩٦٢ » وهي المرحلة التي طرا على السياسة الخارجية الامريكية خلالها تغير واضح منذ تولي الرئيس جونسون رياسة الولايات المتحدة نتيجة سياسة الجمهورية العربيه المتحدة الخارجية تجاه الكونغو وفيتنام وجمهورية الدومينيكان ، وهي السياسة التي نددت بالسياسات الاستعمارية الغربية وايدت ماديا ومعنويا حركات التحرر . كما أن هذه المرحلة قد شاهدت انعقاد مؤتمرات القمة العربية لبحث القضية الفلسطينية ومواجهة الموقف العادي من جانب الولايات المتحدة والموقف المخزي الذي وقفته المانيا الغربية وما كان من اهدائها السلاح لاسرائيل . ويوضح المؤلف كيف اتخذ الغرب من هذه الظروف ذريعة الضغط الاقتصادي الذي اتضح من احجام البنوك الغربية عن تقديم تسهيلاتها الائتمانية وسياسة الولايات المتحدة الامريكية بشان بيع القمح وفائض الحاصلات الغذائية . ويوضح المؤلف أن الدوافع الى انتهاج الغرب لهذه السياسة ليست محاولته التاثير في سياسة الجمهورية العربية المتحدة الخارجية فحسب عن طريق خلق الصعاب التي تواجه خطة التنمية في الجمهورية العربية المتحدة ، بل أيضا محاولة الغرب اظهار التجربة الاشتراكية العربية بمظهر الفشل حتى يحد من مدها الجذري في الدول النامية .

ثم ينتقل المؤلف الى العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفييتي ، فيشير الى النشاط الاقتصادي الكبير الذي بدأه الاتحاد السوفييتي ومن ورائه الكتلة الشرقية في منطقة الشرق الاوسط منذ سنة ١٩٥٥ . فيوضح انه بينما كانت صادرات الشرق الاوسط الى الكتلة الشرقية ٨٪ من مجموع صادراتها في سنة ١٩٥٣ ، قفزت هذه النسبة الى ٣٢٪ في سنة ١٩٥٨ ، وقدمت الكتلة الشرقية منذ سنة ١٩٥٥ قروضا الى دول الشرق الاوسط بلغت قيمتها اكثر من ١٣٠٠ مليون دولار ، حصلت مصر منها على أكثر من ٦٠٠ مليون دولار . كما اشترك الاتحاد السوفييتي في تمويل السد العالي وازداد تعاونه مع الجمهورية العربية المتحدة . ثم يعرج المؤلف على توتر العلاقات العربية السوفييتية خلال الفترة التي تلت الوحدة بين مصر وسوريا بسبب الحد من نشاط الشيوعيين المحليين في سوريا وحملة الجمهورية العربية المتحدة على اتجاه عبد الكريم قاسم في العراق الى الاعتماد على الشيوعيين المحليين لضرب القوى القومية في العراق . ويوضح المؤلف ان العلاقات العربية السوفييتية قد اتخذت بعض المظاهر والشواهد التي وان كانت لم تسفر عن ضغط متعمد من

الكتلة الشرقية غير أنها كانت تعنى نوعا من الضغوط ظهر فى أشكال عديدة ، مثل تأخير الاتحاد السوفيتى توريد بعض احتياجات الجمهورية العربية المتحدة وخاصة احتياجات القوات المسلحة ، وقيام بعض دول الكتلة الشرقية باعادة تصدير القطن المصرى الى اسواق العملة الحرة بأسعار منخفضة مما اثر تأثيرا ضارا فى سوق القطن الخارجية ، وارتفاع سعر السلع الرأسمالية المصدرة من الكتلة الشرقية الى الجمهورية العربية المتحدة مع هبوط مستوى تلك السلع عن مثيلاتها المستوردة من الكتلة الغربية . ويرى المؤلف أن هدف الاتحاد السوفييتى من وراء ذلك هو وقف الحملات التى شنتها الجمهورية العربية ضد الشيوعية فى العالم العربى ، وتقديم المساعدة الى الشيوعيين المحليين ، ومحاولة اضعاف الوحدة بين مصر وسوريا والحد من اتساع نطاقها على اسس القومية العربية التى لم تصادف ارتياحا من جانب الشيوعية الدولية . ويرى المؤلف أنه لا يوجد دليل قاطع على ممارسة الاتحاد السوفييتى ضغطا اقتصاديا ضد الجمهورية العربية المتحدة وانه لم يتجه الى استخدام المعونات والعلاقات الاقتصادية لتحقيق اهدافه السياسية .

ويقارن المؤلف بعد ذلك بين المعونات والقروض الاجنبية ، كما يقارن بين المعونات الامريكية التى ادت فيها الهبات دورا اساسيا ، والمعونات السوفيتية التى قدمت فى شكل قروض طويلة الاجل بفائدة منخفضة هى حوالى ٢ر٥٪ ويخلص المؤلف الى ان المعونة السوفيتية أكثر ملاءمة للدول النامية فهى «كمثل من يزرع اشجارا معمرة ومثمرة ويتعهدها حتى تؤتى أكلها بعد عدد من السنين » أما المعونة الامريكية فهى كمثل من يبيعك جزءا من « حصاده الموسمى » .

ويرى المؤلف أنه باستعراض المراحل الماضية يمكن أن نضع فى الاحتمال ، أن يعود الغرب بخاصة الى استخدام المعونات الاقتصادية والقروض الكبيرة نسبيا ، كوسيلة للتأثير فى سياسة الجمهورية العربية المتحدة .

ويتحدث المؤلف فى الفصل الثامن عن « الصراع الاقتصادى بين العرب واسرائيل » موضحا اهمية موقع اسرائيل الاستراتيجى كرأس حربة للاستعمار وقاعدة له ، ومبينا أسباب ضعف اسرائيل الجغراف والاستراتيجى واحتياجها الى اسلحة وقوات سريعة الحركة ذات درجة عالية من المرونة . ويرى المؤلف أن الحرب الاقتصادية التى قامت بين العرب واسرائيل قد مرت بثلاث فترات :

١ ـ من نهاية حرب فلسطين فى سنة ١٩٤٩ حتى ربيع سنة ١٩٥٣ ، وقد تبلور خلالها معظم المبادىء الاساسية التى تحكم علاقتها بالعرب .

٢ ـ منذ سنة ١٩٥٣ حتى نهاية سنة ١٩٥٦ ، وقد تدهور خلالها مركز اسرائيل نتيجة تركز صراع الدول الكبرى فى المنطقة ، الامر الذى ادى باسرائيل الى الالتجاء الى الحرب التى حققت لمصر وللعرب نصرا سياسيا ، وادت الى ابعاد اسرائيل عن مسرح الصراع بين المعسكرين الشرقى والغربى .

٣ ـ منذ اوائل سنة ١٩٥٧ حتى الوقت الراهن ، التقت اثناءها مصالح الكتلة الشرقية مع الكتلة الغربية واسرائيل فى العمل على تقويض الوحدة بين مصر وسوريا حتى تحقق الانفصال فى سوريا فى سبتمبر سنة ١٩٦١ . وقد شهدت هذه الفترة تجميدا موقتا للموقف فى المنطقة نتيجة التضارب الظاهر بين الكتلتين والركود الموقت الذى شاب صراع الدول الكبرى فى المنطقة .

ثم ينتقل المؤلف ليشرح علاقة اسرائيل بالمعسكرين الشرقى والغربى . فيوضح اتفاق هذين المعسكرين على تأييد قيام اسرائيل على الرغم من اختلاف مصالحهما وايديولوجياتهما . فيجد المعسكر الغربى اتفاق مصالحه من قيام اسرائيل فى قلب العالم العربى لعزل الدول العربية بعضها عن بعض واستنزاف موارد العرب وطاقاتهم التى قد توجه ضد الاستعمار ومصالحه فى المنطقة . أما المعسكر الشرقى فقد اختلفت أهدافه عن اهداف الغرب ، فقدم الاتحاد السوفييتى مساعداته الى اسرائيل وساندها بالرجال والسلاح فى حرب سنة ١٩٤٨ لانه كان يعتبرها دولة تقدمية وسط منطقة رجعية ويمكن أن تكون نقطة انطلاق للشيوعية الدولية فى المنطقة . ويرى المؤلف أن قيام الحركات التحررية فى المنطقة وسياسة الجمهورية العربية المتحدة التى ادت الى كسر احتكار الغرب لتزويد المنطقة

بالسلاح ، قد أعطت الاتحاد السوفييتى مجالا لمواجهة السياسات الاستعمارية فى المنطقة .

ولا شك أن تطور العلاقات العربية السوفيتية واثر ذلك فى علاقة الاتحاد السوفييتى باسرائيل، من الموضوعات الهامة ذات الاثر الفعال فى مستقبل القضية الفلسطينية ، ولذلك كان من الخير أن يعالج المؤلف موضوع تدهور العلاقات السوفيتية الاسرائيلية بشىء من الاسهاب موضحا العوامل التى أدت الى ذلك واثره فى مستقبل القضية الفلسطينية . ونحن نرجو أن يتمكن من تدارك ذلك فى مؤلفاته المقبلة .

وانتقل المؤلف بعد ذلك الى المقارنة بين امكانات العرب واسرائيل ، وانتهى الى أن الدول العربية تتمتع بثروات طائلة وامكانات ضخمة ، ولكن جهود أغلبها تقصر عن تنمية الموارد . ولم توجد فى الماضى دلائل واضحة لاحتمالات التنسيق الوثيق بين الدول العربية فى المجالات الاقتصادية، ووقع العبء السياسى والعسكرى فى أساسه على الجمهورية العربية المتحدة لمواجهة اسرائيل . فضلا عن أن تدعيم القوة الاقتصادية الذاتية للجمهورية العربية المتحدة كان هو المحك الرئيسى فى مواجهة نمو اسرائيل . ولم تسلم الجمهورية العربية المتحدة فى بذلها جهودها هذه من مناوأة بعض الدول العربية لها بدلا من مساندة جهودها وتأييدها . ويرى المؤلف أن التفاهم السياسى وتعميقه يفتح باب الامل للتنسيق الاقتصادى مع تدعيمه تدعيما ينعكس فى شكل زيادة الترابط السياسى ، الى أن تتحقق الوحدة المنشودة التى لن يكون لاسرائيل مكان فى ظلها .

ويوضح المؤلف أن المساعدات الاقتصادية الاجنبية لاسرائيل هى الركيزة الاساسية والعامل الاساسى الذى قام عليه كيان اسرائيل . كما يبين انواع هذه المساعدات التى حصلت عليها اسرائيل وكيف أن المنح والتعويضات تؤلف نسبة كبيرة منها ، بينما لا تعد عبئا على الاقتصاد الاسرائيلى اذ أنها لاتتطلب السداد . اما النوعان الاخران من المساعدات الاجنبية التى حصلت عليهما اسرائيل ، فهى القروض والتسهيلات الائتمانية الواجبة السداد ، وكذلك المساعدات العلمية والفنية . ثم ينتقل المؤلف الى توضيح

اثر المساعدات الاجنبية فى تطوير اقتصاديات اسرائيل ، اذ أنها كانت العامل الحيوى فى نموها البشرى والاقتصادى والعسكرى والسياسى، بالاضافة الى أن هذه المساعدات تمكنت اسرائيل من التغلغل فى الدول النامية وخاصة الدول الافريقية ، خدمة للاستعمار الغربى وتحقيقا لاحلام الصهيونية وأهدافها . كما تمكنت اسرائيل من فتح باب الهجرة اليها فأصبح ٦١ر٥٪ من مجموع سكانها ممن تم تهجيرهم بفضل تلك المساعدات الاجنبية ، ومن أرساء قواعد الصناعة فيها مثل الصناعات الغذائية والكيماوية واستخراج النحاس . ويلاحظ المؤلف بحق أن انخفاض سعر الفائدة وطول الاجال فى السداد للقروض وحصيلة بيع السندات الاسرائيلية فى الخارج ، يقلل من التزامات اسرائيل الخارجية بصفة عامة ويسمح بتخفيض تكاليف التمويل ويضمن لها « موردا يكاد يكون منتظما ومضمونا بالنقد الاجنبى ، مما يساعدها على السير فى تنفيذ خططها الانمائية دون أن تخشى خطر التوقف المفاجىء بسبب مصاب التمويل » ، وساعدت هذه المساعدات الاجنبية على تدعيم قوات اسرائيل الدفاعية وتسليحها ، فتمكنت من أن تخصص ثلث ميزانيتها المنظورة للدفاع اعتمادا على ما تحصل عليه من هذه المساعدات .

ثم عالج المؤلف أطماع اسرائيل التوسعية ، وماترمى اليه من تغلغلها فى كثير من الدول الافريقية والاسيوية ودول أمريكا اللاتينية ، وهو تأكيد الاعتراف بها كدولة من اكبر عدد ممكن من الدول ومحاولة فك الحصار المفروض عليها . وتبذل اسرائيل أقصى جهدها فى هذا المجال وتستغل الخلافات بين الدول الغربية أو أى خلاف تكون الجمهورية العربية المتحدة طرفا فيه . ويتحدث المؤلف عن العوامل التى ساعدت اسرائيل على تغلغلها وتسللها فى هذه الدول ، فيقسمها الى عوامل خارجية واخرى داخلية ذاتية . ومن العوامل الخارجية مساندة الدول الاستعمارية لاسرائيل ، والمساعدات الاجنبية التى تحصل عليها ، والجاليات اليهودية والاوروبية فى هذه الدول وما تقدمه من مساعدات لاسرائيل ، فضلا عن محاولات اسرائيل الارتباط بالتكتلات والاتحادات والمجموعات الاقليمية والدولية . اما العوامل الذاتية فتتمثل فى محاولات اسرائيل

التوسع فى اقامة العلاقات الدبلوماسية مع اكبر عدد ممكن من الدول مستخدمة فى ذلك شتى الاساليب والوسائل سواء كانت مشروعة او غير مشروعة ، وقد ساعد جهل كثير من هذه الدول التى تتعامل مع اسرائيل بحقيقتها وحقيقة نواياها على التمادى فى بذل تلك الجهود ، ويتضح ذلك بالنسبة الى الدول الافريقية . هذا فضلا عن الحاجة الماسة فى تلك الدول الى المعونات وهى ما تغريهم به اسرائيل ، فيمثل النشاط الاسرائيلى فى هذه الدول فى عقد الاتفاقات التجارية لزيادة التبادل التجارى وايفاد الخبراء الاسرائيليين الى هذه الدول وعقد دورات تدريبية لابناء هذه الدول ، وتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية وغير ذلك .

ثم ينتقل المؤلف الى الحديث عن الهستدروت (الاتحاد العام للعمال اليهود) وأهميته ودوره فى ارساء القواعد الاساسية للاقتصاد الاسرائيلى قبل قيام اسرائيل،موضحا كيف تحول الهستدروت من العمل كمجرد نقابة عمالية الى العمل على تحقيق الاهداف الخفية التى سعى اليها زعماء الصهيونية لايجاد منظمة صهيونية داخل فلسطين تمهد لفكرة قيام الدولة اليهودية وذلك على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ويشرح المؤلف دور الهستدروت فى الاقتصاد الاسرائيلى ، فيبين قطاعات الاقتصاد الرئيسية وهى : القطاع التعاونى ، والقطاع العام ، والقطاع الخاص . ويسيطر القطاع التعاونى على الاقتصاد الاسرائيلى ولذلك يتضح التعارض — او عدم التطابق على اقل تقدير — بين المبادىء الاشتراكية التعاونية ومبادىء الاحزاب اليمينية التى تدافع عن رأس المال الخاص وعن النظام الاقتصادى الفردى . وتعمل حكومة اسرائيل للمحافظة على القطاع الخاص ورأس المال الفردى احتفاظا بالمكاسب الكثيرة التى يحققها لها ، كما تعمل فى الوقت نفسه لحفظ التوازن النسبى بين القطاعات وفقا لمصلحتها . وتهدف حكومة اسرائيل من وراء ذلك الى تحقيق عدة أهداف ، منها الظهور امام الدول الرأسمالية الغربية بمظهر الكفيلة بالحرية الاقتصادية ، الى جانب تطبيق المبادىء الاشتراكية وطمأنة المستثمرين الاجانب الذين يرغبون فى استثمار اموالهم فى اسرائيل ، وارضاء اصحاب رأس المال الخاص فى الدول الاجنبية وخاصة الذين يستثمرون اموالهم فى السندات التى تطرحها اسرائيل فى دولهم ، والابقاء على الروابط والعلاقات السياسية والفكرية مع الدول الغربية بما يحقق المحافظة على كيانها الدولى .

وللهستدروت أهمية فى كيان اسرائيل الاقتصادى ، فهو يسيطر على حوالى ٢٦٪ من اجمالى الانتاج القومى فى اسرائيل ، كما انه نجح فى مجابهة الحصار الاقتصادى العربى عن طريق التسلل الى بعض الدول الاسيوية والافريقية . وقد ساعد على نجاح الهستدروت عوامل عديدة قسمها المؤلف الى قسمين :

ا — عوامل خارجية ومنها تأييد الدول الغربية وتقديمها المال والمعونة الفنية والخبراء فضلا عن الترويج لاسرائيل فى الخارج . ولم يغب عن المؤلف أن يذكر الفرصة التى تتيحها الامم المتحدة ومنظماتها للترويج والدعاية لاسرائيل والهستدروت وذلك عن طريق استخدامها الخبراء اليهود ذوى الولاء المزدوج وكذلك محاولات دول السوق الاوروبية المشتركة لتمكين اسرائيل من تنفيذ بعض مشروعات صندوق الاستثمار الاوروبى فى الدول الافريقية المرتبطة بالسوق المشتركة .

ب — عوامل داخلية مثل ادعاءات اسرائيل انها دولة نامية تواجه المشاكل والظروف نفسها التى تواجهها الدول الناميه الاخرى ، وجهل هذه الدول بحقيقة اسرائيل وسهولة التأثير فيها وخداعها ، فضلا عن حاجة تلك الدول الى رأس المال والخبرات مهما كان مصدرها . وعلى الرغم من نجاح الهستدروت الظاهرى ، فانه يواجه مشاكل عديدة تؤثر فى كيانه ومقدرته على تحقيق اهدافه . واهم هذه المشاكل فى نظر المؤلف هى الصعاب الادارية والبيروقراطية فى شركات الهستدروت ، والافتقار الى الكفاءات الفنية ، وصعوبة تحقيق اشراك العمال فى الادارة والارباح ، وضعف الحافز الفردى ، والافتقار الى التنسيق بين مؤسسات الهستدروت وشركاته ، مما يؤدى الى الاسراف والتضارب .

ثم يتناول المؤلف السوق الاوروبية المشتركة

كعامل مشترك فى الصراع بين العرب واسرائيل.
فيوضح أن العلاقة بين اسرائيل والسوق تقوم على أساس اتفاق تجارى ثنائى بينهما ، وأن اهمية السوق المشتركة بالنسبة الى الدول العربية انما ترجع الى أن نسبة كبيرة من صادرات هذه الدول — باستثناء الاردن — تذهب الى دول السوق .

ويستعرض المؤلف المراحل التى مرت بها علاقة الدول العربية بالسوق الاوربية المشتركة ، ويرى أنها ثلاث مراحل متميزة : أولها مرحلة المعارضة حين عارضت الدول العربية السوق الاوروبية المشتركة لاسباب سياسية واقتصادية . وثانيها : مرحلة التأزم التى كانت تتفاوض خلالها اسرائيل مع السوق الاوروبية . وثالثها : المرحلة الايجابية فى سنة ١٩٦٢ ، وقد اتخذت خلالها الدول العربية خطوات ايجابية نحو تقوية علاقاتها مع السوق الاوروبية .

وينتقل المؤلف بعد ذلك الى توضيح أهمية السوق الاوروبية المشتركة بالنسبة الى اسرائيل، فيبين أن دول السوق كانت من أوليات الدول التى اعترفت باسرائيل عقب اعلان قيامها وقدمت اليها المعونات ، وأن للمركز الدولى لدول السوق أهميته فى مساندة اسرائيل فى نضالها السياسى والعسكرى مع الدول العربية ، فضلا عن احتلال عدد كبير من اليهود والصهيونيين مراكز رئيسية فى دول السوق ، واسهام رأس المال الخاص فى هذه الدول فى الاستثمارات داخل اسرائيل ، وأهمية هذه الدول فى مجال تجارة اسرائيل الخارجية . وسعت اسرائيل للانضمام الى عضوية السوق وبذلت كثيرا من الجهد ومارست ضغطا كبيرا لتحقيق ذلك ، ولكنها لم تنجح فى ذلك بل عقدت اتفاقية تجارية مع السوق فى مايو سنة ١٩٦٤ . وتعتبر هذه الاتفاقية مكسبا سياسيا لاسرائيل اكثر منه مكسبا تجاريا أو اقتصاديا ، اذ أنها تدعم من علاقاتها ومركزها بين دول السوق وتضمن لها تأييد تلك الدول فى مواقفها على الصعيد الدولى . كما قد تمكنها من التغلغل فى الدول الافريقية التى خضعت من قبل للنفوذ الاستعمارى لدول السوق . وتسعى اسرائيل من وراء ذلك لاضعاف فاعلية المقاطعة العربية.
ويوضح المؤلف المكاسب الاقتصادية التى تجنيها اسرائيل من هذه الاتفاقية ، وهى تتمثل فى زيادة امكانات تدعيم كيانها الاقتصادى فى الداخل والخارج . اما أثر هذه الاتفاقية فى الدول العربية فهو أنها تعتبر خطوة مرحلة لتدعيم الاقتصاد الاسرائيلى ومنحه حرية الحركة والعمل فى أسواق الدول الافريقية، ولكنها ضعيفة الاثر فى اقتصاديات البلاد العربية لانها لا تمس السلع التى تشكل صادرات البلاد العربية التى وان تماثل بعضها مع صادرات اسرائيل ، فانها تتمتع فى أسواقها بمعاملة تفضيلية .

ويقدم المؤلف دراسة عن المقاطعة العربية لاسرائيل وآثارها فى اقتصادياتها . وقد حققت هذه المقاطعة حرمان اسرائيل من أسواق الدول العربية ومن موارد الخامات والثروات الطبيعية فى الوطن العربى ، ومن مرور سفنها فى قناة السويس .

كما تعرضت اسرائيل لمقاطعة كثير من الشركات الاجنبية الكبرى التى تخشى من تطبيق احكام المقاطعة العربية عليها . غير أن هناك بعض العوامل التى حدت من فاعلية المقاطعة العربية وأضعفتها ، وأهم هذه العوامل ضخامة المساعدات الاجنبية التى تحصل عليها اسرائيل فضلا عن التعويضات الهائلة التى تدفعها المانيا والاستثمارات الاجنبية الخالصة فى المشروعات الحيوية فى اسرئيل ، وتأييد الدول الكبرى وخاصة الغربية لاسرائيل فى المؤتمرات والمنظمات الدولية ، والدعاية الصهيونية وحملات التشهير ضد المقاطعة العربية . يضاف الى ذلك أساليب التحايل التى تلجأ اليها الشركات الكبرى للتعامل مع اسرائيل .

ثم انتقل المؤلف بعد ذلك فتناول الضغوط الصهيونية العالمية ، وهو يرى أن اشتداد ضراوة اسرائيل فى ضغطها على العرب جاء نتيجة هذه المقاطعة العربية المفروضة عليها ، وفى هذا المجال تناول المؤلف صور هذا الضغط الصهيونى، فعرض لجهود اليهود فى الكونجرس الامريكى بغية استصدار قانون لمناهضة المقاطعة العربية، واستمرار مطالبة الصهاينة بحرية المرور فى قناة السويس ، وانتهاز الصهيونية فرصة الخلاف السياسى بين الجمهورية العربية المتحدة والدول الغربية لتمارس نشاطها وضغطها على حكومات هذه الدول لتدفعها الى مناوأة ج.ع.م. ويعتبر

تايد الدول الغربية لمشروعات اسرائيل لتحويل نهر الاردن صورة من الضغط الصهيوني على الدول العربية .

بالاضافة الى ذلك بذلت الصهيونية كل جهودها في سبيل التأثير في الولايات المتحدة لتصفية حركة اللاجئين والسعي لتهجير اللاجئين العرب وتوطينهم في دول أخرى . ثم انتقل المؤلف فتناول بعض صور الضغط الصهيوني على الدول الاوربية ، ومنها المانيا الاتحادية وفرنسا وبريطانيا ، ومصالحها جميعا تتفق مع مصالحها . وعلى الرغم من تعارض مصالح اسرائيل ومصالح ايطاليا في السوق الاوروبية فقد تمكنت اسرائيل من ممارسة ضغطها عليها .

وينهي المؤلف هذا الفصل بدراسة فعالية السوق العربية المشتركة كسلاح ضد اسرائيل. واوضح في البداية الموارد التي تتوافر للوطن العربي ، وكيف تشكل قوة هائلة تمكن الدول العربية من أن تصبح قوة بين القوى العالمية الكبرى اذا اتحدت هذه الدول ونسقت بين سياساتها الاقتصادية . وعرض لهذه الامكانات والموارد بالتفصيل ، وتناول خطوات الدول العربية نحو تنسيق التعاون الاقتصادي بينهم وعرض لاتفاقيتي تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانسيت واتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الاموال. ثم تناول اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة ، وقدم تقييما للسوق كسلاح ضد اسرائيل . فتناول أثرها في زيادة قوة العرب واحكام المقاطعة العربية . ثم عرض للعوامل التي تحد من قيمتها مثل صغر عدد الدول المرتبطة بها بالاضافة الى الضعف النسبي للامكانات الاقتصادية لبعض هذه الدول ، وخشية عدد كبير من الدول العربية الارتباط بالسوق لاسباب سياسية واقتصادية ومعنوية . ثم بين اهمية التعاون الاقتصادي في تمهيد الطريق امام تحقيق التعاون السياسي وينهي الموضوع بهذا التساؤل :

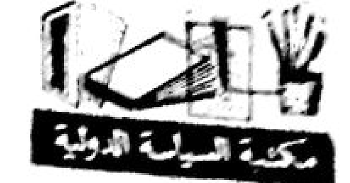
ايهما يجب ان يسبق الاخر في تنمية التعاون الوثيق بين الدول العربية : السياسة ام الاقتصاد ؟ وانتهى الى ان التفاهم السياسي يهيىء للتعاون الاقتصادي وييسره .

ويخصص المؤلف الفصل التاسع للتحدث عن الضغوط الاقتصادية من جانب قطبي معسكري الحرب الباردة ويعالج هذا الموضوع في ثلاثة اقسام رئيسية :

القسم الاول : عن الضغوط الاقتصادية التي مارستها أمريكا على الدول النامية . وقد درس فيه الضغوط التي مارسها على جواتيمالا سنة ١٩٥٤ ، وكوبا منذ سنة ١٩٥٩ بسبب اتجاهها الشيوعي . وايران بسبب عدم قيام الشاة بالاصلاحات التي تريدها . وسيلان بسبب سياستها التحررية ، واندونيسيا بسبب انتهاجها سياسة المواجهة ازاء ماليزيا . وضد باكستان بسبب اتجاهها الى التقرب الى الصين الشعبية .

والقسم الثاني : الضغط الاقتصادي السوفيتي على دول المعسكر الشرقي مثل الصين الشعبية، وذلك بسبب الخلاف الطويل بينهما ، وكذلك البانيا عندما انحازت الى الصين ، ورومانيا عندما عارضت الخطة الاقتصادية الموحدة التي اراد الاتحاد السوفيتي وضعها للكتلة الشيوعية بأكملها داخل نطاق الكوميكون وتصبح رومانيا بمقتضاها مجرد دولة موردة للموارد الخام للكتلة الشرقية بينما تحاول وتأمل أن تكون دولة صناعية .

والقسم الثالث : عن الضغوط الاقتصادية على أفريقيا : وقد اتبعت الدول الاجنبية وخاصة الغربية منها ، سياسة تتفق في ظاهرها مع مصالح هذه الدول الافريقية ، ولكن عند اشتعال مشكلة الكونجو من جديد في منتصف سنة ١٩٦٤، ظهرت تغيرات في سياسة الدول الاجنبية وبدأت تمارس ضغوطها عندما وجدت ما يهدد مصالحها في القارة . وظهرت هذه الضغوط واضحة في بعض الدول مثل تانزانيا عندما تحسنت علاقاتها بالدول الشرقية تحسنا ملحوظا ، فدفع الدول الغربية الى ممارسة الضغط عليها . وكذلك غانا التي تعرضت للضغوط الغربية بسبب انتهاجها سياسة عدم الانحياز . واذا كانت غانا قد تعرضت لهذه الضغوط اكثر من اي دولة اخرى ، فانما يرجع ذلك الى ظروفها الخاصة التي جعلت هذه الدول تأمل أن ينجح الضغط عليها بدرجة اكبر مما ينجح مع غيرها وبذلك تحقق توجيه ضربة لجميع الدول الحرة في افريقيا .



ويعرض المؤلف بالتفصيل لأنواع الضغوط التى فرضت على غانا سواء كانت من جانب الدول الشرقية أو الدول الغربية أو المنظمات الدولية، مثل صندوق النقد الدولى . ثم تناول الضغوط التى تعرضت لها غينيا بعد الاستقلال .

كما عالج المؤلف فى الفصول الباقية من الكتاب موضوعات هامة ومثيرة هى : اقتصاديات الدفاع، والامبريالية وانهيارها ؛ والاحتكار ، ودور الخبرات الاقتصادية .

هذا استعراض سريع لبعض الموضوعات الهامة التى احتواها هذا الكتاب الجديد فى موضوع لم يتطرق اليه العلماء العرب من قبل ، وهو لا شك نتيجة مجهود كبير ووضوح فى البصر والبصيرة ومقدرة على التحليل . ونحن نثنى على هذا الكتاب الجديد الذى فتح للقارىء العربى نافذة جديدة على موضوع حيوى هام .

ونرجو أن يتاح للمؤلف الفرصة لاستكمال دراسته وابحاثه فى هذا الميدان .

د . محمد فتح الله الخطيب

السلوك الدولى فى أزمة السويس

Comparative International Behavior In The Suez Crisis.
University of Pittsburgh. U.S.A., 1965.

كان لتأميم شركة قناة السويس فى يوليو ١٩٥٦ ثم وقوع العدوان الثلاثى على مصر ، صدى قوى لدى الرأى العام العالمى . وبادرت دور النشر فى مختلف بلاد العالم باخراج مئات من الابحاث والوثائق والمذكرات الخاصة بما أسمته « حرب السويس » أو « أزمة السويس » كما نوقش عدد من الرسائل الجامعية التى تناولت الموضوع من جوانبه المختلفة، السياسية والاستراتيجية والقانونية .

وقد أتيح لى أن اطلع على رسالة جامعية فى صدد هذا الحدث الكبير عنوانها « السلوك الدولى فى أزمة السويس » تقدم بها الاستاذ اسماعيل صبرى مقلد الى قسم العلوم السياسية بجامعة بتسبرج بالولايات المتحدة الامريكية ومنحت درجة الدكتوراه فى يناير ١٩٦٥ .

والرسالة جديرة بالاهتمام ، وترجع أهميته الى انها استحدثت طريقة جديدة فى تحليل السلوك الدولى . فالرسالة عبارة عن دراسة تحليلية مقارنة للسلوك الدولى لكل من حجم

وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي واسرائيل ، في الفترة التي سبقت وقوع ازمة السويس مباشرة ، ثم وخلال الازمة نفسها . ولم يكتف مقدم الرسالة بتحليل ومقارنة سلوك حكومات تلك الدول ، وانما حرص على تحليل ومناقشة اتجاهات الاحزاب السياسية وجماعات الضغط والصحافة وغيرها من اقسام الرأى العام في هذه الدول، مستهدفا بذلك معرفة مختلف وجهات النظر ومدى تفاعلها وتأثيرها النسبي في سلوك هذه الحكومات . ولقد تطلب ذلك من المؤلف مجهودا كبيرا في تحليل كثير مما امكنه الحصول عليه من المصادر والمراجع الرسمية وغير الرسمية والحزبية والصحفية الصادرة في كل دولة من الدول الست المعنية .

ومن ناحية النطاق الزمنى للدراسة ، فلقد تحدد في فترتين ، الاولى تمتد من فبراير ١٩٥٥ الى يوليو ١٩٥٦ ، والثانية تمتد من يوليو ١٩٥٦ حتى نهاية حرب السويس . وقد قسم المؤلف رسالته الى قسمين رئيسيين ، اولهما ويتناول تحليل الاحداث الدولية التي ظهرت في منطقة الشرق الاوسط قبل وبعد تأميم قناة السويس ، وثانيهما يوضح ويحلل اتجاهات السلوك الدولى في نفس الفترتين سالفتى الذكر .

تحليل الاحداث الدولية قبل وبعد التأميم

والقسم الاول من الرسالة من الاهمية بمكان، اذ ان تحليل الاحداث الدولية التي وقعت في منطقة الشرق الاوسط قبل تأميم شركة قناة السويس ، يوضح تأثير هذه الاحداث في مجرى الاحداث الدولية التي تلت عملية التأميم ، وفي اتجاهات كثير من الحكومات وقطاعات الرأى العام في الدول المعنية . وقد اثرت هذه الاتجاهات بدورها — الى حد كبير — في سلوك تلك الدول خلال ازمة السويس . ولا شك ان اية دراسة لازمة السويس بدون تحليل مقدمات وآثار ومضامين هذه الاحداث انما هى بمثابة دراسة ضحلة لنماذج السلوك الدولى .

وحتى يمكن خلق نوع من الترابط العضوى بين الاحداث الدولية التي شهدتها المنطقة ، وايجاد نوع من المعايير المحددة التي يتم وفقا لها تحليل ومقارنة مختلف الاتجاهات الرسمية وغير الرسمية في هذه الدول الست خلال الفترة السابقة لتأميم شركة قناة السويس ، اختار المؤلف ست نقاط رئيسية ركز عليها تحليله وهى :

١ — القومية العربية .

٢ — الناصرية (ناصريزم) .

٣ — المصالح الامبريالية والاستراتيجية في المنطقة .

٤ — النزاع العربى الاسرائيلى .

٥ — دور جماعات الضغط في الولايات المتحدة « المنظمات الصهيونية والمصالح البترولية » .

٦ — الاهمية الاستراتيجية لقناة السويس .

ولقد استهدف المؤلف من تحليل هذه النقاط الاساسية ومضامينها من وجهات النظر المختلفة رسم صورة شاملة للبيئة — التي تبلور فيها سلوك كل دولة خلال الفترة السابقة للتأميم — وللمصادر الرئيسية التي نبع منها هذا السلوك.

ومن ضمن الاحداث ذات التأثير الهام التي وقعت في الفترة الاولى قبل ازمة السويس والتي قام المؤلف بتحليلها على ضوء ما تقدم نذكر ما يلى :

— قيام حلف بغداد الذى يعتبر احدى النقط الخطيرة للتحول في سياسة مصر الخارجية بوجه خاص وفي سياسة المنطقة بوجه عام . فقد شهدت المنطقة منذ قيام هذا الحلف صراعا عنيفا بين السياسات التي ترفض التبعية والارتباط بعجلة الاحلاف العسكرية للدول الكبرى ، والسياسات التي تصر على الزج بالمنطقة في احلاف ومنظمات عسكرية . ولقد تنبهت مصر الى خطر هذه الاحلاف والتكتلات لما تنطوى عليه من تهديد استقلالها وزيادة حدة الحرب الباردة، اذ ان هدفها الاول هو حماية المصالح البترولية والاستراتيجية للغرب واقامة عائق يقف في وجه التيار القومى المتحرر في المنطقة .

— وقوع غارة على غزة في فبراير ١٩٥٥ وهى التي اثرت في تطورات النزاع العربي—الاسرائيلى وتنبهت مصر الى مدى ضخامة الخطر الصهيونى

على الامن القومى للوطن العربى ومصالحه الحيوية ووحدة اراضيه ، كما اوضحت الضرورة الملحة للحصول على اسلحة بمقتضى اتفاقات غير مشروطة لمقاومة هذا الخطر . وادى ذلك فيما بعد الى عقد صفقة الاسلحة التشيكية وهى التى انهت احتكار الغرب لتزويد المنطقة بالسلاح وكانت حجته فى هذا الاحتكار المحافظة على توازن القوى فى الشرق الاوسط بين العرب واسرائيل، تنفيذا لنصوص التصريح الثلاثى عام ١٩٥٠ .

— اخفاق بعثة الجنرال تمبلر وكانت مهمتها ضم الاردن الى حلف بغداد ، وهو الامر الذى ادى الى تدهور العلاقات المصرية الانجليزية . وقد جعل هذا حكومة ايدن تعتقد ان مصر تمارس سياسات « تخريبية » من اجل نسف المصالح الانجليزية وانهاء النفوذ البريطانى فى المنطقة واقامة حكومات معادية للغرب تتولى زعامتها عناصر « ناصرية » تدين بالولاء لمصر وللقومية العربية.

— طرد جلوب من الاردن ، وقد اثر هذا فى اتجاهات الكثير من اقسام الرأى العام فى انجلترا واثار حفيظة حكومة ايدن على حكومة الرئيس عبد الناصر .

— استمرار الحرب فى الجزائر نتيجة مقاومة الشعب العربى هناك ومساندة مصر للثوار ماديا ومعنويا . وقد كان لذلك صدى فى اتجاهات حكومة جى موليه فى فرنسا وكذا اتجاهات الاحزاب والصحافة الفرنسية .

— اعتراف مصر بالصين الشعبية ، ثم انعقاد مؤتمر بريونى وكان لذلك وقع عميق فى موقف حكومة الولايات المتحدة الامريكية فجعلها تعادى السياسات الحيادية علنا، ومن ثم عمدت الى سحب عرض تمويل السد العالى الذى ادى الى تأميم الشركة العالمية لقناة السويس فى ٢٦ سبتمبر ١٩٥٦ .

لقد كان لهذه الاحداث — كما ذكر المؤلف — تأثير فى مجرى الاحداث التى تلت عملية التأميم مما حدا المؤلف على ان يتابع ى تحليله للاحداث التى وقعت بعد التأميم ، الاتجاهات التى ظهرت فى الفترة السابقة ليرى ما اذا كانت قد استمرت خلال الازمة ام تغيرت وما هى ظروف هذا التغيير وملابساته . ودار تحليله فى نطاق نقطتين اساسيتين هما :

١ — المفاوضات فى اطار المؤتمرات الدولية والامم المتحدة .

٢ — التدخل المسلح فى مصر والآثار التى اعقبته .

ومع دراسة وتحليل الاحداث الدولية وسلوك الحكومات واقسام الرأى العام فى كل دولة من الدول الست خلال فترتى النطاق الزمنى للدراسة ، توصل المؤلف الى رسم صورة شاملة للبيئة التى تبلور فيها سلوك كل دولة من الدول المعنية والمصادر الرئيسية التى نبع منها ومن ثم تحقق له ما استهدفه من دراسته ، وهو بيان اتجاهات السلوك الدولى لكل دولة من الدول الست المعنية ، وهذا ما خصص له المؤلف القسم الثانى من رسالته .

(أ) اتجاهات السلوك الدولى قبل العدوان الثلاثى

مصر : كانت القومية العربية هى اكثر العناصر تأثيرا فى السياسة الخارجية للحكومة المصرية، وكذا فى اتجاهات الصحافة ، وكانت بمثابة حجر الاساس فى تفسير كل حدث دولى وقع فى هذه الفترة . وكان ايمان مصر بحتمية القومية العربية وضرورتها الاستراتيجية ، هو الذى دفعها الى الثورة على حلف بغداد . فقد رأت مصر فى هذا الحلف اداة استعمارية بريطانية تعضدها الولايات المتحدة وقوى الصهيونية العالمية ، من اجل تثبيت المصالح الغربية فى المنطقة والقضاء على وحدة الوطن العربى والتمهيد الى عقد صلح مع اسرائيل رضوخا للامر الواقع وما يتبع ذلك من تصفية القضية الفلسطينية . واكثر من هذا اعتبرت مصر حلف بغداد بمثابة تكتيك استعمارى للحد من انتشار الموجة الحيادية فى المنطقة التى نبذت فكرة الانحياز فى الحرب الباردة واعتبرت المحالفات والتكتلات السياسية والعسكرية مع الدول الكبرى شكلا من اشكال السيطرة الاستعمارية المقنعة ، واداة من ادوات التدخل والضغط الاجنبى. ولقد اوجد هذا الاتجاه ازمة فى العلاقات المصرية — الغربية ، لاعتقاد مصر ان الغرب كان مصرا على التعامل مع الوطن العربى وكأنه

منطقة من مناطق النفوذ وأنه اتخذ من الاحلاف العسكرية ، واحتكار السلاح وتحريض اسرائيل على العدوان ، وسائل يضرب بهـا القوميـة العربية ويعوق زحفها وتقدمها .

بريطانيا : حدث منذ البداية انقسام جذرى فى الآراء الانجليزية تجلت آثاره الخطيرة خلال ازمة السويس . فقد ظهر الاختلاف العميق فى وجهات النظر بين حزب المحافظين وصحفه وبعض اقسام من الصحف المستقلة وبين حزب العمال وصحفه ، واقسام اخرى من الصحافة المستقلة من جهة اخـرى . وتتلخص اتجاهات حـزب المحافظين فى اعتبار القومية العربية والرئيس جمال عبد الناصر الخطر الداهم على المصالح الحيوية (الاستراتيجية والبترولية) البريطانية فى منطقة الشرق الاوسط ، ومن ثم وقفوا من القوميـة العربية وعبـد الناصر موقفا عدائيا واعتبروا القوميـة العربيـة اداة يستغلهـا الشيوعيون لزيادة تغلغلهم فى المنطقة عن طريق اظهار مجاراتهم للمطالب القوميـة للعرب ضد الغرب . اما حزب العمال وانصاره فلم يشاركوا المحافظين وانصارهم هـذا الراى ، بل اظهروا نوعا من التجاوب الواضح مع الاهداف القومية العربية فى التخلص من السيطرة الاستعمارية ، وراوا ان حماية مصالحهم الحيوية فى المنطقة تاتى عن طريق هذا التفاهم والتجاوب . وتبعا لهذا هاجموا حلف بغـداد واعتبروه مشروعا فاشلا للسياسة البريطانية فى الشرق الاوسط . والشىء الذى اختلف فيه حزب العمال والقومية العربية هو مطالبها الخاصة بفلسطين . فقد كان حزب العمال اكثر عطفا على اسرائيل من المحافظين ، بصرف النظر عن أن الاخيرين قد تحالفوا مع اسرائيل ضد مصر فيما بعد بدافع ظروف دولية معينة ، اذ اعتقد حزب العمال ان الثورة ضـد التبعيـة الاستعمارية شىء ، والسعى للقضـاء على اسرائيل شىء آخر ، بينما كان راى العرب وما زال ان استمرار النفوذ الاستعمارى رهن ببقـاء اسرائيـل فى المنطقة .

وعلى كل فان الاتجاهات العدائية للمحافظين بسبب النكسـات التى اصابت الدبلوماسيـة البريطانية فى المنطقة من اخفاق بعثة تمبلر الى طرد جلوب الى الثـورة ضـد سلوين لويد فى البحرين ، كانت قد تفاقمت ووصلت حدا بالغا من الخطورة . وقد وجد هذا العداء العـارم منفذه والتعبير الكامل عنه خلال ازمة السويس.

فرنسا : كان هناك شبه اجماع بين الاشتراكيين والجمهوريين الشعبيين والراديكاليين والمستقلين واليمينيين ، على اعتبار القومية العربية وعبد الناصر الهـدف الذى يجب أن تسعى فرنسـا للقضاء عليه نظرا لخطورتهما المتزايدة على مركز فرنسا ومصالحها فى شمال افريقيا . لقد كان هذا التقارب بين الاحزاب السياسية الفرنسية على اختلاف نزعاتها ومذاهبها وتباين اهدافها ، وهو تقارب لم يسبق له مثيل ازاء مشكلة سياسية خارجية ، بمثابة رد فعل للاهانات التى لحقت فرنسا فى الماضى واصابت الشرف الفرنسى بجرح غائر . ومن ثم اعتبرت هذه الاحزاب ان الجزائر آخر معقل للامبراطورية الفرنسية تستطيع فيه فرنسا ان تثبت وجودها كدولة كبرى وان تؤكد هيبتها الدولية من جديد . وكانت تعتقد عن يقين أن مساندة مصر للثورة الجزائرية ماديا ومعنويا هو السبب المباشر للخسائر التى منيت بها فرنسا ومتاعبها المتزايدة هناك فضلا عن انحطاط هيبتها فى المحيط الدولى ، ولقد ادى ذلك الى تقـرب فرنسا الى اسرائيل ومدها بالاسلحة ، وتقربها ايضا الى حكومة المحافظين فى انجلترا رغم فترة التدهور النسبى فى العلاقات الانجليزية الفرنسية فى اعقاب انشاء حلف بغداد ، اذ رأت فيه فرنسا لعبة انجليزية للسيطرة على الشرق الاوسط وفى هذا ما فيه من الاضرار بالمصـالح التقليـدية لفرنسا فى هذه المنطقة وقد حملت فرنسا على الحـلف واعتبرته مشروعا فاشـلا سياسـيا وعسكريا للدبلوماسية الانجليزية هناك . ولكن كل هذه المعارضات اختفت فى الفترة السابقة لوقوع الازمة مباشرة أمام ما زعموا ان هناك خطرا متزايدا على مصالح فرنسا يمثله ناصر والقومية العربية .

الولايات المتحدة الامريكية : لم يحدث خلاف كبير بين الحكومة الامريكية والكثير من دوائر الصحافة فى تفسير الكثير من النقاط سالفـة الذكر . اما العناصر الصهيونية فقد ابدت تطرفا عنيفا فى تأييد اسرائيل . وفى البداية اظهرت الحكومة الامريكية نوعا من التفهـم لسياسة الرئيس عبد الناصر ، غير أنها انقلبت عليه بعدئذ نظرا الى تشجيعه التيارات الحيادية فى المنطقة، وحملته على الاحلاف العسكرية وسياسة مناطق

النفوذ وقد اعتقدت الولايات المتحدة ان الاسلحة والمساعدات السوفيتيه ما هى الا تكتيكات لاستراتيجية سوفيتيه بعيدة الغور هدفها النهائى الانفراد بالسيطرة على الشرق الاوسط وحرمان الغرب من مصالحه الاستراتيجيه – سيما البترولية – هناك . وقد زاد من سخط الحكومة الامريكية على سياسة مصر . اعتراف الاخيرة بالصين الشعبية . فقد عدت هذا خطوة عدائية استفزازيه للولايات المتحدة . اما جماعات الضغط الصهيونيه الامريكية فقد راحت تشدد حملاتها على القومية العربية وعبد الناصر وتندد باستبعاد اسرائيل من حلف بغداد ، ورات فى هذه السياسة الانجلو – امريكية تفرقة ظالمة لاسرائيل ، ودعت الى اتباع سياسة صارمة ضد العرب لاجبارهم على قبول الامر الواقع فى الشرق الاوسط والاعتراف باسرائيل . واتهمت ايضا الجماعات الصهيونية السياسة الامريكية بالسلبية ومهادنة العرب خوفا على المصالح البترولية الامريكية . وعلى العموم فان هذه الجماعات قد نجحت فى ان تضم الى صفوفها عددا كبيرا من السياسيين الامريكيين البارزين بغية التأثير فى الراى العام الامريكى واستمالته الى جانب اسرائيل وتوسيع الهوة التى تفصل بينه وبين العالم العربى . كما اثبتت اتجاهات الصحافة الامريكية فى تلك الفترة ان الكثير منها اتسم بالعطف على اسرائيل وعلى قضاياها بسبب عداوة العرب لها . كما اعتبرت معظم هذه الصحف القومية العربية وسياسة مصر اداة تستغلها الشيوعية الدولية فى الاطاحة بالمصالح الغربية الحيوية فى منطقة الشرق الاوسط . وقد ظهرت ثورة الصحافة الامريكية على مصر فى اعنف صورها خلال الشهرين السابقين على وقوع ازمة السويس ، وقامت دعوة الى نبذ سياسة اللين لاخفاقها فى الدفاع عن مصالح الغرب – كما قيل – واتباع سياسة اكثر حزما وايجابية .

الاتحاد السوفيتى : تميزت الاتجاهات السوفييتية بالتأييد التام والمطلق للقومية العربية فى صراعها ضد السيطرة الغربية والاحلاف العسكرية وبمهاجمة اسرائيل باعتبارها اداة للضغط الاستعمارى الغربى فى المنطقة . وكان هذا الموقف الجديد للدبلوماسية السوفييتية من النزاع العربى الاسرائيلى يمثل نقطة تحول خطيرة عن موقفها الذى اتخذته عام ١٩٤٧ – ١٩٤٨ حين ايدت قيام اسرائيل . وكان هذا التحول راجعا بالطبع الى التبدل العميق الذى طرا على الاوضاع السياسية والدولية فى الشرق الاوسط ، سيما فى اعقاب قيام حلف بغداد ووقوف الشعوب العربية ضده ورفضها الاحلاف والتكتلات المرتبطة بالمصالح الاجنبية . وكان من الطبيعى ان تؤيد الدبلوماسية السوفيتية هذا التيار المتزايد لما فيه من احراج لمركز الغرب واضعاف لوجوده هناك .

اسرائيل : كان هناك شبه اجماع على ان عبد الناصر والقومية العربية خطر على الوجود الاسرائيلى . وقد حملت الحكومة الاسرائيلية والاحزاب السياسية والصحافة المستقلة هناك على حلف بغداد وسياسة الغرب فى الشرق الاوسط بحجة التمييز ضد اسرائيل كما ابدت سخطها على الحظر الذى فرضته مصر على مرور السفن الاسرائيلية فى خليج العقبة وقناة السويس والمقاطعة الاقتصادية وجميع أساليب الحصار . كما نددت بحرب الدعايات النفسية التى شنتها القاهرة ضد اسرائيل ، اعتقادا منها ان هذا يزيد من تعقيد فرص التفاهم والصلح . واما ما زاد من حقد هذه العناصر على مصر وعبد الناصر اكثر من اى شىء آخر ، فهو حركة الفدائيين اذ اعتبرت اسرائيل تلك الحركة تكتيكا ابتدعته مصر لتصفية اسرائيل بأقل المخاطر والتضحيات ثم جاءت صفقة الاسلحة التشيكية لتزيد مخاوف اسرائيل ، مما دفعها الى المطالبة بشن حرب وقائية على مصر لتضيع عليها مزية التفوق العسكرى الذى احرزته بفضل صفقات الاسلحة السوفيتية – التشيكية قبل ان تستخدمها مصر فى معركة فاصلة ضد اسرائيل . وكان اشد الاحزاب الاسرائيلية تحمسا لهذا الاتجاه المتطرف هو حزب حيروت وزعيمه مناحم بيجن ، وكانت حجته تتلخص فى ضرورة الاسراع بتصحيح الاخلال الذى طرا على ميزان القوى بين الدول العربية واسرائيل على اثر صفقات الاسلحة سالفة الذكر .

(ب) اتجاهات السلوك الدولي خلال العدوان

كان لهذه الاتجاهات التى ظهرت فى الفترة السابقة على أزمة السويس اكبر الاثر فى مواقف الحكومات وعناصر الراى العام فى الدول الست على النحو التالى :

مصر : اعتبر تأميم شركة قنــــاة السويس بمثابة ضربة قاصمة للنفوذ الاستعمارى الغربى ومؤامراته مع الصهيونية العالمية ضد القومية العربية،كما اعتبر بمثابة اقتلاع قاعدة حيوية من قواعد الضغط والتدخل الاجنبى فى الوطن العربى كله . وقد أثر هذا الاعتقاد فى اتجاهات مصر من المفاوضات ومشروعات التدويل التى تقدمت بها الحكومات الغربية حيث اعتبرتها مصر شكلا من اشكال السيطرة الاجنبية والاستعمار الجماعى لجــزء لا يتجزأ من أراضيها ، ولهــذا رفضت حضور مؤتمرى لندن لمناقشة المشكلة اذ رات فى ذلك تدخلا فى شئونها الداخلية وعودة بالتاريخ الى القرن التاسع عشر حين كانت تعقد مثل هذه المؤتمرات لتقسيم الاسلاب ومناطق النفوذ بين الدول الاســتعمارية على حســـاب الدول المغلوبة على أمرها . وحين تدخلت اسرائيل بالاشتراك مع بريطانيا وفرنسا فى اعتداءمسلح على مصر ، تأكــد لمصر الدور الذى تقــوم به اسرائيل كقاعدة للمؤامرات الاســـتعمارية ضد الوطن العربى والقومية العربية . وقد اصرت مصر حتى النهاية ، ورغم الضغط والحصــــار الذى تعرضت لهما على عدم التسليم بحقها فى ادارة القناة بعيدا عن اى تدخل اجنبى .

بريطانيا : ظهر الانقسام فى بريطانيا منـــذ البداية . فقد حبذ المحافظون وانصارهم اللجوء الى سياسة عنيفة واتخاذ اجراءات عسكرية انتقامية لاستئصال الخطر الذى يهدد المصالح البريطانيـــة الاستراتيجية فى منطقـــة الشرق الاوسط وشرق افريقيـــا ممثلا فى عبـــد الناصر والقومية العربية ، واعتقدوا ان اللجـــوء الى الاجراءات الدبلوماسية والمؤتمرات الدولية اوالى الامم المتحدة بمثابة تكتيكات غير مجدية . وانه يجب اخذ زمام المبادرة فى سياسة المنطقة من يدى انصار القومية العربية من اجـــل حماية لمصالح الحيوية الغربية فى المنطقة .ولقد عارض حزب العمال هذه الاساليب المتطرفة وحذر من نتائج الاعتداء على سلطة المنظمة الدولية وانتهاك شرعية القانون الدولى بالالتجاء الى اجراءات عسكرية متهـــورة قد تؤدى الى انهيـــار مركز بريطانيا ومصالحها فى هذه المنطقة الحيوية ومعنى هذا فتحها امام السيطرة الشيوعية . كما سفه تشبيه الحكومة البريطانية لعبد الناصر بهتـــلر وازمة السويس بالراين وميونخ ، ووصفوه بأنه تشبيه مضـــلل سيؤدى الى توريط السياســـة البريطانية فى مغامرات عسكرية وخيمة العاقبة .

وقد حذر حزب العمال ومن يناصره من الراى العام البريطانى المستقل من ان اية سياســـة عدوانية ضد مصر ستثير ثائرة الراى العـــام العالمى ضد بريطانيا . ومن الزعماء العماليين الذين أوسعوا سياســـة الحكومة نقـــدا لاذعا لا هوادة فيه ، هيو جيتسكيل ، وزلياكوس ، ودنيس هيلى،ووابرى وأنيورين بيفان وريتشارد كروسمان ، وغيرهم . ودعوا الى ضرورة البحث عن حل سلمى فى اطار المنظمة الدولية يضمن صيانة المصالح الدولية المختلفـــة التى ينطوى عليها هذا النزاع .

ولقد اثبتت نتائج التدخل العسكرى فى مصر فيما بعد ، صحة تنبؤات العمـــال وقصر نظر المحافظين . ومما هو جدير بالذكر أن معارضة العمال وانصارهم للحكومة الانجليزية قد بلغت ذروة عنفها وقسوتها عقب العدوان ، اذ اتهم العمال الحكومة بالخـــداع والتدليس وتضـــليل الرأى العام فى بريطانيا والعالم واتباعه سياسات فاشلة أضرت بالمصالح الانجليزية ايما ضرر . ونادى العمال بضرورة ازاحة ايدن وحكومته عن مسرح السياســـة الانجليزية لانقـــاذ ما يمكن انقاذه .

فرنسا : رات الاوساط الفرنسية ان العنف هو خير وسيلة لمكافحة خطر عبـــد الناصر فى شمال افريقيا وفى الجزائر بالذات . غيـــر ان هذه النزعة العدائية المتطرفة من فرنسا احدثت شقاقا بينها وبين حكومة الولايات المتحدة التى لم تكن بعد وقوع ازمة السويس تحبذ اللجوء الى الحلول العسكرية العنيفـــة . وقد وجهت فرنســا الى الحكومة الامريكية تهمة ممالأة عبد

الناصر وعرقلة تدابير الحكومتين الفرنسية والانجليزية للدفاع عن مصالحهما ، وخيانة التضامن الاطلنطي خوفا على المصالح البترولية الامريكية في الشرق الاوسط. وقد وجهوا اليد الاساس تهمة توريط انجلترا وفرنسا في اجراءات دبلوماسية معقدة وفاشلة ومشروعات من نوع « جمعية المنتفعين » التي ادت في النهاية الى اضعاف مركز الغرب في النزاع . اما الشيوعيون فقد اتبعوا الخط السوفييتي منذ البداية ، وحذروا من المغامرات العسكرية الفاشيستية ضد استقلال مصر ، وقالوا ان سياسة الحكومة الفرنسية ماهي الاتعبير عن المصالح الاستعمارية لحفنة من الراسماليين والاحتكاريين ولا تمثل المصالح الحقيقية للشعب الفرنسي . وحين وقع الاعتداء الثلاثي ايدته جميع العناصر السياسية السابقة ، وان اعتبرته متأخرا . وقد اصابتهم خيبة امل مريرة حين فشل العدوان في بلوغ اهدافه واولها القضاء على الرئيس عبدالناصر . اما الحزب الشيوعي الفرنسي فقد ادان الاعتداء وندد به واعتبره رجوعا الى الاساليب الاستعمارية البالية في عصر ثورة الشعوب في آسيا وافريقيا والعالم كله ضد الاستعمار والسيطرة ومناطق النفوذ .

الولايات المتحدة الامريكية : حاولت الحكومة الامريكية بعد وقوع الازمة اتخاذ مركز وسط بين مصر من جهة ، وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى بمعارضتها الالتجاء الى اجراءات عسكرية وتحبيذها استعمال الاساليب الدبلوماسية باستثناء الالتجاء الفوري الى الامم المتحدة ، لاسباب عدة من اهمها : ان ميزان القوى في الجمعية العامة للامم المتحدة لم يعد في صالح الغرب بعد ازدياد عدد الدول الافروآسيوية ودول الكتلة الشيوعية والتي كانت ستقف مع مصر ضد الغرب . ولـذا حبذت الحكومة الامريكية مؤتمرات تدعو اليها الدول الغربية وتختار اعضاءها حتى تضمن وقوفهم في صفها . ولم تكن المشروعات الامريكية لتعديل الاشراف على ادارة قناة السويس تعديلا يتفق ووجهة النظر الرسمية الامريكية وكذا وجهة نظر الصحافة الامريكية ، الا محاولات لصرف انجلترا وفرنسا عن التفكير في الهجوم على مصر لفرض الاشراف الدولي تحت الضغط المسلح ، وهو ما حاولت الولايات المتحدة تحاشيه لانه ــ في تقديرها ــ سينتهي الى الاطاحة بالنفوذ الغربي وتهديد مصالحه مع اتاحة الفرصة لانتصار الشيوعية الدولية .

وحينما وقع العدوان الثلاثي وقفت الحكومة الامريكية وكذا الكثير من اوساط الصحافة الامريكية موقف المعارضة . و[illegible] عارضت الاقتراح السوفييتي باستخدام القوات المشتركة للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لوقف العدوان واعادة الامور الى نصابها في الشرق الاوسط . وقد ظهر فيما بعد ان هذا الموقف الامريكي كان تمهيدا لاعلان مشروع ايزنهاور ومحاولة السيطرة على سياسة هذه المنطقة الاستراتيجية بما يخدم المصالح الامريكية بحجة مقاومة الخطر الشيوعي ومخططات الحركة الشيوعية العالمية لاستغلال فراغ القوى الذي نجم عن انهيار مركز بريطانيا وفرنسا هناك في اعقاب ازمة السويس . اما الصهيونية فقد نادوا منذ البداية باستخدام القوة ضد مصر واعتبروها الوسيلة الفعالة والوحيدة لاجبار الرئيس عبد الناصر على فتح قناة السويس لاسرائيل وعقد الصلح معها .

الاتحـاد السوفييتي : تميز موقف الاتحاد السوفييتي بالتأييد المطلق لموقف مصر خلال الازمة ، ومعارضة مشروعات التدويل باعتبارها شكلا من اشكال الاستعمار الغربي وتعديا على سيادة مصر القومية ومصالحها الحيوية . وقد نادى بضرورة اشراف مصر وحدها على هذا الجزء من اراضيها بما يضمن استقلالها . على ان تراعى مصالح الدول المستعملة للقناة في اتفاق دولي بين مصر وهذه الدول .

اسرائيل : خلال المراحل الاولى للازمة تظاهرت اسرائيل بالسلبية. رغم انه كانت هناك اتفاقات خفية مع الحكومة الفرنسية وتخطيطات سرية بشأن الاشتراك في عمل عسكري موحد ضد مصر . وحين وقع الاعتداء على مصر علنته الحكومة الاسرائيلية وكذا كل فئات الراي العام الاسرائيلي ــ عدا الشيوعيين ــ انه كان امرا ضروريا لفك الحصار الذي ضربته مصر عليها والقضاء على خطر الفدائيين ، وعلى خطط مصر في الحرب ضد اسرائيل ، وفتح خليج العقبة

وقناة السويس أمام الملاحة الاسرائيلية واجبار مصر على الصلح بعد ان فشلت كل الجهود الدبلوماسية عن طريق الغرب فى التوصل الى هذا الغرض .

نتائج الدراسة

بعد هذه الدراسة التحليلية المقارنة للسلوك الدولى للحكومات واقسام الراى العام فى كل من مصر وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى واسرائيل، وايضاح اتجاهات هذا السلوك فى الفترة التى سبقت وقوع ازمة السويس مباشرة ثم فى خلال الازمة نفسها ، انتهى المؤلف الى عدة نتائج هامة منها :

اولا : انه رغم اختلاف الاتجاهات الحكومية وغير الحكومية فى بعض هذه الدول الست ، الا انه كانت هناك دوافع او حوافز لسلوك كل دولة كان لها اثر فى هذه الاتجاهات سواء بالاتفاق او الاختلاف ، ففى مصر كانت القومية العربية هى دافع سلوكها ، وفى بريطانيا كانت الكيفية المثلى لصيانة المصالح البريطانية الاستراتيجية لا سيما البترولية فى الشرق الاوسط هى دافع السلوك . وفى فرنسا كان الدافع هو الضرورة الملحة لدعم مركز فرنسا فى شمال افريقيا خاصة الجزائر، وفى الولايات المتحدة كان الدافع ضرورة معاداة التوسع الشيوعى فى الشرق الاوسط وحماية تنظيمات الغرب الدفاعية ومصالحه هناك . وفى الاتحاد السوفييتى كان الدافع هو ضرورة تخليص المنطقة من النفوذ الغربى وتصفية القواعد العسكرية هناك ، وفى اسرائيل كان الدافع هو استئصال خطر مصر والقومية العربية وتامين سلامة اسرائيل والحصول على صلح بأى ثمن .

ثانيا : ان هذه الدراسة اوضحت درجة الاتفاق القومى فى كل دولة فيما يتصل بهذه المشكلة الحيوية من مشاكل السياسة الخارجية، ففى كل من مصر والاتحاد السوفييتى كان هناك اتفاق قومى كامل فى داخل كل دولة على طبيعة المشكلة ونوع السياسات التى تصلح لها ، وفى بعض الدول الاخرى كان هناك اتفاق قومى كبير ولكن غير اجماعى كما كان الحال فى كل من الولايات المتحدة وفرنسا واسرائيل . ثم تجىء بريطانيا التى وصل فيها هذا الاتفاق القومى احط درجاته وظهر الانقسام فى الاتجاهات البريطانية على جميع المستويات وبخصوص الكثير من النقاط التى بحثتها الرسالة .

ثالثا : انه بتتبع اتجاهات اية حكومة او حزب او عنصر من عناصر الراى العام فى موقف دولى معين ، يمكن التنبؤ — فى حدود نسبية — بما ستكون عليه هذه الاتجاهات فى موقف دولى مشابه او له اتصال بالموقف السابق . فقد راينا كيف ان اتجاهات مصر خلال ازمة السويس كانت امتدادا لاتجاهاتها قبل الازمة ، وفى انجلترا كانت اتجاهات المحافظين والعمال استمرارا لاتجاهاتهما السابقة ، وهكذا فرنسا واسرائيل والاتحاد السوفييتى ، وربما كانت اتجاهات حكومة الولايات المتحدة استثناء اذ اتسمت بالتضارب والتناقض والتغيرات المفاجئة غير المفهومة .

وفى ختام هذا العرض لا يسعنا الا ان نهنىء الدكتور اسماعيل صبرى مقلد على رسالته القيمة التى تعتبر بداية موفقة فى تطبيق طريقة جديدة من طرائق تحليل السلوك الدولى ، ونموذجا ناجحا يحتذى فى أمثال هذه الدراسات.

احمد يوسف القرعى



التغير البنائى للقانون الدولى

Walfang Friedmann.
The Changing Structure
of International law.
London , Stevens , 1964.

يعاصر المجتمع الدولى الآن تحولا عظيما شمله كما وكيفا ، وادى هـذا التحول الى تغيير فى مفاهيم كثيرة ، كما دفع الفقه الدولى المعاصر الى ضرورة مواجهة الحـاجات التى نجمت عنه بروح جديدة . واستجابة لذلك ظهرت كتابات حديثة فى دول كثيرة تعالج القانون الدولى فى حالة التغير التى يجتازها الان محاولة ان تتفهم اسس هذا التغير وان تتنبأ بعـلامات الطريق الذى سيسير فيه . والكتاب الذى نعرضه هنا هو امتداد لهذه المحاولات بل لعله اكثرها شمولا وعمقا ، وان كانت الصفة الاولى قـد تمت له على حساب الثانية فى بعض اجزاء منه كما سنرى .

فنقطة البـدء فى كتاب الاسـتاذ فريدمان ، وبالتالى الباعث على تاليفه ، هى ذلك التغير فى هيكل ونطاق العلاقات الدولية الذى شمل الان جوانب عديدة لخصها المؤلف فيما يلى :

١ ــ التغير الافقى فى عدد الدول اعضـــاء المجتمـع الدولى الذى لم يعد قاصرا على عدد صغير من الدول الغربية بل اصبح يشمل عددا كبيرا من دول تنتمى الى حضارات شتى .

٢ ــ التغير الراسى فى الموضـــوعات التى تتناولها علاقات الدول التى لم تعد تقتصر على مسائل الحرب والسلام بل تعدتها الى مسائل الاقتصاد والاجتماع وما الى ذلك مما كان متروكا لاهتمام كل دولة على حدة .

٣ ــ الاهتمـام الدولى بمسـألة التنميـة الاقتصادية على المستويين الاقليمى والعـالمى وما يقتضيه ذلك من ضرورة قيام منظمات دولية تختص بهذه المسألة .

٤ ــ التطور الكبير فى التسلح الذى انعكس على تغيير الحد الادنى لشروط بقاء كل دولة ، وجعل التعـايش بين الكتل المتنافســة شرطا مباشرا لبقاء الانسـان وأوضح ــ تبعا لذلك ــ ضرورة انشاء منظمة دولية شاملة تعنى بهـذه المشكلة .

٥ ــ المخاطر التى تتهدد الثروات الطبيعية الناجمة عن الزيادة الكبيرة فى عدد السكان مع عدم اتخاذ اجراءات دولية لحفظ هذه الثروات ، مما يدعو الى خلق تنظيمات جديدة على المستوى الدولى لمواجهة هذا الخطر المشترك .

وبناء على هـذا التغير المتعدد الجوانب لم يعد القانون الدولى هو تلك القواعد السلبية التى تمنع الدول من اعتداء بعضها على بعض وتخاطبها فى تسامح يتفق مع ما لكل منها من سيادة ، بل اصبح ينتظم فى الواقع مجموعتين مختلفتين من القواعد :

قواعد اسـماها المؤلف « القـانون الدولى للتعايش » وتشـمل قواعد القـانون الدولى التقليـدى بصـفة عامة اى القواعد التى تنظم العلاقات الدبلوماسـية بين الدول ، وقواعد اسماها المؤلف « القانون الدولى للتعاون » وان كان يتكلم عنها فى مجموعتين مستقلتين : « قانون التعاون العالمى » الذى ينظم المسائل التى تهم بنى البشر جميعا ويتعدى مجالها مجرد العمل لحفظ الامن العالمى الى مسائل تتعلق بالمواصلات والصحة والرفاهـة ، و « قانون التعـاون

الاقليمى » الذى يسرى على المجموعات المتقاربة من الدول حيث تجمعها روابط المصلحة المشتركة وروابط أخرى تبرر تنظيما اوثق بينها فى ميادين كثيرة .

واذا كان هذا التقسيم يذكرنا بتقسيمات كتاب آخرين (كالقانون الدولى للتنسيق الذى تكلم عنه الفقيه الانجليزى شوارز نبرجر ، والقانون الدولى للرفاهة الذى تكلم عنه الفقيه الهولندى رولنج) فانه يستجيب ولاشك لحقيقة يعيشها المجتمع الدولى الراهن ، وهى ان ثمة اختلافا كبيرا بين قواعد تتبعها الدول لتعيش معا فى حد ادنى من الامان والرضا وتهدف بالتالى الى المحافظة على الامر السياسى الواقع ، وبين قواعد أخرى تتبعها الدول لتيسير التعاون بينها فى سبيل مستقبل افضل للافراد داخل كل منها ؛ اى قواعد تستهدف تغيير الواقع الاقتصادى والاجتماعى لتحقيق مزيد من التنمية او الرفاهة. وفى ظل هذه القواعد الاخيرة التى تغاير الاولى فى الفلسفة والمضمون ، تسقط الحجة القديمة التى تسود معظم كتب السياسة الدولية وتقول بأن القانون الدولى ليس الا أداة المحافظة على ما هو كائن دون التطلع الى اى تطور يتعدى فكرة السيادة القومية التى يرتكز عليها هذا القانون بصفة تقليدية .

وما دام القانون الدولى قد تعدى الدور التقليدى لضمان التعايش بين الدول المتساوية فى السيادة ، فان من الضرورى فى نظر الاستاذ فريدمان ان يعاد النظر فى تنظيمه وسيلة ومضمونا ، وذلك فى ابعاد جديدة : فمن ناحية المضمون يتسع مجال الموضوعات التى يعالجها ، ومن ناحية الاشخاص لا يقتصر خطابه على الدول بل يشمل المنظمات الدولية العامة بل ايضا الشركات الخاصة والافراد العاديين فى احوال محدودة ، وهو يمتد الان الى دول ذات حضارات غير أوربية . وللمنظمات الدولية دور هام فى تطبيق وتطوير انماط جديدة من قواعده ، الا ان عالمية هذا القانون تتأثر ولا شك بالاختلاف فى المبادىء السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة فى كل دولة .

كذلك فان القواعد الجديدة فى القانون الدولى ، قواعد قانون التعاون ، تفرض على المناقشة القديمة لاساس الزام القانون الدولى العام ابعادا جديدة . ان نظريات القانون الطبيعى بتجاهلها لتغير القيم الاجتماعية والنظريات الوضعية بما لها من طابع ستاتيكى ، تعجز جميعا عن تفسير عنصر الالزام فى القانون الدولى المعاصر خاصة فى مجال التعاون بين الدول فى الميادين المختلفة . وذلك لان المجهودات التى تبذل لتحقيق هذا القانون تعود بالنفع على الدول الاعضاء ، وبالتالى فان مجرد استبعاد دولة معينة من مجالات التعاون يعتبر فى ذاته جزاء خطيرا يبرز أهمية القانون كعنصر فى تشكيل العلاقات الدولية ويقلل فى الوقت نفسه من اهمية العنصر العقابى . وكلما سادت عناصر التعاون والجهود المشتركة على عناصر التعايش السلبى فى مجتمع يتكون من وحدات معادية بعضها لبعض ، فقد الجزاء العقابى قيمته فى القانون الدولى . اضف الى ذلك ان التعاون الاقليمى قد وصل بالفعل فى حالات معينة (كالوضع فى التنظيمات الاوربية) الى خلق هيئات ذات سلطة فوق الدول المكونة لها على حساب فكرة السيادة القومية .

والواقع انه يمكن القول بأن قانون «التعاون» بين الدول يعنى بالعلاقات المبنية على وجود تشابه فى المصالح ومن ثم يتسم بالايجابية ويستهدف تحقيق اغراض مشتركة ، على حين ان قانون « التعايش » بين الدول يعنى بتنظيم المصالح المتعارضة للدول ويتصف بالتالى بنوع من السلبية وتقتصر وظيفته الاساسية على حفظ السلام .

ويترتب على ذلك ان مصادر كل من القانونين والعملية التى يتم بمقتضاها خلق قواعدهما وتطويرها تختلف بعض الشىء ، فالعرف يؤدى دورا اهم فى قانون التعايش ، ويعتمد قانون التعاون بصفة خاصة على المعاهدات وعلى قرارات المنظمات الدولية المعنية ، كمصدر رسمى ، كما يعتمد على مبادىء القانون العامة كمصدر موضوعى تستقى منه قواعده بطريق غير مباشر . وقد ناقش الاستاذ فريدمان فى هذه المناسبة مصادر القانون الدولى مناقشة شيقة مبينا مجالات التداخل بين العرف والمعاهدة ، ومؤكدا انه ليس من المصلحة الان قصر عملية تطوير وتقنين قواعد القانون الدولى فى جهاز

جامد ، ومفصلا الدور المحدود الذى قامت به « المبادىء العامة للقانون » كمصدر موضوعى أمام القضاء الدولى والدور الكبير الذى تستطيع ان تقوم به فى تطوير قانون التعاون الدولى سواء بالنسبة الى المبادىء العامة فى التفسير او فى الاجراءات الواجبة الاتباع او فى القواعد الموضوعية فى المجالات الجديدة (كالعقود الادارية والاثراء بلا سبب) . ولم يفت الكاتب ان يتكلم فى دور القضاء الدولى والقضاء الداخلى مبينا الحيطة التى لازمت الاول عند انشائه لقواعد جديدة . والتحيز الذى كثيرا ما يقع فيه الثانى تغليبا للمصلحة الوطنية .

ثم ينتقل الكاتب الى موضوع المنظمات الدولية لايدرس تفصيلات كل منظمة ولكن ليدرس التنظيم الدولى كظاهرة تعبر عن امتداد القانون الدولى الى ميادين كانت تعتبر فى الماضى خارجة عن مجالات تطبيقه وهو يشير فى هذا الصدد الى ان اعتبار المنظمات الدولية من اشخاص القانون الدولى قد اصبح أمرا لابد منه . فهى تقوم بنشاط جذرى فى الحياة الدولية . والقول بعدم امكان تمتعها بالشخصية الدولية من شأنه ان يعوق نمو القانون الدولى وخروجه من اطاره القديم الذى يقتصر على تنظيم العلاقات الدبلوماسية بين الدول . والدخول فى الاطار الجديد الذى تزداد فيه الحاجة الى التعاون فى مجالات دولية حديثة . ومن النتائج الهامة التى يمكن أن تترتب على هذا الاعتراف ، قدرة هذه المنظمات على التقاضى أمام القضاء الدولى ، ومن شأن ذلك ان يزيد بالتالى من قدرة القضاء الدولى على تفسير وتطوير قواعد القانون الدولى نظرا الى أن الغالبية العظمى من مجالاته الحديثة تتصل اتصالا وثيقا بنشاط هذه المنظمات ، كالقانون الدولى الادارى والقانون الدولى الدستورى . وهو يهتم هنا اهتماما كبيرا بدور الامم المتحدة فى مجال قانون التعايش نفسه مبينا ان هذه المنظمة لم تمكن حتى الان من الهيمنة بصورة كاملة على موضوع الحرب والسلام نظرا الى الصراع المستمر بين مقتضيات السيادة الوطنية ومقتضيات النظام الدولى ، ونظرا الى التطور التقنى فى ميدان التسليح الذى ادى عملا الى القضاء على البعد الزمنى بين الهجوم وتنظيم الدفاع . ونظرا الى الاهمية المتزايدة للحرب السياسية والعقائدية مع نشوء اشكال عديدة للعدوان غير المباشر . ان الدور الذى تؤديه الامم المتحدة لم يكتسب بعد فعالية كافية ، وصور العدوان التى تقع كثيرا ما تأخذ الان صور التدخل فى حروب اهلية ، فما هو موقف القانون الدولى من هذا كله ؟ يلجأ الاستاذ فريدمان فى اجابته على هذا السؤال الى المبادىء التقليدية فى القانون الدولى ليؤكد عن طريقها ان الدول ذات السيادة ليس لها ان تتدخل فى محاولات التغيير التى تحدث داخل واحدة منها سواء عن طريق مساعدة الثوار أو مساعدة الحكومة . ومع اعترافه باتجاه الكثيرين الى التفرقة بين الحالتين واعتبار التدخل لمساعدة الحكومة عملا مشروعا اذا تم لمساعدة حكومة ضد ثوار كعائق فى سبيل التغيير الاجتماعى داخل الدول .

وبالتالى يعتبر من قبيل التدخل غير المشروع تدخل المانيا وايطاليا لمساعدة حكومة فرانكو فى أسبانيا. وتدخل الاتحاد السوفيتى لاخماد الثورة فى المانيا الشرقية ، وتدخل الولايات المتحدة ضد حكومة كاسترو فى كوبا وضد الثوار فى لبنان . وان كان يضيف فى هذا الصدد أن التدخل قد يكون مشروعا اذا تم لمساعدة حكومة ضد ثوار تساعدهم حكومة دولة أجنبية . ومن ناحية أخرى يرى الكاتب ان حق الدولة فى التنازل عن سيادتها والاتحاد مع دولة أخرى (وهو عمل مشروع ولاشك) قد يتحول الى عمل غير مشروع اذا ترتب عليه تهديد دولة ثالثة عسكريا ، ويبرر بالتالى تدخل هذه الدولة الثالثة دفاعا عن نفسها ضد هذا التهديد . وبناء على هذا الرأى يبرر المؤلف ما يمكن أن تتخذه الولايات المتحدة من عمل عسكرى ضد كوبا اذا انضمت هذه الى الاتحاد السوفيتى مثلا وتحرك بناء على هذا الانضمام جيش سوفيتى الى كوبا ! ورغم ما فى ذلك من خيال فان هذا الرأى ليس — فى نظرنا — من القانون المعاصر فى شىء . فليس لدولة ثالثة أن تتدخل فى شئون دولتين اتحدتا لمجرد شعورها بالتهديد ، والا عدنا الى قانون ما قبل الحرب العالمية الثانية وتناسينا ميثاق الامم المتحدة كلية . ولا يخفى ما يمكن ان يكون لرأى الاستاذ فريدمان فى هذا الشأن من ضرر بالنسبة الى الموقف بين الدول العربية واسرائيل ، اذ مقتضى رايه أن الاتحاد بين دولتين عربيتين الذى يترتب

عليه تهديد لاسرائيل يبرر تدخلها دفاعا عن النفس !

ومن رأى الاستاذ فريدمان ان ضعف المنظمات الدولية يرجع فى الوقت الحاضر الى تحديد سلطاتها التنفيذية والتشريعية من جهة ، والى عدم استقلالها المالى من جهة اخرى . وهو تعليل معقول ولكنه كان يقتضى من المؤلف معالجة اوسع للموضوعات لم يحل دونه واياها — فيما يبدو — سوى ضيق المجال فى كتاب يشمل موضوعات اخرى كثيرة .

وقد عرض المؤلف بايجاز للميادين الجديدة فى القانون الدولى ، كقانون العمل الدولى والقانون الجنائى الدولى ، والقانون الدولى الادارى . وعرض كذلك بصفة خاصة للقانون التجارى الدولى ، وللمؤلف فى هذا الموضوع كتابات عديدة سابقة . وفى رأيه أن هناك فئة من العلاقات التجارية ذات الطابع الدولى يمكن ادراجها فى نطاق القانون الدولى العام دون القانون الدولى الخاص وهذه العلاقات هى :

١ — العلاقات التجارية بين الدول بعضها وبعض ، او بين الدول من ناحية والمنظمات الدولية من ناحية اخرى .

٢ — المعاملات المالية بين الوكالات المالية الدولية كالبنك الدولى للانشاء والتعمير والمنظمات الدولية الاخرى او المعاملات بين هذه الوكالات المالية وبين الدول .

٣ — المعاملات بين الحكومات من ناحية وبين افراد او اشخاص معنوية خاصة من ناحية اخرى كالاتفاقات التى تعقدها الشركات لاستغلال الموارد الطبيعية فى بعض الدول كالبترول والحديد . ويرى الكاتب وجوب اخراج مثل هذه الاتفاقات من مجال القانون الخاص على الرغم من ان بعض اطرافها من اشخاص هذا القانون ، واذا كان القانون الدولى لا يتضمن الى الان قواعد واضحة المعالم فى مجال العلاقات التجارية الدولية ، فانه يمكن البحث عن هذه القواعد فى المبادىء العامة للقانون ، المتعارف عليها فى العالم المتمدين . وهذه المبادىء تستطيع ان تؤدى دورا هاما فى تطوير القانون الدولى .

ومن المعلوم ان الدول بدات فى الآونة الاخيرة تسهم فى النشاط الاقتصادى والتجارى للمجتمع الدولى اسهاما غير مباشر ، عن طريق انشاء مشروعات عامة تتمتع باستقلال ذاتى . ويدق الامر بالنسبة الى الطبيعة القانونية للعلاقات التى تنشأ بين تلك المشروعات بعضها وبعض ، ذلك ان هذه المشروعات لها طبيعة مزدوجة : فهى من ناحية تحقق غرضا عاما وتخضع لهيمنة الدولة التى تمتلك راس مالها ، ومن ناحية اخرى تأخذ هذه المشروعات اشكال اشخاص القانون الخاص وتدار وفقا لقواعده . ويميل المؤلف الى اعتبار العلاقات التى تنشأ بين هذه المشروعات من قبيل علاقات القانون الخاص ، ومن ثم يرى وجوب عدم تطبيق المبادىء المتبعة فى العلاقات فيما بين الدولة التى تقوم هذه المشروعات فى واقع الامر بتمثيل مصالحها . ومن اهم النتائج التى تترتب على ذلك عدم تمتع هذه المشروعات بالحصانة التى تتمتع بها الدولة .

وفى النهاية يتكلم الكاتب فى التقسيمات المختلفة للمجتمع الانسانى من حيث الثقافة والعقيدة السياسية . ومرحلة التقدم الاقتصادى او مدى سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادى وغير الاقتصادى ، مبينا اثر هذه التقسيمات فى عالمية القانون الدولى . وقد عالج فى هذا الصدد الافكار الاساسية فى الحضارات المختلفة (الغربية ، الامريكية اللاتينية ، الاسلامية ، الهندية ، الصينية) موضحا انها لا تتعارض مع القانون الدولى التقليدى ، وان أكد ان القول بضرورة اسهام الحضارات غير الغربية فى تكوين القانون الدولى الجديد ، قول يتسم بالنفاق أكثر منه بالواقعية ، ولعله محق فى ذلك ، اذ ان المشكلة ليست مشكلة حضارات بقدر ما هى مشكلة مصالح ، والمهم هو ان تستجيب قواعد القانون الدولى الجديد على نحو اوضح لمصالح الدول غير الغربية التى لم تسهم فى وضع قواعد القانون الدولى التقليدى . واذا كان المؤلف قد بين ان الخلاف فى المصالح ليس خلافا دائما انما هو وليد الفارق فى مرحلة التقدم الاقتصادى ، فهو خلاف قائم الان على اى حال ، وهو الذى يبرر الى حد بعيد تخوف كثير من الدول الجديدة من قواعد العرف الدولى واتباعها مسلك الدول الشيوعية فى التمسك بالمعاهدة كالمصدر الاول . واحيانا المصدر الاخير ، للالتزام الدولى . وقد اعطى المؤلف الدول الجديدة حقها عندما قال ان

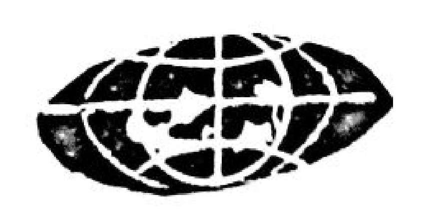
السياسة الاستعمارية تتعارض مع القانون الدولى المعاصر ، وان الدول الجديدة عامة تحترم قواعد هذا القانون وتسهم فى حماس فى محاولات تطويره . ولكنه لم يكن دقيقا دائما فى معالجته للقواعد السائدة فى الحضارات غير الغربية .

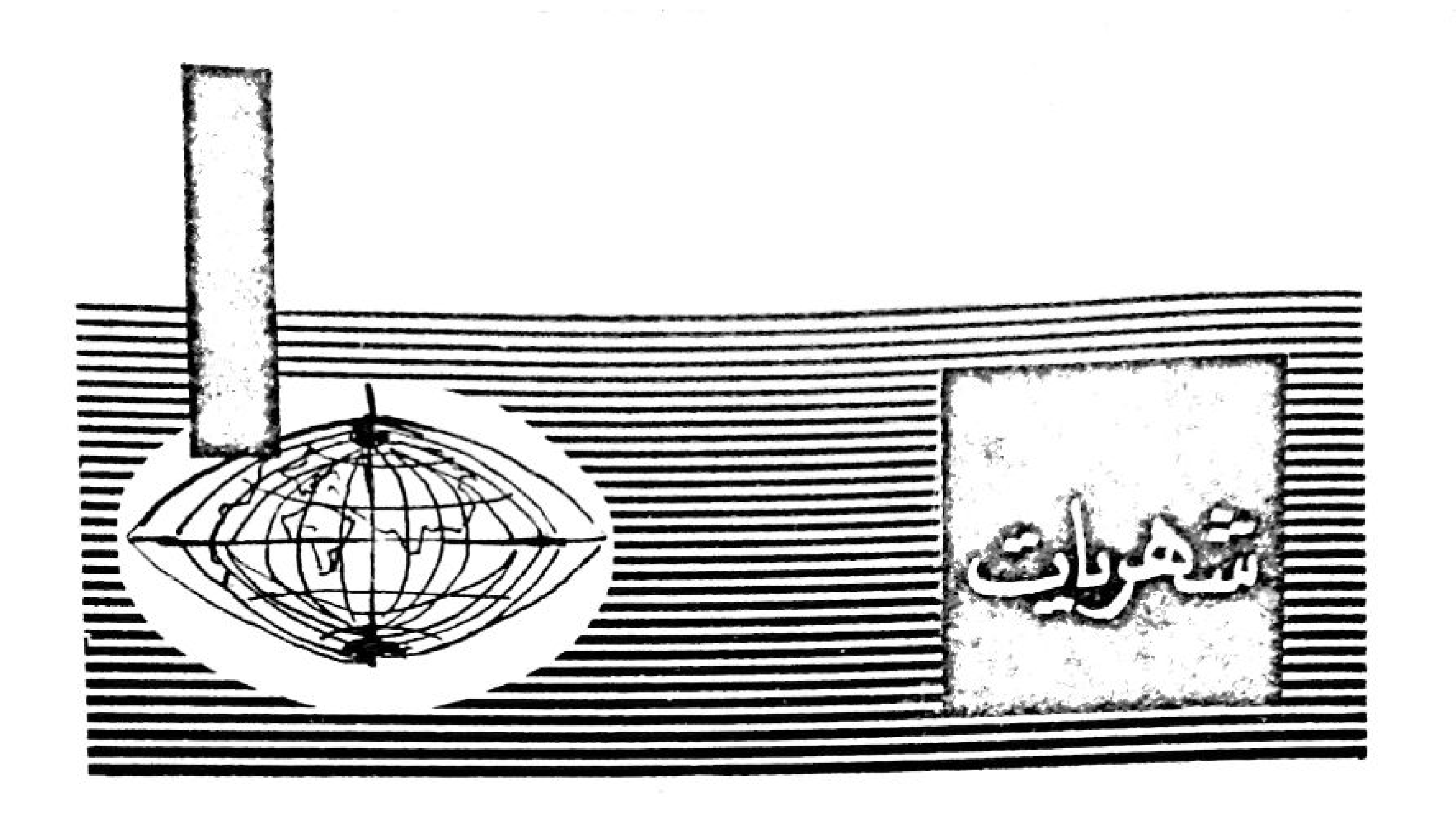
ويعرض الكاتب بايجاز لمشكلة التأميم موضحا ان اساسها هو التعارض بين فكرة حماية مصالح الدول المستثمرة والمصدرة لرؤوس الاموال،وبين مصالح الدول النامية وحرصها على ان تسيطر على مواردها الطبيعية.ويسلم المؤلف بأن قواعد القانون الدولى تخول الدولة الحق فى تأميم مواردها الصناعية وصناعاتها ويعتبر ذلك ممارسة منها لسيادتها . ولكنه يشير الى ان التأميم قد يترتب عليه بعض مشاكل لم يستقر الفقه الدولى بعدعلى حلول مؤكدة لها،من ذلك مثلا مدى مسئولية الدولة من الناحية القانونية عن اجراءات التأميم التى تتخذها ومدى التزامها التعويض عنها . وكذلك مشكلة وجود حد ادنى للحماية الواجب توافرها لحقوق الاجانب ، والنتائج المترتبة على التفرقة بين الوطنى والاجنبى فى هذا المجال . ثم يفاجىء المؤلف القارىء بقوله ان تاميم الشركة العالمية لقناة السويس كان عملا يتفق مع المصلحة الوطنية لمصر ولكنه يخالف القيم الاسلامية ! ولم يبين المؤلف بالطبع كيف وصل الى هذه النتيجة العجيبة .

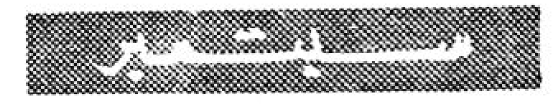
الا انه اذا تغاضينا عن بعض الآراء غير المجردة فى هذا الكتاب ، وبعض الاراء التى كانت تحتاج الى تبرير اعمق ، فانه ولاشك اضافة هامة الى مكتبة القانون الدولى ، وفيه كثير من العلامات المضيئة فى طريق التطور الذى يسير فيه المجتمع الدولى الان بخطى واسعة تشترك جمهوريتنا فى تحقيقها بطريقة لم يفت الكاتب أن يشير اليها فى غير موضع .

د. فؤاد عبد المنعم رياض

د. ابراهيم شحاته







الاتحاد السوفييتى :

١ — صدر فى كل من موسكو والقاهرة بيان مشترك عن المحادثات التى دارت بين الاتحاد السوفييتى والجمهورية العربية المتحدة اثناء الزيارة الرسمية التى قام بها الرئيس جمال عبد الناصر لموسكو فى الفترة من ٢٧ — ٣١ اغسطس ١٩٦٥ . وقد حدد البيان موقف البلدين من القضايا العالمية وهى : وقف الغارات على فيتنام — تأييد حقوق عرب فلسطين والجنوب المحتل — استنكار مؤامرة فصل جنوب السودان — تصفية الاستعمار والقواعد العسكرية — ضم الصين الشعبية الى الامم المتحدة — حل المشكلة الالمانية — وقف انتشار الاسلحة النووية .

٢ — صدقت هيئة رئاسة المجلس السوفييتى الاعلى على البروتوكول الخاص باتفاق التعاون الاقتصادى والفنى الذى وقع بين الاتحاد السوفييتى والعراق يوم ١٧ مارس ١٩٦٥ .

٧ — اعلن رئيس وفد الاتحاد السوفييتى فى مؤتمر نزع السلاح، موافقة الاتحاد السوفييتى على الاقتراح الذى تقدمت به ج.ع.م لوقف جميع التجارب الذرية تحت الارض . ويقضى المشروع العربى بمد نطاق اتفاقية موسكو للحظر الجزئى على التجارب الذرية بحيث يشمل الحظر التجارب الذرية تحت الارض التى تتجاوز قوتها ٤٫٧٥ درجة وهو مايعادل قوة انفجار قنبلة هيروشيما ، كما يقضى المشروع العربى بالاشعار مقدما عن التفجيرات الذرية الاقوى التى تجرى تحت الارض .

١٢ — قام ليونيد بريجنيف السكرتير الاول للحزب الشيوعى السوفييتى بزيارة الى بولندا استغرقت يومين ، حيث عقد اجتماعا مع فلادسلاف جومولكا السكرتير الاول للحزب الشيوعى البولندى

واجريا محادثات حول تنمية العلاقات بين البلدين .

انظر ايضا : المانيا الديمقراطية (١٨) بورما(٢١)، تشيكوسلوفاكيا (٦) ، رومانيا (١١) .

المانيا الاتحادية (الغربية) :

٢٠ — اعلنت النتائج النهائية للانتخابات العامة التي جرت في المانيا الغربية واسفرت عن فوز الحزب الديمقراطي المسيحي الحاكم الذي يتولى زعامته ايرهارد ، بنسبة ٤٧٫٦٪ من مجموع أصوات الناخبين ، وبذلك حصل على ٢٤٥ مقعدا في البوندستاج (مجلس النواب) ، على حين فاز الحزب الديمقراطي الاشتراكي الذي يرأسه ويلي برانت عمدة برلين بنسبة ٣٩٫٣٪ نحصل على ٢٠٢ من المقاعد . اما الحزب الديمقراطي الحر المؤتلف مع الحزب الحاكم في الحكومة الحالية فقد فاز بنسبة ٩٫٥٪ من الاصوات نحصل على ٤٩ مقعدا .

انظر ايضا : بولندا (١٠) .

المانيا الديمقراطية (الشرقية) :

١٧ — ٢٨ — قام والتر أولبريخت زعيم الحزب الشيوعي الالماني بزيارة رسمية للاتحاد السوفييتي استغرقت احد عشر يوما اجرى خلالها محادثات مع المسئولين السوفييت . وعقب الزيارة صدر بيان مشترك عن المحادثات جاء فيه : أن الدول الشيوعية ستتخذ احتياطات الامن الضرورية اذا حصلت المانيا الغربية على أسلحة نووية ، ودعا البيان الى قبول « دولتي المانيا » في الامم المتحدة . وذكر البيان أن اتباع نظام امن جماعي في اوروبا ، ضروري لاعادة توحيد المانيا .

١٢ — تم في برلين الشرقية توقيع اتفاق التعاون الاقتصادي بين ج٠ع٠م والمانيا الديمقراطية ويقضي بانشاء لجنة دائمة من الجانبين العربي والالماني للتعاون في جميع الميادين ، كما تم توقيع اتفاق طويل الاجل للتجارة والدفع وميثاق بروتوكول السنة الاولى للتبادل التجاري لعام ١٩٦٦ .

اندونيسيا :

٢١ — صرح رئيس ادارة شئون ايريان الغربية الاندونيسية بأنه لا يرى حاجة الى اجراء استفتاء في الاقليم ، وان سكان الاقليم يريدون ان يظلوا اندونيسيين وقد رفضوا بالفعل فكرة اجراء الاستفتاء الذي ينص عليه الاتفاق الموقع عام ١٩٦٢ بين أندونيسيا وهولندا بشأن نقل السلطة الادارية في ايريان الغربية الى اندونيسيا . وكان الرئيس الاندونيسي سوكارنو قد اعلن في أوائل عام ١٩٦٥ ، أن انسحاب أندونسيا من الامم المتحدة التي أشرفت على عملية نقل السلطة في ايريان في اوائل عام ١٩٦٣ قد ألغى الحاجة الى اجراء استفتاء هناك .

باكستان :

٦ — أعلن الرئيس ايوب خان أن بلاده في حالة حرب مع الهند وقد اعلنت حالة الطوارىء في جميع انحاء البلاد .

٩ — اجتمع الرئيس الباكستاني ايوب خان في روالبندي بالسكرتير العام للامم المتحدة لمحاولة تسوية النزاع الهندي الباكستاني . وقد قدمت باكستان مشروعا من ٣ نقط الى يوثانت لانهاء القتال وهي : اعلان وقف اطلاق النار، وسحب جميع القوات الهندية والباكستانية من كشمير ، وانشاء قوة من الدول الافريقية الاسيوية تتبع الامم المتحدة وتتولى شئون الامن في كشمير ريثما يجري استفتاء في غضون ٣ أشهر .

١١ — اصدرت وزارة الخارجية الباكستانية بيانا طلبت فيه جميع دول العالم بمساعدتها في حربها ضد الهند . في مقدمة الدول التي طلبت منها المساعدة الصين الشعبية .

٢٢ — قبلت باكستان قرار مجلس الامن القاضي بوقف اطلاق النار بين القوات الباكستانية والهندية . وهدد الرئيس الباكستاني ايوب خان بالانسحاب من الامم المتحدة اذا لم يتوصل مجلس الامن الى « تسوية عادلة مشرفة » لمشكلة كشمير الاساسية .

٢٧ — رفضت الباكستان رسميا سحب قواتها الى المواقع التي كانت تحتلها قبل بدء القتال بين القوات الهندية والباكستانية.

٢٨ — طلبت باكستان رسميا في الامم المتحدة سحب القوات الهندية والباكستانية من كشمير ، على أن ترسل اليها قوة تابعة للامم المتحدة كخطوة تمهيدية لاجراء استفتاء تحت اشراف الامم المتحدة .

انظر ايضا : تركيا (١٠) ، الهند (٦ ، ١١ ، ١٨ ، ٢١) ، يوغوسلافيا (٣) .

بورما :

١٤ — ٢٤ — قام الجنرال نى دين رئيس مجلس الثورة لاتحاد بورما بزيارة رسمية للاتحاد السوفييتي واجرى محادثات مع ليونيد بريجنيف السكرتير الاول للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي .

بولندا :

١٠ — قام رئيس حكومة بولندا جوزيف سيرانكيفتش بزيارة لباريس حيث اجرى محادثات مع الرئيس ديجول وغيره من رجال الحكومة الفرنسية حول مسألة الحدود الالمانية البولندية والامن الاوروبي . وقد اعرب الرئيس البولندي عن شكره للرئيس الفرنسي لموافقته على تثبيت الحدود البولندية الغربية. ومما اسفرت عنه الزيارة وضع برنامج للتعاون السياسي بين البلدين والاتفاق على زيادة حجم التبادل التجاري بينهما .

٢٠ — قام جوزيف سيرانكيفتش رئيس

وزراء بولندا بزيارة رسمية لها استغرقت اربعة ايام لتعزيز العلاقات التجارية بين البلدين . وتعد هذه اول زيارة يقوم بها احد كبار المسئولين البولنديين للنمسا بعد الحرب الثانية .

٢١ — صدر بيان مشترك فى ختام المباحثات التى اجراها مايكل ستيوارت وزير الخارجية البريطانية مع المسئولين البولنديين .. وقد دعا الجانبان الى وضع تسوية سلمية سريعة لازمة فيتنام على اساس قرارات مؤتمر جنيف ١٩٥٤ . واعرب البيان عن قلق البلدين البالغ بسبب الاستمرار فى التسلح وبوجه خاص التسلح الذرى .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى (١٢) ، الدانمارك (٢) .

بوليفيا :

٢١ — اعلن المجلس العسكرى الحاكم فى بوليفيا حالة الطوارىء فى جميع انحاء البلاد لمواجهة الموقف الناشىء من قيام بعض عمال مناجم القصدير بحركة « تمرد » مسلحة بسبب طرد جوان ليتشن زعيم عمال المناجم ونائب الرئيس السابق من البلاد .

تانزانيا :

١٩ — اعلن جوليوس نيريرى رئيس جمهورية تانزانيا أن بلاده ستنسحب من الكومنولث اذا وافقت بريطانيا على منح روديسيا الجنوبية الاستقلال تحت حكم الاقلية .

٢١ — أجريت اول انتخابات فى تانزانيا منذ حصولها على الاستقلال فى عام ١٩٦١ ، وانحصرت المنافسة بين مرشحى حزب واحد وهو حزب الاتحاد الوطنى الافريقى الذى يتولى زعامته الرئيس جوليوس نيريرى . وقد اسفرت نتيجة الانتخابات عن فوز الرئيس نيريرى باغلبية بلغت ٩٦ ٪ من الاصوات .

٢٤ — صدر بيان فى كل من دار السلام ولوساكا يعلن بدء المفاوضات بين البريطانيين والكنديين بشأن اجراء عملية المسح الخاصة بالخط الحديدى بين زامبيا وتانزانيا التى ينتظر ان تبلغ نفقاتها ٤٢٠ الف دولار . وقد اوضح البيان أن موافقة بريطانيا وكندا على دفع نفقاتها لا تعنى ضمنا ان هناك التزاما ان تقدم هاتان الدولتان المساعدة .

انظر ايضا : كينيا (٤)

تركيـــا :

١٠ — اقترحت كل من تركيا وايران فى بيان مشترك ان ترسل الامم المتحدة قوة للسلام الى منطقة الحرب فى باكستان ، كما عرضتا تقديم قوات للاسهام فى تشكيل هذه القوة .

انظر ايضا : قبرص (٢٤) ، اليونان (٢٨) .

تشيكوسلوفاكيا :

٦ — قام الرئيس التشيكوسلوفاكى انتونين نوفوتنى بزيارة رسمية للاتحاد السوفيتى ، وبحث مع الزعماء السوفيت خلال هذه الزيارة المشاكل الاقتصادية ، والحرب فى فيتنام ، والخلاف المذهبى مع بكين ؛ والعلاقات بين البلدين . واقترح عقد مؤتمر قمة لدول اوربا الشرقية لبحث تنسيق اقتصاديات هذه الدول فى السنوات الخمس القادمة . وكانت وجهة نظر المسئولين السوفييت تميل الى تفضيل عقد اتفاقات ثنائية مع دول اوربا الشرقية .

الجمهورية العربية المتحدة :

١ — قام الرئيس جمال عبد الناصر بزيارة رسمية الى يوغوسلافيا اجرى خلالها محادثات مع الرئيس تيتو ، وصدر بيان مشترك عن المحادثات بين الرئيس العربى واليوغوسلافى طالبا فيه بضرورة وقف الاتجاه الى استخدام القوة فى العلاقات الاقتصادية .

١٠ — قررت السلطات المختصة فى ج. ع. م اعتبار البريجادير هـ. بارثلوميو الملحق العسكرى البريطانى فى القاهرة شخصا غير مرغوب فيه . وطلبت اليه مغادرة الاراضى المصرية قبل يوم ٢١ سبتمبر . وقد اتخذ هذا القرار تطبيقا لمبدأ المعاملة بالمثل بعد ان اتخذت الحكومة البريطانية قرارا باعتبار اللواء محمود هديب الملحق العسكرى المصرى فى لندن شخصا غير مرغوب فيه .

١٨ — بدأت زيارة الرئيس جمال عبد الناصر الرسمية للمغرب بدعوة من الملك الحسن الثانى بعد انتهاء اعمال مؤتمر القمة العربى الثالث الذى كان منعقدا فى المغرب ، وقد استغرقت الزيارة ستة ايام . وفى ٩/٢٣ صدر بيان مشترك عن محادثات الرئيس والملك اكد ضرورة مؤتمرات القمة لتحقيق الوحدة العربية وايد البيان حقوق شعب فلسطين ومؤازرة منظمة التحرير الفلسطينية .

٢٢ — وصل الى القاهرة السيد كريشنا مينون المبعوث الشخصى للسيد شاسترى رئيس وزراء الهند حيث اجرى اتصالات بالمسئولين فى ج.ع.م ، وشرح وجهة النظر الهندية والموقف على الحدود بين الهند وباكستان وموقفها من الصين ، كما شرح رأى الهند فى قرارات مجلس الامن وخاصة قرار وقف اطلاق النار .

٢٦ — لم يقابل الرئيس جمال عبد الناصر جورج طومسون وزير الدولة البريطانى اثناء زيارته القاهرة ، والغى موعدا سبق تحديده للوزير البريطانى . وكانت تطورات الحوادث فى عدن هى السبب الذى دعا الرئيس عبد الناصر على الغاء الميعاد المحدد لمقابلة جورج طومسون . وقد غادر الوزير البريطانى القاهرة فى اليوم التالى .

٢٦ — تم توقيع اتفاق التعاون الثقافى بين ج.ع.م والمملكة المتحدة .

٢٧ — اذيع في القاهرة وباريس ببيان رسمي يقول ان المشير عبدالحكيم عامر النائب الاول لرئيس الجمهورية العربية المتحدة سوف يقوم بزيارة رسمية لفرنسا تبدأ يوم ١٤ اكتوبر ١٩٦٥ .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي (١ ، ٧) ، المانيا الديمقراطية (١٢) ، الجمهورية اليمنية (١١) ، السعودية (٥ ، ٩) ، المملكة المتحدة (٢٤) ، يوغوسلافيا (٣) .

الجمهورية العربية اليمنية :

١١ — عقدت لجنة السلام المصرية السعودية التي نص عليها اتفاق جده اول اجتماع لها في صنعاء لتنسيق العمل في اللجنة .

الجنوب المحتل :

١ — لقي آرثر تشارلز الرئيس البريطاني للجمعية التشريعية في عدن مصرعه اثر اطلاق الرصاص عليه من مجهول تمكن من الهرب .

٢٢ — وجهت المنظمة القومية لتحرير الجنوب المحتل انذارا الى سير ريتشارد تيرنبول المندوب السامي البريطاني بتنظيم عمليات المقاومة الشعبية على اوسع نطاق اذا لم توقف السلطات البريطانية تدابير القمع في عدن والمحميات.

٢٥ — اعلن المندوب السامي البريطاني اقالة الوزارة وحل المجلس التشريعي وتوليه هو الحكم المباشر .

انظر ايضا : المملكة المتحدة (٢٥) .

الدانمارك :

٢ — ٦ — قام وزير الخارجية الدانمركية بزيارة لوارسو ، وصدر بلاغ رسمي عن المحادثات بين البلدين جاء فيه أن البلدين يحبذان الدعوة الى عقد مؤتمر اوروبي لنزع السلاح ، والى وقف

تعزيزات الاسلحة العادية والذرية ، ويقرران ان الشعب الفيتنامي هو صاحب الحق في تقرير مصيره .

الدومينكان :

٤ — تم في حفل رسمي بقصر الرئاسة في عاصمة الدومينكان تنصيب دكتور هكتور جارسيا جودوى (وزير الخارجية في عهد الرئيس الاسبق جوان بوش) رئيسا موقتا لجمهورية الدومينكان ، بعد ان استمرت الازمة في الدومينكان اربعة اشهر وعشرة ايام منذ قيام الثورة في ٢٤ ابريل ١٩٦٥ وما اعقبها من تدخل القوات الامريكية .

٢٥ — عاد جوان بوش رئيس جمهورية الدوميكان السابق الى بلاده بعد مضي عامين على خلعه من منصبه اثر انقلاب عسكري ، وقد اعلن تأييده للحكومة الموقتة القائمة كما طالب بضرورة قيام الولايات المتحدة بدفع تعويض للدومينكان عن احتلال اراضيها ، كما طالب ايضا بانسحاب جميع القوات الاجنبية .

انظر ايضا : فرنسا (١٦)

زامبيا :

٢١ — دعا حزب الاستقلال الوطني المتحد وهو الحزب الحاكم في زامبيا ويرأسه دكتور كينيث كاوندا رئيس الجمهورية ، الى الغاء المقاعد العشرة المخصصة للبيض في البرلمان ، وكانت سياسة الحزب الوطني التقدمي المعارض تقضي بان يكون في زامبيا حزب للبيض خلال فترة التحول من مستعمرة الى دولة افريقية ناشئة .

انظر ايضا : تانزانيا (٢٤)

سنغافوره :

٦ — تبادلت سنغافوره وماليزيا العلاقات الدبلوماسية

١٥ — غادرت سنغافورة بعثة رسمية برئاسة نائب رئيس وزراء سنغافورة في طريقها الى نيويورك لبحث مسألة انضمام سنغافوره الى الامم المتحدة .

السودان :

٦ — تم توقيع اتفاقية بين السودان والسويد تنص على تقديم قرض سويدي للسودان يبلغ مليونين من الجنيهات .

٩ — اعلنت الحكومة السودانية انها لن تسمح بمناقشة مشكلة جنوب السودان في اجتماع منظمة الوحدة الافريقية المقرر عقده في اكرا في ٢١ أكتوبر ١٩٦٥

انظر ايضا : الكويت (١)

سوريا :

٢٣ — تم تأليف وزارة جديدة في سوريا برياسة الدكتور يوسف زعين .

الصين الشعبية :

٣ — صرح شواين لاي رئيس وزراء الصين أن حكومة بكين لن تسمح للامم المتحدة بالتدخل في المشكلة الفيتنامية لانها ليس لها الحق في التدخل كما أشارت فيتنام الشمالية مرارا .

٤ — وجهت الصين الشعبية تحذيرا الى الحكومة البريطانية من استخدام هونج كونج قاعدة لمساعدة الولايات المتحدة في الحرب الفيتنامية .

١٦ — سلمت وزارة الخارجية الصينية مذكرة الى القائم بالاعمال الهندي في بكين تطالب فيها بازالة جميع المنشآت العسكرية الهندية القائمة على الحدود التي تفصل اقليم سيكيم عن الصين او في منطقة الحدود ، وذلك في مدى ثلاثة ايام والا كان عليها أن تواجه النتائج الخطيرة . وفي ٩/١٩ اعلنت حكومة الصين مد المهلة الى يوم ٩/٢٢ لازالة هذه الاستحكامات العسكرية . وفي

اليوم نفسه صدر بيان صينى يعلن أن القوات الهندية ازالت هذه الاستحكامات وتراجعت الى ما وراء حدودها .

انظر ايضا : موريتانيا (٣) ، الهند (١٨) ، (٢٢) .

العراق :

٦ — أصدر الرئيس عبد السلام عارف مرسوما جمهوريا بتأليف وزارة جديدة برئاسة اللواء عارف عبد الرازق خلفا لوزارة الفريق طاهر يحيى .

٩ — صدر فى بغداد قانون بالغاء المجلس الوطنى لقيادة الثورة العراقية واعطاء صلاحياته التشريعية لمجلس الوزراء العراقى، ونص القانون على اقرار الحقوق المدنية القومية للاكراد ضمن الشعب العراقى فى وحدة وطنية .

١٩ — صدر فى بغداد بيان رسمى عن الاحداث التى وقعت فى العراق مساء الاربعاء الموافق ٩/١٥ فى محاولة فاشلة للقيام بحركة انقلاب ضد الرئيس عبد السلام عارف .

٢١ — اصدر الرئيس عبد السلام عارف مرسوما جمهوريا باعفاء السيد عارف عبد الرازق من رئاسة الوزارة ، ومرسوما آخر بتكليف الدكتور عبد الرحمن البزاز نائب رئيس الوزراء السابق بتشكيل الوزارة الجديدة .

انظر ايضا : الاتحاد السوفييتى (٣) .

غانا :

١٤ — عقدت اسرائيل وغانا اتفاقية للتعاون العلمى . وهذه اول اتفاقية ثنائية تعقدها اكاديمية العلوم الاسرائيلية وتنص على اشتراك الدولتين فى المحافل العلمية وتبادل الزيارات والمعلومات .

فرنسا :

٩ — طالب الرئيس الفرنسى ديجول فى مؤتمر صحفى بحل القيادة لحلف الاطلنطى ونظام تشكيلها فى موعد اقصاه عام ١٩٦٩ ، واعلن الرئيس ديجول أن فرنسا مستعدة لاستئناف المفاوضات مع بقية دول السوق فى بروكسل ، بشرط الاتفاق على سياسة زراعية عادلة .

١٦ — اعترفت فرنسا رسميا بالحكومة الجديدة المؤقتة لجمهورية الدومينكان .

انظر ايضا : بولندا (١٠) ، ج٠ع٠م (٢٧) .

فلسطين :

٥ — اجتازت مجموعات من القوات الاسرائيلية خط الهدنة فى المنطقة الواقعة شمالى غرب قلقيلية واطلقت النيران على المواقع الاردنية ، كما قامت بنسف بعض مضخات المياه .

١٣ — وقع وزراء الخارجية العرب فى الدار البيضاء مشروع البروتوكول الخاص بالعمل والاقامة وحرية تنقل الفلسطينيين فى جميع الدول العربية .

١٩ — أجريت فى اسرائيل انتخابات اتحاد العمال (الهستادروت) وقد دارت الانتخابات بين سبع قوائم هى :

(١) تحالف الماباى مع « احدوت هاعوده » وهو التحالف الذى يتولى زعامته ليفى اشكول وقد حصل على نحو ٥٠٪ من مجموع الاصوات .

(٢) حزب رافى وهو يضم اعوان بن جوريون المنشقين على الماباى وقد حصل على ١٤٪

(٣) تحالف حزب حيروت وحزب الاحرار وقد حصل على ١٧٪

(٤) الاحرار المستقلون وقدحصلوا على ٤٪

(٥) حزب مابام اليسارى وقد حصل على ١٣٪

(٦) الشيوعيون الموالون لموسكو وقد حصلوا على ١٪

(٧) الشيوعيون الموالون لبكين وقد حصلوا على ١٪

٢١ — استقبل البابا بولس السادس اعضاء وفد منظمة التحرير الفلسطينية ، وقد بحث الوفد مع البابا المسائل التى تهم اللاجئين .

انظر ايضا : غانا (١٤) .

فيتنام الجنوبية :

انظر : الصين (٣) ، (٤) ، كمبوديا (٧) ، الولايات المتحدة (٢٤) .

قبرص :

٢٤ — أعلن الرئيس القبرصى مكاريوس برنامجا لاعادة توطين اللاجئين القبرصيين الاتراك ، وتقدر المصادر التركية عددهم ٢٥ الف لاجىء . وقال ان هذا البرنامج يعتبر ردا على الحملة التى تام بها القبارصة الاتراك بالتعاون مع تركيا والتى تستهدف ظاهرا مواجهة مشكلة اللاجئين بينما هى فى الحقيقة تستهدف التشهير بالحكومة القبرصية .

كمبوديا :

٧ — اصدرت حكومة كمبوديا بيانا احتجت فيه على كل من تايلاند وفيتنام الجنوبية لانهما تتعمدان اتهام كمبوديا بمساعدة ثوار الفيت كونج كما نفت فى البيان وجود مقر قيادة فيتنامية فى الاراضى الكمبودية ، ووعدت بأنها سترد ردا مباشرا على اى هجوم يتبع عليها .

٢١ — بعثت حكومة كمبوديا رسالة الى يوثانت سكرتير عام الامم المتحدة تبلغه فيها أنها قررت انسحابها من لجنة تصفية الاستعمار التى كونتها الجمعية العامة فى عام ١٩٦٠ ، احتجاجا على عجز الامم المتحدة من كبح جماح الدول الكبرى .

كوريا الجنوبية :

١٣ — رفضت الجمعية الوطنية فى كوريا الجنوبية الاستقالة الجماعية التى قدمها ٥٣ من نواب المعارضة احتجاجا على تدابير الحزب الحاكم للتعجيل بالتصديق على المعاهدة الكورية اليابانية ، وكان النواب قد قاطعوا المجلس منذ ١٢ أغسطس مما أدى الى تعطيل مهامه التشريعية .

كونغو ليوبولدفيل :

١١ — عارض مويس تشومبى طلب جوزيف كازافوبو رئيس جمهورية الكونغو أن يستقيل من رئاسة الحكومة وأعلن بيانا أكد فيه أنه باق فى رئاسة الحكومة الى أن يتم افتتاح البرلمان وانتخاب رئيس جديد للجمهورية .

الكويت :

١ — تم توقيع اتفاق بين الكويت والسودان تعطى بموجبه الاولى الثانية قرضا قيمته خمسة ملايين من الدينارات لتمويل مشروعات التنمية .

١٩ — صرح نائب رئيس وزراء الكويت أن حكومته وقعت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية واصبحت عضوا فيها .

كينيا :

٤ — عقد فى ممباسا اجتماع بين الرؤساء جوموكينياتا رئيس كينيا وجوليوس نيريرى رئيس تانزانيا ، وميلتون أوبوتى رئيس وزراء أوغندا واتفقوا على تشكيل لجنة مشتركة من تسعة أعضاء لتحديد مسائل اعادة بناء أسس التعاون الاقتصادى بين دول شرق افريقيا الثلاث .

لاوس :

٨ — تم تشكيل الوزارة الجديدة فى لاوس برياسة سوفانافوما ، وقد اشترك الشيوعيون فيها بأربعة مناصب وألقى فوما خطابا أمام الجمعية الوطنية قال فيه أن القتال لن يتوقف بين قوات باثت لاو الشيوعية وبين اليمينيين فى لاوس الا بعد أن يتم التوصل الى حل لازمة فيتنام .

ماليزيا :

٢١ — اقسم الملك اسماعيل ناصر الدين ملك ماليزيا الجديد ونائبه اليمين بمناسبة توليهما منصبيهما الجديدين عقب نجاحهما فى انتخابات سرية أجريت فى شهر اغسطس الماضى .

انظر أيضا : سنغافورة (٦) .

المغرب :

١٤ — ١٧ — عقد فى مدينة الدار البيضاء بالمغرب مؤتمر القمة العربى الثالث وصدر بيان مشترك (انظر نشاط المنظمات الدولية (الجامعة العربية) .

انظر ايضا : ج.ع.م (١٨) .

المملكة العربية السعودية :

٥ — تم الاتفاق بين الجانبين المصرى والسعودى على اتفاقية تكميلية لاتفاق السلام المعقود بجدة تنظم احكام تكوين لجنة السلام والمهام المسندة اليها وتحدد القوة المخصصة لتنفيذ الاتفاقية .

٦ — تام الملك فيصل بزيارة رسمية للجمهورية العربية المتحدة استغرقت أربعة أيام ، أجرى مباحثات مع الرئيس جمال عبد الناصر تناولت كل المسائل العربية التى تهم البلدين ومنها تنفيذ اتفاق السلام فى اليمن .

٢٨ — استقبل الملك فيصل مستر جورج طومسون وزير الدولة البريطانى ، وقد غادر طومسون السعودية يوم ٩/٣١ بعد أن أجرى محادثات تناولت الموقف فى الخليج العربى ، واتفاقية جده للسلام فى اليمن ، ووقف الحكومة البريطانية لدستور عدن ، واقالة الحكومة والمجلس التشريعى .

انظر أيضا : الجمهورية العربية اليمنية (١١) .

المملكة المتحدة :

٥ — احتجت بريطانيا على تمثيل روديسيا الجنوبية دبلوماسيا فى البرتغال ، وكان احتجاجها على أساس ان روديسيا لاتزال مستعمرة بريطانية .

٦ — صرح وزير الدفاع البريطانى أن بريطانيا تنفق ٣٥ مليون جنيه سنويا على قواتها ومنشآتها فى عدن و ١٠ ملايين جنيه على قاعدتها فى ليبيا .

١٥ — وصل هارى ريدمان مبعوث روديسيا الجنوبية لدى البرتغال الى لشبونه وقدم « رسالة تقديم » يوم ٩/٢١ الى وزير الخارجية البرتغالى لمناسبة تعيينه رئيسا لبعثة روديسيا فى البرتغال .

٢٤ — قام جورج طومسون وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية بزيارة رسمية للقاهرة لاجراء مباحثات مع المسئولين فى ج.ع.م. وقد غادر القاهرة يوم ٩/٢٧ الى المملكة السعودية دون أن يستكمل محادثاته مع الرئيس جمال عبد الناصر اذ الغى الرئيس الموعد المحدد بينهما نظرا الى وقوع الاحداث الاخيرة فى عدن ، وكان جورج طومسون قد قام بزيارة لايران يوم ٩/٦ حيث أجرى مباحثات مع شاه ايران .

٢٥ — اعلنت الحكومة البريطانية رسميا وقف العمل بدستور عدن مؤقتا وخولت سير ريتشارد ترنبول المندوب السامى البريطانى حق حكم عدن حكما مباشرا وكانت الملكة اليزابيث ملكة بريطانيا قد

أصدرت هذا القرار أثناء اجتماع مجلس الملكة ، وجاء في بيان الحكومة البريطانية أن الحكومة أرغمت على اتخاذ هذا الاجراء بسبب وضع حالة الأمن في عدن خلال الأسابيع الأخيرة .

انظر ايضا : الجنوب العربي (١) ، (٢٢) ، (٢٥) بولندا ج. ع. م. (١٠) ، (٢٦) ، السعودية (٢٨) .

موريتانيا :

٢ — قطعت موريتانيا علاقاتها الدبلوماسية بفورموزا وعرفت بحكومة بكين بوصفها الحكومة الوحيدة التي تمثل شعب الصين .

النرويج :

٢ — جرت الانتخابات العامة في النرويج لاختيار أعضاء البرلمان « الستورتينج » لفترة سنوات أربع مقبلة . وقد حصلت مجموعة الأحزاب المتحالفة وهي أحزاب المحافظين والاصلاحيون والأحرار والمسيحيين ، على ٨٠ مقعدا تتمكنت من عقد الحكم ضد حزب العمال الذي استمر في الحكم فترة امتدت طوال ٣٠ عاما ولكنه لم يفز في الانتخابات الأخيرة الا بخمسين مقعدا ، اما حزب الشعب الاشتراكي فقد حصل على مقعدين .

الهند :

٦ — أعلن لال بهادور شاستري رئيس وزراء الهند أن الموقف بين الهند وباكستان تحول الى « حرب شاملة » وقد عبرت القوات الهندية حدود باكستان وتوغلت داخل أراضيها حتى أصبحت مدينة « لاهور » عاصمة باكستان الغربية والمسئولة عليها .

١١ — حددت حكومة الهند شروط وقف القتال ، وهي تتلخص في سحب جميع القوات الباكستانية المسلحة من كشمير وضمان مجلس الأمن والأمم المتحدة عدم تكرار العدوان الباكستاني .

١٨ — أتهم لال بهادور شاستري رئيس وزراء الهند الصين الشعبية بالتآمر معا على مهاجمة الهند وقال أنه يبدو أن هناك تخطيطا مشتركا من الطرفين منذ البداية ، ووصف الحكم العسكري الباكستاني بأنه صيني تماما .

٢١ — أبلغ بهادور شاستري رئيس وزراء الهند الأمم المتحدة بموافقته على طلب مجلس الأمن وقف اطلاق النار في الحرب بين الهند وباكستان .

٢٢ — بعثت الحكومة الهندية بمذكرة الى الصين الشعبية نفت فيها ما ادعته بكين من أن القوات الهندية أزالت بعض المنشآت العسكرية في منطقة سيكيم ، وقالت المذكرة أن القوات المسلحة الصينية مسيطرة على مواقعين على الحدود داخل الهند .

انظر ايضا : باكستان (٦ ، ٩ ، ١١ ، ٢٢ ، ٢٧ ، ٢٨) ، ج.ع.م (٢٣) الصين (١٦) يوغوسلافيا (٢) .

الولايات المتحدة :

٦ — قام وزير مالية الولايات المتحدة بزيارة لبروكسل حيث أجرى محادثات مع المسئولين في الحكومة البلجيكية والسوق الأوربية المشتركة حول اصلاح نظام النقد الدولي .

٢٤ — أعلن الرئيس الامريكي ليندون جونسون اتفاق الولايات المتحدة وحكومة بنما على الغاء معاهدة قناة بنما التي أبرمت في عام ١٩٠٣ والعمل لاستكمال وضع معاهدة جديدة تعترف بسيادة بنما على منطقة القنال .

٢٤ — قررت الولايات المتحدة زيادة عدد قواتها في فيتنام الجنوبية من ١٢٥ ألف جندي الى ٢٠٠ ألف .

٢٨ — أعلن مساعد وزير الخارجية الامريكية أن حكومته لن تعترف بروديسيا اذا أعلنت الحكومة الحالية التي يرأسها روى ويلنسكي الاستقلال من جانبها .

يوغوسلافيا :

٢ — بعث الرئيسان جمال عبد الناصر وجوزيف بروزتيتو نداء عاجلا الى حكومتي الهند وباكستان لاقرار السلام بينهما ووقف الصدام المسلح وانسحاب قوات البلدين فورا الى ما وراء خط الهدنة في كشمير .

١٢ — أجرى الرئيس اليوجوسلافي تيتو مباحثات سياسية مع السكرتير الأول للحزب الشيوعي المجرى .

٢٢ — ٢٧ — قام الرئيس تيتو بأول زيارة رسمية الى صوفيا منذ عام ١٩٤٧ ، وقد استغرقت خمسة أيام .

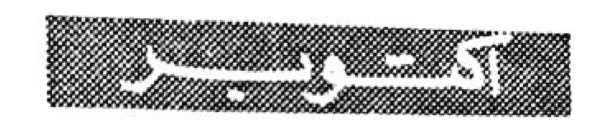
« كان الاجتماع الذي عقد بين الرئيس تيتو ورئيس الوزارة البلغارية في يناير عام ١٩٦٣ نقطة التحول في تحسن العلاقات بين البلدين » .

انظر ايضا : الجمهورية العربية المتحدة (١) .

اليونان :

١٨ — تم تشكيل الوزارة اليونانية الجديدة برئاسة ستيفان ستيفانو بولوس ، وقد فازت الحكومة الجديدة بثقة البرلمان يوم ٩/٢٠ وذلك بأغلبية ١٥٢ صوتا ضد ١٤٨ .

٢٨ — ثار نزاع بين اليونان وتركيا حول جزيرة صغيرة تدعى ثليميني في نهر ايفروس الواقع على حدود البلدين وكانت حكومة اليونان قد احتجت لدى تركيا بمذكرة قالت فيها ان معاهدة لوزان لعام ١٩٢١ التي نصت على الحدود بين البلدين ، قد أعطت هذه الجزيرة النهرية لليونان . أما الجانب التركي فيؤكد أن مجرى النهر قد تغير على مر السنين بحيث أصبحت الجزيرة أقرب الى الضفة التركية .



الاتحاد السوفييتي :

— انتخب ليونيد بريجنيف السكرتير الاول للحزب الشيوعى السوفييتى عضوا فى لجنة الرياسة للمجلس السوفييتى الاعلى . وبذلك أصبح يشغل منصبا فى الدولة الى جانب توليه سكرتيرية الحزب .

١١ — بعث الزعماء السوفييت رسالة الى الرئيس سوكارنو أعربوا فيها عن ثقتهم بأنه سيتمكن من اعادة الاستقرار وأن نداءه للشعب سيؤدى الى عودة الهدوء وتعاون القوى التقدمية لصالح «القضية المشتركة والكفاح ضد الامبريالية والاستعمار » .

١٥ — ١٧ — قام ليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفييتى بزيارة تشيكوسلوفاكيا بدعوة من أنطونيو نوفوتنى زعيم الحزب الشيوعى التشيكى وأجرى خلالها مباحثات اتسمت بتشابه وجهات النظر .

١٦ — وافق الاتحاد السوفيتى على الاشتراك مع الولايات المتحدة وأكثر من ٢٠ دولة اخرى ، فى مؤتمر جديد يهدف الى وضع برنامج لتقديم مساعدات مالية لدول جنوب شرقى آسيا . وقد خصصت الولايات المتحدة ٢٠٠٠ر مليون دولار لهذا المشروع ، كما وافقت معظم البلدان الاوربية ما عدا فرنسا على ارسال مندوبين الى بانجوك للاشتراك مع ١٣ دولة أسيوية فى هذا المؤتمر .

٢٤ — قام اندريه جروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفيتى بزيارة لالمانيا الشرقية .

انظر أيضا : باكستان (٢٨)، بلغاريا (٢٥) ، السودان (١٣)، فرنسا (٢٨) كمبوديا (١٦) ، كوبا (١١) ، مالى (١٤) ، الاتحاد السوفيتى (١) .

الاردن :

— أعلن الملك حسين ملك الاردن أن بلاده ترحب بدخول أية قوات عربية الاراضى الاردنية على اعتبار أن الاردن قاعدة لتجميع القوات العربية ومنطقة استراتيجية هامة فى مواجهة العدو . ولكن دخول أية قوات عربية ينبغى أن تقرره أولا القيادة العربية الموحدة فى الوقت المناسب .

٣٠ — اجتمع السيد وصفى التل رئيس وزراء الاردن بالدكتور سيد نوفل أمين الجامعة العربية المساعد للتشاور حول ايجاد تعاون فعال بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية .

انظر أيضا : العراق (٢٣) فلسطين (٢٧ ، ٢٩ ، ٣٠).

المانيا الاتحادية (الغربية) :

١٧ — أصدر قادة الحلفاء الغربيين أمرا مفاجئا بالشروع فى تعزيز اجراءات الدفاع المدنى فى برلين الغربية بحيث تشمل — الى جانب الاشياء الاخرى — أجهزة الانذار بالخطر واقامة المخابىء للمواطنين المدنيين حماية لهم من عواقب أى هجوم مسلح على المدينة . وقال القادة بأن هذه الاجراءات تتعلق بعدد من قوانين الدفاع المدنى اقر بعضها برلمان ألمانيا الغربية خلال صيف١٩٦٥.

٢٠ — أعاد البرلمان انتخاب لودفيج ايرهارد لرياسة الوزارة ، وسيؤلف ايرهارد حكومة ائتلافية يمثل فيها الحزب الديمقراطى المسيحى وحزب الديمقراطيين الاحرار .

أندونيسيا :

١ — صدر بيان فى الصباح الباكر يعلن مراسيم تشكيل مجلس ثورة بقيادة الكولونيل أونتونج قائد حرس الرياسة وتوليه الحكم فى البلاد بوصفه السلطة العليا ، وأعلن البيان اعتقال « مجلس الجنرالات » الذين كانوا سيقومون بانقلاب لقلب الحكم فى عيد القوات المسلحة يوم ١٩٦٥/٩/٢٨ وأن حركة ٣٠ سبتمبر بقيادة أونتونج قامت لحماية الرئيس سوكارنو . وفى اليوم نفسه صدر بيان آخر يعلن أن الجنرال ناسوتيون قائد القوات المسلحة ووزير الدفاع قد حطم محاولة الانقلاب التى قام بها الكولونيل أونتونج ضد الرئيس سوكارنو .

٦ — عقد الرئيس أحمد سوكارنو اجتماعا مع أعضاء وزارته لاول مرة بعد محاولات الانقلاب التى بدأت بحركة « ٣٠ سبتمبر » وأصدر سوباندريو نائب الرئيس بيانا عن الاجتماع قال فيه ان الرئيس سوكارنو قدم اول تفسير لما حدث فى أندونسيا . وقال البيان أن الاجتماع اتخذ ٨

قرارات من اهمهـا أن الوزارة لا تقر قيام حركة ٣٠ سبتمبر وتطالب جميع الاحزاب بانهـاء الشقاق السياسى بينها .

٧ — اصدر الجيش الاندونيسى عـدة بيانات اعلن فيها أنه تم اعتقال بعض اعضاء الحزب الشيوعى وقد عثر معهم على خطط ووثائق كاملة وصناديق أسلحة كبيرة فى جاكرتا وفى جيريبون بغرب جاوه .

٧ — أصدر الحزب الشيوعى الاندونيسى بيانا اكد فيه نداءات الرئيس سوكارنو من اجل الوحدة الوطنية وذكر البيـان أن « حركة ٣٠ سبتمبر » مسألة داخلية تهم الجيش وأن الحزب لن يتدخل فيها .

٢٤ — أصدرت الحكومة الاندونسية أمرا بوقف نشاط اتحاد العمـال الاندونيسى (سوبس) الذى يسيطر عليه الحزب الشيوعى الاندونيسى .

انظر أيضـا : الاتحـاد السوفيتى (١١) ، الصين (٧) ، ماليزيا (٢٥) .

أفغانستان :

١٢ — كلف الملك محمد ظاهر شـاه ملك افغانستان الدكتور محمـد يوسف رئيس الحكومة الانتقالية السابقة فى أفغانستان ، تشكيل الحكومة الجديدة عقب الانتخابات التى اجريت أخيرا هناك . ومن المعروف ان الدستور الافغانى الذى وضع منذ عام يقضى بتحويل افغانستان الى دولة ديمقراطية ذات ملكية دستورية .

٢٠ — اصدر الملك محمد ظاهر ملك افغانستان مرسوما أعلن فيـه استقالة الدكتور محمد يوسف رئيس الوزراء من منصبه (لاسباب صحية) وقد اختار الملك السيد محمد هاشم وزير الصحـافة والاعلام السابق لتولى منصب رئيس الوزراء .

أيطاليا :

١١ — صدر بيان مشترك عن المحادثات التى جرت أثناء زيارة جيوسيبى سـاراجات رئيس جمهورية ايطاليا لبولندا — أعرب فيـه الرئيس الايطالى والمسئولون البولنديون عن قلقهما للموقف فى جنـوب شرقى آسيا وخاصة فيتنام .

باكستان :

٥ — أعلن وزير الخارجية الباكستانية أن باكستان قطعت علاقاتهـا الدبلوماسيـة بماليزيا . وأن حكومته اتخذت هذا الاجراء لموقف ماليزيا من النزاع الهنـدى الباكستانى حول كشمير . حيث لم تبين من هو المعتدى .

٢٥ — أعلن الرئيس الباكستانى أيوب خان موافقته على قرار يوثانت السكرتير العام للامم المتحـدة الخاص بارسال الجنرال البرازيلى سـيمبنوسـارمن قائد قـوة الطوارىء الدوليـة فى الشرق الاوسط الى كل من الهنـد وباكستان لاجراء مباحثات بشأن انسحاب قوات الطرفين المتنازعين من منطقة كشمير .

٢٨ — اجتمع الرئيس أيوب خان بوفـد الخبـراء السوفييت الذى يزور باكستان لاجراء مباحثات حول المساعدات الاقتصادية التى يمكن تقديمها لباكستان .

انظر أيضا : الهند (١٢ ، ١٤ ، ١٨) .

البرازيل :

٢٧ — اصدرت الحكومة البرازيليـة قرارات تقضى بحل جميع الاحزاب السياسية فى البرازيل ، واعادة تنظيم المحكمة العليا ، ومنح المحـاكم العسكرية سلطـات جديدة .

البرتغال :

٩ — اعلن رسـميا فى لشبونة أن البرتغال تنفق مايوازى ٤٠٪ من ميزانيتها فى قمع الحركات الوطنية التى تجتاح مستعمراتهـا فى افريقيا .

١٦ — انسحب الحـزب الديمقراطى المعارض فى البرتغال من انتخابات الجمعية الوطنية المقرر اجراؤها يوم ٧ نوفمبر ١٩٦٥ .

انظر أيضا : تانزانيا (٤) .

بلغاريا :

٢٥ — قام تيودور ريفكوف رئيس وزراء بلغاريا وزعيم الحزب الشيوعى البلغارى بزيارة للاتحاد السوفيتى واجرى محادثات مع المسئولين السوفييت .

انظر ايضا : ج.ع.م (١٣) ، المملكة المتحدة (٣) .

بناما :

٨ — اعلنت لاول مرة تفاصيل مطالب بناما فى المحادثات الدائرة بينها وبين الولايات المتحـدة لابرام معاهدة جديدة تحل محل تلك التى ابرمت فى عام ١٩٠٣ . وقد طالبت بناما بالغاء الحكم الامريكى القائم الان فيها ، ووضع السـلطة القضائيـة فى أيدى البنـاميين ما عدا مسائل خاصة تتصل بالقناة ، يشترك فيها الامريكيون .

تانزانيا :

١ — بدأت رسميا الفترة الثانية لرياسة جوليوس نيريرى لجمهورية تانزانيا ومدتها خمس سنوات بعـد ان أعيد انتخابه يوم ٢١ سبتمبر ١٩٦٥ .

٤ — اجتمع فى دار السلام وفود تمثل حركات التحـرير فى مستعمرات البرتغال فى افريقيـا (انجـولا وموزمبيق وغينيـا البرتغالية) لبحث تنسيق كفاحها المسلـح والعمل لتوثيق الروابط بينها .

تركيا :

١٠ — أجريت الانتخابات العـامة فى تركيا وفاز حـزب العـدالة بالاغلبيـة فأصبـح فى مقدوره تشكيل الوزارة الجديدة .

٢٧ — أعلن سليمان ديميريل زعيم حزب العدالة التركى أسمـاء وزارته

الجديدة وقدمها الى جمال جورسيل رئيس الجمهورية للتصديق عليها . وتعتبر الوزارة الجديدة أول وزارة يؤلفها حزب واحد منذ حركة الجيش عام ١٩٦٠ .

انظر ايضا : قبرص (١٢) .

الجزائر :

١١ — قام وزير خارجية الجزائر بزيارة الى فرنسا استغرقت يومين حيث اجرى محادثات مع الرئيس الفرنسى ديجول تناولت الاتفاق الاخير بين البلدين بشأن بترول وغاز الصحراء الكبرى ، كما تناولت ايضا المساعدات المادية الفرنسية للجزائر .

الجمهورية العربية المتحدة :

١ — تم تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة السيد زكريا محيى الدين .

٤ — تم فى القاهرة توقيع اتفاق ثقافى بين ج.ع.م والكويت .

٥ — تم فى القاهرة توقيع بيان مشترك عن المباحثات الاقتصادية بين ج.ع.م والسودان ، تضمن نتائج أعمال اللجان الفرعية الثلاث التى شكلت من بين أعضاء وفدى المباحثات ، بغية زيادة التبادل التجارى بين البلدين .

١٠ — أجرى الرئيس جمال عبد الناصر مباحثات مع الرئيس موديبا كيتا رئيس جمهورية مالى أثناء مروره بمطار القاهرة علندا من موسكو الى بلاده . وتناولت المباحثات ضرورة العمل من اجل انجاح مؤتمر القمة الافريقى الثالث . كما أجرى الرئيس عبد الناصر مباحثات اخرى مع رادا كريشنان رئيس جمهورية الهند تناولت الموقف بين الهند وكل من الصين وباكستان .

١٢ — اجتمع الدكتور عبد المنعم القيسونى نائب رئيس الوزراء أثناء زيارته لنيويورك ، مع دين راسك وزير خارجية الولايات المتحدة وقد تناول الاجتماع العلاقات الاقتصادية بين ج.ع.م والولايات المتحدة .

١٤ — تم فى القاهرة توقيع اتفاق التعاون العلمى والتكنولوجى بين ج.ع.م وبلغاريا وتنص الاتفاقية على تشكيل مجلس علمى مشترك لوضع البرامج التنفيذية للاتفاقية كل عام .

١٥ — ١٩ — قام المشير عبد الحكيم عامر النائب الاول لرئيس الجمهورية بزيارة رسمية لباريس فى الفترة من ١٥ الى ١٩ اكتوبر ١٩٦٥ تلبية لدعوة الحكومة الفرنسية، وقد اجرى المشير عامر مباحثات مع الرئيس الفرنسى شارل ديجول والمسئولين الفرنسيين . وصدر بيان مشترك عن المحادثات عبر فيه الجانبان عن رغبتهما فى تنظيم تعاون أوثق بينهما ، ووافق الجانبان على تأليف مجلس خبراء مشترك لدراسة الاجراءات اللازمة لتدعيم هذا التعاون .

٢٠ — اذاع وزير الاقتصاد بيانا شرح فيه نتائج المحادثات المالية التى جرت فى القاهرة بين المسئولين فى ج.ع.م والسفارة الفرنسية .

٢٦ — ٢٩ : قام الرئيس جمال عبدالناصر بزيارة رسمية لغانا فى أعقاب انتهاءمؤتمر القمةالافريقى استغرقت ثلاثة أيام، وأجرىخلال الزيارة محادثات مع الرئيس الغانى كوامى نكروما وصدر بيان مشترك عن المحادثات عبر فيه الرئيسان عن ارتياحهما للنتائج الايجابية لمؤتمر أكرا وبخاصة قرار مشكلة روديسيا ، كما عبر الجانبان عن ايمانهما بضرورة استعادة شعب فلسطين العربية جميع حقوقه وفق ميثاق الامم المتحدة كما استعرض الرئيسان العلاقات الوثيقة القائمة بين البلدين فى مختلف الميادين .

٢٩ — ٣١ — قام الرئيس جمال عبد الناصر بزيارة رسمية لجمهورية مالى وصدر بيان مشترك عن المحادثات التى جرت بين الرئيس عبد الناصر وموديبوكيتا رئيس جمهورية مالى أعربا فيه عن ارتياحهما لنجاح مؤتمر اكرا ، وأعلن الرئيسان تأييدهما للشعب الفلسطينى من أجل استعادة حقوقه ، كما أشادا بالعلاقات الطيبة الوثيقة بين ج.ع.م ومالى فى المجالات كافة .

انظر أيضا : الجمهورية العربية اليمنية (٢٢ ، ٣١) ، سنغافورة (١٤) ، العراق (١٩)، فرنسا (٢٨) .

الجمهورية العربية اليمنية :

٦ — قام وفد يمنى برئاسة العمرى رئيس الوزراء ، بزيارة لعدة بلدان عربية واجنبية . نزار الوفد ج.ع.م ولبنان وسوريا والعراق والكويت والجزائر ويوغوسلافيا والمانيا الشرقية .

١٠ — تم تبادل الدفعة الاخيرة من الاسرى فى اليمن .

١١ — أصدرت وزارة الخارجية اليمنية بيانا احتجت فيه على عدوان القوات البريطانية فى الجنوب المحتل وعلى الاراضى اليمنية . وأكد البيان أن الاعتداءات البريطانية تهدد السلام العالمى والامن الدولى فى المنطقة .

٢٠ — افتتح مؤتمر الوحدة الوطنية فى قرية « الجند » وحضره ممثلون لجميع طوائف الشعب اليمنى المختلفة وقبائله فى شمال الجمهورية وجنوبها . وأيد المؤتمر ثورة السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢ مؤكدا الوحدة الوطنية للشعب اليمنى وقيام الجمهورية ورفض عودة أسرة حميد الدين .

٢٢ — قام المشير عبد الله السلال رئيس الجمهورية بزيارة للجمهورية العربية المتحدة يصحبه وفد من المجلس الجمهورى وقد استغرقت الزيارة عشرة أيام .

٣١ — صدر بيان مشترك عن لجنة السلام عن نتائج مهمتها فى القاهرة والرياض ، وتم الاتفاق على خطوات انعقاد مؤتمر حرض فى ٢٣ نوفمبر وقد عرضت اللجنة على المسئولين فى كل من الرياض والقاهرة ما قامت به فى سبيل تنفيذ اتفاقية جدة ، وأبدى المسئولون ارتياحهم للخطوات الايجابية التى تمت ومن بينها توزيع قطاعات ونقاط المراقبة بكامل افرادها ومعداتها ومباشرتها لاعمالها فى الاشراف على استتباب السلام فى اليمن .

انظر أيضا : لبنان (٢١) .

الجنوب المحتل :

[illegible]

[illegible] دون سبب معلوم .

٨ — وصل الى نيويورك ممثلو الجنوب المحتل لعرض قضية الجنوب على الجمعية العامة للامم المتحدة .

١٨ — دعا قحطان الشعبي الامين العام للجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل خلال كلمة امام لجنة الوصاية التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة قال فيها ان بريطانيا اعتقلت حوالي ١٠٠٠ شخص اثناء اضراب ٣ اكتوبر الماضي . ثم قال انه يتعين على الجمعية العامة ان تدعو بريطانيا الى منح الجنوب الاستقلال فورا ، وازالة جميع المنشآت العسكرية البريطانية ، ووقف تدابير القمع المتخذة الآن في عدن ، واطلاق سراح جميع الاسرى السياسيين .

روديسيا :

٤ - ٦ — قام ايان سميث رئيس حكومة الاقلية البيضاء في روديسيا بزيارة للندن واجرى محادثات مع هارولد ويلسون رئيس الوزراء البريطانية حول مشكلة استقلال روديسيا .

١٠ — قررت حكومة روديسيا الجنوبية نقل جزء كبير من ارصدتها في سوق لندن ويقدر بنحو ٢٠ مليون جنيه استرليني الى حساب حكومة جنوب افريقيا ، لتفادي تجميد هذه الارصدة في حالة اعلانها الاستقلال من جانب واحد .

[illegible] روديسيا .

انظر ايضا : المملكة المتحدة (٩ ، ١٢ ، ٢٥ ، ٢٩) .

سنغافورة :

١٤ — قام نائب رئيس وزراء سنغافورة بزيارة للقاهرة حيث اجرى محادثات مع المسئولين ، واجتمع بالدكتور محمود فوزي نائب رئيس الوزراء للشئون الخارجية الذي اعرب عن ترحيب ج.ع.م بتبادل التمثيل الدبلوماسي مع حكومة سنغافورة .

١٥ — اعلنت وزارة الخارجية ان سنغافورة قبلت عضوا في الكومنولث .

انظر ايضا : ماليزيا (٢٥) .

السودان :

١٣ — تم في الخرطوم توقيع اتفاق تجاري بين السودان والاتحاد السوفييتي .

٢١ — قدم الوزراء السبعة الذين يمثلون الحزب الوطني الاتحادي في الحكومة السودانية استقالتهم بسبب الخلاف بين السيد اسماعيل الازهري رئيس مجلس السيادة والسيد محمد احمد محجوب رئيس الوزراء حول من يمثل السودان في مؤتمر القمة الافريقي . وقد نتج عن هذا ازمة وزارية .

انظر ايضا : ج.ع.م (٥) ، الهند (٢٢) .

[illegible] :

[illegible]

الصومال :

٢٧ — وقعت الصومال واثيوبيا اتفاقا [illegible] بعد ان وقف [illegible] حدامة [illegible] ، وقد تم توقيعه في [illegible] انعقاد مؤتمر القمة الافريقي .

الصين :

٧ — صدر في بكين بيان مشترك عقب انتهاء محادثات [illegible] مع [illegible] الشعبي [illegible] الذي يزور بكين . وقد اكد البيان ضرورة نجاح مؤتمر الافرواسيوي المقرر عقده في الجزائر . وعبر البيان عن موقف الهند في كشمير واكد تأييد [illegible] في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية . وتأييد كفاح شعب فيتنام ضد العدوان الامريكي .

٧ — حذرت الصين الشعبية حكومة تايلاند من ان حرب العصابات ستزداد في تايلاند اذا لم تكف عن تلقي المساعدات العسكرية الامريكية .

١٥ — اعلن وزير خارجية الصين الشعبية ان بلاده لن تسعى للوصول الى حل وسط في نزاعها مع الولايات المتحدة .

انظر ايضا : فرنسا (٢) ، كندا (٢٨) .

العراق :

٣ — قام الدكتور عبد الرحمن البزاز رئيس وزراء العراق بزيارة للاردن وهو فى طريقه لحضور اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة . وقد اجرى الدكتور البزاز محادثات مع رئيس الوزراء الاردنى تبادلت العلاقات بين البلدين والقضايا العربية .

١٩ — ٢١ — قام الدكتور عبد الرحمن البزاز رئيس وزراء العراق بزيارة رسمية للجمهورية العربية المتحدة ، قابل خلالها الرئيس جمال عبد الناصر ، واجرى محادثات مع السيد زكريا محيى الدين رئيس الوزراء . وقد صدر بيان عن المحادثات اكدا فيه المضى قدما فى تنفيذ مقررات القيادة السياسية الموحدة ومتابعة جهود الاتحاد الاشتراكى فى كل من القطرين وفى اللجان التى عينتها اتفاقية القيادة السياسية الموحدة بغية تحقيق الهدف المنشود .

غانا :

٢١ — عقد فى مدينة اكرا مؤتمر القمة الافريقى الثالث فى المدة من ٢١ الى ٢٥ اكتوبر وحضرته ٢٨ دولة من ٣٦ ، وصدر بيان مشترك عن المؤتمر .

(انظر نشاط المنظمات الدولية) .

٣١ — اصدرت حكومة غانا بيانا قالت فيه أن نكروما اوضح لويلسون أن غانا تؤيد تأييدا كاملا قرارات مؤتمر القمة الافريقى التى دعا فيها بريطانيا الى وقف دستور ١٩٦١ فى روديسيا واستخدام القوة عند اللزوم لتحقيق حكم الاغلبية . وقالت انها تعتبر تأليف اللجنة الملكية المقترحة لبحث استقلال روديسيا « خيانة لاربعة ملايين افريقى غير ممثلين ».

انظر ايضا : ج٠ع٠م (٢٦) .

الفاتيكان :

٤ — قام البابا بولس السادس بزيارة لنيويورك مقر الامم المتحدة والقى خطابا فى الجمعية العامة اكد فيه تأييده للامم المتحدة ، وطلب من الاعضاء البحث عن الطرق التى تكفل السلام الدولى بدون الالتجاء الى السلاح .

٢٨ — صدق البابا بولس السادس على خمس وثائق اصدرها المجلس المسكونى ، منها وثيقة تبرئة اليهود بعد أن ووفق عليها فى الدورة الحالية والختامية لاعمال مؤتمر الفاتيكان الثانى ، باغلبية ١٨٧٥ صوتا ضد ١٨٨ .

فرنسا :

٢ — تم توقيع اتفاق ثقافى جديد بين فرنسا والصين الشعبية يهدف الى توسع البلدين فى تبادل الكتاب والفنانين .

٢ — أعيد انتخاب جاستون مونيرفيل رئيسا لمجلس الشيوخ الفرنسى، وهو زعيم حزب الوسط اليسارى الراديكالى المعارض .

٢٨ — بعث الرئيس الفرنسى شارل ديجول رسالة الى الرئيس جمال عبد الناصر اشاد فيها بنجاح محادثات المشير عبد الحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية فى باريس.

٢٨ — قام وزير خارجية فرنسا بزيارة الى موسكو حيث أجرى محادثات مع الزعماء السوفييت استغرقت خمسة ايام ، وقد تناولت المحادثات مسألة القوة الذرية الاطلنطية وفيتنام والسوق المشتركة والصين الشعبية والتجارة بين البلدين .

انظر ايضا : الجزائر (٢١) ، ج٠ع٠م (١٥ ، ٢٠) ، كونغو برازافيل (١٣) .

فلسطين :

٢٧ — عقد بمقر الجامعة العربية بالقاهرة اجتماع مشترك بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاردنية بدعوة الامين العام المساعد للجامعة العربية ، وتم الاتفاق على التمهيد للتعاون بين المنظمة والحكومة الاردنية فيما يختص بطلبات المنظمة فيما يتصل بتعبئة الشعب الفلسطينى فى الاردن او باتخاذ التدابير لاجراء الانتخابات العامة المباشرة بين الفلسطينيين .

٢٩ — قامت قوة اسرائيلية بغارة على الاراضى اللبنانية اجتازت فيها خطوط الهدنة الى مسافة ٣ كيلومترات ، وهى اول غارة من نوعها داخل اراضى لبنان منذ عام ١٩٤٨ .

٣٠ — اعتدت قوات اسرائيل على منطقة «اللطرون» المجردة من السلاح ، مخالفة أحكام اتفاق الهدنة ، ووقع اشتباك مسلح بين قوات الاردن واسرائيل . وقد زار الملك حسين المنطقة حيث شاهد مواقع الاشتباكات وامر برد اى عدوان اسرائيلى بالقوة المسلحة.

انظر ايضا : الاردن (٣٠) ، المملكة المتحدة (١٣ ، ٢٧) .

فيتنام الشمالية :

— أبدت حكومة فيتنام الشمالية رغبتها فى عدم مناقشة مشكلة فيتنام فى مؤتمر القمة الافريقى . وتتلخص وجهة نظر حكومة هانوى فى أن أى قرار يتخذه الرؤساء الافريقيون لن يكون مفيدا ، وأن المطالبة بتطبيق قرارات جنيف لن يقدم ولن يؤخر لان الامريكيين يفسرون هذه القرارات بما يتفق مع مصالحهم الخاصة .

قبرص :

١٢ — أعلنت الحكومة القبرصية أن وزير الخارجية سلم الى يوثانت السكرتير العام للامم المتحدة ، نسخة من الاعلان الذى اصدرته الحكومة عن حقوق الاقلية فى قبرص . وقد جاء فى هذا البيان أن الحكومة القبرصية مستعدة لمنح القبارصة الاتراك شيئا من الحكم الذاتى وضمان بعض

الحقوق لهم فى تسوية المشكلة . ومنحهم حق التمثيل فى البرلمان والتمثيل فى الاجهزة الحكومية .

كمبوديا :

١٦ — الغى الامير سيهانوك رئيس دولة كمبوديا زيارته للاتحاد السوفييتى وبعض دول اوروبا الشرقية بعد أن رفضت موسكو استقباله ، وصرح بأنه لا يعلم سببا لهذه « الاهانة » .

كندا :

٢٠ — صرح وزير مالية كندا بأن بلاده رفضت طلبا تقدمت به الولايات المتحدة للحصول على مساعدات عسكريه لمعونتها على الحرب فى فيتنام .

٢٨ — أعلنت كندا بأنه تم توقيع اتفاقية لبيع ما قيمته ٢٠٠ مليون دولار من القمح للصين الشعبية خلال ٣ أعوام . وقال البيان أن مفاوضات ستجرى بينهما وبين الصين قد تؤدى الى بيع شحنات اخرى .

كونغو برازافيل :

١٣ — قام الفونسو ماسمبا ديبا رئيس جمهورية الكونغو برازافيل بزيارة خاصة لفرنسا حيث اجرى محادثات مع الرئيس الفرنسى شارل ديجول تناولت الشئون الافريقية والعالمية .

كونغو ليوبولدفيل :

١٣ — اعلن جوزيف كازافوبو رئيس جمهورية الكونجو فى افتتاح الدورة البرلمانية ، اقالة حكومة مويس وتكليف ايفارست كيمبا بتشكيل وزارة موقتة الى ان يتم تشكيل حكومة اتحاد وطنى . وفعلا الف كيمبا الوزارة الجديدة .

٢٤ — اعلن الرئيس كازافوبو فى مؤتمر اكرا ان حكومة الكونجو تلتزم السعى لايجاد حل نردى لمسالة المرتزقة وفقا للمصالح العليا للكونجو ولافريقيا .

٢٨ — لغى جوزيف كازافوبو ما تردد من انه سيطرد ٥٢ مستشارا أوروبيا معظمهم من البلجيكيين ، وقال أن المرتزقة داخل صفوف الجيش الكونجولى سيبقون فى البلاد .

كوبا :

١١ — ١٩ — قام راؤل كاسترو نائب رئيس وزراء كوبا بزيارة للاتحاد السوفييتى وغادر موسكو يوم ١٠/١٩ الى المانيا الشرقية فى طريق عودته الى بلاده .

لبنان :

٣١ — رفع التمثيل الدبلوماسى بين جمهورية لبنان والجمهورية العربية اليمنية الى درجة سفارة .

ليبيا :

٢ — صدر مرسوم ملكى بتشكيل وزارة جديدة فى ليبيا يرأسها حسين مازق رئيس الوزارة السابقة ، وقد خرج من الوزارة ٩ وزراء منهم وهبى البدوى وزير الخارجية وعبد السلام بسكرى وزير الدفاع ، ودخل الوزارة الجديدة عشرة وزراء من بينهم احمد البشبيتى وزير الخارجية .

مالاوى :

٧ — انتخب المؤتمر السنوى لحزب مالاوى الشعبى وهو الحزب الحاكم الدكتور هاستنجز باندا رئيس الوزراء كمرشح الحزب لمنصب رياسة الجمهورية عندما تعلن الجمهورية فى مالاوى يوم ٦ يونيو عام ١٩٦٦ .

مالى :

٤ — ١٠ — قام الرئيس موديباكيتا رئيس جمهورية مالى بزيارة رسمية للاتحاد السوفييتى واجرى محادثات مع المسئولين السوفييت .

انظر ايضا : ج.ع.م (١٠ ، ٢٩) .

ماليزيا :

٢٥ — عقدت الوزارة الماليزية برئاسة تنكو عبد الرحمن اجتماعا لبحث القرار الذى اتخذته حكومة سنغافورة لاستئناف التبادل التجارى مع اندونيسيا ، وقد اصدر بعد الاجتماع بيانا قال فيه « ان ماليزيا تواجه فى هذا القرار موقفا خطيرا للغاية » .

انظر ايضا : باكستان (٥) .

المملكة المتحدة :

٣ — قام جورج طومسون وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة للمجر أجرى خلالها مباحثات مع المسئولين المجريين بشأن العلاقات بين البلدين ، وغادر طومسون المجر الى رومانيا ثم بلغاريا فى جولته فى أوروبا الشرقية لتنمية العلاقات بين بلاده ودول المنطقة .

٩ — أصدرت وزارة الكومنولث البريطانية بيانا جاء فيه أن استقلال روديسيا لايمكن أن يمنحه الا البرلمان البريطانى .

١٣ — ١٧ — قام جورج طومسون وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية بزيارة لاسرائيل استغرقت ٤ أيام اجرى خلالها محادثات مع المسئولين ، وصرح طومسون بأنه اطلع على وجهة نظر اسرائيل ازاء مشكلة مياه نهر الاردن ومشاكل خطوط الهدنة .

٢٥ — ٣٠ — قام هارولد ويلسون رئيس الوزارة البريطانية بزيارة الى سالزبورى وأجرى محادثات مع ايان سميث رئيس وزراء حكومة الاقلية البيضاء فروديسيا تناولت مشكلة استقلال روديسيا الجوبية . وقد استمع ويلسون الى مطالب الزعيمين الوطنيين جوشوانكومو وسيثول وهما يطالبان بالتسليم بحق الاقتراع العام تمكينا للاغلبية الافريقية من الوصول الى الحكم . وغادر ويلسون روديسيا يوم ١٠/٣٠ الى زامبيا ونيجيريا وغانا قبل عودته الى لندن .

٢٧ ــ اعلن جورج طومسون وزير الدولة البريطاني للشئون الخارجية ان بريطانيا لن تقف محايدة اذا اندلعت الحرب مع اسرائيل ، وقال ان احد اغراض رحلته الاخيرة في الشرق الاوسط كان ايضاح ان قيام علاقات افضل بين بريطانيا وأى من الدول الاخرى لن يكون أبدا على حساب علاقاتها الطيبة مع اسرائيل .

٢٩ ــ وجه هارولد ويلسون رئيس الوزارة البريطانية تحذيرا الى حكومة الاقلية البيضاء في روديسيا من اعلان الاستقلال ، وقال في تحذيره أن ٤٨ دولة في الامم المتحدة وافقت على فرض عقوبات ضد روديسيا ، واكد أن بريطانيا مستعدة لفرض الحصار البحرى لخنق روديسيا ومنع وصول شحنات البترول اليها من البرتغال ، وان دول العالم ستنظم مساعدات لزامبيا. وقد اجتمع ويلسون وسميث وتناول الاجتماع مسألة عقد معاهدة بين روديسيا وبريطانيا تضمن الحقوق الدستورية للاغلبية الافريقية في حالة اعلان الاستقلال.

انظر ايضا : ج.ع.م (١١) ، الجنوب المحتل (٢ ، ٥) ، روديسيا (٤ ، ١٠ ، ١٨ ، ٣٠) ، غانا (٣١) ، الولايات المتحدة (١١) .

النمسا :

٢٣ ــ وافق الرئيس النمسوى فرانز جوناس على استقالة الحكومة الائتلافية التى قدمت استقالتها بعد فشل الحزب الاشتراكى وحزب الشعب في الاتفاق على مشروع الميزانية الجديدة .

الهند :

٣ ــ قام الرئيس الهندى رادا كريشنان بزيارة ليوغوسلافيا واجرى محادثات مع الرئيس اليوغوسلافى تيتو ، ثم غادرها الى تشيكوسلوفاكيا وتبادل مع الرئيس التشيكى انطونيو نوفوتنى محادثات حول المشكلات الدولية والعلاقات بين البلدين في الميادين المختلفة .

١٢ ــ هددت حكومة بهادورلال شاسترى بفرض حصار بحرى على باكستان اذا تمادت تهديدها بحجز السفن الهندية ومصادرة شحناتها بدون اعلان حرب .

١٤ ــ تجددت المعارك بين القوات الهندية والباكستانية على طول خط وقف اطلاق النار الممتد مسافة ١٥٠٠ كيلو متر ، بالرغم من قرار مجلس الامن الخاص بوقف اطلاق النار .

١٨ ــ اعلن شاسترى رئيس وزراء الهند ان القوات الهندية لن تنسحب من اقليم لاهور في الاراضى الباكستانية مالم تنسحب القوات الباكستانية من اقليم تشامب في كشمير .

٢٢ ــ تم في نيودلهى توقيع اتفاق تجارى بين الهند والسودان .

انظر ايضا : باكستان (٢٥)، ج.ع.م (١٠) .

الولايات المتحدة الامريكية :

١ ــ اجتمع في نيويورك دين راسك وزير خارجية الولايات المتحدة باندريه جروميكو وزير الخارجية السوفييتى وبحثا مسالة نزع السلاح ومسألة الامن الاوربى وهى تشمل وحدة المانيا ، وصرح الوزير الامريكى بأنهما لم يحرزا اى تقدم بشأن هاتين المسألتين .

٥ ــ وافق مجلس الشيوخ الامريكى على اعتماد مبلغ ٣٫٢٢٨ مليون دولار للمعونة الخارجية الامريكية .

١١ ــ بحث دين راسك وزير خارجية الولايات المتحدة ومايكل ستيوارت وزير الخارجية البريطانى الخلافات بين بلديهما حول انشاء قوة نووية تابعة لحلف الاطلنطى. وصرح ستيوارت بأن هذاالمشروع يعوق تقدم المباحثات مع الاتحاد السوفييتى بشأن نزع السلاح . وقد اتفق الجانبان على ان تقوم الولايات المتحدة باجراء مزيد من المحادثات مع المانيا الغربية وسائر الحلفاء الاوروبيين ، قبل اتخاذ قرار ايطاليا واليابان القوة الذرية الا عندئذ التى طال الجدل حولها .

١٧ ــ بعث الرئيس الامريكى جونسون رسالة الى ليفى اشكول رئيس وزراء « اسرائيل » قال فيها ان العمل الذرى المشترك لازالة ملوحة ماء البحر سيقام في « ابيب » دليلا على الجهد التعاونى لاسرائيل والولايات المتحدة . وقد بدأ هذا المشروع المشترك في يونيو ١٩٦٥ عندما زار اشكول واشنطون واجتمع بجونسون .

٢٠ ــ اعلنت وزارة الدفاع الامريكية ان المشروع الخاص ببناء قوة نووية متعددة الاطراف لحلف الاطلنطى لم يعد له وجود فعلى، ووصفت المشروع بأنه بشكله الحالى « أكاديمى » .

انظر ايضا : الاتحاد السوفييتى (١٦) بناما (٢٨) ، ج.ع.م (١٢) ، الصين (١٥) ، كندا (٢٠) ، فلسطين (١٧) ، اليابان (١٣) .

اليابان :

٥ ــ قامت مظاهرات جديدة في طوكيو احتجاجا على اعادة العلاقات الطبيعية بين اليابان وكوريا الجنوبية ، وكان ذلك اثناء اجتماع البرلمان اليابانى في جلسة خاصة للتصديق على معاهدة اعادة العلاقات مع كوريا .

١٢ ــ اعلن ساتو رئيس وزراء اليابان أمام البرلمان أن حكومته تطالب الولايات المتحدة بأن تعيد الى اليابان جزيرة أوكينا التى تحتلها. ونفى رئيس الوزارة اليابانية اتهامات الحزب الاشتراكى بأن معاهدة اعادة العلاقات بين اليابان وكوريا الجنوبية تمهد الطريق لعقد تحالف عسكرى بين البلدين. وذكر ان جزيرة تاكشيما المتنازع عليها بين البلدين هى أرض يابانية منذ قديم الزمان وأن حكومته ستواصل الاصرار بقوة على استرجاع سيادتها على هذه الجزيرة .

نوفمبر

الاتحاد السوفييتي :

٣ — أبلغت وزارة الخارجية السوفييتية سفراء الدول العربيـــة لدى موسكو رسميا أن موقف الاتحاد السوفييتي من عدم التعـــاون الاقتصادى مع اسرائيل ورفض انشاء علاقات تجارية معها ، وعدم السماح بهجرة أى يهودى روسى اليها ، لا يزال كما هو لم يتغير .

٤ — وجه الاتحاد السوفييتي تحذيرا رسميا الى الولايات المتحدة من العواقب التى يمكن أن تنجم عن موافقة واشنطون على تدريب فرق الصواريخ التابعة لالمانيـا الغربية فى الاراضى الامريكية . ووصـف الاتحـاد الســوفييتى الاتفاقات العسكرية التى وقعت بين الولايات المتحدة والمانيـــا الغربية ، بأنها خرق للاتفاقيــة الموقعة بين الدول الاربع الكبرى فى نهاية الحرب الثانية .

١٥ — أصدرت الحكومة السوفييتية بيانا أعلنت فيه أنها لن تعترف بنظام الحكم العنصرى الذى اغتصب السلطة فى روديسيا .

٢١ — أصدر الاتحاد السوفييتي بيانات اتهم فيـه الولايات المتحـــدة بمواصلة الاعمال العدوانية فى لاوس عن طريق القواعد الامريكية فى تايلانـد ، وقال البيـــان السوفييتى أن هذه الاعمال تزيد خطورة الموقف فى جنوب شرقى آسيا . وقد بعث الاتحــاد الســوفييتى هذا البيـان الى بريطانيا — شريكته فى رياســة مؤتمر جنيف بشأن لاوس — بغية اصداره كبيان مشـــترك من الجانبين .

٢٧ — ٣٠ — قام ليونيـــد بريزنيف السكرتير الاول للحزب الشيوعى السوفييتى بزيارة لالمانيا الشرقية استغرقت ثلاثة أيام أجرى فيها مباحثات مع كبار المسئولين فى المانيــا . وقد تناولت النزاع الصينى السوفييتى ، واحيطت الزيارة بالسرية ولم يعلن عنها الا بعد انتهائها .

انظر أيضا : الجزائر (٣) ، ج . ع . م (٢٥) ، الصين (٦) ، العراق (١) ، فرنســا (٢) المملكة المتحدة (٢٩) ، الهند (٢٢) ، الولايات المتحدة (١٨) .

الارجنتين :

٨ — صدر بيان رسمى فى بوينس ايرس جاء فيـه أن رجـال الحرس الوطنى الشيلى أطلقوا النيران على قوات البوليس الارجنتينى بعد أن توغلوا داخل الاراضى الارجنتينية فردت عليهـا قوات البوليس بالمثل . وصدر بيــان آخر فى اليوم التالى أعلنت فيه الارجنتين أن حقها فى المنطقــة التى وقع فيها الاشتباك لا يقبل الجدل .

انظر أيضا : شيلى (٩) .

الاردن :

١ — حذرت الاردن فى مجلس الامن من الموقف المتدهور عـلى خطـوط الهدنة فى منطقة اللطرون المجردة من السلاح ، وطلب ممثل الاردن عقد اجتماع عاجل لمجلس الامن ما لم تنسحب القوات الاسرائيلية فورا من المنطقة .

١٠ — ادانت لجنـة الهـدنة الاردنية الاسرائيلية المشـتركة اسرائيل بالعدوان على قرية قلقيلية صباح يوم ٥ سبتمبر . وقد أعلنت هيئة الرقابة الدولية على الهدنة فى فلسطين قرار الادانة .

١٨ — أقر مجلس الوزراء الاردنى اتفاق الامتيازات والحصانة الخـاصة بمجلس الوحـدة الاقتصـــادية العربيــة والمعروف أن المجلس يضم الاردن و ج.ع.م والعراق وسوريا والكويت .

انظر أيضا : فلسطين (١٩) .

استراليا :

١٠ — وافقت هيئـة تجـــارة القمح الاسترالية فى ملبورن على بيـع ٥٠٠ ألف طن من القمح للصين الشعبية .

المانيا الاتحادية (الغربية) :

١٠ — أدلى رئيس وزراء المانيا الغربية ببيان فى مجلس النواب الالمانى عن سياسة حكومته الخارجية فى الســنوات الاربع القـادمة ، ناشد فيه الامة العربية اظهـار تفهمها لرغبة المانيـا فى اقامة علاقات طبيعية مع اسرائيل ، وأعرب عن رغبـة حكومته فى استئناف العلاقات الدبلوماسية مع الدول العربية .

١٢ — ١٣ — قام وزير خارجية المانيا الغربية بزيارة لفرنسا استغرقت يومين أجرى خلالها محادثات مع المسئولين الفرنسيين ، وقـد تناولت أزمة السوق الاوروبيــة المشـتركة وحلف الاطلنطى .

وانتهت المحادثات دون الوصول الى أى اتفاق .

٢٠ — أجرى وزير خارجية المانيا الغربية مباحثات مع المسئولين البريطانيين بشأن تشكيل قوة نووية تابعة لحلف شمال الاطلنطى . وقد ابدى المسئولون البريطانيون تمسكهم بالمشروع الخاص بانشاء قوة نووية لحلف الاطلنطى .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى (٨) ، المغرب (٢٩)، الهند (١٤) ، الولايات المتحدة (٢١) .

اندونسيا :

١١ — صرح وزير الخارجية الاندونسية عقب اجتماعه بالسفير الصينى بأنهما وافقا على ضرورة استمرار البلدين على ابقاء العلاقات الطيبة بينهما ، رغم الحركة المناهضة للصين التى قام بها المتظاهرون فى أعقاب الانقلاب الفاشل فى أندونيسيا .

١٥ — وافق البرلمان الاندونيسى على قرار يقضى بالغاء الحزب الشيوعى الاندونيسى وجميع المنظمات التابعة له فى مختلف البلاد .

انظر أيضا : الصين (٢٣) .

ايطاليـا :

٨ — قام الدورو رئيس وزراء ايطاليا بزيارة رسمية ليوغوسلافيا وأجرى محادثات مع المسئولين اليوغوسلافيين . وتعتبر هذه الزيارة اول زيارة يقوم بها رئيس حكومة ايطاليا ليوغوسلافيا خلال السنوات الخمسين الاخيرة .

باكستان :

١٧ — اعرب الرئيس الباكستانى أيوب خان عن رغبته فى مقابلة لال بهادور شاسترى رئيس وزراء الهند فى أرض سوفيتية للبحث فى تسوية النزاع بين البلدين .

٢٠ — اعلن وزير خارجية باكستان أن بلاده تؤيد الدول العربية فى موقفها من اسرائيل ، كما انها تؤيد الدول الافريقية فى موقفها بشأن طرد جنوب افريقيا من الامم المتحدة .

٣٠ — قدمت باكستان شكوى الى مجلس الامن قالت فيها ان الهند خالفت المعاهدة الخاصة بمياه نهر الاندوس التى ابرمت عام ١٩٦٠ وحجزت عن باكستان نصيبها منه .

انظر ايضا : الصين (١٥) ، الهند (٢١) .

البرازيل :

١٨ — بدأ مؤتمر وزراء خارجية منظمة الدول الامريكية اجتماعاته فى ريودى جانيرو .

بلغاريا :

١٥ — ٢٠ — قام تيودو زيفكوف السكرتير الاول للحزب الشيوعى البلغارى ورئيس الوزراء بزيارة رسمية للجمهورية العربية المتحدة أجرى خلالها محادثات مع الرئيس جمال عبد الناصر . وصدر بيان مشترك عن المحادثات استنكر السياسة الاستعمارية التى تمارسها الصهيونية فى اسرائيل ، وأيد نضال الشعب العربى فى الجنوب المحتل ، كما عارض البيان الاستقلال المزيف فى روديسيا ، ودعا الى وقف الاعمال العدوانية ضد فيتنام الشمالية . وأكد البيان تصميم البلدين على دعم علاقاتهما فى المجالين الاقتصادى والثقافى ، وتبادل العلماء ورجال الفكر والفن والرياضة .

٢٠ — بدأت فى صوفيا اجتماعات مجلس السلام العالمى التى يشترك فيها ممثلو حركات السلام فى عدد كبير من الدول . واستمر الاجتماع يومين بحث خلالها المشاكل التى تواجه الكفاح من اجل السلام ، مع توجيه اهتمام خاص بالاجراءات الممكن اتخاذها لوقف العدوان الامريكى فى فيتنام والمسائل المتعلقة بأمن اوروبا والتعايش السلمى .

٢١ — قام رئيس وزراء بلغاريا بزيارة رسمية لاثيوبيا استغرقت اربعة أيام ، وقد أجرى خلالها محادثات مع الامبراطور هيلاسلاسى حول العلاقات الاثيوبية البلغارية .

انظر ايضا : ج.ع.م (١٧) .

بولندا :

١٥ — قام تلادسلوف جومولكا سكرتير الحزب الشيوعى البولندى وجوزيف سيرانكيفتش بزيارة ليوغوسلافيا استغرقت خمسة أيام جرى خلالها محادثات مع المسئولين اليوغوسلاف . وصدر بيان مشترك عن المحادثات اعرب فيه الجانبان عن تأييدهما لكفاح الشعوب الافريقية الاسيوية ، وطالبا باتخاذ خطوات عاجلة لوقف التدخل العسكرى فى فيتنام، كما استنكرا موقف حكومة الاقلية البيضاء فى روديسيا من اعلان الاستقلال من جانب واحد .

٢٢ — ٢٩ — قام الرئيس البولندى أدوارد أوخاب بزيارة رسمية للجمهورية العربية المتحدة استمرت يوما أجرى خلالها محادثات مع الرئيس جمال عبد الناصر . وصدر بيان مشترك عن المحادثات أيد الحقوق المشروعة لشعب فلسطين ونضال الشعب العربى فى عدن والمحميات ، وأكد أن بقاء قاعدة عدن العسكرية الخاضعة للنفوذ البريطانى يشكل تهديدا خطيرا للسلام فى المنطقة واستنكر البيان اعلان الاستقلال المزيف من جانب الاقلية البيضاء فى روديسيا . ولقد استعرض الطرفان العلاقات بين البلدين وأكدا عزمهما على تدعيمها وتوسع نطاق التعاون بينهما .

انظر أيضا : ج.ع.م (٢٤) .

تانزانيا :

انظر : زامبيا (٦) ، كينيا (١٥) .

تركيا :

٣ — دعا سليمان ديريل رئيس وزراء تركيا الجديد فى أول خطاب له عن سياسة حكومته الخارجية ، الى الاشتراك مع اليونان فى البحث عن (حل معقول) للمشكلة القبرصية . وقال ان هذه المشكلة تعد عاملا هاما فى (توازن القوى) فى منطقة البحر الابيض المتوسط بين اليونان وتركيا الذى خلفته معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣ .

٧ — أعلنت تركيا رفضها اقتراح الرئيس القبرصى مكاريوس لوقف تجدد حوادث اطلاق النار فى ماما جوستا ، ومؤدى الاقتراح ازالة جميع الاستحكامات التى أقامها الطرفان المتنازعان ومنع الاشخاص المسلحين من الدخول الى القطاع التركى . وقالت تركيا ان هذا الاقتراح يهدف الى تحقيق أهداف القبارصة اليونانيين فقط .

انظر أيضا : قبرص (٥) .

الجزائر :

٢ — أذيع بيان رسمى بتأجيل مؤتمر القمة الافرو آسيوى الذى كان مقررا عقده يوم ٥ نوفمبر وبأن تظل اللجنة التحضيرية الدائمة مكلفة بالاعداد للمؤتمر ، وذلك بالتشاور مع البلد المضيف والدول الاخرى .

٣ — صرح وزير الاعلام الجزائرى بان النزاع الصينى السوفييتى قد عاق التخطيط لمؤتمر القمة الافرو آسيوى ؛ وان الصراع الايديولوجى بينهما قد القى بثقله على الاعداد لمؤتمر الجزائر ، وسنكون له عواقبه الوخيمة على دول العالم النامية .

٨ — تم توقيع بروتوكول للتعاون الاقتصادى بين الجزائر وموريتانيا .

١٦ — ابلغت حكومة الجزائر شركات البترول الغربية التى تعمل فى الجزائر ، أنها تعتزم انشاء نظام حكومى خاص لتوزيع البترول قرب منتصف عام ١٩٦٦ . وقد ابلغ المسئولون الجزائريون هذه الشركات ان المؤسسة الحكومية الجديدة التى ستتولى التوزيع مستقبلا قد تستولى على « اقل من خمسين فى المائة » من اجمالى التسويق خلال فترة تتراوح بين عامين وثلاثة اعوام .

انظر ايضا : المغرب (٢٧) .

الجمهورية العربية المتحدة :

١ — ٥ — قام الرئيس جمال عبد الناصر بزيارة رسمية لغينيا استغرقت اربعة ايام . وصدر بيان مشترك عن المحادثات التى أجراها مع الرئيس احمد سيكوتورى أعلن فيه الرئيسان استنكارهما للسياسة الاستعمارية فى روديسيا ، وأكد الرئيسان تأييدهما لحقوق شعب فلسطين المقدسة وحركات التحرر الوطنى فى أفريقيا ، وطالبا الرئيسان بحل مشكلة فيتنام ووقف العدوان وسحب القوات الاجنبية منها واحترام تنفيذ اتفاقيات جنيف ١٩٥٤ ، واستعرض الرئيسان العلاقات بين البلدين فى المجالات كافة .

١ — اختتمت اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادى بين ج . ع . م . ويوجوسلافيا دورتها الخامسة بالقاهرة يوم أول نوفمبر ، وكانت قد بدأت اجتماعاتها يوم ٢٠ اكتوبر ، واتخذت قرارات وتوصيات لتحقيق ودعم التعاون الاقتصادى بين البلدين .

٢ — صدر بيان أعلن فيه استنكار حكومة ج.ع.م. لقرار حكومة الاقلية فى روديسيا باعلان الاستقلال من جانب واحد وتنديدها به وقال البيان ان هذا الاجراء يعتبر عملا غير شرعى وان ج.ع.م. تلتزم ازاء قضية روديسيا قرار مؤتمر القمة الافريقى الذى صدر فى اكرا فى ٢٢ اكتوبر الماضى .

٤ — اصدرت وزارة الخارجية بيانا قالت فيه ان ج.ع.م. ومالطة قررتا اقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفارة .

٤ — تم توقيع اتفاقية التعاون العلمى والتكنولوجى بين ج . ع . م . وجمهورية المجر الشعبية .

٥ — تم بالقاهرة اتفاق للتعاون الاقتصادى واتفاق جديد طويل الاجل للتبادل التجارى بين ج.ع.م والمجر وكذلك بروتوكول السنة الاولى الذى سيلحق بالاتفاق التجارى للمدة فيما بين عامى ١٩٦٦ ، ١٩٧٠ .

١٧ — تم توقيع ثلاث اتفاقيات بين ج.ع.م. وبلغاريا وهى : اتفاقية التجارة والدفع طويلة الاجل ، واتفاقية التعاون الفنى والاقتصادى ، واتفاقية التعاون العلمى والفنى . كما تم توقيع اتفاق آخر يقضى بانشاء لجنة تجارية مشتركة لبحث التعاون الاقتصادى والعلمى بين البلدين ولمتابعة تنفيذ الاتفاقيات المعقودة بينهما والعمل على نمو التبادل التجارى .

٢٤ — اجتمع السيد محمود رياض وزير الخارجية بسفير الاتحاد السوفيتى فى القاهرة وبحث معه الاوضاع الخاصة بالامم المتحدة خصوصا الدعوة الى عقد مؤتمر عالمى لنزع السلاح تشترك فيه جميع الدول .

٢٤ — تم توقيع اتفاقية التعاون الفنى والاقتصادى بين ج . ع . م . وجمهورية بولندا الشعبية .

٢٥ — القى الرئيس جمال عبد الناصر خطابا افتتح به الدورة الثالثة لمجلس الامة ، تحدث فيه عن معالم سياستنا الداخلية والخارجية :

وفى مجال السياسة الخارجية استعرض الرئيس جمال عبد الناصر فى خطابه علاقتنا بخمس من الدول الكبيرة هى :

— الاتحاد السوفييتى وقد أشار الرئيس الى زيارته الاخيرة لموسكو التى اسفرت فيما اسفرت عن تفاهم يوفر على الشعب المصرى مالا يقل عن مائتى مليون جنيه .

— الولايات المتحدة الامريكية وقد تحسنت العلاقات بها كثيرا عما كانت فى بداية عام ١٩٦٥ ، ولكن حقيقة الخلاف هو موقف أمريكا من اسرائيل .

— فرنسا ، وقد قدر الشعب

المصرى الترحيب الـودى الذى لقيه المشير عبد الحكيم عامر ممثل مصر والثورة العربية من رئيس الدولة الفرنسى .
— الصين ، وقد ذكر الرئيس ان سياسة ج.ع.م. الثابتة هى الصداقة مع الصين .

٢٩ — قام وفد تجارى عربى بزيارة لتايلاند لاجراء مباحثات مع المسئولين فى تايلاند لعقد اتفاقية تجارية بين البلدين .

انظر ايضا — بلغاريا (١٥) بولندا (٢٢) فرنسا (٤) لبنان (٣) الولايات المتحدة (٣٠) .

الجمهورية العربية اليمنية :

١٧ — اصدرت وزارة الخارجية اليمنية بيانا اعلنت فيه ان طائرات بريطانيا ارتكبت اعمالا عدوانية ضد اليمن باختراقها مجالها الجوى .

٢٣ — بدأت اجتماعات مؤتمر حرض وفقا لاتفاق جدة بين ج . ع . م . والسعودية الخاص بتحقيق السلام والاستقرار فى اليمن ، واذيعت اسماء اعضاء المؤتمر الخمسين قبيل انعقاده .

٢٥ — اصدرت حكومة الجمهورية اليمنية بيانا اعلنت فيه ان مدينة البيضاء اليمنية تعرضت للاعتداء مرتين من جانب القوات البريطانية .

الجنوب المحتل :

• — وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة باغلبية ٦٤ صوتا ضد ٢٢ صوتا وامتناع عشرة اعضاء من التصويت على قرار يدعو الى ازالة القواعد البريطانية بصورة عاجلة من عدن «باعتبارها عقبة رئيسية فى سبيل تحرير شعب المنطقة من السيطرة الاستعمارية» وقد وجه القرار انتباه مجلس الامن الى الموقف الخطير الذى يسود المنطقة نتيجة للاعمال العسكرية البريطانية ضد شعب المنطقة .

• — وصل الى عدن السكرتير البريطانى لشئون الكومنولث والمستعمرات البريطانية فى زيارة للجنوب المحتل استمرت اسبوعين ، وقد أجرى خلالها مناقشات شخصية مع ممثلى وجهات النظر فى الجنوب المحتل .

٢١ — اصدرت الجبهة القومية لتحرير الجنوب المحتل بيانا اعلنت فيه ان قوات جبهة التحرير قامت بعدة عمليات ضد القوات البريطانية فى ثلاث جبهات الحواشب الشرقية ، وردفان الغربية والضالع والشعيب .

داهومى :

٢٧ — اصدرت الجمعية الوطنية فى داهومى قرار بتنحية الرئيس سوروميجان ابيتى عن منصبه كرئيس لجمهورية داهومى وتم تعيين نائب رئيس الجمهورية رئيسا موقتا .

٢٩ — قام الجيش فى داهومى بانقلاب استولى فيه على السلطة وارغم سوروميجان ابيتى رئيس الجمهورية وجوستين اهومادجبى نائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء على الاستقالة وقد قام الجيش بانقلابه بعد أن رفض ابيتى تنفيذ قرار الجمعية الوطنية الخاص بمطالبته بالتنحى عن منصبه لرئيس الجمعية .

روديسيا :

٣ — اعلن ايان سميث رئيس حكومة الاقلية البيضاء فى روديسيا ان الخلافات بين حكومته وبين بريطانيا لا تزال كما كانت واسعة النطاق متعذرة على الوفاق ، واعلنت حكومة روديسيا انه اذا لم تقبل بريطانيا تعديلاتها للدستور الحالى فى روديسيا فان اللجنة الملكية لن تنشأ .

٥ — اعلنت حكومة الاقلية البيضاء فى روديسيا حالة الطوارىء فى جميع انحاء البلاد لمدة ٩٠ يوما .

٦ — بعث ايان سميث رئيس حكومة الاقلية البيضاء برسالة الى رئيس وزراء بريطانيا ابلغه فيها رفضه لاقتراحه الاخير الخاص بتكوين لجنة تعينها ملكة بريطانيا لبحث ازمة استقلال المستعمرة ومحاولة حلها .

٦ — اصدر حزب اتحاد زيمبابوى الوطنى الافريقى فى مقره فى دار السلام ، بيانا استنكر فيه اعلان حكومة سميث حالة الطوارىء فى انحاء روديسيا ، ووصف هذا الاجراء بأنه الخطوة الاولى من جانب سميث لاعلان الاستقلال من جانب واحد ، وطالب الحزب الحكومة البريطانية بالتدخل العسكرى فورا فى روديسيا ودعا دول منظمة الوحدة الافريقية الى مساندة شعب زيمبابوى .

١٧ — اعلن ايان سميث رئيس حكومة الاقلية البيضاء فى روديسيا الاستقلال من جانب واحد . ومع اعلان الاستقلال أذاع سميث دستورا جديدا يضمن سيطرة الاقلية البيضاء على الاغلبية الافريقية كما أصدر قرارات بتعزيز الرقابة وتشديد اجراءات الطوارىء .

١٧ — أعلن أيان سميث رئيس حكومة الاقلية البيضاء و روديسيا طرد الحاكم البريطانى العام وسحب جميع ممتلكاته وتعيين نائب رئيس الوزراء حاكما للبلاد بدلا منه .

٢٨ — وجه أمين حزب اتحاد شعب زيمبابوى الافريقى (زابو) نداءالى الوطنيين فى روديسيا بالاضراب عن العمل ووقف التعامل تماما مع حكومة الاقلية البيضاء وحث الشعب فى روديسيا على تنظيم المقاومة السلبية حتى تسقط حكومة ايان سميث .

٢٩ — صرح ايان سميث أن سحب تناصل امريكا وفرنسا والمانيا الغربية من سالزبورى لا يعنى على الاطلاق أن روديسيا تقف بدون أصدقاء .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى (١٥) ، ج.ع.م. (١٢) ، زامبيا (٢٦) ، فرنسا (١١) ، المملكة المتحدة (٣ ، ١٢ ، ١٧ ، ٢٥) الهند (١١) ، اليابان (١٥) .

زامبيا :

٦ — ٧ — قام رئيس جمهورية زامبيا

بزيارة لتنزانيا استغرقت يوما واحدا بحث خلالها مع الرئيس نيريرى الاجراءات التى سيتخذها البلدان اذا ما اعلنت حكومة الاقلية البيضاء الاستقلال من جانب واحد .

١٢ — أعلن الرئيس كنيث كواندا ان حكومته اضطلعت بسلطات استثنائية واسعة لمواجهة اية اجراءات محتملة من جانب حكومة روديسيا ، وانه تم ارسال كتيبتين من جيش زامبيا الى الحدود مع روديسيا وان اى انتهاك للحدود سيقاوم بالقوة .

٢٦ — اتهمت زامبيا حكومة الاقلية البيضاء فى روديسيا بنسف أحد أبراج خطوط القوى الكهربائية الممتدة من سد كاريبا الى مدينة يتوى.

٢٨ — خول المؤتمر حزب الاستقلال المتحد الحاكم فى زامبيا ، كنيث كواندا رئيس زامبيا سلطة دعوة قوات أجنبية الى البلاد اذا رفضت بريطانيا ارسال قوات من عندها لحراسة سد كاريبا .

انظر ايضا : كينيا (١٥) ، المملكة المتحدة (٢٨) ، (٢٩) .

سنغافورة :

٢ — اجتمع نائب رئيس وزراء سنغافورة فى بلغراد مع نائب رئيس وزراء يوجوسلافيا وقد بحثا المسائل التى تهم البلدين .

انظر ايضا : المملكة المتحدة ٣ ، ١٢ ، ١٧ ، ٢٥ الهند (١١) اليابان (١٥) .

السودان :

٤ — وقع السيد اسماعيل الازهرى رئيس الحزب الوطنى الاتحادى والسيد صادق المهدى رئيس حزب الامه بيانا باتفاق الحزبين بشأن التعاون وعودة الائتلاف بينهما . وقد اشار البيان الى الاتفاق بين الحزبين على أن يرأس اسماعيل الازهرى رئيس مجلس السيادة وفود السودان فى جميع مؤتمرات القمة الدولية وان يتحمل الحزبان جميع اعباء الحكم ومسئولياته بالتضامن والاشتراك الفعلى الكامل .

١٨ — تقدمت حكومة السودان الى الجمعية التأسيسية بمشروع قرار بتعديل الدستور تعديلا يمكن الحكومة من اصدار قانون يحرم نشاط الحزب الشيوعى . وقد وافقت الجمعية على التعديل بأغلبية ١٤٥ صوتا ضد ٢٥ صوتا وامتناع اثنين .

سوريا :

٩ — سحبت ايران سفيرها من دمشق احتجاجا على ما جاء فى بيان رسمى القاه رئيس الحكومة السورية واشار فيه الى عروبة اقليم خوزاستان فى ايران .

١٠ — قررت حكومة سوريا سحب سفيرها فى طهران ردا على قرار حكومة ايران القاضى بسحب سفيرها من دمشق .

انظر ايضا : المغرب (٢٧)

سويسرا :

٢٣ — اعترفت منظمة الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات « جات » بالسوق الاوربية المشتركة كمنطقة للتجارة الاقليمية رغم المعارضة الشديدة من جانب اسرائيل .

شيلى :

٩ — اعلنت حالة الطوارىء بين قوات الجيش فى شيلى ، واتهمت حكومة شيلى الارجنتين بالعدوان فى حادث الاشتباك الذى وقع على الحدود بين البلدين يوم ٦٥/١١/٨

انظر ايضا : الارجنتين (٨)

الصين الشعبية :

٦ — بعث ماوتسى تونج زعيم الحزب الشيوعى الصينى وليو تشاوتشى رئيس الجمهورية وشوان لاى رئيس الوزراء برسالة تهنئة الى الحكومة السوفيتية بمناسبة الذكرى السنوية لعيد الثورة السوفيتية ، ووصفوا فيها العلاقات السوفيتية الصينية بأنها دائمة ولا يمكن قطعها .

١٤ — بعثت الصين الشعبية احتجاجا الى الحكومة الهندية على هجوم القوات الهندية على مرمى الحدود الصينية فى منطقة (تونجشولا) على الحدود بين سيكليم والصين .

١٥ — وافقت الصين الشعبية على مساعدة باكستان على انشاء صناعات ثقيلة فيها ، على أن يتم تمويل هذه المشروعات عن طريق القرض الذى سبق أن قدمته الصين لباكستان وتبلغ قيمته ٦٠ مليون دولار .

٢٣ — تقدمت الصين الشعبية احتجاجا الى الحكومة الاندونسية على اعمال العنف التى تعرض لها الرعايا والممتلكات الصينية فى اندونسيا .

٢٤ — اتهمت الصين وفيتنام الشمالية تايلاند بشن اعمال عدوانية على حدود كمبوديا .

انظر ايضا : استراليا (١٠) الارجنتين (٢٢) اندونيسيا (١٠) الجزائر (٣) ج.ع.م. (٢٥) الهند (٢٨) ، اليابان (٢٩) .

العراق :

١ — تم فى العراق تبادل وثائق ابرام البروتوكول الاقتصادى بين العراق والاتحاد السوفيتى .

غينيا :

١٥ — اعلنت غينيا انها وضعت كتيبة من القوات تحت تصرف منظمة الوحدة الافريقية لاستخدامها فى اى اجراءات عسكرية ضد روديسيا .

١٩ — غادر باريس سفير غينيا فى فرنسا بناء على طلب الحكومة الفرنسية ، عقب توتر العلاقات بين البلدين واستدعاء السفير الفرنسى من غينيا .

انظر ايضا : ج.ع.م. (١) فرنسا (١٧) ، موريتانيا (١٢)

فرنسا :

٣ — صدر بيان مشترك عن المحادثات التي اجراها وزير خارجية فرنسا مع الزعماء السوفييت . وقد دعا الجانبان في بيانهما الى ايجاد حل لازمة فيتنام على اساس اتفاقيات جنيف ١٩٥٤ ، واعلن اتفاقهما كدولتين اوربيتين على حل مشكلات الامن الاوربي ، كما نبها الى الاخطار التي ينطوي عليها انتشار الاسلحة الذرية وتضخمها .

٤ — أعلن الرئيس الفرنسي شارل ديجول أنه سيرشح نفسه لتولي رياسة الجمهورية لفترة اخرى .

٤ — أعلن تأليف جمعية برلمانية للصداقة العربية الفرنسية في باريس هدفها تدعيم العلاقات بين أعضاء البرلمان في كل من ج.ع.م. وفرنسا ، وقد تولى مسيو باسكيني نائب رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية رئاسة هذه الجمعية .

١١ — أعلنت الحكومة الفرنسية انها لن تعترف بأية حكومة في روديسيا تقوم نتيجة لاعلان استقلال روديسيا من جانب واحد .

١٧ — طلبت فرنسا من سفير غينيا مغادرة البلاد بعد ان اعلنت حكومة غينيا أن وزيرين فرنسيين كانت لهما صلة بمؤامرة الرئيس سيكوتوري ، واعلنت كذلك انها استدعت سفيرها في غينيا ونفت الاتهامات التي وجهت الى الوزيرين الفرنسيين .

٢٦ — أطلقت فرنسا بنجاح أول قمر صناعي فرنسي الصنع بأكمله واتخذ له مدارا حول الارض .

انظر ايضا — المانيا الاتحادية (١٢) ج.ع.م. ، غينيا (١٩) ، المملكة المتحدة (٢١)

الفلبين :

٩ — بدأت الانتخابات العامة في الفلبين لاختيار رئيس جديد للجمهورية ونائب له وثمانية اعضاء لمجلس الشيوخ وجميع اعضاء مجلس النواب البالغ عددهم ١٠٤ نواب وقد تم انتخاب فرديناند ماركوس رئيس مجلس الشيوخ الفلبيني رئيسا للجمهورية .

فلسطين :

٩ — اعلنت نتائج الانتخابات الاسرائيلية التي جرت يوم ٢ نوفمبر وقد اسفرت عن فوز حزبي الماباي واحدوت هاعفودا حيث حصلا على ٤٥ مقعدا في البرلمان ، وستؤلف الوزارة الجديدة برياسة ليفي اشكول .

١٩ — قام السيد احمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بزيارة الاردن ، وقد اجرى خلالها محادثات مع المسئولين الاردنيين عن التعاون بين المنظمة والاردن.

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي (٣) الاردن (٢١ ، ٢٨) ، لبنان (٣) .

فيتنام الجنوبية :

٣ — افتتحت قاعدة جوية امريكية جديدة في خليج (كامران) وصفت بأنها أضخم قاعدة أمريكية أنشئت حتى الآن في فيتنام الجنوبية ، اذ يرابط فيها عشرة آلاف جندي جوي من الامريكيين والكوريين الجنوبيين .

انظر ايضا : الولايات المتحدة (٢٨) .

فيتنام الشمالية :

انظر الولايات المتحدة (١٦) ، (٢٦) .

قبرص :

٥ — اقترح الاسقف مكاريوس رئيس جمهورية قبرص خطة جديدة لوقف تجدد حوادث اطلاق النار في فاماجوستا ، ويتلخص اقتراحه في ان يقوم البوليس القبرصي اليوناني وقوات الامم المتحدة بازالة جميع الاستحكامات التي اقامها الطرفان المتنازعان حول المدينة ومنع الاشخاص المسلحين من الدخول الى القطاع التركي المسور في المدينة او الخروج منه .

انظر ايضا : تركيا (٣ ، ٧) .

كندا :

٩ — فاز حزب الاحرار الذي يرأسه مستر بيرسون بالحكم بعد ان كسب مقعدين في البرلمان زيادة على عدد المقاعد التي كانت له قبل اجراء الانتخابات .

الكونغو برازافيل :

انظر : ليوبولدفيل (٥) .

الكونغو ليوبولدفيل :

٥ — اعلن ايفارست كيمبا رئيس وزراء الكونجو ليوبولدفيل أن دولتي الكونجو اتفقتا على استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما ، وعلى اعادة فتح الحدود مع الكونجو برازافيل .

١٤ — فشلت حكومة كيمبا في الحصول على ثقة البرلمان بأغلبية ١٣٤ صوتا ضد ١٢١ وامتناع ٧ أعضاء عن التصويت .

١٥ — اعاد الرئيس كازافوبو تكليف ايفارست كيمبا مرة اخرى تشكيل الحكومة الجديدة في الكونجو .

٢٥ — قام الجنرال جوزيف موبوتو قائد جيش الكونجو بانقلاب عسكري اطاح بجوزيف كازافوبو رئيس الجمهورية وحكومته التي يرأسها ايفارست كيمبا واعلن نفسه رئيسا للجمهورية لمدة خمس سنوات وكلف الكولونيل مولامبا بتأليف الوزارة

الكويت :

٢٤ — اصدر مجلس وزراء الكويت بيانا اعلن فيه نبأ وفاة الامير عبد الله السالم الصباح امير دولة الكويت والمناداة بالشيخ صباح السالم الصباح ولي العهد ورئيس الوزراء أميرا لدولة الكويت خلفا لشقيقه الامير عبد الله المتوفى .

كما اصدر المجلس قرارا بتفويض الشيخ جابر الاحمد وزير المالية والصناعة للقيام باعمال رئيس الوزراء بالنيابة بالاضافة الى عمله .

٢٧ ــ ادى الامير صباح السالم الصباح امام مجلس الامة الكويتى اليمين القانونية لتوليه السلطة ، والقى بيانا اعلن فيه الاستمرار على سياسة الامير الراحل عبد الله السالم الصباح وقد كلف الشيخ جابر الاحمد يوم ٣٠ نوفمبر بتشكيل الوزارة الكويتية الجديدة .

كينيـا :

١٥ ــ عقد زعماء اربع دول فى شرق افريقيا وهى تنزانيا وكينيـا واوغندا وزامبيـا ، مؤتمرا فى نيروبى لبحث ازمة روديسيا . وتناولت المباحثات بينهم امكانيات مساعدة زامبيااذا اقدمتروديسيا على حرمانها من منافذها التجارية الى الخارج .

لبنان :

٣ ــ اصدرت وزارة الدفاع اللبنانيـة بيانا اعلنت فيـه ان القـوات اللبنانيه المسلحة تصدت لقوات اسرائيلية توغلت داخل اراضى لبنان الجنوبية قرب قرية الطهيرة وتبادلت معها اطلاق النار حتى انسحبت القوات الاسرائيلية .

ــ تم التوقيع النهائى علـى البروتوكول الخاص بتنفيذ اتفاق التعويضات بين لبنان وج.ع.م. وهو ينظم الطريقة التى تتبعلدفع التعويضات عن املاك اللبنانيين .

٢٠ ــ تم التوقيع بالاحرف الاولى على اتفاقية بين الحكومة اللبنـانية وشركة ميدريكو الامريكية لتكرير البترول ، وهـى تنص على ان تدفع الشركة الامريكية للحكومة اللبنانية مبلغ اربعمائة الف دولار تسـوية لكل المطـالب اللبنانية السابقة ، وان تدفع نصف مليون دولار اضافية سنويا علاوة على الفـوائد التى تدفـع للحكومة اللبنانية ، كما وافقت الشركةعلى تخصيص ٢٠٪ من انتاجها للسوق المحلية سنويا .

انظر ايضا : المغرب (٢٧) .

المغرب :

٢٧ ــ تم فى الربـاط التوقيع بالاحـرف الاولى على اتفاق اقتصادى بين المغرب والجزائر .

ــ قررت الحكومة المغربيـة استدعاء سفيرها منلبنان وسوريا بسبب وجهات النظر التى اتخذتها الصحافة فى البلدين ازاء اختفاء الزعيم المغربى بن بركة .

٢٨ ــ تلقت المغرب قرضـا من البنك الامريكى للاستيراد والتصـدير قيمته ٢٤ مليوندولار لتمويلشراء معدات امريكية لتنمية مصـادر الفوسفات فى المغرب .

٢٩ ــ قام الملك الحسن بزيارة رسمية لالمانيا الغربية استمرت اربعة ايام اجرى خلالها محادثات مع المسئولين الالمـان .

المملكة المتحدة :

٣ ــ اعلن هـارولد ويلسـون رئيس الوزراء البريطانىفىمجلس العموم انه لا امل فى امكان التوصل الى اتفاق بين روديسيا وبريطانيا ، على التعديلات التى يجبادخالها على دستـور عام ١٩٦١ لتكون اساسا لعمل اللجنة الملكية .وقال ان حكومته مستعدة مع ذلك وبشروط لقبول مقترحات روديسيا بعرض فكرة الاستقلال على الشعب فى مجموعه .

١٠ ــ اعلنت بريطانيا عن خطط لانشاء قواعد عسكرية انجليزية امريكية مشتركة فى ارخبيل شـاجوس بالمحيط الهندى ولم يحدد بعدنوع المنشآت التى تعتزمان اقامتها فى هذه الجزر .

١٢ ــ اعلن هارولد ويلسون أن حكومته لن تبحث القيام بغزو عسكرى كبير لروديسيا ، ولكنها ستعطى كل الاعتبار لاى نداء من الحاكم العام لروديسيا للمساعدة على استعادة القانون والنظام هناك كما طلب ويلسـون من مجلس العموم تخويله سلطات استثنائية طارئة لاستعادة سلطة بريطانيا على روديسيا ، وقد منحهالبرلمان هذه السلطة .

١٧ ــ اعلنت بريطانيا انها ستلجأ الى الفيتـو فى مجلس الامـن لمنـع استخدام القوة ضد حكومةالاقلية البيضاء .

٢١ ــ قام زعيم حزب المحافظين البريطانى بزيارة لباريس استغرقت يومين اجرى خلالها مباحثات مع الرئيس ديجول حول الوحدة الاوربية وحلف الاطلنطى .

٢٥ ــ وافق البرلـمان البريطانى على التدابير التى اتخذتها الحكومـة البريطانية ضد حكومة الاقليـة البيضاء فى روديسيا ، ومنهـا تعديل دستور عام ١٩٦١ وتعزيز سلطـات الحـاكم البريطانى وتجميد ممتلكات حكومة ايـان سميث .

٢٨ ــ قدم المبعوث الخاص لهـارولـد ويلسون لدى دول شرق ووسط افريقيا تقريرا عن مهمته . كما قدم ايضا الى بريطانيا طلبا كتابيا جديدا من الرئيس كاوندا رئيس

جمهورية زامبيا بأرسال قوة جوية لحماية محطة التوليد الكهربائي في سد كاريبا الواقع بين زامبيا وروديسيا من احتمالات التخريب من جانب حكومة ايان سميث .

٢٩ — قام وزير الخارجية البريطاني بزيارة للاتحاد السوفيتي واجرى مباحثات مع المسئولين السوفييت تناولت المشكلة الفيتنامية ومنع انتشار الاسلحة النووية ، كما وقع اتفاقا للتبادل القنصلي بين الاتحاد السوفيتي وبريطانيا .

٢٩ — اشترطت الحكومة البريطانية لارسال قوات رمزية الى زامبيا أن تقتصر مهمة هذه القوة على الاغراض الدفاعية وفي أراضي زامبيا فقط ، وان تمتنع زامبيا عن السماح لاية قوات اخرى بدخول اراضيها وقت وجود القوة البريطانية فيها .

انظر ايضا : المانيا الاتحادية (٢٠) ، ج.ع.م. (٢٥)، الجمهورية اليمنية (١٧ ، ٢٥) ، زامبيا (٢٨)، وروديسيا (٣ ، ٦ ، ١٧) .

موريتانيا :

١٢ — عقد رؤساء كل من غينيا وموريتانيا ومالي والسنغال اجتماعا دعوا فيه الى القيام بغزو مسلح لروديسيا ، ووافقوا على ارسال فرق عسكرية افريقية لمساعدة الاغلبية الافريقية في روديسيا .

انظر ايضا : الجزائر (٨)

الهند :

٨ — اعلن وزير الخارجية الهندي في البرلمان ان الولايات المتحدة ابلغت الهند بأنها طلبت من دول حلف شمال الاطلنطي والحلف المركزي وحلف جنوب شرقي آسيا أن يمتنعوا عن امداد باكستان بالمساعدات العسكرية .

١١ — اعلن لال بهادور شاستري رئيس وزراء الهند ان بلاده لن تعترف باستقلال روديسيا تحت حكم الاقلية البيضاء .

١٤ — قامت السيدة لاكشيمي باندت المبعوثة الشخصية لشاستري بزيارة لالمانيا الاتحادية استغرقت اسبوعا واجرت خلالها اتصالات مع المستشار ايرهارد ونائبه ووزير الخارجية .

٢١ — أعلن شاستري استعداده للاجتماع بالرئيس الباكستاني ايوب خان والتباحث بشأن سحب القوات الهندية .

٢٢ — أعلن وزير الدفاع الهندي في البرلمان أن الهند وقعت اتفاقا مع الاتحاد السوفييتي لشراء غواصات سوفيتية وقطع بحرية اخرى .

٢٨ — قدمت الحكومة الهندية مذكرة الى السفارة الصينية في نيودلهي اعربت فيها عن قلقها من حشد القوات الصينية على حدود الهملايا ومن الاعمال العدوانية التي قامت بها هذه القوات اخيرا .

انظر ايضا : باكستان (١٧ ، ٣٠) ، الصين (١٤)

الولايات المتحدة :

١٦ — اعلنت الولايات المتحدة انها رفضت اقتراحين تقدمت بهما فيتنام الشمالية لاجراء محادثات سلام ووقف اطلاق النار في فيتنام وصرحت وزارة الخارجية الامريكية بأن المسئول الاول عن رفض الاقتراحين هو روبرت ماكنمارا وزير الدفاع .

١٨ — اجتمع وفد مجلس الشيوخ الامريكي برئاسة مايك مانسفيلد زعيم الاغلبية في المجلس ، باندريه جروميكو وزير الخارجية السوفيتية في موسكو . وبحث الجانبان الموقف في فيتنام وبعض المسائل الاخرى .

٢٠ — وصل الى بوخارست وفد مجلس الشيوخ الامريكي واجرى محادثات مع المسئولين المجريين .

٢١ — اعترف المسئولون الامريكيون ان الطائرات والصواريخ التي تمتلكها المانيا الغربية ودول حلف الاطلنطي تحمل رؤوسا ذرية امريكية وان الاشراف الامريكي على هذه الرؤوس كان في اوقات كثيرة اشرافا اسميا .

٢٦ — صرح روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الامريكي بأن الولايات المتحدة قررت تشديد الغارات على طرق المواصلات في فيتنام الشمالية التي تستخدم في ارسال امدادات الى الثوار في فيتنام الجنوبية .

٢٨ — قام روبرت ماكنمارا بزيارة لسايجون وكان يرافقه رئيس هيئة اركان الحرب الامريكية وتفقد جبهات القتال واجرى مباحثات مع قائد القوات الامريكية هناك .

٣٠ — اصدر الرئيس الامريكي جونسون تصريحا ببيع قمح قيمته خمسة وخمسون مليون دولار للجمهورية العربية المتحدة .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي (٨ ، ٢١) ، ج.ع.م. (٢٥) ، فيتنام الجنوبية (٣) لبنان (٢٠) ، المغرب (٢٨) ، الهند (١٨) اليابان (٢٩) .

اليابان :

١٥ — اعلنت الحكومة اليابانية انها لن تعترف بحكومة روديسيا ، وتبحث سحب القنصل الياباني العام من سالزبوري .

٢٠ — تم الاتفاق بين حكومتي اليابان

وكوريا الجنوبية على اعادة العلاقات الطبيعية بينهما اعتبارا من ٢٢ ديسمبر ١٩٦٥ .

٢٦ – اعلن رئيس وزراء اليابان أن الصين أصبحت خطرا حقيقيايهدد سلامة اليابان ، ولذلك فانها تسعى لسد العمل بمعاهدة الامن المتبادل مع الولايات المتحدة الامريكية .

يوغوسلافيا :

٧ – أعلن رئيس المجلس التنفيذى الاتحادى اليوجوسلافى بأن بلاده تعمل لتدعيم علاقاتها بالدول الغربية استنادا الى المبدأ القائل بأن الاختلاف فى النظم السياسية والاقتصادية وكذلك فى الموقف ازاء القضايا الدولية ، يجب الا يحول دون تقدم العلاقات بين الدول بعضها وبعض .

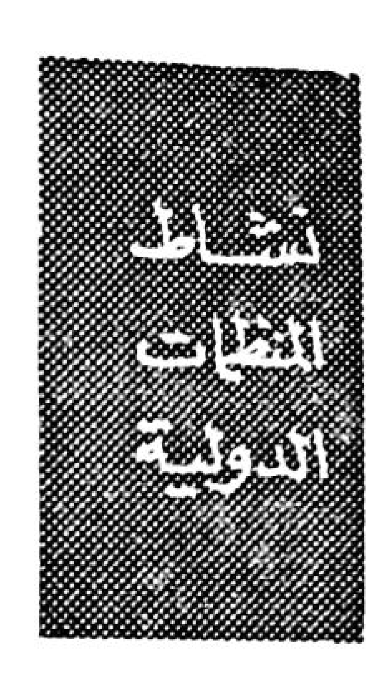
٢٠ – صدر البيان المشترك عن المباحثات التى اجراها الرئيس اليوجوسلافى تيتو مع زعيم الحزب الشيوعى البولندى خلال زيارته التى استغرقت ٨ ساعات ، وقداعرب الجانبان عن تأييدهما لكفاح الشعوب الافريقية الاسيوية من أجل الاستقلال السياسى والاقتصادى ، وطالبا باتخاذ خطوات عاجلة لوقف التدخل العسكرى فى فيتنام ، كمااستنكرا موقف حكومة الاقلية البيضاء فى روديسيا من حيث اعلانها الاستقلال من جانب واحد .

انظر ايضا : ايطاليا (٨) ، بولندا (١٥) ، ج.ع.م. (١) ، سنغافورة (٢) .

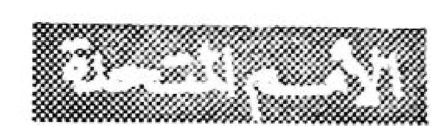
اليونان :

٢٠ – صدر فى موسكو بيان مشترك عن المحادثات التى اجراها السكرتير الاول للحزب الشيوعى اليونانى المنحل ، مع السكرتير الاول للحزب الشيوعى السوفييتى ، وقد دعا فيه الجانبان الى رفع الحظر الذى تفرضه الحكومة اليونانية على نشاط الحزب الشيوعى اليونانى واطلاق سراح الوطنيين الموجودين فى السجون.





الامم المتحدة
الوكالات المتخصصة
المنظمات الاقليمية
منظمات أخرى



١ – الذكرى العشرين لانشاء الامم المتحدة

احتفلت الامم المتحدة فى ٢٣ أكتوبر الماضى بالذكرى العشرين لقيامها . وأذاع أوثانت ، الامين العام ، نداء لتخليد هذه الذكرى جاء فيه أن خطر الحرب ما زال قائما وهذا الخطر يزداد يوما بعد يوم بالتجاء بعض الدول الى اتباع سياسة تحدوها الانانية والتعصب وتجاهلها ضرورة ممارسة نشاطها بالنظر الى خير الانسانية جمعاء . « ومع ذلك فان القلق والخوف من الحرب يساورنا جميعا . ونحن متفقون ، من حيث المبدأ على الاقل ، بأن اخضاع أمة لسيطرة أمة أخرى أو مجموعة من الامم أمر لا يمكن ان يطاق كما اننا متفقون على أن التعاون المتبادل هو خير أساس للعلاقات بين الامم .. فاذا عملنا متضامنين استطعنا ان نرفع مستوى معيشة جميع البشر خلال جيل تقريبا . وهيئة الامم المتحدة هى الاطار الذى يساعدنا على تحقيق أهدافنا وتطوير الحياة الدولية تطويرا منظما .. ان امتلاك خمس دول للاسلحة الذرية وقدرة البعض الاخر على صنع الاسلحة النووية يحتم ضرورة الوصول الى اتفاق لتحريم الاسلحة النووية أو على الاقل منع انتشارها » .

٢ – الدورة العشرين للجمعية العامة

اختتمت الجمعية العامة دورتها التاسعة عشرة فى أول سبتمبر ١٩٦٥ وقد بدأت هذه الدورة فى اول ديسمبر ١٩٦٤ ثم توقف نشاطها فى ١٨ فبراير ١٩٦٥ حتى اول سبتمبر الماضى بسبب الازمة المالية التى عانتها الهيئة والخلاف الكبير حول هذه المسألة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى (١) .

وبدأت الجمعية العامة دورتها العشرين فى ٢١ سبتمبر الماضى . وقد وافقت على الفور ودون معارضة على تشكيل « لجنة أوراق الاعتماد » من تسع دول أعضاء هى : استراليا كوستاريكا ، جواتيمالا ، ايسلاند ، مدغشقر ، سوريا ، الاتحاد السوفيتى ، الجمهورية العربية المتحدة، الولايات المتحدة الامريكية.

كما انتخبت الجمعية السيد امينتورى فانفانى وزير خارجية ايطاليا ، رئيسا للدورة العشرين .

وقبلت الجمعية عضوية ثلاث دول جديدة هى : جامبيا وجزر مالديف وسنغافورة (بعد انفصالها عن اتحاد ماليزيا) وبذلك أصبح عدد أعضاء المنظمة ١١٧ .

وفى جلسة ٢٢ سبتمبر انتخبت الجمعية سبعة عشر نائب رئيس للجمعية العامة ورؤساء اللجان الرئيسية السبع .

وتم انتخاب نواب الرئيس وفقا لنص المادة ٣١ من اللائحة الداخلية للجمعية العامة التى تنص على مبدأ التوزيع الجغرافى ، وكانت النتائج على النحو التالى :

٧ نواب يمثلون أفريقيا وآسيا : وهم واحد من كل من : بوروندى ، الكويت، جمهورية أفريقيا الوسطى، سيراليون ، المغرب ، لاوس وماليزيا .

نائب واحد يمثل أوربا الشرقية وهو من : بولندا .

(١) راجع العدد الاول من مجلة السياسة الدولية الصادر فى يوليو ١٩٦٥ ص ٢٢٢ – ٢٢٣ .

٣ نواب يمثلون أمريكا اللاتينية بارجواى ، شيلى وجواتيمالا .

نائب واحد يمثل اوروبا الغربية و « دولا أخرى » وهو من اسبانيا .

٥ نواب يمثلون الاعضاء الدائمين فى مجلس الامن وهم واحد من كل من : فرنسا ، الاتحاد السوفييتى ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة والصين الوطنية .

اما بالنسبة الى اللجان الرئيسية فكانت نتائج الانتخاب على الوجه التالى :

اللجنة الاولى (الشئون السياسية والامن) : كارولى تشاستوردى (المجر) رئيسا ، ليوبولدو بينيتس (اكوادور) نائبا للرئيس ، اسماعيل فهمى (الجمهورية العربية المتحدة) مقررا . ويلاحظ ان هذه أول مرة منذ ١٩٤٦ ينتخب فيها رئيس من اوروبا الشرقية لهذه اللجنة الهامة.

اللجنة السياسية الخاصة : كارليت اوغسط (هايتى) رئيسا ، خوزى انغليس (الفيليبن) نائبا للرئيس ، هرمود لانونج (الدانمرك) مقررا .

اللجنة الثانية (الشئون الاقتصادية والمالية) : بيبى ـ انيليو نورشوم (بلجيكا) رئيسا ، باتريشيو سيلفا (شيلى) نائبا للرئيس ، راماهو ليمبهاسو (مدغشقر) مقررا .

اللجنة الثالثة (الشئون الاجتماعية والثقافية) : فرانشيسكويفاس كانتينو (المكسيك) رئيسا ، السيدة حليمة ورزازى (المغرب) نائب رئيس ، جون ماكدونالد (كندا) مقررا .

اللجنة الرابعة (الوصاية وشئون الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى): مجيد رحنيمة (ايران) رئيسا ، عمانويل بروس (توغو) نائب رئيس ناتوار سينغ (الهند) مقررا .

اللجنة الخامسة (الادارة والميزانية) : نجيب بوزيرى (تونس) رئيسا ، بيدرو اولارتى (كولومبيا) نائب رئيس ، فلاديمير بروزا (تشيكوسلوفاكيا) مقررا .

اللجنة السادسة (الشئون القانونية) : الدكتور عبد الله العريان (الجمهورية العربية المتحدة) رئيسا ، كونستنتين فليتان (رومانيا) نائب رئيس ، غونزاكو الفيفار (اكوادور) مقررا .

جدول أعمال الدورة العشرين

تبحث الجمعية العامة فى دورتها العشرين عدة موضوعات تضمنتها ثلاث قوائم :

(أ) مشروع جدول الاعمال وقد صدر فى ٢٣ يوليو ١٩٦٥ ويضم ٩٨ مسألة اهمها مشكلة نزع السلاح العام ومنع انتشار الاسلحة النووية ومناقشة تقرير وكالة اغاثة اللاجئين الفلسطينيين ومناقشة تقرير مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، وسياسة الفصل العنصرى ، وقضية عمان ، وتصفية قبرص ..

(ب) قائمة اضافية صدرت فى ٢٧ اغسطس وتضم ستة موضوعات اهمها تقييم اختصاصات المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، وانتخاب قاضى لمحكمة العدل الدولية خلفا للمرحوم الدكتور عبد الحميد بدوى، وتمويل عمليات حفظ السلام فى المستقبل ..

(ج) ما يستجد من الاعمال : وقد اضيفت ثمانى مسائل الى جدول اعمال الجمعية تحت هذا البند وهى: تمثيل الصين الشعبية فى الامم المتحدة وقد أدرج هذا الموضوع بناء على طلب البانيا والجزائر وبورندى وكمبوديا والكونغو (برازافيل) وكوبا وغانا وغينيا ومالى ورومانيا . وطلب الامين العام ادراج ثلاث مسائل : دراسة عمليات حفظ السلام من جميع نواحيها ، تعديل النظام الداخلى للجمعية العامة وكذلك تعديل المادة ١٠٩ من الميثاق بما يتفق وزيادة عدد اعضاء مجلس الامن والمجلس الاقتصادى والاجتماعى . وطلبت ٣٤ دولة افريقية بحث موضوع « اعلان افريقيا منطقة مجردة من الاسلحة الذرية » كما طلبت الدول الافريقية ايضا بحث موضوع التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وطلب الاتحاد السوفيتى ايضا ادراج مسألتين : منع انتشار الاسلحة النووية وعدم التدخل فى شئون الدول الداخلية .

وقد وافقت الجمعية العامة فى جلستى ٢٤ و ٢٨ سبتمبر على جدول اعمالها وهو يشمل ١٠٨ مسائل بعد ان احالت موضوعين (وهما التنمية الاقليمية ، التضخم والتنمية الاقتصادية) الى الدورة الحادية والعشرين ، وبعد ان حولت اربعة موضوعات الى اثنين عن طريق الادماج .

المناقشة العامة : بدأت الجمعية مناقشتها العامة للشئون العالمية فى ٢٣ سبتمبر ولم تنته منها الا فى ١٤ اكتوبر . وقد توقفت المناقشة العامة فى مناسبتين: المناسبة الاولى هى زيارة قداسة البابا بولس السادس لمقر هيئة الامم المتحدة والمناسبة الثانية هى بحث قضية روديسيا على وجه الاستعجال .

٣ ـ قضية كشمير :

عقد مجلس الامن جلسة فى يوم ٤ سبتمبر لبحث النزاع المسلح الذى نشب بين الهند وباكستان حول كشمير . وكان امام المجلس صورة من النداء الذى وجهه اوثانت الامين العام يوم اول سبتمبر الى كل من حكومتى الهند وباكستان ، وكذلك تقرير من الامين العام بتاريخ ٣ سبتمبر عن الوضع الراهن فى كشمير .

وقد جاء فى نداء الامين العام انه طبقا لتقارير المراقبين العسكريين التابعين للامم المتحدة ، يلاحظ ان اعمال العنف عبر خط الهدنة فى كشمير زادت بشكل ملحوظ منذ ٥ اغسطس الماضى حتى أنها اصبحت تهدد السلام العالمى وقد تجر اوخم العواقب على شعب كشمير وعلى شعبى الهند وباكستان ، ويرى الامين العام أن الاحترام المتبادل لخط الهدنة يؤدى الى تهيئة الظروف المواتية لتسوية القضايا السياسية بين البلدين . واضاف الامين العام أنه مقدر كل التقدير مدى التعقيد الذى يلازم قضية كشمير ، ولكنه لا يؤمن البتة بأن تسوية هذه القضية يمكن ان تتم عن طريق العنف . هذا فضلا عن ان الالتجاء الى اعمال العنف مخالف لميثاق الامم المتحدة ولا يتفق والتزامات الهند وباكستان باعتبارهما عضوين فى هذه المنظمة. ولذلك يناشد الامين العام الطرفين بالافصاح عن رغبتهما فى احترام خط وقف اطلاق النار وسحب قواتهما المسلحة من المراكز التى احتلتها

عبر هذا الخط ، وضرورة تعاونهما في هذا الصدد مع مراقبي هيئة الامم .

وجاء في تقرير الامين العام ان الهدف العاجل هو حمل الطرفين على احترام خط وقف اطلاق النار الذى تحدد باتفاق الطرفين في ١٩٤٩ . ومنذ شهر يونيو الماضي خرق الطرفان خط الهدنة عدة مرات ، فخرقته باكستان ٢١٨ مرة وخرقته الهند ١٥٦ مرة . اما النزاع المسلح الحالي فقد بدا في ٥ اغسطس ١٩٦٥ عندما عبرت قوات باكستانية كبيرة متخفية في زى مدني خط الهدنة الى المنطقة الهندية من كشمير للقيام بأعمال حربية في المنطقة . وازداد الموقف خطورة عندما اطلقت باكستان نيران مدفعيتها على قطاع شامب الهندى في ١٥ — ١٦ اغسطس وعلى مدينة بونش في ١٩ و ٢٦ و ٢٨ اغسطس وتبادل الطرفان اطلاق النار في قطاع اورى الهندى وشاكوتهى الباكستاني في ١٤ اغسطس . وقامت الهند بقصف قرية اوان الباكستانية في ٢٥ اغسطس ، كما احتلت باكستان بعض المواقع الهندية في ٢٤ اغسطس واحتلت الهند مراكز باكستانية في عدة مناطق .

فازاء خطورة الموقف هذه واتساع نطاق العمليات الحربية ، يتعذر اعادة السلام الا اذا توافرت خمسة شروط :

١ — استعداد الطرفين لاحترام خط وقف النار .

٢ — استعداد حكومة باكستان لمنع قواتها النظامية او المتسللين من خرق خط وقف النار .

٣ — سحب قوات كلا الطرفين من المراكز التى احتلتها في قطاع الطرف الاخر .

٤ — وقف اطلاق النار على جانبي خط الهدنة .

٥ — كفالة حرية الحركة لمراقبي هيئة الامم المتحدة .

وتكلم مندوب الهند في جلسة مجلس الامن قائلا : ان تدهور الموقف بين الهند وباكستان في كشمير يرجع الى فشل المجلس في التنديد « بالعدوان » الباكستاني ، الامر الذى شجع الحكومة الباكستانية على التمادى في سياستها العدوانية . فمن واجب مجلس الامن ان يندد بالعدوان الباكستاني الجديد على الاراضي الهندية وان يأمرها بسحب جميع قواتها من ولاية جامو وكشمير التى هي جزء لا يتجزأ من الهند .

اما مندوب باكستان فقد نفى جميع الاتهامات التى وجهها مندوب الهند واحتفظ لنفسه بحق الرد عليها عندما يتلقى تعليمات حكومته .

وقدم مندوب ماليزيا مشروع قرار مشترك اقترحته بوليفيا وساحل العاج والاردن وماليزيا وهولندا واوروجواى يدعو حكومتي الهند وباكستان الى وقف اطلاق النار ، وسحب قواتهما ، واحترام خط وقف اطلاق النار ، وضرورة تعاون الحكومتين مع مراقبي الامم المتحدة في تنفيذ هذا القرار ، وتكليف الامين العام بمتابعة الاحداث وتقديم تقرير خلال ثلاثة ايام عن مدى احترام الطرفين لقرار المجلس .

ووافق المجلس بالاجماع على هذا المشروع (القرار رقم ٢٠٩ بتاريخ ٤ سبتمبر ١٩٦٥) .

وفي ٦ سبتمبر عقد مجلس الامن جلسة اخرى لبحث قضية كشمير على ضوء تقرير قدمه الامين العام ، وقد جاء فيه ان الطرفين لم يمتثلا لقرار المجلس الصادر في ٤ سبتمبر بوقف اطلاق النار وسحب قواتهما على جانبي خط الهدنة . على العكس فقد ازداد الموقف خطورة واتسع نطاق القتال اتساعا خطيرا جدا .

وتكلم مندوب باكستان فقال : ان الهند ضمت اقليم كشمير اليها دون استشارة الشعب الكشميرى فخالفت بذلك التزاماتها الدولية وقرارات مجلس الامن السابقة التى اعترفت صراحة بحق شعب كشمير في تقرير مصيره عن طريق اجراء استفتاء عام نزيه تحت اشراف الامم المتحدة . والان تقوم الهند بغزو باكستان بحجة وقف عمليات التسلل من الجانب الباكستاني الى القطاع الهندى من كشمير . هذا الغزو لا يتناسب البتة مع عمليات التسلل المزعومة . اما القول بأن القوات الباكستانية خرقت الحدود بينها وبين كشمير ، فهو قول مردود ، اذ ان باكستان لا تعترف بوجود حدود دولية بينها وبين كشمير ، لان هذا الاقليم ليس جزءا من الاراضي الهندية ولكنه اقليم متنازع عليه . واضاف المندوب الباكستاني بأن حكومته ستمارس حق الدفاع الشرعي الفردى والجماعي الى ان يتخذ مجلس الامن الاجراءات الكفيلة برد العدوان الهندى على باكستان وعلى جامو وكشمير .

ورد مندوب الهند : ان بلاده لم ترتكب عدوانا . على العكس ، فقد استعملت حقها الطبيعي في الدفاع الشرعي عن نفسها أمام عدوان باكستان الصارخ . واضاف مندوب الهند ان قرار مجلس الامن الصادر في ٤ سبتمبر كان يجب ان يوجه الى باكستان فقط وليس الى الهند ايضا .

وتقدم مندوب ماليزيا بمشروع قرار مشترك اقترحه الاعضاء غير الدائمين في مجلس الامن (بوليفيا ، ساحل العاج ، الاردن ، ماليزيا ، هولندا واوروجواى) يدعو الطرفين الى وقف القتال فورا وسحب قواتهما بسرعة الى ما وراء خط وقف اطلاق النار ، وتكليف الامين العام بعدم ادخار اى جهد لتنفيذ هذا القرار والقرار الصادر في ٤ سبتمبر واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتدعيم مراقبي الامم المتحدة العسكريين في المنطقة واحاطة مجلس الامن علما بتطورات الموقف ومدى مراعاة الطرفين لقرارات المجلس .

ووافق المجلس بالاجماع على هذا المشروع (القرار رقم ٢١٠ بتاريخ ٦ سبتمبر ١٩٦٥) .

وتنفيذا لقرار مجلس الامن ، قام الامين العام بزيارة لباكستان وللهند من ٧ الى ١٦ سبتمبر لاجراء محادثات مع أيوب خان وشاستري .. وقدم الامين تقريرا الى مجلس الامن عن زيارته جاء فيه : انه وجه نداءات الى حكومتي باكستان والهند يوم ١٤ سبتمبر بوقف اطلاق النار دون قيد او شرط . فاشترطت باكستان ان اى وقف لاطلاق النار ينبغي ان يضمن تسوية كريمة لمشكلة كشمير . واضاف الرئيس الباكستاني أن وقف اطلاق النار ينبغي ان يتبعه ارسال قوة من البلاد الافروآسيوية تحت اشراف الامم المتحدة الى كشمير لضمان عدالة استفتاء يجرى في الاقليم بشأن مستقبله . ولا بد ايضا من أن تنسحب القوات الهندية

وان حكومته على استعداد [illegible] لهذا الاجراء استعدادا تاما خلال هذه الفترة .

ومن ناحية أخرى أعلن لال بهادور شاستري أن الهند توافق على وقف اطلاق النار بشرط موافقة باكستان على ذلك ، وبشرط ضمان وقف عمليات التسلل [illegible] واحتفاظ الهند بحقها في وقف عمليات التسلل .

وبعث أوثانت نداء ثانيا الى الرئيس أيوب خان والى لال بهادور شاستري بوقف اطلاق النار دون قيد أو شرط ، فقبلت الهند نداء الامين العام ولكن حكومة باكستان تمسكت بشروطها الاولى . عندئذ طلب أوثانت من مجلس الامن أن يصدر أوامره الى الدولتين بوقف القتال تطبيقا لنص المادة ٤٠ من الميثاق . واذا لم يمتثل الطرفان لهذا الامر ، فعلى مجلس الامن أن يقرر أن هناك تهديدا للسلم وفقا لنص المادة ٣٩ من الميثاق ، ويكون له بالتالي حق تطبيق العقوبات على الهند وباكستان عملا بنص المادتين ٤١ و ٤٢ من الميثاق .

وعقد مجلس الامن جلسة يوم ١٧ سبتمبر وجلستين يوم ١٨ سبتمبر وجلسة يوم ٢٠ سبتمبر لبحث تقرير الامين العام . وتمسك مندوب باكستان بموقف حكومته وكذلك فعل مندوب الهند . وتكلم سائر أعضاء مجلس الامن . ويلاحظ ان الغالبية العظمى رأت أن مهمة مجلس الامن العاجلة الآن هى العمل من أجل وقف القتال على اعتبار ان وقف اطلاق النار يهيء الجو لاجراء مفاوضات بين الطرفين وتسوية قضية كشمير بالوسائل السلمية . الا انه تتضح من مناقشات المجلس أن مندوب الاردن أيد موقف باكستان وأعلن أن قرار مجلس الامن يجب أن يتضمن نصا يعترف بحق شعب كشمير فى تقرير مصيره . ومن ناحية أخرى أيد مندوب ماليزيا موقف الهند وطالب أن يندد مجلس الامن بتصرف باكستان

وتقدم مندوب هولندا بمشروع قرار يطلب من الهند وباكستان وقف اطلاق النار فى موعد أقصاه يوم الاربعاء ٢٢ سبتمبر ١٩٦٥ الساعة السابعة بتوقيت جرينتش ، ويدعو البلدين الى سحب قواتها الى المراكز التى كانت تحتلها قبل أن يبدأ الصدام يوم ٥ أغسطس ، ويدعو أوثانت الى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالاشراف على عمليتي وقف اطلاق النار وانسحاب القوات ، وتقديم تقرير الى مجلس الامن . كذلك يطالب مشروع القرار جميع الدول بالامتناع عن أى عمل من شأنه تعقيد الموقف . وأخيرا يقرر مجلس الامن أن يبدأ البحث فى ايجاد تسوية للمشكلة السياسية القائمة متى توقف اطلاق النار وانسحبت القوات الهندية والباكستانية على جانبي خط الهدنة .

ووافق المجلس على مشروع القرار بأغلبية عشرة أصوات وامتناع الاردن عن التصويت (القرار رقم ٢١١ بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٦٥) .

وفى ٢١ سبتمبر قدم أوثانت تقريرا الى مجلس الامن جاء فيه « اختيار ١٠٠ مراقب عسكرى للاشراف على تنفيذ قرار وقف اطلاق النار ، وأن تكاليف هذه العملية خلال ٣ أشهر تبلغ حوالى ٦٤٥٫٠٠٠ دولار » . وأضاف أن هؤلاء المراقبين سيكونون « بعثة الامم المتحدة للمراقبة فى الهند وباكستان » U.N.I.P.O.M. وستكون هذه البعثة مستقلة عن « مجموعة مراقبي الامم المتحدة العسكريين فى الهند وباكستان » U.N.M.G.I.P. .

وعقد مجلس الامن جلسة يوم ٢٢ سبتمبر أعلن فيها ذو الفقار على بهوتو وزير خارجية باكستان ، أن حكومته قررت احترام قرار مجلس الامن بوقف القتال حتى يسود السلام على الرغم من أن هذا القرار غير مرضى . وأضاف أنه اذا لم يتوصل مجلس الامن الى « تسوية عادلة مشرفة » لمشكلة كشمير الاساسية ، فان باكستان ستضطر الى الانسحاب من الامم المتحدة . ومن الجانب الآخر أعلن لال بهادور شاستري أنه أصدر أوامره الى القوات الهندية بوقف القتال .

وانعقد مجلس الامن فى ٢٧ سبتمبر لبحث تقرير قدمه أوثانت جاء فيه أن الموقف العسكرى ما زال مائعا وأن القتال تجدد على طول خط الهدنة فى كشمير . وأصدر المجلس قرارا يوجه نداء جديدا الى الهند وباكستان لحثهما على احترام قرار وقف اطلاق النار (القرار رقم ٢١٤ بتاريخ ٢٧ سبتمبر) .

وقدم أوثانت تقريرا جاء فيه أنه حتى ١٧ أكتوبر فشلت باكستان والهند فى الاذعان لمطالب مجلس الامن الخاصة بسحب قواتهما العسكرية كما انتهك الطرفان قرارات وقف اطلاق النار عدة مرات .

وعقد مجلس الامن جلستين فى ٢٥ و ٢٦ أكتوبر بناء على طلب باكستان لبحث النزاع الهندى الباكستانى . وقد اتهم مندوب باكستان الهند بتحدى قرار مجلس الامن الخاص باتخاذ خطوات لايجاد تسوية للمشكلة السياسية التى تكمن وراء النزاع القائم بين الهند وباكستان حول كشمير . وقد قاطع الوفد الهندى جلستي مجلس الامن لان مندوب باكستان يتعرض للمسائل السياسية المتعلقة بمشكلة كشمير . ومن ناحية أخرى اتهم المندوب السوفييتى ، أوثانت الامين العام ، بأنه تجاوز سلطاته بارسال مراقبين الى خط وقف اطلاق النار فى كشمير . وقال ان مجلس الامن وحده هو صاحب الحق فى تحديد عدد المراقبين هناك وفى تحديد نفقاتهم . ووافق المجلس على قرار يقضى بأن تعين كل من الهند وباكستان مندوبين للاجتماع بممثل أوثانت ووضع خطة لسحب قوات الجانبين الى المواقع التى كانت ترابط فيها قبل نشوب الحرب بينهما فى أغسطس الماضى .

وفى ٦ نوفمبر أكد مجلس الامن قراره الصادر فى ٢٦ أكتوبر وذلك بأغلبية تسعة أصوات مقابل لا شيء وامتناع الاتحاد السوفييتى والاردن عن التصويت .

٤ — قضية روديسيا

وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة فى ١٢ أكتوبر ، بأغلبية ١٠٧ أصوات ، على مشروع قرار يطالب بريطانيا بمنع روديسيا من اعلان الاستقلال من جانبها ولو اضطرت الى استخدام القوة العسكرية لتنفيذ ذلك . ولم تعارض المشروع الا البرتغال وجنوب افريقيا وامتنعت فرنسا عن التصويت . ولم تشترك

Scanned with CamScanner

بريطانيا في عملية التصويت .

وفي ٢ نوفمبر وافقت لجنة الوصاية التابعة للجمعية العامة ، وهي تضم ممثلين عن جميع الدول الاعضاء في المنظمة ، على مشروع قرار آسيوي افريقي بشأن روديسيا يدعو بريطانيا الى استخدام جميع الوسائل الضرورية لضمان استقلال روديسيا تحت حكم الاغلبية الافريقية ، ولتحقيق الحرية السياسية والمساواة لجميع الروديسيين . كما يدعو الى وقف العمل بدستور روديسيا لعام ١٩٦١ والى عقد مؤتمر دستوري جديد تشترك فيه جميع الاطراف . وقد اقرت اللجنة هذا المشروع بأغلبية ٧٩ صوتا مقابل ثمانية اصوات وامتناع ١٧ عن التصويت وغياب ١٣ عن عملية الاقتراع . وكانت الدول التى عارضت مشروع القرار هي : استراليا وكندا ونيوزيلاند وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة والبرتغال وبلجيكا . أما الدول التى امتنعت عن التصويت فمعظمها من دول أمريكا اللاتينية .

وعادت لجنة الوصاية الى بحث قضية روديسيا ووافقت في ١١نوفمبر على توصية عاجلة بأن تستنكر الامم المتحدة رسميا اعلان ايان سميث الاستقلال من جانب واحد بطريقة غير مشروعة . وحددت الجمعية جلسة خاصة عاجلة لبحث ازمة روديسيا ولاقرار هذه التوصية .

وفعلا اصدرت الجمعية العامة قرارا بأغلبية ١٠٧ اصوات مقابل صوتين فقط هما اتحاد جنوب افريقيا والبرتغال وامتناع فرنسا عن التصويت يدعو بريطانيا الى استنكار اعلان الاستقلال من روديسيا من جانب حكومة الاقلية البيضاء ويدعو الحكومة البريطانية الى أن تنفذ فورا جميع القرارات التى سبق أن اصدرتها الجمعية العامة ومجلس الامن بشأن روديسيا وهي تدعو الى انهاء التمرد من جانب السلطات غير المشروعة في روديسيا .

وفي الوقت نفسه اصدر مجلس الامن قرارا ندد فيه باعلان حكومة الاقلية البيضاء في روديسيا الاستقلال من جانب واحد . ودعا في قراره جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة الى عدم الاعتراف بهذه الحكومة « غير الشرعية » وعدم تقديم أية مساعدات لها . وتمت الموافقة على هذا القرار بأغلبية عشرة اصوات مقابل لا شيء وامتناع فرنسا عن التصويت . وكان مجلس الامن قد عقد جلسته هذه بناء على طلب الدول الافريقية والاسيوية . وقد سمح مجلس الامن لمندوبي الجمهورية العربية المتحدة وغانا ومالي وزامبيا وسيراليون وتانزانيا ونيجيريا والسنغال والهند وباكستان — وهم من غير اعضاء مجلس الامن — بالاشتراك في مناقشة مشكلة روديسيا .

وفي ٢٠ نوفمبر وافق مجلس الامن على قرار بشأن الموقف في روديسيا بأغلبية ١٠ اصوات وامتناع فرنسا عن التصويت . ويدعو القرار جميع الدول الاعضاء بالامم المتحدة الى « بذل أقصى جهودها » لقطع علاقاتها الاقتصادية مع روديسيا وحظر ارسال البترول ومنتجاته اليها . كما يدعو بريطانيا الى « اخماد تمرد الاقلية العنصرية البيضاء في روديسيا» دون تحديد للطريقة التى يمكن بها اخماد هذا التمرد . ودعا القرار أيضا الحكومة البريطانية الى اتخاذ اجراءات فورية تسمح لشعب روديسيا بتقرير مصيره . وكانت بوليفيا واورجواى قد تقدمت بهذا المشروع كحل وسط بين موقف بريطانيا وموقف الدول الافريقية التى تريد أن تتخذ بريطانيا اجراءات عسكرية عاجلة لتسوية الموقف في روديسيا .

٥ — قضية تمثيل الصين

بحثت الجمعية العامة قضية تمثيل الصين في الامم المتحدة في عدة جلسات من ٨ الى ١٧ نوفمبر . وحدثت مفاجأة أثناء هذه المناقشات اذ أن مندوب فرنسا لم يكتف بتأييد تمثيل الصين الشعبية في الامم المتحدة ولكنه اقترح ايضا بأن يكون الاقتراع على هذه المسألة بأغلبية بسيطة بدلا من اغلبية الثلثين . ذلك لان المسألة ليست قبول دولة جديدة ولكن تمثيل دولة عضو بل مؤسسة للامم المتحدة . فالمسألة اذن مسألة اجرائية ولا يمكن اعتبارها من المسائل الهامة قياسا على ماورد من مسائل في المادة ١٨ من الميثاق .

الا ان الولايات المتحدة تقدمت في ١٥ نوفمبر وثماني دول أخرى بمشروع قرار يقضي بأن مسألة « عضوية » الصين مسألة هامة يقتضي صدور قرار بشأنها موافقة ثلثي عدد الاصوات ، وقد سبق للجمعية العامة أن اتخذت قرارا بهذا المعنى عام ١٩٦١ ، وفي ١٦ نوفمبر قدمت ١٢ دولة افرو آسيوية مشروع قرار الى الجمعية العامة بطرد فرموزا من المنظمة الدولية واعطاء مقعدها للصين الشعبية ، وفي ١٧ نوفمبر وافقت الجمعية العامة على مشروع القرار الامريكي الذى بمقتضاه يتم اقرار مسألة عضوية الصين في الامم المتحدة بأغلبية الثلثين . وفاز القرار بأغلبية ٥٦ صوتا ضد ٤٩ وامتناع ١١ عضوا عن التصويت . ومن ناحية اخرى رفضت الجمعية العامة مشروع القرار الافرو آسيوى الذى ينص على حق الصين الشعبية في احتلال مقعد الصين في المنظمة الدولية وكان ذلك بـ ٤٧ صوتا ضد ٤٧ وامتناع عشرين عضوا عن الاقتراع .

٦ — قضية فلسطين

في ٩ اكتوبر نشرت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين تقريرها السنوى عن نشاطها في الفترة من اول يوليو ١٩٦٤ الى ٣٠ يونيو ١٩٦٥ . وهو التقرير الذى رفعه مدير الوكالة لورانس ايكلمور الى الجمعية العامة للامم المتحدة . وقد وجه مايكلمور نداء الى الجمعية العامة لبحث كيفية تمويل برنامج مساعدة اللاجئين ، كما أوصى بمد فترة بقاء وكالة الغوث لمدة خمس سنوات أخرى بعد موعد انتهاء عملها في ٣٠ يونيو ١٩٦٦ . وقد قررت اللجنة السياسية الخاصة التابعة للجمعية العامة اعطاء الاولوية لمناقشة مسألة اللاجئين الفلسطينيين .

وبدأت اللجنة فعلا مناقشتها لهذه المسألة ابتداء من ١٥ اكتوبر حتى ١٧ نوفمبر . وقد رفضت غالبية الوفود وجهة النظر الاسرائيلية باجراء مفاوضات مباشرة بين الدول

العربية واسرائيل . وجدير بالذكر ان وفود الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية — التى كانت فيما مضى من اقوى الوفود المؤيدة لاسرائيل فى الامم المتحدة — تفضل الان عدم اتخاذ موقف معارض من العرب لان فى ذلك تعويق للوحدة الافريقية .

وقدمت الولايات المتحدة فى ٩ نوفمبر الى اللجنة السياسية الخاصة مشروع قرار ينص على مد فترة بقاء وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين حتى عام ١٩٦٩ ، أى لمدة ثلاث سنوات أخرى اعتبارا من يونيو ١٩٦٦ . الا ان المشروع لم يذكر شيئا بخصوص طلب الدول العربية تعيين حارس على أموال اللاجئين الفلسطينيين فى اسرائيل لادارة هذه الاموال ونقل دخلها الى وكالة الغوث ومن المعلوم ان اسرائيل ترفض اقتراح تعيين حارس على ممتلكات الفلسطينيين مدعية بأنها تخص « ملاكا غائبين » .

وقد تقدمت باكستان والصومال بتعديلات على مشروع القرار الامريكى .. ونصت هذه التعديلات على ان تعلن الامم المتحدة « انه لا يمكن تحقيق حل عادل لمشكلة اللاجئين بدون الاحترام الكامل لحقوقهم التى تتأكد كل عام منذ عام ١٩٤٨ » كما نصت على « وجوب اتخاذ عمل ضرورى لتأمين اعادة جميع حقوق الفلسطينيين اليهم بصورة كاملة » .

وفى ١٧ نوفمبر اقرت اللجنة السياسية الخاصة هذه التعديلات باغلبية ٤٣ صوتا مقابل ٣٩ وامتناع ٢٤ عن التصويت . كما اقرت اللجنة المشروع الامريكى بعد تعديله وصوتت الولايات المتحدة ضد مشروع القرار بعد تعديله . وقد صرحت المصادر الدبلوماسية فى الامم المتحدة بأن الوفود العربية تبحث ادخال تعديلات على مشروع القرار الذى وافقت عليه اللجنة السياسية الخاصة حتى يحصل على اغلبية ثلثى اعضاء الجمعية العامة . وتحاول الوفود العربية الحصول على تأييد وفود دول امريكا اللاتينية فى هذه المسألة.

ولذلك قرر السيد عبد الخالق حسونه ، الامين العام للجامعة العربية ، البقاء فى نيويورك للاشتراك مع الوفود العربية فى مهمة تذليل الصعاب التى تواجه اعتماد المشروع من الجمعية العامة . ويقول مراسل الاهرام فى الامم المتحدة ان الوفود العربية تجرى محادثات « استراتيجية » مع الوفد الامريكى لمحاولة ايجاد حل وسط .

وجدير بالذكر ان اللجنة السياسية الخاصة وافقت فى جلسة ٢٠ اكتوبر على الاستماع الى ممثل منظمة التحرير الفلسطينية اثناء مناقشة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين .

٧ — قضية عدن

فى ١٤ سبتمبر أصدرت اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار المتفرعة من الجمعية العامة تقريرا وجهت فيه نقدا شديدا الى بريطانيا وقالت ان الموقف فى الاقليم قد تدهور بسرعة . ودعت اللجنة بريطانيا الى الاعداد لاجراء انتخابات بلا ابطاء والغاء حالة الطوارىء . كما حث التقرير على ان تعالج الجمعية العامة فى دورتها العشرين هذه المسألة بوصفها احدى المسائل العاجلة .

وبحثت لجنة الوصاية المنبثقة من الجمعية العامة قضية عدن منذ ١٥ اكتوبر حتى ٣ نوفمبر . وقد كلفت لجنة الوصاية لجنة صياغة فرعية من الدول الافريقية الاسيوية باعداد مشروع فى هذا الشأن .

وقد تقدمت ٣٨ دولة افريقية آسيوية بمشروع قرار بشأن عدن والجنوب المحتل الى لجنة الوصاية يقوم على أساس ان التدابير العسكرية البريطانية ضد شعب عدن والمحميات قد خلقت موقفا خطيرا يستحق اهتمام مجلس الامن . واعربت هذه الدول عن اسفها للمحاولات التى تبذلها بريطانيا لانشاء نظام حكم لا يمثل الشعب فى المنطقة . كما دعا المشروع الى ازالة جميع القواعد العسكرية فورا والغاء حالة الطوارىء والقوانين المقيدة للحريات ووقف اعمال القمع العسكرية واطلاق سراح المعتقلين السياسيين واعادة المنفيين . واكد المشروع ايضا حق الشعب فى تقرير مصيره ودعا الدول لمساندة نضال الجنوب المحتل وناشد أوثانت ، امين عام الامم المتحدة ، ضمان تنفيذ هذه الخطوات .

وقد وافقت لجنة الوصاية على مشروع القرار فى ٣ نوفمبر . واقرته الجمعية العامة فى ٥ نوفمبر ١٩٦٥ باغلبية ٦٤ صوتا ضد ٣٢ صوتا وامتناع عشرة اعضاء عن التصويت.

٨ — قضية قبرص

عقد مجلس الامن جلسة طارئة يوم ٥ نوفمبر بناء على طلب تركيا لبحث الموقف المتفجر فى قبرص . وقد وجه فرناندو أورتيز سانز ، مندوب بوليفيا ورئيس المجلس ، نداء فى ختام المناقشة ناشد فيه الطرفين المتنازعين فى الجزيرة وجميع الاطراف المعنية ، مراعاة الاعتدال الكامل وتجنب التصرف بطريقة تزيد الموقف سوءا ، كما ناشدهم التعاون على تطبيق القرارات السابقة للمجلس . وكان هناك شبه اجماع بين أعضاء المجلس على النداء الذى وجهه الرئيس ولم يصدر المجلس قرارا رسميا فى هذا الشأن .

٩ — المستعمرات البرتغالية

وافق مجلس الامن فى ٢٣ نوفمبر باغلبية ٧ أصوات مقابل لا شىء وامتناع ٤ عن التصويت (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وهولندا) على مشروع قرار آسيوى افريقى يناشد جميع أعضاء الامم المتحدة عدم مساعدة البرتغال على قمع شعوب المستعمرات الافريقية، ويدعو البرتغال الى الاعتراف بحق هذه المستعمرات فى تقرير مصيرها . ولكن استبعد من المشروع نص يدعو الى مقاطعة البرتغال اقتصاديا وتجاريا .

١٠ — التفرقة العنصرية

رفضت اللجنة الاجتماعية (اللجنة الثالثة) المنبثقة من الجمعية العامة مشروع القرار الذى قدمته الولايات المتحدة واسرائيل لادراج عبارة « روح العداء لليهود » فى مشروع الميثاق الدولى ضد التفرقة العنصرية. وقد رفضت اللجنة هذا المشروع باغلبية ٨٣ صوتا مقابل ١٠ أصوات.

ومن ناحية اخرى رفضت اللجنة المشروع السوفييتي للربط بين الصهيونية والنازية .

وفي ٢٦ نوفمبر وافقت اللجنة الاجتماعية على مشروع قرار بتشكيل لجنة خاصة للتوسط في النزاعات العنصرية والعمل للقضاء على جميع انواع التمييز العنصري في العالم .

١١ — نزع السلاح

في ١٥ سبتمبر قدمت ثماني من دول عدم الانحياز من بينها الجمهورية العربية المتحدة مذكرة الى المؤتمر الدولي لنزع السلاح (مؤتمر الـ ١٨ في جنيف) تدعو فيها الدول الذرية الى ان توقف فورا التجارب النووية تحت الارض وان توقع اتفاقا يحظر اجراء مثل هذه التجارب . كما ناشدت دول عدم الانحياز الدول الذرية ، اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع نشر الاسلحة النووية ، على ان يتبع ذلك وقف التسابق على التسلح النووي ، وتدمير المخزون من الاسلحة النووية والاجهزة التي تستخدم ، اطلاقها . وقد صرح وليام فوستر ، المندوب الامريكي ، بأن حكومته لا تستطيع الموافقة على وقف التجارب النووية تحت الارض دون أن يكون هناك نظام للاشراف على وقف هذه التجارب . اما المندوب السوفييتي ، سيميون تسارابكين ، فقد ايد اقتراح دول عدم الانحياز . وقد أجل مؤتمر الـ ١٨ جلساته يوم ١٦ سبتمبر بمناسبة اجتماع الجمعية العامة .

وبدات اللجنة السياسية العامة (اللجنة الاولى) المنبثقة من الجمعية العامة مناقشة مسألة نزع الاسلحة النووية . وكان اول المتحدثين نيكولاي فيديرنكو ، المندوب السوفييتي ، وقد اعرب عن القلق لانتشار الاسلحة النووية وقال ان الوقت المناسب لوقف انتشار هذه الاسلحة ربما يفوت اذا اصبحت هذه الاسلحة ايسر صنعا واكثر تداولا ، مما يزيد في اخطار الحرب الذرية . وطالب بالغاء ما يسمى « بالنادي الذري » في اقرب وقت وحمل على مشروع الولايات المتحدة لانشاء قوة ذرية مشتركة .

واعلن اوثانت ، امين عام الامم المتحدة ، ان المنظمة لن تتمكن من الاسهام اسهاما فعالا في تقديم المباحثات الخاصة بنزع السلاح ، الا اذا اشتركت الدولة النووية القائمة خارج الامم المتحدة « الصين الشعبية » في هذه المحادثات .

وقد تقدم مندوب الجمهورية العربية المتحدة بمشروع قرار بشأن عدم انتشار الاسلحة النووية الى اللجنة السياسية . وقد تبنت هذا المشروع البالغ الاهمية ثماني دول غير منحازة من اعضاء لجنة جنيف لنزع السلاح وهي : الجمهورية العربية المتحدة والبرازيل وبورما واثيوبيا والهند والمكسيك ونيجيريا والسويد . ويدعو المشروع الى الاسراع في استئناف مفاوضات نزع السلاح في مؤتمر جنيف (وقد توقف عن العمل في ١٦ سبتمبر الماضي كما ذكرنا) مع اعطاء الاولوية لمعاهدة « خالية من الثغرات » تمنع انتشار الاسلحة النووية الى الدول التي لا تملكها الان . ووافقت اللجنة السياسية بجلسة ٨ نوفمبر على هذا المشروع بأغلبية ٨٣ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ست دول عن التصويت وغياب ٢٨ عضوا . ووافقت الجمعية العامة على المشروع يوم ١٩ نوفمبر .

ومن ناحية اخرى شكلت مجموعة دول عدم الانحياز لجنة خماسية تضم الجمهورية العربية المتحدة ويوغوسلافيا ونيجيريا وافغانستان وشيلي لاعداد مشروع قرار بشأن عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح لتقديمه الى اللجنة السياسية . وفعلا قدمت ٣٦ دولة من دول عدم الانحياز منها الجمهورية العربية المتحدة مشروع قرار الى اللجنة السياسية يدعو الى عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح في موعد لا يتعدى عام ١٩٦٧ تشترك الصين فيه . كذلك تضمن المشروع الدعوة الى اشتراك جميع الدول في المشاورات الضرورية لتشكيل لجنة تحضيرية تمثل اكبر عدد ممكن من الدول لاتخاذ الخطوات المناسبة لعقد المؤتمر المقترح . واكد المشروع ضرورة بذل مزيد من الجهود للوصول الى اتفاق بشأن نزع السلاح بصورة كاملة وشاملة تحت رقابة دولية فعالة . وقد وافقت اللجنة السياسية على هذا المشروع في ٢٣ نوفمبر بأغلبية ٩٢ صوتا . ووافقت الولايات المتحدة على المشروع مع ابداء تحفظات شديدة بخصوص دعوة الصين الشعبية الى المؤتمر العالمي المقترح .

وفي ٢٧ نوفمبر تقدمت ٢١ دولة افريقية من بينها الجمهورية العربية المتحدة بمشروع قرار الى اللجنة السياسية يدعو جميع الدول الى احترام القارة الافريقية كمنطقة منزوعة السلاح النووي ومنع استخدامها أو انتاجها أو التجارب عليها فيها . ويقوم هذا المشروع على أساس الاعلان الذي وقعته ٣٤ دولة افريقية في القاهرة في شهر يوليو الماضي وقد جاء فيه ان الدول الافريقية مستعدة للتعهد في اطار اتفاق دولي بعقد تحت اشراف الامم المتحدة بعدم صناعة الاسلحة الذرية أو السيطرة عليها .

١٢ — الازمة المالية

تقدمت فرنسا بمشروع قرار الى لجنة الادارة والميزانية (اللجنة الخامسة) في أول نوفمبر يدعو الى تشكيل لجنة « من الخبراء الحكوميين على درجة عالية من الكفاءة » يمثلون ١٢ دولة من الدول التي تدفع انصبة كبيرة في نفقات الامم المتحدة . وستكون مهمة اللجنة وضع « قائمة حساب » مالي للمنظمة ورفع التوصيات التي تراها كفيلة باستخدام الاموال على افضل وجه . ويضيف مشروع القرار الفرنسي ان ضخامة حجم الاموال التي تنفقها الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ووكالة الطاقة الذرية الدولية تتطلب اشرافا ادق من جانب الدول الاعضاء .

وصرح مندوب فرنسا في اللجنة السياسية الخاصة بأن حكومته لا ترفض النداءات التي وجهت اليها للاسهام في نفقات الامم المتحدة ، ولكنه أضاف انه لابد لحكومته من أن تبرز هذه النفقات لدافع الضرائب في فرنسا ، فاذا تم العمل باقتراحات فرنسا في شأن اصلاح سياسة ميزانية المنظمة فان حكومته

لن ترفض العمل من اجل اعادة الاستقرار المالى الى الامم المتحدة .

١٣ — موظفو الامم المتحدة

طلب الوفد السوفيتي في اجتماع لجنة الميزانية ، في ١٥ نوفمبر ، تغيير نظــام تعيين موظفى الامانة العامة لمنظمة الامم المتحدة بحيث يتم تعيين ٧٥ في المائة منهم على اساس عقود قصيــرة الاجـل وليس على اساس وظائف دائمة .

وهذا الطلب مناقض تماما لاقتراح اوثانت الامين العام ، وهو ان يعين ٧٥ في المائة من موظفى الامانة العامة على وظائف دائمة .

١٤ — التعاون بين منظمة الوحدة الافريقية وهيئة الامم المتحـــدة

وافقت الجمعية العامة في يوم ١١ اكتوبر ، بدون اية معارضة على مشروع قرار تقدمت به ٣٥ دولة افريقية بدعوة امين عام منظمـــة الوحدة الافريقية لحضور جلســات الجمعيه العامة كمراقب اسوة بالامين العام لجامعة الدول العربية .

١٥ — الفضاء الخارجي

عقدت لجنة استخدام الفضـــاء الخارجي للاغراض السلمية دورتها السابعة في نيويورك من ٥ الى ٨ اكتوبر . وقررت دعوة لجنة تحضيرية في ١٨ يناير المقبل لبحث ضرورة عقد مؤتمر دولى في ١٩٦٧ وبحث تنظيم هذا المؤتمر واهدافه . وتكون مهمة هذا المؤتمر بحث المسائل المتعلقة باكتشـــاف الفضـــاء الخـــارجي واستخدامه للاغراض السلمية .

١٦ — حركات رؤوس الاموال الى الدول النامية

اجتمعت مجموعة من ستة خبراء في نيويورك من ١١ الى ١٥ اكتوبر تحت اشراف الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى للامم المتحدة لبحث الوســائل الكفيلة بتشــجيع الاستثمارات وبصفة خاصة حركات رؤوس الاموال اللازمــة لتحــويل برامج التنمية الاقتصادية .



١ — هيئة الاغذية والزراعة

نشرت هيئــة الاغذية والزراعة تقريرا في ٧ اكتوبر الماضي جاء فيه ان الزيادة في المنتجات الغذائية في البلاد النامية في السنوات الاخيرة قد بطــل مفعولهــا نظــرا لزيادة السكان . هذا بالاضافة الى ان الزيادة في صادرات هذه البلاد من المنتجات الزراعية لم تعد بفــائدة كبرى عليهــا نظرا الى انخفــاض اسعار هذه المنتجات . وطبقـــا للتقديرات المبدئية التى اجرتها الهيئة يتضح ان نصيب الفرد في الانتـــاج الزراعى في ١٩٦٤ — ١٩٦٥ قــد ارتفع عن معدله في السنوات من ١٩٥٢ الى ١٩٥٧ بمقدار ١٤٪ في البلاد المتقدمة ، بينما لم يرتفع الا بمقدار ١٪ في البلاد النامية .

وقد عقد مجلس ادارة « برنامج الاطعام العالمى » ، وهو مجلس مكون من مندوبين للحكومات) جلسة من ١١ الى ١٥ اكتوبر لبحث نشاط البرنامج منذ آخر جلســة عقــدها المجلس في ابريل الماضي . وقد قرر المجلس ان يحيل الى الامم المتحــدة بحث اقتراح قدمته الارجنتين يهدف الى تحــويل البرنامج « صــندوق للاغذية في العالم » . كما اعتمد المجلس خطة لمساعدة اوغندا على توطين حوالى ٣٠ الف لاجيء من رواندا والســـودان والـــكونغو (ليوبولدفيل) .

وجدير بالذكر ان « برنامج الاطعام العالمى » بدا على سبيل التجربة عام ١٩٦٣ . وقد اقترح مجلس هيئة الاغذية والزراعــة ، والمجلــس الاقتصادى والاجتماعى التابع للامم المتحدة ، الاستمرار على هــذا البرنامج الى اجل غير مســمى ، والاقتراح مطروح الان على الجمعية العامة للامم المتحدة لاعتماده .

وقد اعلن ب . ر . سن ، مدير عام هيئة الاغذية والزراعة ، في ٢٩ سبتمبر بأن الهيئة توصلت الى ابرام اتفاق مع حكومة كينيا لانشاء مكتب فرعى للهيئة في نيروبي يقوم بالاشراف على اعمـــال الهيئــة في بوروندى والحبشة ومدغشقر ورواندا وتانزانيا واوغندا .

وعقدت هيئــة الاغذية والزراعة « مؤتمر النهوض بسياســة الاصلاح الزراعى والاستيطان باراضى الشرق الاوسط » في مدينة طرابلس بليبيــا من ١٦ الى ٢٨ اكتوبر .

وقد انتخب السيد حسن عبد الله ممثل الجمهورية العربية المتحدة في منظمة الاغذية والزراعة ، نائبـــا لرئيس لجنة الاعلام والمطبوعات في المنظمة . وهى احدى لجان فنية اربع .

بدأ المؤتمر العام لهيئة الاغذية والزراعة في ٢١ نوفمبر واستمر الى ٩ ديسمبر وهذا المؤتمر يعقد مرة كل عامين . وقد جاء في الخطـــاب الافتتاحى الذى قدمه ب . ر . سن ، مدير عام الهيئة ، ان اكثر من نصف سكان العالم يعانون من نقص وسوء التغذية ، وان الفجوة بين مستويات الدخول ومستويات المعيشة في الدول الغنية والدول الفقيرة تزداد اتساعا . وقال المدير العام ايضا ان انتاج المواد الغذائية لا يتزايد بنفس معدل تزايد السكان في المناطق النامية . ممـــا يثير الشعور بالقلق ازاء المستقبل .

٢ — هيئـــة الامم المتحـــدة للتربية والعــلوم والثقـــافة (اليونسكو)

وافقت اللجنة التنفيذية [illegible] اثر سوية [illegible] جمعية يونســـكو في اجتماعها المعاصر [illegible] ، على ان

تحول فورا الى هيئة انقاذ آثار النوبة بالقاهرة ٣ ملايين و ٥٥٠ الف دولار ، منها ٢٠٠ الف دولار بالعملات الحرة و ٢٠ الف دولار بالعملات المصرية . وذلك لمواجهة متطلبات الصرف على مشروع انقاذ أبو سمبل . وسيتم تحويل بقية المبلغ على دفعات حتى آخر مارس القادم تبعا لما تسدده الدول الى هيئة اليونسكو .

٣ ــ البنك الدولي للتعمير والانشاء

عقد اعضاء مجلس محافظي البنك الدولي للتعمير والانشاء ومجلس محافظي « الاتحاد الدولي للتنمية » ومجلس محافظي « المنظمة المالية الدولية » ــ والمنظمتان الاخيرتان تابعتان للبنك الدولي ــ اجتماعهم السنوي في واشنطون من ٢٧ سبتمبر الى اول اكتوبر الماضي .

ويلاحظ انه لاول مرة في تاريخ اجتماعات البنك ، يفرد في تقريره فصلا كاملا خاصا بالمشكلات التي تواجه الدول النامية والصعاب التي تعرقل نموها الاقتصادي وتتعلق بانخفاض مستوى المعيشة فيها وأسعار المواد الاولية التي تميل الى الانخفاض في الامد الطويل ، حتى ان بعض الدول التي تنتجها أصبحت تحصل على قيمة متناقصة لصادراتها رغم توسعها في الانتاج وفي التصدير. بالاضافة الى ذلك فان قيمة القروض المستحقة على جميع الدول النامية زادت من ١٠ بلايين دولار في عام ١٩٥٦ الى ٣٣ بليونا في العام الماضي (١٩٦٤) وقد نتج عن هذه القروض الكبيرة زيادة الفوائد والاقساط المستحقة على هذه القروض .. وقد اتخذت الدول الافريقية موقفا موحدا الى حد كبير ازاء سياسة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (١) .

وقد كان وصف البنك لحالة الدول الفقيرة في تقريره شيئا جديدا ، اذ انه في تقاريره السابقة كان يكتفي بايراد بيان مفصل عن القروض اللازمة للمضي في برامج التنمية الاقتصادية . وقد طالب مدير البنك في تقريره من الدول الغنية ان تسهم بانصبة اكبر في رأس مال المؤسسة التابعة له التي تتولى منح القروض طويلة الاجل (٥٠ سنة) بدون فائدة (فيما عدا ٠٫٧٥٪ مصاريف) ، وهذه المؤسسة هي « الاتحاد الدولي للتنمية » .

وعقد وزراء مالية الدول الافريقية ومديرو البنوك المركزية فيها اجتماعا مغلقا مع جورج وودز محافظ البنك الدولي لبحث مشاكل التنمية في القارة الافريقية . وصرح مصدر مطلع بأن الدول الافريقية قد شكت من التعطيلات التي تتعرض لها عمليات منح القروض من البنك الدولي الافريقي . وقد أبلغ وودز الوفود الافريقية انه من المستحسن في المستقبل اشراك الدول الافريقية في المفاوضات الخاصة بمنح القروض . وجدير بالذكر ان مجموع القروض التي قدمها البنك الدولي للدول الافريقية خلال عام ١٩٦٤ ــ ١٩٦٥ بلغ ١٢٣ مليون دولار بنسبة ١٢٪ من مجموع القروض التي قدمها البنك خلال هذا العام .

وقد أعلن « الاتحاد الدولي للتنمية » في ١١ أكتوبر انه قرر تقديم قرض الى المغرب بمقدار ١١ مليون دولار للاسهام في اقامة ٢١ مدرسة ثانوية حتى عام ١٩٦٨ .

٤ ــ صندوق النقد الدولي

عقد مجلس محافظي صندوق النقد الدولي اجتماعه السنوي في واشنطون من ٢٧ سبتمبر الى اول اكتوبر الماضي . واهم موضوع بحثه المجلس هو « السيولة النقدية الدولية » . ومن المعلوم ان طريقة الاقتراع في المجلس يعطي الحق لعشر دول فقط ، في اتخاذ القرارات، وتسمى « بمجموعة العشر » وهي الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية وفرنسا وايطاليا وكندا واليابان والسويد وبلجيكا وهولندا . الا انه برز خلاف داخل هذه المجموعة كان طرفاه الولايات المتحدة وبريطانيا من جانب ومعظم الدول الاوروبية الاخرى وعلى رأسها فرنسا من جانب آخر . فالطرف الاول يطالب بضرورة توفير مزيد من السيولة اما الطرف الاخر ــ وفرنسا على وجه الخصوص ــ فيطالب بايجاد وحدة نقدية جديدة تحل محل الدولار والاسترليني . وكان على الدول النامية ان تتخذ موقفا ازاء الدول العشر الكبرى . وقد تم التشاور بين مجموعة الدول الافريقية ومجموعة دول أمريكا اللاتينية في هذا الشأن .

ويبدو ان الرأى في مجموعة الدول الافريقية الناطقة باللغة الفرنسية كان يتمشى مع راى فرنسا القائل بأن الدول النامية تحتاج الى القروض طويلة الاجل ، ومن ثم فان مشكلة السيولة الدولية لا تهمها . وكان رأى الجمهورية العربية المتحدة ان حاجة الدول النامية الى مزيد من السيولة الدولية لا تقل عن حاجة الدول الصناعية الكبرى اذا اريد للدول النامية ان تتفادى عرقلة تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية . وفعلا صدر قرار بالاجماع يؤكد ان زيادة السيولة الدولية هي مسئولية تقع على الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء . كما طلبت الدول الافريقية أن يكون صندوق النقد الدولي ــ بعد ايجاد نظام جديد للتصويت ــ صاحب الشأن في القيام بهذه المسئولية ، بشرط وجود ضمانات لصالح الدول النامية .

وقررت الدول الافريقية ان يقوم وزراء المالية فيها بعقد اجتماع كل عام بصفة دورية قبل اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والانشاء ، لاتخاذ موقف موحد لافريقيا ولبحث ما تم تنفيذه من القرارات التي تتخذها هاتان المنظمتان كل عام .

وقد قرر صندوق النقد الدولي في ٢٥ اكتوبر فتح اعتماد في حدود ٤٥ مليون دولار لدولة المغرب لاعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي فيها ، دون المساس بمعدل التنمية أو سياسة الاستيراد . وقد زادت المغرب حصتها في صندوق النقد الى ٧٢ مليون دولار .

(١) راجع بعده صندوق النقد الدولي .

٥ — الوكالة الدولية للطاقة الذرية

عقد المؤتمر العام لوكالة الطاقة الذرية دورته التاسعة فى طوكيو من ٢١ الى ٢٨ سبتمبر الماضى . واعتمد مبلغ ١١ مليونا و ٢٢٢ الف دولار لميزانية عام ١٩٦٦ ويزيد هذا المبلغ بمقدار ١١٪ على ميزانية العام المنصرم . وقد وافق المؤتمر على تعديل « لضمانات » الوكالة وهى تتطلب التفتيش على جميع المولدات الذرية المقدمة عن طريق الاتفاقات الثنائية ، وذلك لضمان عدم استخدام المواد الانشطارية او المعدات فى الاغراض العسكرية .

وقد اعيد انتخاب الدكتور سيجفارد ايكلوند — السويدى — أمينا عاما للوكالة لمدة أربع سنوات أخرى . كما استكمل المؤتمر تكوين مجلس محافظى الوكالة لعام ١٩٦٥ — ١٩٦٦ بانتخاب سبعة ممثلين للبلاد التالية : النمسا ، كولومبيا ، كوريا ، باكستان ، غانا ، تونس ويوغوسلافيا . (مجلس المحافظين يتكون من ١٨ عضوا) .

وقرر المؤتمر عقد المؤتمر القادم فى فيينا يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٦٦ .

٦ — الهيئة الدولية للطيران المدنى

انتخب مجلس ادارة الهيئة الدولية للطيران المدنى فى ٥ أكتوبر الماضى نواب الرئيس ورؤساء اللجان المختلفة . وقد تم انتخاب فرانكوز ريغالت (المكسيك) نائبا اول للرئيس واينوموتو (اليابان) نائبا ثانيا للرئيس واولاسا (الكونغو — برازافيل) نائبا ثالثا للرئيس . كما انتخب ا . توطيط (لبنان) رئيسا للجنة النقل الجوى ودودر (كندا) رئيسا للجنة الاغاثة الجماعية وباردو تونار رئيسا للجنة الميزانية .

٧ — الهيئة الاستشارية الدولية للملاحة البحرية

عقدت الجمعية العامة للهيئة الاستشارية الدولية للملاحة البحرية دورتها الرابعة فى باريس من ١٥ الى ٢٩ سبتمبر الماضى . وانتخبت جان موران (فرنسا) رئيسا ولوقا دانكيليتش (يوغوسلافيا) وكارنى (غانا) نائبين للرئيس .

وقد اعتمدت الجمعية ثلاث وثائق هامة تتعلق بالتقنين الدولى للاشارات البحرية وتقنينا جديدا لتنظيم نقل المواد الخطرة وكذلك القواعد التى تحكم نقل البضائع غير المغلفة

٨ — منظمة الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (منظمة الجات)

نشرت الامانة العامة لمنظمة الجات تقريرها السنوى فى ١٧ أكتوبر عن التجارة الدولية فى عام ١٩٦٤ .

وقد تضمن ثلاثة اجزاء : الجزء الاول يبحث الاتجاهات الحديثة للتجارة الدوليه ، والجزء الثانى يبحث تجارة المواد الاولية والمنتجات المصنوعة ، والجزء الثالث يتناول تحليل عمليات التبادل التجارى بين مختلف الدول ومختلف المناطق .

ودراسة الاتجاهات الحديثة الدولية تبرز خصائص هذه التجارة فى عام ١٩٦٤ . ومن الملاحظ ان معدل التجارة الدولية قد زاد كثيرا فى عام ١٩٦٤ ، فبعد أن كان ٥٪ فى عامى ١٩٦١ و ١٩٦٢ ارتفع الى ٩٪ فى عام ١٩٦٣ و ١٢٪ فى ١٩٦٤ . كذلك ارتفع معدل التجارة فى المناطق المختلفة خصوصا بالنسبة الى منطقة السوق الاوروبية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة . وقد زاد ايضا حجم الصادرات من البلاد النامية الى البلاد الصناعية بمقدار ٦٪ تقريبا .

هذا وقد اعترفت منظمة الجات بالسوق العربية المشتركة كمنطقة تجارة اقليمية بالرغم من احتجاجات اسرائيل .



العالم العربى

جامعة الدول العربية

١ — مجلس الملوك والرؤساء العرب فى دورته الثالثة (الدار البيضاء ، ١٣ — ١٧ سبتمبر ١٩٦٥)

عقد مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية دور اجتماعه الثالث فى الدار البيضاء فى المدة من ١٣ الى ١٧ سبتمبر ١٩٦٥ .

ومنذ ١٤ سبتمبر اتخذ مؤتمر القمة قرارا هاما سوف يكون له اثره الكبير فى دعم التضامن العربى . فقد قرر الملوك والرؤساء — فى اجتماع عقدوه منفردين — وقف الحملات الاذاعية والصحفية بين الدول العربية ، على ان يبدا تنفيذ القرار من يوم ١٧ سبتمبر ١٩٦٥ .

وتناول المؤتمر بحث اهم مسالة فى جدول اعماله ، الا وهى مناقشة التقرير العسكرى للقيادة العربية الموحدة . وتضمن هذا التقرير ثلاثة موضوعات : الاول عرض عام لاعمال القيادة العربية الموحدة والخطط العسكرية لحماية مشروعات تحويل روافد نهر الاردن ، والثانى تحريك قوات الدعم العراقية والسعودية الى الاراضى الاردنية ، والثالث المطالب التى تقدمت بها منظمة

لتحرير فلسطين لتشكيل قوات فلسطينية في الاردن ولبنان . كما ناقش المؤتمر تقريرا آخر قدمه الفريق اول علي عامر ، قائد القيادة العربية الموحدة ، تضمن مشروعا لمواجهة اسرائيل على المدى البعيد وخطة تحرير فلسطين .

وفي ختام الدورة صدر بيان مشترك تضمن القرارات التي توصل اليها الملوك والرؤساء وتتلخص في الآتي :

اولا — الموافقة على تقرير مجلس وزراء الخارجية عن اجتماعاته من ٦ حتى ١٣ سبتمبر ١٩٦٥ .

ثانيا — احيط المجلس علما بما تضمنه تقرير الامين العام عن الموقف العربي والدولي .

ثالثا — قد وافق المجلس على ميثاق التضامن العربي ووقعه الملوك والرؤساء العرب في ١٥ من سبتمبر ١٩٦٥ واودعوه الامانة العامة واتفقوا على أن يصبح نافذا ابتداء من ١٧ من سبتمبر وهذا نصه :

ايمانا بضرورة التضامن بين الدول العربية ودعم الصف العربي لمناهضة المؤامرات الاستعمارية والصهيونية التي تهدد الكيان العربي ، ويقينا منا بالحاجة القصوى لتوفير الطاقات العربية تمهيدا لتعبئة القوى لمعركة الكفاح لتحرير فلسطين وايمانا بالحاجة الى الالتزام والوفاق بين الدول العربية لكي يتسنى لها أن تلعب دورا فعالا في اقرار السلام ، ورغبة منها في توفير جو يسوده روح الود والاخاء بين البلاد العربية حتى لا يتمكن الاعداء من ان يفتوا بعضد الامة العربية فقد التزمنا نحن ملوك ورؤساء الدول العربية في مؤتمر القمة المنعقد بالدار البيضاء بما يلي :

١ — العمل على تحقيق التضامن في معركة القضايا العربية وخاصة قضية تحرير فلسطين .

٢ — احترام سيادة كل من الدول العربية ومراعاة النظم السائدة فيها وفقا لدساتيرها وقوانينها وعدم التدخل في شئونها الداخلية .

٣ — مراعاة قواعد اللجوء السياسي وآدابه وفقا لمبادىء القانون والعرف الدولي .

٤ — استخدام الصحف والاذاعات وغيرها للوفاء بالنشر والاعلام لخدمة القضية العربية .

٥ — مراعاة حدود التساجل الموضوعي والنقد البناء في معالجة القضايا العربية ووقف حملات التشكيك والمساجلة عن طريق الصحافة والاذاعة وغيرها من وسائل النشر .

٦ — مراجعة قوانين الصحافة في كل بلد عربي بغرض سن التشريعات اللازمة لتحريم اي قول او عمل يخرج عن حدود التساجل الموضوعي والنقد البناء ، من شأنه الاساءة الى العلاقات بين الدول العربية او التعريض بطريق مباشر او غير مباشر بالتجريح برؤساء الدول العربية .

رابعا — نظر المجلس تقرير مجلس وزراء الخارجية بشأن تحديد السياسة العربية في المجال الدولي ووافق عليه .

خامسا — نظر المجلس تقرير الامين العام بشأن سير العمل في المشروع العربي الموحد لاستثمار مياه نهر الاردن وروافده وتقرير مجلس ادارة هيئة المشروع في اجتماعه يوم ٢٦ من اغسطس ١٩٦٥ وقرر ما يأتي :

١ — أن تستمر الدول المعنية في أعمال المشروع العربي وفقا للخطة المرسومة وطبقا لما تقرر بشأن الحماية العسكرية المطلوبة .

٢ — تفويض مجلس ادارة هيئة المشروع بنقل بعض الاعتمادات المرصودة من قسم الى قسم طبقا للبرنامج الزمني الجديد الذي يضعه على أساس سير العمل وفي ضوء ما يتوافر من الحماية للمشروع في أقسامه المختلفة .

٣ — ارجاء النظر في المبالغ الاضافية المطلوبة في القسمين الاردني والسوري الى الدورة المقبلة ، وذلك حتى يتم صرف المبالغ المتوافرة لدى الهيئة في المرحلة الحالية .

٤ — ان يبحث مجلس ادارة الهيئة مع السلطات اللبنانية المختصة موضوع القرض المطلوب لمشروع سد المنبطية وما يمكن أن تساهم به الهيئة في هذا القرض من المبالغ المخصصة للبنان .

سادسا — اعاد المجلس النظر في النظام المقرر لاجتماع مجلس رؤساء [illegible] الاعضاء [illegible] يكون اجتماعه في شهر [illegible] من كل عام .

سابعا — [illegible] المجلس [illegible] التي قدمت حسبما خطة تحرير الفلسطينية [illegible] لحمة [illegible] فلسطيني [illegible] الفلسطينيين والادارة [illegible] المجلس الوطني الفلسطيني [illegible] المجلس في ضوء خطته بالاتصال بالدول الاعضاء [illegible] على الاجراءات اللازمة .

ثامنا — [illegible] المجلس [illegible] القيادة العربية الموحدة بالاشتراك مع قيادة جيش التحرير الفلسطيني في [illegible] في [illegible] القوات الفلسطينية المنصوص عليها في المرحلة الثانية من خطة الانشاء .

وجاء في البيان المشترك أيضا أن الملوك والرؤساء العرب قرروا مؤازرة الاقطار العربية بكل الطاقات وردع كل محاولة عدوانية . كما اقروا الخطة العربية الموحدة للدفاع عن قضية فلسطين في الامم المتحدة والمحافل الدولية ومقاومة المحاولات الرامية الى تصفية قضية اللاجئين . واكد مجلس الملوك والرؤساء مساندة النضال الوطني في الجنوب المحتل والتمسك بتحرير هذه المنطقة العربية وتطبيق قرارات الامم المتحدة . كما اكد تأييد نضال شعب عمان من اجل الحرية ومساعدة الخليج العربي في كفاحه من اجل التحرر .

وتضمن البيان المشترك جزءا خاصا بتحديد موقف الدول العربية من المشاكل العالمية اكدوا فيه الى قضايا الحرية والاستقلال وحدة لا تتجزأ ودعوا فيه الى التخلي عن سياسة القوة كوسيلة لحل المشاكل الدولية وطالبوا باتباع الوسائل السلمية في حل هذه المشاكل واحترام حق تقرير المصير . وكذلك يعرب الملوك والرؤساء العرب عن شديد القلق للنزاع المسلح الذي نشب بين الهند والباكستان ويناشدون الدولتين المبادرة الى وقف القتال والى حل النزاع بالطرق السلمية طبقا لمبادىء الامم المتحدة وقراراتها . كما يعلنون عن بالغ القلق للموقف الخطير في فيتنام ويدعون الى حل المشكلة وفق اتفاق جنيف لعام ١٩٥٤ .

وكذا الرؤساء والملوك في بيانهم

ان التعاون الافريقي الاسيوي قاعدة راسخة للسياسة العربية .

واستعرض الملوك والرؤساء الموقف في القارة الافريقية واساسه في الدور الايجابي الذي تنهض به منظمة الوحدة الافريقية لتحرير القارة وتقدمها وهم يؤيدون كفاح الشعوب الافريقية في انغولا وموزمبيق وغينيا المسماة بالبرتغالية ويستنكرون التمييز العنصري في جميع افريقيا كما يؤيدون الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الافريقية لحل مشكلة روديسيا الجنوبية ويتضامنون في مقاومة محاولات الاستعمار والصهيونية التسلل الى افريقيا وآسيا .

وهم يؤيدون نزع السلاح ومنع انتشار الاسلحة النووية ويطالبون بتصفية القواعد الاجنبية التي تهدد امن المنطقة العربية وسلام العالم .

ويؤكدون ضرورة اقامة علاقات اقتصادية عاجلة بين الدول لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

ويعربون عن ارتياحهم لانفراج الازمة التي واجهت الامم المتحدة وعن اقتناعهم بالعمل على تقوية المنظمة العالمية بجميع الوسائل خدمة للسلام والتعاون الدولي .

وقد استقر الرأي بين الملوك والرؤساء على ان تستمر الاجهزة الاربعة المتفرعة على مؤتمر القمة في اعمالها . وهذه الاجهزة هي : مجلس رؤساء الحكومات ويجتمع مرة واحدة كل عام ، مجلس ممثلي الملوك والرؤساء ويجتمع في دورات شهرية بالقاهرة ، مجلس ادارة استثمار روافد نهر الاردن والقيادة العامة للقوات العربية الموحدة .

هذا وقد جاء من الدار البيضاء ان كل الدول العربية — باستثناء لبنان — قد وافقت على البروتوكول الخاص بالفلسطينيين واصبح الان من حق كل فلسطيني العمل والتنقل والاقامة في اي بلد عربي كانه واحد من أبناء هذا البلد .

واخيرا ذكرت المصادر المطلعة ان الملوك والرؤساء العرب اتفقوا على اربعة قرارات عسكرية سرية وان نسخة من هذه القرارات اودعت لدى الامانة العسكرية لجامعة الدول العربية والقيادة العربية الموحدة .

٢ — مجلس الجامعة العربية

عقد مجلس الجامعة العربية دورته في الدار البيضاء في ١٨ و ١٩ سبتمبر . وضم جدول اعمال المجلس عدة موضوعات اهمها : تقرير اعمال المقاطعة لاسرائيل ، والترشيح للمناصب الشاغرة في الامم المتحدة والمنظمات التابعة لهما ، وتزويد الاسطول الامريكي في البحر المتوسط بالمواد التموينية من اسرائيل والتقارير الواردة من الادارات الثقافية والاجتماعية والمواصلات في الجامعة العربية .

٣ — مجلس الوحدة الاقتصادية

اجتمع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في دمشق في ١٥ سبتمبر ١٩٦٥ . واقر المجلس قوائم السلع التي ستحرر من القيود الجمركية والادارية بين الدول الاعضاء خلال المرحلة الثانية من مراحل السوق العربية المشتركة التي تبدأ اعتبارا من اول يناير ١٩٦٦ . ثم عقد المجلس اجتماعات استثنائية في المدة من ٢٥ الى ٢٧ اكتوبر الماضي بمقر الامانة العامة للجامعة العربية ، وعالج في اجتماعاته جميع الموضوعات الباقية في جدول اعماله كما تم تعيين الدكتور عبد المنعم البنا امينا عاما للمجلس لمدة خمس سنوات ابتداء من اول نوفمبر ١٩٦٥ .

هذا وقد عقد الشيخ الجابر الاحمد الصباح ، نائب رئيس وزراء الكويت ووزير المالية والتجارة اجتماعا مع السيد عبد الخالق حسونة يوم ١٦ سبتمبر الماضي في الدار البيضاء اثناء انعقاد مؤتمر القمة العربي . وقد صرح الشيخ الجابر بان حكومة الكويت قد وقعت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية واصبحت عضوا بها . واكد نائب رئيس الوزراء ان الكويت ستشترك في اعمال الدورة القادمة لمجلس الوحدة الاقتصادية .

وفي ١٧ اكتوبر الماضي وقعت الجمهورية العربية المتحدة اتفاقية مزايا وحصانات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية التي وافق عليها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في شهر فبراير ١٩٦٥ .

٤ — تنسيق برامج التنمية بين الدول العربية

اجتمعت لجنة التخطيط الاقتصادي والتنسيق الصناعي التابعة لجامعة الدول العربية من ١٤ الى ٢٥ نوفمبر ١٩٦٥ . وبحثت اللجنة عدة موضوعات في مقدمتها خطط وبرامج التنمية الاقتصادية بالدول العربية والتنسيق بينها ، وتوحيد اسس دراسة المشروعات الاستثمارية وتحديد برامج التنمية الاقتصادية من حيث تفصيل البيانات وتوحيد المصطلحات وتنظيم تبادل المعلومات بين الدول العربية في مجال التخطيط .

كما بحثت اللجنة من الموضوعات التي قدمتها الامانة العامة للجامعة العربية ، مسألة توحيد مفاهيم التخطيط بين الدول العربية والخطوات التي اتخذت في هذه الدول لاستكمال مقومات التخطيط الشامل وخاصة بالنسبة الى تطوير وتنظيم الاجهزة الاحصائية وانشاء الاجهزة الفنية المركزية للتخطيط وتطوير الاجهزة الاخرى التي تعمل مع الجهاز المركزي للتخطيط في هذه الدول ووضع برامج التدريب للمشتغلين بالتخطيط والاحصاء والتنسيق الصناعي بين الدول العربية .

وقد تقدمت الجمهورية العربية المتحدة الى اللجنة باربعة موضوعات أخرى هي : مشروع اتفاقية المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، الربط بين التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ، تخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة ، تخصيص اجهزة للتخطيط الاجتماعي داخل الاطار العام للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي .

وقد اشتركت في اجتماعات اللجنة وفود من الجمهورية العربية المتحدة والمغرب والسعودية والجزائر والعراق واليمن ولبنان والكويت ووفد من جامعة الدول العربية .

٥ ـ السياسة البترولية

أودعت الجمهورية العراقية فى سبتمبر ١٩٦٥ وثائق التصديق على اتفاقية تنسيق السياسة البترولية التى وافق عليها المجلس الاقتصادى فى مارس ١٩٦٠ .

وصدقت الجمهورية العربية المتحدة على اتفاقيــة شركة ناقلات البترول العربية . وقد سبق ان صدقت كل من سوريا والعراق عليها من قبل . وكان المجلس الاقتصادى والاجتماعى قد وافق على الاتفاقية بصورتها المعدلة بقراره الصادر فى ١٧ ديسمبر ١٩٦٤ .

وعقدت لجنة خبراء البترول العرب اجتماعا من ٢٣ الى ٢٨ أكتوبر الماضى بمقر الامانة العامة للجامعة العربية. ووافقت اللجنة على مشروع نظام شركة البترول العربية واتخذت توصية بشأن تبادل تدريب وتزاور المهتمين بالشئون البترولية فى الدول العربية . ووافقت اللجنة على بعض الاسس التنظيمية لمؤتمر البترول العربى السادس المزمع عقده ببغداد فى نوفمبر ١٩٦٦ .

٦ ـ المجلس العلمى العربى المشترك لاستخدام الطاقة الذرية فى الاغراض السلمية

عقد المجلس العلمى العربى المشترك لاستخدام الطاقة الذرية فى الاغراض السلمية دورته العادية الثانية فى مقر الجامعة العربية بالقاهرة يومى ٤ و ٥ سبتمبر الماضى . وقد تقرر تشكيل لجنة علمية موقتة لاعداد مشروع لبرنامج علمى للمجلس . ودعا المجلس الى اتخاذ سياسة موحدة فى المسائل المعروضة على المؤتمر العام التاسع للوكالة الدولية للطاقة الذرية المقرر عقده فى طوكيو فى ٢١سبتمبر ١٩٦٥ .

ومن المعلوم ان المجلس العلمى العربى المشترك لاستخدام الطاقة الذرية فى الاغراض السلمية تم انشاؤه بقرار من مؤتمر القمة العربى الثانى (سبتمبر ١٩٦٤) . وعقد المجلس دورته الاولى فى شهر يونيو ١٩٦٥ حيث وضع مشروع اتفاقية التعاون العربى فى استخدام الطاقة الذرية للاغراض السلمية وقد وقع على المشروع كل من الاردن وتونس والجزائر والعراق وسوريا والجمهورية العربية المتحدة والكويت .

٧ ـ المحكمة الادارية للجامعة العربية

انتهت المحكمة الادارية التابعة لجامعة الدول العربية من وضع الانظمة الداخلية لسير العمل فى المحكمة . ويجب الاشارة الى ان مجلس الجامعة العربية وكان قد وافق على النظام الاساسى للمحكمة فى ٣١ مارس ١٩٦٤ . وتختص المحكمة بالمنازعات المتعلقة بالعمل فى الجامعة العربية والهيئات التابعة لها .

٨ ـ المؤتمر العربى الثالث للعلوم الادارية

عقد المؤتمر العربى الثالث للعلوم الادارية اجتماعاته فى المدة بين ٢٣ الى ٢٧ أكتوبر الماضى فى مقر الجامعة العربية بالقاهرة . وأصدر المؤتمر ٥٤ قرارا وتوصية أهمها الاخذ بنظام الادارة المحلية والبلديات وتنظيم الاجراءات الحكومية وتبسيطها ووضع نظام مالى موحد للدول العربية .

٩ ـ تونس والجامعة العربية :

أرسلت حكومة تونس مذكرة الى الجامعة العربية تتضمن انها قررت الامتناع عن الاشتراك فى اى نشاط تقوم به الجامعة أو لجانها المختلفة .

●

القارة الافريقية

١ ـ منظمة الوحدة الافريقية مؤتمر القمة الافريقى الثالث أكرا ، (٢١ الى ٢٥ اكتوبر ١٩٦٥)

بدأ وزراء الخارجية لدول القارة الافريقية اجتماعاتهم التمهيدية الرسمية لمؤتمر القمة الامريكى فى ١٤ أكتوبر الماضى لوضع جدول أعمال المؤتمر . وحضر الاجتماع ٢٧ وزيرا ، وهو عدد يتجاوز نسبة الثلثين المطلوبة ـ طبقا لميثاق الوحدة الافريقية ـ لانعقاد المؤتمر الافريقى. وقد أدرج فى الجدول ١٤ موضوعا على رأسها مشكلة روديسيا .

وقد اشترك فى اجتماع القمة ٢٨ دولة افريقية منها ١٣ دولة يمثلها رؤساؤها و ٦ دول يمثلها رؤساء وزرائها و ٩ دول يمثلها وزراء خارجيتها. بينما اعلنت ٥دول (مجموعة مجلس الوفاق) مقاطعتها للمؤتمر بسبب « سياسة غانا غير الودية » وهذه الدول هى : داهومى وساحل العاج والنيجر وتوغو وفولتا العليا. هذا الى جانب ثلاث دول أخرى هى تشاد وجابون ومدغشقر كانت قد أعلنت من قبل أنها لن تحضر المؤتمر.

(ا) روديسيا

وأصدر مؤتمر القمة الافريقى يوم ٢٢ أكتوبر قرارا اجماعيا لمواجهة الموقف الخطير الناشىء عن عزم حكومة الاقلية البيضاء فى روديسيا على اعلان الاستقلال من جانبواحد. وقد جاء فى هذا القرار ما يلى :

« ان مؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقد فى اكرا من ٢١ الى ٢٥ أكتوبر ١٩٦٥ يشعر بالقلق العميق ازاء خطورة الموقف فروديسيا الجنوبية اذ يأخذ فى الاعتبار ان هذا الموقف يشكل تهديدا خطيرا للسلام العالمى واذ يلاحظ تصريح حكومة المملكة المتحدة الذى بمقتضاه ان اى اعلان للاستقلال من جانب واحد من الاقلية الاوربية فى روديسيا يعتبرعملا غير مشروع ، وان المؤتمر اذ يلاحظ كذلك تأييد مجلس الامن للقرار الاخير الذى اتخذته الامم المتحدة باغلبية ساحقة بمناشدة المملكة المتحدة ان تتخذ كل ما تملك من اجراءات لمنع اعلان الاستقلال من جانب واحد ، فان رؤساء دول منظمة الوحدة الافريقية ليأسفون لرفض حكومة المملكة المتحدة أن تواجه بحزم وتصميم التهديد باصدار اعلان الاستقلال من جانب واحد لحكومة الاقلية البيضاء ويأسفون كذلك لرفض حكومة المملكة

المتحدة الاعلان من انها لن تمنح الاستقلال لروديسيا الا على اساس حكم الاغلبية . ويطالبون الامم المتحدة باصدار مثل الاعلان باعتبار ان اعلان الاستقلال من جانب واحد يعدتهديدا للسلام الدولى . ويطالبون كذلك باتخاذ جميع الاجراءات التي يستلزمها موقف كهذا طبقا لميثاق الامم المتحدة والمساعدة على تنصيب حكومة روديسيا الجنوبية تمثل الاغلبية » .

وطالب الرؤساءالافريقيون الحكومة البريطانية بوقف العمل فورا بدستور روديسيا لسنة ١٩٦١ واتخاذ جميع الاجراءات اللازمة ، بما فى ذلك استعمال القوة المسلحة ، لاعادة ادارة الاقليم والافراج عن زعماء الحركات الوطنية . كمادعوا بريطانيا الى عقد مؤتمر دستورى يشترك فيه ممثلو شعب روديسيا كله بغرض الموافقة على دستور جديد يضمنحق الانتخاب العام واعطاء صوت لكل فرد واجراء انتخابات حرة .

وطالب مؤتمر القمة الافريقى جميع الحكومات والمنظمات الدولية فىحالة صدور اعلان الاستقلال من جانب واحد ، ان ترفض الاعتراف بحكومة الاقلية الاوربية وان تطبق عليها العقوبات المختلفة . كما أوصى المؤتمر الدول الاعضاء باعادة النظر فى العلاقات السياسية والاقتصادية بينها وبين بريطانيا اذا قبلت بريطانيا استقلال روديسيا على اساس حكم الاقلية .

واعلن المؤتمر كذلك ان الدول الاعضاء ستستخدم جميع الوسائل الممكنة بما فى ذلك القوة ضد اعلان الاستقلال من جانب واحد ، وانها ستقدم المعاونة السوية لشعب زيمبابوى الافريقى (الاسم الافريقى لشعب روديسيا) لاقرار حكم الاغلبية فى بلاده .

هذا وتدكلف المؤتمرلجنة خماسية بوضع خطة عمل لمواجهة الموقف فى روديسيا . وتتألف اللجنة منالجمهورية العربية المتحدة وكساوتنزانيا وزامبيا ونيجيريا . والفت لجنة الخمسة لجنتين فرعيتين : الاولىلجنة سياسية والثانية عسكرية . وبدأت اللجنة اجتماعاتها يوم ١٩ نوفمبر الماضى لبحث ازمة اعلان حكومة الاقلية البيضاء فى روديسيا الاستقلال من جانبها .

(ب) مشكلة اللاجئين والحركات التخريبية فى افريقيا

وهذه المشكلة تهم اغلب الدول الافريقية . ففى تنزانيا مثلا لاجئون من جنوب افريقيا وروديسيا والكونغو ورواندا ولاجئون من جنوب السودان ينتشرون فى اوغندا وتوغو ونيجيريا والصومال واثيوبيا ، ومن غانا لجأ عشرات من المواطنين الى توغو ونيجيريا ، وفى غانا يقيم لاجئون من نيجيريا وتوغو وفولتا العليا والنيجر وداهومى وساحل العاج ....

وقد وافق المؤتمر على قرار بشأن مشكلة اللاجئين قال فيه : أن المؤتمر يؤكد من جديد رغبتهم فى العمل بجميع الوسائل لتقديم المعونة للاجئين الافريقيين على أساس انسانى اخوى. ويذكر الرؤساء بان الدول الاعضاء قد تعهدت بعدم السماح للاجئين الى اراضيها بالاضرار بأية وسيلة بمصالح دولة أخرى عضو فى منظمة الوحدة الافريقية . ويطلبون منالدول الاعضاء فى المنظمة التى لم تنضم بعد الى اتفاقية الامم المتحدة المتعلقة باللاجئين ، ان تنضم الى هذه الاتفاقية وتطبق احكامها على اللاجئين الافريقيين .

واصدر المؤتمر اعلانا عن مشكلة اعمال التخريب نص على تعهد الرؤساء الافريقيين بعدم السماح بأى عمل تخريبى موجه من داخل دولهم ضد اية دولة عضو فى منظمة الوحدة الافريقية . وعدم السماح بأى عمل تخريبى موجه من خارج افريقيا من جانب الدول الاستعمارية ضد اية دولة عضو فى المنظمة وبالالتجاء الى التشاور الثنائى أو الجماعى لتسوية جميع الخلافات التى تثور بين دولتين أو أكثر بخصوص هذا الموضوع ، والعمل لتشجيع عودة اللاجئين برضائهم الى بلادهم الاصلية . وتعهد الرؤساء بمراعاة مبادىء القانون الدولى فيما يتعلق بجميع اللاجئين السياسيين من رعايا أية دولة عضو فى المنظمة .

(ج) اقامة حكومة موقتة فى افريقيا

اثير هذا الموضوع بناء على اقتراح الرئيس الغانى نكروما . وقد قرر المؤتمر دعوة الدول الافريقية الاعضاء الى دراسة مشروع الرئيس نكروما لانشاء جهاز تنفيذى للمنظمة على أن تقدم الدول الاعضاء وجهات نظرها فى هذا المشروع الى المؤتمر القادم بأديس ابابا .

فضلا عن هذا اتفق الرؤساء على عقد الدورة القادمة لمؤتمر القمة الافريقى فى اديس ابابا خلال شهر نوفمبر من عام ١٩٦٦ . واكد المؤتمر اعتبار التفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا تهديدا للامن والسلام فىالعالم وناشد مجلس الامن اتخاذ اجراءات فعالة ضد حكومة جنوب افريقيا بسبب سياستها العنصرية الهدامة ، وفرض عقوبات اقتصادية فعالة ضد هذه الدولة ، ودعوة حكومات امريكا وبريطانيا وفرنسا والمانيا الغربيةالى الامتناع عن الاستمرار فى تدعيم اقتصاد جنوب افريقيا . واكد المؤتمر ضرورة تعزيز التعاون الاقتصادى بين الدول الافريقية وانشاء لجنة خاصة لدراسة المسائل الفنية والاقتصادية المتعلقة بانشاء وكالة افريقية للانباء ، على ان تقدم اللجنة تقريرها الى المجلس الوزارى للمنظمة الذى يعقد فى شهر فبراير ١٩٦٦ .

واتفق المؤتمر على تشكيل لجنة التوفيق والتحكيم من : نيجيريا ، الكونغو (برازافيل) ، غانا ، غينيا جامبيا ، بوروندى ، اثيوبيا ، سيراليون ، الصومال ، السودان المغرب ، تنزانيا ، اوغندا ، زامبيا، رواندا ، كينيا ، ليبيا ، مالى والجمهورية العربية المتحدة .

وجدير بالذكر أن بتشوانالاند قدمت طلبا للانضمام الى منظمة الوحدة الافريقية . ومن المقرر ان يعلن استقلال بتشوانالاند فى شهر ابريل القادم .

٢ ــ السوق المشتركة لشرق افريقيا

اعلن المسئولون الذين يمثلونكينيا واوغندا وتانزانيا فى ختام اجتماعاتهم (فى ٢٠ سبتمبر الماضى) التىاستمرت اسبوعين فى عاصمة كمبالا . انه تم الاتفاق بينهم على مهام اللجنة الثلاثية التى تقرر تشكيلها لمعهد الشرق

والوسائل التى تحول دون تفكك السوق المشتركة لشرق افريقيا والخدمات المشتركة القائمة بين الدول الثلاث . وقد تقرر ان تقدم اللجنة المشتركة الثلاثية اول تقرير لها يوم أول مايو عام ١٩٦٦ .

●

القارة الآسيوية

مشروع كولومبو

نشر مجلس مشروع كولومبو فى ٢٠ أكتوبر الماضى تقريره السنوى عن عام ١٩٦٤ — ١٩٦٥ وميز التقرير بين ثلاثة اساليب من المعونة الفنية فى اطار المشروع . أولا ارسال الخبراء والفنيين من البلاد المتقدمة الى دول المنطقة ، ثانيا منح دراسية لتكوين فنيين من دول المنطقة فى البلاد المتقدمة ، ثالثا توريد بعض السلع الانتاجية خصوصا فيما يتعلق بالتكوين المهنى فى دول المنطقة .

وقد بلغ مجموع اعتمادات المعونة الفنية ٣٩٫٥ مليون جنيه استرلينى لعام ١٩٦٤ — ١٩٦٥ .

●

القارة الاوربية

١ — اتحاد اوربا الغربية

اقترحت لجنة الدفاع المنبثقة من جمعية اتحاد اوربا الغربية بتكوين سلطة تنفيذية عليا لحلف الاطلنطى تتكون من ممثلين دائمين لدول الحلف الكبرى وممثل آخر يختار بصفة دورية من اعضاء الحلف الآخرين . وتتولى هذه السلطة « الاشراف العام على الحلف فى جميع المجالات العسكرية والسياسية على حد سواء » .

٢ — مجلس اوربا

عقدت الجمعية الاستشارية لمجلس اوربا جلساتها من ٢٧ سبتمبر الى أول اكتوبر الماضى . وكان اهم موضوع تناولته ، أزمة السوق الاوربية المشتركة . واتخذت الجمعية توصية فى هذا الشأن تدل على القلق الذى يساورها والامل فى تسوية هذه الازمة . فقد جاء فى هذه التوصية ان استمرار ازمة السوق المشتركة لن تعود بالضرر على الدول الست الاعضاء فى السوق فحسب ولكنها ستعود بالضرر ايضا على الدول السبع الاعضاء فى منظمة التجارة الحرة كما تعود بالضرر على الدول والمنظمات الاخرى التى تعمل على توحيد اوربا . واعربت الجمعية عن ثقتها فى ان تصل الاطراف المعنية الى تسوية عاجلة للازمة الحالية التى تعانيها السوق الاوروبية المشتركة .

واوصت الجمعية كذلك بضرورة التعاون الوثيق بين السوق المشتركة ومنظمة التجارة الحرة .

هذا وقد انتخبت الجمعية فى جلسة ٢٧ سبتمبر الماضى كل من كونور الكسندر ماغير (ايرلندا) وجون كريمونا (مالطة) لمنصب قاض بالمحكمة الاوروبية لحقوق الانسان .

٣ — منظمة حلف شمال الاطلنطى

أعلن المسئولون الامريكيون فى ١٠ سبتمبر الماضى ان الولايات المتحدة تعمل لتنفيذ خطة نقل مقر قيادة حلف الاطلنطى من فرنسا فى حالة ما اذا اصر الرئيس الفرنسى شارل ديجول على عزمه على الخروج من الحلف . وأضاف هؤلاء المسئولون ان بحث الترتيبات الاولية فى هذا الصدد يجرى الان مع بريطانيا والمانيا الغربية وبعض الدول الاخرى الخمس عشرة الاعضاء فى الحلف ، وان الارجح ان يكون المقر الجديد للقيادة فى المانيا الغربية . ولكن من ناحية اخرى اكد المسئولون الامريكيون اعتقادهم بان الخلافات بين فرنسا والولايات المتحدة قد تضيق كثيرا ، بل قد تزول قبل موعد اعادة النظر فى معاهدة حلف الاطلنطى وذلك فى عام ١٩٦٩ سواء بقى الرئيس ديجول فى الحكم حتى ذلك الوقت ام لم يبق .

هذا وقد قرر وزراء دفاع حلف الاطلنطى فى ٢٧ نوفمبر انشاء لجنة من عشرة أعضاء لبحث مسألة المشاركة فى المسئولية الذرية بين دول الحلف . وقد عقد اجتماع وزراء الدفاع دون حضور فرنسا وايسلندا ولوكسمبرج والنرويج والبرتغال . وتقرر فى هذا الاجتماع ايضا تأليف ثلاث لجان لدراسة تحسين اجراءات الحلف فى ثلاثة ميادين هى :

— التخطيط الجماعى فى وقت السلم لاستخدام الاسلحة النووية فى وقت الحرب .

— وسائل الاتصال لتنسيق العمل بين الحكومات والقيادات الاعضاء فى حالة وجود تهديد بهجوم ذرى وشيك الوقوع .

— تبادل المخابرات والمعلومات التى تحتاج اليها دول الحلف لاتخاذ قرارات فى الاستراتيجية النووية .

وقد طلبت فرنسا من منظمة حلف شمال الاطلنطى تفسيرا لوظيفة لجنة الدول العشر المختصة ببحث مسألة المشاركة فى المسئولية الذرية بين دول الحلف . وتعتقد المصادر الدبلوماسية فى باريس ان هذا الطلب قد يكون اول خطوة من جانب فرنسا نحو اثارة اعتراضاتها الرسمية على هذه اللجنة والاعتراض على تكوينها .

٤ — حلف وارسو

قامت القوات المشتركة لكل من الاتحاد السوفيتى والمانيا الشرقية وبولندا وتشيكوسلوفاكيا بمناورات عسكرية فى المانيا الشرقية فى المدة من ١٩ الى ٢٢ اكتوبر الماضى .

وقد عقد وزراء دفاع الدول الاعضاء فى حلف وارسو اجتماعا فى اواخر نوفمبر واصدروا بيانا اعربوا فيه عن اتفاق الدول الاعضاء فى الحلف على استمرار استعداد جيوشها لخوض اية معركة ، واتفاقها على اجراءات عسكرية أخرى . ورغم ان البيان لم يوضح طبيعة هذه الاجراءات العسكرية الاخرى ، الا انه من المعتقد انها تمس خطط الحلف لمواجهة انشاء القوة النووية المتعددة الاطراف فى اطار حلف الاطلنطى .

٥ — مجلس التعاون الاقتصادى المشترك (الكوميكون)

عقد مجلس الكوميكون اجتماعا فى ٢١ سبتمبر الماضى لمناقشة المسائل الهامة المتعلقة بالتعاون بين الدول الاشتراكية الثمانى الاعضاء فيه .

٦ — الجماعة الاوروبية

(ا)البرلمان الاوربى

عقد البرلمان الاوربى جلسةصاخبة من ١٨ الى ٢٢ اكتوبر الماضىبسبب ازمة السوق الاوروبية المشتركة . وقد قاطع ليبكونسكى ممثل حزب دى جول جلسات البرلمان بعد ان اعلن ان ازمة السوق لا ترجع الى الخلاف فى الراى حول « السياسة الزراعية » فحسب ولكنها تمتد الى ابعد من ذلك كثيرا ، فان فرنسا تريد « تفسيرا عاما وقاطعا » عن موقف الدول الاعضاء فى السوق من طريقة تطبيق معاهدات روما وخاصة فيما يتعلق باختصاصات اللجنة التنفيذية الاوروبية وطريقة التصويت فيها .

وقد رد هولشتاين رئيس اللجنة التنفيذية الاوروبية ، على هذا بان سبب ازمة السوق المشتركة يرجع فى الواقع الى مقاطعة احد الاعضاء (فرنسا) لاجتماعات المجلس .

كما صرح فليفين ، زعيم الاحرار، بأنه يوجد معارضة قوية فى فرنسا ضد سياسة الحكومة الفرنسية الحالية ازاء السوق المشتركة .

واصدر البرلمان بالاجماع ، فى غيبة الممثلين الديجوليين قرارا ناشد فيه جميع الحكومات والهيئات والراى العام بالعمل على استئناف مباحثات بروكسل فى اقرب وقت ممكن لتسوية الازمة التى تعانيها السوق المشتركة.

(ب) السوق الاوروبية المشتركة :

ادلى متحدث باسم اللجنة التنفيذية للسوق الاوروبية المشتركة بتصريحات تفيد أن اللجنة لم تخش شيئا من الهجوم العنيف الذى شنه عليها الرئيس الفرنسى ديجول .وقال المتحدث بان اللجنة ستواصل عملها كالمعتاد مع التركيز على العمل فى المجال الزراعى . ومن المعلوم ان فرنسا قاطعت اجتماعات مجلس وزراء السوق منذشهر يوليو الماضى، مما ادى الى تعطيل اعمال المجلس.

وقد اجتمع مجلس وزراء السوق الاوروبية المشتركة (بالرغم من مقاطعة فرنسا) يومى ٢٥ و ٢٦ اكتوبر الماضى ووجه نداء الى فرنسا يدعوها فيه الى حضور اجتماع استثنائى لمجلس وزراء السوق يعقد فى بروكسل لبحث « الموقف العام » دون ان تشترك فيه اللجنة التنفيذية

وعاد المجلس الى الانعقاد مرة اخرى فى ٣٠ نوفمبر دون اشتراك فرنسا . وقرر المجتمعون عدم اتخاذ اية خطوة تجاه فرنسا قبل اجراء انتخابات الرياسة الفرنسية يوم ٥ ديسمبر حتى لا يتهموا بالتدخل فىهذه المسألة ، خاصة ان موقف الرئيس دىجول من السوق اصبح من المسائل الهامة فى المعركة الانتخابية . ووجه مجلس الوزراء دعوة ثانية الىفرنسا لحضور اجتماعاته كاجراء نهائى قبل ان تبدأ المنظمة بحث المسائل التى تواجه دول السوق ؛ مثل ميزانية السوق ومشكلة الرسوم الجمركية والعلاقات بمنظمة التجارة الحرة

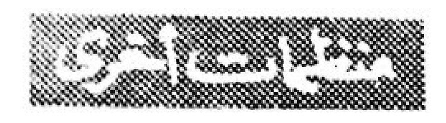
ويعتقد الخبراء فىالشئون الاوروبية ان هناك ثلاثة اسباب لمقاطعة فرنسا للسوق الاوروبية المشتركة . **اولا** تمويل السياسة الزراعية ، **ثانيا** الاتفاق على مدى تطبيق قاعدة الاغلبية فى اتخاذ القرارات وهى القاعدة المقرر الاخذ بها ابتداء من أول يناير ١٩٦٦ . ويريد الرئيس دىجول التوصل الى اتفاق ملزمبعدم استخدام هذه القاعدة على نحو من شأنه الاضرار بالمصالح الحيوية لاى من الدول الاعضاء . معنى هذا ان فرنسا تريد ان تحتفظ الدول الست بحق الاعتراض (الفيتو) فى الامور التى تعتبرها حيوية ،**ثالثا** انالحكومة الفرنسية الحالية تريد ان توضح للدول كلها ان اللجنة التنفيذيةللسوق الاوروبية المشتركة ليست حكومةعليا ولن تصبح كذلك ابدا .ولذلك قامت فرنسا بمحاولات مستمرة لاضعاف سلطات هذه اللجنة .

●

القارة الامريكية

منظمة الدول الامريكية

افتتح مؤتمر وزراء خارجية منظمة الدول الامريكية فى ريو دى جانيرو (العاصمة السابقة للبرازيل) يوم ١٧ نوفمبر الماضى بعد ان تأجل هذا الاجتماع مرتين متتاليتين فى ٢٠ مايو و٤ اغسطس الماضيين بسبب ازمة الدومينيكان ورغبة عدد من دول المنظمة فى عدم ادانة التدخل الامريكى المسلح لقمع الثورة هناك . واهم موضوع يناقشه المؤتمر هو الخاص بتكوين « قوة سلام » دائمة تابعة للمنظمة تقوم بمهمة وقف ما يسمى « بالتخريب الشيوعى » فى دول المنطقة . ومن المعلوم ان عددا كبيرا من دول امريكا اللاتينية تعارض هذا المشروع .



١ — الكومنولث

اعلن وزير خارجية سنغافورة ان بلاده قبلت عضوا فى الكومنولث فاصبح بذلك عدد دول الكومنولث ٢٢ دولة .

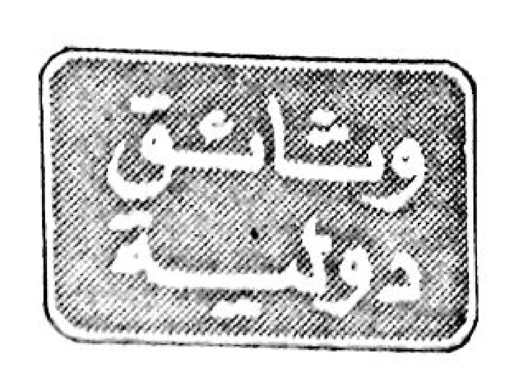
ومن المعلوم أن سنغافورة أصبحت دولة مستقلة منذ ٩ اغسطس الماضى عندما انفصلت عن ماليزيا .

٢ — هيئة الصليب الاحمر الدولية

عقدت هيئةالصليب الاحمر الدولية مؤتمرها العشرين فى فيينا من ٢ الى ٦ اكتوبر الماضى . وجدير بالذكر ان المؤتمر التاسع عشر للهيئة انعقد منذ ثمانى سنوات . وقد بحثالمؤتمر مدى تطبيق اتفاقيات جنيف . واوصى المؤتمر بان تعنى الدول الاعضاء بنشر مبادىء الصليب الاحمر وقواعد اتفاقيات جنيف بين قواتها المسلحة بما فيها القوات التى تعمل باسم الامم المتحدة .

كما اوصى المؤتمر بان تتابع اللجنة الدولية للصليب الاحمر دراساتها بخصوص حماية المدنيين من مخاطر حرب عالمية

ومما يذكر فى هذا الصدد ان الصين الشعبية لم تشترك فىهذا المؤتمرنظرا الى ان حكومتها كانت قطعت كل علاقاتها مع هيئة الصليب الاحمر الدولية فى نهاية شهر سبتمبر الماضى.



قرار مؤتمر القمة الأفريقى بشأن روديسيا "أكرا ١٩٦٥"

ان مؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقد فى أكرا فى الفترة بين ٢١ و ٢٥ أكتوبر ١٩٦٥ :

— يعبر عن قلقه العميق للحالة الخطيرة السائدة فى روديسيا الجنوبية .

— ولما كانت هذه الحالة تشكل تهديدا خطيرا للسلام العالمى وبعد أن أخذ علما :

(أ) بتصريح حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا الذى اعتبر أى اعلان بالاستقلال من طرف واحد من جانب الاقلية الاوربية فى روديسيا الجنوبية عملا غير قانونى يشكل تمردا وخيانة لا يعاقب عليها الا بتوقيع العقوبات الاقتصادية وحدها وبعدم الاعتراف .

(ب) بقرار الامم المتحدة الاخير الذى اتخذ باغلبية ساحقة والذى ناشد حكومة المملكة المتحدة باتخاذ جميع الاجراءات المستطاعة لمنع اصدار اعلان بالاستقلال من طرف واحد وتأييد كل اجراء قد تقدم عليه هيئة الامم المتحدة مستقبلا بشأن هذه المسألة .

١ — يأسف لرفض حكومة المملكة المتحدة مواجهة التهديد باعلان الاستقلال من طرف واحد من جانب حكومة الاقلية الاوربية ، بتصميم وحزم .

٢ — يأسف فضلا عن ذلك لرفض حكومة المملكة المتحدة ان تعلن صراحة أنها لن تمنح الاستقلال لروديسيا الا على أساس حكومة الاغلبية .

٣ — يطلب الى الامم المتحدة اعتبار هذا الاعلان بالاستقلال من طرف واحد عملا يهدد السلام العالمى ويدعوها الى اتخاذ التدابير التى تتطلبها حالة كهذه ، تطبيقا للميثاق ، والاسهام فى اقامة حكومة اغلبية فى روديسيا الجنوبية .

٤ — يطلب الى حكومة المملكة المتحدة وهى السلطة الادارية التى يقع عليها تبعة الحالة القائمة :

(أ) وقف العمل فورا بدستور روديسيا الجنوبية لسنة ١٩٦١ واتخاذ جميع التدابير اللازمة ، بما فى ذلك استخدام القوة المسلحة لاستعادة ادارة الاقليم .

(ب) اطلاق سراح قائدى الحركات الوطنية جوشوا نكومو وسيثولى ، وكذا المسجونين السياسيين الاخرين .

(ج) الدعوة الى عقد مؤتمر دستورى يشترك فيه ممثلو جميع طوائف شعب روديسيا الجنوبية توطئة لاختيار دستور جديد يضمن الاقتراع العام (صوت لكل فرد) وانتخابات حرة ، والاستقلال .

٥ — يطلب الى جميع الحكومات والمنظمات الدولية ، فى حالة اعلان الاستقلال من طرف واحد ، رفض الاعتراف بحكومة الاقلية الاوربية ، وتوقيع جميع العقوبات اللازمة .

٦ — يقرر ، فى حالة رفض حكومة المملكة المتحدة اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها فى الفقرة « ٢ » بند « ١ » :

(أ) اعادة النظر فى العلاقات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والمالية القائمة بين الحكومات الافريقية وبين حكومة المملكة المتحدة اذا ما منحت او سمحت هذه الاخيرة باستقلال روديسيا الجنوبية على أساس حكومة تقوم على الاقلية البيضاء .

(ب) استخدام جميع الوسائل الممكنة بما فى ذلك اللجوء الى القوة لمقاومة اعلان الاستقلال من طرف واحد .

(ج) تقديم معونة فورية الى شعب زمبابوى كى يتسنى له اقامة حكومة اغلبية فى البلاد .

٧ — يفوض الى المجموعة الافريقية فى الامم المتحدة أن تطمئن الى أن الطلب المقدم الى كل من الجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس الامن سينال الاهتمام الكافى .

بيان الأحزاب الشيوعية الأوربية "يونية ١٩٦٥"

انعقد « مؤتمر الاحزاب الشيوعية فى الدول الراسمالية الاوروبية » فى مركز روجييه الدولى ببروكسيل فى أيام ١ و ٢ و ٣ يونية ١٩٦٥ .

وكان اجتماع المؤتمر بناء على دعوة من الحزب الشيوعى البلجيكى، وحضرته الاحزاب الاتية : الحزب الشيوعى الالمانى — الحزب الاشتراكى الالمانى الموحد (برلين الغربية) — الحزب الشيوعى النمساوى — الحزب الشيوعى البلجيكى — الحزب التقدمى للشعب العامل فى قبرص — الحزب الشيوعى الدانماركى — الحزب الشيوعى الاسبانى — الحزب الشيوعى الفنلندى — الحزب الشيوعى الفرنسى — الحزب الشيوعى ببريطانيا العظمى — الحزب الشيوعى اليونانى — الحزب الشيوعى الايرلندى (شمال ايرلندا — حزب العمال الايرلندى (ايرلندا الجنوبية) — الحزب الشيوعى الايطالى — الحزب الشيوعى اللوكسامبورجى — الحزب الشيوعى النرويجى — الحزب الشيوعى الهولندى — الحزب الشيوعى البرتغالى — حزب العمل السويسرى .

وكان هدف المؤتمر هو اتاحة الفرصة لتبادل الاراء والخبرات حول المشاكل الحادة القائمة حاليا والتوصل الى عدد من النتائج المشتركة بغية تنسيق العمل ازاء تلك المشاكل . وقد وضع المؤتمر عند افتتاحه جدول أعمال يتمشى مع تلك الاهداف :

١ — الاجراءات التى تتخذ لتدعيم الكفاح الموحد للشعوب ضد العدوان الامريكى فى فيتنام ومن أجل تضامن الشعب الفيتنامى ، وذلك محافظة على السلام العالمى .

٢ — دراسة المشاكل الخاصة بالامن الاوروبى : الكفاح ضد النزعة العسكرية الالمانية ، ومشروع القوة النووية المتعددة الاطراف والقوى الذرية الضاربة الاطلنطية أو الاوروبية أو غيرها من صور التسلح النووى، بهدف اقامة مناطق مجردة من الاسلحة النووية ، واتخاذ اجراءات لنزع السلاح ، ووضع نظام للامن الجماعى الاوروبى ... الخ .

كذلك اتفق المؤتمرون على اعطاء الموقف فى شرقى البحر الابيض المتوسط (قبرص) العناية التى يستحقها .

٣ — وسائل انماء التضامن بين الشعوب التى هى ضحية للفاشية (أسبانيا والبرتغال) أو لغيرها من صور القمع (اليونان — جمهورية المانيا الاتحادية) .

وقد دارت مناقشة صريحة ودية حول هذه النقاط المختلفة .

فقد استنكر المؤتمر العدوان الامريكى الفاشم ، الموجه ضد جمهورية فيتنام الديمقراطية ، وضد حق شعب فيتنام الجنوبية فى الاستقلال، وهو عدوان يهدد السلام العالمى مع كل خطوة جديدة تتخذ فيه .

والنداء الموجه بشأن هذه المسألة يؤكد تضامن الاحزاب الموقعة ، ويدعو الى القيام بعمل موحد على نطاق واسع جدا .

كذلك وجه المؤتمر رسالة الى شعب الدومينيكان يعلن فيها تضامنه معه واستنكاره لتدخل الاستعماريين الامريكيين .

وقد عبر المؤتمر عن قلقه ازاء المجهودات التى يبذلها الاستعماريون الامريكيون والالمان الغربيون وغيرهما من أعضاء منظمة حلف شمال الاطلنطى لاحياء مشروع القوة النووية المتعددة الاطراف » أو فرض غيره من صور التسلح النووى ، سواء كان متعلقا بقوى ضاربة اطلنطية أو أوروبية أو وطنية ، أو بمشروع « القوة النووية الاطلنطية » الذى اقترحته الحكومة البريطانية . اذ سوف يكون من شأن جميع هذه المشروعات السماح لالمانيا الغربية بالتوصل الى مراكز قيادة الاسلحة النووية ...

وتجنبا لسياسة الحرب الباردة، وانقسام القارة الاوروبية ، والتدخل الامريكى من خلال حلف الاطلنطى ، يمكن تقديم بديل يتمشى مع مصلحة جميع شعوب أوروبا ، ومع السلام العالمى ، وهو الامن الجماعى الاوروبى .

ويعنى ذلك اقامة علاقات جديدة بين شعوب أوروبا كافة على أساس مبادىء التعايش السلمى فى اطار احترام النظم الاشتراكية والمصالح القومية . وقد قدر المؤتمرون انه بتعين بادىء ذى بدء ابعاد خطر حدوث انفجار جديد ، ويكون ذلك عن طريق اعادة الامور الى أوضاعها

الطبيعية بعد مرور عشرين عاما على نهاية الحرب . فيجب تجريد المانيا من الاسلحة النووية ، والاعتراف بجمهورية المانيا الديمقراطية ، واعلان عدم المساس بالحدود الاوروبية الموجودة حاليا ، ووضع نظام بموجبه تصبح برلين الغربية مدينة حرة وغير مسلحة ، وعقد معاهدة صلح مع شطرى المانيا .

ولقد بدات أوساط كثيرة فى الدول المختلفة تؤيد ضرورة اتخاذ اجراءات مادية للتوصل الى نزع عام للسلاح يكون خاضعا للرقابة لكى يسهم فى الحد من التوتر القائم فى أوروبا ، كانشاء مناطق مجردة من الاسلحة النووية ، أو مسلحة تسليحا محددا فى وسط أوروبا ، واسكندينافيا ، والبحر الابيض المتوسط ، وجنوب أوروبا ، وتجميد الاسلحة الموجودة فى بعض الاقاليم ... الخ . كذلك أولى المؤتمر عناية كبيرة للكفاح من أجل التخلص من القواعدالاجنبية. وفى هذا الصدد ، عبر المؤتمر عن قلقه ازاء الموقف القائم فى قبرص ، ووجه رسالة تؤكد ضرورة انسحاب جميع القوات الاجنبية ، ووقف كل أنواع التدخل الاجنبى ، واقرار حق الشعب القبرصى فى تقرير مصيره .

ان الازمة الكبرى التى تعانيها الاحلاف العسكرية الاستعمارية ، والمناقضات المتزايدة القائمة داخل حلف الاطلنطى فى الوقت الذى يقترب فيه تاريخ انقضاء أجل هذا الحلف العدوانى (١٩٦٩) — كل ذلكيشهد على امكان سيادة نظام الامن الجماعى الاوروبى . وقد قرر المؤتمرون ان ابرام معاهدة عدم اعتداء بين اعضاء حلف الاطلنطى واعضاء حلف وارسو، سوف يشكل خطوة ذات دلالة كبرى فى هذا الاتجاه . واعربو عن رغبتهم فى الكفاح من اجل انماء المبادلات الاقتصادية والثقافية بين جميع شعوب القارة الاوروبية ، وانماء العلاقات بينها فى شتى المجالات .

وقد قام المؤتمرون ايضا بتبادل وجهات النظر حول امكان تضفيد الكفاح المشترك وتدعيم وحدة الحركة العمالية ، واتحادالقوى الديمقراطية، من أجل محاربة انتشار الاسلحة النووية ، وفى سبيل نزع السلاح ، والامن الاوروبى ، والمودة بين الشعوب .

وان المناقشات التى دارت فى المؤتمر بخصوص تدعيم التضامن فى صالح الشعوب التى هى ضحية للفاشية وللنظم التحكمية ، قد ادت الى ملاحظة ان تقدما كبيرا قد تحقق فى هذا المجال . وهذا دليل علىانه يمكن الحد من حالات الارهاب . ويرجع الفضل فى ذلك أولا الى الشعوب المعنية ، ولكنه ايضا دليل على أهمية التضامن الدولى . وقد أشار المؤتمرون الى ان هذا التضامن يعتبر من واجبات الحركة العمالية الدولية ، وأن كل هزيمة لقوى الرجعية والقمع تعتبر فى الوقت نفسه خطوة الى الامام لقضية الديمقراطية والتقدم للجميع ...

... فلقد اتخذ الكفاح ضد نظام فرانكو فى اسبانيا طابعا قويا جديدا بفضل مضاعفة الاعمال التى تقوم بها جماهير العمال وكذلك الفلاحون والطلبة والاوساط الثقافية على نطاق واسع ... وان المؤتمر يعلق أكبر الاهمية على مساندة الشعب الاسبانى فى صراعه من أجل الحريات الديمقراطية .

ومن الاهمية بمكان ايضاح الظروف المؤلمة التى يزاول فيها الشعب البرتغالى كفاحه بعد أربعين عاما من الحكم الفاشى . هذا الكفاح آخذ فى التزايد ، وهو يضم قوى جديدة من جميع طبقات الشعب ويضع عقبات كبيرة أمام دكتاتورية سالازار.. غير أن القمع التحكمى والتعذيب لا يزالان مستمرين . ولقد اخذت حركة تظهر بوضوح داخل القوات المسلحة البرتغالية اساسها الاعتراض على الحروب الاستعمارية الموجهة ضد حق شعوب انجولا وموزمبيق وغينيا (التى تسمى البرتغالية) فى الاستقلال. وان المؤتمر — فى اعلانه لتضامنه مع الشعب البرتغالى — يعبر عن تاييده التام للقوى التحررية لشعوب المستعمرات البرتغالية .

ولقد أدى الكفاح الجدى للشعب اليونانى الى قلب حكومة كرامانليس الفاشيستية الجديدة وفرض تحسن الموقف . ومع ذلك ، فان مظاهر القمع لازالت مستمرة ، وقوانين الاستثناء لم تلغ بعد . فليس للاجئين حق العودة الى وطنهم ، وما زال الديمقراطيون فى السجون . وان المؤتمر يؤيد المطالب الشرعية للحزب الشيوعى اليونانى فى أن يصبح حزبا قانونيا من جديد . وسوف يكون ذلك تعبيرا عن انتصار الديمقراطية .

... وان المؤتمر — فى مساندته لطلب الحزب الشيوعى الالمانى فى أن يصبح حزبا قانونيا مرة أخرى بعد الغائه رسميا سنة ١٩٥٦ بفخر بأن أوساطا كبيرة من جمهورية المانيا الاتحادية تشاركه فى هذا الرأى . وهو يطالب أيضا بالسماح لجميع القوى الديمقراطية والسلمية فىالمانيا بحقها فى حرية تنظيم نفسها ، وبوضع حد لجميع الاضطهادات ... .

وفى خلال المناقشات التى دارت داخل المؤتمر ، أثار عدد من الاحزاب فكرة امكان عقد اجتماع جديد للاحزاب الشيوعية فى الدول الرأسمالية الاوروبية لدراسة غير ذلك من المسائل ذات المصلحة المشتركة .

ولقد ابرز المشتركون فى المؤتمر... رغبتهم فى تدعيم وحدة عمل الاحزاب الشقيقة بطريقة مستمرة من أجل مصلحة الطبقة العاملة والشعوب فى كل الدول ، والحركة الشيوعية والعمالية فى مجموعها .

وقد قرر وفد الحزب الشيوعى الهولندى — الذى اسهم فى مناقشات المؤتمر — عدم توقيع أية وثيقة أو منشور يصدره ، وذلك بناء على القرارات التىاتخذتها اللجنة المركزية لهذا الحزب بخصوص جدول أعمال المؤتمر وطبيعته .

السياسة الدولية

قضية نزع السلاح

اشترك في اعداد هذا الملف

د . بطرس بطرس غالي
د . عبد الملك عوده
د . ابراهيم شحاته
د . اسماعيل صبرى مقلد
على الدين هلال
مالك جبر
نبيل صباغ

مقدمة عامة للقضية وشرح منهج البحث

أن تاريخ السلاح هو ذاته تاريخ الانسان ، فبالسلاح استطاع الانسان ان يحافظ على بقاء نوعه وان يبنى حضاراته الاولى ، وتحت تهديد السلاح يقف الانسان الان معرضا للفناء . واذا كان الانسان قد وصل فى تطويره لاسلحته الى حد أن تجريده منها اصبح — على حد تعبير الجمعية العامة للامم المتحدة فى عام ١٩٥٩ — « اهم مسألة تواجه العالم اليوم » ، فان محاولات نزع السلاح لم تكن وليدة مخاطر الساعة وحدها .

بدأت فى القرن التاسع عشر ، فى أعقاب معركة واترلو ، محاولات لانشاء مناطق منزوعة السلاح على الحدود التى كان الموقف فيها ينذر بالخطر كما نحو ما كان الامر بين الولايات المتحدة وكندا سنة [illegible] ثم بين النرويج والسويد سنة ١٩٠٥ وبين تركيا واليونان سنة ١٩٢٣ . وذهبت بعض دول الجماعة الاوربية الى المناداة بضرورة الاتفاق على تحديد الاسلحة ، فبدأت روسيا القيصرية هذا الاتجاه بالنداء الذى وجهته سنة ١٨١٦ وتلتها فيه فرنسا ، الى أن عقد مؤتمر لاهاى الاول سنة ١٨٩٩ بدعوة من قيصر روسيا وان لم يتوصل هذا المؤتمر ، ولا مؤتمر لاهاى الثانى سنة ١٩٠٧ ، الى الاتفاق على شىء بشأن نزع السلاح أو تحديده . وكذلك كان الفشل مصير المباحثات الثنائية بين بريطانيا وألمانيا فى الفترة من ١٩٠٨ الى ١٩١٤ حول تحديد القوة البحرية لكل منهما .

وبعد أهوال الحرب العالمية الاولى التى استعملت فيها الطائرات لاول مرة ، اصبح العمل لنزع السلاح من المهام الاولية لعصبة الامم ، فانشأت هذه فى سنة ١٩٢١ اللجنة الموقتة لنزع السلاح ثم كونت فى سنة ١٩٢٦ لجنة — تحضيرية بشأن السلاح الجوى ، وفى الوقت نفسه بذلت مجهودات خارج نطاق العصبة لوقف الاندفاع فى اعادة التسلح . وقد حقق مؤتمر واشنطون البحرى (١٩٢١—١٩٢٢) بعض النجاح فى الاتفاق على تخفيض التسلح البحرى ثم حققت معاهدة لندن سنة ١٩٣٠ مزيدا من ذلك حتى انه يمكن القول بأن فترة ما بين الحربين لم يتحقق فيها من خطى نزع السلاح أو تخفيضه الا ذلك النجاح الجزئى فى ميدان السلاح البحرى ، وهو نجاح ما لبث أن ثبت قصوره ثم انهياره فى مباحثات جنيف (من ١٩٣٢ الى ١٩٣٥).

ولما قامت الحرب العالمية الثانية اصبح واضحا أن سباق التسلح لم يتوقف فى أى وقت . وأثبتت أهوال هذه الحرب. التى لم يشهد تاريخ الانسان مثيلا لها من قبل أن نداءات المطالبين بنزع السلاح لم تكن صادرة عن دعاة هزيمة— كما صورها أخصامهم — بقدر ما كانت محاولات للدفاع عن حضارة الانسان . ثم ترتب على التطورات العلمية فى ميدان السلاح منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الان مالم يدع مجالا للشك فى ان الوقوف فى وجه وسائل الحرب الشاملة قد تعدى امر الدفاع عن الحضارة الى الدفاع عن الانسان ذاته ككائن حى .

وهكذا نص ميثاق الامم المتحدة على ضرورة تنظيم التسلح ، ثم قامت الامم المتحدة خلال العشرين عاما الماضية بمجهودات مضنية فى سبيل الحد من سباق التسلح بأمل الوصول فى النهاية الى اتفاق عام على النزع الكامل لجميع الاسلحة ، وذلك على النحو الذى يرى القارىء تفصيله فى الوقائع الخاصة

بالاحداث المتعلقة بنزع السلاح فى الفترة من ١٩٤٥ — ١٩٦٥ .

وسوف يلاحظ القارىء ان مسألة نزع السلاح ظلت الى حين من احتكار الدول الكبرى وحدها، وتمثل ذلك فى أن اول لجنة انشأتها الجمعية العامة للامم المتحدة لهذا الغرض (٢٤ يناير ١٩٤٦) اقتصر تكوينها على ممثلين للاعضاء الدائمين فى مجلس الامن وكذلك لكندا . ثم بدأ الحوار حول نزع السلاح بين الكتلتين الغربية والشيوعية ، وتمثل ذلك فى لجنة العشرة أو لجنة جنيف الاولى التى مثلت فيها كل كتلة بخمس دول . ومع التغير الكيفى والكمى فى العائلة الدولية لم تعد مسألة نزع السلاح كرة يتقاذفها فريقان فقط ، اذ ان العالم الثالث أولاها عناية فائقة ، وما لبث أن دخل طرفا فى مباحثات جنيف وتحولت لجنة العشرة الى لجنة مثلت فيها ١٨ دولة (وان لم تحضرها احداها وهى فرنسا) وأصبحت بالتالى تمثل الاتجاهات الرئيسية فى المجتمع الدولى المعاصر . ولقد شهد هذا العام عرض موضوع نزع السلاح على اللجنة العامة التى تتكون من كل الدول الاعضاء فى الامم المتحدة وقد ارتفعت فيها أصوات كثيرة تنادى بأن تدعى ايضا كل الدول الاخرى غير الممثلة فى الامم المتحدة للاشتراك فى مناقشة المسألة . ولاشك فى أن انتقال الاهتمام بنزع السلاح من الدول الكبرى فقط الى كل الدول هو انتقال طبيعى لان مخاطر سباق التسلح لم تعد تتهدد دولة دون غيرها ، كما أن فوائد نزع السلاح لن تكون وقفا على الدول الكبرى وحدها .

وسيلاحظ القارىء كذلك انه رغم الخلاف المستمر بين الجانبين الغربى والشرقى حول موضوع نزع السلاح ، فان مضمون المقترحات التى يتقدم بها كل جانب لا يختلف كثيرا فى الواقع عن مضمون المقترحات التى يتقدم بها الجانب الاخر . فالمبادىء العامة فى الاقتراحات واحدة ، وهى بصفة عامة المبادىء الواردة فى التصريح المشترك الصادر من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى ٢٠ سبتمبر ١٩٦١ التى تضمنت اعلان الطرفين لنيتهما وهى تحقيق النزع الكامل لجميع الاسلحة . اما الخلافات التفصيلية ، التى سنعرض لها اجمالا فيما يلى ، فهى لا تبرر فى ذاتها عدم تمكن الاطراف من الوصول الى اتفاق . الامر الذى يدفع الى الاعتقاد بأن المقترحات التى تقدم لنزع السلاح لا تعبر دائما عن حقيقة نية مقدميها ، وكثيرا ما تخدم أغراضا سياسية أخرى . فاذا صح هذا الظن فان السؤال يظل ماثلا امامنا : الى أى مدى تستطيع الدول الكبرى أن تستمر فى تجاهل أخطار السباق نحو مزيد من اقتناء الاسلحة ؟

ان العالم ينفق الان أكثر من ١٢٠ بليونا من الدولارات على التسلح ، كما أن مخازن الاسلحة الذرية لدى الدول الكبرى قد تعدى مخزونها ما يعادل ٦٠ بليونا من أطنان الديناميت ، أى أن نصيب كل فرد فى هذا العالم من المتفجرات المخزونة لدى هذه الدول يزيد على عشرين طنا ! ورغم ذلك كله فان الاتفاق على التسلح لم يحقق سلام العالم ولا أمن الانسان . بل ان خطر الحرب الشاملة ، حرب الفناء الكامل ، هو خطر قائم وحقيقى يمكن أن يتحقق فى أى وقت عمدا أو خطأ أو حتى مصادفة .

وقد يبدو من دراسة موقف كل من الكتلتين أن العقبة الرئيسية فى سبيل الاتفاق على نزع السلاح تكمن فى مسألة الرقابة والتفتيش ، فعلى حين اتخذ الغرب موقفا تقليديا مؤداه التمسك بالتفتيش أولا ، ذهب الاتحاد السوفيتى خاصة الى أن الرقابة قبل نزع السلاح هى من قبيل التجسس والى ان التفتيش انما يقبل على نزع السلاح وليس على السلاح ذاته . وقد تزحزح فى السنوات الاخيرة كل من الجانبين عن موقفه التقليدى بعض الشىء وأصبح من المقبول فى مقترحاتهما أن تقترن عمليات الرقابة والتفتيش بعمليات نزع السلاح بحيث تتم جميعا فى وقت واحد . ومع ذلك فلا زال الخلاف قائما بين تفاصيل مقترحات كل جانب خاصة فى مسائل اجراء التفتيش على الطبيعة اى داخل اقليم كل دولة ، وبعبارة مثل هذا التفتيش ، وعدد محطات الرقابة ، والسنوات اللازمة لبداية اعمال نظام الرقابة . ونظرا الى الاهمية العظمى لمسألة التفتيش والرقابة تضمنت وثائق مشكلة نزع السلاح عرضا منفصلا للصعاب التى تكتنف هذه المسألة ولموقف الاطراف المعنية منها .

ومع التسليم بأهمية مسألة التفتيش والرقابة وبأنها حسب الظاهر العقبة القائمة فى سبيل الوصول الى اتفاق ، فان الدارس لما يجرى وراء ستار الاقتراحات سرعان ما يتبين أن الصعوبة الحقيقية هى فى انتفاء الثقة لدى كل جانب فى صدق نية الجانب الاخر ، وربما كانت فى انتفاء الاقتناع لدى كل من الجانبين بضرورة العمل الفورى على نزع السلاح . وليس أدل على ذلك مما شوهد مثلا من أن اقتراحا معينا قد يتقدم به أحد الجانبين فيرفضه الجانب الاخر ، ثم يعود الرافض فيتقدم الاقتراح نفسه أو اقتراحا مشابها ، فيسارع الجانب الاول الى رفضه (وهذا هو ما حدث مثلا بالنسبة الى فكرة التفتيش على طريقة المناطق ، اى تقسيم اقليم كل جانب الى مجموعة مناطق بحيث يتم تفتيش منطقة فى كل جانب مقابل منطقة فى الجانب الاخرى وهكذا . اذ تقدم الاتحاد السوفيتى باقتراح بهذا المعنى فرفضه الغرب ، ولما تقدمت بعد ذلك بسنوات الولايات المتحدة باقتراح مشابه رفضه الاتحاد السوفيتى !) وعلى ذلك يمكن القول بأن الدول الكبرى لا زالت تجد فى نظام التسلح الحر اداة مفيدة لخدمة اغراضها القومية ، وذلك رغم تبينها للخطر المعظم الماثل فى وجود هذه الاداة ، وللفوائد الجليلة التى يمكن أن تتحقق بالقضاء عليها .

ولقد ذهب البعض ، تحمسا للقوة العسكرية لدولهم وخوفا من مخاطر نزع السلاح ، الى أن تمسك الدول الكبرى بنظام التسلح القائم هو شر لابد منه ، اذ لن يستطيع العالم ان يحقق النزع الكامل للسلاح بدون ان يترتب على ذلك انهيار كامل لانظمته الاقتصادية والاجتماعية القائمة . ولاشك أن هذه نظرة مسرفة فى التشاؤم ، تجد تبريرها الاخير فى الفلسفات التى تنادى بالخطيئة الازلية للانسان وبأن الحرب هى الحالة الطبيعية لبنى البشر ، او بأن الانسان قد صار عبدا للسلاح الذى صنعه حتى لم يعد فى مقدوره أن يجد لنفسه فكاكا من عبوديته . غير ان الدراسات التى تمت حتى الان ، ويجد القارىء فى الملف الوارد بعد ملخصا لاحدثها ، قد أثبتت أن نزع السلاح أمر ممكن من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية بل ان آثاره فى هذين الميدانين يمكن أن تحقق النفع العظيم للدول الفقيرة والدول الغنية على السواء .

فالعالم ينفق الان قدرا كبيرا من رأسماله الاجمالى فى الاستعدادات الحربية ، ونزع السلاح يعنى تحرير هذا القدر العظيم من المال وامكان توجيهه بالتالى الى ميدان الانتاج . وقد أثبتت اللجنة الاستشارية التى عينها الامين العام للامم المتحدة فى تقريرها عن الاثار الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح (١٩٦١) أن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد شهدت « تحولا فى مصادر الثروة أسرع من ذلك الذى يحققه نزع السلاح الكامل الان » ، وقد تم فى عام ١٩٤٥/١٩٤٦ تخفيض النفقات العسكرية بنسبة ٨٠٪ مع ما ترتب على ذلك من تغييرات جمة فى الهياكل الاقتصادية وفى العمالة . كذلك اوضحت دراسة للجنة أمريكية عن آثار نزع السلاح فى الاقتصاد الامريكى أن من الممكن مع شىء من التخطيط انفاق الاموال التى ستتحرر عند نزع السلاح على رفع المستوى المعيشى للشعب الامريكى ، وكذلك توفير وظائف جديدة للاشخاص الذين سيتعين عليهم تغيير وظائفهم وهم حوالى ٦ الى ٧ فى المائة من مجموع القوى العاملة فى الولايات المتحدة . وقد بينت الدراستان المشار اليهما ان عملية التحويل فى الهيكل الاقتصادى التى لابد ان تنجم عن نزع السلاح ، تمثل جانبا من جوانب التنمية الاقتصادية بصفة عامة ، ومن الممكن ان تنتج آثارا طيبة حتى فى الاقتصاد الامريكى ما دامت ترتبط باجراءات التنمية على المستوى العالمى ، بما فى ذلك تنمية التجارة الدولية والتعاون الاقتصادى بين الدول . أما فى الدول النامية وفى الاتحاد السوفيتى نفسه ، فاجماع على ان اغلاق باب الانفاق على التسلح سوف يفتح مجالات عظيمة لرفع مستوى المعيشة وزيادة الانتاج .

ومع ذلك فليس الاتفاق على نزع السلاح ثم تنفيذ هذا الاتفاق من الامور الهينة ، اذ تقف فى وجهه عقبات نفسية وأخلاقية وقانونية . فلا زال من الصعب فى ميدان السياسة الدولية فهم موقف العدو بل الصديق ، ولا زال الولاء الاول عند الانسان هو لوطنه القومى وليس للجماعة الدولية ككل ، ولا زال القانون الدولى قاصرا خاصة فى الجانب الاجرائى الذى تبدو أهميته عند الاخلال بحكم من أحكام هذا القانون وسوف يحتاج الاتفاق على نزع السلاح ولاشك الى تنظيم انشاء قوة بوليس دولية لتشرف على تنفيذ الاتفاق وتحل بالتدريج محل قوات الجيش الوطنية ، مع ما يقتضيه ذلك من وضع ضمانات تحول دون سيطرة أية دولة على هذه القوة الدولية ، وتحول كذلك دون سيطرة أى فرد أو مجموعة من الافراد على مصاير العالم عن طريق هذه القوة . وسوف يحتاج الاتفاق على نزع السلاح كذلك الى تنظيم استعمالات الفضاء الخارجى على نحو لا يجعل نزع السلاح غير ذى موضوع ، وهى مسألة برزت أهميتها فى مقترحات نزع السلاح منذ بدأ غزو الانسان للفضاء سنة ١٩٥٧ . وليس ثمة ما يحتم ان يتم النزع الكامل لجميع الاسلحة بموجب اتفاق شامل ، بل لعل من العملى أن يتم ذلك على خطوات كثيرة وباتفاقات متعددة وقد شهد العالم بداية متواضعة لذلك فى اتفاقية موسكو للحظر الجزئى للتجارب الذرية (١٩٦٣/٧/٢٥) ، وثمة اقتراحات الآن لجعل مناطق معينة خالية من الاسلحة النووية مثل منطقة افريقيا (مشروع غانا فى ١٩٦٠/٩/٢٤ وتوصية الجمعية العامة للامم المتحدة فى ١٩٦١/١١/٢٤ وبيان مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الافريقية فى ١٩٦٣/٥/٢٥) ومنطقة وسط أوربا (مشروع بولندا فى ١٩٥٧/١٠/٣) وأمريكا اللاتينية (مؤتمر مكسيكو فى ١٩٦٥/٨/٢٣) . وواضح ان كل خطوة تتخذ فى سبيل التخفيف من اخطار الاسلحة وبخاصة الذرية منها هى اسهام فى الطريق الطويل ولكنه الصحيح الذى يمكن ان يؤدى فى النهاية الى وقف السباق الحالى فى ميدان التسلح ثم العمل لنزع السلاح الموجود .

الا انه يجب أن يكون من المفهوم دائما أن نزع السلاح رغم ضرورته ليس اجراء كافيا لان يعيش العالم فى سلام ، لان تجريد الدول من الاسلحة لا يعنى وحده تجريدها من أسباب العداء والنزاع ، واذا بقيت هذه الاسباب سائدة فان عبقرية الانسان سوف تقوده من جديد الى اعادة التسلح وقد يتم ذلك فى صور أكثر خطورة مما تم حتى الان . وعلى ذلك فان العمل من أجل نزع السلاح يجب أن يقترن بالعمل من أجل تدعيم النظام الدولى عن طريق تقوية الامم المتحدة واحترام القانون الدولى واللجوء الى الوسائل السلمية لحل المنازعات الدولية ، ومحاولة التقريب بين الدول عن طريق التعاون فى الميادين المختلفة ، سواء تم ذلك بطريقة جماعية أو بالطرق غير الجماعية . وواضح ان تدعيم النظام الدولى سوف يقتضى بالتدريج العمل لقبول ولاية اجبارية عامة للقضاء الدولى فى المنازعات بين الدول ، وانشاء قوة بوليس دولية دائمة لضمان احترام أحكام هذا القضاء . والمهم ان تبذل مجهودات الدول فى سبيل ذلك كله فى الوقت الذى تجرى فيه محاولات نزع السلاح بحيث يأتى هذا الاخير كعامل مكمل لعوامل كثيرة تتعاون جميعا على تحقيق عالم تسوى فيه المنازعات بالطرق السلمية وحدها .

واخيرا فلا شك فى أن نزع السلاح مسألة تهم العالم كله ومن ثم يجب أن تشترك فى الاعداد لها دول العالم جميعا ، وخاصة دول العالم الثالث وهى المستفيدة الاولى من انهاء سياسة القوة وتوفير الاموال الطائلة التى تنفق فى الاستعداد الحربى . كذلك لاشك فى أن مسألة نزع السلاح هى قبل كل شىء مشكلة انسانية ومن هنا كان واجب المفكرين فى بقاع الارض كلها وواجب وسائل الاعلام أن يعرضوا حقائقها وان يحاولوا ايجاد الحلول لها . واذ تقوم « السياسة الدولية » بواجبها فى هذا الصدد فانما تصدر فى ذلك عن اقتناع بأنه اذا كان التوتر الذى يسود العالم الان مسئولا عن سباق التسلح فان هذا السباق نفسه مسئول كذلك عما يعانيه هذا العالم من قلق وتوتر .

شرح منهج البحث

قسمنا هذا الملف الى أقسام ستة ، منفصل بعضها عن بعض ، جاعلين هذه المقدمة بمثابة القسم الاول منه .

اما القسم الثانى فقد ضمناه تحليلا للتطور التاريخى لهذه القضية يبدأ بقيام الامم المتحدة سنة ١٩٤٥ وينتهى بنهاية سنة ١٩٦٥ ، أو بصورة أدق الى منتصف ديسمبر سنة ١٩٦٥ حيث تكون هذه المجلة مهيأة للطبع ، وقد ميزنا هذا التسلسل التاريخى برموز فى بداءة كل قرار او حادث أوردناه فى سياق هذا التطور ، تمكينا للقارىء من ان يعرف مقدما لاتجاه السياسى للقرار او التصرف أو الحادث ، فوضعنا دائرة سوداء واحدة (●) أمام القرارات والتصرفات التى يتبناها المعسكر الغربى ، ودائرتين سوداوين (●●) أمام القرارات والتصرفات التى يتبناها المعسكر الشيوعى ، وثلاث دوائر سود (●●●) أمام القرارات والتصرفات التى تتبناها دول العالم الثالث التى تأخذ بسياسة عدم الانحياز ، كما جعلنا مربعا أسود (■) أمام القرارات والتصرفات التى نالت موافقة اجماعية من كل الدول ، او التى صدرت من الامم المتحدة باعتبارها ممثلة للمجتمع الدولى .

ونسجل هنا اننا فى وضعنا لهذه الرموز قد عمدنا الى شىء من التبسيط فالبرازيل مثلا انظر ٢٠ ديسمبر ١٩٦١ اعتبرناها من دول المعسكر الغربى فوضعنا أمامها دائرة سوداء واحدةرغم انها انتخبت فى اللجنة المذكورة باعتبارها ممثلة لدول عدم الانحياز ، ذلك لعلمنا أن البرازيل منحازة الى المعسكر الغربى بسبب ارتباطاتها السياسية والعسكرية بالولايات المتحدة الامريكية .

وفى القسم الثالث موجز لاهم النظريات السياسية والعسكرية الخاصة بالرقابة على الاسلحة ونزع السلاح ، وقد أطلنا فى شرح النظرية التدريجية فى نزع السلاح (النظرية رقم ٤) لاهميتها فى رأينا .

وفى القسم الرابع وضحنا النتائج الاقتصادية لنزع السلاح ، مستندين الى الدراسات التى قام بها كل من الامم المتحدة والولايات المتحدة الامريكية .

وفى القسم الخامس قدمنا نص اتفاقية الحظر الجزئى للتجارب النووية الموقعة فى موسكو فى ٢٥ يولية سنة ١٩٦٣ باعتبارها اهم وثيقة دولية فى قضية نزع السلاح ، وكان بودنا أن ننشر عدة وثائق أخرى الا أن ضيق المكان حال بيننا وبين تحقيق ذلك .

اما فى القسم السادس فقد أوردنا احدث المراجع العلمية فى قضية نزع السلاح وقد حصلنا عليها من مكتبة محكمة العدل الدولية ، وحاولنا جهد المستطاع ان نثبت المراجع التى يستطيع القارىء العربى ان يحصل عليها فى يسر ، أما المراجع التى رأينا ان الوصول اليها عسير او غير ممكن فلم نر داعيا لذكر أسمائها .

وقد اتبعنا فى تقسيم هذا القسم الاخير ما اتبعناه فى تقسيم الجزء الثانى اوما يشبهه ، فجعلنا المراجع ثلاث مجموعات هى : المراجع التى تعبر عن وجهة نظر الغرب ، والتى تعبر عن وجهة نظر المعسكر الشيوعى ، والتى تعبر عن وجهة نظر مجموعة دول عدم الانحياز ، مستهدين فى ذلك بما ظهر لنا جليا خلال قراءة هذه المراجع .

وبعد ، فان هذه الدراسة الجديدة الشاملة التى تقدمها مجلة السياسة الدولية لقرائها ، لا تعدو ان تكون « أعمالا تحضيرية » تهديها للباحث العربى عسى أن يتمكن من شاء ، على ضوء تلك الوثائق والبيانات ، من الاستزادة فى البحث والاستقصاء الجديرين بهذا الموضوع الخطير .

وتتقدم مجلة السياسة الدولية بالشكر خالصا للاساتذة الباحثين الذين يسروا لنا بفضل مجهودهم المشترك ان نخرج هذا الملف القيم .

●●●

التطور التاريخي لنزع السلاح (١٩٤٥ - ١٩٦٥)

٢٦ يونيو ١٩٤٥ :

■ تم التوقيع على ميثاق الامم المتحدة وهو يتضمن مبادىء هامة خاصة بنزع السلاح ومنها:

المادة ١١ فقرة ١ : للجمعية العامة أن تنظر في المبادىء العامة للتعاون على حفظ السلم والامن الدولي ويدخل في ذلك المبادىء المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم التسلح كما ان لها أن تقدم توصياتها بصدد هذه المبادىء الى الاعضاء أو الى مجلس الامن أو الى كليهما » .

ومنها المادة ٢٦ : « رغبة في اقامة السلم والامن الدولى وتوطيدهما بأقل تحويل لموارد العالم الانسانية والاقتصادية الى ناحية التسلح ، يكون مجلس الامن مسئولا بمساعدة لجنة اركان الحرب المشار اليها في المادة ٤٧ من وضع خطط تعرض على اعضاء الامم المتحدة لوضع منهاج لتنظيم التسلح .

٦ أغسطس ١٩٤٥ :

● القيت اول قنبلة ذرية على هيروشيما .

٣ أكتوبر ١٩٤٥ :

● أعلن رئيس الولايات المتحدة عن أمله في امكان الاتفاق على تدابير دولية تجعل من الممكن لجميع الدول أن تنبذ استخدام الطاقة النووية في الاغراض الحربية .

١٥ نوفمبر ١٩٤٥ :

● عرضت حكومات الولايات المتحدة وانجلترا وكندا ان تشارك باقي دول العالم معلوماتها الذرية لضمان استخدام الطاقة الذرية في الاغراض السلمية ، واقترحت لتحقيق هذا الهدف تشكيل لجنة رئيسية داخل الامم المتحدة تقوم بتقديم اقتراحات حول كيفية تبادل المعلومات الذرية ، ولفرض الرقابة على الطاقة الذرية المستخدمة في الاغراض السلمية والعمل للتخلص من الاسلحة الذرية ووضع القيود الكفيلة بالاشراف على احترام الدول لالتزاماتها .

١٦-٢٦ ديسمبر ١٩٤٥ :

■ اجتمع وزراء خارجية الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وبريطانيا في موسكو وفقا لقرارات مؤتمر يالتا وبوتسدام وقرروا انشاء لجنة للرقابة على الطاقة الذرية تكون خاضعة للامم المتحدة .

٢٤ يناير ١٩٤٦ :

■ قررت الجمعية العامة للامم المتحدة في أول دورة لها تشكيل لجنة رئيسية للطاقة الذرية .

١٤ يونيو ١٩٤٦ :

● تقدم مندوب الولايات المتحدة في لجنة الطاقة الذرية مشروعا يقترح فيه انشاء هيئة دولية للتنمية الذرية لا تتمتع فيها أي دولة بحق الفيتو ، وبحيث تحتكر هذه الهيئة وسائل تطوير واستخدام الطاقة الذرية (مشروع باروخ) .

١٩ يونيو ١٩٤٦ :

●● اقترح مندوب الاتحاد السوفييتي في لجنة الطاقة الذرية منع صناعة واستخدام الطاقة الذرية وتدمير المخزون منها ، واشترط ان يصبح نظام الرقابة خاضعا لحق الفيتو للاعضاء الدائمين في مجلس الامن .

١٤ ديسمبر ١٩٤٦ :

■ اتخذت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارا بالمبادىء الرئيسية لتنظيم وخفض التسلح ، والاعتراف بضرورة الرقابة عن طريق التفتيش .

١٣ فبراير ١٩٤٧ :

■ اتخذ مجلس الامن قرارا بتشكيل لجنة رئيسية لتحقيق مبدأ نزع الاسلحة التقليدية ، وتقوم هذه اللجنة في الثلاثة الاشهر التالية بتقديم اقتراحات لتنظيم وخفض الاسلحة والقوات المسلحة ، وكذلك اعداد مقترحات بخصوص الرقابة على ذلك منعا للتلاعب .

١٥ مايو ١٩٤٨ :

■ تأجل اجتماع لجنة الطاقة الذرية الى اجل غير مسمى بسبب اختلاف وجهات النظر بين الاتحاد السوفييتي وبقية أعضاء اللجنة.

١٢ اغسطس ١٩٤٨ :

■ اقترحت لجنة نزع الاسلحة التقليدية أنه لتنظيم وخفض الاسلحة والقوات المسلحة ، لابد ان يرتبط ذلك بانشاء قوة عسكرية تابعة للامم المتحدة ، وفرض رقابة دولية على الطاقة الذرية ، وتوقيع معاهدة الصلح مع كل من المانيا واليابان .

٢٥ سبتمبر ١٩٤٨ :

●● اقترح مندوب الاتحاد السوفييتي في الجمعية العامة للامم المتحدة أن تخفض الدول الخمس الكبرى قواتها البرية والبحرية والجوية بمقدار الثلث كل عام ، وأن تمتنع عن استخدام الاسلحة الذرية كأداة للعدوان ، وان تنشأ هيئة دولية للرقابة تكون تابعة لمجلس الأمن .

٤ نوفمبر ١٩٤٨ :

■ اتخذت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارا بتشكيل لجنةتتكون من الدول الخمس الكبرى بالاضافة الى كندا لبحث جميع الاقتراحات التي يمكن ان تكون أساسا للوصول الى اتفاق للرقابة الدولية على الطاقة الذرية .

٨ فبراير ١٩٤٩ :

●● كرر الاتحاد السوفييتي اقتراحاته السابقة بعد اجراء بعض التعديلات فيها ، فاقترح ان يمنع استخدام الاسلحة الذرية في جميع الأحوال ، بشرط ان تنشأ في الوقت نفسه لجنة دولية للاشراف على الطاقةالذرية وتلتزم الدول الخمس الكبرى أن تقدم الى مجلس الامن معلومات كاملة عن قواتها المسلحة وجميع انواع الاسلحة التي تمتلكها .

٢٥ أكتوبر ١٩٤٩ :

■ قدمت لجنة الدول الست الى الجمعية العامة للامم المتحدة بيانا تقرر فيه عجزها عنالوصول الى اتفاق .

٢٤ أكتوبر ١٩٥٠ :

● اقترح رئيس الولايات المتحدة في الجمعية العامة للامم المتحدة انشاء لجنة جديدة لنزع السلاح تحل محل لجنة الطاقة الذرية ولجنة نزع الاسلحة التقليدية ، وذلك للوصول الى مشروع لنزع السلاح يتوافر فيه :

- أن يشمل جميع أنواع الاسلحة .
- أن يحصل على موافقة جميع الدول التي تملك قوات مسلحة كبيرة .
- أن يتضمن فرض رقابة تمنع من التلاعب أو الخداع .

١٢ ديسمبر ١٩٥٠ :

●● اقترح مندوب الاتحاد السوفييتي في الجمعية العامة للامم المتحدة حظر انواع الاسلحة الذرية مع فرض رقابة دولية على الطاقة الذرية .

١٣ ديسمبر ١٩٥٠ :

■ قررت الجمعية العامة للامم المتحدة تشكيل لجنة تتكون من أعضاء مجلس الامن بالاضافة الى كندا لدراسة موضوع ادماج لجنة الطاقة الذرية ولجنة نزع الاسلحة التقليدية .

٧ نوفمبر ١٩٥١ :

● اقترحت حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا فيخطاب الى الامين العام للامم المتحدة ، ضرورة اجراء تحديد وتخفيض متوازن لجميع القوات المسلحة والقوات الاحتياطية وقوات البوليس وجميع الاسلحة بما في ذلك الاسلحة الذرية . على أن تبدأ عملية منظمة للتفتيشوالجرد التدريجي على الاسلحة ، وان يكون البحث فيما يتعلق بالاسلحة الذرية على اساس مشروع باروخ الامريكي وان ينفذ هذا البرنامج في اطار ايجاد حل المشاكل السياسية التي تمزق العالم .

٨ نوفمبر ١٩٥١ :

●● اقترح مندوب الاتحاد السوفييتي في الجمعية العامة للامم المتحدة الدعوة الى مؤتمر عالمي للاتفاق على تخفيض القوات المسلحة والاسلحة ، ولاتخاذ قرار حول الاجراءات العملية التي ينبغي اتخاذها لحظر الاسلحة الذرية، ولفرض رقابة دولية للتأكد من احترام الدول لالتزاماتها .

١٦ نوفمبر ١٩٥١ :

●● كرر مندوب الاتحاد السوفييتي في الجمعية العامة للامم المتحدة مقترحاته المقدمة بتاريخ ١٩٥١/١١/٨ بعد ادماجها في المقترحات المقدمة في١٩٤٩/٢/٨.

١٩ نوفمبر ١٩٥١ :

● اقترحت حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على الجمعية العامة للامم المتحدة دمج كل من لجنة الطاقة الذرية ولجنة نزع الاسلحة التقليدية في لجنة واحدة لنزع السلاح تعمل تحت اشراف مجلس الامن . وتقوم هذه اللجنة بالاعداد لمشروع معاهدة دولية لتنظيم وتخفيض متوازن لجميع القوات المسلحة وجميع

الاسلحة طبقا للاسس التالية :

— ضرورة وجود تفتيش دولي فعال .

— عمل جرد تدريجي ومستمر لجميع القوات المسلحة بأنواعها المختلفة بما فيها الاسلحة الذرية وذلك ابتداء من عملية نزع السلاح .

— بخصوص الرقابة على الطاقة الذرية فإن مشروع باروخ الامريكي هو المشروع الامثل .

— يجب أن تكون وسائل الرقابة والاشراف فعالة دون أن تتدخل بقدر الامكان في الشئون الداخلية للدولة .

١١ يناير ١٩٥٢ :

■ وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة على مقترحات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا المقدمة بتاريخ ١٩٥١/١١/١٩ وانشئت بمقتضى ذلك لجنة نزع السلاح .

١٢ يناير ١٩٥٢ :

●● اقترح مندوب الاتحاد السوفييتي في اللجنة الاولى للجمعية العامة للامم المتحدة حظر الاسلحة الذرية مع انشاء هيئة رقابة دولية للاشراف على ذلك دون أن تتدخل هذه الهيئة في الشئون الداخلية للدول .

١٩ يناير ١٩٥٢ :

■ احالت الجمعية العامة للامم المتحدة المقترحات السوفييتية المقدمة في ١٩٥٢/١/١٢ الى لجنة نزع السلاح لدراستها .

٢٨ مايو ١٩٥٢ :

● اقترحت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في لجنة نزع السلاح أن تحدد القوات المسلحة تحديدا عدديا يتراوح بين مليون ومليون ونصف مليون لكل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة والصين وبين ٧٠٠ و ٨٠٠ الف لكل من بريطانيا او فرنسا، وبنسب محددة للدول الاخرى .

٢٤ يونيو ١٩٥٢ :

● قدم المندوب الفرنسي في لجنة نزع السلاح مشروعا لنزع السلاح على ثلاث مراحل تبدأ كل مرحلة منها عقب انتهاء المرحلة السابقة لها تماما ، بحيث تتم عمليتا نزع السلاح والجرد في آن واحد في جميع المراحل ، وبحيث يضمن التوازن عن طريق المحافظة على نسب محددة من الاسلحة التقليدية والاسلحة الذرية في كل مرحلة من المراحل .

٢٧ اغسطس ١٩٥٢ :

●● اقترح مندوب الاتحاد السوفييتي في لجنة نزع السلاح حظر الاسلحة البكتريولوجية تماما .

■ وافقت اللجنة على ضم هذا الاقتراح الى موضوعات بحثها .

٢٤ سبتمبر ١٩٥٣ :

●● كرر مندوب الاتحاد السوفييتي في الجمعية العامة للامم المتحدة اقتراحاته السابقة واضاف اليها اقتراحا نحو الغاء جميع القواعد العسكرية الاجنبية الموجودة في الخارج .

٢٨ نوفمبر ١٩٥٣ :

■ اوصت الجمعية العامة للامم المتحدة لجنة نزع السلاح بتشكيل لجنة فرعية تتكون من الدول ذات الاهتمام المباشر بالمشكلة لتستطيع الوصول فيما بينها الى حلول ترضيها جميعا .

٨ ديسمبر ١٩٥٣ :

● اقترح رئيس الولايات المتحدة على الجمعية العامة للامم المتحدة انشاء وكالة دولية للطاقة الذرية لتقوم بتوزيع اليورانيوم والمواد المشعة على الدول لاستخدامها في الاغراض السلمية .

٢١ ديسمبر ١٩٥٣ :

●● وافق مندب الاتحاد السوفييتي في لجنة نزع السلاح على المقترحات المقدمة من رئيس الولايات المتحدة وابدى رغبته في ان تهتم اللجنة بحظر استعمال الاسلحة الذرية والهيدروجينية وغيرها من اسلحة الدمار الشامل .

١٨ فبراير ١٩٥٤ :

■ اتفق وزراء خارجية الدول الاربع الكبرى في اجتماعهم ببرلين على تنفيذ التوصيات التي اتخذتها الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٩٥٣/١١/٢٨

٢ ابريل ١٩٥٤ :

●●● وجه رئيس وزراء الهند نداء يدعو الى وقف التجارب الذرية.

١٩ ابريل ١٩٥٤ :

■ تم تكوين اللجنة الفرعية لنزع السلاح التي تقرر انشاؤها بتاريخ ١٩٥٣/١١/٢٨

٢٥ مايو ١٩٥٤ :

● تقدم مندوب الولايات المتحدة الى اللجنة الفرعية لنزع السلاح مشروعا مفصلا لانشاء هيئة دولية للرقابة تحت اشراف مجلس الامن ، مهمتها التأكد من احترام الدول لبرنامج نزع السلاح ، ويكون لها سلطات واسعة للتفتيش واتخاذ الاجراءات .

١١ يونيو ١٩٥٤ :

● تقدمت بريطانيا وفرنسا الى اللجنة الفرعية لنزع السلاح مشروعا من ثلاث نقاط :

١ — تلتزم الدول الاعضاء في اللجنة الفرعية منذ الان عدم استعمال الاسلحة النووية الا في حالة الدفاع ضد هجوم عليها.

٢ — ان تتضمن اية معاهدة لنزع السلاح ما يلي :

— منع استعمال اوانتاج اي نوع من انواع اسلحة الدمار منعا باتا ، وتحويل اي مخزون من الاسلحة الذرية الى الاغراض السلمية .

— تخفيض محسوس لجميع القوات المسلحة والاسلحة التقليدية .

— انشاء هيئة رقابة فعالة.

٣ — تتم عملية نزع السلاح على مراحل متتالية بحيث يبدأ بنزع الاسلحة التقليدية قبل نزع الاسلحة الذرية .

١١ يونيو ١٩٥٤ :

●● تقدم مندوب الاتحاد السوفيتي اقتراحاته السابقة مع اضافة شرط يلزم الدول بخفض ميزانية التسلح بنسبة الثلث فى خلال سنة .

٣٠ سبتمبر ١٩٥٤ :

●● قبل الاتحاد السوفيتي المقترحات البريطانية الفرنسية المقدمة بتاريخ ١٩٥٤/٦/١١ كأساس للمناقشة .

٢٣ أكتوبر ١٩٥٤ :

● أعلن مستشار جمهورية المانيا الاتحادية أن بلاده لن تحاول انتاج الاسلحة الذرية أو البيولوجية أو الكيمائية .

٢٧ أكتوبر ١٩٥٤ :

●●● اقترح مندوب الهند فى الجمعية العامة للامم المتحدة ، أن يتفق على فترة تجمد فيها الاسلحة حتى يتم التوقيع على اتفاقية لنزع السلاح .

٤ ديسمبر ١٩٥٤ :

■ أوصت الجمعية العامة للامم المتحدة بانشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقررت توجيه الدعوة الى مؤتمر علمى لبحث الاستعمال السلمى للطاقة الذرية .

٢٥ فبراير ١٩٥٥ :

●● اقترح مندوب الاتحاد السوفيتي فى اللجنة الفرعية لنزع السلاح تجميد الاسلحة والقوات المسلحة والميزانيات العسكرية عند مستواها الحالى . واتلاف جميع المخزون من الاسلحة الذرية على أن يتم ذلك تحت اشراف دولى .

١٩ مارس ١٩٥٥ :

●● اقترح الاتحاد السوفيتي تعديل المقترحات البريطانية فيما يتعلق بمراحل نزع السلاح ، بحيث يبدأ نزع الاسلحة الذرية عندما يكون نزع الاسلحة التقليدية قد تم بنسبة ٥٠٪ ، على أن تنتهى عملية نزع الاسلحة الذرية والتقليدية فى وقت واحد .

٢٩ مارس ١٩٥٥ :

● قبلت فرنسا وبريطانيا فى اللجنة الفرعية لنزع السلاح خفض الحد الاقصى لقواتها المسلحة حسب المقترحات الثلاثية التى قدمت بتاريخ ١٩٥٢/٥/٢٨ الى ٦٥٠ الف رجل .

١٩ أبريل ١٩٥٥ :

● قبلت بريطانيا وفرنسا فى اللجنة الفرعية لنزع السلاح ، أن يبدأ نزع الاسلحة النووية عندما يكون نزع الاسلحة التقليدية قد تم بنسبة ٧٥٪ ، بحيث يتم نزع السلاح الكامل فى وقت واحد . وكذلك وافقتا على الحد الاقصى لعدد القوات كما ورد فى المقترحات المقدمة بجلسة ١٩٥٢/٥/٢٨ والمعدلة بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٩ ، مع ضرورة ايجاد رقابة فعالة أثناء جميع مراحل عملية نزع السلاح .

٢٤ أبريل ١٩٥٥ :

●●● اكد مؤتمر باندونج ضرورة نزع السلاح وتحريم استخدام الاسلحة الذرية والهيدروجينية ، واستخدام الطاقة الذرية فى الاغراض السلمية وفى الحصول على مطالب الحياة وبالذات فى آسيا وأفريقيا.

١٠ مايو ١٩٥٥ :

●● وافق الاتحاد السوفيتي فى اللجنة الفرعية لنزع السلاح على المقترحات البريطانية الفرنسية التى قدمت فى جلسة ١٩٥٥/٤/١٩ بشرط أن تكون الرقابة فى المرحلة الاولى مقصورة على مراكز ثابتة: مثل الموانى ، والمطارات ومحطات السكك الحديدية والطرق الكبرى.

واكد مندوب الاتحاد السوفيتي ضرورة ربط عملية نزع السلاح باتخاذ خطوات لخلق الجو الملائم لذلك ، مثل سحب قوات الاحتلال من المانيا وتصفية القواعد العسكرية فى الخارج وعودة السلام الى الشرق الاقصى والتعاون العلمى لاستخدام الطاقة الذرية فى الاغراض السلمية وتنمية التبادل التجارى والثقافى بين الدول .

١٥ مايو ١٩٥٥ :

■ أبرمت فى فيينا معاهدة الصلح مع النمسا وقضت بأن يحرم على النمسا امتلاك أو صنع أى نوع من الاسلحة الذرية .

١٨ مايو ١٩٥٥ :

● طلبت الولايات المتحدة وقف اجتماعات اللجنة الفرعية لنزع السلاح لكى تعطى الاطراف المعنية فرصة لدراسة المقترحات السوفيتية .

٢٢ يونيو ١٩٥٥ :

● أعلنت الولايات المتحدة عزمها على تقديم اقتراح الى الامم المتحدة بشأن جمع المعلومات المختلفة المتعلقة بآثار الاشعاعات النووية فى الصحة العامة .

١٨ يوليو ١٩٥٥ :

● اقترح وزير خارجية فرنسا فى اجتماع الاقطاب الذى عقد فى جنيف ، أن تخصص الاموال المتوافرة نتيجة نزع السلاح ، لتقديم معونات الى الدول النامية تحت اشراف هيئة دولية.

○ اقترح رئيس وزراء بريطانيا فى اجتماع الاقطاب بمؤتمر جنيف أن توقع الاتفاقات التالية :

— معاهدة عدم اعتداء بين الدول الاربع الكبرى والمانيا الموحدة .

— اتفاق يحدد عدد القوات المسلحة الغربية والشيوعية

فى المانيا والدول المجاورة مع فرض رقابة متبادلة .

— انشاء منطقة منزوعة السلاح بين الشرق والغرب .

٢٠ يوليو ١٩٥٥ :

●● أقترح رئيس وزراء الاتحاد السوفييتى فى اجتماع الاقطاب بمؤتمر جنيف توقيع اتفاق عام بشأن الامن الجماعى فى أوربا يتضمن تجميد القوات المسلحة للدول المختلفة على مستواها الحالى .

٢١ يوليو ١٩٥٥ :

●● أكد الاتحاد السوفييتى فى اجتماع الاقطاب بمؤتمر جنيف موافقته على الاقتراحات البريطانية الفرنسية المقدمة بتاريخ ١٩٥٥/٤/١٩ وقيد موافقته بشرطين :

الاول : التزام عدم استعمال الاسلحة النووية فى غير الاغراض الدفاعية على أن يكون ذلك بأذن من مجلس الامن .

الثانى : عقد اتفاقية خاصة بوقف التجارب النووية .

● اقترح رئيس الولايات المتحدة اثناء اجتماعه مع رئيس وزراء الاتحاد السوفييتى فى جنيف ، أن تبدأ عملية نزع السلاح تحت رقابة فعالة وأن يتم التفتيش عن طريق تصوير جوى متبادل ، مع تبادل المعلومات عن القوات المسلحة .

● تقدمت فرنسا مشروعا لتنفيذ المقترحات التى تقدمتها فى ١٩٥٥/٧/١٨ بشأن اقتطاع حصص من الميزانيات العسكرية للدول .

٢٣ يوليو ١٩٥٥ :

■ اوكلت الدول الاربع الكبرى الى وزراء خارجيتها أمر البحث فى امكانات الاتفاق على أعمال اللجنة الفرعية لنزع السلاح والمقترحات التى قدمت فى اجتماع الاقطاب للدول الكبرى فى جنيف.

١٣ سبتمبر ١٩٥٥ :

● قدمت بريطانيا فى اللجنة الفرعية لنزع السلاح مشروعا لتنظيم الهيئة التى سيوكل اليها مهمة الرقابة على عملية نزع السلاح .

٢٧ أكتوبر ١٩٥٥ :

● اقترح وزراء خارجية الدول الغربية الثلاث فى مؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى بجنيف ، أن يرتبط أى اتفاق بخصوص توحيد ألمانيا باتفاق على النقاط التالية :

— نبذ فكرة اللجوء الى القوة الا فى الحالات التى يبيحها ميثاق الامم المتحدة .

— منع أية مساعدة للدول المعتدية .

— تحديد الاسلحة فى منطقتين متساويتى المساحة على جانبى حدود المانيا الموحدة .

— انشاء حاجز رادار لكل من المعسكرين على طول حدود المنطقتين المحدودتى السلاح .

— تنفيذ ذلك على مراحل ، ووضع رقابة للتأكد من التنفيذ .

٣١ أكتوبر ١٩٥٥ :

●● قدم الاتحاد السوفييتى فى مؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى بجنيف مشروع معاهدة أمن أوربى تنص على ادانة العدوان ،وتنظيم المساعدات الجماعية للدول المعتدى عليها ، واجراء مشاورات بين الاطراف عند شعور أى طرف بوجود خطر يهدد اوربا . وقد قبل الاتحاد السوفييتى مبدأ تحديد الاسلحة فى منطقة تفصل بين الشرق والغرب وأكد تمسكه بمقترحاته التى قدمها فى ١٩٥٥/٥/١٠

٣ ديسمبر ١٩٥٥ :

■ قررت الجمعية العامة للامم المتحدة تكوين لجنة علمية تقوم بدراسة آثار الاشعاعات الذرية .

٦ ديسمبر ١٩٥٥ :

●●● طلبت الهند فى الجمعية العامة للامم المتحدة من الدول النووية المبادرة بالتفاوض لابرام اتفاقية تنص على وقف التجارب النووية.

١٦ ديسمبر ١٩٥٥ :

■ اوصت الجمعية العامة للامم المتحدة بالشروع فى تنفيذ الاجراءات الخاصة بنزع السلاح وخاصة فيما يتعلق بالمقترحات الامريكية المقدمة بتاريخ ١٩٥٥/٧/٢١ والمشروع السوفييتى الخاص بمراكز المراقبة المقدم بتاريخ ١٩٥٥/٥/١٠

١٩ مارس ١٩٥٦ :

● تقدمت بريطانيا وفرنسا الى اللجنة الفرعية لنزع السلاح نزعا تاما على ثلاث مراحل . ويستند المشروع الى المقترحات البريطانية الفرنسية التى تقدمت بتاريخ ١٩٥٥/٤/١٩ ، مع اضافة بعض التدابير الخاصة بالرقابة على عملية الحد من التسلح وحظر اجراء تجارب نووية لاغراض عسكرية .

وتجرى الرقابة عن طريق انشاء مراكز للمراقبة ثم انشاء مجلس للامن لبحث أى خلاف حول عمليات الرقابة أو فى حالة اخلال دولة بالاتفاق .

٢١ مارس ١٩٥٦ :

● اقترح مندوب الولايات المتحدة فى اللجنة الفرعية لنزع السلاح:

— انشاء لجنة دولية للتبادل الفنى تقوم بالتحقق فى الدول الخمس الكبرى للتأكد من ان كلا منها يطبق التدابير الخاصة بالرقابة على عمليات نزع السلاح .

— تحديد منطقتين احداهما فى الولايات المتحدة والاخرى فى الاتحاد السوفييتى للقيام فيهما بعمليات تجارب للرقابة على الاسلحة والقوات المسلحة .

٢٢ مارس ١٩٥٦ :

● اقترحت الولايات المتحدة في اللجنة الفرعية لنزع السلاح اضافة اجراء جديد الى اجراءات الرقابة على الاسلحة ، وهو المنع مقدما من اية تحركات عسكرية ذات شأن .

٢٧ مارس ١٩٥٦ :

●● تقدم مندوب الاتحاد السوفييتي في اللجنة الفرعية لنزع السلاح بمشروع لخفض القوات المسلحة والاسلحة التقليدية خفضا تدريجيا حتى يتم الاتفاق على نصوص المعاهدة الخاصة بنزع الاسلحة النووية .

ويكمل هذا المشروع ، انشاء منطقة . محدودة السلاح في اوربا والاتفاق على كيفية الرقابة على هذا التحديد للسلاح ، يضاف الى ذلك وقف التجارب النووية وازالة اية اسلحة نووية من المانيا وخفض الميزانيات العسكرية بنسبة ١٥٪ .

٣ ابريل ١٩٥٦ :

● قدم مندوب الولايات المتحدة في اللجنة الفرعية لنزع السلاح مشروعا لتنظيم المرحلة الاولى لنزع السلاح ، وهو يتضمن بصفة اساسية المقترحات المقدمة في ١٩٥٦/٣/٢١ ويستند المشروع الى المقترحات البريطانية والفرنسية بتاريخ ١٩٥٦/٣/١٩

٢٧ ابريل ١٩٥٦ :

●● صرح رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي للصحف السوفييتية بأن بلاده مستعدة للانضمام الى اية اتفاقات تضع حدا لارسال الاسلحة الى مناطق التوتر والاضطراب في العالم .

١٤ مايو ١٩٥٦ :

●● اعلن مندوب الاتحاد السوفييتي في اللجنة الفرعية لنزع السلاح ان بلاده قررت تسريح ١٫٢ مليون جندي تحت السلاح في خلال عام ، وخفض اسلحتها وميزانياتها العسكرية تدريجيا . ودعا الدول الكبرى الثلاث الى اتخاذ اجراءات مماثلة .

١٥ مايو ١٩٥٦ :

● اعرب وزير خارجية الولايات المتحدة في مؤتمر صحفي عن اعتقاده ان الرقابة على نزع السلاح يجب أن تتم على الاسلحة ذاتها وليس على القوات المسلحة .

١٠ يوليو ١٩٥٦ :

●●● اقترحت يوغوسلافيا في اللجنة الفرعية لنزع السلاح أن يبدأ نزع السلاح بالاجراءات التي يمكن تنفيذها ، مثل خفض الاسلحة التقليدية والقوات المسلحة ووقف تجارب الاسلحة النووية وخفض الميزانيات العسكرية .

١٢ يوليو ١٩٥٦ :

●●● اقترحت الهند في اللجنة الفرعية لنزع السلاح وضع حد للتجارب النووية ، وتحويل المواد المشعة الى الاستعمالات السلمية ،والحد من انتشار الاسلحة النووية ، والفصل بين موضوع نزع السلاح العادي وموضوع التجارب النووية .

١٩ يوليو ١٩٥٦ :

●●● اعلن مؤتمر بريوني ان اطراد التقدم في نزع السلاح يعد شرطا جوهريا للتقليل من مخاوف المنازعات ، وانه يجب ان يتم في نطاق الامم المتحدة . وانه من الضروري الحد من استعمال الاسلحة ذات التدمير الشامل واستخدام المواد النووية في الاغراض السلمية .

١٧ اكتوبر ١٩٥٦ :

●● اقترح رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي في خطاب له الى رئيس جمهورية الولايات المتحدة، وضع حد نهائي للتجارب النووية وانه لا داعي لاى نوع من الرقابة عن طريق التفتيش لان الوسائل الفنية والاجهزة العلمية الحديثة يمكن ان تكشف عن اى تجربة نووية .

٢٦ اكتوبر ١٩٥٦ :

■ تم توقيع اتفاق انشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية واتفق على ان يكون مركزها الرئيسي في فيينا واهم وظائف الوكالة هي :

١ ــ أن تقوم بتشجيع وتيسير بحث واستخدام الطاقة الذرية في الاغراض السلمية وتنمية هذا الاستخدام في جميع انحاء العالم .

٢ ــ أن تقوم ــ وفقا لنظامها الاساسي ــ بتقديم الخدمات والمعدات والمنشآت اللازمة للابحاث الخاصة باستخدام الطاقة الذرية في الاغراض السلمية .

٣ ــ تشجيع تبادل المعلومات العلمية والفنية ، وكذلك تبادل وتدريب العلماء والخبراء .

٤ ــ أن توجد وتطبق الضمانات الرامية الى تأمين عدم استخدام المواد الانشطارية الخاصة والمواد الاخرى والخدمات والمعدات والمعلومات المقدمة من الوكالة او بناء على طلبها أو تحت اشرافها ورقابتها ، في خدمة الاغراض العسكرية .

وتراعى الوكالة عند مباشرتها لوظائفها المبادىء الآتية :

● أن تعمل وفقا لمبادىء الامم المتحدة الرامية الى تقرير السلم والتعاون الدولي .

● أن ترفع الى الجمعية العامة أو الى مجلس الامن عند اللزوم تقارير سنوية .

● أن تمتنع الوكالة فى ممارسة وظائفها ، عن اخضاع مساعداتها المقدمة للدول الاعضاء لاى شرط سياسي أو اقتصادي أو عسكري .

١٧ نوفمبر ١٩٥٦ :

●● كرر الاتحاد السوفييتي آراءه السابقة في نزع السلاح ، ولكنه قرر انه سيقبل ، عن سبيل الوصول الى حل وسط ، الاتفاق على منطقة يسمح فيها بالتصوير

الجوى تمتد الى مسافة ٨٠٠كيلو متر تبدأ من الحدود الفاصلة بين المعسكرين فى وسط أوربا .

كذلك أقترح الاتحاد السوفييتى توقيع معاهدة عدم اعتداء بين حلف الاطلنطى وحلف وارسو.

١٢ يناير ١٩٥٧ :

● اقترحت الولايات المتحدة فى اللجنة الاولى التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة ، ان تتفق الدول على ان يكون انتاج المواد المشعة تحت رقابة دولية ، وأن يكون الانتاج للاغراض السلمية فقط. وأن يبدأ التخفيض فى الاسلحة التقليدية والقوات المسلحة .

وأكد مندوب الولايات المتحدة أن مواصلة السعى لنزع السلاح يرتبط بايجاد حلول للمشاكل السياسية المعلقة بين المعسكرين واقترح أن يكون هناك اشراف دولى على عمليات ارسال السفن الى الفضاء كما طالب بوضع نظام دولى للتفتيش منعا من أى هجوم مفاجىء .

١٨ مارس ١٩٥٧ :

● أقترح مندوب الولايات المتحدة فى اللجنة الفرعية لنزع السلاح اجراء أول تخفيض جزئى للاسلحة ، عن طريق تكوين مخزون للاسلحة تحت اشراف هيئة تفتيش دولية .

١٨ مارس ١٩٥٧ :

●● قدم مندوب الاتحاد السوفييتى فى اللجنة الفرعية لنزع السلاح مشروعا لخفض عام للاسلحة وللقوات المسلحة يتم على مرحلتين تحت رقابة دولية . ويمكن ملاحظة النقاط التالية فى المشروع :

— المشروع ينصب على وسائل نقل الاسلحة النووية بنفس القدر الخاص بالاسلحة النووية ذاتها

— تلتزم الدول النووية عدم اقامة قواعد نووية ووضع اسلحة نووية خارج حدودها .

— خفض الاسلحة والقوات المسلحة ينطبق على القواعد الاجنبية وعلى القوات الموجودة فى المانيا .

— الاموال التى تتوافر نتيجة نزع السلاح تخصص لمعونة الدول المتخلفة اقتصاديا تحت اشراف الامم المتحدة .

— تعتبر المانيا بشطريها والمنطقة المحيطة بها خالية من الاسلحة النووية وتحدد أسلحتها التقليدية تحت رقابة دولية والى جانب ذلك ينبغى استبعاد اللجوء الى القوة كحل للمنازعات الدولية وفى حالة تنفيذ هذا المشروع يمكن الدعوة الى مؤتمر خاص لبحث مسألة نزع السلاح نزعا تاما .

٢٧ مارس ١٩٥٧ :

●● اقترح مندوب الاتحاد السوفييتى فى اللجنة الفرعية لنزع السلاح انه نظرا لعدم الاتفاق على وسيلة لوقف التجارب النووية ، من الممكن ان تتعهد الدول النووية على الاقل بوقف هذه التجارب لفترة محددة مقدما .

١ ابريل ١٩٥٧ :

●● اعلن مندوب فرنسا فى اللجنة الفرعية لنزع السلاح ان بلاده مستعدة للاذعان للالتزامات المقترحة من كندا واليابان والنرويج الخاصة باشعار الامم المتحدة مقدما بأى تجربة نووية .

٣٠ ابريل ١٩٥٧ :

●● اقترح مندوب الاتحاد السوفييتى فى اللجنة الفرعية لنزع السلاح، ان توقع الدول النووية بيانا لمنع اى دعاية مثيرة للحرب وفى الوقت نفسه تعمل لتشجيع مبدأ التعايش السلمى .

١٤ يونيو ١٩٥٧ :

●● كرر مندوب الاتحاد السوفييتى فى اللجنة الفرعية لنزع السلاح اقتراحه السابق بتاريخ ١٩٥٧/٣/٢٧ ، ودعا الى وقف التجارب النووية لمدة عامين على الاقل . وقد وافق الاتحاد السوفييتى على الرقابة عن طريق مراكز استطلاع تقام فى انجلترا والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى والمحيط الاطلسى . وجدير بالذكر ان الاتحاد السوفييتى كان يعارض ذلك من قبل .

٢ يوليو ١٩٥٧ :

■ وافقت الدول الاربع الكبرى فى اللجنة الفرعية لنزع السلاح على المقترحات السوفييتية المقدمة بتاريخ ١٩٥٧/٦/١٤ ، بشرط ان يؤخذ فى الاعتبار العلاقة التى تربط بين هذه المقترحات وباقى اجراءات المرحلة الاولى من نزع السلاح .

٢٢ يوليو ١٩٥٧ :

● اقترح وزير خارجية الولايات المتحدة فى خطاب له وقف التجارب النووية لمدة عشرة أشهر بحيث يتم خلال هذه الفترة اقامة مراكز المراقبة . وأكد رغبة بلاده فى الحد من انتشار الاسلحة النووية بين دول العالم .

٢ أغسطس ١٩٥٧ :

● اقترح مندوبو الدول الاربع الكبرى فى اجتماع اللجنة الفرعية لنزع السلاح ، انشاء نظام للتفتيش ضد اى هجوم مفاجىء عن طريق التفتيش الجوى ، واقامة مراكز استطلاع فى الموانى وملتقى الطرق البرية والسكك الحديدية ، كذلك انشاء فرق متحركة للاستطلاع البحرى فى منطقتين :

— الاولى تشمل المناطق الشمالية التابعة للولايات المتحدة وكندا والاتحاد السوفييتى .

— الثانية منطقة اوربية تشمل جزءا من أراضى الاتحاد السوفييتى ودول أوربا الشرقية الاخرى .

٢١ أغسطس ١٩٥٧ :

● اقترح مندوبو الدول الاربع الكبرى

فى اللجنة الفرعية لنزع السلاح وقف التجارب النووية تحت رقابة دولية طبقا للاقتراح الذى قبله الاتحاد السوفييتى بتاريخ ١٩٥٧/٦/١٤ ، وذلك لمدة أولى تمتد الى ١٢ شهرا قابلة للتجديد فى حالة الاتفاق المتبادل ، وخاصة اذا حدث تقدم فى مباحثات تنظيم عمليات التفتيش ووقف انتاج المواد المشعة للانتاج الحربى .

٢٩ أغسطس ١٩٥٧ :

● تقدم مندوبو الدول الاربع الكبرى فى اللجنة الفرعية لنزع السلاح مشروعا يتضمن الاجراءات التنفيذية لنزع السلاح . ويقرر المشروع ان تحويل استخدام المواد المشعة من الاستعمال الحربى الى الاستعمال السلمى، لا يطبق فقط على الانتاج فى المستقبل ولكن يسرى أيضا على الكميات المخزونة ، سواء كان فى داخل الدول النووية أم فى مناطق خارج حدودها . وأكد مندوبو الدول الاربع الكبرى ان بنود المشروع لا تقبل التجزئة .

٢٠ سبتمبر ١٩٥٧ :

●● اقترح مندوب الاتحاد السوفييتى فى الجمعية العامة للامم المتحدة منع التجارب النووية لمدة خمس سنوات على سبيل التجربة .

٣ أكتوبر ١٩٥٧ :

●● اقترح وزير خارجية بولندا فى الجمعية العامة للامم المتحدة ازالة جميع الاسلحة الذرية من المانيا بشطريها ومن بلاده .

١٠ أكتوبر ١٩٥٧ :

● ابدت الولايات المتحدة فى الجمعية العامةللامم المتحدة ، استعدادها لقبول تدابير نزع السلاح دون اشتراط بأن يسبق ذلك بعض التقدم فى حل المشاكل السياسية المعلقة بين المعسكرين .

٢٧ أكتوبر ١٩٥٧ :

●● اقترح مندوب الاتحاد السوفييتى فى الجمعية العامة للامم المتحدة انشاء لجنة دائمة لنزع السلاح، تضم جميع الدول الاعضاء فى الامم المتحدة وتحل محل اللجنة الرئيسية واللجنة الفرعية لنزع السلاح .

١ نوفمبر ١٩٥٧ :

●●● اقترحت الهند فى الجمعية العامة للامم المتحدة تكوين لجنة فنية علمية لدراسة امكان فرض الرقابة المطلوبة وشكلها ، وذلك ضمانا لاحترام جميع الدول لقرار وقف التجارب الذرية . كذلك اقترحت ضرورة ضم دول من العالم الثالث الى لجنة نزع السلاح .

١٤ نوفمبر ١٩٥٧ :

■ اوصت الجمعية العامة للامم المتحدة ــ بناء على اقتراح من بلجيكا ــ لجنة نزع السلاح بتقديم توصيات تتعلق بطبيعة البيانات التى ينبغى اذاعتها لتوعية الرأى العام العالمى بأثار الاسلحة النووية ، وضرورة ربط عملية نزع السلاح برقابة فعالة .

١٩ نوفمبر ١٩٥٧ :

■ قررت الجمعية العامة للامم المتحدة زيادة عدد اعضاء لجنة نزع السلاح من ١١ عضوا الى ٢٥ عضوا .

١٠ ديسمبر ١٩٥٧ :

●● اقترح رئيس وزراء الاتحاد السوفييتى فى رسالة الى رئيس الولايات المتحدة ، برنامجا من خمس نقاط :

١ ــ التزام عدم استعمال الاسلحة النووية .

٢ ــ اعلان الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى وانجلترا ، وقف التجارب النووية لفترة أولى مدتها سنتان او ثلاث .

٣ ــ موافقة الدول الثلاث على عدم وضع اسلحة نووية فى المانيا بشطريها .

٤ ــ الاتفاق على اعتبار المانيا بشطريها وبولندا وتشيكوسلوفاكيا دولا مجردة من السلاح النووى .

٥ ــ توقيع معاهدة عدم اعتداء بين حلف الاطلنطى وحلف وارسو .

١٩ ديسمبر ١٩٥٧ :

● اعلن مجلس حلف الاطلنطى تأييده لاية مباحثات تهدف الى نزع السلاح فى ظل رقابة فعالة . واقر انشاء مجموعة فنية لتزويد المجلس بالمقترحات المتعلقة بمشاكل الرقابة على الاسلحة . وحث وزراء خارجية الدول الكبرى على عقد اجتماع للخروج من المأزق الذى نجم عن رفض الاتحاد السوفييتى الاشتراك فى اعمال لجنة نزع السلاح بعد توسيع عضويتها .

١٤ فبراير ١٩٥٨ :

●● شرحت حكومة بولندا فى مذكرة لها الاقتراحات التى قدمها وزير خارجيتها فى ١٩٥٧/١٠/٢الخاصة بانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية فى وسط اوربا . وقد ضمت تشيكوسلوفاكيا الى الدول التى يشملها الاقتراع ، واقرت المذكرة بضرورة وجود رقابة برية وجوية .

١٥ مارس ١٩٥٨ :

●● اقترح الاتحاد السوفييتى الدعوة الى مؤتمر ذروة لاقرار ما يلى :

ــ منع استعمال الفضاء فى الاغراض العسكرية والتزام عدم ارسال صواريخ الى الفضاء الا فى اطار برنامج دولى متفق عليه .

ــ تصفية القواعد العسكريةفى الخارج وخاصة فى أوربا والشرق الاوسط وشمال افريقيا .

ــ تنظيم رقابة دولية مناسبة فى اطار الامم المتحدة لضمان احترام التدابير السابقة .

- انشاء وكالة تابعة للامم المتحدة للتعاون الدولي على دراسات الفضاء الخارجي .

٣١ مارس ١٩٥٨ :

●● اعلن الاتحاد السوفييتي قرار وقفه جميع التجارب النووية ودعا الدول النووية الى ذلك ، ولكنه احتفظ لنفسه بحق العودة الى تجاربه اذا استمرت الدول الغربية على اجراء تجاربها النووية .

٢٨ ابريل ١٩٥٨ :

● اقترحت الولايات المتحدة فى مجلس الامن انشاء منطقة للتفتيش الدولى فى القطب الشمالى لمنع اى هجوم مفاجىء .

٣ مايو ١٩٥٨ :

● اقترحت الولايات المتحدة ان تتفق الدول النووية على ضمان حرية الابحاث العلمية فى القطب الجنوبى وعدم استعمال هذه المنطقة الا فى الاغراض السلمية.

٢٤ مايو ١٩٥٨ :

● اقترح رئيس الولايات المتحدة فى رسالة الى رئيس وزراء الاتحاد السوفييتى ، أن يجتمع خبراء الدول المختلفة فى جنيف لدراسة الوسائل الكفيلة بكشف التجارب الذرية الدقيقة .

٢ يوليو ١٩٥٨ :

●● اقترح رئيس وزراء الاتحاد السوفييتى الدعوة الى عقد مؤتمر خبراء لبحث امكان منع الهجوم المفاجىء .

٢١ أغسطس ١٩٥٨ :

■ اعلن مؤتمر خبراء الكشف عن التجارب النووية الدقيقة الذى انعقد فى أول يوليو ١٩٥٨ ، انه من الممكن تنظيم وسيلة عملية للرقابة .

٢٢ اغسطس ١٩٥٨ :

● اقترحت الولايات المتحدة الشروع فى مفاوضات فى ١٩٥٨/١٠/٣١ لوقف التجارب النووية ، على اساس قرارات مؤتمر الخبراء الذى عقد فى جنيف .

١٠ اكتوبر ١٩٥٨ :

●● اقترح مندوب الاتحاد السوفييتى فى اللجنة الاولى للجمعية العامة للامم المتحدة ، ان تخفض الدول الاربع الكبرى ميزانياتها العسكرية بنسبة تتراوح من ١٠٪ الى ١٥٪ على الاقل ، وان يخصص جزء من المبالغ الموفرة لمساعدة الدول النامية .

●●● اقترح مندوب الهند فى اللجنة الاولى للجمعية العامة للامم المتحدة ، ان تمتنع الدول النووية عن اجراء أية تجارب نووية حتى يتم الوصول الى اتفاق نهائى .

٢٠ اكتوبر ١٩٥٨ :

● اقترحت فرنسا فى اللجنة الاولى للجمعية العامة للامم المتحدة تدويل وتحييد الفضاء الخارجى لمنع ارسال أية أسلحة نووية الى الفضاء .

٣١ اكتوبر ١٩٥٨ :

■ بدأ فى جنيف المؤتمر الثلاثى الخاص بوقف تجارب الاسلحة النووية ، ويشترك فى المؤتمر مندوبو الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفييتى .

٤ نوفمبر ١٩٥٨ :

■ قررت الجمعية العامة للامم المتحدة تكوين لجنة رئيسية لنزع السلاح بصفة موقتة عام ١٩٥٩ تتكون من جميع الدول الاعضاء فى الامم المتحدة .

●● صرح وزير خارجية بولندا فى مؤتمر صحفى بأن مشروعه المقدم بتاريخ ١٩٥٨/٢/١٤ يتضمن مرحلتين ، يتم فى المرحلة الاولى تجميد الاوضاع القائمة فى الدول النووية والقيام بخفض الاسلحة التقليدية فى المنطقة التى تقدم المشروع بخصوصها .

٧ نوفمبر ١٩٥٨ :

● وافقت الولايات المتحدة وبريطانيا على وقف التجارب النووية خلال فترة المفاوضات فى جنيف ، عملا بتوصية الجمعية العامة للامم المتحدة فى هذا الشان .

١٠ نوفمبر ١٩٥٨ :

■ بدأ فى جنيف انعقاد مؤتمر لمنع الهجوم المفاجىء .

١٨ نوفمبر ١٩٥٨ :

●● اقترح الاتحاد السوفييتى فى اللجنة الاولى للجمعية العامة للامم المتحدة انشاء لجنة دولية لدراسة الاستفادة من الفضاء الخارجى فى الاغراض السلمية .

● اقترح الغرب على مؤتمر جنيف لمنع الهجوم المفاجىء ، الوسائل الفنية الفعالة التى تكفل نجاح عمليات الاستطلاع والتفتيش .

٢٨ نوفمبر ١٩٥٨ :

●● اقترح مندوب الاتحاد السوفييتى فى مؤتمر جنيف لمنع الهجوم المفاجىء ، اقامة مراكز للاستطلاع البرى فى اهم الموانى وتقاطع السكك الحديدية والبرية فى اوربا وفى مناطق الحدود الغربية للاتحاد السوفييتى وعلى الشاطىء الشرقى للولايات المتحدة . كذلك قدم اقتراحات بخصوص تنظيم الاستطلاع الجوى لمساحة تشمل ٨٠٠ كيلومتر تمتد من الخط الفاصل بين المعسكرين وكذلك اليونان وتركيا وايران . وربط مندوب الاتحاد السوفييتى

هذه التدابير بتوقيع معاهدة لتخفيض القوات المسلحة في أوربا بنسبة الثلث وازالة اية اسلحة نووية من المانيا بشطريها .

٣ ديسمبر ١٩٥٨ :

● اقترح الغرب في مؤتمر جنيف لمنع الهجوم المفاجيء ، ضرورة الاستطلاع والتفتيش على القذائف الموجهة .

١٣ ديسمبر ١٩٥٨ :

■ قررت الجمعية العامة للامم المتحدة تكوين لجنة رئيسية لبحث الاستعمال السلمي للفضاء الخارجي .

١٧ ديسمبر ١٩٥٨ :

● قدمت الدول الغربية الى مؤتمر جنيف لمنع الهجوم المفاجيء ، دراسة عن بعض العوامل التي تؤثر في وضع اى تنظيم كامل للاستطلاع والتفتيش يرمي الى الاقلال من احتمالات الهجوم المفاجيء .

١٨ ديسمبر ١٩٥٨ :

■ اجل مؤتمر جنيف لمنع الهجوم المفاجيء اعماله الى اجل غير مسمى .

٢٧ يناير ١٩٥٩ :

●● صرح رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي في المؤتمر الحادي والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي ، بأنه يتوقع انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاقصى وحوض المحيط الهادي .

١٣ ابريل ١٩٥٩ :

● ذكر رئيس الولايات المتحدة في رسالة الى رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي انه نظرا لعدم امكان الوصول الى اتفاق لحظر التجارب النووية ، من الممكن ان يصل الطرفان الى اتفاق على ما يمكن مراقبته بدون تفتيش على الطبيعة ، وعلى وقف جميع التجارب النووية في الجو الى ارتفاع ٥٠ كيلومترا .

١٤ مايو ١٩٥٩ :

● قدمت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا الى مؤتمر وزراء خارجية الدول المنعقد في جنيف مشروعا متكاملا بشأن اعادة توحيد المانيا وخفض القوات المسلحة والاسلحة على مراحل .

٦ يونيو ١٩٥٩ :

●● اقترح رئيس وزراء رومانيا اعتبار شبه جزيرة البلقان منطقة خالية من الاسلحة النووية .

١٥ يونيو ١٩٥٩ :

●● اقترح الاتحاد السوفييتي اعتبار منطقة البلقان ومنطقة الادرياتيك منطقتين خاليتين من الاسلحة النووية .

٢٨ اغسطس ١٩٥٩ :

●● اعلن الاتحاد السوفييتي انه ينوى عدم العودة الى اجراء اية تجارب نووية طالما ان الدول الغربية تقف تجاربها هي الاخرى .

٧ سبتمبر ١٩٥٩ :

■ قرر وزراء خارجية الدول الاربع الكبرى في مؤتمر جنيف انشاء لجنة لنزع السلاح تتكون من عشر دول (الدول الاربع الكبرى بالاضافة الى بلغاريا وكندا وايطاليا وبولندا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا) وترفع هذه اللجنة نتائج أعمالها الى اللجنة الرئيسية لنزع السلاح التابعة للامم المتحدة .

١٠ سبتمبر ١٩٥٩ :

■ وافقت اللجنة الرئيسية لنزع السلاح على انشاء لجنة العشرة .

١٨ سبتمبر ١٩٥٩ :

●● وجه رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي الى الجمعية العامة للامم المتحدة نداء يعضد فيه نزع السلاح العام والشامل خلال اربع سنوات ، دون استبعاد امكان النزع الجزئي في حالة عدم التمكن من النزع الكلي .

١٩ سبتمبر ١٩٥٩ :

●● قدم مندوب الاتحاد السوفييتي في الجمعية العامة للامم المتحدة مشروعا لنزع السلاح العام والشامل على ثلاث مراحل ، ويتم في أربع سنوات :

– في المرحلة الاولى تخفض القوات المسلحة والاسلحة التقليدية الى مستويات يتفق عليها .

– في المرحلة الثانية يتم تسريح عام للقوات المسلحة ، وتصفى القواعد العسكرية في الخارج .

– في المرحلة الثالثة تدمرجميع الاسلحة النووية والبكتريولوجية والتقليدية وجميع وسائل نقل هذه الاسلحة .

على ان تنشأ هيئة دولية للرقابة تزيد سلطاتها الرقابية كلما نفذ برنامج نزع السلاح ، الى ان يصبح لهذه الهيئة سلطة الاشراف الكامل على جميع الامور موضع الرقابة .

٢٢ سبتمبر ١٩٥٩ :

● لفتت الولايات المتحدة في الجمعية العامة للامم المتحدة ، الى ان مشكلة الرقابة ما زالت محور برنامج نزع السلاح العام والشامل ، وانه لابد من التفكير في انشاء قوة بوليسية دولية تقوم بمهمة المحافظة على السلم بين الدول المنزوعة السلاح .

٢٣ سبتمبر ١٩٥٩ :

● اقترح مندوب ايرلندا في الجمعية العامة للامم المتحدة على الدول النووية ان تلتزم عدم اعطاء الاسلحة النووية للدول التي لا تملك هذه الاسلحة ، كما تلتزم

الدول غير النووية عدم انتاج الاسلحة النووية أو السعى للحصول عليها .

٣٠ سبتمبر ١٩٥٩ :

● ابدت فرنسا وجهة نظر الولايات المتحدة فيما يختص بالمقترحات السوفييتية المقدمة بتاريخ ٥٩/٦/١٩ والمتعلقة بضرورة الرقابة على عملية نزع السلاح العام الشامل ، وان هذه العملية لابد ان تبدأ بالتخلص من الاسلحة النووية .

١ ديسمبر ١٩٥٩ :

● وقعت اتفاقية منطقة القطب الجنوبى وهى تنص على اعتبار هذه المنطقة منزوعة السلاح النووى . وان تتم عملية رقابة متبادلة ، ويسمح للمفتشين بحرية التنقل فى اى وقت فى جميع مناطق القطب الجنوبى . واتفق ان تكون محكمة العدل الدولية هى الجهة المختصة بالفصل فى أى نزاع ينجم من تطبيق هذه الاتفاقية .

١٤ يناير ١٩٦٠ :

●● ذكر رئيس وزراء الاتحاد السوفييتى فى مجلس السوفييت الاعلى ان بعض التفجيرات النووية التى تجرى تحت الارض لا يمكن اكتشافها حتى الان .

١٥ يناير ١٩٦٠ :

●● اعلن الاتحاد السوفييتى تخفيض عدد قواته المسلحة لتصبح ٠٠٠ر٤٢٣ر٢ جندى (مقابل ٥ر٢ مليون لدى الولايات المتحدة) .

● اقترح مندوب بريطانيا فى مؤتمر جنيف لحظر التجارب النووية أن تحدد عدد المرات التى يتم فيها التفتيش على الطبيعة للتأكد من التجارب النووية التى تجرى تحت الارض . واقترح ان يكتفى فى المرحلة الاولى بالاتفاق على مقاييس مبسطة للرقابة ، على ان تتطور فيما بعد مع التقدم العلمى والفنى .

١١ فبراير ١٩٦٠ :

● اقترح مندوب الولايات المتحدة فى مؤتمر جنيف لحظر التجارب النووية ، وضع حد فى المرحلة الاولى لنزع السلاح ، للتجارب النووية التى يمكن الكشف عنها بواسطة الاجهزة العلمية الحديثة ، وهى التجارب التى تتم فى الجو وتحت الماء وفى الفضاء الخارجى الى ارتفاع محدد ، وكذلك التجارب النووية التى تتم تحت الارض وتتجاوز قوة تفجيرها ٧٥ر٤ درجة .

١٦ فبراير ١٩٦٠ :

●● رفض مندوب الاتحاد السوفييتى فى مؤتمر جنيف لحظر التجارب النووية ، الاقتراحات الامريكية المقدمة بتاريخ ١٩٦٠/٢/١١ ، ووافق مبدئيا على الاقتراحات البريطانية المقدمة بتاريخ ١٩٦٠/١/١٥ وعدد المقاييس المبسطة التى يستطيع الاتحاد السوفييتى قبولها .

١٥ مارس ١٩٦٠ :

■ بدأت لجنة العشرة اجتماعاتها فى جنيف وهى مكونة من عشرة ممثلين لخمس دول غربية وخمس دول شيوعية كل منها له ممثل .

١٦ مارس ١٩٦٠ :

● تقدمت وفود الدول الغربية الى لجنة العشرة مشروعا لنزع السلاح العام والشامل يتم على ثلاث مراحل :

١ — فى المرحلة الاولى تنشأ هيئة دولية لنزع السلاح تابعة للامم المتحدة ويجرى اول تخفيض للقوات المسلحة وللاسلحة التقليدية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى وبعض الدول الاخرى ، مع القيام بدراسات تمهيدية للاجراءات التى ستتخذ فى المرحلتين التاليتين .

— فى المرحلة الثانية يمنع ارسال اى سلاح من اسلحة الابادة الشاملة الى الفضاء ، مع فرض رقابة للتأكد من ذلك وكذلك فرض رقابة على حظر انتاج المواد المشعة للاستعمال العسكرى ، وتحول الكميات المخزونة من هذه المواد الى الاستعمالات السلمية ، مع اتخاذ التدابير الكفيلة بمنع الهجوم المفاجىء ومنها التفتيش الجوى واقامة شبكات الرادار وانشاء مراكز ثابتة للاستطلاع وتكوين فرق متحركة للاستطلاع. ويتم فى هذه المرحلة اجراء تخفيض ثان للقوات المسلحة ولاسلحة الدول التى سبق ان أجرت تخفيضا فى المرحلة الاولى، مع الشروع فى مد عملية نزع السلاح الى عدد آخر من الدول ، وارساء الاساس لهيئة دولية توكل اليها مهمة المحافظة على السلم العالمى .

— فى المرحلة الثالثة يتم انجاز ما بدأ فى المرحلتين الاولى والثانية والتخلص من الاسلحة النووية .

١٩ مارس ١٩٦٠ :

●● اقترح الاتحاد السوفييتى فى لجنة العشرة ان يوضع حد للتجارب النووية فى الجو وتحت المياه وفى الفضاء الخارجى ، وكذلك بالنسبة الى التجارب النووية التى تجرى تحت الارض ويتجاوز قوة تفجيرها ٧٥ر٤ درجة . ويؤجل حظر التجارب الذرية تحت الارض ذات الذبذبة الاقل الى ان تتمكن الاجهزة العلمية من الكشف عن مثل هذه التجارب .

٢٩ مارس ١٩٦٠ :

● أعلن رئيس الولايات المتحدة ورئيس وزراء بريطانيا موافقتهما على المقترحات السوفييتية المقدمة بتاريخ ١٩٦٠/٢/١٩ والخاصة

بتوقيع معاهدة حظر للتجارب النووية التى يمكن الكشف عنها ، واجراء اتفاقات للبحوث الفنية المشتركة ، وتأجيل اعلان حظر التجارب التى تتم تحت الارض ولا يمكن الكشف عنها بالاجهزة الفنية الموجودة ، بشرط ان يسبق توقيع المعاهدة الموافقة على تحديد عدد مرات التفتيش على المواقع المحددة .

٨ ابريل ١٩٦٠ :

●● تقدم ممثلو الدول الشيوعية فى لجنة العشرة المبادىء الرئيسية التى يرون ضرورة ادراجها فى أى معاهدة لنزع السلاح نزعا عاما وشاملا وهى :

— ان تتم عملية نزع السلاح على مراحل وفى فترة زمنية محددة هى اربع سنوات .

— ان تزيد درجة المراقبة كلما زادت درجة نزع السلاح .

— تنفيذ مشروع نزع السلاح بأكمله كما وضع .

— اعتبار مجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة الجهتين المختصتين بتطبيق العقوبات على اى دولة تخل بأحكام المعاهدة .

٢٥ ابريل ١٩٦٠ :

● اقترح رئيس جمهورية فرنسا فى خطابه امام الكونجرس الامريكى بأن يبدأ نزع السلاح بتدمير وسائل نقل الاسلحة النووية .

٢٦ ابريل ١٩٦٠ :

● تقدم ممثلو الدول الغربية فى لجنة العشرة المبادىء الرئيسية التى يرون انها تصلح كأساس لمعاهدة نزع السلاح العام والشامل وهى :

— انتجرى عمليةنزع السلاح على مراحل تتم كل منها بأسرع ما يمكن ، ولكن دون تحديد فترة زمنية محددة لانتهاء العملية .

— ضرورة المحافظة علىتوازن القوى اثناء عملية نزع السلاح .

— وجودرقابة دوليةفعالة منذ بداية عملية نزع السلاح .

٣ مايو ١٩٦٠ :

●● أعلن مندوب الاتحاد السوفييتى فى لجنة العشرة موافقة بلاده على وجهات النظر الامريكية والانجليزية بتاريخ ١٩٦٠/٣/٢٩ واقترح تأجيل حظر التجارب النووية التى تجرى تحت الارض ولا يمكن الكشف عنها بالاجهزة الموجودة حاليا ، لمدة اربع أو خمس سنوات . وبعد انتهاء هذه المدة تتفاوض الدول النووية للوصول الى اتفاق بخصوص هذه التجارب .

٨ مايو ١٩٦٠ :

●● رئيس وزراء الصين الشعبية احتمال اشتراك بلاده فى مؤتمر لنزع السلاح لانها لم تعترف بالصين الشعبية اعترافا رسمية .

٢ يونيو ١٩٦٠ :

●● اعلن رئيس وزراء الاتحاد السوفييتى فى رسالة موجهة الى جميع رؤساء الدول مشروعا جديدا لنزع السلاح نزعا تاما وشاملا يتضمن :

— الغاء جميع وسائل نقل الاسلحة النووية فى المرحلة الاولى .

— تصفية القواعد العسكريةفى الخارج .

— سحب القوات العسكرية الموجودة فى الدول الاخرى .

٧ يونيو ١٩٦٠ :

●● عرض مندوب الاتحاد السوفييتى مشروع نزع السلاح التام والشامل على لجنة العشرة فى جنيف وهو يتضمن :

— تنشأ اجهزة رقابة دولية تحت اشراف الامم المتحدة ويكون لها الحق فى دخول اية منطقه تجرى فيها عمليات نزع السلاح .

— يتم فى المرحلةالاولى التخلص من وسائل نقل الاسلحة النووية وتصفية القواعد العسكرية فى الخارج وعودة القوات المسلحة التى ترابط فى غير اوطانها ، وكذلك الرقابة على عملية اطلاق الصواريخ للاغراض السلمية .

— يتم فى المرحلةالثانية تدمير جميع المخزون من الاسلحة النووية ويبدأ التخفيض فى القوات المسلحة والاسلحة التقليدية .

— تنتهى فى المرحلةالثالثةعملية نزع الاسلحة التقليدية وتضع الدول قوات مسلحة تحت تصرف مجلس الامن اذا تطلب الامر ذلك لكى يتمكن المجلس من ضمان استتباب السلم والامن الدوليين .

— يتم الانتقال من مرحلة الى مرحلة بعد ان تقدم اجهزة الرقابة الدولية تقريرها بانتهاء تنفيذ مرحلة معينة .

٢٧ يونيو ١٩٦٠ :

● تقدم مندوب الولايات المتحدة فى لجنة العشرة بجنيف مشروعا جديدا لنزع السلاح يتضمن ما يلى :

— يتم فى المرحلة الاولىتخفيض اولى للقوات المسلحة والاسلحة التقليدية ، ويوقف انتاج المواد الانشطارية للاغراض الحربية ، وتنقل كمية محدودة من هذهالمواد التى تم انتاجها من الاستعمال الحربى الى الاستعمال السلمى .

— يتم فى المرحلة الثانية التخفيض الثانى للقوات المسلحة والاسلحة التقليدية والتخفيض الاول للاسلحة النووية وتنشأ تدريجيا قوة دولية للمحافظة على السلم .

— يتم فى المرحلة الثالثة عملية نزع السلاح لكل من الاسلحة التقليدية والنووية نزعا تاما وشاملا .

— لاتبدأ مرحلة جديدة الا بعد ان يتأكد مجلس الامن من ان الشروط المتفق عليها قد تم تنفيذها كلها .

— لكل من الاطراف الموقعة على الاتفاق ان يقدم دفعا بعدم مراعاة الاحكام الواردة فى المعاهدة وله ان ينسحب منها .

— تتم الرقابة فى اى وقت للتأكد من تنفيذ اجراءات نزع السلاح وتخفيض القوات المسلحة والاسلحة الى المستويات المتفق عليها .

٢٧ يونيو ١٩٦٠ :

●● انسحبت الدول الشيوعية من لجنة العشرة فى جنيف .

٢٠ يوليو ١٩٦٠ :

● قدم مندوب الولايات المتحدة فى مؤتمر جنيف لوقف التجارب النووية مشروعا جديدا حول النظام الذى سيتبع للكشف والتعرف على اية تجارب نووية .

٢٦ يوليو ١٩٦٠ :

●● اقترح مندوب الاتحاد السوفييتى فى مؤتمر جنيف لوقف التجارب النووية تحديد عدد مرات التفتيش فى الدول الموقعة للمعاهدة بثلاث مرات سنويا .

٣٠ يوليو ١٩٦٠ :

●● اقترح رئيس وزراء الصين الشعبية فى رسالة موجهة الى المؤتمر العالمى السادس لبحث الغاء القنابل الذرية والهيدروجينية ونزع السلاح الكامل ، أن تصبح منطقة آسيا والمحيط الهادى خالية من الاسلحة النووية .

١٧ اغسطس ١٩٦٠ :

● اشار مندوب الولايات المتحدة فى اللجنة الرئيسية لنزع السلاح ، الى ان كميات المواد الانشطارية التى ستحول من الاستعمال الحربى الى الاستعمال السلمى فى المرحلة الاولى طبقا لمشروع نزع السلاح الامريكى المقدم بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٧ ، محددة بـ ٣٠ الف كيلوجرام .

٩ سبتمبر ١٩٦٠ :

● ركزت الولايات المتحدة جميع البحوث والدراسات الخاصة بنزع السلاح فى هيئة واحدة تحت اشراف وزير الخارجية .

٢٣ سبتمبر ١٩٦٠ :

●● قدم مندوب الاتحاد السوفييتى فى الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها الخامسة عشرة ، مشروعا جديدا لنزع السلاح نزعا عاما وشاملا ينفذ على ثلاث مراحل . ويتضمن المشروع الجديد ان تتم فى مرحلته الاولى تخفيض للقوات المسلحة والاسلحة التقليدية بنسبة الثلث وذلك بالاضافة الى التدابير الواردة فى المشروع السوفييتى المقدم بتاريخ ١٩٦٠/٦/٧ .

٢٤ سبتمبر ١٩٦٠ :

●●● عرض مندوب غانا فى الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها الخامسة عشرة موضوع اعتبار افريقيا منطقة خالية من الاسلحة النووية .

٢٦ سبتمبر ١٩٦٠ :

● اقترح رئيس وزراء كندا فى الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها الخامسة عشرة أن تقترح الجمعية العامة رئيسا محايدا للجنة العشرة فى جنيف .

٢٦ سبتمبر ١٩٦٠ :

●● اقترح مندوب الاتحاد السوفييتى فى الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها الخامسة عشرة ضم خمس دول جديدة الى لجنة العشرة . وهذه الدول هى : الجمهورية العربية المتحدة والهند واندونيسيا وغانا والمكسيك .

٢٩ سبتمبر ١٩٦٠ :

● اقترح رئيس وزراء بريطانيا على الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها الخامسة عشرة أن توكل مهمة دراسة وسائل تنظيم الرقابة على اجراءات نزع السلاح ، الى مجموعة من الخبراء والفنيين والعلماء والعسكريين دون ان تتقيد الحكومات بالنتائج التى يتوصل اليها هؤلاء الخبراء .

٣ أكتوبر ١٩٦٠ :

●● اعلن رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى فى الجمعية العامة للامم المتحدة انه ليس من المنطق أن تكون هناك قوات امن تابعة للامم المتحدة فى عالم منزوع السلاح، كذلك لا يمكن ان تتم اية عملية لنزع السلاح طالما أن للامم المتحدة امينا عاما واحدا وطالما أن سكرتاريتى الامم المتحدة ومجلس الامن لم يدخل عليهما تغيير أساسى يعكس مصالح المجموعات الدولية الرئيسية الثلاث (المعسكر الغربى والمعسكر الشرقى ودول عدم الانحياز) .

١٩ أكتوبر ١٩٦٠ :

نصح مندوب الولايات المتحدة فى اللجنة الاولى للجمعية العامة للامم المتحدة الدول الا تقع ضحية سياسة « اما كل شىء او لاشىء » وأن تعيد النظر فى التدابير الجزئية لنزع السلاح التى تتلخص فيما يلى :

— تحويل ٣٠ الف كيلوجرام من المواد المشعة من الاستعمال الحربى الى الاستعمالات السلمية ووقف انتاج هذه المواد للاغراض العسكرية وفرض رقابة على ذلك .

— العمل تدريجيا للتخلص من المصانع المنتجة لليورانيوم والبلوتونيوم تحت رقابة واشراف دولى .

— نزع الاسلحة التقليدية والنووية واعتبار الفضاء الخارجى منطقة خالية من الاسلحة التقليدية والنووية .

— منع الهجوم المفاجىء من

طريق انشاء مراكز التفتيش الجوى والبرى وتبادل المراقبين في المنشآت العسكرية طبقا لاتفاق متبادل . وتبلغ مقدما الامم المتحدة في حالة اطلاق اية سفن فضاء أو صواريخ كذلك ينشأ جهاز للرقابة تابع للامم المتحدة يقوم بالتفتيش على اية دولة تطلب ذلك بغية اثبات نواياها السلمية في حالة نشوب اى ازمة .

١٥ ديسمبر ١٩٦٠ :

■ وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة على انشاء لجنة تحت اشراف الامين العام للامم المتحدة لدراسة النتائج الاقتصادية والاجتماعية التى ستترتب على عملية نزع السلاح .

٢٠ ديسمبر ١٩٦٠ :

■ دعت الجمعية العامة للامم المتحدة الدول الاعضاء الى توقيع معاهدة لحظر انتشار الاسلحة النووية . والى ان يتم توقيع مثل هذه المعاهدة ، على الدول النووية ان تمتنع عن تزويد الدول الاخرى بهذه الاسلحة . كذلك تلتزم الدول غير النووية عدم انتاج هذه الاسلحة أو الحصول عليها .

٣١ يناير ١٩٦١ :

■ انشأت الوكالة الدولية للطاقة الذرية جهازا للفنيين يتلقى تقارير دورية من الدول الاعضاء ، وله حق القيام بالتفتيش على الطبيعة .

١٧ مارس ١٩٦١ :

● أعلن رؤساء وزارات الكومنولث المجتمعون في لندن ، المبادىء التى يحبذون الاخذ بها عند اعداد معاهدة لنزع السلاح العام والشامل وهى :

— تخفيض القوات المسلحة الى ان تصبح مجرد قوات بوليس وأمن .

— اتمام عملية نزع السلاح على مراحل ودون توقف ، وتبدأ المرحلة الجديدة كلما أثبتت عملية التفتيش أن اجراءات المرحلة السابقة قد نفذت تماما .

— اتمام عملية نزع السلاح مع المحافظة على توازن القوى .

— توفير نظام فعال للرقابة المتبادلة يتناسب مع احتياجات كل مرحلة من مراحل نزع السلاح .

— انشاء قوة عسكرية دولية بالاتفاق مع الامم المتحدة تقوم بحفظ وضمان السلام العالمى .

٢١ مارس ١٩٦١ :

● اقترح مندوب الولايات المتحدة في مؤتمر جنيف وقف التجارب النووية ، تحديد عدد مرات التفتيش السنوية على الدول الموقعة للمعاهدة بـ ٢١ مرة .

١٨ ابريل ١٩٦١ :

● تقدم مندوبو الولايات المتحدة وبريطانيا الى مؤتمر جنيف لوقف التجارب النووية بمشروع معاهدة لنزع السلاح قبلتا فيه خفض عدد مرات التفتيش من ٢١ مرة الى ٢٠ مرة سنويا .

٢١ ابريل ١٩٦١ :

■ ابلغ مندوبو الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى الجمعية العامة للامم المتحدة ، انه تجرى بينهما مباحثات ثنائية خاصة بموضوع نزع السلاح . وسوف تقدم الدولتان تقريرهما في الدورة التالية للجمعية العامة .

١٥ مايو ١٩٦١ :

●● أعلن مندوب الاتحاد السوفييتى في مؤتمر جنيف لوقف التجارب النووية احتجاجه على التجارب التى اجرتها فرنسا ، وأوضح ان بلاده قد تضطر الى استئناف تجاربها الذرية نتيجة هذا الوضع .

١٧ مايو ١٩٦١ :

● أعلن رئيس الولايات المتحدة امام برلمان أوتاوا فكرة انشاء قوة نووية بحرية متعددة الاطراف تكون تابعة لحلف الاطلنطى .

٢٩ مايو ١٩٦١ :

● اقترح مندوب الولايات المتحدة وبريطانيا في مؤتمر جنيف لوقف التجارب النووية تحديد عدد مرات التفتيش السنوية من ١٢ الى ٢٠ مرة حسب تكرار حالات الذبذبات الارضية التى تفوق أو توازى قوتها ٤٫٧٥ درجة في هذه الدولة.

٤ يونيو ١٩٦١ :

●● اقترح مندوب الاتحاد السوفييتى في مؤتمر جنيف لوقف التجارب النووية ادراج مشكلة وقف التجارب النووية ادراج مشكلة وقف التجارب النووية في اطار مباحثات نزع السلاح العام الشامل .

١٥ يوليو ١٩٦١ :

●● أعلن رئيس وزراء الاتحاد السوفييتى انه نظرا الى الاحوال الدولية السائدة ، فان بلاده أوقفت اجراءات خفض القوات المسلحة التى قررتها في ١٥/١/١٩٦٠ .

٢٩ يوليو ١٩٦١ :

● اقترح مندوب الولايات المتحدة في المباحثات الثنائية التى تجرى مع الاتحاد السوفييتى حول نزع السلاح ، أن يضم الى لجنة العشرة في جنيف عشرة أعضاء من دول محايدة وهى باكستان ، الهند ، اليابان ، المكسيك ، البرازيل ، الارجنتين ، الجمهورية العربية المتحدة ، نيجيريا ، تونس ، السويد .

٣٠ أغسطس ١٩٦١ :

●● أعلنت الحكومة السوفييتية استئناف تجاربها النووية .

٣ سبتمبر ١٩٦١ :

● دعا رئيس الولايات المتحدة ورئيس وزراء بريطانيا حكومة الاتحاد

السوفييتى الى توقيع معاهدة حظر التجارب النووية فى الجو دون اتخاذ اجراءات للرقابة الا الاجراءات المتاحة للدول .

٥ سبتمبر ١٩٦١ :

● اعلنت الولايات المتحدة استئناف تجاربها النووية التى لا تتسبب فى سقوط اشعاعات ، وهى التجارب التى تتم فى المعامل وفى باطن الارض .

٦ سبتمبر ١٩٦١ :

●● اعلن مؤتمر بلغراد للدول غير المنحازة ضرورة نزع السلاح نزعا عاما وكاملا، وحظر التجارب الذرية النووية حظرا تاما ، وقصر استخدام الفضاء الجوى الخارجى على الاغراض السلمية.

٢٠ سبتمبر ١٩٦١ :

■ انهى الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة مباحثاتهما الثنائية حول موضوع نزع السلاح ، وقدمت الدولتان الى الجمعية العامة للامم المتحدة تقريرا أوضحتا فيه المبادىء الاساسية التى تسترشد بها اية مباحثات لنزع السلاح وهى :

— أن يكون نزع السلاح عاما وشاملا وأن يتبع ذلك اتخاذ اجراءات مضمونة لتسوية اية خلافات بطريقة سلمية والمحافظة على السلم والامن الدوليين .

— لا يجوز لاية دولة ان تحتفظ الا بقدر محدود من القوات المسلحة التقليدية ، وهو القدر الضرورى للمحافظة على الامن الداخلى والنظام ، على ان تسهم جميع الدول فى تكوين قوة امن دولية تابعة للامم المتحدة .

— ينبغى ان يتضمن برنامج نزع السلاح تسريح القوات المسلحة وتصفية المنشآت العسكرية ، بما فى ذلك القواعد ووقف انتاج الاسلحة ، وتحويل الانتاج الى الاغراض السلمية ، والتخلص من مخزون الاسلحة النووية والبكتريولوجية والكيماوية ووسائل نقلها واطلاقها ، واغلاق المعاهد والكليات العسكرية وحذف الميزانيات العسكرية .. الخ .

— ان يتم تنفيذ برنامج نزع السلاح على مراحل فى فترات زمنية محددة ، بحيث تبدأ المرحلة الجديدة بعد التحقق من ان اجراءات المرحلة السابقة قد تمت .

— أن تكون جميع عمليات نزع السلاح متوازنة بحيث لا ينجم عن تنفيذها اية مزايا عسكرية لاى من الاطراف .

— ان تتم عملية الرقابة منذ بداية نزع السلاح طبقا للاجراءات المتفق عليها لكل مرحلة من المراحل ، ولذلك يجب انشاء هيئة دولية لنزع السلاح تابعة للامم المتحدة ويكون للمفتشين والمراقبين التابعين لهذه الهيئة حق دخول اية اماكن تتطلب مهمتهم زيارتها .

— يجب أن يتمشى مع عملية نزع السلاح اجراءات لتدعيم المنظمات والهيئات التى انشئت للمحافظة على السلم ، وكذلك ينبغى ايجاد حلول سلمية لجميع الخلافات الدولية .

— يجب أن تستمر مباحثات نزع السلاح دون انقطاع حتى يتم الوصول الى نتيجة مرضية ، كما ينبغى أن تؤدى هذه المباحثات الى وضع تدابير لنزع السلاح قابلة للتطبيق فى الحال .

٢٥ سبتمبر ١٩٦١ :

● تقدم مندوب الولايات المتحدة فى الجمعية العامة للامم المتحدة مشروعا لنزع السلاح العام والشامل يتم تنفيذه على ثلاث مراحل :

— فى المرحلة الاولى يتم انشاء هيئة دولية لنزع السلاح فى اطار الامم المتحدة تقوم بمهمة الرقابة، ويتم أول تخفيض لما للدول الكبرى من قوات مسلحة واسلحة تقليدية ونووية ، ويوقف أيضا انتاج بعض انواع الاسلحة ، وكذلك انتاج المواد الانشطارية للاغراض الحربية . يضاف الى ذلك وقف او تحديد انتاج وسائل نقل واطلاق الاسلحة النووية ، ووقف تجارب الاسلحة النووية ، واتخاذ التدابير اللازمة لمنع الهجوم المفاجىء وذلك بالاشعار المسبق عن اية تحركات عسكرية رئيسية عن طريق مكاتب للملاحظة.

— وفى المرحلة الثانية يتم تخفيض ثان للقوات المسلحة والاسلحة التقليدية للدول الكبرى والتخلص من الرؤوس النووية ، وتصفية القواعد العسكرية تماما ، وتخفيض وسائل نقل واطلاق الاسلحة النووية، وتدعيم الهيئات التى تقوم بالمحافظة على السلم والتابعة للامم المتحدة وانشاء قوة دولية تابعة للامم المتحدة .

— وفى المرحلة الثالثة يتم الانتهاء من جميع الاجراءات التى بدأت فى المرحلتين الاولى والثانية. أما الرقابة فانها تبدأ من المرحلة الاولى ، وهى تشمل جميع القوات والاسلحة الموجودة وكذلك القوات التى تم تسريحها والاسلحة التى تم تدميرها .

٢٦ سبتمبر ١٩٦١ :

● أصدر الكونجرس الامريكى قانون انشاء الوكالة الامريكية للرقابة على الاسلحة ونزع السلاح .

●● عرض مندوب الاتحاد السوفييتى على الجمعية العامة للامم المتحدة مقترحات بلاده الخاصة بالاجراءات التى تهدف الى التخفيف من حدة التوتر الدولى وتدعيم الثقة بين الدول والاسهام فى نزع السلاح نزعا عاما وشاملا وتتضمن هذه الاقتراحات تجميد الميزانيات العسكرية ، وحظر استخدام الاسلحة النووية ، والامتناع عن اى دعاية للحرب، وتوقيع معاهدة عدم اعتداء بين دول حلف الاطلنطى

ودول حلف وارسو) وسحب القوات العسكرية الموجودةخارج بلادها ، ومنع أيمحاولة لانتشار الاسلحة النووية، وايجاد مناطق خالية من الاسلحة النووية فى أوربا الوسطى والشرق الاقصى والمحيط الهادى وافريقيا ، ومنع الهجوم المفاجىء عن طريق مراكز للمراقبة فىالموانى وتقاطع السكك الحديدية والطرق البرية الهامة، وتخفيض القوات المسلحة على طول مسافة محددة عند الحدود بين المعسكرين .

●● تقدم مندوب الاتحاد السوفييتى مذكرة موجهه الى رئيس الجمعية العامة للامم المتحدة يشرح فيها الاسباب التى ينبغى من أجلها اعادة بحث مشكلة وقف التجارب النووية ضمن اطار بحث مشكلة نزع السلاح نزعا عاما وشاملا.

١٩ أكتوبر ١٩٦١ :

● صرح مندوب الولايات المتحدة فى مؤتمر جنيف لوقف التجارب النووية بأن لبلاده الحق فى استئناف تجاربها النووية فىالجو اذا لم توقع معاهدة لحظر هذا النوع من التجارب فورا .

٢٧ أكتوبر ١٩٦١ :

■ وجهت الجمعية العامة للامم المتحدة [illegible] الىالاتحادالسوفييتى تناشدها فيه التزام الامتناع عن اجراء تجارب نووية فى الجو تزيد قوة انفجارها على ٥٠ ميجاتون .

٦ نوفمبر ١٩٦١ :

■ وجهت الجمعية العامة للامم المتحدة نداء الى الدول النووية تناشدها فيه العمل للاتفاق فى اقرب وقت على وقف تجارب الاسلحة النووية والرقابة على وقفها ، وأن تمتنع عن اجراء أية تجارب نووية لحين الاتفاق على ذلك .

٨ نوفمبر ١٩٦١ :

□ حثت الجمعية العامة للاممالمتحدة الدول المشتركة فى مؤتمر جنيف لوقف التجارب النووية ، على الاتفاق على نظام دولى فعال للرقابة .

١٣ نوفمبر ١٩٦١ :

● طلبت الولايات المتحدة منالاتحاد السوفييتى استئناف اعمال مؤتمر جنيف لوقف التجارب النووية .

٢٤ نوفمبر ١٩٦١ :

■ ناشدت الجمعية العامة للامم المتحدة جميع الدول الاعضاء احترام اعتبار افريقيا منطقةخالية من الاسلحة النووية .

٢٤ نوفمبر ١٩٦١ :

■ أعلنت الجمعية العامة للامم المتحدة أن استعمال الاسلحة الذرية او الهيدروجينية يخالف نصا وروحا ميثاق الامم المتحدة واهدافها ، وكلفت السكرتير العام للامم المتحدة بالتشاور مع الدول الاعضاء ودراسة مدى امكان عقد مؤتمر خاص لتوقيع [illegible]دة تنص على منع استعمال هذه الاسلحة.

٢٨ نوفمبر ١٩٦١ :

●● اقترح مندوب الاتحاد السوفييتى فى مؤتمر جنيف لوقف التجارب النووية حظر التجارب التىتجرى فى الجو وتحت الماء وفى الفضاء الخارجى ، وهى التجارب التى يمكن الكشف عنها بالاجهزة العلمية المتوافرة ، وتأجيل اجراء أية تجارب تحت سطح الارض ريثما يتم الوصول الى اتفاق يشمل هذا النوع من التجارب . كذلك اقترح مندوب الاتحاد السوفييتى دعوة فرنسا الى حضور اعمال المؤتمر .

٢٨ نوفمبر ١٩٦١ :

■ استقبلت الجمعية العامة للامم المتحدة بارتياح، البيان السوفييتى الامريكى المشترك الصادر بتاريخ ١٩٦١/٩/٢٠ حول المبادىء الرئيسية لاجراء مباحثات عننزع السلاح العام والشامل ، وحثت الجمعية العامة كلا من البلدين على الاتفاق على أسس هذه المباحثات والشروع فيها فى أقرب وقت .

٤ ديسمبر ١٩٦١ :

■ أجرت الجمعية العامة للامم المتحدة دراسة مع جميع الدول الاعضاء لمعرفة الشروط التى تقبل على اساسها الدول غير النووية التزام عدم انتاج اسلحة نووية فى بلادها اوالحصول عليها او قبول تخزينها فيها .

■ دعت الجمعية العامة للامم المتحدة الدول الاعضاء الى ابرام اتفاق لحظر انتشار الاسلحة النووية وفرض رقابة على ذلك.

٢٠ ديسمبر ١٩٦١ :

■ اوصت الجمعية العامة للامم المتحدة بأن يسرى القانون الدولى بما فى ذلك ميثاق الامم المتحدة، على الفضاء الخارجى وبأنه لايحق لأية دولة ان تدعى امتلاك الفضاء الخارجى. ودعت الدول الاعضاء التى تجرى تجارب فى الفضاء الى ابلاغ اللجنة الخاصة بالاشراف علىالاستعمال السلمى للفضاء الخارجى .

□ وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة على اقتراح أمريكى سوفييتى يقضى بانشاء لجنة لنزع السلاح مكونة (بالاضافة الى العشرة الاعضاء القدامى) من البرازيل وبورما واثيوبيا والهند



والمكسيك ونيجيريا والسويد والجمهورية العربية المتحدة .

وتكون مهمة هذه اللجنة اجراء مباحثات على اساس المبادىء الرئيسية المتفق عليها بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة بتاريخ ١٩٦١/٩/٢٠ .

٢٢ ديسمبر ١٩٦١ :

● اعلن رئيس الولايات المتحدة ورئيس وزراء بريطانيا فى اجتماعهما ببرمودا انهما قد اتخذا كل التدابير اللازمة لاجراء تجارب نووية فى الجو .

١٦ يناير ١٩٦٢ :

● اقترح مندوبا الولايات المتحدة وبريطانيا فى مؤتمر جنيف لوقف التجارب النووية ، انه نظرا لعدم امكان الاتفاق على نظام دولى فعال للاشراف على جميع التجارب النووية ، من الافضل ان تحال هذه المشكلة الى لجنة الثمانى عشرة التى تم تأليفها .

٢٩ يناير ١٩٦٢ :

■ انعقدت آخر جلسة وهى الجلسة رقم ٣٥٣ لمؤتمر جنيف لوقف التجارب النووية .

٧ فبراير ١٩٦٢ :

● وجه رئيس الولايات المتحدة ورئيس وزراء بريطانيا عشية بدء تجاربهما النووية فى الجو ، برسالة الى رئيس وزراء الاتحاد السوفييتى يقترحان فيها عقد اجتماع لوزراء خارجية الدول الثلاث قبل بدء اعمال لجنة الثمانى عشرة .

١٠ فبراير ١٩٦٢ :

●● اقترح رئيس وزراء الاتحاد السوفييتى ردا على اقتراح رئيسى الولايات المتحدة وبريطانيا ان يكون الاجتماع على مستوى رؤساء الحكومات الثلاث او رؤساء حكومات دول لجنة الثمانى عشرة التى بدأت عملها .

١٧ فبراير ١٩٦٢ :

● اقترح رئيس جمهورية فرنسا حصر مباحثات نزع السلاح على الدول النووية فقط او التى على وشك ان تصبح كذلك ، اى على مستوى الدول التى لها مسئولية مباشرة فى موضوع نزع السلاح ، واعلن ان فرنسا متمسكة بأن نزع السلاح لا يمكن أن يبدأ الا بتدمير جميع وسائل نقل واطلاق الاسلحة النووية .

٢٤ فبراير ١٩٦٢ :

● تمسك رئيس الولايات المتحدة بمقترحاته المقدمة فى ١٩٦٢/٢/٧ مع موافقته على النظر فى اشتراك رؤساء دول لجنة الثمانى عشرة حسبما تجىء به المباحثات .

٢ مارس ١٩٦٢ :

● اعلن رئيس الولايات المتحدة أن بلاده ستستأنف تجاربها النووية فى الجو فى آخر ابريل ١٩٦٢ اذا لم تصل الاطراف المعنية الى اتفاق على حظر جميع تجارب الاسلحة النووية تحت رقابة دولية فعالة .

٣ مارس ١٩٦٢ :

●● وافق رئيس وزراء الاتحاد السوفييتى على المقترحات الامريكية البريطانية المقدمة بتاريخ ٢/٧ ١٩٦٢ .

٥ مارس ١٩٦٢ :

● قررت فرنسا عدم الاشتراك فى اعمال لجنة الثمانى عشرة .

١١ مارس ١٩٦٢ :

■ عقد اجتماع تمهيدى فى جنيف لوزراء خارجية الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة وبريطانيا .

١٤ مارس ١٩٦٢ :

■ بدأت فى جنيف اعمال لجنة الثمانى عشرة لنزع السلاح وقد تغيبت فرنسا عن الاجتماع .

١٥ مارس ١٩٦٢ :

●● تقدم مندوب الاتحاد السوفييتى الى لجنة نزع السلاح مشروعا شبيها بالمشروع الذى تقدمت بلاده الى الجمعية العامة للامم المتحدة فى ١٩٦١/٩/٢٦ .

٢١ مارس ١٩٦٢ :

□ حولت لجنة نزع السلاح مشكلة وقف التجارب النووية الى لجنة فرعية مكونة من ممثلين للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى وبريطانيا .

٢٨ مارس ١٩٦٢ :

●● تقدم مندوب بولندا فى لجنة نزع السلاح صيغة جديدة لمشروع راباكى الذى سبق تقديمه بتاريخ ١٩٥٨/١١/٤ وتتضمن الصيغة الجديدة للمشروع رقابة دولية لعملية نزع السلاح النووى وتحديد الاسلحة التقليدية فى المانيا بشطريها وتشيكوسلوفاكيا وبولندا .

٢٨ مارس ١٩٦٢ :

● اقترح مندوب كندا فى لجنة نزع السلاح اعتبار الفضاء الخارجى منطقة خالية من الاسلحة النووية ، وحظر استعماله للاغراض العسكرية كما دعا الى التعبير السريع لوسائل نقل واطلاق الاسلحة النووية .

٢ ابريل ١٩٦٢ :

●●● اقترح مندوب السويد فى لجنة نزع السلاح ان تحل مشكلة الرقابة على وقف التجارب النووية عن طريق انشاء مركز دولى يضم مجموعة من العلماء اغلبهم من دول محايدة تكون مهمتهم تجميع وتحليل المعلومات التى تسجلها مراكز الرقابة الدولية .

٣ ابريل ١٩٦٢ :

■ وافق رئيس الولايات المتحدة ورئيس وزراء الاتحاد السوفييتى على ادراج موضوع وقف الدعاية

العربية في جدول أعمال لجنة الثماني عشرة لنزع السلاح .

١٢ ابريل ١٩٦٢ :

●● اقترح مندوب الاتحاد السوفييتي في لجنة نزع السلاح تأجيل جميع التجارب النووية خلال فترة انعقاد المؤتمر .

١٦ ابريل ١٩٦٢ :

●●● أيدت الدول المحايدة الاقتراح السويدي المقدم بتاريخ ١٩٦٢/٤/٢ وسمى الاقتراح « مذكرة الدول المحايدة » .

١٨ ابريل ١٩٦٢ :

● تقدم مندوب الولايات المتحدة للجنة نزع السلاح مشروعا مفصلا لنزع السلاح العام والشامل ، لتوضيح بعض ما ورد في المشروع الامريكي المقدم بتاريخ ١٩٦١/٩/٢٥ الى الجمعية العامة للامم المتحدة ، ويتضمن هذا المشروع أن تتم المرحلة الاولى والثانية في مدى ثلاث سنوات على أن تتم المرحلة الثالثة خلال اربع سنوات.

١٩ ابريل ١٩٦٢ :

●● وافق مندوب الاتحاد السوفييتي في لجنة نزع السلاح على المذكرة المقدمة من الدول المحايدة كأساس للمناقشة .

● اعلن مندوبو الدول الغربية في لجنة نزع السلاح تفاؤلهم بخصوص مذكرة الدول المحايدة.

٢٥ ابريل ١٩٦٢ :

● اعلنت الولايات المتحدة استئناف تجاربها النووية في الجو .

٨ مايو ١٩٦٢ :

● اقترح مندوب المكسيك في لجنة نزع السلاح ان يحدد تاريخ اول يناير ١٩٦٣ كموعد لانتهاء جميع التجارب النووية .

١٦ يوليو ١٩٦٢ :

●● وافق مندوب الاتحاد السوفييتي في لجنة نزع السلاح على مبدأ التخفيض النسبي للاسلحة التقليدية ، واقترح منع المناورات العسكرية الجماعية التي تشترك فيها اكثر من دولة ، كذلك دعا الى الابلاغ عن اية تحركات عسكرية كبيرة .

٢٣ يوليو ١٩٦٢ :

■ صدر في جنيف بيان خاص بحياد لاوس التزمت فيه كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وبريطانيا والصين الشعبية ، أن لا تنشىء قواعد عسكرية في لاوس وهذا باستثناء حصول لاوس على كمية معينة من الاسلحة التقليدية.

٢٦ يوليو ١٩٦٢ :

■ أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة المجتمع في جنيف في احدى توصياته التي وافق عليها كل من المعسكرين الشرقي والغربي، اهمية النتائج الاقتصادية والاجتماعية المنتظر حدوثها اذا تم نزع السلاح .

٢٧ اغسطس ١٩٦٢ :

● اقترح مندوبا الولايات المتحدة وبريطانيا في لجنة نزع السلاح :
— اما توقيع معاهدة عامة لحظر جميع التجارب النووية تحت رقابة دولية تتضمن التفتيش.
— وأما توقيع اتفاق جزئي لمنع التجارب النووية في الجو وتحت الماء وفي الفضاء الخارجي دون فرض رقابة دولية .

٢٩ اغسطس ١٩٦٢ :

●● اعلن مندوب الاتحاد السوفييتي في لجنة نزع السلاح قبول بلاده للمقترحات المكسيكية المقدمة بتاريخ ١٩٦٢/٥/٨ .

٣١ اغسطس ١٩٦٢ :

● اعلن مندوب الولايات المتحدة في لجنة نزع السلاح قبول بلاده لتاريخ اول يناير ١٩٦٣ كموعد لحظر التجارب النووية اذا ما تم في المدة الباقية توقيع اتفاق فعال من اجل ذلك .

٢٠ سبتمبر ١٩٦٢ :

●● اعلن مندوب الاتحاد السوفييتي في الجمعية العامة للامم المتحدة موافقة بلاده على أن تحتفظ هي والولايات المتحدة بعدد محدد من الصواريخ العابرة للقارات الى نهاية المرحلة الثانية لنزع السلاح استثناء من الاقتراح القاضي بتدمير جميع وسائل نقل واطلاق الاسلحة النووية بعد المرحلة الاولى لنزع السلاح .

٢٥ سبتمبر ١٩٦٢ :

●● اعلن مندوب الاتحاد السوفييتي في لجنة نزع السلاح موافقة بلاده على توقيع المعاهدة الجزئية المقترحة بتاريخ ١٩٦٢/٨/٢٧ ، على أن تتضمن المعاهدة شرطا يقضي بوقف التجارب النووية تحت الارض خلال فترة المباحثات اللازمة لتوقيع معاهدة عامة .

٢٨ أكتوبر ١٩٦٢ :

● اعلن رئيس الولايات المتحدة في رسالة الى رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي ابان أزمة كوبا ابتهاجه لان الدولتين لديهما نية ايجاد الوسيلة لتخفيف حدة التوتر الدولي خاصة في مجال نزع السلاح .

٤ نوفمبر ١٩٦٢ :

● اعلنت الولايات المتحدة انتهاء تجاربها النووية في الجو .

٦ نوفمبر ١٩٦٢ :

■ دعت الجمعية العامة لـ [illegible] المتحدة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وبريطانيا الى الاتفاق على وقف التجارب النووية في تاريخ لا يتعدى ١٩٦٣/١/١ .

٣٠ نوفمبر ١٩٦٢ :

●●● دعا مندوب الهند في لجنة نزع السلاح ، الدول النووية الى قبول عدد من مرات التفتيش للتثبت من وقف التجارب النووية.

١٠ ديسمبر ١٩٦٢ :

●● وافق مندوب الاتحاد السوفييتى فى لجنة نزع السلاح على النظر فى مسالة اقامة ثلاث محطات آلية لقياس الزلازل الارضية للكشف عن التجارب النووية التى تجرى تحت الارض .

١٢ ديسمبر ١٩٦٢ :

● تقدم مندوب الولايات المتحدة فى لجنة نزع السلاح دراسة حول الاجراءات التى تتخذ للاقلال من خطر الحرب المفاجئة ، أو نتيجة الخطأ ، أو بسبب عدم وجود اتصال مباشر. وتتضمن الدراسة ضرورة الاشعار السابق عن جميع التحركات العسكرية الرئيسية وتبادل البعثات العسكرية وانشاء خط تليفونى مباشر بين الكرملين والبيت الابيض .

٢١ ديسمبر ١٩٦٢ :

● بحث رئيس الولايات المتحدة ورئيس وزراء بريطانيا فى اجتماعهما ببهاما ، مشروع انشاء قوة نووية متعددة الاطراف تابعة لحلف الاطلنطى .

٢٥ ديسمبر ١٩٦٢ :

●● اكدت الصحافة السوفيتية استعداد الاتحاد السوفييتى لوقف تجاربه النووية ابتداء من ١٩٦٣/١/١ اذا ما وافقت الولايات المتحدة وبريطانيا على ذلك .

١٥ ابريل ١٩٦٣ :

●● وافق الاتحاد السوفييتى فى لجنة نزع السلاح على انشاء خط تليفونى مباشر بين البيت الابيض والكرملين .

٢٠ مايو ١٩٦٣ :

●● اقترحت الحكومة السوفيتية جعل البحر الابيض المتوسط منطقة مجردة من السلاح النووى .

٢٥ مايو ١٩٦٣ :

●●● اعلن بيان مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الافريقية المنعقد فى اديس ابابا الرغبة فى اعتبار افريقيا منطقة خالية من الاسلحة النووية .

٢٨ مايو ١٩٦٣ :

●● قدم مشروع الرئيس كيكونيس رئيس دولة فنلندا الذى يقترح اعتبار البلاد الاسكندنانية منطقة خالية من الاسلحة النووية .

١٠ يونيو ١٩٦٣ :

■ اعلن أن مؤتمرا ثلاثيا سيعقد فى موسكو بتاريخ ١٩٦٣/٧/١٥ تحضره الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا بغرض اجراء مباحثات لتوقيع معاهدة للحظر الجزئى للتجارب النووية فى الجو وتحت الماء وفى الفضاء الخارجى.

٢٠ يونيو ١٩٦٣ :

■ تم فى جنيف توقيع اتفاق سوفيتى امريكى لانشاء خط تليفونى مباشر بين رئيس الولايات المتحدة ورئيس وزراء الاتحاد السوفييتى للتقليل من خطر نشوب الحرب المفاجئة.

٢٥ يوليو ١٩٦٣ :

■ تم فى موسكو توقيع مندوبو الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وبريطانيا لمعاهدة الحظر الجزئى للتجارب النووية فى الجو وتحت المياه وفى الفضاء الخارجى دون فرض رقابة دولية .

●● اعرب رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى فى رسالته الى الدول التى اشتركت فى مؤتمر القمة الافريقى بأديس ابابا ، عن استعداد الاتحاد السوفيتى لتقديم ضمانات تكفل تحويل افريقيا الى منطقة خالية من الاسلحة النووية اذا وافقت الدول النووية على ذلك .

١٢ اغسطس ١٩٦٣ :

●● استدعت وزارة خارجية الصين الشعبية جميع رؤساء البعثات الدبلوماسية وسلمتهم خطابات من رئيس وزراء الصين الشعبية تتضمن اقتراح الصين عقد مؤتمر قمة لرؤساء دول العالم ، لبحث تحريم الاسلحة النووية وتدمير المخزون منها ، كذلك تتضمن ضرورة ازالة القواعد العسكرية النووية من الاراضى الأجنبية وسحب الاسلحة النووية الموجودة فى الخارج وانشاء مناطق مجردة من الاسلحة النووية فى آسيا ومنطقة المحيط الهادى وتشمل أراضى من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى والصين واليابان واوربا الوسطى وافريقيا وامريكا اللاتينية ، والامتناع عن تصدير أو استيراد اى نوع من الاسلحة النووية ، وتحريم تبادل المعلومات الخاصة بصنعها ، ووقف جميع انواع التجارب النووية بما فى ذلك التجارب التى تجرى تحت الارض .

٥ اغسطس ١٩٦٣ :

●● اتهم رئيس وزراء الاتحاد السوفييتى دول الغرب فى رسالة بعث بها الى مؤتمر حظر استخدام القنابل الذرية بهيروشيما ، بأنها تعرقل الوصول الى اتفاقية بشان نزع السلاح الشامل وان الدول الغربية لم تبد استعدادها بعد لنزع السلاح بصورة عامة وشاملة

١٥ اغسطس ١٩٦٣ :

● اقترح مندوب الولايات المتحدة فى لجنة نزع السلاح الامتناع عن انتاج المواد النووية واستخدام المخزون منها للاغراض السلمية بدلا من استخدامها فى انتاج القنابل وذكر المندوب الامريكى انه لمواجهة اى اعتراض سوفييتى ، تقبل الولايات المتحدة تحويل ٦٠ الف كيلو جرام من اليورانيوم الى الاغراض السلمية ، على ان يحول الاتحاد السوفييتى ٤٠ الف كيلو جرام فقط من هذه المادة الى هذه الاغراض واكد ان تنفيذ هذا الاقتراح سيكون تتمة لمعاهدة حظر التجارب النووية التى وقعت فى موسكو فى ١٩٦٣/٨/٥ .
ايد هذا الاقتراح مندوبو انجلترا وايطاليا وكندا .

رفض الاتحاد السوفييتى هذا الاقتراح ، وذكر مندوبه فى لجنة نزع السلاح ان الاقتراح الامريكى ليس نزع سلاح ، لاننا حتى لو حولنا ٥٠ او ٦٠ الف كيلوجرام من اليورانيوم للاغراض السلمية فسيبقى الكثير من هذه المادة .

١٦ اغسطس ١٩٦٣ :

●● اقترح مندوب الاتحاد السوفييتى فى لجنة نزع السلاح تبادل الشرق والغرب اقامة مراكز برية للمراقبة للتقليل من خطر الهجوم المفاجىء ، وقال ان الاتحاد السوفييتى على استعداد لاعادة بحث مطالبه السابقة بأن تكون اقامة مثل هذه المراكز مصحوبة بتخفيض عدد القوات المسلحة الى الثلث واقامة منطقة منزوعة السلاح النووى فى وسط اوربا .

● اعرب مندوب الولايات المتحدة عن استعداد بلاده لقبول هذه الاقتراحات .

●●● ارسل رئيس وزراء الهند الى رئيس وزراء الصين الشعبية رسالة بشأن اقتراح الصين الخاص بعقد مؤتمر قمة لرؤساء دول العالم لبحث مشكلة نزع السلاح ، مؤداها ان عقد مثل هذا المؤتمر لن يسفر عن النتائج المرجوة منه الا اذا امكن احراز تقدم بشأن الوصول الى صيغة معاهدة تنص على نزع السلاح .

١٧ اغسطس ١٩٦٣ :

● صرح وزير خارجية الولايات المتحدة بأن بلاده ترفض اقتراح الصين الشعبية الخاص بعقد مؤتمر لرؤساء دول العالم .

٢٨ اغسطس ١٩٦٣ :

● تقدم مندوب الولايات المتحدة فى لجنة نزع السلاح برنامجا لنزع السلاح ذكر فيه انه لايمكن ازالة قواعد حلف الاطلنطى بينما تظل القواعد العسكرية السوفييتية كما هى . وانه لا يمكن ان يلغى حلف الاطلنطى قواعده دون ان يتم ذلك بالنسبة الى الاتحاد السوفييتى ، وانه لابد من اجراء تخفيض متوازن بين المعسكرين بالنسبة الى قوات وقواعد كل منهما .

٢٩ اغسطس ١٩٦٣

●●● حدد مندوب الجمهورية العربية المتحدة فى لجنة نزع السلاح اربع خطوات لزيادة التفاهم بين دول العالم وهى :

— استخدام الفضاء الخارجى فى الاغراض السلمية .

— ايجاد مناطق منزوعة السلاح ، ومنع انتشار الاسلحة النووية .

— توقيع اتفاقية عدم اعتداء بين حلف وارسو وحلف الاطلنطى .

— العمل من اجل التقليل من امكان قيام الحرب عن طريق الهجوم المفاجىء ، او نتيجة سوء التقدير .

■ توقفت اجتماعات لجنة نزع السلاح .

١٩ سبتمبر ١٩٦٣ :

●● اقترح وزير خارجية الاتحاد السوفييتى فى الجمعية العامة للامم المتحدة عقد مؤتمر فى موسكو لاقطاب الدول المشتركة فى لجنة جنيف لنزع السلاح ، وتكون مهمته بحث مسألة نزع السلاح نزعا تاما وشاملا .

٢٩ سبتمبر ١٩٦٣ :

■ اجتمع وزراء خارجية الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وبريطانيا في نيويورك لبحث موضوعات نزع السلاح ، وصرح وزير خارجية بريطانيا أنه ستعقد اجتماعات اخرى بين الوزراء الثلاثة .

١٤ اكتوبر ١٩٦٣ :

■ اجتمع وزراء خارجية الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وبريطانيا في نيويورك ، وصدر بيان مشترك عقب الاجتماع جاء فيه انهم اتفقوا من حيث المبدأ على فكرة منع ارسال اسلحة نووية الى الفضاء الخارجي ، وأنهم يأملون أن يوضع الاتفاق في شكل رسمي قريبا .

وذكر البيان انهم سيواصلون مناقشة الاجراءات اللازمة لنزع السلاح عن طريق الاجهزة المختلفة ، واشار الى انهم لم يحققوا تقدما كبيرا في الموضوعات التي نوقشت ، ولم يتفقوا على شيء باستثناء الاتفاق من حيث المبدأ على منع ارسال الاسلحة الى الفضاء الخارجي .

١٥ اكتوبر ١٩٦٣ :

●●● قدمت دول عدم الانحياز الثماني في لجنة نزع السلاح مشروع قرار يدعو الى استئناف المفاوضات الخاصة بحظر التجارب النووية التي تجرى تحت الارض ، وان هذه المفاوضات يمكن ان تتم بواسطة العلماء للاتفاق على طريقة للرقابة على التجارب التي تتم تحت الارض والتحقق منها .

١٧ اكتوبر ١٩٦٣ :

■ وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة على مشروع قرار يقضي بتحريم استخدام الاسلحة النووية في الفضاء الخارجي .

٢٥ اكتوبر ١٩٦٣ :

●● اتهم وزير خارجية الاتحاد السوفييتي قوى غربية بخلق العقبات في طريق نزع السلاح ، وذكر ان الجمعية العامة للامم المتحدة لم تحقق نجاحا على الاطلاق بشأن اعداد معاهدة لنزع السلاح نزعا عاما .

٢٩ اكتوبر ١٩٦٣ :

●●● اوضح مندوب الجمهورية العربية المتحدة في اللجنة السياسية التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة بشأن نزع السلاح، ان رأى بلاده يتبلور فيما يلي :

— من الافضل البدء بخفض تدريجي جزئي للتسلح ، مثل تدمير انواع معينة من الصواريخ يتفق عليها ، وبذلك تتدعم الثقة لكى تتخذ تدابير من شأنها منع حدوث هجوم مفاجيء .

— الحد من انتشار الاسلحة النووية .

— انه من الافضل استئناف اجتماعات لجنة نزع السلاح بجنيف .

١٠ نوفمبر ١٩٦٣ :

●● اقترح الاتحاد السوفييتي تحويل لجنة جنيف لنزع السلاح الى مؤتمر للاقطاب يعقد خصيصا لوضع اتفاق نهائي بشأن نزع السلاح، بحيث تجتمع اللجنة على مستوى رؤساء الحكومات .

٢٩ ديسمبر ١٩٦٣

●● صرح سكرتير الحزب الشيوعي البولندي ان تجميد الاسلحة النووية في وسط أوربا ووضعها تحت اشراف دولي ، يمكن ان يعتبر خطوة على الطريق المؤدى الى اتفاقات اخرى بشأن نزع السلاح .

٨ يناير ١٩٦٤ :

● اعلن رئيس الولايات المتحدة أن بلاده ستخفض انتاجها من اليورانيوم بنسبة ٢٥٪ ، وستغلق اربعة من مفاعلاتها النووية الاربعة عشر التي تنتج مادة البلوتونيوم التي تستخدم في انتاج الاسلحة النووية .

٢١ يناير ١٩٦٤ :

■ بدأت اجتماعات لجنة نزع السلاح في جنيف .

● تلا مندوب الولايات المتحدة في لجنة نزع السلاح رسالة من الرئيس ليندون جونسون تدمنها مشروعا لوقف سباق التسلح يتكون من خمس نقاط :

١ — عقد معاهدة دولية لمنع استخدام القوة او التهديد بالقوة في المنازعات الدولية بطريق مباشر أو غير مباشر ، سواء كان بالعدوان أو التخريب او تهريب الاسلحة .

٢ — وضع اتفاق لوقف كل انتاج للمواد النووية التي تستخدم في انتاج الاسلحة ، على ان تفرض وسائل للرقابة على ذلك .

٣ — استعداد الولايات المتحدة لمناقشة مقترحات لانشاء مراكز

مراقبة كوسيلة لتخفيف خطر العدوان المفاجىء .

٤ ــ عقد اتفاق بين الدول النوويه بشأن منع وصول الاسلحة النووية الى الدول التى تمتلكها الان ، وتجميد الصواريخ النووية الاستراتيجية واجهزة اطلاقها .

٥ ــ منع اجراء تجارب نووية تحت الارض ، والموافقة على نظام للتفتيش على الانتاج النووى للاغراض السلمية .

واكدت الرسالة ان افضل وسيلة لنزع السلاح هى البدء بنزع السلاح ، وان الولايات المتحدة على استعداد لعقد اتفاقات لتنفيذ اقتراحاتها ، ولبحث اية اقتراحات اخرى معقولة .

وقد اعلنت انجلترا تأييدها لهذه الاقتراحات .

●●● رحبت دول عدم الانحياز بمشروع الرئيس جونسون على اساس انه خطوة بناءة من اجل نزع السلاح .

٢٢ يناير ١٩٦٤ :

●● تقدم مندوب الاتحاد السوفيتى فى لجنة نزع السلاح مشروعا يقضى بما يلى :

ــ خفض عدد القوات المسلحة بصفة عامة .

ــ خفض عدد القوات المسلحة المرابطة فى الدول الاجنبية ، وسحب القواعد العسكرية من الدول الاوربية او تخفيضها على الاقل .

ــ تخفيض الميزانيات العسكرية .

ــ عقد معاهدة عدم اعتداء بين حلف وارسو وحلف الاطلنطى ،

ــ انشاء منطقة خالية من الاسلحة الذرية فى وسط اوربا وافريقيا واسيا وامريكا اللاتينية ، والعمل من اجل عدم انتشار الاسلحة الذرية .

●●● رحبت دول عدم الانحياز بمشروع نزع السلاح السوفيتى من حيث المبدأ .

٢٤ يناير ١٩٦٤ :

●● صرح مندوب الاتحاد السوفيتى فى لجنة نزع السلاح ، بأن على الغرب ان يبقى الاسلحة النووية بعيدا عن المانيا الغربية اذا كان يسعى حقا للحد من انتشار الاسلحة النووية ، وانه اذا كان الغرب يريد عقد اتفاق لانشاء مراكز مراقبة فى الشرق والغرب لمنع الهجوم المفاجىء فيجب تحويل المانيا بشطريها الى منطقة خالية من الاسلحة النووية ، وان مشروع القوة النووية المتعددة الاطراف يتعارض مع فكرة الحد من انتشار الاسلحة النووية وان اى معاهدة لمنع انتشار الاسلحة النووية يجب أن تنال موافقة فرنسا .

٢٨ يناير ١٩٦٤ :

●● تقدم مندوب الاتحاد السوفيتى فى لجنة نزع السلاح مشروعا يتضمن ما يلى :

ــ تدمير جميع الطائرات القادرة على حمل الاسلحة النووية ، وعقد اتفاق بين الشرق والغرب لتحقيق ذلك . واستعداد الاتحاد السوفيتى للسماح للولايات المتحدة بمراقبة تدمير هذه الطائرات اذا سمحت الولايات المتحدة باجراء مماثل .

ــ ضرورة توسيع معاهدة الحظر الجزئى للتجارب النووية بحيث تشمل التجارب النووية التى تجرى تحت الارض ، ورفض مقترحات الغرب الخاص بالتفتيش على الطبيعة .

ــ تخفيض وسحب القوات الموجودة خارج بلادها .

ــ تخفيض القوات المسلحة فى كل دولة .

ــ تخفيض الميزانيات العسكرية للدول الكبرى بنسبة بين ١٠ ٪ و ١٥ ٪ .

ــ عقد معاهدة عدم اعتداء بين حلف الاطلنطى وحلف وارسو .

ــ انشاء مناطق خالية من الاسلحه النووية وخاصة فى وسط اوربا .

وعلق المندوب السوفيتى على اقتراح الرئيس جونسون الخاص بعقد معاهدة لمنع انتشار الاسلحة النوويه بأنه غير مقبول من وجهة نظر الاتحاد السوفيتى ، الا اذا وافقت الولايات المتحدة على الغاء مشروع القوة الذرية المتعددة الاطراف . كذلك يرفض الاتحاد السوفيتى اقتراح الرئيس جونسون الخاص بانشاء مراكز مراقبة لمنع الهجوم المفاجىء أو الحرب عن طريق الخطأ ، الا اذا وافق الغرب على سحب بعض قواته وجميع اسلحته النووية من المانيا الغربية .

● اصدرت وزارة الخارجية الامريكية بيانا علقت فيه على مقترحات الاتحاد السوفيتى ، وذكر البيان ان الاقتراح الخاص بتدمير جميع قاذفات القنابل القادرة على حمل اسلحة نووية يعتبر من وجهة نظر الحكومة الامريكية اقتراحا غير مقبول ولا يمكن تنفيذه .

وذكر البيان انه من الافضل ان يقوم كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة بتدمير الانواع غير الحديثة من قاذفات القنابل النووية ، فتدمر الولايات المتحدة قاذفات القنابل من طراز ب ٤٧ ويدمر الاتحاد السوفيتى قاذفات القنابل من طراز بادجر ، خوفا من أن تقع هذه الطائرات فى ايدى الدول الاخرى .

واكد البيان ان اقتراحات الاتحاد السوفيتى متطرفة وغير عملية ، وانه من الافضل البدء بتنفيذ اقتراح الرئيس ليندون جونسون الخاص بتجميد جميع اجهزة اطلاق الاسلحة النووية .

٣٠ يناير ١٩٦٤ :

●●● تقدم مندوب الجمهورية العربية المتحدة فى لجنة نزع السلاح مشروعا يتضمن :

— وقف انتاج المواد النووية التى تستخدم فى الاسلحة .

— حظر انتشار الاسلحة النووية الى الدول التى لاتمتلكها، والرقابة على الاستخدام السلمى لهذه المواد .

— تجميد اجهزة اطلاق الاسلحة النووية .

ويتصل بهذا المشروع عقد معاهدة عدم اعتداء بين حلف وارسو وحلف الاطلنطى ، وتحديد مناطق خالية من القوات المسلحة على طول نشاط الاحتكاك بين المعسكرين ، وتحديد مناطق خالية من الاسلحة النووية ، وانشاء مراكز مراقبة ، وسحب القوات من الدول الاجنبية .

٦ فبراير ١٩٦٤ :

●● رفض مندوب الاتحاد السوفييتى فى لجنة نزع السلاح الاقتراح الامريكى الخاص بمنع انتشار الاسلحة النووية ، وشن هجوما عنيفا على المانيا الغربية وطالب بتجريد المانيا الغربية والمانيا الشرقية من الاسلحة تماما .

١١ فبراير ١٩٦٤ :

● صرح مندوب الولايات المتحدة فى لجنة نزع السلاح بأن هناك توازنا الى حد ما بين قوة التدمير التى يمتلكها كل من الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة.

وكرر الاقتراح الامريكى الذى يدعو الى خفض جميع الاسلحة بنسبة ٣٠ ٪ فى المرحلة الاولى من نزع السلاح ، و ٣٥٪ فى المرحلة الثانية ثم الباقى فى المرحلة الثالثة وقال انه بهذا يكون هناك ضمان بأن ايا من الجانبين لن يحرز اى تقدم عسكرى على الجانب الآخر خلال عملية نزع السلاح .

وفكر مندوب الولايات المتحدة ان بلاده ترفض الاقتراح السوفييتى الذى يقضى بتدمير جميع الاسلحة النووية فى المرحلة الاولى ماعدا كمية محددة من هذه الاسلحة تظل الدول محتفظة بها الى المرحلة الثالثة من نزع السلاح.

●● رفض الاتحاد السوفييتى الاقتراحات الامريكية الخاصة بنزع السلاح وطالب الغرب بالموافقة على الاقتراح السوفييتى

١٣ فبراير ١٩٦٤ :

●● اقترح مندوب الاتحاد السوفييتى فى لجنة نزع السلاح ان توافق جميع الدول على تخفيض ميزانياتها العسكرية بنسبة تتراوح بين ١٠٪ و ١٥٪

● اعلن مندوب الولايات المتحدة فى لجنة نزع السلاح عن استعداد بلاده للتوقف عن انتاج المواد الانشطارية التى تدخل فى صناعة الاسلحة النووية ، وتحويل المخزون حاليا الى الاستخدامات السلمية اذا عمل الاتحاد السوفييتى مثل ذلك ، وذكر ان التفتيش للتحقق من تنفيذ هذا الاقتراح يمكن ان يتم بالتبادل بين البلدين .

١٨ فبراير ١٩٦٤ :

●● رفض الاتحاد السوفييتى اقتراح الرئيس جونسون الخاص بتجميد انتاج الاسلحة النووية باعتباره اقتراحا غير عملى . وذكر مندوب الاتحاد السوفييتى فى لجنة نزع السلاح ان مثل هذا التجميد لايمثل نزع السلاح الحقيقى الشامل . وطالب الولايات المتحدة بالموافقة من حيث المبدا على اقتراح الاتحاد السوفييتى الخاص بتدمير جميع الوسائل الخاصة بنقل الاسلحة النووية فى المرحلة الاولى لنزع السلاح فيما عدا عدد قليل حتى تتم المرحلة الثالثة.

اعلنت بولندا كذلك رفضها لاقتراح الولايات المتحدة .

٢٥ فبراير ١٩٦٤ :

●●● طالب مندوب الجمهورية العربية المتحدة فى لجنة نزع السلاح بوقف استخدام القوات الاجنبية فى القضاء على حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، وذكر ان انجلترا تعمل لزيادة تدهور الموقف الدولى عن طريق زيادة قواتها التى ترسلها الى قبرص والى الجنوب العربى المحتل .

● اقتراح وزير الخارجية البريطانية فى لجنة نزع السلاح مشروعا يقتضى :

— انشاء قوة دولية للمحافظة على السلام .

— انشاء مراكز مراقبة لدى كل من المعسكرين .

— توقيع معاهدة لحظر جميع التجارب النووية .

— توقيع معاهدة لحظر انتشار المعلومات والاسلحة النووية .

— التوسع فى استخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية .

— تجميد انتاج الصواريخ النووية .

ورحب وزير خارجية انجلترا باقتراح الولايات المتحدة الخاص باحراق قاذفات القنابل وذكر انها بداية لتدمير الدبابات وبعض الصواريخ الاخرى .

ايد المشروع مندوبو الولايات المتحدة وايطاليا .

●● عارض مندوب الاتحاد السوفييتى المشروع وبخاصة الاقتراح القائل بتشكيل قوى تابعة للامم المتحدة.

٢٧ فبراير ١٩٦٤ :

●●● اقترح مندوب الجمهورية العربية المتحدة فى لجنة نزع السلاح ان تعقد اللجنة اجتماعا غير رسمى قريبا أو تعديل جدول الاعمال

لتكون اولوية البحث للموضوعات الكفيلة بانهاء حالة التوتر الناجمة من تشبث كل من الجانبين الامريكى والسوفييتى بموقفه وعدم اتفاقهما فيما يختص بمناقشة تدابير نزع السلاح .

٢ مارس ١٩٦٤ :

●● صرح وزير خارجية الاتحاد السوفييتى لصحيفة ازفستيا ان محادثات نزع السلاح فى جنيف قد وصلت الى ركود ، وان المسئولين عن ذلك هما الولايات المتحدة وانجلترا . واشار الى مقترحات وزير الخارجية الانجليزية ووصفها بأنها ليست مقترحات جديدة وأنها تشبه المقترحات التى قدمت لعصبة الامم من زمن بعيد .

٣ مارس ١٩٦٤ :

ذكر مندوب بريطانيا فى لجنة نزع السلاح أن هناك ست نقاط يتفق عليها الشرق والغرب وهى :

١ — ان هناك توازنا فى القوى بين الطرفين .

٢ — أن هذا التوازن يساعد على اقرار السلام .

٣ — أن من مصلحة الجميع ان يستمر هذا التوازن اثناء مراحل نزع السلاح .

٤ — أن هناك طريقين يمكن اتباعهما : اما الاحتفاظ بقوة الرادع النووى عند الطرفين واما انشاء جهاز دولى فعال للمحافظة على السلام .

٥ — ان هناك تقاربا بين راى الطرفين فيما يختص بالموقف فى المرحلة الاخيرة لنزع السلاح عندما يتم القضاء على الرادع النووى وتحل محله أجهزة المحافظة على السلام .

٦ — ان من الضرورى ايجاد شكل من اشكال الاشراف على الرادع النووى أثناء المراحل المختلفة لنزع السلاح .

وذكر ان هذه النقاط تعتبر أساسا صالحا لان تؤدى اللجنة عملا ، ولكن الغرب ينتظر من الاتحاد السوفييتى ان يحدد حجم الرادع النووى الذى يجب ان يحتفظ به كل جانب ، وان يذكر اسباب اغفال ذكر الغواصات النووية ضمن اقتراحاته الخاصة بالقضاء على الرادع النووى .

٤ مارس ١٩٦٤ :

● وجهت وزارة الخارجية الامريكية دعوة الى الاتحاد السوفييتى للدخول فى مفاوضات جدية فى جنيف بقصد احراز تقدم فى محادثات نزع السلاح والتخلى عن موقفه السلبى .

●● اعلنت الحكومة البلغارية تخفيض ميزانيتها العسكرية لعام ١٩٦٣ بنسبة ١٠٪ واوضح مندوب بلغاريا فى لجنة نزع السلاح أن هذا القرار كان ضروريا لتخفيف حدة التوتر فى منطقة البلقان .

٥ مارس ١٩٦٤ :

● اعلن مندوب الولايات المتحدة فى لجنة نزع السلاح ان بلاده سوف تخفض من انتاج المواد النووية بصفة فردية ، وأنها ستضع المفاعل الذرى الموجود بولاية ماساتشوسيتش تحت اشراف وكالة الطاقة الذرية ، وأنها تأمل ان يقوم الاتحاد السوفييتى بعمل مماثل ولكنه اذا لم يفعل فلن تتراجع عن مشروعها ، اما اذا فعل فانها سوف تضع مفاعلا ذريا آخر تحت التفتيش .

٦ مارس ١٩٦٤ :

●● صرح مندوب الاتحاد السوفييتى فى لجنة نزع السلاح ان التفتيش الدولى على المفاعلات النووية فى الاتحاد السوفييتى أمر صعب للغاية .

٩ مارس ١٩٦٤ :

■ عقدت لجنة نزع السلاح اليوم جلسة غير رسمية لمحاولة الاتفاق على وضع جدول اعمال للمؤتمر ، ولكن لم يسفر الاجتماع عن شىء ، فقد اصر الاتحاد السوفييتى على أن تناقش اولا مقترحاته الخاصة بتجميد ميزانيات الدفاع ووقف انتشار الاسلحة النووية ، بينما تمسكت الولايات المتحدة بأن يبحث المؤتمر اولا اقتراح الرئيس جونسون الخاص بتجميد الصواريخ وانتاج المواد النووية .

●●● واقترح مندوب الجمهورية العربية المتحدة ان تصل الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى الى حل وسط عن طريق وضع جدول اعمال يتضمن مقترحات الطرفين دون اعطاء اولوية محدودة لها من هذه المقترحات ، وان يتضمن جدول الاعمال وقف انتاج المواد النووية ، وتخفيض ميزانيات الدفاع ، ووقف انتشار الاسلحة النووية ، وعقد اتفاقية لحظر التجارب النووية تحت الارض .

●● صرح مندوب الاتحاد السوفييتى عقب الاجتماع بأنه لم يحدث أى تقدم فى المباحثات .

١٠ مارس ١٩٦٤ :

●● دعا مندوب الاتحاد السوفييتى فى لجنة نزع السلاح الى تدمير صواريخ بولاريس الامريكية فى المرحلة الاولى لنزع السلاح ، ووصف هذا النوع من الصواريخ بأنه خطير وغير انسانى ويجب التخلص منه ، وذكر انه يمكن الاحتفاظ بالصواريخ المضادة للطائرات فى القواعد على الارض .

● علق على ذلك مندوب بريطانيا بأنه يجب الاحتفاظ بصواريخ بولاريس لانها احسن رادع ضد الهجوم المفاجىء ، وان الاقتراح السوفييتى الخاص بالاحتفاظ بالصواريخ المضادة للطائرات

امر خطير لانه يؤدى الى الاخلال بتوازن القوى النووية .

١٢ مارس ١٩٦٤ :

●●● استنكر مندوب الهند فى لجنة نزع السلاح جهود الصين الشعبية للحصول على القنبلة الذرية .

١٧ مارس ١٩٦٤ :

● رفضت الولايات المتحدة فى لجنة نزع السلاح المشروع السوفييتى الذى يقتضى تدمير جميع الاسلحة النووية باستثناء جزء محدود منها وذكر المندوب الامريكى ان هذا المشروع تقصد به اعطاء الاتحاد السوفييتى مزايا عسكرية يتفوق بها على دول العالم الاخرى ، الامر الذى سيؤدى الى تغيير ميزان القوى العسكرية دون ان يمنع التلاعب فى عملية نزع السلاح ، فهو يقتضى سحب القوات الاجنبية والتخلى عن القواعد فى الخارج ، وهذا بدوره يجعل الاتحاد السوفييتى فى مركز عسكرى افضل فى غرب اوربا بسبب ضخامة مساحته وموقعه الاستراتيجى .

١٨ مارس ١٩٦٤ :

●● صرح وزير خارجية الاتحاد السوفييتى بأن المباحثات الجارية فى لجنة نزع السلاح وصلت الى درجة من السوء يشعر معها الاتحاد السوفييتى بضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية امنه وأمن حلفائه .

١٩ مارس ١٩٦٤ :

●● رفض مندوب الاتحاد السوفييتى فى لجنة نزع السلاح مشروعا أمريكيا يقضى ان يدمر الاتحاد السوفييتى ما لديه من قاذفات القنابل مدى ١٦ مقابل ان تدمر الولايات المتحدة مالديها من قاذفات القنابل ب ـ ٤٧

وذكر المندوب السوفييتى ان الاقتراح الامريكى لا يؤدى الى نزع سلاح حقيقى ، وانما هو انعكاس لخطة وزارة الدفاع الامريكية لاحلال قاذفات القنابل الجديدة ا ـ ١١ محل القاذفات القديمة .

٢٤ مارس ١٩٦٤ :

●● صرح مندوب الهند فى لجنة نزع السلاح ان بلاده تؤيد مقترحات الاتحاد السوفييتى ، وانه لابد من تدمير جميع الاسلحة النووية فى المرحلة الاولى لنزع السلاح ، على ان تحتفظ الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى بعدد محدود من هذه الاسلحة على سبيل الوقاية من اى هجوم .

●●● هاجم وزير خارجية البرازيل(1) فى لجنة نزع السلاح كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى وبريطانيا واتهمهما بأنهما يكرران نفس الاراء العامة ، دون الشروع فى التفاوض حول نقاط محددة مفصلة ودون توجيه الاهتمام الكافى للمقترحات التى تقدمها دول عدم الانحياز فى المؤتمر .

واقترح ان تبدا المفاوضات حول توسيع نطاق معاهدة الحظر الجزئى للتجارب النووية بحيث تشمل التجارب التى تجرى تحت الارض وتكون قوة انفجارها ضخمة بحيث يمكن اكتشاف تفجيرها بالاساليب المتبعة حاليا دون الحاجة الى التفتيش على الطبيعة . وطالب بعقد معاهدة دولية لعدم الاعتداء وانشاء صندوق للتنمية الاقتصادية يمول عن طريق تخصيص ٢٠٪ من الاموال التى يتم توفيرها نتيجة تخفيض الميزانيات العسكرية .

٢٧ مارس ١٩٦٤ :

● تقدم مندوب بريطانيا فى لجنة نزع السلاح مشروعا يقتضى انشاء مراكز مراقبة فى امريكا الشمالية وأوربا بما فيها انجلترا لمنع نشوب الحرب عن طريقة المفاجأة او الخطأ .

ويقتضى الاقتراح ان يكون عدد المراكز متساويا فى كل من الشرق والغرب وان يضم كل مركز مندوبين عن الجانب الاخر للابلاغ عن اى نشاط يمكن ان يسبق أى هجوم من جانب احدى دول حلف الاطلنطى أو حلف وارسو ، وان يكون هؤلاء المندوبون على اتصال دائم بمقر المراقبة فى بلادهم ، وأن تقام مراكز المراقبة فى المطارات والموانى وملتقى الطرق والسكك الحديدية ، وان يزود كل جانب الجانب الاخر بمعلومات مقدما عن المناورات العسكرية التى يعتزم القيام بها. وتجنبا لمخاوف التجسس نص المشروع على ان تحصل الدول المضيفة على صورة من التقارير التى يعدها المراقبون الاجانب الذين يعملون فى أراضيها .

●● رفض الاتحاد السوفييتى المشروع على اساس انه يمثل مراقبة بدون نزع سلاح ، وطالب ان يربط المشروع باجراءات اخرى ، مثل خفض عدد القوات الاجنبية فى وسط أوربا واعلان المانيا بشطريها منطقة مجردة من الاسلحة النووية .

---

(1) اعتبرنا البرازيل من دول عدم الانحياز على اساس وجودها فى لجنة نزع السلاح بهذه الصفة ، ولكن نذكر ان البرازيل مرتبطة عسكريا بالولايات المتحدة وخطط الدفاع الغربية .

٣١ مارس ١٩٦٤ :

● اتهم مندوب الولايات المتحدة فى لجنة نزع السلاح الاتحاد السوفييتى بأنه تراجع عن الاتفاق الخاص بالسعى لتحقيق نزع متوازن للسلاح ، وان المقترحات السوفييتية الاخيرة لا تتمشى مع المبادىء المشتركة التى اتفقت عليها البلدان فى سبتمبر ١٩٦١ وكانت أساس انعقاد لجنة نزع السلاح فى مارس ١٩٦٢ .

●● دافع مندوب بولندا فى لجنة نزع السلاح عن الاتحاد السوفييتى وذكر أن الاقتراحات السوفييتية تحقق الامن للجميع . وذكر مندوب الاتحاد السوفييتى ان المؤتمر فى موقف غير مشجع ، لان الولايات المتحدة لا تبدى استعدادها لبحث الاقتراحات السوفييتية بشكل جدى .

٩ ابريل ١٩٦٤ :

●●● اقترح مندوب الجمهورية العربية المتحدة فى لجنة نزع السلاح تجميد القوة النووية المتعددة الاطراف الخاصة بحلف الاطلنطى، تمهيدا لعقد اتفاق يكفل عدم انتشار الاسلحة النووية . وأكد أن الاقتراح الامريكى الخاص بتجميد ناقلات الاسلحة النووية الاستراتيجية يتعارض مع انشاء القوة النووية متعددة الأطراف .

وطالب بمناقشة وقف انتاج جميع أنواع القاذفات ،وتدمير جميع قاذفات القنابل ، ووضع برنامج محدد التوقيت لتدمير القاذفات بادئا بتدمير طراز ب ــ ٤٧ الامريكى ، ت ــ ١٧، السوفييتى . وان تخفض الدول ميزانياتها العسكرية .

١٤ ابريل ١٩٦٤ :

●● صرح مندوب الاتحاد السوفييتى فى لجنة نزع السلاح بأن أسهل نقطة يمكن أن يتفق عليها الشرق والغرب هى احراق قاذفات القنابل ، لان الاقتراحات السوفييتية والامريكية بهذا الشأن متقاربة اكثر من غيرها من المقترحات الاخرى .

وذكر أن الاقتراحات الغربية لنزع السلاح الشامل لا توفر الامن الكافى ، اذ ان المطالبة بتدمير المخزون من الاسلحة تحت رقابة دولية يتطلب التفتيش على نطاق واسع فى اراضى جميع الدول بحثا عن المخزون من الاسلحة فى مخابىء سرية ، وهو ما لايمكن تنفيذه لاسباب سياسية وواقعية .

١٦ ابريل ١٩٦٤ :

●● أيد الاتحاد السوفييتى فى لجنة نزع السلاح الاقتراح الذى تقدمت به الجمهورية العربية المتحدة ويقتضى أن تصدر اللجنة نداء بدعوة الدول الكبرى الى تخفيض ميزانياتها العسكرية . ووصف مندوب الاتحاد السوفييتى الاقتراح العربى بأنه اقتراح بناء وأن الاتحاد السوفييتى على استعداد لمناقشته مع مندوب الولايات المتحدة فى اجتماعات خاصة بينهما .

٢٠ ابريل ١٩٦٤ :

■ وافق الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة وبريطانيا على خفض انتاج المواد الانشطارية التى تستخدم فى صناعة القنابل النووية .

٢٤ ابريل ١٩٦٤ :

●● وصفت الصحف الصينية قرار الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة وبريطانيا بتخفيض انتاجها من المواد الانشطارية ، بأنه خدعة نووية مثل خدعة الاتفاق على الحظر الجزئى للتجارب النووية .

٢٨ ابريل ١٩٦٤ :

■ تقرر وقف اجتماعات لجنة نزع السلاح على أن تستأنف نشاطها فى ١٩٦٤/٦/٩ .

٤ يونيو ١٩٦٤ :

○ قدم رئيس حزب العمال البريطانى اثناء زيارته للاتحاد السوفييتى مشروعا لنزع السلاح من عشر نقاط يقتضى ما يلى :

١ ــ وقف انتاج وسائل نقل الاسلحة النووية وهذا يؤدى الى تخفيض عدد الصواريخ وقاذفات القنابل تخفيضا محسوسا .

٢ ــ تدمير قاذفات القنابل الصالحة لنقل الاسلحة النووية، وكذلك تدمير بعض أنواع الصواريخ والدبابات والاسلحة الهجومية الاخرى .

٣ ــ الوصول الى اتفاقية تقضى بعدم تسرب الاسلحة النووية الى الدول التى لاتمتلكها.

٤ ــ الوصول الى اتفاق يمتنع بمقتضاه مواطنو الدول النووية عن مساعدة دول اخرى للحصول على هذه الاسلحة .

٥ ــ تحريم ارسال اسلحة نووية الى مناطق التوتر ، كأمريكا اللاتينية والشرق الاوسط وافريقيا .

٦ ــ الوصول الى اتفاقية بشأن ابعاد بعض الدول ، مثل المانيا بشطريها وبولندا وتشيكوسلوفاكيا عن النادى النووى ، كذلك لابد من الوصول الى نوع من التفتيش ضد الهجوم المفاجىء .

٧ — ابلاغ الامم المتحدة كل عملية لبيع الاسلحة من دولة الى دولة وتحريم التجارة الخاصة فى السلاح .

٨ — تتعاون الدول الكبرى على تدعيم منظمات السلام التابعة للامم المتحدة والقوات التابعة لهـا .

٩ — عقد مؤتمرات ذروة سنويا من رؤساء حكومات الدول الكبرى بمناسبة انعقاد الجمعية العامة للامم المتحدة .

١٠ — عقد اتفاق بين الشرق والغرب لتنظيم التعاون فى أفريقيا .

●● ثم يوافق الاتحاد السوفييتى الا على اقتراح نزع السلاح النووى من منطقة وسط أوربا .

٩ يونيو ١٩٦٤ :

■ انعقدت لجنة نزع السلاح بعد عطلة ستة أسابيع .

●●● طلب مندوب الجمهورية العربية المتحدة فى لجنة نزع السلاح من اللجنة أن تغير اجراءاتها التى تسير عليها ، وذلك للوصول الى نتائج قبل انعقاد الجمعية العامة للامم المتحدة فى نوفمبر ، وعلى اللجنة أن تركز جهودها فى الموضوعات التى يحتمل أن تؤدى الى اتفاق بدلا من اضاعة الوقت فى محادثات سلبية .

١٩ يونيو ١٩٦٤ :

● أعرب مندوب الولايات المتحدة فى لجنة نزع السلاح انه يتوقع ان تصل اللجنة الى اتفاق قبل انعقاد الجمعية العامة للامم المتحدة فى نوفمبر ، وذكر انه يمكن ان تتفق الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى على موضوعات تدمير بعض قاذفات القنابل النووية ، والحد من انتشار الاسلحة النووية فى البلاد التى لاتمتلكها ، ووقف انتاج المواد النووية ، وتجميد وسائل نقل الاسلحة النووية .

٢٥ يونيو ١٩٦٤ :

●● عارض مندوب رومانيا فى لجنة نزع السلاح ، الاقتراح السوفييتى الخاص بخفض الميزانيات العسكرية كخطوة أولى فى عملية نزع السلاح . وبرر ذلك بأن الميزانية العسكرية لبعض الدول لا تمثل تماما كل ما تعتمده هذه الدول للاغراض العسكرية كالصواريخ وغيرها ، مما يمكن ادخاله فى الميزانية العامة تحت بند الابحاث العلمية .

١ يوليو ١٩٦٤ :

●●● دعا مندوب الجمهورية العربية المتحدة فى لجنة نزع السلاح الى عقد اتفاقية تنص على امتناع الدول الكبرى عن تزويد الدول الصغرى بالاسلحة النووية ، وان تلتزم هذه الاخيرة عدم انتاج مثل هذه الاسلحة او السعى للحصول عليها . كذلك اقترح وجوب تنظيم عملية الحصول على المواد النووية لاستخدامها فى الاغراض السلمية ولضمان عدم استعمالها فى انتاج الاسلحة النووية .

٣ يوليو ١٩٦٤ :

●● طالب مندوب الاتحاد السوفييتى أن يشرع المؤتمر فورا فى اعداد مشروع لخفض ميزانيات التسلح بما يتراوح بين ١٠٪ ، ١٥٪ ، وتخصيص المدخرات لزيادة المساعدات للدول النامية .

● أكدت الولايات المتحدة تمسكها بتأييد تيام الدول بتخفيض اختيارى لميزانياتها العسكرية .

٧ يوليو ١٩٦٤ :

■ وافق كل من الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة على أن تبدأ مباحثات ثنائية بشأن خفض عدد الصواريخ النووية اثناء نزع السلاح على نطاق عالمى .

٩ يوليو ١٩٦٤ :

● أكد مندوب الولايات المتحدة فى لجنة نزع السلاح ، أن الاقتراح الخاص بتجميد انتاج الاسلحة النووية يهيىء فرصة حقيقية لوقف سباق التسلح ، كما يعتبر افضل اساس للتقدم نحو نزع السلاح ، لان التجميد سوف يحافظ على توازن القوى التقريبى الراهن عن طريق الاحتفاظ بكميات القذائف التى يملكها كل من الشرق والغرب على مستويات ثابتة ، وأن يحول دون تطور وابتكار انواع جديدة منها وبذلك يمكن المحافظة على التوازن الحالى .

●● اعرب مندوب تشيكوسلوفاكيا عن شكه فى أن يكون اقتراح الولايات المتحدة فى صيغته الراهنة أساسا مقبولا للوصول الى حل .

●● صرح مندوب الاتحاد السوفييتى فى لجنة نزع السلاح ، بأنه اقترح أن تشترك بعض دول عدم الانحياز المشتركة فى اللجنة فى الاجتماعات الخاصة التى سيجريها مندوبو الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة ، للاتفاق على تكوين مجموعة تقوم بدراسة الاقتراح السوفييتى الخاص بالغاء جميع وسائل اطلاق الاسلحة النووية عدا جزء ضئيل منها فى المرحلة الاولى من مراحل نزع السلاح ، كذلك ستناقش الاقتراح الامريكى الخاص بالتخلص من وسائل اطلاق الاسلحة النووية والاسلحة التقليدية تدريجا خلال مراحل نزع السلاح التام والشامل .

وذكر مندوب الاتحاد السوفييتى أن الولايات المتحدة قد رفضت فكرة اشتراك دول عدم الانحياز فى هذه الاجتماعات الخاصة ، ورأت أن يقتصر الاجتماع على مندوبها ومندوب الاتحاد السوفييتى .

١٤ يوليو ١٩٦٤ :

■ عبر مندوبو الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في لجنة نزع السلاح نشاطهما في المناقشات التمهيدية التي جرت بينهما بشأن كيفية التخلص من وسائل نقل الاسلحة النووية .

١٥ يوليو ١٩٦٤ :

●●● اقترح مندوب الجمهورية العربية المتحدة في لجنة نزع السلاح تدمير قاذفات القنابل النووية على مراحل كخطوة في سبيل تدمير جميع القاذفات الموجودة في العالم، كحل وسط بين موقف كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة .

●● أبدى مندوب الاتحاد السوفييتي موافقته على هذا الاقتراح .

٢١ يوليو ١٩٦٤ :

●● اتهم مندوب الاتحاد السوفييتي في لجنة نزع السلاح المانيا الغربية بأنها مستعدة لان تبدأ حربا عالمية ثالثة لكي تحصل على السلاح النووي ، وانها دولة تسعى الى الانتقام . وطالب الدول الغربية بوقف مشروع القوة النووية المتعددة الاطراف لان هذا المشروع يعني تسرب الاسلحة النووية الى دول لا تمتلكها .

● أعلن مندوب الولايات المتحدة في لجنة نزع السلاح ان بلاده لن تتخلى عن مشروعها الخاص بانشاء القوة النووية المتعددة الاطراف ، وان التهم التي يوجهها الاتحاد السوفييتي الى المانيا الغربية لا أساس لها من الصحة .

وأعلن مندوب انجلترا ان بلاده ترى ان انشاء مثل هذه القوة لا يتعارض مع مبدأ عدم تسرب الاسلحة النووية . وأيد ذلك مندوب ايطاليا .

●●● اعلنت دول منظمة الوحدة الافريقية استعدادها للاشتراك في اتفاق ينص على عدم صنع الاسلحة النووية او السعي للحصول عليها .

٢٤ يوليو ١٩٦٤ :

●●● دعا مندوب الجمهورية العربية المتحدة في لجنة نزع السلاح الولايات المتحدة الى وقف مشروع القوة النووية المتعددة الاطراف، وذلك تمهيدا للوصول الى اتفاق خاص بعدم انتشار الاسلحة النووية في الدول التي لا تملكها، وفي مقابل ذلك يوافق الاتحاد السوفييتي على الاقتراح الامريكي الخاص بتجميد الصواريخ النووية .

٢٩ يوليو ١٩٦٤ :

●●● عقد مندوبو دول عدم الانحياز الثماني في لجنة نزع السلاح ، اجتماعا برئاسة مندوب بورما لبحث اعمال المؤتمر . وصرح احد اعضاء وفد الجمهورية العربية المتحدة ان الاجتماع تناول بالبحث التصريحات التي أدلي بها اعضاء الوفود المختلفة بشأن تشكيل لجنة لبحث مسألة تدمير وسائل نقل الاسلحة النووية . وجدير بالذكر أن دول عدم الانحياز قد اجتمعت من قبل في ١٩٦٤/٧/٢٢ .

٥ اغسطس ١٩٦٤ :

●●● اجتمعت دول عدم الانحياز الثماني في لجنة نزع السلاح لبحث مسألة انشاء لجنة عاملة داخل المؤتمر لدراسة تدمير وسائل نقل الاسلحة النووية خلال عملية نزع السلاح .

١٣ اغسطس ١٩٦٤ :

●●● اقترح مندوب الجمهورية العربية المتحدة في لجنة نزع السلاح بأن تصدر الدول النووية بيانا على العالم تلتزم فيه بمنع نشر الاسلحة النووية او المعلومات الضرورية لانتاج هذه الاسلحة في الدول التي لا تملكها ، ثم العمل لتحويل هذا البيان في الوقت المناسب الى معاهدة دولية يتم ابرامها تحت اشراف الامم المتحدة ويكون من حق جميع الدول توقيعها .

١٨ اغسطس ١٩٦٤ :

●●● اقترح مندوب اثيوبيا في لجنة نزع السلاح تحويل الدورة القادمة للجمعية العامة للامم المتحدة الى مؤتمر عالمي تصاغ فيه نصوص معاهدة لتحريم الاسلحة النووية .

٢٠ اغسطس ١٩٦٤ :

●● اعرب مندوب الاتحاد السوفييتي في لجنة نزع السلاح عن استعداد بلاده لتوقيع معاهدة تقتضي تحريم استخدام جميع انواع الاسلحة النووية كي يتجنب العالم اخطار اى عدوان نووى .

وأيد اقتراح اثيوبيا بخصوص عقد مؤتمر لرؤساء دول العالم في الامم المتحدة ، لعقد اتفاقية في هذا الشأن .

● وصفت الدول الغربية هذا الاقتراح بأنه غير عملي .

٢٥ اغسطس ١٩٦٤ :

●● أعلن مندوب الاتحاد السوفييتي في لجنة نزع السلاح انه يعارض تكوين لجنة في الوقت الحاضر لدراسة كيفية القضاء على الصواريخ النووية لان الظروف لم تتهيأ بعد لانشاء مثل هذه اللجنة ، وان كان هناك امل انه سيجيء الوقت الذي يمكن فيه تكوين مثل هذه اللجنة .

٣ سبتمبر ١٩٦٤ :

●●● طالب مندوب الجمهورية العربية المتحدة أن تكف الولايات المتحدة عن تنفيذ مشروع القوة النووية المتعددة الاطراف ، الى ان تقرر

مجموعة من الخبراء ما اذا كان انشاء هذه القوة سيؤدى الى انتشار الاسلحة النووية فى الدول الاخرى .

٩ سبتمبر ١٩٦٤ :

● تقدم مندوب الولايات المتحدة فى لجنة نزع السلاح اقتراحا يتضمن ضرورة وصول الدول الصغيرة والمتوسطة الى اتفاقيات للرقابة الاقليمية على الاسلحة التقليدية وان على هذه الدول أن تسرع فى الحد من سباق التسلح بين بعضها البعض لان هذا يؤدى الى حماية أمنها اكثر مما يؤدى سباق التسلح الاقليمى .

●●● اعترضت الجمهورية العربية المتحدة على المشروع على أساس أنها تطالب بنزع السلاح العام والشامل من جميع الدول الصغيرة والكبيرة . وأكد مندوب الجمهورية العربية المتحدة أن بلاده لن توافق على اتفاقية لنزع السلاح الشامل والكامل الا اذا تحققت العدالة فى العالم بوجه عام وفى الشرق الاوسط بوجه خاص .

١١ سبتمبر ١٩٦٤ :

● ألقى مندوب الولايات المتحدة فى لجنة نزع السلاح بيانا اكد فيه الاقتراحات الامريكية وحمل على الاتحاد السوفييتى بطريقة غير مباشرة ، فقد ذكر انه يأمل ان تدعم الدول المؤيدة لنزع السلاح تأييدها بدفع نصيبها فى عمليات الامم المتحدة الخاصة بحفظ السلام . وقد اعتبرت هذه الملاحظة كاشارة الى رفض الاتحاد السوفييتى دفع نصيبه فى عمليات قوات الامم المتحدة .

١٣ سبتمبر ١٩٦٤ :

●● اتهم رئيس جمهوريات الاتحاد السوفييتى الغرب بأنه غير جاد فى مفاوضات نزع السلاح .

■ افتتح فى تشيكوسلوفاكيا مؤتمر بوجواش الثالث عشر لنزع السلاح والتعاون الدولى ، وحضره علماء من ٢٦ دولة من المعسكرين وممثلون للامم المتحدة وهيئة اليونسكو وعديد من المنظمات الدولية . ويتضمن جدول اعمال المؤتمر : تخفيف حدة التوتر بصفة عامة وفى وسط اوربا بخاصة — وقف انتاج الاسلحة التقليدية والنووية — دور العلم والعلماء فى تدعيم السلم العالمى .

١٥ سبتمبر ١٩٦٤ :

●●● تقدم مندوب اثيوبيا فى لجنة نزع السلاح باسم دول عدم الانحياز الثمانى مذكرة ناشد فيها الدول النووية وقف تجاربها تحت الارض ، ومد نطاق معاهدة الحظر الجزئى للتجارب النووية الى التجارب التى تجرى تحت الارض . وطالبت المذكرة الدول النووية بتبادل الخبرات العلمية لتحسين وسائل اكتشاف التجارب النووية .

١٧ سبتمبر ١٩٦٤ :

■ [illegible] اجتماعات لجنة نزع السلاح لحين انتهاء مناقشة الموضوع فى لجنة نزع السلاح التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة .

٢١ سبتمبر ١٩٦٤ :

■ صدر بيان عن مؤتمر بوجواش لنزع السلاح والتعاون الدولى ، دعا الى عقد معاهدة عدم اعتداء بين حلف الاطلنطى وحلف وارسو وايجاد خطوات عاجلة بعيدة المدى لتحقيق نزع السلاح الشامل .

٥ أكتوبر ١٩٦٤ :

●● اكدت وكالة تاس السوفييتية أن الاتحاد السوفييتى لن يوقع معاهدة لحظر انتشار الاسلحة النووية الا بعد الغاء المشروع الامريكى الخاص بالقوة النووية المتعددة الاطراف .

١٦ أكتوبر ١٩٦٤ :

●● فجرت الصين الشعبية قنبلتها الذرية الاولى .

١٧ أكتوبر ١٩٦٤ :

●● بعث رئيس وزراء الصين الشعبية رسالة الى رؤساء حكومات العالم دعا فيها الى عقد مؤتمر عالمى على مستوى القمة لبحث موضوع المنع التام والتدمير الشامل للاسلحة النووية ، بحيث يصل المؤتمر الى اتفاق تلتزم بمقتضاه الدول النووية والدول التى قد تصبح نووية ، الا تستخدم هذه الاسلحة سواء ضد الدول غير النووية أو فى المناطق الخالية من الاسلحة النووية أو ضد بعضها البعض .

(انظر نص هذه الرسالة فى العدد الاول من هذه المجلة صفحة ٢٩) .

٢٣ — ٢٧ نوفمبر ١٩٦٤ :

● شكلت منظمة الدول الامريكية لجنة تحضيرية بغرض اعداد مشروع يهدف الى تجريد منطقة أمريكا اللاتينية من الاسلحة النووية .

١٦ ديسمبر ١٩٦٤ :

●● أعلن الاتحاد السوفييتى أنه خفض الميزانية العسكرية لعام ١٩٦٥ بمبلغ ٥٠٠ مليون روبل عنها فى عام ١٩٦٤ ودعا الدول الاخرى الى اجراء تخفيضات مماثلة فى ميزانياتها العسكرية .

٢٨ ديسمبر ١٩٦٤ :

●● ارسل رئيس وزراء الاتحاد السوفييتى رسالة الى رئيس وزراء الصين الشعبية ابلغه فيها تأييد بلاده لاقتراح الصين الخاص بعقد اتفاق دولى لحظر استخدام الاسلحة النووية ، وأكد أن

الاتحاد السوفييتى سوف يقوم ايضا بالدعوة الى عقد مثل هذا الاتفاق .

(انظر نص هذه الرسالة فى العدد الاول من هـذه المجلة صفحة ٣٠) .

١٥ يناير ١٩٦٥ :

● طلب رئيس الولايات المتحدة من الكونجرس الامريكى زيادة ميزانية وكالة نزع السلاح والرقابة على الاسلحة لدعم دورها فى خدمة السلام .

١٩ يناير ١٩٦٥ :

●●● اقترحت يوغوسلافيا عقد مؤتمر عام لجميع الدول لمعالجة تزايد خطر التهديد بالاسلحة النووية .

٨ فبراير ١٩٦٥ :

■ جرت محادثات غير رسمية بين مندوب الولايات المتحدة ومندوب الاتحاد السوفييتى فى الامم المتحدة حول الازمة المالية للمنظمة والتى تحول دون احراز أى تقدم فى مفاوضات نزع السلاح .

وقد كان من المتفق عليه أن تستأنف مباحثات لجنة نزع السلاح بعد انتهاء جلسات لجنة نزع السلاح التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة ، ولكن تلك اللجنة لم تجتمع بعد .

● أعلنت الولايات المتحدة انه سيتم قريبا وضع احد المفاعلات الاربعة التى تنتج معدن البلوتونيوم تحت التفتيش الدولى كخطوة من اجل وقف انتاج هذا المعدن الذى يستخدم فى صنع الاسلحة النووية .

١٣ فبراير ١٩٦٥ :

● اقترحت الولايات المتحدة على الاتحاد السوفييتى استئناف مباحثات لجنة نزع السلاح التى توقفت فى سبتمبر ١٩٦٤ .

١٩ فبراير ١٩٦٥ :

●● صرح مندوب الاتحاد السوفييتى فى لجنة نزع السلاح أنه من المستبعد استئناف محادثات اللجنة قريبا .

٣٠ مارس ١٩٦٥ :

●● اقترح الاتحاد السوفييتى فى رسالة الى السكرتير العام للامم المتحدة، دعوة اللجنة العامة لنزع السلاح التابعة للامم المتحدة والمكونة من جميع الدول الاعضاء وعددها ١١٤ ، من أجل بحث موضوع نزع السلاح بعد ان تعذر على الدول الثمانى عشرة احراز اى تقدم جديد .

١٠ ابريل ١٩٦٥ :

● وافقت الولايات المتحدة على اقتراح الاتحاد السوفييتى عقد اجتماع للجنة العامة لنزع السلاح التابعة للامم المتحدة .

٢٦ ابريل ١٩٦٥ :

■ اجتمعت اللجنة العامة لنزع السلاح التابعة للامم المتحدة وتتألف اللجنة من جميع الدول الاعضاء فى المنظمة . وجدير بالذكر ان آخر اجتماع لهذه اللجنة كان فى اغسطس ١٩٦٠ ، وقد ادى زيادة عدد اعضاء الامم المتحدة الى زيادة عدد اعضاء اللجنة من ٨٢ الى ١١٤ دولة .

●● اقترح مندوب الاتحاد السوفييتى امام اللجنة العامة لنزع السلاح التابعة للامم المتحدة ، ان تناقش اللجنة المشروع السوفييتى لنزع السلاح . واكد أن اللجنة لابد أن تقف ضد تزويد المانيا الغربية بالاسلحة النووية ، وان تناقش تصفية القواعد العسكرية واقتراح توقيع اتفاقية لتحريم استخدام الاسلحة النووية .

وحث المندوب السوفييتى اللجنة على تبنى فكرة الدعوة الى مؤتمر دولى لنزع السلاح وهى الفكرة التى اقترحها مؤتمر رؤساء دول وحكومات عدم الانحياز الذى عقد بالقاهرة فى اكتوبر ١٩٦٤ . واتخذ كذلك موقفا ايجابيا من اقتراح الصين الشعبية عقد مؤتمر لرؤساء دول العالم لمناقشة التدمير الكامل للاسلحة النووية .

٢٩ ابريل ١٩٦٥ :

●● اقترح مندوب المجر فى اللجنة العامة لنزع السلاح التابعة للامم المتحدة ، أن تركز اللجنة انتباهها على قضايا القواعد العسكرية فى الاراضى الاجنبية وانتشار الاسلحة النووية ، واعلن ان الحكومة المجرية تؤيد الاقتراحات السوفييتية الخاصة بنزع السلاح، وانه لايكفى ان تجمد تصفية التسلح عند المستوى الحالى ، وايد اقتراح انشاء منطقة منزوعة السلاح النووى فى اوربا ، واستنكر اية مشاريع يكون من شأنها تزويد المانيا الغربية بالاسلحة النووية .

أول مايو ١٩٦٥ :

●●● صرح مندوب الجمهورية العربية المتحدة فى اللجنة العامة لنزع السلاح بأن اية مفاوضات تجرى حول موضوع نزع السلاح التام والشامل بدون اشتراك الصين الشعبية وفرنسا هى مفاوضات لا معنى لها ، وانه لا بد من اشتراك الدولتين فى اعمال لجنة نزع السلاح . واقترح انشاء لجنة فرعية تابعة للجنة نزع السلاح تضم الدول النووية الخمس وهى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى وانجلترا وفرنسا والصين الشعبية .

٥ مايو ١٩٦٥ :

●● اقترحت الحكومة اليوغوسلافية فى مذكرة قدمتها الى اللجنة العامة لنزع السلاح أن تلتزم الدول

النووية عدم استخدام الاسلحة النووية ، وأن يكون منها التجارب النووية بدون استثناء . وأعربت الحكومة اليوغوسلافية عن ثقتها بأن الاتفاق حول هذه الاجراءات يمكن الوصول اليه فى المستقبل القريب ، وأن الاخذ بها لن يغير من ميزان القوى فى العالم ، ودعت الى عقد مؤتمر عالمى لنزع السلاح تحضره جميع دول العالم للتوصل الى اتفاق بهذا الشأن ، والى أن الدول يجب أن تتخذ جميع الاجراءات بغرض اعادة توجيه الامكانات العسكرية الى الاغراض السلمية .

٦ مايو ١٩٦٥ :

● اوضح مندوب بريطانيا فى اللجنة العامة لنزع السلاح فى حديث له بنادى الصحافة الامريكى بنيويورك ، ان المهمة الرئيسية اليوم هى منع الدول الصغرى من أن تنضم الى اسرة الدول النووية ، ودعا الى ضم الصين الى محادثات نزع السلاح بغض النظر عن أنها ليست عضوا فى الامم المتحدة وذلك لكى تلتزم أحكام اتفاقية وقف التجارب النووية .

٧ مايو ١٩٦٥ :

●●● طالب مندوب الهند فى اللجنة العامة لنزع السلاح بضمان دولى لحماية الدول التى قد تتعرض لهجوم نووى من دول اخرى . وحمل على محاولات الصين الشعبية للحصول على السلام النووى ، وقال أن تفجير الصين لقنبلتها الذرية فى شهر اكتوبر ١٩٦٤ يعد عملا ضد البشرية وتحديا لمعاهدة الحظر الجزئى للتجارب النووية .

١٤ مايو ١٩٦٥ :

●● نجرت الصين الشعبية قنبلتها الذرية الثانية .

١٨ مايو ١٩٦٥ :

● رفض مندوب الولايات المتحدة فى اللجنة العامة لنزع السلاح ، المقترحات الخاصة باقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية فى أوربا ومنطقة البحر الابيض المتوسط ، لان تنفيذ هذه المقترحات سيكون لصالح الاتحاد السوفييتى من الناحية العسكرية واعلن المندوب الامريكى أن تحفظاته هذه لا تنطبق على انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية فى افريقيا وامريكا اللاتينية .

١٩ مايو ١٩٦٥ :

●●● تكرر تأييد الدول فى اللجنة العامة لنزع السلاح لضرورة اشتراك الصين الشعبية فى مفاوضات نزع السلاح اذ اكد ذلك مندوبو الجزائر والسويد وقد طالب العراق بهذا من قبل بتاريخ ١٩٦٥/٥/١٠ .

٢٢ مايو ١٩٦٥ :

● ناشد مندوبو بريطانيا وكندا كلا من الصين الشعبية وفرنسا ، الاشتراك فى مفاوضات نزع السلاح .

٢٥ مايو ١٩٦٥ :

●● اتهم مندوب الاتحاد السوفييتى فى اللجنة العامة لنزع السلاح ، الولايات المتحدة بمحاولة عرقلة مباحثات نزع السلاح لتبقى على قواعدها المنتشرة فى العالم للاغراض العدوانية .

● رد مندوب الولايات المتحدة بأن الاتحاد السوفييتى لا يرغب حقا فى انهاء سباق التسلح .

٢٧ مايو ١٩٦٥ :

●● اقترح مندوب الاتحاد السوفييتى على اللجنة العامة لنزع السلاح مشروعى قرارين :

الاول ينص على تصفية القواعد العسكرية وسحب القوات من الدول الاجنبية تحت اشراف الامم المتحدة .

الثانى ينص على الدعوة الى عقد مؤتمر دولى فى النصف الاول من عام ١٩٦٦ تشترك فيه كل دول العالم للوصول الى اتفاقية بخصوص تحريم استخدام الاسلحة النووية ، ويسبق ذلك التزام كل الدول النووية عدم استعمال هذه الاسلحة .

أول يونيو ١٩٦٥ :

● تقدم مندوب الولايات المتحدة فى اللجنة العامة لنزع السلاح اقتراحا بضرورة العمل من اجل استئناف المفاوضات فى لجنة الثمانى عشرة ، والعمل لحظر كل تجارب الاسلحة النووية ، وتوقيع معاهدة لمنع انتشار الاسلحة النووية فى الدول التى لاتمتلكها، وتجميد انتاج الاسلحة النووية الاستراتيجية الدفاعية والهجومية.

واعلن أن بلاده ستعارض المقترحات السوفييتية التى تهدف الى الاثارة والدعاية ولا تسعى جديا الى وقف سباق التسلح .

٤ يونيو ١٩٦٥ :

●●● قدمت ٣٣ دولة من دول عدم الانحياز مشروع قرار الى اللجنة العامة لنزع السلاح ينص على ما يلى :

ــ تبنى اقتراح مؤتمر رؤساء دول عدم الانحياز وحكوماتها الذى عقد بالقاهرة فى اكتوبر ١٩٦٤ الخاص بالدعوة الى عقد مؤتمر دولى لنزع السلاح تدعى اليه كل دول العالم .

ــ التوصية ببحث هذا الاقتراح فى الدورة القادمة للجمعية العامة للامم المتحدة .

٥ يونيو ١٩٦٥ :

● اعرب مندوب الولايات المتحدة فى اللجنة العامة لنزع السلاح عن انه يجب أن تشترك الصين الشعبية آخر الامر فى اى اتفاق لنزع السلاح .

٧ يونيو ١٩٦٥ :

● حث مندوب ايطاليا في اللجنة العامة لنزع السلاح على عقد مؤتمر دولي لنزع السلاح لمعالجة خطورة العصر النووي ، واقترح تحويل اقتراح دول عدم الانحياز المقدم في ١٩٦٥/٦/٤ الى لجنة الثمانى عشرة لدراسته .

١١ يونيو ١٩٦٥ :

■ وافقت اللجنة العامة لنزع السلاح على اقتراح دول عدم الانحياز المقدم في ١٩٦٥/٦/٤ ، وقد وافق على الاقتراح ٨٩ دولة ، ولم يعترض أحد وامتنع عن التصويت ١٦ دولة من بينها الولايات المتحدة وفرنسا وتغيبت ٩ دول عن الاجتماع .

١٦ يونيو ١٩٦٥ :

● صرح مندوب الولايات المتحدة في اللجنة العامة لنزع السلاح بأن بلاده على استعداد لتحويل أية كمية يتفق عليها من المواد الانشطارية لاستخدامها في الاغراض السلمية ، بشرط أن يفعل الاتحاد السوفييتي الشيء نفسه .

■ وافقت اللجنة العامة لنزع السلاح على مشروع قرار تقدمت به ٢٩ دولة من دول عدم الانحياز لاستئناف انعقاد لجنة نزع السلاح بجنيف في أقرب وقت ممكن ، ودعا مشروع القرار الى توقيع اتفاقية لحظر التجارب النووية حظرا شاملا بحيث تشمل التجارب التى تجرى تحت الارض . والعمل لمنع انتشار الاسلحة النووية وتحويل بعض الاموال التى ستوفر من خفض النفقات العسكرية تدريجا الى مشروعات التنمية في الدول النامية .

وافق على مشروع القرار ٨٣ دولة من بينها الولايات المتحدة وبريطانيا ولم يصوت ضده سوى البانيا وامتنعت ١٨ دولة عن التصويت من بينها الاتحاد السوفييتي ودول شرق اوربا وفرنسا وتغيبت ١٢ دولة عن الاجتماع .

٢٠ يونيو ١٩٦٥ :

■ انتهت اجتماعات اللجنة العامة لنزع السلاح .

● ذكر مندوب الولايات المتحدة في اللجنة العامة لنزع السلاح انه يأمل ان تستأنف مفاوضات لجنة الثماني عشرة في منتصف شهر يوليو ١٩٦٥ الا اذا حاول الاتحاد السوفييتي المماطلة حتى تنعقد الجمعية العامة للامم المتحدة وتتخذ قرارا بشأن اقتراح عقد مؤتمر دولى لنزع السلاح تشترك فيه الصين الشعبية .

وجدير بالذكر ان الصين الشعبية رفضت الاشتراك في هذا المؤتمر الا اذا تقرر قبولها في الامم المتحدة .

١٣ يوليو ١٩٦٥ :

● أعلن رئيس الولايات المتحدة أن الاتحاد السوفييتي قد وافق على استئناف مباحثات لجنة نزع السلاح بجنيف ، وان الولايات المتحدة ترغب في ان تبدا هذه المفاوضات في تاريخ لا يتجاوزيوم ٢٧ يوليو ١٩٦٥ .

٢٥ يوليو ١٩٦٥ :

●● اتهمت صحيفة برافدا السوفييتية حلف الاطلنطى بعرقلة نجاح مفاوضات نزع السلاح وحذرتمن ان تسليح المانيا الغربيةبالاسلحة النووية لن يؤدى الى اى اتفاق في لجنة نزع السلاح المقرر عقدها بعد يومين .

٢٧ يوليو ١٩٦٥ :

■ انعقد في طوكيو باليابان المؤتمر العالمى الحادى عشر لمناهضة استخدام الاسلحة الذرية والهيدروجينية ، ويحضر المؤتمر حوالى ١٥٠ عضوا يمثلون ٤١ دولة .

■ واصلت لجنة نزع السلاحبجنيف عملها بعد توقف دام تسعة اشهر .

●● افتتح مندوب الاتحاد السوفييتى لجنة نزع السلاح بجنيف بهجوم عنيف على ما وصفه بالاعمال الاستعمارية التى تقوم بها الولايات المتحده فيفيتنام والكونغو وامريكا اللاتينية ، وقال انه لم يتم منذ توقيع اتفاقية موسكو للحظر الجزئى للتجارب النووية اى تقدم في مجال نزع السلاح ، وان ذلك يرجع الى ما يفعله الاستعماريون . واشار الى أن لجنة نزع السلاح تبدا اجتماعاتها في ظروف صعبة للغاية .

● ذكر مندوب الولايات المتحدة في لجنة نزع السلاح ان الوفد الامريكى سيبذل اقصى جهده للحد من انتشار الاسلحة النوويه ، واقناع جميع الدول بالاحجام عن دخول سباق التسلح النووى ، والوصول الى اتفاقية شاملة لحظر التجارب النووية حظرا تاما . وارسل رئيس الولايات المتحدة رسالة الى المؤتمر ذكر فيها ان اهداف بلاده هى السعى للوصول الى اتفاقات تحد من انتشار الاسلحةالنووية ،وتجميد الاسلحة النووية ووسائلاطلاقها .

٢٨ يوليو ١٩٦٥ :

● أكد مندوب الولايات المتحدة في لجنة نزع السلاح ضرورة عدم انتشار الاسلحة النووية ،وتحريم التجارب التى تجرى تحت الارض وحث مختلف الدول سواء النووية منها او غير النووية وكذلك الدول التى تستفيد من

الذرة فى الأغراض السلمية ، على ضرورة الموافقة على تقرير ضمانات خاصة بوكالة الطاقة الذرية الدولية أو أية هيئة دولية مماثلة .

٢٩ يوليو ١٩٦٥ :

● أرسل رئيس وزراء بريطانيا رسالة الى لجنة نزع السلاح دعا فيها الى اتخاذ اجراءات عاجلة من شأنها منع نشوب حرب نووية عن طريق الخطأ أو الصدفة أو التهور ، وذكر ان اهم مشكلة تواجه العالم اليوم هى اجراء مفاوضات تهدف الى عقد معاهدة دولية للحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية ، وأشار الى أنه باستطاعة اللجنة الى جانب هذه المعاهدة ، ان تناقش الاقتراح الخاص بعقد اتفاقية للحظر الكلى للتجارب النووية وكذلك اقتراح الرئيس الامريكى ليندون جونسون الخاص بتجميد وسائل نقل الاسلحة النووية . وذكر ان الحكومة البريطانية تعتقد أنه لابد فى الوقت الحالى من النظر فى الحد من الأسلحة النووية الموجودة حاليا وامكان تخفيضها دون الاخلال بالتوازن العسكرى الشامل .

وحدد مندوب بريطانيا فى لجنة نزع السلاح موقف بلاده فيما يلى :

١ ـ ان بريطانيا لن تتخلى عن مشروعها الخاص بانشاء قوة نووية للحلفاء ، كما أنها لن تتوقف عن التفاوض بشأن انشاء هذه القوة فى الوقت الذى تجرى فيه المفاوضات الخاصة بمنع انتشار الأسلحة النووية ، وأن مخاوف الاتحاد السوفييتى بشأن هذا المشروع لا داعى لها . وأكد أن حكومته تؤمن بأن القوة النووية الاطلنطية لا تساعد على انتشار الاسلحة النووية .

ـ ان المؤتمر يجب ان يبحث موضوع عقد اتفاقية تلزم الدول النووية بعدم نقل الاشراف على الأسلحة النووية الى الدول غير النووية أو مساعدة الدول الاخيرة على صنع هذه الاسلحة، على أن تلزم هذه الاتفاقية فى الوقت نفسه الدول غير النووية بعدم انتاج الاسلحة النووية أو السعى للاشراف على هذه الاسلحة .

ـ بخصوص مشكلة التفتيش للتحقق من عدم اجراء تجارب نووية تحت الارض ، فانه فى حلة التوصل الى اتفاق فى هذا الشأن تؤيد بريطانيا وجهة نظر الولايات المتحدة القائلة بضرورة اجراء تفتيش على الطبيعة وان التحسينات الحديثة التى طرأت على وسائل تسجيل الهزات الارضية والتى يمكن عن طريقها اكتشاف التجارب النووية التى تجرى تحت الارض ، ستسمح بعمليات تفتيش على الطبيعة أقل عددا مما كان يتصور من قبل .

●● أعلن متحدث باسم وزارة خارجية المانيا الديموقراطية أن حكومته ترحب بأى اتفاق لمنع انتشار الاسلحة النووية ، على أساس أنه خطوة هامة لتخفيف حدة التوتر الدولى .

● اقترح مندوب ايطاليا فى لجنة نزع السلاح ان تمتنع الدول غير النووية عن العمل لامتلاك أو انتاج الاسلحة النووية خلال فترة زمنية محددة ، على ان تستأنف حرية العمل فى هذا المجال اذا لم يتم تنفيذ مطالبها خلال هذه الفترة ، فى اطار اتفاقية لمنع انتشار الاسلحة النووية ، وبذلك يمكن التخفيف من مخاوف انتشار الاسلحة النووية وايجاد عامل ضغط واقناع تجاه الدول النووية بغرض توقيع اتفاقية عامة ، الأمر الذى يسهل عملية نزع السلاح النووى .

أول اغسطس ١٩٦٥ :

●●● اعلنت مندوبة اندونيسيا فى المؤتمر العالمى لمناهضة استخدام الاسلحة الذرية والهيدروجينية أن بلادها تسعى لامتلاك القنبلة الذرية لاغراض دفاعية بحتة فى وجه التهديد الذى تشنه الولايات المتحدة وأسلوب الاستعمارية ، وان بلادها تطالب بازالة جميع أنواع الاسلحة النووية فى جميع بلاد العالم ازالة تامة وانها من اجل ذلك أيدت الدعوة الى عقد مؤتمر قمة دولى لبحث تدمير الاسلحة النووية .

٣ اغسطس ١٩٦٥ :

●● حدد مندوب الاتحاد السوفييتى فى لجنة نزع السلاح موقف بلاده فى النقاط التالية :

ـ ان محاولات الغرب لتعديل مشروع اتفاقية لمنع انتشار الاسلحة النووية ، لا قيمة لها اذا ما أصرت الدول الغربية على تنفيذ مشروعاتها الخاصة باقامة قوة نووية مشتركة لحلف الاطلنطى .

ـ ان اتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية يجب ان تكون شاملة وأن تمنع أى انتشار مباشر أو غير مباشر للاسلحة النووية .

ـ ان الاتفاق على حظر التجارب النووية تحت الارض يعتمد على الثقة وحسن النية بين الشرق والغرب .

ـ ان الاتحاد السوفييتى على استعداد لان يوقع فورا اتفاقية لحظر التجارب النووية تحت سطح الارض ، اذا ما تنازلت الولايات المتحدة عن شرط التفتيش على الطبيعة ، لان التفتيش على الطبيعة لايمكن أن يكون له اثره الكامل فى اكتشاف التفجيرات التى تجرى تحت سطح الارض ، لان هناك الآلاف من الزلازل الطبيعية تقع من الضآلة بحيث لا يستطيع اى جهاز ان يسجلها ، وهناك أيضا قنابل

ذرية بالغة الصغر من الصعب تسجيل انفجارها الا اذا وضع جهاز التسجيل فوق موقع الانفجار ذاته .

— انه من المحتم وقف الحرب الدائرة فى فيتنام حتى يمكن احراز بعض التقدم فى مشاكل نزع السلاح ، اذ لايمكن الوصول الى اتفاق فى ظل حرب قائمة . كذلك فانه لابد من سحب القوات الاجنبية وتصفية القواعد العسكرية فى فيتنام وافريقيا والجنوب العربى والدومينيكان وغيرها من مناطق العالم .

١٠ اغسطس ١٩٦٥ :

●● قدم مندوب الاتحاد السوفييتى فى لجنة نزع السلاح باسم حكومة المانيا الديموقراطية ، مذكرة رسمية أكدت فيها ضرورة امتناع كل من المانيا الاتحادية والمانيا الديمقراطية عن انتاج الاسلحة النووية او حيازتها أو الاشراف عليها ووقف التسلح بالاسلحة التقليدية ، على ان تخضع عملية الخفض لاشراف لجنة مشتركة من دول الكتلتين .

واقترحت ان توافق الدولتان على فكرة انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية فى وسط اوربا ، على ان تسحب الدول الاجنبية تدريجيا اسلحتها النووية الموجودة فى الاراضى الالمانية . واكدت المذكرة ان سعى المانيا الغربية الدائب للحصول على الاسلحة النووية ، يهدد امن أوربا ويعرقل جهود نزع السلاح واعادة توحيد المانيا . واعربت مذكرة حكومة المانيا الديمقراطية عن رغبتها فى اجراء مفاوضات حول هذه الاقتراحات التى يمكن ان تؤدى الى تخفيف حدة التوتر فى اوربا ، وتسهل اجراءات نزع السلاح على نطاق دولى .

● احتج مندوب الولايات المتحدة فى لجنة نزع السلاح على تقديم مذكرة المانيا الديمقراطية الى المؤتمر ، وطالب باعتبارها وثيقة غير حكومية لان دول الغرب لا تعترف بحكومة المانيا الديمقراطية .

طالبت مندوبة السويد فى لجنة نزع السلاح بأن تركز اللجنة اهتمامها اولا على دراسة امكانيات التوصل الى اتفاق حول وقف التجارب النووية التى تجرى تحت الارض ، وذلك قبل بحث مسألة اجراءات منع انتشار الاسلحة النووية .

●● طالب مندوبا بولندا وتشيكوسلوفاكيا فى لجنة نزع السلاح بانسحاب القوات الاجنبية وتصفية القواعد العسكرية وهاجما التدخل الامريكى فى فيتنام، وكذلك رغبة المانيا الاتحادية فى السيطرة على الاسلحة النووية عن طريق القوة النووية لحلف الاطلنطى .

١١ اغسطس ١٩٦٥ :

●● صرح مندوب الاتحاد السوفييتى فى لجنة نزع السلاح ان بلاده على استعداد لتوقيع اتفاقية لوقف انتشار الاسلحة النووية بغض النظر عن حرب فيتنام ، بشرط ان تنص هذه المعاهدة صراحة على عدم حصول المانيا الاتحادية على اية اسلحة نووية بطريقة مباشرة او غير مباشرة .

١١ اغسطس ١٩٦٥ :

■ ينعقد فى طوكيو المؤتمر الدولى العشرين لمناهضة القنبلة الذرية ويحضره ستة وعشرون وفدا من احدى عشرة دولة، من بينها الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتشيكوسلوفاكيا ومنغوليا والهند ووفد يمثل الاتحاد ال[illegible] للعمال، وسيستمر انعقاد المؤتمر ثلاثة ايام .

١٢ اغسطس ١٩٦٥ :

●●● قدم مندوب الهند فى لجنة نزع السلاح مشروع اتفاقية لمنع انتشار الاسلحة النووية يتم تنفيذها على مرحلتين :

المرحلة الاولى : وفيها تتعهد الدول التى تملك الاسلحة النووية بعدم منح اسلحة أو معلومات فنية للدول الاخرى ، وطبقا لاتفاق يقبله الشرق والغرب توقف الدول التى تملك الاسلحة النووية عن انتاج هذه الاسلحة ووسائل نقلها ، كما توافق على الشروع فى تنفيذ برنامج لتخفيض الكميات المخزونة منها . ولم يحدد الاقتراح فترة زمنية لهذه المرحلة .

المرحلة الثانية : وتبدأ بعد ان تنفذ المرحلة الاولى ، وبعد أن تكون الدول المالكة للاسلحة النووية قد وقفت جميع عمليات الانتاج النووى وبدأت تخفض كميات المخزون ، وفى المرحلة الثانية تلتزم الدول غير المالكة للاسلحة النووية عدم السعى للحصول على الاسلحة النووية أو صنعها لحسابها أو لحساب الاخرين .

وفى الفترة الواقعة بين المرحلة الاولى والمرحلة الثانية يمكن تنفيذ الاقتراح الايطالى الخاص بالتزام الدول التى لا تملك الاسلحة النووية عدم السعى للحصول على هذه الاسلحة ، واذا لم تنفذ الدول النووية تعهداتها فيما يختص بوقف الانتاج وتصفية المخزون النووى ، فان الدول غير النووية تصبح غير ملزمة بتعهداتها بشأن الامتناع من امتلاك الاسلحة النووية .

وأكد المندوب الهندى عدة نقاط :

— ان الدول غير النووية لايمكن أن تقبل اى اقتراح يقضى بفرض التزامات على هذه الدول فى الوقت الذى تحتفظ فيه الدول النووية بالسلاح النووى وتزيد من انتاجها ، وان مؤتمر رؤساء دول وحكومات عدم الانحياز الذى

قضية نزع السلاح

انعقد بالقاهرة فى اكتوبر ١٩٦٤، طالب الدول النووية بوجه خاص بعقد اتفاقيات لمنع انتشار الاسلحة النووية والاتفاق على الاجراءات الضرورية لتصفية المخزون من هذه الاسلحة .

— اكد ضرورة عقد اتفاقية بشأن التجارب النووية التى تتم تحت الارض ، وان هذه المشكلة ذات اهمية بالنسبة الى الهند بعد ان فجرت الصين الشعبية قنبلتها الذرية الثانية .

— بخصوص مشكلة التفتيش على التجارب النووية التى تجرى تحت الارض ، أشار الى ان العالم قد أحرز تقدما كبيرا فى مجال الكشف عن التجارب النووية التى تجرى تحت الارض بواسطة الاساليب التكنولوجية الحديثة والاجهزة العلمية .

وقد علق بعض المراقبين على النقطة الاخيرة بأنها اقتراب من وجهة النظر السوفيتية التى ترى عدم ضرورة اجراء تفتيش على الطبيعة فى حالة الشك فى حدوث تفجير نووى تحت الارض ، والاكتفاء بالاساليب التكنولوجية الحديثة للكشف عن هذه التفجيرات .

١٢ اغسطس ١٩٦٥ :

● اكد مندوب بريطانيا فى لجنة نزع السلاح وجهة النظر الغربية ، ودافع عن مشروع القوة النووية لحلف الاطلنطى على أساس ان هذا المشروع لن يتيح لالمانيا الغربية او لاى من دول الحلف غير النووية ، فرص الحصول او السيطرة على الاسلحة النووية . واكد ضرورة اجراء تفتيش على الطبيعة للتأكد من عدم اجراء تفجيرات تحت الارض.

علق مندوب الاتحاد السوفييتى على بيان المندوب البريطانى بأنه لم يأت بجديد ، ولم يفعل شيئا سوى انه حاول اقناع الاتحاد السوفييتى بالموافقة على مشروع القوة النووية لحلف الاطلنطى .

١٦ اغسطس ١٩٦٥ :

● صرح المتحدث الرسمى باسم حكومة المانيا الاتحادية بان حكومته تنظر بأهمية بالغة الى لجنة نزع السلاح وتؤيد هدف منع انتشار الاسلحة النووية ، الا ان تهديد الاتحاد السوفييتى لاوربا يجب ان يواجه باجراءات غربية مضادة ، واكد ان الجمهورية الالمانية الاتحادية لا ترغب فى تحقيق مشروعات ذرية خاصة بها .

١٧ اغسطس ١٩٦٥ :

●●● القى مندوب الجمهورية العربية المتحدة فى لجنة نزع السلاح ، بيانا حدد فيه موقف بلاده فيما يلى :

— ان أية اتفاقية حول منع انتشار الاسلحة النووية ، يجب الا تكون مجرد أداة تعلن فيها الدول النووية نبذها لحقوق تملك الاسلحة النووية ، بينما تسمح فى الوقت نفسه بالاحتفاظ باحتكار الدول النووية الخمس بمثل هذه الاسلحة . بل يجب ان تتضمن هذه الاتفاقية التزامات من جانب الدول النووية بوقف سباق التسلح وتسهيل عمليات التخفيض ثم التدمير النهائى للاسلحة النووية ووسائل نقلها .

— وجوب قيام الدول النووية بوقف التجارب التى تجرى تحت الارض .

— ان تبادل المعلومات العلمية بين الشرق والغرب قد يحل الصعاب المتعلقة بالتوصل الى اتفاقية لحظر التجارب النووية التى تجرى تحت الارض .

— ان أية مفاوضات ناجحة حول نزع السلاح التام الشامل، يجب ان تضم جميع الدول وخاصة فرنسا والصين .

— ضرورة تصفية القواعد الاجنبية التى تستخدم كوسيلة للضغط على الدول .

— ان الجمهورية العربية المتحدة على استعداد لان تبحث باهتمام كبير اية اتفاقية بشأن منع انتشار الاسلحة النووية .

● قدم مندوب الولايات المتحدة فى لجنة نزع السلاح مشروع اتفاقية لحظر انتشار الاسلحة النووية ومؤدى هذا المشروع هو :

— تلتزم الدول النووية عدم تزويد الدول الاخرى بالاسلحة النووية سواء بطريق مباشر او غير مباشر عن طريق تحالف عسكرى ، كذلك تلتزم هذه الدول عدم مساعدة اى دولة اخرى على انتاج الاسلحة النووية .

— تلتزم الدول غير النووية عدم انتاج الاسلحة النووية او الحصول عليها بطريق مباشر او غير مباشر ، وتمتنع عن تلقى اى مساعدة لصنع هذه الاسلحة .

— تلتزم الاطراف الموقعة على الاتفاقية التعاون من اجل تسهيل تطبيق ضمانات تماثل الضمانات التى تطبقها اللجنة الدولية للطاقة الذرية بالنسبة الى استخدام الذرة فى الاغراض السلمية .

— الاتفاقية مفتوحة امام جميع الدول لتوقيعها ، ولكل الدول الحق فى الانسحاب منها اذا رأت ان اية تطورات جديدة تتعلق بموضوع الاتفاقية قد أدت الى تهديد مصالحها العليا ، وعلى هذه الدولة ان تبلغ الدول الاخرى الاطراف فى الاتفاقية ومجلس الامن قرارها قبل ثلاثة أشهر من الانسحاب .

— يمكن اعادة النظر فى المعاهدة بعد مدة محدودة ، وذلك باتفاق ثلثى الاعضاء .

وصف مندوب الاتحاد السوفييتى المشروع الامريكى بأنه طفل حديث الولادة .

● يرى مراقبو الدول الغربية ان مشروع الولايات المتحدة يختلف عن مشروع بريطانيا ، فالمشروع يتفادى النقاط التي كان المشروع البريطاني يتضمنها لتحول دون سيطرة المانيا الغربية على الاسلحة النووية في القوة النووية المشتركة لحلف الاطلنطي ، وكانت بريطانيا قد قدمتها لتهدئة مخاوف الاتحاد السوفييتي . فالمشروع البريطاني يعطي الدول المالكة للاسلحة النووية داخل القوة المشتركة ، حق الفيتو ضد امتلاك الدول غير النووية لهذه الاسلحة أو حرية استخدامها ، بينما لم ينص المشروع الامريكي على ذلك .

●● يرى مراقبو الدول الشيوعية ان مشروع المعاهدة لا يحرم انشاء القوة النووية المشتركة لحلف الاطلنطي ، ولذلك لا ينتظر ان يوافق عليها الاتحاد السوفييتي .

●●● يرى مراقبو دول عدم الانحياز ان المشروع الامريكي أغفل مطالب دول عدم الانحياز والدول غير النووية التي تدعو الدول النووية الى تخفيض مخزونها من هذه الاسلحة .

١٨ اغسطس ١٩٦٥ :

●●● عقد مندوبو دول عدم الانحياز في لجنة نزع السلاح اجتماعا لبحث المشروع الامريكي .

● حدث خلاف بين مندوب الولايات المتحدة ومندوب بريطانيا في لجنة نزع السلاح ، بخصوص المسألة المتعلقة بالقوة النووية لحلف الاطلنطي ، فقد اعلن مندوب الولايات المتحدة ان بلاده توافق على امكان اتخاذ اى قرار بشأن استخدام القوة النووية التابعة لحلف الاطلنطي من طريق الاخذ برأى اغلبية دول الحلف ، وذكر ان هذا من شأنه ان يسمح لالمانيا الاتحادية مثلا باستخدام الاسلحة النووية في حالة موافقة غالبية الدول الاعضاء في الحلف على ذلك ، حتى في حالة عدم موافقة الولايات المتحدة وبريطانيا .

أما مندوب بريطانيا فقد رفض وجهة النظر الامريكية واصر على ضرورة وجود شرط يقضي بحق استخدام الفيتو من جانب الدول النووية في الحلف حول استخدام القوة النووية التابعة له .

١٩ اغسطس ١٩٦٥ :

●●● أعلن مندوب الجمهورية العربية المتحدة في لجنة نزع السلاح ان بلاده ترغب في عقد اتفاقية تلتزم فيها الدول النووية خفض تسلحها النووي قبل ان توقع الدول غير النووية اتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية ، كما ذكر ان الجمهورية العربية المتحدة لديها بعض التحفظات بشأن وسائل التفتيش من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي ترغب الولايات المتحدة في منحها سلطة الاشراف على مثل هذا الاتفاق .

أيد مندوب الهند تحفظات الجمهورية العربية المتحدة .

● أقر مندوب بريطانيا في لجنة نزع السلاح بأهمية مطالب دول عدم الانحياز الخاصة بتخفيض الدول النووية لمخزونها الضخم من هذه الاسلحة بالنسبة الى عقد اتفاقية لمنع انتشار الاسلحة النووية ، ولكنه ذكر ان هذه المسألة يجب معالجتها في خارج نطاق مثل هذه الاتفاقية .

٢٠ اغسطس ١٩٦٥ :

●● صرح مندوب الاتحاد السوفييتي في لجنة نزع السلاح في مؤتمر صحفي ، بأن اية مناقشة حول المشروع الامريكي الخاص بمنع انتشار الاسلحة النووية سوف تكون مضيعة للوقت والجهد ، لان المشروع الامريكي يتيح لالمانيا الاتحادية وغيرها من الدول الغربية امكان الحصول على الاسلحة النووية من طريق القوة النووية التابعة لحلف الاطلنطي .

وذكر انه ينبغي الوصول الى اتفاق من حيث المبدأ على عدم تمكين اية دولة غير نووية من الوصول الى مثل هذه الاسلحة وذلك قبل الشروع في اية مناقشات . وهذا يعني عدم السماح لاية دولة غير نووية بالاشتراك في وضع الخطط النووية أو قيامها بالتدريب على استخدام هذه الاسلحة أو اتاحة اى اتصال لها بهذه الاسلحة ، وعدم السماح لها باطلاقها ، ولما كان المشروع الامريكي لا ينص على هذه المبادىء فانه لا يمكن ان يكون أساسا لاية مفاوضات .

٢٢ اغسطس ١٩٦٥ :

● أصدرت حكومة المانيا الاتحادية بيانا جاء فيه ان اية تسوية بين الشرق والغرب بشأن نزع السلاح ينبغي ان تضمن للغرب جهازا دفاعيا فعالا ، كما انها يجب ان تتيح لالمانيا الاتحادية ابداء رأيها في استخدام الاسلحة النووية الغربية بالقدر الذي يوازي مساهمتها الدفاعية في التحالف الغربي .

٢٣ اغسطس ١٩٦٥ :

● ينعقد فى مكسيكو عاصمة المكسيك مؤتمر يضم ١٨ دولة من دول أمريكا اللاتينية لبحث انشاء منطقة منزوعة السلاح النووي .

ويحضر هذا المؤتمر ، بالاضافة الى مندوب دول امريكا اللاتينية ، وفود عشر دول اخرى تحضر المؤتمر كمراقبة وهي الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وبريطانيا وكندا واليابان وهولندا والنرويج وبولندا والسويد ويوغوسلافيا ، ولم تحضر كوبا المؤتمر وكذلك فعلت جوانيالا .

ويبحث المؤتمر امكان اقامة

منطقة منزوعة السلاح النووى فى المنطقة الممتدة من حدود المكسيك الشمالية الى تيراديل فوجو التى تعد اقصى نقطة فى جنوب امريكا اللاتينية .

٢٤ اغسطس ١٩٦٥ :

● تحدث مندوب كندا فى لجنة نزع السلاح ندعا وفود الدول الشيوعية الى الاسهام فى تعديل المشروع الامريكى واصلاحه بدلا من تحطيمه ، وطالب الاتحاد السوفييتى باجراء مباحثات حول مشكلة الامن الاوربى .

٢٥ اغسطس ١٩٦٥ :

●●● ايدت كوبا مشروع انشاء منطقة منزوعة السلاح النووى فى امريكا اللاتينية . وقد بعثت كوبا مذكرة بهذا الشأن الى مؤتمر اللجنة التحضيرية لنزع السلاح النووى فى امريكا اللاتينية المنعقد فى مكسيكو .

وجاء فى المذكرة الكوبية ان القواعد العسكرية والسياسية العدوانية التى تقيمها الولايات المتحدة ضد كوبا ، تهدد بالخطر قيمة الاتفاق المقترح عقده بين دول امريكا اللاتينية لانشاء منطقة منزوعة السلاح النووى .

٢٦ اغسطس ١٩٦٥ :

●● صرح مندوب الاتحاد السوفييتى فى لجنة نزع السلاح فى حديث صحفى ، أن المانيا الاتحادية هى التى تقف حجر عثرة فى وجه اى اتفاق بين الشرق والغرب فى المؤتمر . فالمانيا الاتحادية كانت من قبل تربط بين نزع السلاح التام والشامل وتضية اعادة توحيد شطرى المانيا . اما اليوم فانها تضع شروطا جديدة ، وهى منع انتشار الاسلحة النووية فى العالم . وذكر ان المانيا الاتحادية تهدف الى الحصول على الاسلحة النووية او الاشراف عليها ، وان بلاده ترفض المشروع الامريكى لانه يتيح لالمانيا الاتحادية ذلك .

٣١ اغسطس ١٩٦٥ :

●● القى مندوب الاتحاد السوفييتى فى لجنة نزع السلاح بيانا رسميا اعلن فيه رفض بلاده للمشروع الامريكى ، وانه لم يوجد بعد أى أساس للمفاوضات حول مسألة توقيع اتفاقية لمنع انتشار الاسلحة النووية . وذكر أن معاهدة وقف انتشار الاسلحة النووية لايمكن عقدها مالم تمنع المانيا الاتحادية من الحصول على الاسلحة النووية بطريق مباشر أو غير مباشر .

٢ سبتمبر ١٩٦٥ :

●● اتهم مندوب بولندا فى لجنة نزع السلاح الدول الغربية بالخضوع لضغط المانيا الاتحادية بخصوص انشاء قوة نووية لحلف الاطلنطى ، وردد مقترحات بلاده الخاصة بانشاء منطقة خالية من الاسلحة فى وسط أوربا .

● دعا مندوب الولايات المتحدة فى لجنة نزع السلاح ، الاتحاد السوفييتى الى قبول تبادل المعلومات العلمية حول وسائل مراقبة اية اتفاقية لحظر التجارب النووية التى تجرى تحت الارض . وذكر ان بلاده تصر على مبدأ التفتيش على مواقع اجراء مثل هذه التجارب كشرط لاية اتفاقية تعقد فى هذا الشأن ، الى ان يأتى الوقت الذى تصبح فيه الوسائل العلمية قادرة على الكشف عن هذه التجارب دون حاجة الى اجراء تفتيش على الطبيعة .

●● رفض مندوب الاتحاد السوفييتى الاقتراح الامريكى ووصفه بأنه محاولة زائفة لايمكن ان تحل المشكلة ورفض مبدأ التفتيش واضاف ان المشكلة ليست علمية ولكن سياسية .

●●● أيد مندوب أثيوبيا فى لجنة نزع السلاح الاقتراح الذى يدعو الدول النووية الى الاتفاق على تحديد فترة زمنية تمتنع خلالها عن اجراء اية تجارب نووية تحت سطح الارض ، الى ان يتم الاتفاق على توقيع اتفاقية للحظر الجزئى للتجارب النووية .

٧ سبتمبر ١٩٦٥ :

●● اعلن مندوب الاتحاد السوفييتى فى لجنة نزع السلاح موافقة بلاده على الاقتراح الذى تقدمت به الجمهورية العربية المتحدة فى ١٩٦٥/٨/١٧ الذى ينص على مد نطاق اتفاقية موسكو للحظر الجزئى للتجارب النووية ، بحيث تشمل التفجيرات التى تجرى تحت الارض والتى تفوق الاهتزازات الناتجة عنها ٤٫٧٥ درجة . كما تمتنع الدول النووية من تلقاء نفسها عن التفجيرات الاصغر حجما التى تجرى تحت الارض .

واعلن المندوب السوفييتى ان بلاده على استعداد لتوقيع معاهدة على هذا الاساس ولوقف جميع التجارب التى تجرى تحت الارض .

■ شارك مندوبو اثيوبيا وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا الاتحاد السوفييتى فى تأييد الاقتراح العربى .

● رفض مندوب الولايات المتحدة اقتراح الجمهورية العربية المتحدة وذكر انه لا ينص على ضرورة التفتيش .

٨ سبتمبر ١٩٦٥ :

● صرح مندوب الولايات المتحدة بموافقة بلاده على رأى دول عدم

الانحياز بشأن ضرورة اتخاذ خطوات من جانب الدول النووية لتخفيض اسلحتها . وذكر المندوب الامريكى ان اتخاذ هذه الاجراءات يجب ان يتم خارج نطاق اتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية .

٩ سبتمبر ١٩٦٥ :

● اعلن مندوب بريطانيا فى لجنة نزع السلاح ان حكومته قد توافق على اقتراح الجمهورية العربية المتحدة بشأن ضرورة عقد اتفاقية لتحريم اجراء التجارب النووية الكبيرة تحت الارض ، كمقدمة لتحريم مثل هذا النوع من التجارب تحريما تاما .

وحث المندوب البريطانى الاتحاد السوفييتى على السماح لعلمائه بالاشتراك مع علماء الدول الغربية فى مناقشات علمية فنية لدراسة تفاصيل منع التجارب النووية التى تجرى تحت الارض.

●● اعلن مندوب الاتحاد السوفييتى فى لجنة نزع السلاح بأنه لايمكن ان يكون هناك اساس للاتفاق اذا ما اصرت الولايات المتحدة على اجراء التفتيش على الطبيعة ، للاشراف على تنفيذ اتفاقية حظر اجراء التجارب التى تجرى تحت سطح الارض . واتهم المندوب السوفييتى الولايات المتحدة بالاصرار على هذه الشروط لارجاء عقد الاتفاقية لانها تجرى الان سلسلة من التجارب تحت سطح الارض لتحسين اسلحتها النووية وانتاج انواع جديدة منها .

● اكد مندوب الولايات المتحدة فى لجنة نزع السلاح من جديد ، معارضة بلاده لتحديد مهلة لوقف اجراء التجارب النووية تحت سطح الارض ، وان هذه الخطوة تتضمن مصاعب فنية كبيرة ، واصر على اجراء التفتيش على الطبيعة ما دامت هذه المصاعب الفنية قائمة .

● ذكر مندوب بريطانيا فى لجنة نزع السلاح فى مؤتمر صحفى ، بأنه لايوجد اتفاق اساسى بين بريطانيا والولايات المتحدة حول اقتراح الجمهورية العربية المتحدة بشأن حظر اجراء التجارب النووية تحت سطح الارض .

١١ سبتمبر ١٩٦٥ :

■ يبحث المؤتمر البرلمانى الدولى المنعقد فى اوتاوا بكندا ، موضوع دور منظمة الامم المتحدة كأداة للتعاون من اجل السلام ونزع السلاح .

●●● قدم مندوب يوغوسلافيا فى المؤتمر البرلمانى الدولى تقريرا حول دور منظمة الامم المتحدة كأداة للتعاون الدولى من اجل السلام ونزع السلاح ، طالب فيه بضرورة تمثيل الصين الشعبية ودعا الى العمل على تصفية الاستعمار وتأكيد الوظائف الاقتصادية للامم المتحدة ، مع تقديم جميع المساعدات الممكنة لمجلس التجارة والتنمية التابع للامم المتحدة ، وضرورة عقد مؤتمر عالمى لنزع السلاح ، وتوقيع اتفاقية لحظر التجارب النووية تحت سطح الارض .

١٤ سبتمبر ١٩٦٥ :

● تقدم مندوب ايطاليا فى لجنة نزع السلاح بمشروع قرار ينص على ما يلى :

— تتخلى الدول غير النووية عن فكرة حيازة الاسلحة النووية فى مدى فترة معينة ، ويكون ذلك بمثابة تشجيع لعقد اتفاقية دولية لمنع انتشار الاسلحة النووية ، ووقف سباق التسلح ، وتخفيض انتاج الاسلحة النووية كخطوة نحو نزع السلاح التام والشامل.

— تلتزم الدول الموقعة على القرار عدم صناعة او حيازة الاسلحة النووية او تلقى مساعدات من دول اخرى فى هذا الشأن . كما تلتزم قبول التفتيش الذى يتولاه وكالة طاقة الذرية او اية اجراءات وقائية مماثلة .

— ضرورة اجراء مشاورات بين الدول الموقعة للقرار قبل انتهاء الفترة المحددة لوقف انتاج الاسلحة النووية ، للاتفاق على مدى التزاماتها ، على ان يؤخذ فى الاعتبار التقدم الذى تم تحقيقه فيما يتعلق بخفض السلاح ووقف سباق التسلح النووى .

— يضمن القرار للدول الموقعة حرية العمل التام اذا حصلت اى دولة غير نووية ، خلال الفترة المحددة على اسلحة نووية .

وطلب المندوب الايطالى ضم المشروع الى تقرير اللجنة الذى سيرفع الى الجمعية العامة للامم المتحدة . ومن الجدير بالذكر ان المشروع لم يحدد الفترة الزمنية المحددة ولم يحدد عدد الدول المطلوب موافقتها لكى يصبح القرار سارى المفعول .

رحب مندوب الولايات المتحدة بالمشروع الايطالى .

١٥ سبتمبر ١٩٦٥ :

●●● قدمت وفود دول عدم الانحياز فى لجنة نزع السلاح مذكرتين بشأن ضرورة عقد اتفاقية لوقف التجارب النووية تحت الارض ومنع انتشار الاسلحة النووية فى الدول التى لا تمتلكها .

وتدعو المذكرة الخاصة بوقف التجارب النووية تحت الارض ، الى ايجاد تعاون علمى فى المجال الدولى للتمهيد لعقد اتفاقية دولية بهذا الشأن . كما تدعو المذكرة الدول المالكة للاسلحة النووية الى وقف التجارب التى تجرى تحت الارض وتبلغ قوتها ٤٫٧٥ درجة ، وذلك كخطوة تمهيدية لتوقيع اتفاقية لحظر هذه التجارب حظرا تاما .

اما المذكرة الخاصة بوقف

انتشار الاسلحة النووية نص تدعو الدول المالكة للاسلحة النووية الى ضرورة الاتفاق على تقليل ما لديها من المخزون الذرى قبل ان تلتزم الدول غير النووية عدم الحصول على هذه الاسلحة.

صرح مندوب الولايات المتحدة بان حكومته لا تستطيع الموافقة على وقف التجارب النووية تحت الارض دون ان يكون هناك نظام للاشراف على وقف هذه التجارب .

●● صرح مندوب الاتحاد السوفييتى انه يرحب بمذكرتى دول عدم الانحياز .

● دعا مندوب البرازيل الى ضم مذكرتى دول عدم الانحياز الى التقرير الختامى للجنة الذى سيرفع الى الجمعية العامةللامم المتحدة .

١٦ سبتمبر ١٩٦٥ :

■ تقرر انتهاء الدورة الحالية للجنة نزع السلاح ، وقد اتفق أعضاء اللجنة على رفع مشروعىقرارين للجمعية العامة للامم المتحدة .

— **الاول** خاص بعقد مؤتمر عالمىلبحث موضوع نزعالسلاح.

— **الثانى** خاص بوضعمعاهدة لنزع السلاح نزعا عاما .

٢١ سبتمبر ١٩٦٥ :

■ ينعقد فى طوكيو المؤتمر التاسع لوكالة الطاقة الذرية ويشهده ١٤٠ مندوبا يمثلون ٧١ دولة . ومن الجدير بالذكر ان هذه هى المرة الاولى التى ينعقد فيها مؤتمر الوكالة السنوى خارج فيينا . وقد بدا المؤتمر بتوجيه النداء بضرورة مواصلة استخدام الطاقة الذرية للاغراض السلمية .

٢٢ سبتمبر ١٩٦٥ :

●● تقدم مندوب الاتحاد السوفييتى فى المؤتمر التاسع لوكالة الطاقة الذرية مشروعا من ثلاث نقاط يتضمن ما يلى :

— توقيع اتفاقية لحظر استخدام الاسلحة النووية .

— تلتزم جميع الدول بدون شروط ، الامتناع عن استخدام الاسلحة النووية .

— العمل لدعم محادثات نزع السلاح الشامل ووقف التجارب النووية .

○ اعترض المندوب الامريكى والمندوب البريطانى على المشروع السوفييتى بحجة ان هذه المسائل لا تدخل فى اختصاص وكالة الطاقة الذرية .

وقد وافق المندوب السوفييتى على تأجيل النظر فى المشروعبعد ان اقترح التأجيل مندوب الهند نيابة عن عدد من الوفود ، منها الجمهورية العربية المتحدة ونيجيريا والعراق .

٢٤ سبتمبر ١٩٦٥ .

●●● طلبت ٢٤ دولة افريقية فى الجمعية العامة للامم المتحدة بحث موضوع اعلان افريقيا قارة منزوعة السلاح النووى . ومن الجدير بالذكر ان الكونغو ليوبولدفيل رفضت التوقيع على الطلب الذى تقدمت به هذهالدول لادراج هذه المسألة ضمنجدول أعمال الجمعية العامة فى دورتها الحالية ، كذلك رفضت توقيع الطلب جامبيا التى اصبحتعضوا فىالامم المتحدة فى ١٩٦٥/٩/٢١.

٢٥ سبتمبر ١٩٦٥ :

● ذكر مندوب الولايات المتحدة فى الجمعية العامة للامم المتحدة ان بلاده على استعداد لتدمير اسلحة نووية تكفى لتحويل ٦٠ الفكيلو جرام من المواد الانشطارية الى الاستخدامات السلمية اذا دمر الاتحاد السوفييتى اسلحةتحتوى على ٤٠ الف كيلو جرام .

٢٨ سبتمبر ١٩٦٥ :

■ اختتم مؤتمر وكالة الطاقة الذرية اعماله بعد ان درس وسائل استخدام الطاقة الذرية للاغراض السلمية . وقد حث المؤتمر جميع الدول على الاسهام فى انجاح المفاوضات الخاصةبنزع السلاح نزعا تاما وحظر استخدام الاسلحة النووية وتدميرها .

٢٨ سبتمبر ١٩٦٥ :

■ رفع رئيس لجنة نزع السلاح (مندوب الجمهورية العربية المتحدة) قرارى اللجنة الى الجمعية العامة للامم المتحدة اللذين اتخذتهما فى جلسة ١٦ سبتمبر ١٩٦٥

١٥ اكتوبر ١٩٦٥ :

●●● القى وزير الخارجية الجزائرية خطابا فى الجمعية العامة للامم المتحدة حث فيه على عقد مؤتمر عالمى لنزع السلاح ، لتمكين الحكومات المختلفة من تحديد

وسائل وسبل نزع السلاح خلال هذا المؤتمر وذكر انه يجب تحريم الاسلحة النووية وتخفيض انتاجها، كما يجب ان يحدث الشىء نفسه وفى وقت واحد بالنسبة الى الاسلحة التقليدية .

١٨ اكتوبر ١٩٦٥ :

■ بدات اللجنة السياسية الرئيسية التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة مناقشةقضية حظر انتشار الاسلحة النووية ، واوضح السكرتير العام للامم المتحدة فى بيان له امام اللجنة ، ان مشكلة نزع السلاح تعتبر على جانب كبير من الاهمية ، وانه يجب اتخاذ

خطوات عاجلة لحظر انتشار الاسلحة النووية . وذكر ان الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة والدول الاعضاء فى لجنة جنيف متفقة على وجوب حظر انتشار الاسلحة النووية ولكنها لم تستطع تذليل العقبات الواقفة فى سبيل التوصل الى اتفاق بهذا الشأن .

●● القى مندوب الاتحاد السوفييتى فى اللجنة السياسية الرئيسية التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة بيانا ذكر فيه ان الوقت قد حان لحظر انتشار الاسلحة النووية ، ولذلك فان الاتحاد السوفييتى يقترح عقد معاهدة بحظر انتشار هذه الاسلحة . وهاجم المندوب السوفييتى على المشروع الامريكى الخاص بانشاء قوة نووية متعددة الاطراف بحلف الاطلنطى ، وذكر ان هذا المشروع سيتيح الفرصة امام كثير من الدول ومن بينها المانيا الاتحادية للحصول على الاسلحة النووية .

● تحدث مندوب الولايات المتحدة فى اللجنة السياسية الرئيسية التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة مؤكدا ان بلاده تعارض اى صورة من صور انتشار الاسلحة النووية ، ولا تسعى الى اقتسام اسلحتها مع الدول الاعضاء فى حلف الاطلنطى ، وان انتشار الاسلحة النووية يهدد الدول غير النووية قدر ما يهدد الدول النووية .

٢٢ اكتوبر ١٩٦٥ :

●●● القى مندوب الجمهورية العربية المتحدة بيانا فى اللجنة السياسية الرئيسية التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة ، دعا فيه الى توقيع معاهدة للحد من انتشار الاسلحة النووية بحيث تضمن حماية الدول الصغيرة من الدول النووية الكبيرة .

٢٤ اكتوبر ١٩٦٥ :

● اعلن المتحدث الرسمى باسم حكومة المانيا الاتحادية ان لودفيج ايرهارد رئيس الوزراء ، سيعرض اقتراحات جديدة بخصوص انشاء القوة النووية المتعددة الاطراف لحلف الاطلنطى اثناء اجتماعه بالرئيس الامريكى ليندون جونسون خلال زيارته للولايات المتحدة .

٢٦ اكتوبر ١٩٦٥ :

● اقترح مندوب الولايات المتحدة فى اللجنة السياسية الرئيسية التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة ، مشروع قرار بتيسير استئناف مباحثات لجنة جنيف لنزع السلاح فى وقت مبكر ، على ان تكون اتفاقية حظر انتشار الاسلحة النووية على راس الموضوعات التى سيبحثها اللجنة .

●● اعلن مندوب الاتحاد السوفييتى فى اللجنة السياسية الرئيسية التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة رفض بلاده للاقتراح الامريكى ، وذكر ان الاقتراح من شانه تاخير توقيع اتفاقية حظر انتشار الاسلحة النووية ، وان الاتحاد السوفييتى يرى ان تبحث هذه الاتفاقية فى الدورة الحالية للجمعية العامة للامم المتحدة .

●●● انتقد مندوب الهند فى اللجنة السياسية الرئيسية التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، وذكر ان اى اتفاقية لحظر انتشار الاسلحة النووية يجب ان تتضمن وجهات نظر كل من الدول غير المنحازة والدول غير المالكة للاسلحة النووية .

٢٧ اكتوبر ١٩٦٥ :

●● قدم مندوب الاتحاد السوفييتى فى اللجنة السياسية الرئيسية التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة مشروع اتفاقية لحظر انتشار الاسلحة النووية ، ذكر فيه ان على الدول النووية ان تلتزم بعدم تسليح اى دول اخرى بالاسلحة النووية بطريق مباشر او غير مباشر ، او اعطائها معلومات تمكنها من ذلك وان تلتزم الدول غير النووية بعدم صنع او محاولة صنع الاسلحة النووية سواء مستقلة او بالاشتراك مع دول اخرى .

٢٩ اكتوبر ١٩٦٥ :

●●● شكلت مجموعة دول عدم الانحياز فى اللجنة السياسية الرئيسية التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة ، لجنة خماسية تضم يوغوسلافيا ونيجيريا وافغانستان وشيلى والجمهورية العربية المتحدة ، لاعداد مشروع قرار بشان عقد مؤتمر عالمى لنزع السلاح لتقديمه الى اللجنة السياسية الرئيسية التابعة للجمعية العامة .

٤ نوفمبر ١٩٦٥ :

● اقترح وزير خارجية كندا مشروعا من اربع نقاط لحظر انتشار الاسلحة النووية والتحكم فى الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وهى :

اولا : تلتزم الدول النووية عدم منح هذه الاسلحة للدول التى لا تملكها .

ثانيا : ايجاد ضمانات دولية تلتزمها جميع الدول فيما يتعلق باستخداماتها السلمية للطاقة الذرية .

ثالثا : انشاء هيئة للنظر فى اية شكاوى فيما يتعلق بمسالة الضمانات الدولية للتحقق من الالتزامات التى تاخذها على نفسها كل دولة .

رابعا : ان يلتزم اكبر عدد من الدول التى تستطيع انتاج الاسلحة النووية التزاما ادبيا روح الاتفاق قبل توقيعه .

٥ نوفمبر ١٩٦٥ :

●●● قدمت دول عدم الانحياز الثمانى الاعضاء فى لجنة جنيف الى اللجنة السياسية الرئيسية التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة مشروع قرار بشان عقد اتفاقية دولية لحظر انتشار الاسلحة النووية . ويتضمن مشروع القرار : دعوة لجنة

الثمانية عشر للانعقاد ، وبحث الموضوع على اساس ان تتضمن المعاهدة توازنا مقبولا للمسئولية والالتزامات المتبادلة للدول النووية وغير النووية ، ووجوب منع انتشار الاسلحة النووية ، وان تكون نصوص المعاهدة عملية ومقبولة والا تتضمن شيئا يكون له اثر عكسى فى حق اية مجموعة من الدول فى عقد معاهدات اقليمية .

٨ نوفمبر ١٩٦٥ :

■ وافقت اللجنة السياسية الرئيسية التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة على مشروع القرار الذى تقدمت به دول عدم الانحياز الثمانى الاعضاء فى لجنة نزع السلاح بجنيف لحظر انتشار الاسلحة النووية ، وقد كانت الموافقة بأغلبية ٩٣ ضد لاشىء وامتناع كل من فرنسا وكوبا وغينيا ومالى وباكستان ورومانيا عن التصويت .

١٧ نوفمبر ١٩٦٥ :

●●● تقدمت مجموعة من دول عدم الانحياز (من بينها الجمهورية العربية المتحدة) الى اللجنة السياسية الرئيسية التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة ، بمشروع قرار يدعو الى عقد مؤتمر عالمى لنزع السلاح فى موعد لايتعدى عام ١٩٦٧ وتشترك فيه الصين الشعبية .

٢٣ نوفمبر ١٩٦٥ :

■ وافقت اللجنة السياسية الرئيسية التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة على مشروع القرار المقدم من مجموعة من دول عدم الانحياز ، الخاص بعقد مؤتمر عالمى لنزع السلاح تحضره الصين الشعبية بحيث لايتعدى موعد انعقاد المؤتمر عام ١٩٦٧ .

وقد تمت الموافقة على هذا القرار بأغلبية ٩٣ صوتا من ١١٧ .. ومن الجدير بالذكر أن فرنسا امتنعت من التصويت وان الولايات المتحدة وافقت على القرار مع ابداء تحفظات شديدة حول اشتراك الصين الشعبية فى المؤتمر

٢٦ نوفمبر ١٩٦٥ :

■ وافقت اللجنة السياسية الرئيسية التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة بأغلبية ٨٦ صوتا مقابل لاشىء وامتناع ١٢ عن التصويت ، على مشروع القرار الذى تقدمت به ٣٥ دولة من دول عدم الانحياز ، ويقضى بوقف اجراء جميع انواع التجارب النووية ويدعو الى مد نطاق معاهدة موسكو للحظر الجزئى للتجارب النووية بحيث تشمل التجارب التى تجرى تحت الارض ، كذلك يدعو مشروع القرار الى ضرورة انعقاد لجنة جنيف لنزع السلاح على وجه السرعة لبحث عقد معاهدة شاملة لحظر جميع انواع التجارب .

٢٩ نوفمبر ١٩٦٥ :

■ وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة بأغلبية ١١٢ صوتا مقابل لا شىء وامتناع فرنسا وفورموزا عن التصويت ، على مشروع القرار الخاص بعقد مؤتمر دولى لنزع السلاح تشترك فيه جميع الدول بما فيها الصين فى موعد اقصاه عام ١٩٦٧ . وكانت اللجنة السياسية الرئيسية التابعة للامم المتحدة قد وافقت على هذا المشروع يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٦٥ .

١ ديسمبر ١٩٦٥ :

●● أعلن متحدث باسم وزارة خارجية الصين الشعبية أن حكومته لن تشترك فى المؤتمر العالمى لنزع السلاح الذى دعت اليه الجمعية العامة للامم المتحدة .

■ وافقت اللجنة السياسية الرئيسية التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة على مشروع قرار باعلان قارة افريقيا كلها منطقة مجردة من الاسلحة النووية ، ويدعو المشروع الذى تقدمت به ٢٨ دولة افريقية جميع الدول الى عدم استخدام الاسلحة النووية او التهديد باستخدامها فى القارة الافريقية كما يدعو الى عدم صنع هذه الاسلحة واختبارها فى افريقيا او القيام بأى اجراء من شأنه حمل اية دولة أفريقية على صنع أسلحة نووية . وقد تمت الموافقة بأغلبية ١٠٥ أصوات ضد لا شىء وامتناع فرنسا والبرتغال وجنوب أفريقيا عن التصويت .

٣ ديسمبر ١٩٦٥ :

■ وافقت اللجنة السياسية الرئيسية التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة على قرار باعادة مباحثات نزع السلاح الى لجنة نزع السلاح بجنيف . ووفق على القرار بأغلبية ٧٨ صوتا ضد لاشىء وامتناع ١ عن التصويت .

٤ ديسمبر ١٩٦٥ :

■ اختتمت الجمعية العامة للامم المتحدة مناقشاتها بخصوص مسألة نزع السلاح والقى السكرتير العام للامم المتحدة خطابا امام الجمعية العامة اقترح فيه ان تستأنف لجنة جنيف لنزع السلاح اجتماعاتها على مستوى وزراء الخارجية .

٧ ديسمبر ١٩٦٥ :

■ وافق كل من الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة على دعوة لجنة جنيف لنزع السلاح لاستئناف اجتماعاتها يوم ١٨ يناير ١٩٦٦ .

نظريات الرقابة على نزع السلاح

نقدم فى هذا الجزء النظريات الخاصة بالرقابة على الاسلحة ونزع السلاح . وابرز النظريات التى سنقدمها هنا هى :

١ — نظــرية النزع المنفــرد للسلاح .

Theory of Unitateral Disarmament

٢ — نظـــرية التوازن فى التسلح .

Theory of Stabilization

٣ — نظرية الحظر المحدود

Theory of Limited Prevention.

٤ — النظرية التدرجية فى نزع السلاح .

The Gradualist Theory

٥ — النظرية الخاصة بالحرب المحدودة والرقابة على الاسلحة .

Limited War and Arms Control.

١ — نظرية النزع المنفرد للسلاح

يحبذ دعاة هذه النظرية نزع السـلاح من جانب الغرب حتى ولو لم يلجـا الشيوعيون الى هذا الاجراء اعتقـادا منه ان هذا السلوك هو امثل الطرق لتفادى الاخطار الرهيبة التى ينطوى عليها سباق التسلح . وفى تدعيم اقتراحاتهم يذهب انصار هذه النظرية الى توضيح المخاطر التى تشتمل عليها فكرة الردع المسلح التى تمثل محور الارتكاز فى استراتيجيات الغرب والولايات المتحدة على وجه خاص . فالحرب النووية فى نظرهم لم تعد احتمالا بعيدا بالنظر الى الاسباب العديدة التى قد تشعلها ، مثل كثرة عدد الحوادث وسوء التقدير ، والهجوم غير المرخص به من سلطة رسمية والتكاثر المستمر فى عدد الدول التى تملك اسلحة نووية واحتمال تحول الحروب المحدودة الى حروب عامة من طريق « التصاعد » ، والتوتر فى العلاقات الدوليـة وامكان تحول الحرب الباردة الى حرب ساخنة يستخدم فيها الطرفان ما فى حوزتهم من اسلحة ذرية ونووية . ويقول دعاة النزع المنفرد للسـلاح ان الردع ربما قدر له النجاح والاستمرار فترة من الزمن ولكنه ذو طابع موقت ولا يمنع وقوع الحرب فى اية لحظة . والخطر الرهيب الذى يتهدد الجنس البشرى باكمله فى هذه المرة هو احتمال فشـل فكرة الردع المبنى على استخدام الاسلحة الاستراتيجية النووية ذات القوة التدميرية غير المحدودة التى تكفى لان تنسف هذا العالم تماما مرات ومرات .

ويقول معظم الداعين الى النزع المنفرد للسـلاح ان استمرار هذا السـباق الرهيب للتسلح سينتهى يوما ما بافناء الجنس البشرى والحضارة الانسانية — وهم فى هذا يعارضـون نظرية الردع المتعدد الاشكال التى تقول ان افضـل الضمانات لمنع الحرب الاحتفـاظ بأداة عسكرية ضخمة تجعل من اللجوء الى الحرب عملية انتحارية يستحيل ان يقدم عليها احد الطرفين المتخاصمين — ثم يقولون انه حتى ولو وقعت حرب نووية صغيرة وادت الى اخفاء ثلث سـكان الولايات المتحدة فان الحضارة الغربية سوف تتداعى وتنهار ، فالمجتمعـات الانسانية فى نظرهم عبارة عن وحدات عضوية متكاملة ، ولا يمكن استئصـال بعضها دون تأثير ضار شديد فى بقية هذه الوحدات هذا بالاضافة الى التشـويه الذى يتركه الاشعاع والغبار الذرى الذى يمكن ان يصيب المجتمع بافدح الاضرار وفى هذا يقول اريك فروم احـد علمـاء النفس ومن ابرز مجندى نزع السـلاح من جانب واحد .

« ان التخريب النووى سوف يخلق من الرعب والحقد واليأس مالا يمكن مقارنته بالدمار النفسى الشـامل الذى تسبب فيه الموت الاسود فى العصـور الوسطى . ان الاثار التى سيتركها هذا التخريب سوف تؤدى الى خلق شـكل جديد من أشكال البربرية الاولى » .

(Erich Fromm "The case for Unilateral Disarmament, Daedalus, Vol. 89. No. 4, Fall 1965, p. 1018)

وفى موضوع آخر يقول اريك فروم :

« ان الحياة فى ظل التهديد الدائم بالتـدمير والخـراب ، تخلق آثارا سيكلوجية ضارة فى معظم الكائنـات الانسانية ، اذ تخلق الرعب والعداء ، وجمود الشعور وعدم الاكتراث بجميع القيم الانسانية التى تزين بها . وهذا كله كفيل بان يحولنا الى فئة من الهمجيين التى تمتلك فى ايديهـا افتك اسلحـة الحرب . ونحن اذا كنا جادين فى دعوانا ان هدفنا هو الابقاء على الحرية ، فيجب ان نقر بالحقيقة الواضحة وهى انه

سواء نجحت فكرة الردع او لم تنجح ، فلن تكون هناك حرية على الاطلاق » . (نفس المرجع صفحة ١٠١٩) .

وبخلص دعاة النزع المنفرد للسلاح الى القول بأن سباق التسلح غير مبنى على اى منطق على الاطلاق . فالغرب مثلا يبرر دخوله مضمار هذا السباق الرهيب بدعوى المحافظة على كيانه ووجوده ، بينما يؤدى هذا السباق ذاته ، وامتلاك كميات اكبر من الاسلحة الذرية والنووية ، الى تهديد بقائه وحياته . فالمسألة لم تعد مجرد التضحية بحياة عدد محدود نسبيا من الافراد للابقاء على حياة وقيم الغالبية من المجتمع، كما كان الحال فى الحروب السابقة ، ولكن الحرب اليوم أصبحت تهدد المجتمع كله بخطر الافناء التام . وعلى هذا فالاستمرار فى التسلح هو محض جنون لا سند له من المنطق او العقل . ولا يقتصر هذا الحكم على الغرب — هكذا يقول دعاة النزع المنفرد للسلاح — ولكن يتعداه الى الشيوعيين ايضا ، فهم مجابهون بالاخطار نفسها ومعرضون للنتائج ذاتها اذ أن سباق التسلح لا ينتج عنه سوى توليد الحقد المتبادل ، وتشكك كل طرف فى نوايا الطرف الاخر ، وخلق منافسة قاتلة معقدة سوف يستحيل بمرور الوقت اجتنابها ، ومما يزيد المشكلة تعقيدا تعثر المفاوضات الخاصة بنزع السلاح وعدم استعدادات اى من الطرفين للتزحزح عن موقفه .

لذا فالحل الوحيد فى نظر دعاة هذه النظرية للحيلولة دون وقوع كارثة نووية لا يعلم احد مداها ، هو الاقدام على نزع السلاح من جانب واحد ، ولازالة المخاوف والشكوك التى قد تراود الشيوعيين من هذا الاجراء ، يجب على الغرب ان يفتح ابوابه للتفتيش غير المقيد امام الشيوعيين . والحقيقة ان دعاة النزع المنفرد لا يعتقدون فى امكان النزع المتبادل فى وقت واحد Simultaneous mutnal disarmament وبالشروط التى تنص عليها الاتفاقات الثنائية بشأن الرقابة على الاسلحة ، بدعوى أن مثل هذا النزع المتبادل قد يقترن بشكوك تساور الطرفين مما يعرقل اتمام العملية . فهم يصرون على هذا النزع المنفرد للسلاح فى الحال على امل ان الطرف الاخر سوف يستجيب لهذا الاجراء باجراء مماثل ، وان كانت هذه الاستجابة ليست فى نظرهم شرطا ضروريا لبدء عملية النزع المنفرد للسلاح . وعلى العموم فهناك اتفاق عام بين محبذى هذه النظرية حول الخطوط العريضة لها والمنطق الذى تنبنى عليه ، وان كان هناك ثمة اختلاف بينهم حول نطاق هذا النزع ، ونوع الاجراء الذى ينبغى اتباعه للوصول الى هذا الهدف .

ودعاة نظرية النزع المنفرد للسلاح — رغم أن عددهم محدود نسبيا — ينتمون الى عدة بيئات دينية واجتماعية وفكرية وحتى عسكرية . فهناك الدعاة الدينيون ومعظمهم من طائفة الكويكرز ، وهناك الدعاة الاشتراكيون ، وهناك فلاسفة مثل برتراندراسل وعلماء نفسيون مثل جيروم فرانك واريك فروم ، وبعض قادة عسكريين مثل ستيفن كنج هول . وهناك الجماعات الصغيرة التى تدعو الى مثل هذا الهدف وتوجد فى رحاب الجامعات الامريكية . وبالاضافة الى ذلك هناك جمعيات يتركز نشاطها على الدعوة الى النزع المنفرد للسلاح ومنها جمعية خدمة الاصدقاء الامريكيين وحملة التسلح النووى وجمعية حظر اعمال العنف وعصبة مقاومى الحرب والتوفيق الودى وجمعية صانعو السلام وجمعية الدعوة الى سياسة نووية حكيمة وهذه الجمعية الاخيرة وان كانت أكبر الجماعات الامريكية الداعية الى السلام — الا أنها لا تحبذ فى الواقع النزع الشامل أو النووى للسلاح فهى دعوة الى بعض الاجراءات المنفردة مثل الانسحاب من بعض مناطق الاحتكاك ، والحظر التام للتجارب النووية وذلك للتخفيف من حدة التوتر الدولى وفتح الطريق أمام المفاوضات المثمرة واتفاقات نزع السلاح المتعددة الاطراف .

وحركة النزع المنفرد للسلاح أو النزع من جانب واحد اقوى فى بريطانيا منها فى الولايات المتحدة ، فبينما نجد ان تركيب هذه الحركة فى امريكا يتكون بصفة رئيسيه من الطلبه واساتذة الجامعات والمثقفين ، ففى بريطانيا يؤيد هذه الحركة عدد من اعضاء البرلمان ، وبعض اتحادات العمال وكثيرون ممن يتكون منهم الجناح اليسارى لحزب العمال البريطانى ، اما فى الولايات المتحدة فليست هناك جماعات سياسية على مثل هذا القدر من الاهمية كما لا توجد اية زعامات تحبذ مثل هذا الاجراء .

والسبب فى هذا الاختلاف يرجع الى طبيعة التفاوت فى الظروف التى تخضع لها الدولتان ، فبريطانيا اقرب جغرافيا الى الاتحاد السوفيتى وسكانها متركزون فى مناطق صغيرة ، والصواريخ الروسية القريبة المدى وكذا قاذفات القنابل يمكن ان تحيل الجزر البريطانية الى مجموعة من الاطلال ، وقد صرح خروشوف مرة بأن فى مقدور الاتحاد السوفيتى ان يمحو بريطانيا من الوجود بستة قنابل نووية فقط . كذلك فان بريطانيا لا تتوافر لها القوة النووية الرادعة المستقلة التى تكفل لها مواجهة التحدى النووى السوفيتى ، هذا بالاضافة الى ضعف اقتصادها وعدم قدرته على الصمود حتى فى حرب نووية صغيرة ، وعلى هذا ففى اية حرب نووية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى سوف تكون قدرة بريطانيا على الثأر محدودة ، والدمار الذى سيلحق بها سيكون هائلا وفرصتها فى البقاء والاستمرار ستكون ضعيفة للغاية . ولا تقتصر الحجج فى بريطانيا على هذا فقط ، فدعاة النظرية هناك لايعتقدون أن وزارة الخارجية الامريكية ، وادارة المخابرات المركزية الامريكية والرئيس الامريكى سوف يتصرفون على الدوام بمنتهى الحكمة والحذر السياسى ويخشون من أن يلحق ببريطانيا خراب نووى نتيجة لسوء تصرف الولايات المتحدة تجاه الكتلة الشيوعية وعلى هذا — هكذا يقولون — فأن نزع سلاح انجلترا النووى ، وانسحابها من الاحلاف وغيرها من الاحلاف العسكرية التى تشترك فيها مع الولايات المتحدة سوف لا يعرض بريطانيا لاخطار اكثر من تلك التى تتعرض لها اية دولة محايدة .

٢ — نظرية التوازن فى التسلح

تقوم هذه النظرية الخاصة بالرقابة على الاسلحة والمبنية على فكرة التوازن او الاستقرار على الافتراض القائل بأن الحروب يمكن تجنبها اذا ما كان هناك مستوى متكافىء من التسلح لكل من

الطرفين . وهذا يمكن الحصول عليه عن طريق خلق نوع من التكافؤ فى المخزون الحالى من الاسلحة ، ثم وقف انتاج الاسلحة ، وفرض ضمانات عملية وفعالة بشأن التحقق من مطابقة هذه الاجراءات لنصوص الاتفاقات التى تعقدها الاطراف المعنية ، وبهذا تتبدد مخاوف كل طرف بخصوص النوايا العدوانية أو الخطط الهجومية لطرف الاخر ، اذ أن هذا التكافؤ سوف يضمن عدم لجوء اى من الطرفين الى اثارة حرب وهو يعلم انه لا يملك فيها ميزة التفوق التى يمكن ان تحقق له بعض الاهداف التى يضعها لنفسه مقدما .

ولكن دعاة هذه النظرية ينقسمون الى فريقين : الفريق الاول يحبذ خلق هذا التوازن فى جميع قطاعات التسلح النووى والتقليدى ولذا تعرف مدرستهم باسم مدرسة التوازن الشامل ، أما الفريق الاخر فيحبذ خلق هذا التوازن فى قطاع الاسلحة النووية وحدها ، ولذا أطلق عليهم لفظ مدرسة التوازن النووى .

والواقع أن مدرسة التوازن الشامل فى التسلح تتبنى النظرية الوحيدة التى تهدف الى القضاء التام على العنف الدولى ، ومنع استخدام القوة المسلحة فى حل المنازعات الدولية ، وهو الامر الذى يخفى مصاعب عملية جمة على نظم التفتيش التى تقترن بها .

ودعاة الاستقرار الشامل فى مستويات التسلح النووى والتقليدي يعتقدون أنهم بخلق حالة التكافؤ فى مختلف قطاعات الاسلحة ، يحذفون بالتالى الاداة التى تستند اليها الحروب . وهم يقولون ان نزع السلاح ليس هدفا نهائيا فى حد ذاته ، ولكن الابقاء على السلام الدولى هو ذلك الهدف ، والسلام لا يمكن تدعيمه وضمانه الا بالابقاء على مستوى متكافىء من التسلح وليس عن طريق النزع الكامل للسلاح . وهم يدعمون منطقهم بقولهم ان الابقاء على مستوى معين من التسلح يجنبنا الخطر الجانبى الاكبر الذى يكمن فى عملية نزع السلاح ، الا وهو العجز التام من مواجهة خرق اتفاقات نزع السلاح من جانب اى من الطرفين ، أما فى ظل التسليح المتكافىء ، فنحن نتفادى الخطر الذى ينطوى عليه سباق التسلح — الا وهو المواقف التى تعزى بالهجوم والتى يتخيل فيها احد الطرفين أن خصمه أضعف منه نسبيا . وأنصار هذه النظرية يستخدمون السوابق التاريخية فى تدعيم الافتراضات التى تبنى عليها نظريتهم . فهم يشيرون باستمرار الى فاعلية نظام توازن القوى الدولى الذى توصل اليه مؤتمر فينا واستطاع أن يبقى على السلام فى أوربا لفترة مائة عام تقع بين ١٨١٥ — ١٩١٤ .

وخطط التفتيش والمراقبة التى يدعو اليها محبذو نظرية الاستقرار الشامل فى الاسلحة النووية والتقليدية تتصف بالتعقيد المتناهى مما يخلق مشاكل لا حصر لها فى ضرورة التحقق من الضمانات التى تقدمها كأساس لبلوغ الهدف الذى تسعى اليه فالرقابة الشاملة على الاسلحة بأنواعها النووية والتقليدية — تتطلب التفتيش على كل مراكز الابحاث المتعلقة بتطوير وانتاج وتوزيع الاسلحة ، الامر الذى يستدعى بالتالى اخضاع جميع المعامل ومراكز الابحاث مهما صغر شأنها للتفتيش خشية أن يكون نشاطها ممتدا الى تطوير بعض الاسلحة الجديدة مما يؤثر بالتالى فى حالة التوازن القائم .

وقد وجه النقد الى هذه النظرية على أساس أنه حتى فى أكثر ظروف التفتيش دقة وصرامة ، فانه لن يكون من المستحيل التهرب من اتفاقات الرقابة الشاملة على الاسلحة بتحويل جزء من الانتاج السلمى الى انتاج الاسلحة النووية ، ويضربون مثلا لذلك بقولهم انه لو لجأ أحد الاطراف الى سرقة ما يوازى ثلاثة فى المائة من المواد الانشطارية التى تستخدم حاليا فى الاغراض السلمية ، فسوف يمكن هذا من انتاج تسعة وعشرين قنبلة نووية سنويا كل قنبلة منها تعادل فى قوتها التدميرية القنبلة التى القيت على هيروشيما ، ثم يقولون ان هذه الصعوبة فى التحقق العملى من عملية تحديد مستوى التسلح هذه تنطبق أيضا على الاسلحة التقليدية .

أما محبذو نظرية الاستقرار اوالتوازن فى مستوى التسلح النووى فقط فهم يشيرون الى المشاكل والصعاب الجمة التى يشتمل عليها نظام التفتيش بالنسبة الى جميع أنواع الاسلحة كما يقترح دعاة التوازن الشامل ، وكذلك يشيرون الى المنازعات الحادة الناشئة بين كل من الكتلتين المعنيتين بسبب تضارب معتقداتهما ومصالحهما . وهم يشعرون أن هذه الاختلافات سوف تجد من وقت الى آخر تعبيرا لها فى استخدام القوة اذا ما أخفقت جميع الوسائل الاخرى . ويقولون انه مالم نترك مكانا لهذا الاحتمال ، فان نظام الرقابة على الاسلحة سوف ينهار برمته ، وعلى هذا تحبذ هذه النظرية خلق هذا التوازن والتكافؤ فى قطاع الاسحة النووية كوسيلة للتحكم فى أكبر مصادر الخطر فى سباق التسلح ، بينما نبقى على احتمال وقوع الحروب المحدودة .

ويقول أنصار هذه النظرية انه لكى تكون عملية التوازن النووى أكثر فاعلية ، فان اهداف الحرب وكذلك الاسلحة المستخدمة فيها يجب أن تكون محدودة . وفى هذا النطاق قد يكون مسموحا للطرفين أن يتقاتلا من أجل السيطرة على دولة ثالثة أو على احدى مناطق الحدود أو الممرات المائية والجوية ولكن يجب الا يسعيا الى احراز النصر التام ، اذ ان هذا قد يدفع الطرف الخاسر الى استخدام الاسلحة النووية فى احدى لحظات اليأس . ومن ثم فان التكافؤ فى قطاع الاسلحة النووية — هكذا يقال — سوف يمنع احتمال وقوع الحرب النووية بجعلها تبدو وقد فقدت ميزتها بالنسبة الى أى من الجانبين .

والحقيقة ان الخطط الخاصة بالتفتيش والمرتبطة بهذه الاسلحة النووية يمكن جعلها فعالة نسبيا — كما يقول دعاة التوازن النووى — عن طريق قصر التفتيش على وسائل نقل وتوزيع هذه الاسلحة وبصفة أساسية على الصواريخ وقاذفات القنابل التى بدونها يصعب هذا القيام بأى هجوم نووى شامل وفعال .

٣ — نظرية الحظر المحدود

لا تعتقد نظرية الحظر المحدود بأن الحروب — حتى الحروب النووية — يمكن تجنبها والقضاء عليها ، وأقصى ما يمكن التوصل اليه فى هذا الصدد هو ضمان عدم تحول الحرب الى حرب دمار شامل حتى ولو استخدمت فيها الاسلحة النووية . وعلى هذا تركز هذه النظرية اهتمامها على كيفية تفادى النتائج التى لا يرغبه

فيها الطرفان ، وهى النتائج التى تنجم عن حروب الانتحار المتبادل والحرب بطريق الخطأ .

وبغية تفادى هذا الانتحار المتبادل ، فان نظرية الحظر المحدود تقترح على كلا الجانبين عدم تطوير أسلحتهم النووية والذرية أكثر من الحد الرهيب الذى وصل اليه تطورها ، وأن يمتنعا عن انتاج وسائل الحرب الكيماوية والبيولوجية التى يمكن ان تكون لها نفس القوة التدميرية الخطيرة . اما فيما يتعلق بتفادى الحرب بطريق الخطأ فهذه النظرية تدعو الى الحذر والتريث وتفسير التحركات الدفاعية لاحد الطرفين على انها استعداد للهجوم، أو الظن بأن القاء قنبلة بطريق الخطأ أو بدون تصريح من القيادة المسئولة على أنه اعلان للحرب .

ولما كان من شأن ازدياد انتشار الاسلحة الذرية والنووية وكثرة عدد الدول المالكة لها ، ان يزداد احتمال وقوع الحرب بطريق الخطأ ، مما قد يتسبب عنه اصطدام الكتلتين الشيوعية والغربية فى حرب نووية عامة ، فقد دفع هذا انصار نظرية الحظر المحدود الى مطالبة الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ببذل اقصى جهودهما لوقف تسرب وانتشار الاسلحة النووية الى الدول الاخرى . وقد دعا هذا بعض نقاد نظرية الحظر المحدود الى القول بأن مثل هذه الدعوة تقترن بمصاعب عملية لايمكن التهوين منها ، اذ ان اعطاء دولة نووية مثل هذا السلاح لدولة حليفة ، أو انتاج دولة للاسلحة النووية بطريقة سرية ، كل هذا يحتم اجراء تفتيش على مستوى عال للتأكد من حصر امتلاك الاسلحة النووية فى أضيق نطاق وهو أمر جد عسير .

٤ ـ النظرية التدرجية

تهدف هذه النظرية الى تقليل العنف الدولى ووقف سباق التسلح باقتراحات معينة سنذكرها فيما بعد . ومن ابرز دعاة هذه النظرية فى الولايات المتحدة وليام دامندون ، والبرت هوزيلتز وروبرت بيكوس ، ومارك راسكين ، ودانيد رايزمان ، وتشارلس اونسجرد. ومن ضمن الجمعيات او الهيئات المحبذة لها جمعية المراسلات ، والاتجاه نحو السلام .

واسم النظرية التدرجية مشتق من المعنى المستفاد من ان العمل بمقتضاها يجرى على عدة مراحل متداخلة ، ويرتبط تنفيذ كل مرحلة بمدى نجاح المرحلة السابقة لها . وفى تقدير هذه النظرية :

١ ـ ان الاتحاد السوفيتى قد زاد بدرجة ضخمة من قوته العسكرية فى مواجهة الولايات المتحدة خلال السنوات العشر الاخيرة .

٢ ـ ان القوة النووية للاتحاد السوفيتى ووسائله فى توزيع ونقل هذه الاسلحة النووية خاصة بواسطة الصواريخ وقاذفات القنابل بعيدة المدى لا تقل عن تلك التى للولايات المتحدة . لها فى مجال الاسلحة التقليدية فان تفوق الاتحاد السوفيتى ليس محل جدل على الاطلاق .

٣ ـ انه رغم الانخفاض النسبى فى قوة الغرب بالقياس الى ضخامة مخزون الاتحاد السوفيتى من الاسلحة الذرية والنووية وتطويره الدائب لوسائل نقلها عبر القارات ، مازال الغرب يمتلك قوة عسكرية ضخمة تمكنه من الدخول فى حرب شاملة ضد الاتحاد السوفيتى .

٤ ـ ان كلتا الكتلتين الغربية والشيوعية على علم تام بالاتى :

(أ) النتائج التى يمكن ان تسفر عنها حرب محدودة نووية أو تقليدية .

(ب) نتائج الحرب النووية الشاملة .

(ج) الاحتمال الكبير لنشوب حروب محدودة .

(د) احتمال تطور الحرب المحدودة الى حرب نووية شاملة .

كل هذه العوامل مجتمعة تمثل فى تقديرات اصحاب هذه النظرية مبررا لخفض مستويات التسلح كوسيلة لدعم السلام ولكن هذه النظرية تقوم فى دعوتها الى خفض التسلح على افتراضات تناقض تماما تلك التى قامت عليها نظرية دعاة النزع المنفرد للسلاح ، فهى لاترى ضرورة فى هذا النزع المنفرد كوسيلة للخروج من المأزق الحالى بشأن هذه المشكلة فالغرب كما تقول النظرية ـ يمكن ان يتفاوض حول خفض السلاح دون أن يلجأ مقدما الى هدم قوته العسكرية فى اصطدام الكتلة الشيوعية وفتح الطريق أمامها للتوسع والسيطرة . فكلا الجانبين يمكن أن يشتركا فى خطط من شأنها وقف سباق التسلح وتمهيد الطريق أمام التقسيم النهائى لجميع الاسلحة وحل التنظيمات العسكرية المرتبطة بها .

وعملية تخفيض التسلح كما تقترحها هذه النظرية ، تجعل نزع السلاح على مرحلتين ـ نزع السلاح التقليدى ونزع السلاح النووى ـ وتشمل كل مرحلة على عدة خطوات مثل اغلاق القواعد العسكرية ، وتخفيض حجم الجيوش ، وتدمير بعض الاسلحة البحرية كالطرادات والمدمرات ، وان كان ذلك يجرى على فترات طويلة من الزمن . وتبعا لمبادىء هذه النظرية التدرجيه ، فان الاقدام على تنفيذ مرحلة يجب ان يكون مرتبطا بمدى النجاح الذى حققته المرحلة السابقة لها حتى يمكن تفادى كل المخاطر التى يمكن تفاديها عن طريق مجموعة من اجراءات التفتيش والضمانات. وفى كل الظروف والاحوال يتم تخفيض التسلح والتفتيش على قدم المساواة من حيث المدى والتدريج .

وتقول هذه النظرية أن الخطر الذى يكمن فى الاسلحة النووية وضرورة التخلص منها بأسرع ما يمكن ليست محل خلاف او جدل . ولكن هذا لن يكون ممكنا الا بعد نزع السلاح التقليدى اولا ، اذ ان النزع النووى يعنى فى الواقع عن الوسيلة الفعالة للحماية المسلحة ، فالنزع النووى للسلاح يتطلب تفتيشا على نطاق ضخم ، والاسلحة التقليدية لا تمثل ضمانا ضد أى خرق نووى .

المرحلة الاولى كما ذكرنا تختص بنزع السلاح التقليدى

١ ـ واول خطوة فى هذا السبيل هى الكف عن مراكمة الاسلحة . وهذه الخطوة المبدئية لا تستدعى فى نظر دعاة هذه النظرية الاقدام على وضع نظم للتفتيش والمراقبة ، اذ ان هذه يمكن وضعها موضع التنفيذ وعلى نطاق كبير فى المراحل التالية للتأكد من مطابقة تصرفات الاطراف الداخلة فى اتفاقات خفض التسلح لما سبق أن اتفق عليه فى هذا الصدد . فمثلا يمكن للمخابرات أن تقوم بدور ولو محدودا للتأكد ، كما انه يمكن تحليل الميزانيات الخاصة باطراف هذه الاتفاقات ـ وان لم تكن هذه وسيلة فعالة جدا ـ للتحقق من أن الاعتمادات التى كانت

ترصد لاغراض التسلح قد خفضت تمشيا مع الاوضاع الجديدة ، فاذا ادعى احد الاطراف انه حول هذه الاعتمادات لاغراض زيادة انتاج السلع الاستهلاكية مثلا ، وجب التأكد كشاهد على صحة هذا الادعاء — بما اذا كان هناك ارتفاع ملحوظ فى مستوى المعيشة ، واذا قيل انها خصصت لاغراض المعونة الخارجية وفى تطوير اقتصاديات الدول المتخلفة ، وجب التأكد مما اذا كانت فى هذه الدول زيادة فى انشاء المصانع والطرق والخزانات وما الى ذلك . ويقول انصار هذه النظرية انه قد يكون من الممكن اخفاء حوالى عشرين فى المائة من ميزانية التسلح بتحويل اعتمادات مخصصة لاغراض مدنية الى عملية التسلح . ولكن اية محاولات لخرق الاتفاقات الخاصة بالحد من الانفاق على التسلح سوف يمكن اكتشافها حتى فى المجتمعات المقفولة .

٢ — ثم تجىء الخطوة الثانية ببدء عملية التخصيص فى الاسلحة التقليدية ، وقد تبدأ بعمليه تدمير لبعض انواع هذه الاسلحة ويراعى فيها انها قليلة العدد نسبيا ، على ان تكون من النوع الكبير الذى يكلف انتاجه مبالغ باهظة مثل المدمرات . فعددها الصغير واحجامها الضخمة تجعل من السهل اكتشاف وضبط اى خرق يقوم عليه احد الاطراف ، كما ان تكلفة انتاجها الباهظ لا تغرى ايا من الطرفين باعادة صنعها سريا ، رغم عدم استحالة هذا الاحتمال .

ولكن لما كانت الاعداد التى تمتلكها الدول من الاسلحة المختلفة ليست متكافئة ، ولما كان خفض التسلح يهدف الى خلق مستوى متوازن من التسلح بين الكتلتين ، لذا وجب ان يكون هناك معدل لتبادل التخفيض يتفق عليه لتقدير نصيب كل جانب فى عملية تدمير هذه الاسلحة على نحو يضمن هذا التكافؤ الذى تهدف هذه الاتفاقات الى ايجاده . ويقول دعاة هذه النظرية أن هذه الحقيقة تتطلب مجهودات صعبة فى البحث والتفاوض اذ أن الاختلافات لا تنصب فقط على التفاوت فى عدد او كميات الاسلحة التى يتمثلها الجانبان ، ولكن تنصب ايضا على المركز العسكرى لكل منهما . فالغرب له سواحل وطرق بحرية طويلة مما قد يتطلب اسلحة بحرية ضخمة لحمايتها بينما نجد الشرق يتمتع بتركيز برى او ارضى اكبر وطبيعة الدفاع عنه تستلزم اسلحة من نوع مغاير لتلك التى يحتاج اليها الغرب) .

ثم يقولون ان فى هذه المرحلة يمكن الاقدام على تطبيق نظم التفتيش الخارجى اذ ان الاسلحة المنزوعة سيتم نقلها الى مناطق يتفق عليها خارج اقاليم الدول اطراف هذه الاتفاقات ويتم تدميرها تحت رقابة مشتركة ، ومتى تم تدمير هذه الاسلحة الكبيرة يصبح من السهل الاقدام على تدمير الاسلحة الاصغر نسبيا مثل الغواصات وقاذفات القنابل والمقاتلات السوبر سونيك وغيرها . ويقولون ان هناك من يقترح تحويل جزء من هذه الاسلحة الى الاستخدامات المدنية مثل استخدام قاذفات القنابل فى اغراض الطيران المدنى والمدمرات كسفن تجارية ، والدبابات كجرارات ، ويقولون انه يمكن النظر فى هذا الامر بمرور الوقت وحينما تتوطد الثقة بين الطرفين وتنتهى المخاوف والشكوك ، ويثبت التفتيش فاعلية اذ يمكن حينئذ نقل بعض هذه الانواع الى اقاليم دول محايدة. ويتم نزع جميع الاجهزة ذات القيمة العسكرية المباشرة فيها وتحويلها الى الاغراض المدنية السلمية الى الحد الذى يجعل من اعادة تسليمها امرا عسيرا للغاية ولا مبرر له .

ويضيف انصار هذه النظرية قائلين انه قد يظهر بعض الغش فى هذه المرحلة بطريقة اهمها اهمال تقديم تقارير عن بعض الاسحة التقليدية سواء كانت هذه فى حوزة احد الاطراف فعلا او فى مرحلة الانتاج . ولكن يقلل من خطورة هذا التهرب ان قطع الاسلحة الكبيرة مثل المدمرات يسهل اكتشافها كما ان الوقت اللازم لانتاجها طويل نسبيا ، كما ان مثل هذه الاسلحة لن تتيح ميزة تفوق عسكرى حاكم من اى نوع (اذا ما اخذنا فى الاعتبار انه حتى هذه المرحلة يظل كل طرف محتفظا بترسانته من الاسلحة الذرية والنووية) مما يجعل انتاجها مجرد تبديد اقتصادى كما ان هذا الخرق قد يتسبب فى نسف اتفاقات الرقابة على الاسلحة ، وهما خسارة كبيرة لن يعادلها هذا الكسب الضئيل الناجم عن الغش والتحايل الذى قد يلجأ اليه اى من الطرفين .

٣ — اما الخطوة الثالثة فتأتى فى صورة تدمير للقواعد العسكرية وفى هذه المرحلة يتم اغلاق و تدمير القواعد والمطارات العسكرية وفقا لخطة متفق عليها وطبيعة التفتيش فى هذه المرحلة تتوقف بالضرورة على مواقع هذه القواعد اذ ان بعضا منها يقع فى اقاليم دول خارجه عن نطاق هذه الاتفاقات . وتتوقف فاعلية التفتيش على مدى استعدادها بقبول مبدأ التفتيش المفاجىء فى اى وقت على القواعد الواقعة فى اراضيها او باقامة نقط مراقبة هناك للتأكد من التدمير الفعلى لهذه القواعد ، وبالاضافة فمن الممكن الاتفاق على ان تكون بعض المناطق منزوعة السلاح ومفتوحة للتفتيش من جانب اى من الطرفين فى اى وقت . وقد تعتمد هذه الدول على اجهزة التفتيش الالكترونية والاقمار التى تطلق للفضاء، كما انه قد يكون من الممكن الاتفاق على التفتيش الجوى فوق هذه المناطق المجردة من السلاح . ويقولون ان الميزة الرئيسية لاقمار المراقبة من الفضاء ، هى انها مع كونها على أعلى درجة من الكفاية فى الكشف عن اماكن هذه القواعد والمطارات يصعب عليها الكشف عن الاسرار العسكرية الاخرى مثل مخازن الاسلحة النووية ، ومراكز الابحاث العسكرية ، ولا يمكن ان تقوم بعمليات تخريبية يخشى منها اى من الطرفين ، وينطبق هذا القول ايضا على التفتيش الجوى .

٤ — اما الخطوة الرابعة فتأتى فى صورة تسريح للجيوش فالتدمير المستمر للسفن الحربية ، والطائرات والقواعد العسكرية سوف ينجم عنه بالضرورة تخفيض فى حجم الجيوش . وعملية الاتفاق على مدى التخفيض فى حجم هذه الجيوش ليست من الصعوبة بمكان ، لقد سبق للاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ان وصلا الى شبه اتفاق بهذا الخصوص عام ١٩٥٦ . والتفتيش على عملية تسريح الجيوش يعتمد فى جانب منه على تقارير المخابرات ، فليس هناك اصعب من ان تخفى دولة مثلا مليون جندى او نصف مليون ، اما اذا حدث غش فى حدود عشرات الالاف من الجنود مثلا ، فلن يكون لهذا اضرار ذات قيمة فى هذه المرحلة ، وسيسهل اكتشافها فى المراحل التالية ومع نمو نظام التفتيش وقبل التنازل عن الاسلحة النووية .

٥ — اما الخطة الخامسة والاخيرة ف المرحلة الاولى — مرحلة نزع الاسلحة التقليدية — فتأتى بارسال مراقبين للتفتيش الى داخل الدول التى نزعت سلاحها ، وذلك تمهيدا للمرحلة الثانية وتتمثل هذه الخطوة ف اعلان كل من الطرفين تقسيم اقليمه الى نوعين من المناطق : النوع الاول يتم فيه حفظ الصواريخ والاسلحة النووية التى سيتم نزعها ف المرحلة الثانية ، اما النوع الثانى فهى مناطق خالية من الاسلحة تماما . وهذه المناطق يجب أن تكون كبيرة ف المساحة ، مثل جعل جنوب كاليفورنيا اقليما من النوع الاول ، وذلك للتأكد من أن أيا من الجانبين لن يلجأ الى تدمير مخزون الطرف الاخر من الاسلحة النووية اذا ما تركز هذا ف منطقة ضيقة . والمناطق المسلحة التى سيتم نزع سلاحها يمكن بالتالى تقسيمها الى عدد من الاقاليم . وفى كل عام يتم فتح أحدها للتفتيش ، وفى غضون مدة معينة من الزمن يتم نزع سلاحها النووى كله ، ويكون التفتيش قد وصل أقصى مراحله .

المرحلة الثانية : مرحلة نزع السلاح النووى :

١ — تبدا هذه المرحلة بوقف انتاج وتطوير الاسلحة النووية والوسائل المستخدمة ف نقلها مثل الصواريخ . ونزع السلاح النووى يمكن ان يسلك خطوات مشابهة لتلك التى تتبع ف عملية نزع السلاح التقليدى . واول خطوة ف هذا الخصوص تكون باعلان كل من الجانبين ما ف حوزته من اسلحة نووية ووسائل نقلها ، باعطاء ارقام مسلسلة لهذه الاسلحة بطريقة منتظمة لا تضارب فيها ، وسوف يمكن التأكد من مدى أمانة كل طرف ف اعلان ما يملكه من هذه الاسلحة ف المراحل المتقدمة للعملية . ولكن ف هذه الخطوة المبدئية يمكن الاعتماد على عنصر المخابرات وبعض اجراءات خفية للتفتيش ، ويكون الهدف منها ليس التعرف على مواقع تخزين الاسلحة النووية ولكن للتأكد من ان عملية الترقيم لا تلاعب فيها مثل اغفال ترقيم بعض الاسلحة او اعطاء قطعتين من السلاح رقما واحدا ، ومتى يثبت ف هذه المرحلة الاولية عملية التلاعب بالارقام وجب اعتبار هذا خرقا شديدا للاتفاقات اذ انه من شأن هذا انه يمكن الطرف المتلاعب من تجميع كميات ذات قيمة من الاسلحة النووية .

ويقول دعاة النظرية التدرجية ان وقف التجارب النووية ليس الا وسيلة من ضمن عدة وسائل يجب ان تشمل عليها خطط نزع السلاح النووى ، وذلك للاسباب الاتية : **اولا** ان اجراء هذه التجارب هو عملية تساعد على انتاج الاسلحة النووية ولكنها ليست عاملا حاسما ف هذا الصدد كانتاج سلاح بدون اجراء تجارب عليه قد يقلل فرص الاعتماد عليه ولكن عدم التجريب والاختبار لايجعل من انتاج هذه الاسلحة امرا مستحيلا. **ثانيا** أن الاختبارات التى تجرى على الاسلحة الجديدة يمكن أن تتم ف فترة قصيرة نسبيا قبل انتاج السلاح مما يجعل من المتعذر على الطرف الاخر اللحاق بخصمه بسرعة . **ثالثا** أن الاسلحة ذات القوة التدميرية الرهيبة لا يمكن اختبارها نظرا الى ما يمكن أن تسببه من تدمير شديد للطرف الذى يجربها .

ثم يقولون ان هذه الاعتبارات التى لا تجعل من عنصر اجراء التجارب النووية العامل ذى الاهمية الحاسمة فى الموضوع، قد بالغت فيها النزعات العاطفية للشعوب فى كل مكان لاعتقادها أن الغبار الذرى الذى يخلفه التفجير الناجم عن هذه الاختبارات هو أحد مصادر الخطر الداهم على بقاء الجنس البشرى لذا فان الاصرار المستمر على ضرورة الوقف الشامل لجميع التجارب النووية لهو أمر يعقد مفاوضات نزع السلاح أكثر مما يسهلها. فضلا عن قيمته المحدودة بالنسبة الى عملية نزع السلاح النووى فان موقف اجراء التجارب النووية لا يمكن أن يأتى بنتائج ذى قيمة الا ف المراحل المتقدمة من العملية ، حيث يكون التفتيش أكثر شمولا ف الدول النازعة للسلاح .

٢ — اما الخطوة الثانية التى تعقب هذه الاجراءات المبدئية فتأتى بالتخلص من الصواريخ ، وهذا يتم بطريقة من اثنين : اما تدمير هذه الصواريخ ف اقليم محايد واما تسليمها للامم المتحدة للافادة منها ف الابحاث الخاصة باستكشافات الفضاء ووضعها تحت رقابة جماعية دولية . ثم يتبع هذه الخطوة تسليم جميع القنابل الذرية الصغيرة الى وكالة دولية للطاقة النووية . كي يمكن تحويلها الى مصادر لاستخدام الطاقة الذرية من اجل الاغراض السلمية ف الدول المختلفة . اما القنابل الهيدروجينية وقنابل النيترون ذات الاحجام الكبيرة نسبيا ، فهذه يتم نزعها والتخلص منها على نحو تدريجى وفى الوقت نفسه يتم التخلص من المناطق التى تحتوى على اسلحة نووية واحدة اثر الاخرى وفتحها لاعمال التفتيش والمراقبة حتى لا يبقى اخيرا لكل دولة الا منطقة واحدة من هذه المناطق المسلحة نوويا ، ومتى مرحلة التخلص من جميع الاسلحة النووية المتبقية وتصفية هذه المناطق المسلحة ، حينما يحل اليوم الذى تشعر فيه الاطراف المعنية كافة أن هذا الضمان الاخير لم يعد أمرا ضروريا .

٣ — وتقتضى عملية النزع الشامل للسلاح هذه ، تدمير جميع وسائل الحرب الكيماوية والبيولوجية ، اذ ان هذه الاسلحة غير النووية تشتمل على أخطار لا تقل فظاعة وتدميرا عن الاسلحة النووية ذاتها . فضلا عن السرية التى تحيط بانتاج هذه الاسلحة واستعمالاتها المختلفة ، فان الحكومات تخفى هذه الحقائق عن الجماهير التى استبد بها القلق من جراء التدمير الشامل الذى يمكن أن تتسبب عنه حربا نووية ، وهو الامر الذى حجب عنها معرفة الخطر الداهم الاخر الذى تمثله هذه الاسلحة الكيماوية ويمكن التدليل على هذا بأنه يمكن افناء نصف الجنس البشرى على الاقل ف فترة قصيرة جدا وبوسائل مثل الاصابة بالشلل والكوليرا وغيرها من الاوبئة الفتاكة .

كما أن عملية النزع الشامل للسلاح تقتضى ايضا ، فيما يقول أنصار النظرية التدرجية ، فتح مجالات غير محدودة للتفتيش حتى يمكن التأكد من أنه ليست هناك أبحاث تدور لانتاج اسلحة جديدة ، والتحقق من ان انتاج جميع اسلحة الحرب النووية والكيمائية والبيولوجية قد توقفت تماما ، وأن ما كان مخزونا ف السابق من هذه الاسلحة اما تم تدميره واما تم تحويله الى الاغراض السلمية أو تسليمه الى وكالات دولية .

ثم يناقش دعاة النظرية التدرجية الاساليب التى يمكن أن تجعل من التفتيش عملية ذات كفاءة وفعالية ، اذ أن عملية

خفض التسلح تعتمد الى جانب توافر حسن نية الأطراف المتعاقدة ، على التأكد من مطابقة سلوكها فى هذا الخصوص لنصوص اتفاقات نزع السلاح . وهذا يعتمد بدوره على فاعلية النظم الموضوعة للتفتيش ، فكلما زادت كفاءة هذه النظم كلما أمكن ضبط واكتشاف أهم خرق لاتفاقات نزع السلاح واتخاذ الاحتياطات والضمانات الكافية لتحاشيها ويؤكد انصار النظرية ثلاثة طرق يمكن أن توصل الى زيادة فاعلية التفتيش :

اولا : نظام التفتيش المتعدد الجوانب

يقول دعاة النظرية التدرجية ان اية وسيلة للتفتيش بمفردها — سواء كانت عن طريق الاقمار التى تطلق فى الفضاء أو عن طريق الجو أو عن طريق مراقبين أرضيين — لا يمكن أن تشكل فى حد ذاتها دليلا قاطعا على أى تلاعب بنصوص اتفاقات خفض التسلح . ولكن تعدد وسائل التفتيش يمكن أن يضيف بمرور الوقت الى فاعليته ، اذ أن الثغرات التى يمكن ان تنجم عن طريقه يمكن سدها بطريقة أخرى .

ثانيا : التفتيش عن طريق اشراك المواطنين

ويعتقد أنصار النظرية الى هذه الوسيلة من وسائل التفتيش على قدر كبير من الفائدة ، والفكرة الرئيسية التى ينبنى عليها هذا الاسلوب للتفتيش ، هو أن الناس سيأخذون على عاتقهم مهمة التبليغ عن أى خرق أو اخلال يحدث الى الوكالة الدولية للاشراف . ويقول انصار النظرية أن هذه الفكرة تبدو خيالية للغاية ، ولكننا اذا أمعنا النظر فيها لوجدنا أنها تستند الى أساس نفسى واجتماعى متين . فمراقبة المواطنين وان كان لا يمكن الاعتماد عليها الى حد كبير ، الا ان هذا الاسلوب مقترنا بجميع وسائل التفتيش الاخرى ، يمكن أن ينطوى على قيمة عملية يجب عدم التغاضى عنها .

وفكرة اشراك المواطنين فى المراقبة تعتمد على طبيعة الحوافز التى تدفعهم الى طلب السلامة وتجنيب الحرب لما يمكن أن تسببه لهم ولذويهم من خراب ودمار . ثم ان أى خرق لهذه الاتفاقات على نطاق كبير سوف يشتمل على مجموعة كبيرة من الناس (مثل اخفاء القنابل ووسائل نقلها ، والصيانة ، ورسم خطط الهجوم وتوقيتها ، والشروع الفعلى فى تنفيذ هذه الخطط) كذلك فان فى اية مجموعة كبيرة من المواطنين سيوجد بعض المدفوعين اما بعوامل اخلاقية أولااخلاقية الى التبليغ عن أى خرق يحدث اما الوكالة الدولية للاشراف واما الى الجانب الاخر .

ثم يقولون انه لكى يمكن خلق نوع من التقبل بين أوساط المواطنين حول مشروعية وجواز هذا التبليغ ، وقد كان من الممكن ان يطلق عليه فى ظل ظروف أخرى لفظ الخيانة العظمى ، هو النص فى اتفاقات نزع السلاح على سماح كل دولة لمواطنيها بالتبليغ عن اى اخلال يحدث ، الى وكالة الإشراف الدولية ، كما يجب تسهيل وسائل الاتصال التى تمكن المواطنين من التبليغ عما يرونه الى الجهات المعنية فى الحال .

ثالثا : تكنولوجية التفتيش

يقول أنصار النظرية التدرجية انه من الضرورى وضع العلم فى خدمة التفتيش حتى يمكن مضاعفة فرص نجاحه خاصة فيما يتصل بالرقابة على نزع السلاح النووى ، ويؤكدون انه لن يكون من المستحيل على العلماء بناء اجهزة مثبتة فى الاقمار الصناعية لاكتشاف اية اشعاعات نووية ، ثم يعلن الطرفان ارتباطهما بالتالى :

١ — تحديد جميع الاماكن التى تحفظ فيها المواد النووية المستخدمة فى الاغراض السلمية ، والسماح بالتفتيش على هذه الاماكن سواء اتخذ هذا التفتيش طابعا مستمرا او عشوائيا .

٢ — تحديد الاماكن التى تنتج فيها هذه المواد والسماح بالتفتيش عليها .

٣ — السماح بالتفتيش فى الحال على المواقع التى تثبت فيها اجهزة الفضاء وجود اشعاعات نووية صادرة عن مواقع أخرى غير التى سبق أن حددها الطرفان وفقا للشرطين الاول والثانى .

وهذا الاسلوب فى التفتيش كما يقول دعاة النظرية قد لا يجدى فى الكشف عن وسائل الحرب الكيمائية والبيولوجية ، فهذه تستدعى وجود مراقبين ارضيين للتفتيش كما سبق القول .

ويذكر دعاة النظرية التدرجية ثلاث فجوات فى المشروع الذى يقومون به لهذا النزع الشامل المتدرج للسلاح وهذه الفجوات الثلاث هى :

١ — مشكلة الانتشار النووى .

٢ — ثم احتمال استخدام الاسلحة التقليدية على نطاق ضيق فى اماكن او مناطق غير ظاهرة نسبيا .

٣ — ثم هناك خطر التخريب الذى لا تسنده قوة عسكرية خارجية مثل الانتشار الشيوعى عن طريق التغلغل السياسى والايديولوجى .

١ — مشكلة الانتشار النووى

ويقول اصحاب هذه النظرية انه مالم يحدث اتفاق بين الكتلتين الغربية والشيوعية حول وقف انتشار الاسلحة النووية ، فان وقوع مثل هذه الحرب بطريق الخطأ أو الاستفزاز سيكون كبير الاحتمال ، فسوف يتمخض عن هذا الانتشار النووى فقدان سيطرة كل من الدول الكبرى على الدول الاعضاء فى الكتل التى تتولى زعامتها وعلى وجه الخصوص سيطرة الاتحاد السوفيتى على الصين الشيوعية ، ثم سيطرة الولايات المتحدة على فرنسا أو المانيا الغربية .

ثم يقولون ، لقد اصبح الحد من انتشار الأسلحة النووية ضرورة قصوى وعاجلة . يجب ان تتفق عليها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى من اجل وقف امداد اية دول غير نووية بالمواد النووية أو الخبرة العلمية التى تلزم لانتاج مثل هذا النوع الخطر من الاسلحة ، اذ أنه سيكون من الصعوبة بمكان اقناع مثل هذه الدول بنزع سلاحها متى تملكته ، على حين يكون من الاسهل التأثير عليهم منذ البداية بغرض عدم تملك هذه الاسلحة .

ويضيفون ان هناك مصلحة مشتركة تجمع الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة لوقف انتشار الاسلحة النووية ، وتتلخص هذه اساسا فى فقدان النفوذ والتأثير فى السياسة الدولية الذى تمارسه هاتان الدولتان بحكم تملكها لمخزون ضخم من الاسلحة القرية والنووية . فهذا الانتشار سيسبب ولا محالة اضعافا للمركز الدولى الذى يتمتع به كل منهما ويقولون أن الدولتين قد اصبحتا معنيتين بالفعل بوقف انتشار الاسلحة النووية وقد اتخذتا عدة خطوات فى هذا الصدد ، مثل اصدار الولايات المتحدة قانونا يقضى

بمنع تزويد اية دولة بالاسلحة النووية او الخبرة العلمية اللازمة لانتاجها ، وعدم اشتراكها في ابحاث فرنسا الذرية. ثم هناك الاتحاد السوفيتي فقد رفض أن يمد الصين الشيوعية بأية مساعدات لانتاج أسلحة نووية او صواريخ لنقلها، وكذلك بالنسبة لاية دولة في نطاق الكتلة السوفيتية .

وبالاضافة الى هذا كما يقولون ، ان انتشار الاسلحة النووية ليس فقط في مصلحة الدولتين الكبيرتين — الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي — ولكنه ايضا في مصلحة الدول الاخرى ، اذ ان عدم تملكها لاسلحة نووية سيقلل من احتمال تعرضها لهجوم نووي بدرجة كبيرة . أما اذا تعرضت لهجوم نووي فسيوفر لها ارتباطها بأي من هاتين الكتلتين ، نوعا من الحماية النووية (هذا المعنى ينطبق بصفة اساسية على الدول المنحازة او الداخلة في نطاق اي من الكتلتين الشيوعية والغربية) .

ويقولون ان اتفاقات خفض التسلح يجب أن تنص على الابقاء على الدول حليفات كل من الدولتين الكبيرتين غير مسلحة نوويا، وفرض حظر تام على تصدير اية اسلحة نووية اليها لتفادى الاخطار التي تنجم عن الانتشار النووي . ولكنهم يقرون في الواقع بصعوبة تفتيش جميع الدول التي تنفي ملكيتها للاسلحة النووية بغية التأكد من أن هذه الدول الكبرى لا تهرب اسلحتها النووية الى حلفائها خلال عملية نزعها لسلاحها النووي ، وعلى هدا فنظام التفتيش على خفض التسلح يجب أن يشمل الكتلتين وكل الدول الاخرى ، وليس فقط الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . ولكن هذا — كما يقولون — يقوم على افتراض أن جميع الدول الداخلة في نطاق كل من الكتلتين وكذا الدول المحايدة سترتبط بجميع المراحل التي تتبنى عليها النظرية التدرجية وبمفاوضات خفض السلاح وبالاسهام في وكالات التفتيش ، ودعمها هذه الخطط بالتأييد .

٢ — التدخل المسلح على نطاق محدود

يثور التساؤل : ماذا يحدث لو أن دولة ثالثة تعرضت لغزو بأسلحة تقليدية او ان تم الاستيلاء على الحكم فيها بمساعدة تدخل عسكري خارجي بعد أن يكون قد تم نزع الاسلحة التقليدية للدول الكبرى ولم تبق في حوزتها الا الضمانات النووية . هل تلجأ الولايات المتحدة مثلا الى استعمال هذه الاسلحة النووية في دفع مثل هذا الغزو عن احد حلفائها ؟

يقول دعاة النظرية التدرجية انه يجب على الدولتين الكبيرتين ان يلزما نفسيهما منذ البداية بحظر تصدير اية اسلحة من اي نوع او حتى ايفاد اشخاص عسكريين الى دول اخرى ، واي مخالفة لمثل هذا النص يجب أن يفسر على انه خرق خطير لاتفاقات خفض التسلح ، كما يجب أن تشتمل على نظم لتفتيش مداخل او حدود هذه البلاد بواسطة المخابرات ، والتفتيش الجوي وما اليه . وحيث أن الاسلحة التقليدية كبيرة الحجم نسبيا ، فسوف يستحيل اخفاؤها والتستر على نقلها وتهريبها .

ثم يقولون ان فرض حظر على تصدير الاسلحة ليس ضمانا كافيا ، نظالما ان نزع سلاح الكتل الدولية لايصحبه نزع سلاح على نطاق عالمي فان العالم الجديد الآمن الذي نتطلع اليه لن يقدر له الظهور . فالحروب بين الدول الصغيرة التي تستخدم فيها الاسلحة التي تصنعها بأنفسها — سوف تخلق منازعات قد يمتد نطاقها ويتسع مداها ليشمل الدول الكبرى ، مما قد يدفع الى ظهور سباق التسلح من جديد ، كما ان الاقتصار على نزع سلاح الدول الكبرى دون باقي الدول سوف يضع هذه الدول الكبرى تحت رحمة الدول الصغرى .

وربما يبدو مشروع النزع العالمي للسلاح خياليا الى حد كبير فيما يقولون، الا انه الضمان الاوحد للتخلص من اخطار المنازعات المسلحة وما يمكن أن تؤدي اليه . ويمكن بلوغ هذا الهدف عن طريق الاتفاق المشترك بين الشرق والغرب ، واستثارة الرأي العام العالمي على الدول المتمنعة من نزع سلاحها ، وفرض جزاءات اقتصادية او استخدام قوة بوليسية تابعة للامم المتحدة لارغامها على قبول اية اتفاقات دولية تعقد لنزع السلاح ، وذلك حتى لا تلجأ دولة صغيرة الى الاخلال بحالة التوازن العالمي التي تبغي هذه الاتفاقات الابقاء عليها من اجل الحفاظ على السلام الدولي ، ولكن هذا لا يعني في نظرهم تجريد الدول من قوة بوليسية كافية لدعم الامن داخل ربوعها ، اذ أن المقصود بنزع السلاح هو القضاء على جميع المنظمات العسكرية والاسلحة التي يمكن ان تتسبب في الحروب وتهديد سلام العالم .

٣ — التوسع غير المسلح عن طريق الانتشار السياسي والايديولوجي

يتساءل دعاة هذه النظرية عما سيكون موقف الولايات المتحدة في عالم منزوع السلاح اذا ما لجأت الكتلة الشيوعية الى التوسع في أساليبها غير المسلحة والمبنية على الغزو الايديولوجي ، وما هو نوع الوسائل التي ستستخدمها الولايات المتحدة لتعويض هذا الزحف الايديولوجي ومقاومته من دون استعمال الاسلحة ؟ ويجيبون عن هذا السؤال بقولهم : ان هذه المقاومة تستدعي رسم استراتيجية سياسية للعالم الغربي على أسس جديدة يمكن أن تقف في وجه الانتشار والتسلط الشيوعي وتقوم على أخذ الاعتبارات المتغيرة في السياسة الدولية في التقدير وخلق نوع من التكيف معها بطريقة تجعل من الصعب على العالم الشيوعي استغلال بعض الثغرات التي تضر بمركز الغرب .

٥ — النظرية الخاصة بالحرب المحدودة والرقابة على الاسلحة

تحاول هذه النظرية ابراز الدور الذي يمكن أن تؤديه الرقابة على الاسلحة في منع الحروب المحدودة ، وليس الحروب العامة وحدها ، وهو الهدف الاول لاتفاقات خفض السلاح والمحاولات التي ترمي الى خلق توازن في الميزان الاستراتيجي .

ويبدأ دعاة هــــذه النظرية وابرزهم مورتون هالبرين فى الولايات المتحــدة بقولهم ان الحروب المحدودة قد تؤدى الى حروب عامة بعدة طرق ، أهمها أن تورط احدى الدول الداخلة فى نطاق احــدى الكتلتين ، الولايات المتحدة أو الاتحـــاد السوفيتى فى حرب محدودة مع طرف ثالث ، أو قد تبدأ هذه الحرب المحدودة بحادثة معينة تجر الدول الكبرى الى الاشتراك فيها دون سابق قصد . وهذا الاحتمال ــ كما يقولون ــ يجعل من المحتم على الدول الكبرى ان تقيد حرية حلفائها وكذا حرية الدول غير المنحازة فى الدخول فى مثل هذه الحروب حتى لا تؤدى تصرفاتها الى اصطدام الشرق بالغرب ، ومن هنا تنشأ مصلحة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى منع نشوب الحروب المحدودة .

ثم يقولون ان اجراءات منع الحروب المحدودة أو الحروب التى تكون أطرافها من الدول الصغيرة قد تتخذ عدة أشكال رسمية وغير رسمية . وأهم هــــذه الاجراءات فرض حظر عام على تصدير الاسلحة بأنواعها التقليدية والنووية الى أقاليم أو قارات معينة ، وأن تتضمن نصوص هذا الحظر اتفاقية دولية ، كما أن أى اتفاق قد تصل اليه الدول الكبرى بشأن عدم اشتراكها فى الاعمال العسكرية التى تحدث فى مناطق معينة . قد يساعد على فرض حصار على هذه المناطق ومنع وصول الاسلحة اليها من الخارج مما يقلل من احتمالات توسيع الحرب .

وبعد ذلك يناقش دعاة هذا الربط بين الرقابة على الاسلحـــــة والتقليل من احتمالات الحــــرب المحدودة ، جدوى المقترحات التى تهدف الى منع التصادم والاشتباك فى مناطق معينة من العــالم كوسيلة لمنع وقوع الحرب المحدودة ، فيقولون انه ليس من المرغوب فيــــه بالقياس الى النتائج العملية المتوقعة ــ الارتباط بكل وسائل الرقابة على الاسلحة والاعتقاد انها مجدية . فمقترحات منع الاشتباك فى اوربا ــ مثلا ــ قد تتسبب على عكس المقصود منها فى زيادة احتمالات وقوع الحرب ، فكما يؤدى تركز القوات والاسلحة فى مناطق معينــة الى زيادة مجالات الاحتكاك مما قد ينجم عنـــه الحرب ، كذلك فان المناطق منزوعـــة السلاح والتى لا توجد فيهــــا قوات عسكرية قد تؤدى الى وقوع الحرب . فاذا تضمنت خطط منع الاشتباك ــ على سبيل المثال ــ تخفيض فى ارتبـــاطات الولايات المتحدة للدفاع عن حلفائها فى اوربا فقد يغرى هذا الطرف الاخر باشعال الحرب . كذلك اذا كانت هذه الخطط تعنى المثل بالنسبة الى الاتحــــــاد السوفيتى ازاء حلفائه من دول شرق اوربا ، فقد تؤدى الى نتائج مماثلة . ومن هذا يتبين انه ليس فى مقدور كل اجراءات خفض او نزع السلاح ان تحقق النتائج التى يعول الطرفان على تحقيقها .

ويضيف انصار النظرية قائلين ، ان الرقابة على الاسلحة دون الاصرار على اجراء تسويات سياســـة معينة تكون أسهل فى تنفيذها من محاولات المساس المباشر بالميزان الاستراتيجى . والتعاون فى هذا المجال يمكن أن يتم بطريق غير رسمى مما ينتج عنــــه عدد اقل من المشاكل الخاصة بالتفتيش والتنظيم ، وهذا من شأنه ان يقضى فى النهاية الى ترجمة المصالح المشتركة للاطراف المعنية فى صورة اتفاقات عملية .

بعد ذلك يبحث محبذو النظرية طبيعة الدور الذى يمكن أن تقوم به الرقابة على الاسلحة فى حصر نطاق الحـــرب المحدودة وضمان عدم تحولها الى حرب عامة ، وذلك من خلال فرض قيود معينة على النشاط العسكرى للاطراف المشتركة فيها . فيقولون ان عملية تحديد نطـــاق الحرب تتطلب نوعا من المساومات بطريق صريح او خفى ــ وكذلك، تستدعى نوعا من الفهم لطبيعة دور الاسلحة المختلفة والاثار المترتبة على استخداماتها وذلك قبل نشوب هذه الحروب ، اذ ان من شأن التوصل الى اتفاق فى وجهات النظر حول هذا الموضوع ان يجعل الاتحــــــاد السوفيتى والولايات المتحدة يدخلان فى مناقشات رسمية أو غير رسمية ، لتحديد طبيعة الحرب المحدودة ، وهذا الالتحام فى وجهات النظر يؤدى الى قبول كل من الطرفين لفكرة الاستخدام المقيد للقوة فى عصر الصواريخ النووية حتى اذا ما وقعت حرب محدودة، توقف الطرفان عن اعتبارها تحديا يستلزم الرد عليه بالاسلحة النووية كما ان هذا قد يؤدى أيضا الى ان يرتضى الطرفان الحدود التى يمكن حصر نطاق الحرب فيها اذا ما وقعت .

ثم يقولون ان الاعتبارات التى ترتبط بالتفاعل بين اتفاقات خفض التسلح ووضع قواعد للحرب المحدودة ، يمكن تصويرها فى أوضح أشكالها بمناقشة موضــــوع الاسلحة النووية لانها تمثـــــل العمود الفقرى لمشكلة الابقاء على الاطار الضيق للحرب المحدودة .

فمن ضمن الاقتراحات التى يمكن الاخذ بها ــ كما يقولون ــ للابقاء على هذا الاطار الضيق للحرب المحدودة هو انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية فى اوربا أو افريقيا أو الشرق الاقصى ، فبالاضـــافة الى افتراض أن هـــــذه الاتفاقات سوف تؤدى الى منع استخدام الاسلحة النووية فى هذه المنـــاطق من العالم ، فانها ستدعم أيضا من الاَمال التى تقول بأن الاسلحة النووية يجب أن يحظر استخدامها فى اى مكان فى العالم . وهناك أيضا اقتراح وقف انتاج الاسلحة النووية وذلك لمضاعفة احتمالات عدم تحول الحرب التقليدية الى حرب نووية حتى ولو تم ذلك من جانب واحد ، كأن تصدر الولايات المتحدة تصريحـــا من جانبها وحدها تعلن فيه انها قررت وقف انتاج الاسلحة النووية واستعدادهـــا لقبول التفتيش سواء تم من طريق دولة محايدة أو من طريق الكتلة السوفيتيـــة ذاتها ، لضمان مطابقة ما هو حادث فعلا لما جاء فى مثل هذا التصريح ، كذلك هناك الاقتراح الذى يقضى بعقد اتفاق دولى لوقف انتاج المواد الانشطارية المستخدمة فى انتاج الاسلحـــة النووية ، وما يتبع هذا من اجراء تفتيش دولى

للتحقق من تنفيذ هذا الاتفاق . كل هذه المقترحات — كما يقولون — تعكس نوع اتفاقات الرقابة على الأسلحة التى تقلل من احتمال الحرب النووية ، وتزيد من فرص عدم توسيع الحرب المحدودة ، كما أنها توضح فى الوقت ذاته الارتباط بين مفاوضات الرقابة على الأسلحة من جهة والاستراتيجيـــــة العسكرية وطبيعة دور الأسلحة النووية — خاصة أنواعهـــا التكتيكية — من جهة أخرى .

من هذا كله يتبين أن هذه النظرية تقوم على الافتراض الذى يقضى بضرورة وضع قواعد تحكم سير الحروب المحدودة — سواء صيغت هذه القواعد فى صـــورة رسمية أو غير رسمية بين الاتحـــــاد السوفيتى والولايات المتحدة — وذلك تفاديا لوقوع حرب نووية عامة . ومن أبرز هذه القواعد كما سبق القول ، الاتفاق على طبيعة الأسلحـــة الواجب استخدامها فى هذه الحروب المحليـــــة واستبعاد الأسلحـــة النووية ، وفرض حظر عام على تصديرها ، والاتفاق على عدم تدخل أمريكا وروســــــيا فى هذه الحروب ، وتفادى كل ما من شأنه منع احتمالات الصدام المباشر ، وإقامة نظم للتفتيش حسبما يمكن الضرورة للتـــأكد من ارتباط أطراف الاتفاقات الدولية بما يرد فيها ، ثم يأتى واجب بلورة هــذه القواعد بطريقة واضحة لا لبس فيهـــا حتى يمكن تفادى العواقب الناجمة من سوء الفهم أو الخطأ فى التقدير .

• •

النتائج الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح

نسبة هامة جدا من مجموع الانتاج . وتبلغ هذه النسبة فى بعض الدول مابين ١ — ٥٪ أما فى الدول الكبرى فان هذه النسبة تتراوح ٥ — ١٠٪ كما ان نسبة قدرها ١٥٪ من جملة الانفاق العسكرى فى العالم ، تتحمله سبع دول هى الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتى ، وبريطانيا وكندا وفرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية وجمهورية الصين الشعبية ، كذلك يتضح من الاحصاءات والبيانات أن الانتاج العسكرى يتركز بصفة أساسية فى عدة صناعات مثل صناعة الذخائر ، والالات الكهربائية ، وأجهزة النقل مثل الطائرات والصواريخ . أما فى غير هذه الصناعات فلا يعدو الانتاج العسكرى نسبة ضئيلة من مجموع الطلب على السلع التى تنتجها هذه الصناعات .

الاستخدامات السلمية للموارد التى تنتقل من المجال العسكرى الى المجال السلمى

هناك مجالات متنافسة يمكن أن تستخدم فيها الموارد التى تنتقل من دائرة الانتاج العسكرى الى دائرة الاستخدامات السلمية . وهذا التنافس يقتضى تحديد أولويات لمجالات استخدام هذه الموارد ، ولا شك أن الهدف الاول الذى يجب أن توجه اليه هذه الموارد فى أى دولة ، هو رفع مستوى التقدم الاقتصادى والاجتماعى من ناحية ، وتخصيص جانب للمعونة الخارجية من جهة أخرى . وهذا ينطبق على الدول المتقدمة صناعيا التى يجب أن تخصص جزءا لمساعدة الدول المتخلفة . وعلى هذا تكون هذه المجالات فى :

١ — رفع مستويات الاستهلاك الشخصى من السلع والخدمات .

٢ — التوسع أو تطوير القدرة الانتاجية بزيادة الاستثمارات فى المصانع والالات

٣ — تنمية الاسكان وتحسين المدن وتطوير المناطق الريفية .

٤ — تحسين الخدمات التعليمية والصحية والتوسع فيها وكذا فيما يتصل بالضمان الاجتماعى ، والتطوير الثقافى والبحث العلمى ... الخ .

ولا يخفى أن هذه الاهداف متداخلة . فمثلا تؤدى زيادة الاستهلاك الشخصى من السلع والخدمات الى التوسع فى الاستثمارات فى قطاع الصناعة أو قطاع الزراعة أو كليهما ، كما أن التوسع فى المعونة الخارجية التى تقدمها الدول المتطورة صناعيا الى الدول المتخلفة يؤدى الى التوسع فى قدراتها الانتاجية فى قطاع السلع التى تحتاج اليها هذه الدول المتخلفة ، خاصة فى السلع الانتاجية . وعلى ذلك فان الموارد التى يؤدى نزع السلاح الى وضعها فى خدمة عملية التطور الاقتصادى والاجتماعى يمكن أن تحرز الاهداف السابق ذكرها بعضها أو كلها حسب الظروف الخاصة بكل دولة وفقا لاحتياجاتها . والحقيقة أنه فى ظل الانظمة الاقتصادية التى تقوم على أساس التخطيط المركزى يصبح بلوغ هذه الاهداف ممكنا فى فترة قليلة نسبيا من الزمن ، اذ أن تحويل الموارد البشرية والامكانيات الصناعية المستغلة فى قطاع التسليح الى الانتاج السلمى يمكن أن يتم عن طريق تعميم مشروعات معينة فى نطاق الخطط الصناعية العامة التى تضعها الدولة بفرض اقامة نوع من التوازن بين هذه الموارد وبين الطلب على أنواع معينة من السلع والخدمات . ومن العوامل التى تسهل هذه العملية — خاصة فى الدول المتخلفة — هو المدخرات التى يمكن تجميعها من العملات الاجنبية كنتيجة لوقف استيراد الاسلحة .

ويمكن القول بانه فى معظم الدول لن توجه هذه الموارد التى يوفرها نزع السلاح الى زيادة الاستهلاك فنسبة كبيرة من هذه الموارد ستوجه فى المقام الاول الى التوسع فى قدرات الدولة الصناعية وزيادة كفايتها الانتاجية ، لان هذا هو الاساس المتين الذى يخدم هدف الارتفاع بمستوى الاستهلاك مستقبلا . ولان هدف زيادة الدخل القومى بمعدلات كبيرة اصبح بمثابة الجامع المشترك الاعظم فى خطط غالبية الدول فى الشرق والغرب . ومن شأن النمو المطرد فى دخل الدول المتقدمة جدا صناعيا أن يمكنها من الاسهام بايجابية اكثر فى تطوير الدول الاقل نموا فى المضمار الصناعى .

وقد سبق القول بأن جزءا لا يستهان به من الموارد التى يوفرها نزع السلاح ستوجه نحو الارتفاع بمستويات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية ، اذ أن الحاجة الماسة الى تحسين الخدمات الصحية فى العالم كله ، ففى دول كثيرة نلحظ أن نسبة الاطباء الى عدد السكان مختلفة وفى تناقص . كما أن هناك عجزا فى عدد المستشفيات وفى كثير من التسهيلات الصحية الضرورية . كذلك ينصرف هذا الكلام الى النواحى الخاصة بالتعليم والخدمات الاجتماعية ، اذ أن الحاجة تزداد باستمرار الى التوسع فى التعليم وتحسين مستواه والارتفاع بالمهارات العالية والتكنولوجية . وتبدو المشكلة أوضح ما تكون فى الدول المتخلفة ، اذ تصل معدلات الامية فيها الى أكثر من خمسين فى المائة من مجموع السكان البالغين من العمر خمسة عشر عاما فما فوق .

كذلك تساعد هذه الموارد على التوسع فى البحث العلمى وتطويره ودفعه الى الامام بما يحقق الرفاهية لملايين البشر ، مثل استخدام الطاقة الذرية فى الاغراض السلمية وأبحاث الفضاء ، وكيفية تحسين المناخ فى مناطق كبيرة من العالم ، وارتياد مجالات مجهولة مثل التنقيب فى أعماق الأرض مما يؤدى الى اكتشافات ذات قيمة حيوية عظيمة للعالم كله ، هذا بالاضافة الى الابحاث التى تخصص لاغراض التنمية الاقتصادية خاصة فى الدول المتخلفة مما يرفع مستوى المعيشة .

أثر نزع السلاح فى الانتاج القومى والتوظف

ان تحويل الموارد المخصصة لانتاج الاسلحة فى أغراض الانتاج السلمى تنتج عنه بعض المشكلات المتعلقة بكيفية الابقاء

على مستوى النشاط الاقتصادى العـــام وكذا التوظف بالنظر الى أن جـــزءا لا يستهان به من القوة العاملة المستخدمة فى قطاع الانتاج الحربى ، يجب أن يعاد توجيهها الى خدمة الاغراض الجديدة للانتاج . وعملية تحويل الموارد هذه — كما حدثت فى اعقاب الحرب الثانية — تمت على نطاق اكبر وبسرعة تفوق مايمكن أن يحدث فى ظل النزع الشامل للسلاح فى عالم اليوم ، فقد تم تسريح جيوش ضخمة على وجه السرعة دون أن يتسبب هذا فى احداث أزمات خطيرة للبطالة أما عن معدل النمو الاقتصادى — خاصـــة فى مجال الانتاج الصناعى — فقد كان سريعا بطريقة تدعو الى الاعجاب .

وفى ظل الاقتصاديات الصناعية القائمة على المشروع الخاص فهناك عدة طرق يمكن اللجوء اليها للابقاء على الطلب الكلى الفعال . ومن هـــذه الطرق السياســـات المالية والنقدية التى تستخدم التغلب على الاثار الناجمة عن قصور الطلب الكلى بسبب التدهور فى الانفاق العسكرى وعدم موازنته فى الوقت نفسه بزيادة الانفاق الحكومى فى القطاع المدنى ، واذا اخذنا فى الاعتبار أن نسبة كبيرة من الانفاق العسكرى يمكن احلالها عن طريق التوسع فى الانفاق الحكومى ، فانه يمكن القول بأن الابقاء على هذا الطلب الفعال فى ظل نزع السلاح لن يكون من الصعوبة بمكان .

أما فى الدولة المتخلفة ، فان الاثر الذى سوف يحدثه نزع السلاح فى طلب الدول الصناعية من السلع الاولية التىتنتجها هذه الدول المتخلفة وبالتالى على الكسب المـــادى الذى تحصل عليه من تصدير هذه السلع ، فانه أمر على جانب غير قليل من الاهمية .

وأما فى الدول التى يقوم اقتصـــادها على مبدأ التخطيط المركزى ، فان الابقاء على الطلب الفعال فى كل تخفيض الانفاق على الاغراض العســـكرية ، سيعتمـــد بالدرجة الاولى على كفاية الوســـائل المتبعة فى عملية التخطيط . فاذا ماكانت هذه الوسائل على درجة عالية من الكفاية لامكن الابقاء على الطلب الفعال فى وقت قصير ، والتغلب فى الوقت ذاته على المشاكل الرئيسية الناجمة عن تحويل الصناعات المستخدمة فى أغراض الانتاج الحربى ، الى انتاج سلع للاستهـــلاك المدنى . .

أثر نزع السلاح فى العلاقات الاقتصادية الدولية

سيترتب على نزع السلاح تحســـين العلاقاتالاقتصادية الدولية . فان الاتفاق السياسى الذى سيصحب البرامج الدولية لنزع السلاح ، سوف يعنى رغبة الدول المختلفة فى تحسين وتنمية علاقاتهـــــا الاقتصادية مع بعضها البعض ، والتقليل من التوتر الدولى سوف يسهل ازالة القيـــود والعوائق التى تعترض طريق التجارة الدولية ، وتغيير الاتفـــاقات التجارية الحالية ، وايجاد أسس جديدة يرتكز عليها التعامل الدولى فى هـــذا المضمار . واحدى النتائج الرئيسية التى ستسفر عنها هذه الاوضاع ، هى زيادة حجم التبادل التجارى بين الدول التى تأخذ بمبدأ التخطيط المركزى وبقيـــة دول العالم .

كما أن توقع ازدياد معدل النمـــو الاقتصادى كنتيجة لنزع السلاح ، سوف يؤدى الى زيادة الطلب على الســـلع الاولية بوجه عام . كما أن هذا النمـــو الاقتصادى سيخلق طلبا قويا أيضا على السلع المصنوعه . كذلك سيكون الاثر العـــام لنزع السلاح فى تجـــارة الدول المتخلفة أثرا حسنا ، ليس فقط كنتيجة لازدياد معدل النمو الاقتصادى . ولكن أيضا كنتيجة لتوسع الدول المتقـــدمة اقتصاديا فى معوناتها الخارجية .

وبعض الصادرات من السلع الاوليه مثل البترول والمطاط والمعادن ، تعتمد بصفة اساسية فى الوقت الحاضر عـــلى الطلب المباشر للاغراض العسكرية . ولكن اذا اخذنا فى الاعتبار امكان تحويل هذا الطلب عن طريق الانفاقات الحكومية والانفاقات الخاصـــة الى الاغراض غير العسكرية ، لوصلنا الى القول بأن التغير فى الطلب الكلى على هذه السلع لن يكون بذى قيمة كبيرة . ولكن هـــذا لا يمنع من القول بانه فى بعض الحالات سيسبب التقلب فى الطلب على بعض هذه السلع الاولية مصاعب لا يستهان بها . وفى هذه الظروف يجب على الدول المتقدمة أن تمنح الدول التى تتعرض لمثل هذه الهزات رعاية خاصة بتخصيص قدر اكبر من المعونات الاقتصادية لها .

تأثير نزع السلاح فى حجم المعونة التى تقدم بغرض التطوير الاقتصادى

ان التعاون الدولى فى مجال التطوير الاقتصادى للدول المتخلفة لم يؤد بشكله الراهن الى الاسراع بمعدلات النمـــو الاقتصادى فى هذه الدول على النحو المرغوب فيه ولكن تخصيص جـــزء من الموارد المستخدمة فى أغراض التسلح حاليا لهذا الهدف ، يمكن أن يؤدى الى زيادة الاستثمارات المخصصة للانشاء فى هذه الدول مما يمكنها من تطوير قدراتها الاقتصاديه ومن ذلك نستطيع أن ندرك كيف يمكن لنزع السلاح أن يساعد على زيادة معدل النمو الاقتصادى فى هـــذه الدول الفقيره والارتفاع الحقيقى بدخلها .

ولكن لمـــا كانت اعادة دفع القروض المعطاة لهذه الدول المختلفة على أسس تجارية ، يمكن أن يتسبب فى خلق اعباء ثقيلة على موازين مدفوعاتها . فان الواجب يقتضى من الدول المتقدمة أن تخصص جزءا كبيرا من معونتها الاقتصادية لهذه الدول ، أما على شكل منح أو قروض بشرط ليس فيها أجحاف . ويمكن القول على العموم بأن دور المعونة الخارجية فى عملية التطوير الاقتصادى يجب أن يكون عاملا مساعدا اذ أن المســـئولية الرئيسية لاقتراح مشاريع التطوير الوطنى يجب أن تكون على عاتق الشـــعوب والحكومات التى يعنيها الامر .

بعض النتائج الاجتماعية لنزع السلاح

فى عالم منزوع السلاح لابد وأن يحدث تغيير أو تحسن عام فى مستويات المعيشة فبوقف سباق التسلح تستطيع الحكومات أن تعطى الاهداف الاجتماعية أولويات على ما عداهـــا ، كمـــا ان الاثار السيكلوجية المترتبة على المســـاوئ المـــادية والاخلاقيـــة لنظام الخدمة العسكرية الاجبارية وبسبب وجود القوات العسكرية بعيدة عن أوطانها ، سيمكن تجنبها ، كما أن التعاون العلمى والفنون ستقدر لها الافادة من التوسع فى نطاق التبادل الدولى .

وثائق خاصة بقضية نزع السلاح

معاهدة موسكو لحظر التجارب النووية يوليو ١٩٦٣

ان حكومات الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا واتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية ، الاطراف المتعاقدة ، معلنة ان هدفها الرئيسى هو الاتفاق على نزع السلاح نزعا عاما وشاملا مشروع — حظر تحت رقابة دولية دقيقة حسب مبادىء الامم المتحدة ، اتفاقا يضع حدا لسباق التسلح ويقضى على العوامل الدافعة الى انتاج وتجربة جميع انواع الاسلحة بما فيها الاسلحة النووية ، عاملة على وقف تجارب الاسلحة النووية بصفة دائمة ، وعاقدة العزم على الاستمرار فى المفاوضات لبلوغ هذا الهدف المنشود حتى تحقق رغبتها فى القضاء على تلوث المحيط الذى يسكنها البشر بالمواد المشعة ، قد اتفقت على ما يلى :

المادة الاولى :

١ — يتعهد كل طرف من اطراف هذه المعاهدة بان يحرم ويمنع ويمتنع عن القيام باية تجارب لتفجير الاسلحة النووية ، او تحت الماء ، بما فى ذلك المياه ، فى اى مكان تحت سيادته او تحت اشرافه ، وذلك :

أ — فى الجو ، وفيما وراء حدود الجو ، بما فى ذلك الفضاء الخارجى ، او تحت الماء ، بما فى ذلك المياه الاقليمية او اعالى البحار ، او

ب — فى اى مكان آخر اذا ادى مثل هذا التفجير الى تمام الاشعاعات تتسرب خارج الحدود الاقليمية للدولة التى تخضع لسلطانها او رقابتها عند اجراء التفجير . ومن المتفق عليه فى هذا الصدد ان نصوص هذه الفقرة الفرعية لا تمس الرغبة فى الاتفاق على معاهدة تحظر جميع انواع التجارب النووية بصفة دائمة ، بما فى ذلك جميع التفجيرات تحت الارض ، وهى المعاهدة التى اعربت الاطراف فى ديباجة هذه المعاهدة عن رغبتها فى السعى لاتمامها .

٢ — يتعهد كل طرف من اطراف هذه المعاهدة ، علاوة على ذلك ، بأن يمتنع عن ان يتسبب او يشجع او يشترك باية طريقة كانت فى اجراء اية تجارب لاسلحة نووية او اية تفجيرات نووية اخرى فى اى مكان من الاماكن سالفة الذكر او ان يكون لها الاثر الوارد بالفقرة الاولى من هذه المادة

المادة الثانية :

١ — لاى طرف من اطراف هذه المعاهدة ان يقترح ادخال تعديلات عليها . ويقدم التعديل المقترح الى الحكومات المودع لديها ، وهذه تتولى ابلاغه الى جميع اطراف المعاهدة . وتقوم الحكومات المودع لديها بدعوة جميع اطراف المعاهدة الى عقد مؤتمر للنظر فى التعديل المقترح اذا طلب ذلك ثلث عدد الاطراف الموقعة على المعاهدة او اكثر .

٢ — وللموافقة على ادخال اى تعديل على هذه المعاهدة ، يتعين الحصول على موافقة غالبية اطراف المعاهدة بما فيها جميع الاطراف الاصلية . ويصبح التعديل نافذا بالنسبة الى جميع الاطراف عندما يتم ايداع وثائق التصديق الخاصة بغالبية الاطراف ، بما فيها وثائق تصديق الاطراف الاصلية .

المادة الثالثه :

١ — هذه المعاهدة مفتوحة لجميع الدول للتوقيع عليها . واية دولة لا توقع عليها قبل دخولها دور التنفيذ — طبقا للفقرة الثالثة من هذه المادة . يمكنها ان توقع عليها فى اى وقت تشاء .

٢ — تخضع هذه المعاهدة للتصديق من جميع الدول الموقعة . وتودع وثائق التصديق ووثائق الانضمام لدى الاطراف الاصلية للمعاهدة : الولايات المتحدة الامريكيه ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا ، واتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية — المشار اليها فيما بعد بالحكومات المودع لديها .

٣ — تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول بعد التصديق عليها من جميع الاطراف الاصلية وايداع وثائق تصديقها عليها .

٤ — تصبح المعاهدة نافذة المفعول بالنسبة الى الدول التى تودع وثائق

تصديقها او انضمامها بعد بداية سريان المعاهدة ، من تاريخ ايداعهـــا لوثائق تصديقها او انضمامها .

٥ ـ تقوم الحكومات المودع لديها فورا بابلاغ جميع الدول الموقعة والمنضمة حديثا الى المعاهدة بتاريخ كل توقيـــع وبتاريخ ابداع كل وثيقة تصديق وانضمام الى المعاهدة ، وبتاريخ دخولهـــا دور التنفيذ ، وبتاريخ تسلم اى طلبات لعقد مؤتمرات او اية تبليغات أخرى .

٦ ـ تسجل هذه المعاهدة بواسطة الحكومات المودع لديها ، طبقا لـما ورد بالمـادة ١٠٢ من ميثاق الامم المتحدة .

المـادة الرابعة :

هذه المعاهدة ليست ذات اجل محدود . ولاى طرف من اطراف المعاهدة ـ فى ممارسته لسيادته القومية ـ الحق فى الانسحاب منها اذا ما وجد ان احداثا فوق العادة تتعلق بموضوع هذه المعاهدة قد عرضت المصالح العليا لبلاده للخطر . وعليه ان يخطر جميع الاطراف الاخرى بقراره قبل انسحابه بثلاثة أشهر .

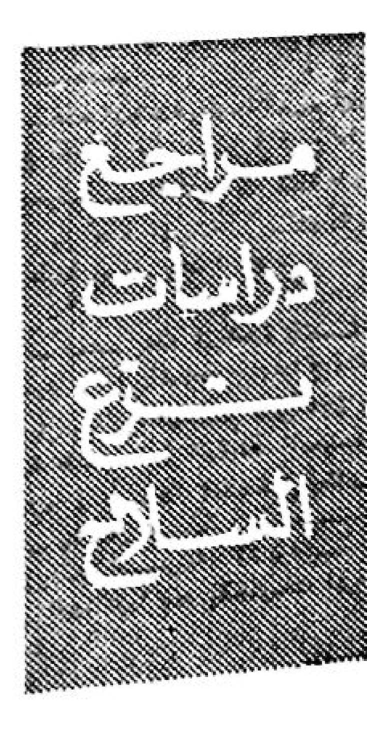
المـادة الخامسة :

تودع هذه المعاهدة المحررة باللغتين الانجليزية والروسية ـ وكلتاهما سواء فى حجيتهما ـ فى محفوظات الحكومات المودع لديها . وتسلم نسخ معتمدة منها الى حكومات الدول الموقعة والمنضمة اليها بواسطـــة حكومات الدول المودع لديها .

واشهادا على ذلك قد وقع المفوضون على هذه المعاهده .

حررت من ثلاثة اصول بموسكو فى الخامس والعشرين من شهر يوليـــو سنة ١٩٦٣ .

■ ■



المعسكر الغربى

— Amme, Carl H., Jr. Arms Control Concepts and the Military Balance in Europe. Orbis, Winter 1965 (Vol. 8 No. 4) , p.p. 832 — 853.

— Anspach, Ralph. the Case for Outlawing Use of Nuclear Weapons. War / Peace Report, December 1964 (Vol. 4 , No. 12) , p.p. 8 — 9.

—Bechhoefr, Bernard G. Postwar Negotiations for Arms Control. Washington D.C. , 1961. 641 p.p.

— Benoit, Emile. The Costs of Disarmament : A Weapon Freeze vs Disarmament.. Current, October 1964 (No. 52) , p.p. 45 — 47.

— — — —. Economic Disarmament. Disarmament : An Information Bulletin, December 1964 (No. 4) , p.p. 11 — 14.

— Bohn , Lewis C. Atoms for peace and Atoms for War. Disarmament and Arms Control. (Vol. 3 , No. 1) , Spring 1965.

— Bolte , Charles G. The Price of Peace:A Plan for Disarmament. Boston, Beacon Press, 1956. 108 p.p.

— Buchan, Alastair and Philip Windsor. Arms and Stability in Europe. A British - French - German Enquiry. London, Chatto - Windus, 1963. 236 p.p.

— Bull , Hedley. The Control of the Arms Race. London 1961. 215 p.p.

— Collart , Yves. Le Désarmement. Etude Bibliographie sur les Efforts des Nations Unies. La Haye, 1958.

— Davis , Jerome (ed.).

Disarmament : A World View. New York, The Cita -del Press, 1964. 224 p.p.
— Disarmament in Perspective. Current History, June 1964. (Vol. 46) , p.p. 321 — 366.
— Documents on Disarmament. 1945 — 1959. Washington, D.C. , Government's Printing Office, 1960, 2 Vols.
— Embree. G. D. Nuclear Free Zones. International Spectator, February 8, 1965 (19th vear, No. 3), p.p. 200 — 212.
— Ferreri , E. L'Agence de l'Union de l'Europe Occidentale pour le Contrôle des Armements. Annuaire Europeen, 1959 (Vol. v) p.p. 30 — 32.
— Finkelstein, L. S. Arms Inspection International Conciliation (Carnegie Endowment for International Peace) . November 1962.
— Forbes , Henry W. The Strategy of Disarmament. Introduction by Quincy Wright. Washington D.C. , Public Affairs Press, 1962. 158 p.p.
— Geneva Disarmament Conference (The) : Report on the Negotiations. Disarmament: An Information Bulletin , December 1964 (No. 4) , p.p. 1 — 10.
— Genevey, Pierre, Désarmement : Le Procés du Contrôle. Politique Etrangère (Vol. 29, No. 1) , 1964.
— Groom, A. I. R. Le Controle des Armements : Un Tour d'Horizon. Revue Militaire Suisse. Lausanne, Janvier 1963.
— Harrington, C.W., Jr. The Problem of Disarmament in the United Nations. Genève, 1950 179 p.p.
— Henkon, Louis. Disarmament . Background papers and proceedings of the Fourth Hammarskjöld Forum. Published for the Association of the Bar of the City of New York. Dobbs - Ferry, New York, Oceana Publications. 1964. 88 p.p.
— Huddle , Franklin P. Political Acceptability of a Disarmament Inspection System : Its Influence on System Design Criteria and Operations. Background, November 1964 (Vol. 8, No. 3) , p.p. 175 - 186.
— Jacobson , H.K. The Test - Ban Negotiations : Implications for the Future. The Annals of the American Academy of Political and Social Science.Philadelphia , January 1965, (Vol. 351)
— Kalstein , Marvin. Preventing the Spread of Nuclear Weapons. Bulletin of the Atomic Scientists, December 1964 (Vol. 20 , No. 10) p.p 18 — 19.
— King Hall, Stephen. Defence in the Nuclear Age. London , Gallancze , 1958. 223 p.p.
— Lall , Betty Goetz. Questions and Answers on the U.S. Freeze Proposal. Bulletin of the Atomic Scientists , December 1964. (Vol. 20, No. 10) , p.p. 3 — 034.
— Lilienthal , David. Change , Hope and the Bomb. Princeton University Press , 1963.
— Martin , Andrew. Legal Aspects of Disarmament. Published in the International and Comparative Law Quarterly, Supplementary Publication No. 7 , by the British Institute of International and Comparative Law, 1963. 137p.p.
— Marzani , Carl and Victor Perlo. Dollars and Sense of Disarmament. New York, Marzani - Munsel, 1960. 240 p.p.
— Meyrowitz, Henri. Les Armes Psychochimiques et le Droit International. Annuaire Français du Droit International (Vol. 10) , 1964.
— Moch , Jules. Human Folly : To Disarm or Perish. With an introduction by Albert Einstein. London , Gallancze, 1955. 222 p.p.
— Neidle , A.F. Peace - Keeping and Disarmament. American Journal of International Law , January. 1963.
— Noel - Baker , Philip. The Arms Race ; A Program for World Disarmament. New York, Oceana Publications , 1958. 603 p.p.
— Nutting . Anthony. Disarmament ; An Outline of the Negotiations. London, Oxford University Press, 1959. 52 p.p.

— Pauling , Linus. No More War. New York , Dodd Mead Company,1958. 254 p.p.
— Report on the Future Character and Role of Peace Observation Arrangements Under the United Nations : A Study Arising Chiefly Out of the Experience of the League of Nations , the Inter - American System and the United Nations. (A Study prepared under contract for the United States Arms Control and Disarmament Agency by the Washington Center of Foreign Policy Research, affiliated with the School of Advanced International Studies, the John Hopkins University.) Washington D.C. , 6 Vols.
— Responses to Violations of Arms Control and Disarmament Agreements: Study "Riposte." (A report prepared for the United Stales Arms Control and Disarmament Agency.) Washington D.C., 1964. 5 Vols.
— Singer , J.D. Deterrence, Arms Control and Disarmament : Towards a Synthesis in National Security Policy. Colombus , Ohio, 1962. 279 p.p.
— Spanier , J. W. and J.L. Nopee. The Politics of Disarmament : A Study in Soviet - American Gamesmanship. New York , Praeger, 1962. 226 p.p.
— Stone Jeremy J. Bombe Disarmament, World Politics, Princeton , New Jersey, October 1964.
— Strachey , John. On the Prevention of War. London , Mac Millan, 1962. 334 p.p.
— Tate , Merze. The United States and Armaments. Cambridge, Massachusetts , Harvard University Press , 372 p.p.
— Wadsworth , J.J. The Price of Peace. New York, Praeger. 1962. 127 p.p.
— Wright , Sir M. Disarm and Verify.London Chatto - Windus , 1964.
— برينان (دونالد ج) : طريق السلام الدائم : نزع السلاح والرقابة على الاسلحة . ترجمه الدكتور راشد البراوى . القاهرة ، النهضة المصرية سنة ١٩٦٢ . ٤٤٨ ص .
— برينان (دونالد) : نزع السلاح وحظر التجارب الذريه . ترجمة الدكتور راشد البراوى . القاهرة ، النهضة المصرية سنة ١٩٦٢ . ٢٥٩ ص .
— ناتنج (انتونى) : نزع السلاح ترجمة عبد السـلام شحاته . الفكر العالمى،فبراير سنة ١٩٦٠ . ١٢٥ص.

المعسكر الشرقي

— Arkadyev , N. General Disarmament is the Way to a Secure Peace. Moscow State Political Press , 1962. 64 p.p.
— Battles Over the Nuclear Bomb. Meetings of the U. N. Disarmament Commission. International Affairs , Moscow , June 1965.
— Bramson, Aleksander. Droit International et Denucléarisation. *in* Contribution a l'Etude des Problemes du Désarmement. Editions de l'Association Internationale de Juristes Democrates (A. I. J. D), Bruxelles 1958.
— Bystrick , Rudolf. Le Probléme du Désarmement en Droit International. *in* Contribution a l'Etude des Problèmes du Désarmement. Editions A. I. J. D , Bruxelles 1958.
— Chubar' yan , A. O. The U. S. S. R's Struggle for Disarmament 1917 — 1962. Moscow Knowledge (Znaniye) 1962. 48 p.p.
— Glagolev . Igor. The Reduction of Military Expenditures. Disarmament and Arms Control , (Vol. 2 No. 3) , Summer 1964.
— Ivanov,K. and others. Economic Program for Disarmament. International Affairs , Moscow , December 1962, January 1963.
— Jaszunski, G. Poland and Non - Nuclear Zones. International Affairs, Moscow, April 1964.
— Jodlowski, J. Quelques Considerations sur le Plan Rapacki. *in* Contribution a l'Etude des Problèmes du Desarmement. Editions A. I. J. D. Bruxelles 1958.
— Khoytsman , V. M. The U.S.S.R. Disarmament Peace 1917—1962. Moscow Institute for International Relations , 1962. 158 p.p.
— Khrushchov,Nikita S. Disarmament for Durable Peace and Friendship. Report and Concluding Speech Delivered by N. S. Khrushchov in the Supreme Soviet of the U. S. S. R. Foreign Languages Publi-

shing House Moscow , 1960. 80 p.p.

— — —

For Victory in Peaceful Competition with Capitalism. E. C. Dutton New York , 1960. 784 p.p.

— — —

To Avert War Our Prime Task. Selected Passages 1956 — 1963. Foreign Languages Publishing House , Moscow . 1963. 175 p.p.

— Khvostov , V. The Prospects of Disarmament. International Affairs, Mos-cow, November 1962.

— Kudryavtsev , D. I. The U.S.S.R's Struggle for Disarmament After World War II. Moscow , Moscow University 1962. 160 p.p.

— Lvov , M. Ban Nuclear Weapons. International Affairs, Moscow, January, 1965.

— Pitersky, N. Some Problems of a Disarmed World. Disarmament and Arms Control, (Vol. 2, No 4) , Autumn 1964.

— Rapacki , A. Disarm-ament : the Polish Point of View. Foreign Affairs Report , New Delhi , Febr-uary, 1963.

— — —

The Polish Plan for a Nucl-ear - Free Zone Today. Interntional Affair, Chatham House , London , January 1963.

— Semyomov, V.A. The Key to Peace. Moscow Kno-wledge (Znaniye) , 1962 42 p.p.

— Shestov . V. Geneva After the Recess. International Affairs , Moscow , August 1964.

— — —

The Talks in Geneva. Inte-rnational Affairs, Moscow, February , 1964.

— Sotnikov, I. Strategic Madness. New Times (No. 10) , Moscow, March 1964.

— Szymanski , Z. The Gomulka Plan. New Times (No. 13) , Moscow, April, 1964.

— Talensky, N. Anti - Missile Systems and Disarmament. International Aff-airs, Moscow, October 1964.

— — —

Disarmament : A Real Aim, International Affairs, Moscow, October, 1964.

— Vitanyi , B. Les Armes et les Objectifs Prohibés Selon le Droit International. *in* Contribution à l'Etude des Problèmes du Désarmement. Editions A. I.J.D. Bruxelles 1958.

— Vuçkovic L. Disarmament - the Road to Lasting Peace Review of International Affairs, Belgrade (Vol. 15, No. 353), December 20.

— World Forum on Dis-armament. Results of the Deliberations in the U. N. Disarmament Commission. International Affairs, Moscow, July 1965.

— Zhemchugov , A. Dis-armament and the National - Liberation Movement Asia and Africa Today, Moscow.

ـ اركاديف ، نزع الاسلحة العام والكامل ـ طريق السلام الوطيد . دار الطبع والنشر باللغات الاجنبية ، موسكو ٥٢ ص .

ـ نزع السلاح طريق السلام . وكالة انباء نوفوستي ١٩٦٢ ١١٢ ص.

ـ خروشوف ، ن . درء الحرب ، مهمة من الدرجة الاولى . دار الطبع والنشر باللغات الاجنبية ، موسكو سنة ١٩٦٢ ٢٦٦ ص .

العالم الثالث

— Accra Assembly : Selections from the Papers of the Accra Assembly. The World Without the Bomb, 1963. 179 p.p.

— Aiar , Harihara. Disarmament and Pancha Sheela . Bureau Sessions of the I. A. D. L. Held at G. O. H. Colombo, May 1958. The Ceylon Law Society Journal (Vol. V), June 1958 p.p 11 — 14.

— Bhabho , H.J. Safeguards and the Dissemination of Military Power. Disarmament and Arms Control (Vol. 1, No. 2) p.p. 171 — 183.

— Finkelstein - Marina, S. A Brief Survey of Proposals Dealing with Arms Questions Emanating from Africa, the Middle East, and Latin America 1959— 1963. Cambridge, Massachusetts. Center for International Studies , M. I. T. , 1963.

— Hirano , Yoshitaro.

Pour un Accord Internatio nal sur l'Interdiction des Armes Nucléaires. in Cont -ribution a l'Etude des Pro -blèmes du Désarmement. Editions A.I.J.D. Bruxelles 1958.

— Khan, A.A. Economic and Social Consequences of Disarmament. Pakistan Horizon, Karachi, 1962.

— Mc Ardle. Catherine. The Role of Military Assistance in the Problems of Arms Control. Cambridge, Massachusetts, Center for International Studies. M.I. T., 1963.

— Mensah J.H. Regional Disarmament : Africa. Disarmament and Arms Control (Vol. 1 , No 2), p.p. 171 — 183.

— Samir Ahmed. The Role of the Neutrals in the Geneva Negotiations. Disarmament and Arms Control (Vol. 1 , No 1), Summer 1963 , p.p. 20 — 31.

— Sinha , A. N. l'Experimentation des Bombes Thermo — Nucléaires est - elle Légale ? in Contribution a l'Étude des Problémes du Desarmement. Editions A.I.J.D. Bruxelles 1958.

— حمدى حافظ ومحمود الشرقاوى. نزع السلاح . كتب سياسية ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٠٥ ص .

— عبد الفتاح حسن . مشكلة نزع السلاح ومباحثات جنيف.المجلة المصرية للقانون الدولى ، ١٩٦٢ ص١٠١-١٢٠.



الأهرام الاقتصادي : من أبحاث مجلد ١٩٦٥

اول يناير ١٩٦٥
د. عبد العظيم أنيس : الاشتراكية وقضية التحول الفكري
د. عز الدين فودة : الاشتراكية بين المساواة وتكافؤ الفرص
د. محمد يحيى عويس : الاشتراكية والملكية الخاصة

١٥ يناير ١٩٦٥
عاصم السعيد : الاصول الرأسمالية وقانون العاملين الجديد
د. صلاح العقاد : الخليج العربي بين الاستعمار البريطاني والاطماع الايرانية
د. محمد عاطف غيث : التكنولوجيا الاجتماعية

اول فبراير ١٩٦٥
د. ابراهيم شحاتة : الأزمة المالية للأمم المتحدة
د. السيد محمد يوسف : الاشتراكية ودورها في تنظيم الانتاج والاستهلاك
د. صلاح الدين نامق : بين الاشتراكية والرأسمالية

١٥ فبراير ١٩٦٥
د. احمد سويلم العمري : الكتلة الثالثة في الميدان الدولي
د. سمعان فرج الله : الحزب الشيوعي الفرنسي
د. محمد فؤاد ابراهيم : منافسات اقتصادية في القارة الآسيوية

اول مارس ١٩٦٥
د. الطاهر احمد مكي : العائلات قوة اقتصادية في العالم
د. بطرس بطرس غالي : الشيوعية الغربية والخلاف السوفيتي الصيني
د. سعد [illegible] : أمريكا والسوق الأوروبية المشتركة

١٥ مارس ١٩٦٥
الشيخ عبد الله الطريقي : البترول سبيل الانسان
د. جلال [illegible] : وسائل دعم السياسة الصناعية
نبيل صباغ : استراتيجية البترول

اول ابريل ١٩٦٥
د. احمد الحمويني : حول المساعدات الأمريكية
د. منير عبد الملك : تنظيم النشاط الاقتصادي في الاتحاد السوفييتي
د. يحيى الجمل : المطلوب ثورة في الدراسات القانونية

١٥ ابريل ١٩٦٥
د. شاكر الجوهري : نظرة جديدة الى التعليم الهندسي
د. كلوفيس مقصود : فلسطين والاستعمار
د. محمد شامل أباظة : سياسة الأسعار للقطن الأطول تيلة

اول مايو ١٩٦٥
د. عادل حسين : البيروقراطية في الادارة الحكومية
د. عبد المعبود يونس : تنظيم الادارة في المؤسسات والشركات
د. محمود حمدي النشار : مجتمع الرفاهية

١٥ مايو ١٩٦٥
د. احمد ابو زيد : مشكلات التصنيع في افريقيا
د. راشد البراوي : احتمالات النجاح والفشل أمام خطة التصنيع الثقيل
عبد العزيز الصيرفي : الصناعات الثقيلة دعامة خطط التنمية

اول يونيو ١٩٦٥
أمين عز الدين : ظاهرة الارستقراطية العمالية
د. بكر القباني : النقابات والانتاج
د. كلوفيس مقصود : الاشتراكية والصهيونية

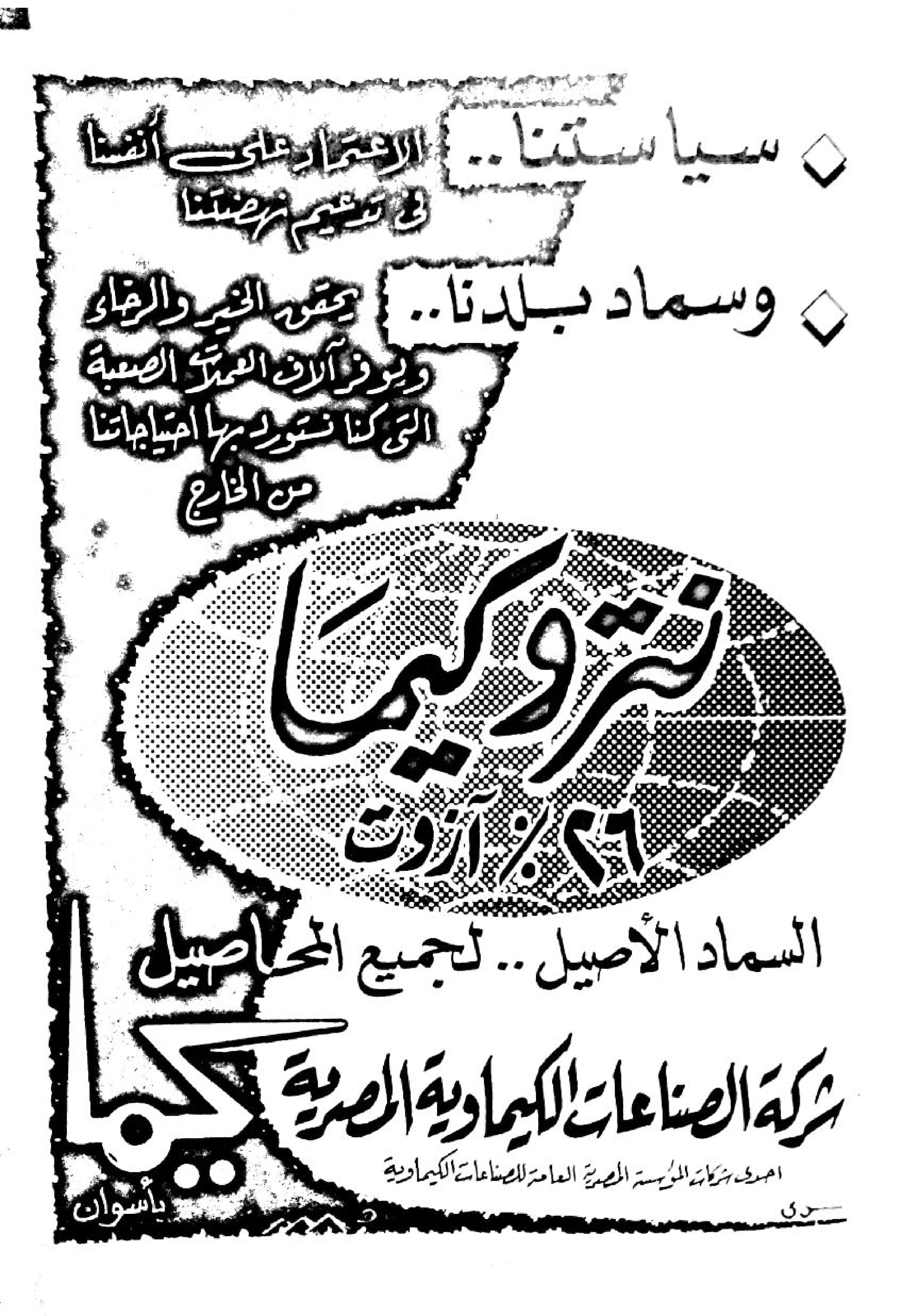
١٥ يونيو ١٩٦٥
احمد محمد ابو العلا : أهمية تدريب العاملين في الجهاز المصرفي
د. عبد المنعم فوزي : السياسة المالية ودورها في المجتمعات الاشتراكية
د. محمد مظلوم حمدي : الانكماش النقدي

أول يوليو ١٩٦٥
د. سلامة عبد الله : مشاكل الادارة في سوق التأمين
د. شفيق اسعد : مشروع ادخار نصف اليوم
د. صلاح صدقي : الهيكل السكاني حسب فئات العمر

١٥ يوليو ١٩٦٥
د. محمد رشيد : الرقابة البرلمانية على المؤسسات العامة
د. صلاح العقاد : السياسة الخارجية لحزب العمال البريطاني
د. بكر القباني : النقابات والوحدة العربية

أول أغسطس ١٩٦٥
د. فاضل زكي محمد : فلسطين بين الغفلة واليقظة
د. نجيب اسكندر : الطليعة الثورية والسلوك الاشتراكي
د. وهبي غبريال : التنمية الاقتصادية ومشكلة التضخم


منارات الثقة
... والأمان
اكبر شبكة محطات
على جميع الطرق الزراعية والصحراوية
فى جميع انحاء الجمهورية - وبالوادى
الجديد وسيناء والصحراء الشرقية
خدمة ممتازة
تشحيم فنى
بأحدث الطرق العلمية
الجمعية التعاونية للبترول ش م ع



سياستنا.. الاعتماد على أنفسنا
في تدعيم نهضتنا
وسماد بلدنا.. يحقق الخير والرخاء
ويوفر آلاف العملات الصعبة
التي كنا نستورد بها احتياجاتنا
من الخارج
نتروكيما
٢٦٪ آزوت
السماد الأصيل.. لجميع المحاصيل
شركة الصناعات الكيماوية المصرية
احدى شركات المؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية
كيما
بأسوان